كتاب

همع الهوامع
شرح جمع الجوامع

﴿ في علم العربية ﴾

تأليف الامام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هجريه رحمه الله

عنى بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني

﴿ الطبعة الأولى سنة ١٣٢٧ هجرية ﴾

(على نفقة محمد أمين الخانجي الكتبي وشركاه بمصر والآستانه)

﴿ الجزء الثاني ﴾

مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ص﴾ نواصب المضارع أن ويقال عن وهي الموصولة بالماضي خلافاً لابن طاهر لا بعد يقين غير مؤول في الاصح ويجوز في تلو ظن الرفع مخففة وكذا خوف تيقن مخوفه في الاصح والاصح لا تعمل زائدة ولا يتقدم معمول معمولها وثالثها يجوز مع أريد وعسى ولا يفصل وقيل يجوز بظرف وقيل بشرط وترفع اهمالاً على الاصح وعن الكسائي لا يقاس ولا تجزم وحكاه الرواسي واللحياني وأبو عبيدة لغة وتقع مبتدأ وخبراً ومعمول حرف ناسخ وجار ولكان وظن وبعض المقاربة وفعل غير الجزم ومضاف خلافاً لابن الطراوة لا بمعنى الذي خلافاً لابن الذكي

﴿ش﴾ لما انتهت منصوبات الاسماء عقبت بمنصوبات الافعال كما ذكر عقب المرفوعات المضارع المرفوع فنواصب الفعل المضارع أربعة أحرف أحدها أن وهي أم الباب قال أبو حيان بدليل الاتفاق عليها والاختلاف في لن وإذن وكي ويقال فيها عن بابدال الهمزة عيناً وأن هذه الناصبة للمضارع هي التي توصل بالماضي في نحو إن كان ذا مال وبالامر في نحو كتبت اليه أن قم وبالنهي في نحو كتبت اليه أن لا تفعل وزعم أبو بكر بن طاهر انها غيرها فتكون ان على مذهبه مشتركة أو متجوزاً بها واستدل لذلك بأمرين أحدها أنها تخلص للاستقبال فلا تدخل على الماضي كالسين وسوف وكذا الامر والثاني انا لو فرضنا دخولها على الماضي لوجب أن تصيره بصيغة المضارع كلم لما دخلت على الماضي قلبت صيغته الى المضارع لتعمل فيه وشرط نصب المضارع بعد أن أن لا تقع بعد فعل يقين كعلم وتحقق وتيقن ونحوها فانها حينئذ المخففة من الثقيلة نحو علم أن سيكون خلافاً للفراء حيث جوز أن تلي أن الناصبة للمضارع لفظ العلم وما في معناه مستدلا بقراءة أفلا يرون أن لا يرجع اليهم بالنصب وهي بمعنى أفلا يعلمون وبقول جرير

نرضى عن الله أن الناس قد علموا * أن لا يدانينا من خلقه أحد

وأجيب بان العلم انما يمتنع وقوع أن الناصبة بعده اذا بقي على موضوعه الاصلي أما اذا أول بالظن واستعمل استعماله فانه يجوز فيه ذلك والدليل على استعمال العلم بمعنى الظن قوله تعالى . فان علمتموهن مؤمنات . فان المراد بالعلم فيه الظن القوي اذ القطع بايمانهن غير متوصل اليه ومنع المبرد النصب أيضاً في المؤول بالظن فقولي في الاصح راجع الى المستثنى والمستثنى منه جميعاً ويجوز في الواقعة بعد الظن الرفع على أنها المخففة من الثقيلة وهو قليل والاكثر في لسان العرب النصب بعده قال تعالى . أحسب الناس أن يتركوا . وقرئ بالوجهين وحسبوا أن لا تكون فتنة قال أبو حيان وليس في الواقعة بعد الشك الا النصب وفي الواقعة بعد فعل خوف تيقن مخوفه نحو خفت أن لا تقوم وخفت أن لا تكرمني قولان أصحهما جواز الرفع كما بعد الظن وقد سمع قال أبو محجن

*أخاف اذا مامت أن لا أذوقها *

والثاني تعين النصب وعليه المبرد ولا تعمل ان الزائدة عند الجمهور لانها لا تختص بدليل دخولها على الفعل في قوله . فلما أن جاء البشير . ولا يعمل الا المختص وجوز الاخفش اعمالها حملاً لها على المصدرية وقياساً على الباء الزائدة حيث تعمل الجر وفرق بأن الباء الزائدة تختص بالاسم ولا يجوز تقديم معمول معمول أن الناصبة عليها لانها حرف مصدري ومعمولها صلة لها ومعموله من تمام الصلة فكما لا تتقدم الصلة لا يتقدم

مدونة لسان العرب
http://lisaanularab.blogspot.com

معمولها هذا مذهب البصريين وجوز الفراء تقديمه لقوله * كان جزائي بالعصا أن أجلدا * فقوله بالعصا متعلق بأجلد وأجيب بندوره أو تأويله على تقدير متعلق دل عليه المذكور ونقل ابن كيسان عن الكوفيين الجواز في نحو طعامك أريد أن آكل وطعامك عسى أن آكل ولا يجوز فصل أن الناصبة من الفعل لا بظرف ولا بجرور ولا قسم ولا غير ذلك هذا مذهب سيبويه والجمهور وجوزه بعضهم بالظرف وشبهه نحو أريد أن عندي تقعد وأريد أن في الدار تقعد قياسا على أن المشددة حيث يجوز ذلك فيها بجامع ما اشتركا فيه من المصدرية والعمل وجوزه الكوفيون بالشرط نحو أردت أن ان تزرني أزورك بالنصب مع تجويزهم الالغاء أيضا وجوز أزورك جوابا ولا يجوز اهمال أن حملا على أختها ما المصدرية فيرفع الفعل بعدها وخرج عليه قراءة أن يتم الرضاعة بالرفع وقيل لا وان المرفوع بعدها الفعل مخففة من الثقيلة لا المصدرية وعليه الكوفيون ولا يجوز الجزم بأن عند الجمهور وجوزه بعض الكوفيين قال الرواسي من الكوفيين فصحاء العرب ينصبون بأن وأخواتها الفعل ودونهم قوم يرفعون بها ودونهم قوم يجزمون بها وأنشد على الجزم * أحاذر أن تعلم بها فتردها * وممن حكى الجزم بها لغة من البصريين أبو عبيدة واللحياني وزاد انها لغة بني صباح ثم لما كانت أن مع معمولها في تقدير الاسم تسلط عليها العامل المعنوي واللفظي فتقع مبتدأ نحو وأن تصوموا خير لكم وخبر مبتدأ نحو الامر أن تفعل كذا ولا يكون مبتدؤها الا مصدرا فان وقع جثة أول ومعمولا لحرف ناسخ نحو ان عندي أن تخرج ولا بد أن يكون أحد الجزأين مصدرا الا في لعل فيجوز أن يكون جثة نحو لعل زيدا أن يخرج حملا على عسى ومعمولا بحرف جر ويكثر حذفه ومعمولا لكان وأخواتها اسما وخبرا نحو كان أن تقعد خيرا من قيامك وتكون عقوبتك أن أعزلك ومعمولا لظن وأخواتها مفعولا أولا وثانيا نحو ظننت أن تقوم خيرا من أن تقعد وقوله

إني رأيت من المكارم حسبكم * أن تلبسوا خز الثياب وتشبعوا

أي لبس الثياب ومعمولا لبعض أفعال المقاربة ولغيرها من أفعال غير الجزم نحو طلبت منك أن تقوم وأردت أن تفعل وبدا لي أن أقوم بخلاف أفعال الجزم لا يقال فعلت أن أقوم أي القيام ولا أعطيتك أن تأمن أي الامان ومعمولا لاسم مضاف نحو انه أهل أن يفعل ومخافة أن تفعل وأجيء بعد أن تقوم وقبل أن تخرج وقال ابن الطراوة لا يجوز أن يضاف الى أن ومعمولها لان معناها التراخي فما بعدها في جهة الامكان وليس بثابت والنية في المضاف اثبات عينه بثبوت عين ما أضيف اليه فاذا كان ما أضيف اليه غير ثابت في نفسه فان ثبت غيره محال

﴿ ص ﴾ لن بسيطة وقال الخليل من لا ان والفراء لا النافية أبدلت نونا وانما تنصب مستقبلا وتفيد نفيه وكذا التأكيد لا التأبيد على المختار وقال بعض البيانيين لنفي ما قرب والمختار وفاقا لابن عصفور ترد للدعاء ويقدم معمول معمولها خلافا للاخفش الصغير ولا يفصل اختيارا وجوزه الكسائي بقسم ومعمول والفراء بشرط وأظن وتهمل وحكى اللحياني الجزم بها

﴿ ش ﴾ الثاني من نواصب المضارع لن والجمهور انها حرف بسيط لا تركيب فيها ولا ابدال وقال الخليل والكسائي إنها مركبة من لا أن فأصلها لا أن حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال كما حذفت في قولهم ويلمه والاصل ويل أمه ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين ألف لا ونون أن فصارت لن والحامل لهما على ذلك قربها في اللفظ من لا أن ووجود معنى لا وأن فيها وهو النفي والتخليص للاستقبال وقال الفراء هي لا النافية أبدل من ألفها نون وحمله على ذلك اتفاقهما في النفي ونفي المستقبل وجعل لا أصلا لانها أقعد في النفي من لن لان لن لا تنفي الا المضارع وقد ذكرت رد القولين في حاشية المغني وتنصب لن المستقبل أي انها تخلص المضارع الى الاستقبال وتفيد نفيه

ثم مذهب سيبويه والجمهور أنها تنفيه من غير أن يشترط أن يكون النفي بها آكد من النفي بلا وذهب الزمخشري في مفصله الى أن لن لتأكيد ما تعطيه لا من نفي المستقبل قال تقول لا أبرح اليوم مكاني فاذا أكدت وشددت قلت لن أبرح اليوم قال تعالى . لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين . وقال . فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي . وذهب الزمخشري في أنموذجه الى أنها تفيد تأبيد النفي قال فقولك لن أفعله كقولك لا أفعله أبدا ومنه قوله تعالى . لن يخلقوا ذبابا . قال ابن مالك وحمله على ذلك اعتقاده في لن تراني أن الله لا يرى وهو باطل ورده غيره بأنها لو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم في . فلن أكلم اليوم انسيا . ولم يصح التوقيت في قوله . لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى . ولكان ذكر الأبد في قوله . ولن يتمنوه أبدا تكرار والاصل عدمه وبأن استفادة التأبيد في آية لن يخلقوا ذبابا من خارج وقد وافقه على افادة التأبيد ابن عطية وقال في قوله . لن تراني . لو بقينا على هذا النفي لتضمن ان موسى لا يراه أبدا ولا في الآخرة لكن ثبت في الحديث المتواتر أن أهل الجنة يرونه ووافقه على إفادة التأكيد جماعة منهم ابن الخباز بل قال بعضهم ان منعه مكابرة فلذا اخترته دون التأبيد وأغرب عبد الواحد الزملكاني فقال في كتابه التبيان في المعاني والبيان إن لن لنفي ما قرب ولا يمتد معنى النفي فيها قال وسر ذلك أن الألفاظ مشاكلة للمعاني ولا آخرها ألف والألف يكون امتداد الصوت بها بخلاف النون ونقل ذلك عنه ابن عصفور وأبو حيان ورداه والجمهور على أن الفعل بعد لن لا يخرج عن كونه خبرا كحاله بعد سائر حروف النفي غير لا وذهب قوم الى أنه قد يخرج بعد لن الى الدعاء كحاله بعد لا قال الشاعر في لا

* ولا زال منهلا بجرعائك القطر *

وقال في لن لن تزالوا كذلكم ثم لا زا * لت لكم خالدا خلود الجبال

وهذا القول اختاره ابن عصفور وهو المختار عندي لان عطف الدعاء في البيت قرينة ظاهرة في ان المعطوف عليه دعاء لا خبر وتقدم معمول معمول لن عليها جائز بخلاف معمول معمول ان اذ لا مصدرية فيها وقد قالوا إن لن أضرب نفي لسأضرب فكما جاز زيدا سأضرب جاز زيدا لن أضرب ومنعه الاخفش الصغير أبو الحسن على بن سليمان البغدادي لان النفي له صدر الكلام فلا يقدم معمول معموله عليه كسائر حروف النفي ولا يجوز الفصل بين لن وبين الفعل في الاختيار لانها محمولة على سيفعل وكذلك لم يجز لن تفعل ولا تضرب زيدا بنصب تضرب لان الواو كالعامل فلا يفصل بينها وبين الفعل بلا كما لا يقال لن لا تضرب زيدا هذا مذهب البصريين وهشام واختار الكسائي الفصل بالقسم ومعمول الفعل نحو لن والله أكرم زيدا ولن زيدا أكرم ووافقه الفراء على القسم وزاد جواز الفصل بأظن نحو لن أظن أزورك بالنصب وبالشرط نحو لن إن تزرني أزورك بالنصب وجوز الالغاء والجزم جوابا قال أبو حيان وأصحاب الفراء لا يفرقون بين لن والفعل اختيارا وهو الصحيح لان لن واخواتها من الحروف الناصبة للافعال بمنزلة ان واخواتها من الحروف الناصبة للاسماء فكما لا يجوز الفصل بين أن واسمها لا يجوز بين لن واخواتها والفعل بل الفصل بين عوامل الافعال والافعال أقبح منه بين عوامل الاسماء والاسماء لان عوامل الافعال أضعف من عوامل الاسماء وحكى الجزم بلن لغة وأنشد عليه

لن يخب الآن من رجائك من * حرك من دون بابك الحلقة

(ص) كي ان كانت الموصولة فالنصب بها عند الجمهور أو الجارة فبأن مضمرة وجوز الكوفية اظهارها وتتعين الاولى بعد اللام والثانية قبلها وتترجح مع اظهار أن وأنكر الكوفية كونها جارة وقوم كونها ناصبة ولا تفيد الناصبة علة ولا تتصرف بل تجر باللام ويجوز تأخير معمولها والفصل بلا النافية وما الزائدة وبهما لا بغير ذلك وجوزه الكسائي بمعمول وقسم وشرط ولا عمل وابن مالك وولده وتعمل ولا يتقدم معمول منصوبها ولا على

المعلول في الاصح وجوز الكوفية والمبرد النصب بكما

﴿ش﴾ الثالث من نواصب المضارع كي ومذهب سيبويه والاكثرين أنها حرف مشترك فتارة تكون حرف جر بمعنى اللام فتفهم العلة وتارة تكون حرفا تنصب المضارع بعده * واختلف هؤلاء فذهب سيبويه أنها تنصب بنفسها ومذهب الخليل والاخفش أن أن مضمرة بعدها وذهب الكوفيون الى أنها مختصة بالفعل فلا تكون جارة في الاسم وقيل انها مختصة بالاسم فلا تكون ناصبة للفعل * واحتج من قال انها مشتركة بانه سمع من كلام العرب جئت لكي أتعلم وسمع من كلامهم كيمه فاما لكي أتعلم فهي ناصبة بنفسها لدخول حرف الجر عليها وليست فيه حرف جر لان حرف الجر لا يدخل على حرف الجر وأما كيمه فهي حرف جر بمعنى اللام كانه قال لمه ووجه الاستدلال من هذا اللفظ انه قد تقرر من لسان العرب ان ما الاستفهامية اذا دخل عليها حرف الجر حذفت ألفها نحو بم ولم وفيم وعم فاذا وقف عليها جاز أن تلحقها هاء السكت ويدل أيضا على أنها جارة دخولها على ما المصدرية كقوله * يراد الفتى كيما يضر وينفع * فرفع الفعل على معنى يراد الفتى للضر والنفع وأما جئت كي أتعلم فيحمل عندهم أن تكون الناصبة بنفسها اذ قد ثبت أنها تنصب بنفسها فتكون بمعنى أن واللام المقتضية للتعليل محذوفة كما تحذف في جئت أن أتعلم ويحتمل عندهم أن تكون الجارة وتكون أن مضمرة بعدها كما أضمرت بعد غيرها من الحروف على ما سيأتي بيانه ويبنى على هذا المذهب فرع وهو انه هل يجوز أن تدخل كي على اللام أم لا يجوز والجواب أنك ان قدرتها الجارة لم يجز لان كي كاللام فلا تدخل عليها الا مع أن كما في اللام نحو لئلا يعلم وان قدرتها الناصبة جاز نحو كيلا تقدم وهي اذا كانت ناصبة لا يفهم منها السببية لانها مع الفعل بعدها بتأويل المصدر كان ولا تتصرف تصرف أن فلا تقع مبتدأة ولا فاعلة ولا مفعولة ولا مجرورة بغير اللام وتتعين الناصبة بعد اللام نحو جئت لكي أتعلم لئلا يجمع بين حرفي جر ودخول اللام على الناصبة لكونها موصولة كأن ولذلك شبهه سيبويه باحداهما بالاخرى وتتعين الجارة اذا جاءت قبل اللام نحو جئت كي لأقرأ فكي حرف جر واللام تأكيد لها وأن مضمرة بعدها ولا يجوز أن تكون كي ناصبة للفصل بينها وبين الفعل باللام ولا يجوز الفصل بين الناصبة والفعل بالجار ولا بغيره ولا يجوز أن تكون كي زائدة لان كي لم يثبت زيادتها في غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه وهذا التركيب أي مجيء كي قبل اللام نادر ومنه قول الطرماح * كادوا بنصر تميم كي ليلحقهم * واضمار أن بعد الجارة على جهة الوجوب فلا يجوز اظهارها عند البصريين الا في ضرورة وجوزه الكوفيون في السعة قال أبو حيان والمحفوظ اظهارها بعد كي الموصولة بما كقوله * كيما أن تغر وتخدعا * ولا أحفظ من كلامهم جئت كي أن تكرمني ومع اظهار أن نحو جئت لكيما أن تقوم يترجح كونها جارة مؤكدة للام على كونها ناصبة مؤكدة بأن لان أن هي التي وليت الفعل وهي أم الباب وما كان أصلا في بابه لا يجعل تأكيدا لما ليس أصلا مع ما فيه من الفصل بين الناصب والفعل واللام أصل في باب الجر فكانت كي توكيدا لها ولا يجوز أن تكون كي تأكيدا لأن لان التأكيد في غير المصادر لا يتقدم على المؤكد ومن أحكام كي انه لا يمتنع تأخير معلولها فيجوز أن تقول كي تكرمني جئتك سواء كانت الناصبة أو الجارة وذلك أنها في المعنى مفعول من أجله وتقدم المفعول من أجله سائغ قال أبو حيان وأجمعوا على انه يجوز الفصل بينها وبين معمولها بلا النافية نحو كيلا يكون دولة وبما الزائدة كقوله * تريدين كيما تجمعيني وخالدا * وبهما معا كقوله

أردت لكيما لا ترى لي عثرة * ومن ذا الذي يعطى الكمال فيكمل

وأما الفصل بغيرها فلا يجوز عند البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين في الاختيار وجوزه الكسائي بمعمول الفعل الذي دخلت عليه وبالقسم وبالشرط فيبطل عملها فتقول أزورك كي والله تزورني وأكرمك

كى غلامى تكرم وأزورك كى أن تكافى ء أكرمك واختار ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكر مع العمل قال أبو حيان وهو مذهب ثالث لم يسبقا اليه وتقدم معمول معمولها ممنوع وله ثلاث صور أحدها تقدمه على المعمول فقط نحو جئت كى النحو أتعلم والثانية على كى فقط نحو جئت النحو كى أتعلم والثالثة على المعلول أيضا نحو النحو جئت كى أتعلم وعليه المنع فى الاولى للفصل وفى الثانيـة والثالثة ان كى من الموصولات ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول وان كانت جارة فان مضمرة وهى موصولة أيضا وفى الصورة الثانية خلاف للكسائى قال أبو حيان ولا يبعد أن يجرى فى الثالثة لكنه لم ينقل وأثبت الكوفيون من حروف النصب كما بمعنى كيما ووافقهم المبرد واستدلوا بقوله

وطرفك اما جئتنا فاصرفنه * كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر

وأنكر ذلك البصريون وتأولوا ما ورد على أن الاصل كيما حذفت ياؤه ضرورة أو الكاف الجارة كفت بما وحذف النون من الفعل ضرورة

(ص) اذن الجمهور انها حرف بسيط وقال الخليل من اذ أن والرندى اذا أن وقوم اسم وانها تنصب بنفسها لا بأن المضمرة وتليها جملة اسمية وخبر ذى خبر وانما تنصب مستقبلا وليها مصدرة والرفع حينئذ لغية أنكرها الكوفيون فان وليت عاطفا فالنصب أو ذا خبر امتنع وجوزه هشام بعد مبتدإ والكسائى بعد اسمى أن وكان ويفصل بقسم حذف جوابه ولا النافية وجوزه ابن بابشاذ بنداء ودعاء وابن عصفور والأبدى بظرف والكسائى وهشام والفراء بمعمول ثم اختار الرفع والكسائى النصب وجوز تقدمه مع العمل ودونه والفراء وأبطله ولا نص للبصرية قال أبو حيان ومقتضى قواعدهم المنع ومعناها قال سيبويه الجواب والجزاء قال الشلوبين دائما والفارسى غالبا ولا يحذف معمول ناصب دونه ولا دليل على الاصح

(ش) اختلف النحويون فى حقيقة اذن فذهب الجمهور الى أنها حرف بسيط وذهب قوم الى أنها اسم ظرف وأصلها اذ الظرفية لحقها التنوين عوضا من الجملة المضاف اليها ونقلت الى الجزائية فبقى فيها معنى الربط والسبب ولهذا قال سيبويه معناها الجواب والجزاء فقال الشلوبين دائما فى كل موضع وقال أبو على الفارسى غالبا فى أكثر المواضع كقولك لمن قال أزورك اذن أكرمك فقد أجبته وجعلت اكرامه جزاء زيارته أى ان تزرنى أكرمك قال وقد تتمحض للجواب كقولك لمن قال أحبك اذن أصدقك اذ لا مجازاة هنا والشلوبين يتكلف فى جعل مثل هذا جزاء أى ان كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك وذهب الخليل الى أنها حرف تركب من اذ وان وغلب عليها حكم الحرفيـة ونقلت حركة الهمزة الى الذال ثم حذفت والتزم هذا النقل فكان المعنى اذا قال القائل أزورك فقلت اذن أكرمك قلت حينئذ زيارتى واقعة ولا يتكلم بهذا وذهب أبو على عمر بن عبد المجيد الرندى الى أنها مركبة من اذا وان لانها تعطى ما تعطى كل واحدة منهما فتعطى الربط كاذا والنصب كان ثم حذفت همزة أن ثم ألف اذا لالتقاء الساكنين وعلى الاول فهى ناصبة للمضارع بنفسها عند الاكثرين لانها تقلبه الى الاستقبال وقال الزجاج والفارسى الناصب أن مضمرة بعدها لا هى لانها غير مختصة اذ تدخل على الجمل الابتدائية نحو اذن عبد الله يأتيك وتليها الاسماء مبنية على غير الفعل ولنصبها المضارع ثلاثة شروط أحدها كونه مستقبلا فلو قيل لك أحبك فقلت اذا أظنك صادقا رفعت لانه حال ومن شأن الناصب أن يخلص المضارع الى الاستقبال ثانيها أن يليها فيجب الرفع فى نحو اذن زيد يكرمك للفصل ويغتفر الفصل بالقسم وبلا النافية خاصة لان القسم تأكيد لربط اذن والاكثر يعتد بها فاصلة فى أن فكذا فى

اذا قال الشاعر * اذن والله نرميهم بحرب * وجوز أبو الحسن طاهر بن بابشاذ الفصل بينهما بالنداء والدعاء نحو اذا يا زيد أحسن اليك واذن يغفر الله لك يدخلك الجنة قال أبو حيان ولا ينبغي أن يقدم على ذلك الا بسماع من العرب وأجاز ابن عصفور والأبدي الفصل بالظرف نحو اذن غدا أكرمك وأجاز الكسائي وابن هشام والفراء الفصل بمعمول الفعل والاختيار عند الكسائي حينئذ النصب وعند هشام الرفع نحو اذن فيك أرغب وأرغب واذن صاحبك أكرم وأكرم فلو قدمت معمول الفعل على اذن نحو زيدا اذن أكرم فذهب الفراء الى أنه يبطل عملها وأجاز الكسائي إذ ذاك الرفع والنصب قال أبو حيان ولا نص أحفظه عن البصريين في ذلك ومقتضى اشتراطهم التصدير في عملها أن لا تعمل والحالة هذه لانها غير مصدرة ويحتمل أن يقال تعمل لانها وان لم تصدر لفظا فهي مصدرة في النية لان النية بالمفعول التأخير ثالثها أن تكون مصدرة فلا تنصب متأخرة نحو أكرمك اذن بلا خلاف لان الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبه وأما المتوسطة فان افتقر ما بعدها الى ما قبلها افتقار الشرط لجزائه نحو ان تزرني اذن أكرمك أو القسم لجوابه نحو

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها * وأمكنني منها اذن لا أقيلها

أو الخبر للمخبر عنه نحو زيد اذن يكرمك امتنع النصب في الصور كلها وفي الأخيرة خلاف فأجاز هشام النصب بعد مبتدإ كالمثال وأجازه الكسائي بعد اسم ان نحو * اني اذن أهلك أو أطير * و بعد اسم كان نحو كان عبد الله اذا يكرمك ووافق الفراء الكسائي في ان وخالفه في كان فأوجب الرفع ونص الفراء على تعين الرفع بعد ظن نحو ظننت زيدا اذا يكرمك قال أبو حيان وقياس قول الكسائي جواز النصب أيضا وان وليت عاطفا فل النصب والاكثر في لسان العرب إلغاؤها قال تعالى ، واذا لا يلبثون خلافك الا قليلا . فاذا لا يؤتون الناس نقيرا وقرئ شاذا لا يلبثوا ولا يؤتوا فمن ألغى راعى تقدم حرف العطف ومن أعمل راعى كون ما بعد العاطف جملة مستأنفة والغاء اذا مع اجتماع الشروط لغة لبعض العرب حكاها عيسى بن عمر وتلقاها البصريون بالقبول ووافقهم ثعلب وخالف سائر الكوفيين ولم يجز أحد منهم الرفع بعدها قال أبو حيان ورواية الثقة مقبولة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ الا أنها لغة نادرة جدا ولذلك أنكرها الكسائي والفراء على اتساع حفظهما وأخذهما بالشاذ والقليل ونواصب المضارع لا يجوز أن يحذف معمولها وتبقى هي لا اقتصارا ولا اختصارا فلو قيل أتريد أن تخرج لم يجز أن تجيب بقولك أريد أن وتحذف أخرج وأجازه بعض المغاربة مستدلا بما وقع في صحيح البخاري فيذهب كيما فيعود ظهره طبقا واحدا أي يذهب كيما يسجد قال وهذا كقولهم جئت ولما قال أبو حيان وليس مثله لان حذف الفعل بعد الدليل جائز منقول في فصيح الكلام ولم ينقل من نحو هذا شئ في كلام العرب

﴿ص﴾ مسئلة تنصب أن مضمرة بعد لام الجحود المؤكدة وليست لام كي على الصحيح وهي المسبوقة بكون ماض لفظا أو معنى منفي بما أو لم قيل أو اخوات كان قيل أو ظن قيل أو كل فعل وحذف الخبر معها حتم غالبا وزعم الكوفية النصب بها فدخولها الخبر وهي زائدة للتأكيد وثعلب بقيامها مقام أن والفهري لا يرفع مدخولها ضمير السببي وجوزوا اظهار أن مع حذفها وتوسطها دونه ولا يلي مفردا

﴿ش﴾ أن أم الباب فلهذا تنصب ظاهرة ومضمرة فاذا أضمرت فلها حالان حال وجوب وحال جواز فالاول بعد نوعين من الحروف أحدهما ما هو حرف جر والآخر ما هو حرف عطف فالاول حرفان أحدهما اللام التي يسميها النحويون لام الجحود ومذهب البصريين ان النصب بعدها بأن مضمرة وذهب الكوفيون الى أن الناصب هو لام الجحود نفسها وذهب ثعلب الى أن اللام هي الناصبة لقيامها مقام أن وعلى الأول لا يجوز اظهار أن لان ايجابه كان زيد سيقوم فجعلت اللام في مقابلة السين فكما لا يجوز أن يجمع بين أن الناصبة وبين السين

فكذلك كرهوا أن يجمعوا بين اللام وأن فى اللفظ وأجاز بعض الكوفيين اظهارها بفتح اللام تأكيدا كما جاز ذلك فى لى نحو ما كان زيد لأن يقوم قال أبو حيان ويحتاج الى سماع من العرب وأجاز بعض النحاة حذف اللام واظهار ان نحو . وما كان هذا القرآن أن يفترى . أى ليفترى وأوله المانعون بان أن وما بعدها فى تأويل المصدر والقرآن أيضا مصدر فأخبر بمصدر عن مصدر ولام الجحود عند البصريين تسمى مؤكدة لصحة الكلام بدونها اذ يقال فى ما كان زيد ليفعل ما كان زيد يفعل لا لانها زائدة اذ لو كانت زائدة لما كان لنصب الفعل بعدها وجه صحيح قال أبو حيان ومن أغرب المنقولات ما نقله بعض أصحابنا عن أبى البقاء من ان اللام فى نحو قوله . وما كان الله ليعذبهم . هى لام كى وهذا نظير من سمى اللام فى ماجئتك لتكرمنى لام الجحود بل قول هذا أشبه لان اللام جاءت بعد جحد لغة وان كان ليس الجحد المصطلح عليه فى لام الجحود وأما أن تسمى هذه لام كى فسهو من قائله وانما تقع لام الجحود بعد كون منفى بما أو لم دون ان ولا هو ماض لفظا نحو ما كان الله ليعذبهم أو معنى نحو لم يكن زيد ليقوم ومذهب البصريين أن خبر كان حينئذ محذوف وان هذه اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وأن الفعل ليس بخبر بل المصدر المنسبك من أن المضمرة والفعل المنصوب بها فى موضع جر والتقدير ما كان الله مريدا لكذا والدليل على هذا التقدير أنه قد جاء مصرحا به فى بعض كلام العرب قال سموت ولم تكن أهلا لتسموا * فصرح بالخبر الذى هو أهلا مع وجود اللام والفعل بعدها ومذهب الكوفيين أن الفعل فى موضع نصب على أنه الخبر واللام زائدة للتأكيد وذهب بعض النحويين الى أن لام الجحود تكون فى أخوات كان قياسا عليها نحو ما أصبح زيد ليضرب عمرا ولم يصبح زيد ليضرب عمرا وزعم بعضهم أنها تكون فى ظننت وأخواتها نحو ما ظننت زيدا ليضرب عمرا ولم أظن زيدا ليضرب عمرا قال أبو حيان وهذا كله تركيب لم يسمع فوجب منعه وذهب بعضهم الى أنها تدخل فى كل فعل منفى تقدمه فعل نحو ماجئت لتكرمنى قال أبو حيان وهذا فاسد لان هذه لام كى والفرق بينهما من وجوه كثيرة ستأتى

(ص) وبعد حتى الجارة وزعمها الفراء غيرها والنصب بها والكسائى بها والجر بالى مضمرة جوازا وقوم ناصبة جارة بنفسها تشبيها بأن والى وعليها يجوز اظهار أن وعلى الاصح قد يظهر مع معطوف منصوب بها ومعناها كى أو الى قال الخضراوى وابن مالك او الا وانما تنصب مستقبلا وجوابا ان كان حقيقة والا فجوازا وترفع الحال أو المؤول كذلك بأن يكون مسببا عما قبلها فضلة صالحا لحلول الفاء محلها والاصح تعين النصب مع فعل غير موجب وقلما الا كثرما وطالما وربما وجوزه الكسائى لرفع مستقبل غير سبب ونصب حال مسبب والنصب بها مطلقا لغة ولا تفصل وجوزه الاخفش وابن السراج بظرف وشرط ماض وهشام بقسم ومفعول وجر والاخفش وابن مالك تعليقها

(ش) الحرف الثانى حتى وكونها الجارة والنصب بعدها بأن لازمة الاضمار وجوبا هو مذهب البصريين واستدلوا بثبوت كونها جارة للاسم بدليل حذف ما الاستفهامية بعدها نحو * فحتام حتام العناء المطول * واذا ثبت ذلك انتفى كونها ناصبة للفعل لما تقرر من أن عوامل الاسماء لا تكون عوامل فى الافعال لان ذلك ينفى الاختصاص واختلف الكوفيون فذهب الفراء الى أنها ناصبة بنفسها وليست الجارة وعنده أن الجر بعدها انما هو لنيابتها مناب الى وذهب الكسائى الى أنها ناصبة بنفسها أيضا وانها جارة باضمار الى وهذا عكس مذهب البصريين ثم انه جوز اظهار الى بعدها فقال الجر بعد حتى يكون بالى مظهرة ومضمرة وذهب بعض الكوفيين الى أنها ناصبة بنفسها كأن أو جارة بنفسها أيضا تشبيها بالى ومع قول الكوفيين إنها ناصبة بنفسها أجازوا اظهار أن بعدها قالوا لو قلت لاسيرن حتى أن أصبح القادسية جاز وكان النصب بحتى وأن توكيدا كما

أجازوا ذلك فى لام الجحود وعلى قول البصريين لا تظهر وقد تظهر فى المعطوف على منصوبها لأن الثوانى تحتمل ما لا تحتمله الأوائل كقوله

حتى تكون عزيزا من نفوسهم * أو أن تبين جميعا وهو مختار

وفيه دليل لقولهم إن أن مضمرة بعدها وحتى هذه هى المرادفة لكى الجارة أو إلى بخلاف الابتدائية التى لا ترادف واحدا منهما فالمرادفة لكى نحو أسلمت حتى أدخل الجنة فهى هنا حرف تعليل والمرادفة لإلى نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى . فهى هنا حرف غاية قال أبو حيان والذى ذكره معظم النحويين فى معنى حتى هذه أنها تكون للتعليل أو الغاية فهى تنصب عندهم على أحد هذين المعنيين وزاد ابن مالك أن تكون مرادفة لإلا أن فتكون للاستثناء وأنشد عليه

ليس العطاء من الفضول سماحة * حتى تجود وما لديك قليل

قال أبو حيان وقد أغنانا ابنه عن الرد عليه فى ذلك وقال إنه يصح فيه تقدير إلى أن وإذا احتمل أن تكون حتى فيه للغاية فلا دليل فى البيت على أن حتى بمعنى إلا أن وقال ابن هشام الخضراوى فى حديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه يهودانه أو ينصرانه عندى أنه يجوز أن يكون على الفطرة حالا من الضمير ويولد فى موضع خبر وحتى بمعنى إلا أن المنقطعة كأنه قال إلا أن يكون أبواه والمعنى لكن أبواه يهودانه أو ينصرانه قال وقد ذكر النحويون هذا المعنى فى أقسام حتى ومنه قوله

والله لا يذهب شيخى باطلا * حتى أبير مالكا وكاهلا

المعنى إلا أن أبير وهو منقطع بمعنى لكن أبير انتهى وإنما ينصب المضارع بعد حتى إذا كان مستقبلا نحو لأسيرن حتى أصبح القادسية أو ماضيا فى حكم المستقبل نحو سرت حتى أدخل المدينة فهذا مؤول بالمستقبل نظرا إلى أنه غاية لما قبل حتى فهو مستقبل بالإضافة إليه فإن كان حالا أو مؤولا به رفع وذلك بأن يكون ما قبلها سببا لما بعدها ولا يكونان متصلى الوقوع فيما مضى بل ما قبل حتى وقع ومضى وما بعدها فى حال الوقوع وعلامة ذلك صلاحية جعل الفاء مكان حتى نحو قولهم مرض فلان حتى لا يرجونه أى فهو الآن لا يرجى وضرب أمس حتى لا يستطيع أن يتحرك اليوم والمؤول بالحال أن يكون ما بعد حتى لم يقع لكنك متمكن من إيقاعه فى الحال نحو سرت حتى أدخل المدينة أى فأنا الآن متمكن من دخول المدينة لا أمنع من ذلك وشرط الرفع أيضا أن يكون ما بعدها فضلة فلو كان واقعا موقع خبر المبتدإ أو خبر كان أو نحوهما وجب نصبه نحو كان سيرى حتى أدخلها لأنه لو رفع لكانت حتى حرف ابتداء فيبقى المخبر عنه بلا خبر وأجاز الكسائى رفع المستقبل إذا كان غير مسبب عما قبل نحو سرت حتى تطلع الشمس ونصب الحال إذا كان مسببا عما قبل وجوزه فى قول حسان * يغشون حتى ما تهر كلابهم * ورد بعدم السماع وبمخالفته للقياس بأن النواصب من مخلصات المضارع للاستقبال ويتعين النصب عند سيبويه والأكثرين بعد فعل غير موجب وهو المنفى وما فيه الاستفهام وقلما نحو ما سرت حتى أدخل المدينة وقلما سرت حتى أدخلها إذا أردت بقلما النفى المحض وأسرت حتى تدخل المدينة وإنما لم يجز الرفع لأنه على معنى السببية للأول فى الثانى والأول منفى لم يقع فلا يكون نفى السبب موجبا لوجود مسببه وخالف الأخفش فجوز الرفع على أن أصل الكلام موجب وهو سرت حتى أدخل المدينة ثم أدخلت أداة النفى على الكلام بأسره فنفت أن يكون سير كان عنه دخول فكأنك قلت ما وقع السير الذى كان سببا لدخول المدينة واتفقوا على أن الرفع فى ذلك غير مسموع وإنما أجازه الأخفش ومن تبعه قياسا ولو أريد بقلما التقليل لا النفى فكذلك عند سيبويه وجوز أبو على والرمانى وجماعة الرفع بعدها وذهب طائفة من القدماء إلى امتناع الرفع أيضا بعد كثر ما وطالما وربما نحو كثر

ماسرت حتى أدخلها وطالما سرت حتى أدخلها ور بماسرت حتى أدخلها الحاقالها بقلما الا ان السير لما كان مجهول العدد غير معلوم المراتب صار بمنزلة ما ليس بواجب وعارضه سيبويه بقولهم مررت غير مرة حتى أدخلها لانهم كانوا يجيزون الرفع فى هذه المسئلة وفيه غيرمرة الذى من أجله صار السير عندهم ليس معلوما وحكى الجرمى فى الفرخ أن من العرب من ينصب بحتى فى كل شئ قال أبو حيان وهى لغة شاذة ومن أحكام حتى انها لا يفصل بينها وبين الفعل بشئ وجوز الاخفش وابن السراج فصلها بالظرف نحو اقعد حتى عندك يجمع الناس وبشرط ماض نحو أصحبك حتى ان قدر الله أتعلم العلم وجوزه هشام بالقسم والمفعول والجار والمجرور ونحو (١) وأصبر حتى اليك يجمع الناس وأجاز الاخفش وابن مالك تعليقها قبل الشرط لاخذ جوابه نحو أصحبك حتى ان تحسن الى احسن اليك قال أبو حيان ويعنى بالتعليق هذا ابطال العمل قال وذلك كما أجاز الكسائى ومن أخذ بمذهبه ذلك فى كى نحو جئت كى ان تكافئنى أكافئك فيرد على الاخفش فى حتى بما رد به على الكسائى فى كى انتهى

﴿ ص ﴾ وبعد أو بمعنى الى أن أو الا أن وقيل النصب بها وقيل بالخلاف ولا يفصل خلافا للاخفش

﴿ ش ﴾ النوع الثانى ما يضمر بعده أن حرف العطف وهو ثلاثة أحدها أو اذا وقعت موقع الى أن أو الا أن نحو لألزمنك أو تقضينى حقى وقوله * لاستسهلن الصعب أو أدرك المنى * أى الى أن * وقوله حتى والا أن أدرك فان لم يقع موقعهما لم يلزم الاضمار نحو

ولولا رجال من رزام أعزة * وآل سبيع أو أسوءك علقما

وماذكر من أن النصب بعد أو باضمار ان هو مذهب البصريين ولذلك لا يتقدم معمول الفعل عليها ولا يفصل بينها وبين الفعل لانها حرف عطف وذهب الكسائى وأصحابه والجرمى الى أن الفعل انتصب بأو نفسها وذهب الفراء وقوم من الكوفيين الى أن الفعل انتصب بالخلاف أى مخالفة الثانى للاول من حيث لم يكن شريكا له فى المعنى ولا معطوفا عليه وذهب الكسائى وأصحابها والجرمى الى أن الفعل انتصب بأو نفسها وذهب بعض النحويين الى أن النصب هنا بمعنى ما وقع موقعه لانه وقع موقع الى أن أو الا ان فانتصب كنصبه قال أبو حيان وهذا ضعيف جدا ونقل ابن مالك عن الاخفش انه جوز الفصل بين أو والفعل بالشرط نحو لألزمنك أو ان شاء الله تقضينى حقى

﴿ ص ﴾ وبعد فاء السبب جوابا الامر خلافا للشذوذ لا اسم فعل وثالثها ان اشتق أو لنهى أو دعاء بفعل أصيل قال الكسائى أو بخبر أو لا ستفهام مطلقا وقيل ان لم يكن عن المسند اليه وقيل ان لم يتضمن وقوع الفعل فان أخبر عن تاليه بغير مشتق فالرفع أو سبقه ظرف جاز أو قد يحذف السبب بعده وقيل يختص بالاثبات أو لنفى مطلقا ومنه قلما وقد فيما حكى أو عرض أو تحضيض أو تمن قال الكوفية وابن مالك أو رجاء أو غير أو كان عاريه من تشبيه وجوزوا سبق ذا الجواب سببه وتأخير معموله والجمهور لا ولا ينصب بعد جملة اسمية وثالثها ينصب بشرط وصف أو ظرف محل الفعل

﴿ ش ﴾ الثانى الفاء اذا كانت متضمنة معنى التسبيب وكانت هى ومدخولها جوابا لاحد أمور أحدها الامر نحو اضرب زيدا فيستقيم قال أبو حيان ولا نعلم خلافا فى نصب الفعل جوابا للامر الا ما نقل عن العلاء بن سبابه قالوا وهو معلم الفراء انه كان لا يجيز ذلك وهو محجوج بثبوته عن العرب وأنشد سيبويه لأبى النجم

يا ناق سيرى عنقا فسيحا * الى سليمان فنستريحا

الا أن يتأوله ابن سبابه على انه من النصب فى الشعر فيكون مثل قوله

سأترك منزلى لبنى تميم * وألحق بالحجاز فأستريحا

(١) بياض بالاصل

قال ولا يبعد هذا التأويل ولمنعه وجه من القياس وهو اجراء الامر مجرى الواجب فكما لا يجوز ذلك في الواجب كذلك لا يجوز في الامر ومن اجراء الامر مجرى الواجب باب الاستثناء فانه لا يجوز فيه البدل كما لا يجوز في الواجب وذلك بخلاف النفي والنهي فانه يجوز فيهما ذلك والى هذا أشرت بقولي خلافا فالشذوذ وصورة المسئلة أن يكون الامر بصريح الفعل فان دل عليه بخبر أو اسم فعل لم يجز النصب على الصحيح لانه غير مسموع وجوزه الكسائي قياسا نحو حسبك الحديث فينام الناس وصه فأحدثك وفصل ابن جني وابن عصفور فأجاز النصب بعد اسم فعل الامر اذا كان مشتقا كنزال من النزول ودراك من الادراك ورده بدر الدين بن ابن مالك بأنه ليس في كونه مشتقا ما يسوغ تأوله بالمصدر فان المصحح للنصب في نحو نزال فأنزل هو صحة تأول فعل الامر بالمصدر من قبل أن فعل الامر يصح أن يقع في صلة أن بصدرها كما في نحو دعوت اليه بأن افعل ولا يصح ذلك في اسم الفعل المشتق من المصدر كما لا يصح في غير المشتق فلا فرق بينهما في امتناع نصب الجواب قال أبو حيان والصواب ان ذلك لا يجوز لانه غير مسموع من كلام العرب الثاني النهي نحو . لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم لا تطغوا فيه فيحل . الثالث الدعاء بفعل أصيل في ذلك نحو . ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا

رب وفقني فلا أعدل عن * سنن الساعين في خير سنن

واحترز بفعل من الدعاء بالاسم نحو سقيا لك ورعيا وبأصيل من الدعاء المدلول عليه بلفظ الخبر نحو رحم الله زيدا فيدخله الجنة وأجاز الكسائي نصبه الرابع الاستفهام سواء كان بحرف نحو . فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا . أو باسم نحو من يدعوني فأستجيب له متى تسير فأرافقك كيف تكون فأصحبك أين بيتك فأزورك قال أبو حيان وزعم بعض النحويين أن الاستفهام اذا كان عن المفرض لا عن الفرض فلا يصح النصب بعد الفاء على الجواب ومنع النصب في نحو أزيد يقرضني فأسأله وقال لا يصح هنا الجواب قال وهو محجوج بقراءة . من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له . بالنصب ووجه الدلالة من الآية أن الفعل وقع صلة فليس مستفهما عنه ولا هو خبر عن مستفهم عنه بل هو صلة للخبر واذا جاز النصب بعد من ذا الذي يقرض لكونه في معنى من يقرض لجوازه بعد من يقرض وأزيد يقرض فأسأله أحرى وأولى وقيد ابن مالك الاستفهام بكونه لا يتضمن وقوع الفعل فان تضمنه لم يجز النصب نحو لم ضربت زيدا فيجازيك لان الضرب قد وقع قال أبو حيان وهذا الشرط لم أر أحدا يشترطه وقال بدر الدين بن ابن مالك ان أباه اقتدى في هذه المسئلة بما ذكره أبو علي في الاغفال رداعلى الزجاج حيث قال في قوله تعالى . لم تلبسون الحق بالباطل وتكتمون الحق . لو قال وتكتموا الحق لجاز على معنى لم تجمعون بين ذا وذا ولكن الذي في القرآن أجود في الاعراب انتهى قال أبو حيان ورد أبي علي على الزجاج في هذا غير متوجه واذا تقدم اسم غير اسم استفهام وأخبر عنه بغير مشتق نحو هل أخوك زيد فأكرمه فالرفع ولا ينصب فان تقدمه ظرف أو مجرور نحو أفي الدار زيد فنكرمه جاز النصب لان المجرور ناب مناب الفعل وقد يحذف السبب بعد الاستفهام لدلالة الجواب عليه وفهم الكلام نحو متى فأسير معك أي متى تسير جزم به ابن مالك في التسهيل ونقله أبو حيان مشكوفيين ثم قال وينبغي أن يكون في استفهام الاستثبات بأن يقول القائل أسير فتقول له متى فانك لو اقتصرت على قولك متى جاز بخلاف أن يكون ابتداء استفهام فانه لا يجوز واذا كان كذلك كان الفعل مدلولا عليه بسابق الكلام فكأنه ملفوظ به فيجوز بهذا المعنى الخامس النفي سواء كان محضا نحو لا يقضى عليهم فيموتوا . أم مؤولا بأن دخلت عليه أداة الاستفهام التقريري نحو ألم تأتنا فتحدثنا ويجوز في هذا القسم أعني المؤول الجزم والرفع أيضا كقوله * ألم تسأل الربع القواء فينطق * ومن المؤول ما انتقض بالا نحو . ما تأتينا

فتحدثنا الا بخير قال أبو حيان والتقليل المراد به النفي كالنفي في نصب جوابه نحو قلما تأتينا فتحدثنا كما كان كذلك في مسئلة حتى نحو قلما سرت حتى أدخلها وذكر ابن سيدة وابن مالك انه ربما نفى بقد فنصب الجواب بعدها وحكى بعض الفصحاء قد كنت في خير فتعرفه بالنصب ربما كنت في خير فتعرفه السادس العرض نحو الا تقع الماء تسبح أي في الماء فحذف الحرف وعدى الفعل وقال الشاعر

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما * قد حدثوك فما راء كمن سمعا

السابع التحضيض نحو هلا أمرت فتطاع وقال الشاعر

لولا تعوجين يا سلمى على دنف * فتخمدي نار وجد كاد يفنيه

قال أبو حيان والعرض والتحضيض متقاربان والجامع بينهما التنبيه على الفعل الا أن التحضيض فيه زيادة تأكيد وحث على الفعل فكل تحضيض عرض لانك اذا حضضته على فعل فقد عرضته عليه ولذلك يقال في هلا عرض اذ لا يخلو منه والا مخففة لمجرد العرض الثامن التمني نحو ليتني كنت معهم فأفوز واختلف النحاة في الرجاء هل له جواب فينتصب الفعل بعد الفاء جوابا له فذهب البصريون الى أن الترجي في حكم الواجب وانه لا ينصب الفعل بعد الفاء جوابا له وذهب الكوفيون الى جواز ذلك قال ابن مالك وهو الصحيح لثبوته في النثر والنظم قال تعالى . وما يدريك لعله يزكى أو يذكر فتنفعه الذكرى . وقال لعلي أبلغ الاسباب أسباب السموات فاطلع . في قراءة من نصب فيهما وقال أبو حيان يمكن تأويل الآيتين بان النصب فيهما من العطف على أكثرهم لان خبر لعل كثر في لسان العرب دخول ان عليه وفي شرح كتاب سيبويه لابي الفضل الصفار خالفنا الكوفيون في غير فاجازوا بعدها النصب لان معناها النفي نحو أنا غير آت فأكرمك لان معناه ما أنا آت فأكرمك قال وهذا لا يجوز لان غير امع المضاف اليه اسم واحد وما يخلفها الا انك تقدر بعدها المصدر فتقول لكن كذا وما يكون كذا وغير لا يتصور فيها ذلك لانها مع ما بعدها اسم فلا ينفصل منها ويحذف لشيء آخر لان في ذلك ازالة لوضعها وأشار بدر الدين بن ابن مالك الى أن أباه وافق الكوفيين في ذلك قال أبو حيان وزعم الكوفيون أن كأن اذا خرجت عن التشبيه جاز النصب بعد الفاء نحو كأني بزيد يأتي فتكرمه لان معناه ما هو الا يأتي فتكرمه قال وهذا الذي قالوه لا يحفظه البصريون ولا يكون كأن أبدا الا للتشبيه وفي التسهيل يلحق بالنفي التشبيه الواقع موقعه نحو كأنك وال علينا فتشتمنا تقديره ما أنت وال علينا فتشتمنا قال أبو حيان وهذا شيء قاله الكوفيون قال ابن السراج وليس بالوجه ومنع البصريون من تقدم هذا الجواب على سببه لان الفاء عندهم للعطف وجوز الكوفيون فيقال ما زيد فنكرمه يأتينا لان الفاء عندهم ليست للعطف فقولي وجوزوا أي الكوفية وجوز الكوفيون أيضا تأخير معمول السبب بعد الفاء والمنصوب نحو ما زيد يكرم فنكرمه أخانا تريد ما زيد يكرم أخانا فنكرمه ومنع أكثر النحويين النصب بناء على أن الفاء عاطفة على مصدر متوهم فكما لا يجوز الفصل بين المصدر ومعموله فكذا لا يجوز بين يكرم ومعموله لانه في تقدير المصدر وان تقدمت جملة اسمية نحو ما زيد قادم فتحدثنا فاكثر النحويين على انه لا يجوز النصب لان الاسمية لا تدل على المصدر وذهب طائفة الى جوازه وقال أبو حيان الصحيح الجواز بشرط أن يقوم مقام الفعل ظرف أو مجرور أو اسم فاعل أو مفعول ليدل ذلك على المصدر المتوهم نحو ما أنت عندنا فنكرمك وما أنت منا فنحسن اليك وما زيد مكرم لنا فنكرمه وما زيد بكريم فنكرمه فان كان اسما لا دلالة فيه على المصدر نحو ما أنت زيد فنكرمه لم يجز النصب ويتعين القطع أو العطف والقطع أحسن لان العطف ضعيف لعدم المشاكلة من حيث أنه عطف جملة فعلية على اسمية قال ويدل على ان الجار والمجرور والظرف يجري مجرى الفعل في الدلالة على المصدر أن العرب نصبت بعد الجار والمجرور وجزمت

الفعل بعد الظرف ووصلت الموصول وأدخلت الفاء في خبرما الموصولة بالجرور كما أدخلتها في خبرها اذا كانت موصولة بالفعل قال الفرزدق * وما أنت من قيس فتنبح دونها * وقال الآخر * مكانك تحمدى أو تستريحى * وقال تعالى . وما بكم من نعمة فمن الله

﴿ص﴾ وبعد دوا والجمع جوابا للماصى وتوقف أبو حيان فى الدعاء والعرض والتحضيض والرجا وتميز بحلول مع والفاء بتقدير شرطها قبلها أو حال محلها

﴿ش﴾ الثالث الواو اذا كانت للجمع فى الزمان أو المعية التى هى أحد محتملاتها وكانت هى ومدخولها جوابا للمواضع السابقة فى الفاء مثال الامر قوله

فقلت ادعى وادعو إن أندى * لصوت أن ينادى داعيان

والنهى قوله تعالى . ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق . وقول أبى الاسود * لا تنه عن خلق وتأتى مثله * والدعاء قولك رب اغفرلى وسع على فى الرزق والاستفهام ما أنشده بعض النحاة قال أبو حيان ولا أدرى أهو مسموع أم مصنوع

أتبيت ريان الجفون من الكرى * وأبيت منك بليلة الملسوع

والنفى قوله تعالى . ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين . أى ولما يجتمع علم بالجهاد وعلم بالصبر والمؤول قول الحطيئة

ألم أك جاركم ويكون بينى * وبينكم المودة والاخاء

والعرض قولك ألا تنزل فتصيب خيرا أى ألا تجمع بين النزول واصابة الخير والتحضيض قولك هلا تأتينا وتكرمنا أى هلا تجمع لنا بين اتيانتا واكرامنا والتمنى قوله تعالى . ياليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين . فى قراءة من نصب والرجا قولك لعلى سأجاهد وأغنم قال أبو حيان ولا أحفظ النصب جاء بعد الواو بعد الدعاء والعرض والتحضيض والرجاء فينبغى أن لا يقدم على ذلك الا بسماع قال ومقتضى كلام ابن مالك جواز ذلك مع التشبيه الواقع موقع النفى ومع المنفى بها و يحتاج ذلك الى سماع من العرب وتميزوا والجمع من الفاء بتحتم تقدير مع موضعها ولا ينتظم مما قبلها ومابعدها شرط وجزاء ألا ترى ان قولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا ينتظم منه إن تأكل السمك تشرب اللبن ولان لاتأكل السمك تشرب اللبن بخلاف الفاء فانها فى جواب غير النفى أو فى جواب النفى الذى تدخل عليه همزة الاستفهام للتقرير ينتظم منه شرط وجزاء لان ما بعدها مسبب عما قبلها ألا ترى أن معنى . لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم . ان افتريتم أسحتكم وكذا ليت لى مالا فانفق منه معناه ان وجدت مالا أنفق منه قال أبو حيان وتلخص من ذلك ان قولهم تقع الواو فى جواب كذا وكذا انما هو على وجه المجاز لا الحقيقة لانها اذا كانت بمعنى مع لا تكون جوابا لانها أبعد مما هى منه أن ينتظم منه شرط وجزاء وتميز فاء الجواب من الواو بتقدير شرط قبلها كما مر أو حال مكانها وذلك ان هذه الفاء تقع ما قبل مسبب انتفى سببه فيصح حينئذ ان تقدر بشرط قبل الفاء كما اذا قصدت الاخبار بنفى الحديث لانتفاء الاتيان قلت ما تأتينا فتحدثنا فيصح أن يقال ما تأتينا وان تأتنا تحدثنا واما بين أمرين أريد نفى اجتماعهما فيصح أن يقدر حال مكانها فاذا قصدت أن تنفى اجتماع الحديث والاتيان فقلت ما تأتينا فتحدثنا صح أن يقال ما تأتينا محدثا فالنفى الداخل على الفعل المقيد بالحال لم ينفه مطلقا انما نفاه بقيد حاله فهو نفى الجمع بينهما وذلك هو المقصود من النصب على أحد معنييه

﴿ص﴾ واذا عطف بهما أو بأو على فعل قبل أو قصد الاستئناف بطل اضمار أن وفيهما خلافها ورابعها النصب بنيابتهما عن الشرط وخامسها بانتفاء موجب الرفع والجزم

﴿ ش ﴾ اذا عطف بالفاء والواو بأو على فعل قبل أى قبل الفعل الذى ولى الفاء أو الواو أو قصد الاستئناف أى القطع عن الفعل الذى قبله فيكون اذ ذاك الفعل خبر المبتدإ محذوف بطل اضمار أن لان العطف يشرك الثانى مع الاول فى رفعه أو نصبه أو جزمه والاستئناف ان كان بعد الواو والفاء فهو جزم فى الاخبار وان كان بعد أو ففيها نوع ما من الاضراب لانك اذا قلت الزم زيدا أو يقضيك حقك وجعلته مستأنفا فالمعنى أو هو يقضيك حقك أى يقضيكه على كل حال سواء لزمته أم لم تلزمه فكأنه قال بل يقضيك حقك واذا عطف ما بعد الفاء والواو على ما يصح عليه العطف من الفعل قبلهما لم يكن معنى العطف كمعنى النصب فاذا قلت ما تأتينا فتحدثنا بالرفع على معنى العطف على تأتينا فكل واحد من الفعلين مقصود نفيه وكأن أداة النفى منطوق بها بعد الفاء فاذا قلت ما تأتينا فتحدثنا بالنصب كان انتفاء الحديث مسببا عن انتفاء الاتيان وفى التنزيل . ولا يؤذن لهم فيعتذرون . وما ذكر من أن النصب بعد الفاء والواو باضمار أن هو مذهب البصريين وفيهما المذهبان الآخران السابقان فى أو وفى الفاء والواو مذهبان زائدان أحدهما قاله ثعلب انما نصبا لانهما دلا على شرط لان معنى هلا تزورنى فأحدثك إن تزرنى أحدثك فلما نابت عن الشرط ضارعت كى فلزمت المستقبل وعملت عمله والثانى قاله هشام انه لما لم يعطف على ما قبله لم يدخله الرفع ولا الجزم لان ما قبله من الفعل لا يخلو من احد هذين ولما لم تستأنف بطل الرفع أيضا فلما لم يستقم رفع المستقبل معهما ولا جزمه لامتناعه وجهما لم يبق الا النصب

﴿ ص ﴾ وتحذف الفاء فيجوز رفع تاليها حالا أو وصفا أو استئنافا وجزمه وهل هو بما قبلها مضمنا معنى الشرط أو نائبا عن جملة أو بأن أو اللام مضمرة أو مبنى أقوال ويجوز بعد أمر بخبر واسم والاصح منعه بعد نفى وبعد أمر ونهى لا يصلح أن تفعل وأن لا تفعل وثالثها ردى ورابعها يجوز حملا على اللفظ لا الجواب

﴿ ش ﴾ تنفرد الفاء بأنها اذا حذفت جاز فيما بعدها أن يرفع اذا لم يرد بما قبله شرط مقصودا به الحال ان كان قبله ما يكون حالا منه نحو ليت زيدا يقدم يزورنا أو النعت ان كان قبله ما يحتاج أن ينعت نحو ليت لى مالا أنفق منه أو الاستئناف قال أبو حيان وقوله تعالى . فاضرب لهم طريقا فى البحر يبسا لا تخاف دركا ولا تخشى . يحتمل الحال ويحتمل الاستئناف أى غير خائف أو انك لا تخاف وان تجزم نحو . قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة . قل لعبادى يقولوا التى هى أحسن . قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم . وتقول لا تعص الله يدخلك الجنة ربى وفقنى أطعك الا تنزل تصب خيرا ليت لى مالا أنفق منه قال أبو حيان وجزمه بعد الترجى غريب جدا والقياس يقبله قال الشاعر

لعل التفاتا منك نحوى ميسر * يمل بك من بعد القساوة لليسر

وسواء فى جواز الجزم بعد الأمر الصريح والمدلول عليه بخبر نحو اتقى الله أمرؤ وفعل الخير يثب عليه أى ليتق أو اسم فعل نحو حسبك الحديث ينم الناس لان معناه اكتف ينم الناس ونزال أكرمك وعليك زيدا يحسن اليك قال أبو حيان وقال بعض أصحابنا الفعل الخبرى لفظا الامرى معنى لا ينقاس انما هو موقوف على السماع والمسموع اتقى الله أمرؤ فعل خيرا يثب عليه انتهى فان لم يحسن اقامة ان يفعل مقام الامر وان لا يفعل مقام النهى لم يجزم جوابهما مثاله أحسن الى لا أحسن اليك برفع على الاستئناف لانك لو قدرته ان تحسن الى لا أحسن اليك لم يناسب أن يكون شرطا وجزاء لان مقتضى الاحسان لا يترتب عليه عدم الاحسان وكذلك لا تقرب الأسد يأكلك اذ لا يصح تقدير ان لا تقرب الأسد يأكلك فيتعين الرفع هذا مذهب سيبويه وأكثر البصريين وجوز الكسائى الجزم فيهما ونسبه ابن عصفور للكوفيين وذكر أبو عمر الجرمى فى الفرخ أنه يجوز على رداءة وقبح قال أبو حيان وفيه مذاهب أخر أنه يجوز الجزم لا على أنه جواب بل حملا على اللفظ لان الاول مجزوم والى هذا ذهب الاخفش أما النفى فلا

يجوز الجزم بعده على الصحيح لانه خبر محض فليس فيه شبه بالشرط كما في البواقي وعن أبي القاسم الزجاجي أنه أجاز الجزم في النفي وقال بعضهم يختار فيه الرفع ويجوز الجزم وهو موافق لاطلاق بعضهم أن كل ما ينصب فيه بالفاء يجزم ولم يستثن النفي قال أبو حيان ولم يرد بالجزم في النفي سماع من العرب وحيث جزم في البواقي فقال ابن مالك في شرح الكافية هو بما قبلها من الامر والنهي وسائرها على تضمن معنى الطلب معنى ان كما في اسماء الشرط نحو من يأتني أكرمه فأغنى ذلك التضمين عن تقدير لفظها بعد الطلب قال وهذا مذهب الخليل وسيبويه وقال برد ولده هذا المذهب فقال تضمن هذه الاشياء معنى الشرط ضعيف لان التضمين زيادة بتغيير الوضع والاضمار زيادة بغير تغيير فهو أسهل ولان التضمين لا يكون الا لفائدة ولا فائدة في تضمين الطلب معنى الشرط لانه يدل عليه بالالتزام فلا فائدة في تضمينه بمعناه ورده أيضا ابن عصفور فقال التضمين يقتضي أن يكون العامل جملة ولا يوجد عامل جملة في موضع من المواضع قال أبو حيان وأقول ان التضمين لا يجوز أصلا لان المضمن شيأ يصير له دلالة على ذلك الشيء بعد ان لم يكن له دلالة عليه مع ارادة مدلوله الاصلي فاذا قلت من يأتني آته فمن ضمنت معنى الحرف ودلت على مدلولها من الاسم فصارت لها دلالتان دلالة مجازية وهي معنى ان ودلالة حقيقية وهي مدلول الشخص العاقل وأما هنا فقولك إئتني أكرمك يكون فيه تضمين إئتني معنى ان تأتني فتضمنت معنى ان ومعنى الفعل المعمول لها وذلك معنى مركب ودلت على معناها الاصلي من الطلب وهو دلالته الحقيقية ولا يوجد في لسان العرب تضمين لمعنيين انما يكون التضمين لمعنى واحد ولا يقال انه تضمن معنى ان وحدها لان فعل الطلب ليس قابلا لتضمن معنى إن لتنافيهما من حيث ان فعل الطلب يقتضي مدلوله من الطلب وأن يقتضي معناها أن يكون الفعل خبرا ولا يكون الشيء الواحد طلبا وخبرا انتهى وممن قال بالتضمين ابن خروف وذهب الفارسي والسيرافي الى أن الجزم بهذه الاشياء لا على جهة التضمين بل على جهة أنها نابت مناب الشرط بمعنى انه حذفت جملة الشرط وأنيبت هذه منابها في العمل ونظيره قولهم ضربا زيدا فان ضربا ناب عن اضرب فنصب زيدا لا انه ضمن المصدر معنى فعل الامر بل ذلك على طريق النيابة وكذا زيد في الدار أبوه ارتفع بالجار والمجرور لانه ناب مناب كائن لا أنه ضمن معناه فيكون جزمه اذ ذاك لنيابته مناب الجازم لا لتضمن الجازم لان الجازم بطريق التضمين جازم بحق الاصل وكذا تقول الجازم فمن يأتني أكرمه انه هو لفظ اسم الشرط وهذا ما صححه ابن عصفور وذهب أكثر المتأخرين الى أنه مجزوم بشرط مقدر بعد هذه الاشياء لدلالة ما قبل وما بعد عليه والتقدير مثلا إئتني ان تأتني أكرمك قال أبو حيان وهذا الذي نختاره ولا حاجة الى التضمين ولا الى النيابة قال وقد حكى بعض أصحابنا مذهبا رابعا وهو أنه مجزوم بلام مقدرة فاذا قال ألا تنزل تصب خيرا فمعناه لتصب خيرا قال وهذا ليس بشيء لانه لا يطرد في مواضع الجزم الا بتجوز كثير وزعم الفراء والمازني والزجاج أن يقيموا في قوله تعالى . قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا . وشبهه مبني لوقوعه موقع أقيموا وهو معمول القول

﴿ص﴾ مسئلة قد تضمر ان بعد واو وفاء قيل وأو وقيل وثم بين شرط وجزاء أو بعدهما قال سيبويه وبعد فعل شك قيل وقسم قيل وحصر بانما فان كان بالا أو الفعل مثبتا خاليا من الشرط فضرورة ويرفع منفي بلا صالح لكي وجوز الكوفية وابن مالك جزمه اختيارا وبثلث معطوف على منصوب بعد جزاء

﴿ش﴾ ينصب الفعل باضمار أن جوازا اذا وقع بين شرط وجزاء بعد الفاء والواو وزاد بعضهم بعد أو وزاد الكوفيون بعد ثم والاحسن التشريك في الجزم مثاله ان تأتني فتحدثني أحسن اليك ومن يأتني ويحدثني أحسن اليه وان تزرني أو تحسن الي أحسن اليك وقرئ . ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله . بالنصب وان كان التشريك في الجزم أحسن لان العطف اذ ذاك

يكون على ملفوظ به وهو الفعل السابق والنصب يكون العطف فيه على تقدير المصدر المتوهم من الفعل السابق وقولي بين شرط وجزاء أحسن من قول التسهيل بين مجزومي أداة شرط لانه لا فرق في ذلك بين أن يكون فعلا الشرط مضارعين أو ماضيين ولا يلزم أيضا أن يكونا مذكورين بل لو كان الجزاء محذوفا جاز النصب كقوله

فلا بد عني قومي صرعا بمعجزة * وان كنت مقتولا ويسلم عامر

فقوله ويسلم عامر واقع بين شرط مذكور وجزاء محذوف أي فلا بد عني قومي لدلالة ما قبله عليه وكذا لو وقع ذلك بعد تمام الشرط والجزاء جاز نصبه والاحسن جزمه ويجوز رفعه أيضا استئنافا قال تعالى • وان تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء • قرئ بجزم يغفر ونصبه ورفعه ومثله قوله تعالى • وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر • قرئ يكفر بالثلاثة واذا انتصب الفعل بعد فعل الجزاء وعطفت فعلا آخر فلك فيه أيضا الرفع والنصب والجزم نحو ان تأتني أحسن اليك وأزورك وأكرم أخاك فيجوز رفع أكرم استئنافا ونصبه عطفا على لفظ أزورك وجزمه عطفا على موضعه لانه يجوز فيه أن يكون مجزوما قال أبو حيان وذهب بعض النحويين الى أنه يجوز النصب بعد افعال الشك نحو حسبته شتمني فاثب عليه وذلك لان الفعل غير المحقق قريب من المنفي فالحق به في النصب بعده قال وقد اضطرب في هذه المسألة ابن عصفور فأجازه في شرح القانون ومنعه في شرح الجمل الكبير قال والصحيح جواز ذلك واليه ذهب سيبويه قال وزاد بعض أصحابنا من مواضع النصب بعد الفاء والواو والنصب بعدهما بعد جواب القسم لانه غير واجب وجوابه كجواب الشرط فما جاز فيه جاز فيه نحو أقسم لتقوم فيضرب زيدا ولتقومن فتضربه قال هذا الذاهب ولم يذكر سيبويه القسم وقياس قوله في الشرط يقتضيه على ضعفه قال أبو حيان وما ذهب اليه هذا الذاهب لا يجوز لانه لم يسمع من كلام العرب على كثرة الاقسام على ألسنتهم بل المسموع أنك اذا عطفت على جواب القسم كان حكمه حكم الجواب فما جاز في الجواب جاز في المعطوف انتهى وزاد ابن مالك في مواضع النصب بعد الفاء والواو والنصب بعدهما بعد حصر بانما كقراءة ابن عامر • اذا قضى أمرا فانما يقول له كن فيكون • بالنصب قال ابنه وهذا نادر لا يكاد يعثر على مثله الا في ضرورة الشعر وغيره جعل الآية من جواب الامر وهو كن وان لم يكن أمرا في الحقيقة لكنه على صورته فعومل معاملته فان كان الحصر بالا نحو ما أنت الا تأتينا فتحدثنا لم يجز النصب الا في ضرورة الشعر وكذا نصب الفعل الخبري المثبت الخالي من اداة الشرط قال سيبويه وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب وذلك أن تجعل أن العاملة وأنشد على ذلك قوله

سأترك منزلي لبني تميم * والحق بالحجاز فاستريحا

قال ابن مالك ويجوز في المنفي بلا الصالح قبلها كي الرفع والجزم سماعا عن العرب قال ابنه فتقول العرب ربطت الفرس لا تنفلت وأوثقت العبد لا يفر حكى الفراء أن العرب ترفع هذا وتجزمه قال وانما جزم لان تأويله ان لم أربطه بجزم على التأويل قال أبو حيان وما ادعياه ولم يحكيا فيه خلافا خالفا فيه الخليل وسيبويه وسائر البصريين وفي شرح الجمل الصغير لابن عصفور أجاز الكوفيون جزمه جوابا للفعل الواجب اذا كان سببا للمجزوم نحو زيد يأتي الامير لا يقطع اللص وهذا عندنا يجب رفعه ولا يجزم الا ضرورة وفي كتاب سيبويه سألته يعني الخليل عن آتي الامير لا يقطع اللص قال الجزم ههنا خطأ لا يكون الجزم أبدا حتى يكون الكلام الاول غير واجب الا أن يضطر الشاعر ولا نعلم هذا جاء في الشعر البتة انتهى

﴿ ص ﴾ مسئلة تضمر جوازا بعض لام كي ما لم تقترن بلا فيجب الاظهار وقال الكوفية هي الناصبة وقال ثعلب قيامها مقام أن وابن كيسان تقدر أن أو كي وفتحها لغة وبعد عاطف فعل على اسم صريح واوا وفاء أو ثم أو أو ولا

ولا يحذف سوى ما مر الا ندورا ولا يقاس فى الاصح وقيل يجوز ولا نصب

(ش) الحال الثانى ما تضمر أن فيه جوازا وذلك فى موضعين أحدهما بعد لام الجر غير الجحودية نحو جئت لأكرمك فالفعل منصوب بعد هذه اللام بأن مضمرة ويجوز اظهارها نحو جئت لأن أكرمك وتسمى هذه اللام لام كى بمعنى انها للسبب كما أن كى للسبب يعنون اذا كانت جارة تكون جارة وتكون ناصبة بمعنى أن ولا يعنون بذلك أن كى تقدر بعدها فتكون النصب باضمار كى لا باضمار أن وان كان يجوز أن ينطق بكى بعدها فتقول جئت لكى أكرمك لان كى لم يثبت اضمارها فى غير هذا الموضع فحمل هذا عليه وانما ثبت اضمار أن فلزم أن يكون المضمر هنا أن وزعم أبو الحسن بن كيسان والسيرافى أنه يجوز أن يكون المضمر أن ويجوز أن يكون كى وحملهما على ذلك ما ذكرناه من أن العرب أظهرت بعدها أن تارة وكى تارة وزعم أهل الكوفة أن النصب فى الفعل بهذه اللام نفسها كما زعموا ذلك فى لام الجحود المتقدمة وان ما ظهر بعدها من أن وكى هو مؤكد لها وليست لام الجر التى تعمل فى الاسماء لكنها لام تشتمل على معنى كى فاذا رأيت كى مع اللام فالنصب للام وكى مؤكدة واذا انفردت كى فالعمل لها وزعم ثعلب أن اللام بنفسها تنصب الفعل كما قال الكوفيون الا أنه قال لقيامها مقام أن قال أبو حيان وذلك باطل لانه قد ثبت كونها من حروف الجر وعوامل الاسماء لا تعمل الا فى الاسماء فان اقترن الفعل بلا بعد اللام تعين الاظهار كقوله تعالى • لئلا يعلم أهل الكتاب • قال أبو حيان وسواء كانت لا نافية أو زائدة ولا يجوز الفصل بين لام كى والفعل المنصوب الا بها وانما ساغ ذلك لانها حرف جر ولا قد يفصل بها بين الجار والمجرور فى فصيح الكلام نحو غضبت من لا شئ وجئت بلا زاد ويلزم اذ ذاك اظهار أن ليقع الفصل بين المتماثلين لانهم لو قالوا جئت للا تغضب كان فى ذلك قلق فى اللفظ ونبوة فى النطق فتجنبوه باظهار أن وحكم لام كى الكسر وفتحها لغة تميم الموضع الثانى بعد عطف بالواو أو الفاء أو ثم أو أو على اسم صريح

كقوله — للبس عباءة وتقر عينى * أحب الى من لبس الشفوف

وقوله — لولا توقع معتر فأرضيه * ما كنت أوثر أترابا على ترب

وقوله — إنى وقتلى سليكا ثم أعقله * كالثور يضرب لما عافت البقر

وقوله تعالى • إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل • وشمل الاسم المصدر وغيره كقوله

ولولا رجال من رزام أعزة * وآل سبيع أو أسوءك علقما

واحترز بالصريح من العطف على المصدر المتوهم فانه يجب فيه اضمار أن كما تقدم ولا تنصب أن محذوفة فى غير المواضع المذكورة الا نادرا وذهب جماعة الى أنه يجوز حذفها فى غير المواضع المذكورة ثم اختلف هؤلاء فذهب أكثرهم الى أنه يجب رفع الفعل اذا حذفت وعليه أبو الحسن وجعل منه قوله * ألا أيها ذا الزاجرى أحضر الوغى * يريد أن أحضر قيل ومنه قوله تعالى • أفغير الله تأمرونى أعبد • أى أن أعبد ووجهه أن العامل اذا نسخ عاملا وحذف رجع الاول لان لفظه هو الناسخ وذهب أبو العباس الى أنه اذا حذفت أن بقى عملها قال لان الاضمار لا يزيل العمل كما فى رب وأكثر العوامل وأنشد عليه ما روى فى البيت السابق أحضر بالنصب وقوله

وهم رجال يشفعوا الى فلم أجد * شفيعا اليه غير جود يعادله

وقوله * ونهنهت نفسى بعدما كدت أفعله * وحكى من كلامهم خذ اللص قبل يأخذك ومره يحفرها وقرأ الحسن تأمرونى أعبد وقرأ الاعرج ويسفك الدماء واختلف النحاة فى القياس على ما سمع من ذلك فذهب الكوفيون وبعض البصريين الى القياس عليه قال أبو حيان والصحيح قصره على السماع لانه لم يرد منه الا ما ذكرناه وهو نزر فلا ينبغى أن يجعل ذلك قانونا كليا يقاس عليه فلا يجوز الحذف واقرار الفعل منصوبا ولا

مرفوعا ويقتصر فى ذلك على مورد السماع

﴿ص﴾ ﴿خاتمة﴾ ترد أن زائدة وليست المخففة ولا تفيد غير توكيد على الاصح فيهما بعد لما وبين قسم ولو وزعمها ابن عصفور رابطة وسيبويه فى قول موطئة وأبو حيان مخففة وشذوذا بعد كى وقاسه الكوفية وكاف الجر واذا ومفسرة وأنكرها الكوفية بين جملتين فى الاولى معنى قول لالفظه قيل أو لفظه عارية من جار فان وليها مضارع مثبت جاز رفعه ونصبه أو مع لا جازا والجزم قال الكوفية والاصمعى وشرطية قيل ونافية قيل وبمعنى لئلا قيل وادمع الماضى قيل والمضارع

﴿ش﴾ لما انقضى الكلام فى أحكام أن الناصبة للمضارع وكان لفظا مشتركا بين المصدرية والزائدة والتفسيرية وغير ذلك على ما ذهب اليه بعضهم تمم الكلام وختم الباب بذكر بقية مواضعها وهى ستة أحدها الزيادة وأن الزائدة حرف ثنائى بسيط مركب من الهمزة والنون فقط وذهب بعضهم الى أنها هى المثقلة خففت فصارت مؤكدة قال أبو حيان ولا تفيد عندنا غير التأكيد وزعم الزمخشرى انه ينجر مع افادة التوكيد معنى آخر فيقال فى قوله تعالى ولما أن جاءت رسلنا لوطا سىء بهم وضاق دخلت أن فى هذه القصة ولم تدخل فى قصة ابراهيم فى قوله ولما جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا سلاما تنبيها وتأكيدا فى أن [illegible] تعقب المجىء فهى مؤكدة للاتصال واللزوم ولا كذلك فى قصة ابراهيم إذ ليس الجواب فيه كالاول وقال الاستاذ أبو على دخلت منبهة على السبب وان الاساءة كانت لأجل المجىء لانها قد تكون للسبب فى قولك جئت أن تعطى أى للاعطاء قال أبو حيان وهذا الذى ذهب اليه لا يعرفه كبراء النحويين ومواقع زيادتها بعد لما كالآية وبين القسم ولو كقوله

* أما والله أن لو كنت حرا * وزعم ابن عصفور فى المقرب انها حرف يربط جملة القسم بجملة المقسم عليه والذى نص عليه سيبويه انها زائدة ونص فى موضع آخر على أنها بمنزلة لام القسم الموطئة وقال أبو حيان الذى يذهب اليه فى أن هذه غير هذه المذاهب الثلاثة وهو انها المخففة من الثقيلة وهى التى وصلت بلو كقوله تعالى وأن لو استقاموا . وتقريره انه اذا قيل أقسم أن لو كان كذا لكان كذا فمعناه أقسم أنه لو كان كذا لكان كذا ويكون فعل القسم قد وصل اليها على اسقاط حرف الجر أى أقسم على أنه لو كان فصلاحية أن المشددة مكانها يدل على انها مخففة منها وتزاد شذوذا بعد كى وقاسه الكوفيون نحو جئت لكى ان أكرمك قالوا ولا موضع لان لانها مؤكدة للام كما أكدتها كى وبعد كاف الجر كقوله

ويوما توافينا بوجه مقسم * كأن ظبية تعطو الى وارق السلم

وبعد اذا كقوله فأمهله حتى اذا أن كأنه * معاطى يد فى لجة الماء غامر

الموضع الثانى التفسير أثبته البصريون وأنكر الكوفيون كون ذلك من معانيها وهى عندهم الناصبة للفعل قال أبو حيان وليس ذلك بصحيح لانها غير مفتقرة الى ما قبلها ولا يصح أن تكون المصدرية الا بتأويلات بعيدة والكلام على مذهب البصريين فنقول أجريت أن فى التفسير مجرى أى لكن تفارقها فى أنها لا تدخل على مفرد لا يقال مررت برجل أن صالح وكأنهم أبقوا عليها ما كان لها من الجملة وهى فى هذا غير مختصة بالفعل بل تكون مفسرة للجملة الاسمية والفعلية نحو كتبت اليه أن افعل وأرسل اليه أن ما أنت ومنه . ونودوا أن تلكم الجنة . ولان التفسير به شرطان أحدهما أن تكون مفسرة لما يتضمن القول أو يحتمله لا لقول مصرح به أو محذوف أو فعل متأول بمعنى القول فان صرح بالقول خلصت الجملة للحكاية دون أن وكذلك ان كان القول منويا وتقدم فعل مؤول به لكنه اذا لم يتأول كانت أن داخلة للتفسير بخلاف المصرح المقدر فانها تجىء بعده أن وذكر ابن عصفور فى شرح الجمل الصغير أن أن تأتى تفسيرا بعد صريح القول وفى البسيط اختلف فى تفسير

صريح القول فأجازه بعضهم وحمل عليه قوله تعالى . ما قلت لهم الا ما أمرتني به أن اعبدوا الله . ومنهم من منع في الصريح ويجيز في المضمر كقولك كتبت اليه أن قم . الشرط الثاني أن لا تتعلق بالاول لفظا فلا تكون معمولة ولا مبنية على غيرها ولذلك لم تكن تفسيرية في قوله تعالى . وآخر دعواهم أن الحمد لله . لانها واقعة خبرا للمبتدإ ولا في قولهم كتبت اليه بأن قم لانها معمولة لحرف الجر فان لم تأت بحرف الجر جاز فيها الوجهان وان ولي ان الصالحة للتفسير مضارع مثبت نحو أوحيت اليه أن يفعل كان فيه الرفع على انها حرف تفسير والنصب على انها مصدرية أو معه لا نحو أشرت اليه أن لا يفعل كان فيه الامران لما ذكر والجزم أيضا على النهي وتكون أن فيه تفسيرا . الموضع الثالث الشرط بمعنى أثبته الكوفيون والاصمعي واستدلوا بقوله

أتغضب أن أذنا قتيبة حزتا * جهارا ولم تغضب لقتل ابن حازم

قالوا لصحة وقوع ان موقعها وامتناع أن تكون الناصبة لانها لا تفصل بين الفعل أو المخففة لانه لم يتقدم عليها فعل تحقيق ولا شك وقال الخليل بل هي الناصبة وقال المبرد هي المخففة من الثقيلة على تقدير أتغضب من أجل انه اذنا ثم حذف الجار وخفف . الرابع النفي أثبته بعضهم وخرج عليه . قل إن الهدى هدى الله أن يؤتى أحد . أي لا يؤتى وأنكره الجمهور . الخامس بمعنى لئلا أثبته بعضهم وخرج عليه . يبين الله لكم أن تضلوا . أي لئلا تضلوا قال أبو حيان والصحيح المنع وتأويل الآية كراهة أن تضلوا . السادس بمعنى اذ أثبته بعضهم مع الفعل الماضي قيل ومع الفعل المضارع وجعل منه قوله تعالى . بل عجبوا أن جاءهم منذر منهم . وقوله تعالى أن تؤمنوا بالله ربكم . أي اذ آمنتم قال أبو حيان وهذا ليس بشيء بل أن في الآيتين مصدرية والتقدير بل عجبوا لأن جاءهم ولذلك يخرجون الرسول وإياكم أن تؤمنوا بالله ربكم . وقد انقضى القول في شرح الكتاب الثاني من كتابنا جمع الجوامع وهذا القدر الى هنا نصف الكتاب واعلم أني لما شرعت في شرحه كنت بدأت أولا بشرح النصف الثاني فكتبت من أول الكتاب الثالث الى اثناء جمع التكسير على طريقة المزج ثم بدا لي أن أغير الاسلوب فشرحت من أوله على النمط المتقدم وكان في نيتي الاستمرار على هذه الطريقة الى آخر الكتاب والغاء القطعة التي كتبتها أولا ممزوجة ثم لما ضاق الزمان عن ذلك أبقيت كل قطعة على حكمها وضممت هذه القطعة الى تلك ووصلت بينهما ولا يضر كون الشرح على أسلوبين نصفه بلا مزج ونصفه ممزوج ونعود هنالك إن شاء الله الى تكملة بقية الكتاب من جمع التكسير الى آخره على طريقة أوله والله الموفق

﴿ الكتاب الثالث في المجرورات وما حمل عليها وهي المجزومات ﴾

وما يستتبعها من ذكر أدوات الشرط غير الجازمة وما استطرد اليه من ذكر بقية حروف المعاني المرتبة على حروف المعجم وآخرها نون التوكيد وعقب بخاتمة في التنوين (الجر إما بحرف أو اضافة) لا ثالث لهما ومن زاد التبعية فهو رأي الاخفش مرجوح عند الجمهور كما سيأتي فان قلت الجر بالاضافة أيضا رأيه وهو مرجوح قلت نعم ولكن المراد الجر الكائن بسببها أو فيها على رأي سيبويه من أن الجار المضاف وعلى رأي ابن مالك انه الحرف المقدر لا جار سواه (الحروف) أي هذا مبحث حروف الجر وسميت به قال ابن الحاجب لأنها تجر معنى الفعل الى الاسم وقال الرضي بل لانها تعمل اعراب الجر كما قيل حروف النصب وحروف الجزم وكذا قال الرضي وتسميها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف الفعل الى الاسم أي توصله اليه وتربطه به وحروف الصفات لانها تحدث صفة في الاسم فقولك جلست في الدار دلت في على أن الدار وعاء الجلوس وقيل لانها تقع صفات لما قبلها من النكرات وانما عملت لما تقدم من اختصاصها بما دخلت عليه فأشبهت الفعل ولم تعمل رفعا لانه اعراب العمد ومدخولها فضلة ولا نصبا لان محل مدخولها نصب بدليل الرجوع اليه في الضرورة ولو نصبت لاحتمل انه

بالفعل ودخل الحرف لاضافة معناه الى الاسم كما فى ماضر بت الا زيدا فتمين عملها الجر (الى) له معان فيكون (لانتهاء الغاية مطلقا) أى زمانا نحو ثم أتموا الصيام الى الليل ومكانا نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى قال الرضى ومعنى قولهم انتهاء الغاية وابتداؤها نهايتها ومبدؤها (قال ابن مالك) فى التسهيل (والتبيين) قال فى شرحه وهى المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبا أو بغضا من فعل تعجب أو اسم تفضيل نحو . رب السجن أحب الى . قال (و بمعنى فى) أى الظرفية لقوله تعالى . ليجمعنكم الى يوم القيامة . أى فيه وذكره جماعة فى قوله

فلا تتركنى بالوعيد كأننى * الى الناس مطلى به القار أجرب

قال (و) بمعنى (اللام) نحو والامر اليك . أى لك وقيل هى لانتهاء الغاية أى منته اليك (و) قال (الكوفية) وطائفة من البصرية (و) بمعنى (مع) أى المعية وذلك اذا ضممت شيأ الى آخر فى الحكم به أو عليه أو التعلق كقوله تعالى . من أنصارى الى الله . وقوله . وأيديكم الى المرافق . وقولهم الذود الى الذود ابل ولا يجوز الى زيد مال تريد مع زيد مال قال الرضى والتحقيق ان الى هذه للانتهاء فقوله الى المرافق أى مضافة اليها والذود الى الذود أى مضافة الى الذود وقال غيره وما ورد من ذلك مؤول على تضمن العامل وابقاء الى على أصلها والمعنى فى قوله . من أنصارى الى الله . من يضيف نصرته الى نصرة الله والى حينئذ أبلغ من مع لانك لو قلت من ينصرنى مع فلان لم يدل على أن فلانا وحده ينصرك وقيل التقدير من ينصرنى حال كونى ذاهبا الى الله (و) بمعنى (من) كقوله

تقول وقد عاليت بالكور فوقها * أيسقى فلا يروى الى ابن أحمر

أى منى (و) بمعنى (عند) كقوله

أم لا سبيل الى الشباب وذكره * أشهى الى من الرحيق السلسل

أى أشهى عندى كذا مثل ابن مالك وابن هشام فى المغنى ونازعه ابن الدماميني بانه تقدم ان المتعلقة بما يفهم حبا أو بغضا من فعل تعجب أو تفضيل معناها التبيين فعلى هذا تكون الى فى البيت مبينة لفاعلية مجرورها لا قسما آخر وأجاب شيخنا الامام الشمنى بان تلك شرطها كون التعجب والتفضيل من نفس الحب والبغض وهى هنا متعلقة بتفضيل من الشهوة (و) قال أبو الحسن (الاخفش و) بمعنى (الباء) نحو . واذا خلوا الى شياطينهم . أى بشياطينهم (و) قال (الفراء و) تكون (زائدة) للتوكيد كقوله تعالى . أفئدة من الناس تهوى اليهم . بفتح الواو تهواهم وغيره خرجها على تضمين تهوى معنى تميل أو على ان الاصل تهوى بالكسر فقلبت الكسرة فتحة والياء الفا كما قيل . فى ناصية ناصاة ذكره ابن مالك قال ابن هشام وفيه نظر لان شرط هذه اللغة تحرك الياء فى الاصل وأجاب ابن الصائغ بان أصل هذه الياء الحركة وسكونها عارض للاستثقال (الباء مكسورة) مطلقا (وقيل تفتح من الظاهر) فيقال بزيد قال أبو حيان حكاه أبو الفتح عن بعضهم (للالصاق) و يقال الالزاق قال فى شرح اللب وهو تعلق أحد المعنيين بالآخر قال أبو حيان قال أصحابنا هى نوعان أحدهما الباء التى لا يصل الفعل الى المفعول الا بها نحو سطوت بعمرو ومررت بزيد قال والالصاق فى مررت بزيد مجاز لما التصق المرور بمكان بقرب زيد جعل كانه ملتصق بزيد والآخر الباء التى تدخل على المفعول المنتصب بفعله اذا كانت تفيد مباشرة الفعل للمفعول نحو امسكت بزيد الاصل أمسكت زيدا فادخلوا الباء ليعلموا ان امساكك اياه كان بمباشرة منك له بخلاف نحو أمسكت زيدا بان الباء فانه يطلق على المنع من التصرف بوجه ما من غير مباشرة قيل والالصاق معنى لا يفارق الباء ولهذا لم يذكر لها سيبويه معنى غيره زاد غيره (والتعدية) وتسمى باء النقل أيضا وهى المعاقبة للهمزة فى تصيير الفاعل مفعولا وأكثر ما تعدى الفعل القاصر تقول فى ذهب زيد ذهبت بزيد وأذهبته ومنه . ذهب الله بنورهم . وقد تكون مع المتعدى نحو دفع الله الناس بعضهم ببعض وصككت الحجر بالحجر والاصل دفع بعض الناس بعضا وصك

الجر الجبر (والسببية والاستعانة) جمع بينهما ابن مالك في الالفية وابن هشام في المغني وفسر الثانية بالداخل على آلة الفعل نحو كتبت بالقلم ومثل الاولى بنحو . ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل . وقال الرضي السببية فرع الاستعانة ولذا اقتصر عليها أعني الاستعانة ابن مالك في الكافية الكبرى وحذف السببية وعكس في التسهيل فاقتصر على السببية وقال في شرح بباء السببية هي الداخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل معدّاها مجازا نحو فأخرج به من الثمرات رزقا لكم . فلو قصد اسناد الاخراج الى الماء وقيل أنزل ماء أخرج من الثمرات رزقا لصح وحسن لكنه مجاز والآخر حقيقة ومنه كتبت بالقلم وقطعت بالسكين فانه يصح أن يقال كتب القلم وقطع السكين والنحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة وآثرت على ذلك التعبير بالسببية من أجل الافعال المنسوبة اليه تعالى فان استعمال السببية فيها يجوز واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز انتهى وقال أبو حيان ماذهب اليه ابن مالك من ان باء الاستعانة مدرجة في باء السببية قول انفرد به وأصحابنا فرقوا بين باء السببية وباء الاستعانة فقالوا باء السببية هي التي تدخل على سبب الفعل نحو مات زيد بالحب وبالجوع وحججت بتوفيق الله وباء الاستعانة هي التي تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل ومفعوله الذي هو آلة نحو كتبت بالقلم ونجرت الباب بالقدوم وبريت القلم بالسكين وخضت الماء برجلي اذ لا يصح جعل القلم سببا للكتابة ولا القدوم سببا للنجارة ولا السكين سببا للبري ولا الرجل سببا للخوض بل السبب غير هذا (والظرفية) وهي التي يحسن موضعها في نحو . نصركم الله ببدر . ونجيناهم بسحر (والمصاحبة) وهي كما قال ابن مالك التي يحسن موضعها مع ويغني عنها وعن مصحوبها الحال نحو . اهبط بسلام . أي مع سلام . ولما جاءكم الرسول بالحق . أي مع الحق ومحقا . فسبح بحمد ربك . أي مع حمده وحامدا وهذه المعاني الحسنة تجامع الالصاق كما نقله أبو حيان عن الاصحاب وضم اليها باء القسم ولذا ذكرتها متوالية خلاف صنيع التسهيل (والغاية) نحو . وقد أحسن بي . أي الي (وكذا البدل) وهي التي يحسن موضعها بدل (والتبعيض) وهي التي يحسن موضعها من (على الصحيح) فيهما مثال الاول قول عمر رضي الله عنه كلتما يسرني أن لي بها الدنيا أي بدلها وقول الحماسي

فليت لي بهم قوما اذا ركبوا * شنوا الاغارة فرسانا وركبانا

ومثال الثاني قوله تعالى . عينا يشرب بها عباد الله . أي منها وقوله شربن بماء البحر وقول الآخر * شرب النزيف ببرد ماء الحشرج * وهذا المعنى أثبته الكوفيون والاصمعي والفارسي والعتبي وابن مالك والاول المتأخرون وأنكرهما جماعة وقالوا في أمثلة الاول الباء للسببية وأولوا أمثلة الثاني بأن يشرب وشربن وشرب ضمن معنى يروى ونحوه وقيل المعنى يشرب بها الخمر كما تقول شربت الماء بالعسل قال بعضهم ولو كانت الباء للتبعيض لصح زيد بالقوم تريد من القوم وقبضت بالدراهم أي من الدراهم (قال ابن مالك) في التسهيل (والتعليل) قال في شرحه وهي التي يحسن موضعها اللام غالبا نحو . فبظلم من الذين هادوا . إن الملأ يأتمرون بك . قال واحترزت بقولي غالبا من قول العرب غضبت لفلان اذا غضبت من أجله وهو حي وغضبت به اذا غضبت من أجله وهو ميت قال أبو حيان ولم يذكر أصحابنا هذا المعنى وكأن التعليل والسبب عندهم شيء واحد قال ويدل لذلك ان المعنى الذي سمى به باء السبب موجود في باء التعليل لانه يصلح أن ينسب الفعل لما دخلت عليه باء التعليل كما يصح ذلك في باء السبب فتقول ظلم أنفسكم اتخاذكم العجل وأما يأتمرون بك فالباء فيه ظرفية أي يأتمرون فيك أي يتشاورون في أمرك لاجل القتل انتهى * وهذا هو الحق قال أيضا (والمقابلة) قال وهي الداخلة على الاعواض والاثمان قال وقد تسمى باء العوض نحو اشتريت الفرس بألف وكافأت الاحسان بضعف والظاهر انها داخلة في باء البدل (و) قال (الكوفية وبمعنى على) أي الاستعلاء وجزم به ابن مالك نحو ومن

إن تأمنه بقنطار أى عليه بدليل • إلا كما أمنتكم على أخيه • وإذا مروا بهم يتغامزون • أى عليهم بدليل وانكم لتمرون عليهم * أرب يبول الثعلبان برأسه * بدليل تمامه * لقد ذل من بالت عليه الثعالب * قالوا (و) بمعنى (عن وفى إختصاصها بالسؤال خلاف) فقيل تختص به وظاهر كلام أبى حيان أن الكوفية كلهم عليه كقوله تعالى • فاسأل به خبيرا بدليل يسئلون عن أنبائكم وقول علقمة

فان تسألونى بالنساء فاننى * بصير بأدواء النساء طبيب

وقيل لا وعليه ابن مالك نحو • يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم * تشقق السماء بالغمام * والبصرية أنكروا هذا المعنى وأولوا الآية والبيت على أن المعنى إسأل بسببه خبيرا وبسبب النساء لتعلموا حالهن أو تضمين السؤال معنى الاعتناء والاهتمام قالوا ولو كانت الباء بمعنى عن لجاز أطعمته بجوع وسقيته بعيمة تريد عن جوع وعن عيمة قال ابن هشام فى التأويل الأول بعد لان المجرور بالباء هو المسئول عنه ولا يقتضى قولك سألت بسببه أن المجرور هو المسئول عنه (و) قال ابن هشام (الخضراوى و) بمعنى (الكاف) داخلة على الاسم حيث راد التشبيه نحو لقيت بزيد الاسد ورأيت به القمر أى بلقائى اياه الاسد أى شبهه قال أبو حيان والصحيح انها للسبب أى بسبب لقائه وسبب رؤيته (وتزاد توكيدا فى مواضع) ستة وهى الفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر والحال والتوكيد وهى مذكورة فى محالها ومن غريب زيادتها أنها تزاد فى المجرور كقوله * فأصبحن لا يسألنه عن بما به * (قال ابن مالك و) تزاد (عوضا) ومثله بقوله

ولا يواتيك فيما ناب من حدث * الا أخو ثقة فانظر بمن تثق

قال أراد من تثق فزاد الباء قبل من عوضا (وحكاه) أيضا (فى عن وعلى) وأنشد قوله

أتجزع أن نفس أتاها حمامها * فهلا التى عن بين جنبيك تدفع

أى فهلا عن التى بين جنبيك تدفع فحذف عن وزادها بعد التى عوضا وقول الآخر

ان الكريم وأبيك يعتمل * ان لم يجد يوما على من يتكل

أى ان لم يجد من يتكل عليه فحذف عليه وزاد على قبل من عوضا (وقاسه فى الى وفى اللام ومن) فقال فى الشرح يجوز عندى أن يعامل بهذه المعاملة من واللام والى وفى قياسا على عن وعلى والباء فيقال عرفت ممن عجبت ولمن قلت والى من أديت وفيمن رغبت والاصل عرفت من عجبت منه ومن قلت له ومن أديت اليه ومن رغبت فيه فحذف ما بعد من وزيد ما قبلها عوضا (ورده أبو حيان) أى العوض بانواعه فقال فى الابيات المستشهد بها لا يتعين فيها التأويل المذكور لاحتمال أن يكون الكلام تم عند قوله فانظر أى فانظر لنفسك ولما قدم انه لا يواتيه ألا أخو ثقة استدرك على نفسه فاستفهم على سبيل الانكار على نفسه حيث قرر وجود أخى ثقة فقال بمن تثق أى لا أحد يوثق به فالباء فى بمن متعلقة بتثق وكذا البيت الآخر يحتمل تمام الكلام عند قوله * ان لم يجد يوما * أى انه اذا لم يجد ما يستعين به اعتمل بنفسه ثم قال على من يتكل ومن استفهامية أى لا أحد يتكل عليه فعلى متعلقه بيتكل ولم يؤول البيت الثانى وقال فى المقيس هذا الذى أجازه قياسا لم يثبت الاصل الذى يقاس عليه ألا ترى الى ما ذكرناه من التأويل فيما استدل به ولو كانت لا تحتمل التأويل لكانت من الشذوذ والندور والبعد من الاصول بحيث لا يقاس عليها ولا يلتفت اليها قال وقد نص سيبويه على أن عن وعلى لا يزادان لا عوضا ولا غير عوض (حتى كالى) فى انتهاء الغاية (لكن) الى أمكن منها ولذلك خالفتها فى أشياء الاول انها (تفيد تقضى الفعل شيأ فشيأ) ولذا لا يجوز كتبت حتى زيد وأنا حتى عمرو ويجوز كتبت الى زيد وأنا الى عمرو وأى هو غايتى كما فى حديث مسلم انا بك واليك (و) الثانى انها (لا تقبل الابتداء) لضعفها فى الغاية فلا يقال سرت من البصرة

حتى الكوفة كما يقال الى الكوفة (و) الثالث انها (لا تجر الا آخرا) الا آخر جزء نحو أكلت السمكة حتى رأسها (قال الاكثر أو ملاقيا له) أي متصلا به نحو • سلام هي حتى مطلع الفجر • ولا يجوز سرت حتى نصف الليل بخلاف الى ومقابل الاكثر قول السيرافي وجماعة أنها لا تجر الا الجزء فقط دون المتصل به قال الرضي وهو مردود بالآية (خلافا لابن مالك) اذ قال في التسهيل وشرحه والتزم الزمخشري كون مجرورها آخر جزء أو ملاقي آخر جزء وهو غير لازم بدليل قوله

عينت ليلة فما زلت حتى * نصفها راجيا فعدت يؤوسا

قال أبو حيان وما نقله الزمخشري هو قول أصحابنا وما استدل به لا حجة فيه لانه لم يتقدم العامل فيها حتى ما يكون ما بعدها جزء له في الجملة المغياة بحتى فليس البيت نظير ما مثل به أصحابنا ولو صرح فقال ما زلت بي حاوصلها تلك الليلة حتى نصفها كان ذلك حجة على الزمخشري ونحن نقول اذا لم يتقدم في الجملة المغياة بحتى ما يصح أن يكون ما بعدها آخر جزء جاز أن تدخل على ما ليس به ولا ملاقيا له وكذا قال ابن هشام في المغني على ابن مالك حرم باشتراط ذلك في الكافية الرابع انها لا تجر الا (ظاهرا خلافا للمبرد والكوفية) في نحو مر بهم حرجها المضمر مستدلين بنحو قوله

فلا والله لا يلقي اناس * فتى حتاك يا ابن أبي زياد

والجمهور قالوا إنه ضرورة قال أبو حيان ومن أجاز جرها المضمر أدخلها على المضمرات المجرورة كلها قال ولا ينبغي القياس على حتاك في هذا البيت فيقال ذلك في سائر الضمائر قال وانتهاء الغاية في حتاك هنا لا أفهمه ولا أدري ما يعني هنا بحتاك فلعل هذا البيت مصنوع انتهى ومثل ابن هشام في المغني بقوله

أتت حتاك تقصد كل فج * ترجي منك انها لا تخيب

قال واختلف في علة المنع فقيل هي أن مجرورها لا يكون الا بعضا لما قبلها أو كبعض منه فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل قال ورده أنه قد يكون ضميرا حاضرا كما في البيت فلا يعود على ما تقدم وانه قد يكون ضميرا غائبا عائدا على ما تقدم غير الكل كقولك زيد ضربت القوم حتاه وقيل العلة خشية التباسها بالعاطفة فانها تدخل عليه على الاصح قال ورده أنها لو دخلت عليه لقيل في العاطفة قاموا حتى أنت وأكرمتهم حتى اياك بالفصل لان الضمير لا يتصل الا بعامله وفي الخافضة حتاك بالوصل كما في البيت وحينئذ فلا التباس وقيل العلة انها لو دخلت عليه قلبت ألفها ياء كما في الى وهي فرع عن الى فلا تحتمل ذلك والا ساوى الفرع الاصل قال شيخنا الامام الشمني والجواب بعد تسليم بطلان هذا اللازم ان فرعيته حتى عن الى انما هي في المعنى والعمل وذلك لا يوجب أن لا تحتمل ما تحتمله الى فيهما الا في غيرهما وقال الشاطبي قال سيبويه استغنوا عن الاضمار في حتى بقولهم حتى ذلك وبالاضمار في الى لان المعنى واحد كما استغنوا بترك عن ودع وودع (والتهاوي) بابدال حائها عينا (لغة) الاولى ميمية والثانية هذلية قال ابن مالك قرأ ابن مسعود • ليسجننه عتى حين • فكتب اليه عمر ان الله أنزل هذا القرآن عربيا وأنزله بلغة قريش فلا تقرئهم بلغة هذيل (ومنع البصرية جر ما لا يصلح) أن يكون (غاية لما قبلها) وأوجبوا فيه الرفع على أنها ابتدائية نحو الخبز حتى الحر يلبس زيد وجوز جره الكسائي (و) الفراء ومنعوا أيضا الجر فيما اذا تلى الاسم بعدها جملة اسمية وما بعدها غير شريك لما قبلها في المعنى (نحو ضربت القوم حتى زيد فتركت) وحتى زيد أبوه مضروب وجوز جره الكوفية (و) منع (الكوفية) الجر فيما اذا تلى الاسم الذي بعدها فعل عامل في ضميره نحو ضربت القوم (حتى زيد ضربته) وقالوا لا يجوز حتى يقال فضربته وجوزه البصرية فيهما وجوزوا في الاول أيضا العطف والابتداء (و) منع (الكل) الجر فيما اذا تلاه اسم مفرد نحو ضربت القوم (حتى زيد مضروب) وأوجبوا الابتداء وجوزوهما والعطف فيما اذا تلاه ظرف أو مجرور نحو القوم عندك حتى زيد عندك والقوم في

للدار وحتى زيد فى الدار أو جملة اسمية وما بعدها شريك لما قبلها فى المعنى نحو ضربت القوم حتى زيد هو مضروب وجوز والجر والعطف فيما اذا تلاه فعل عامل فى ضمير ماقبل حتى نحو ضربت القوم حتى زيد ضربتهم فان كان فى ضميره وهو غير شريك فالابتداء والحمل على الاضمار نحو ضربت القوم حتى زيد ضربت أخاه أوجبوا العطف فيما اذا قامت عليه قرينة نحو ضربت القوم حتى زيدا أيضا فأيضا تدل على ارادة تكرر الفعل وهذا المعنى لا يعطيه الا العطف كأنك قلت ضربت القوم حتى ضربت زيدا أيضا (وزعم الفراء الجر) بحتى (نيابة) عن الى لا بنفسها كما جرت الواو نيابة عن رب قال وربما أظهروا الى فى بعض المواضع قالوا جاء الخبر حتى الينا جمعوا بينهما بتقدير الغاء أحدهما كما جمعوا بين اللام وكى (وتكون) حتى (حرف ابتداء) أى حرفا تبتدأ بعده الجمل أى تستأنف وحينئذ (تليه الجملتان) الاسمية كقول جرير

فما زالت القتلى تمج دماءها * بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

وقول الفرزدق * فواعجبا حتى كليب تسبني * والفعلية المضارعة كقراءة نافع وزلزلوا حتى يقول الرسول والماضية نحو حتى عفوا والمصدرة بشرط نحو وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح (خلافا لابن مالك فى زعمه) أنها (جارة قبل) الفعل (الماضى) باضمار أن بعدها على تأويل المصدر قال أبو حيان وقد وهم فى ذلك وقال ابن هشام لا أعرف له فى ذلك سلفا وفيه تكلف اضمار من غير ضرورة (و) خلافا (له وللاخفش) أبى الحسن (فى) زعمهما (أنها) جارة (قبل اذا) وأن اذا فى موضع جر بها والجمهور على أنها حينئذ ابتدائية واذا فى موضع نصب بشرطها أو جوابها قال أبو حيان وليس معنى قولهم حرف ابتداء انه يصحبها المبتدأ دائما بل معناه أنها بصدد أن يقع بعدها المبتدا كما قالوا هل وبل ولكن من حروف الابتداء وان كان يقع بعدها غير المبتدأ وانما المعنى انها لا يصح أن يقع بعدها المبتدا وما تقدم فى تفسيره أخذا من ابن هشام فى المغنى أولى وأقعد ثم قال قال بعض شيوخنا ضابط حتى أنها اذا وقع بعدها اسم مفرد مجرور أو مضارع منصوب فحرف جر واسم مرفوع أو منصوب فحرف عطف أو جملة فحرف ابتداء وتقدم فى باب الحال انه لا محل لهذه الجملة على الاصح (مسئلة متى دلت قرينة على دخول الغاية) أى التى بعد الى وحتى فى حكم ما قبلها (أو) على (عدمه) أى عدم دخوله فواضح انه يعمل به فالأول نحو قرأت القرآن من أوله الى آخره وبعتك الحائط من أوله الى آخره دل ذكر الآخر وجعله غاية على الاستيفاء. وأيديكم الى المرافق. دلت السنة على دخول المرافق فى الغسل

ألقى الصحيفة كى يخفف رحله * والزاد حتى نعله ألقاها

والثانى نحو. ثم أتموا الصيام الى الليل. دل النهى عن الوصال على عدم دخول الليل فى الصوم. فنظرة الى ميسرة فان الغاية لو دخلت هنا لوجب الانظار حال اليسار أيضا وكذلك يؤدى الى عدم المطالبة وتفويت حق الدائن

سقى الحيا الارض حتى أمكن عزيت * لهم فلا زال عنها الخير مجذوذا

دل على عدم الدخول دعاء الشاعر على ما بعد حتى بانقطاع الخير عنه (والا) أى وان لم تقم قرينة على الدخول ولا عدمه (فثالثها) أى الاقوال (وهو الاصح) ورأى الجمهور (تدخل مع حتى دون الى) حملا على الغالب فى البابين لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول فى الى والدخول فى حتى فوجب الحمل عليه عند التردد وأولها تدخل فيهما وثانيهما لا فيهما واستدل القولان فى استواء حتى والى بقوله تعالى. فتعناهم الى حين. وقرأ ابن مسعود حتى حين (ورابعها يدخل معهما) أى مع الى وحتى (ان كان من الجنس) و(لا) يدخل (ان لم يكن) نحو انه لينام الليل حتى الصباح أو الى الصباح نقله أبو حيان فى حتى عن الفراء والرمانى وجماعة وابن هشام فى الى غير المسمى قائله وهو قول الاندلسى فيما نقله الرضى (فان كانت حتى عاطفة دخلت وفاقا) نحو أكلت السمكة

حتى رأسها قال ابن هشام وهم من ادعى الاتفاق فى دخول الغاية فى حتى مطلقا وانما هو فى العاطفة والخلاف فى الخافضة مشهور قال والفرق أن العاطفة بمنزلة الواو (رب) بضم الراء وتشديد الباء وفتحها (ويقال رب) بفتح الراء (وربت) بضمها (وربت) بالضم وفتح الباء والتاء (وربت) بسكون التاء (وربت) بفتح الثلاثة (وربت) بفتح الاولين وسكون التاء (وتخفيف) الباء من هذه (السبعة وربتا) بالضم وفتح الباء المشددة (ورب) بالضم وبالسكون (ورب) بالفتح والسكون فهذه سبعة عشرة لغة حكاها ما عدا ربتا ابن هشام فى المغنى وحكى ابن مالك منها عشرا وزاد أبو حيان ربتا (وزعم) أبو الحسين على (بن فضال) المجاشعى فى كتاب الهوامل والعوامل (انها ثنائية الوضع) ساكنة الثانى كهل وبل وقد (وان فتح التاء مخففة دون الباء ضرورة) لا لغة (وان فتح الراء مطلقا) أى فى الجمع مشددا ومخففا مع التاء ودونها (شاذ) والجمهور على أنها ثلاثية الوضع وان التخفيف المذكور وفتح الراء لغة معروفة (و) زعم (الكوفية وابن الطراوة أنها اسم) مبنى لانها فى التقليل مثل كم فى التكثير وهى اسم باجماع وللاخبار عنها فى قوله

ان يقتلوك فان قتلك لم يكن * عارا عليك ورب قتل عار

فرب عندهم مبتدأ وعار خبره قال وتكون معمولة بجوابها كاذا فيبتدأ بها فيقال رب رجل أفضل من عمرو ويقع مصدرا كرب ضربة ضربت وظرفا كرب يوم سرت ومفعولا به كرب رجل ضربت واختار الرضى أنها اسم لأن معنى رب رجل فى أصل الوضع قليل من هذا الجنس كما أن معنى كم رجل كثير من هذا الجنس لكن قال إعرابه أبدا رفع على انه مبتدأ لا خبر له كما اختاره فى قولهم أقل رجل يقول ذلك الا زيد لتناسبهما فى معنى القلة قال فان كفت بما فلا محل لها حينئذ لكونها كحرف النفى الداخل على الجملة ومنع ذلك البصريون بأنها لو كانت اسما لجاز أن يتعدى اليها الفعل بحرف الجر فيقال برب رجل عالم مررت وان يعود عليها الضمير ويضاف اليها وذلك وجميع علامات الاسم منتفية عنها وأجيب عن البيت الاول بأن المعروف وبعض قتل عار وان صحت تلك الرواية فعار خبر محذوف أى هو عار كما صرح به فى قوله * يارب هيجا هى خير من دعه * والجملة صفة المجرور وأو خبره اذ هو فى موضع مبتدأ قال أبو على ومن الدليل على انها حرف لا اسم أنهم لم يفصلوا بينها وبين المجرور كما فصلوا بين كم وبين ما تعمل فيه وفى مفادها أقوال أحدها أنه للتقليل دائما وهو قول الاكثر قال فى البسيط كالخليل وسيبويه وعيسى بن عمر ويونس وأبى زيد وأبى عمرو بن العلاء وأبى الحسن الاخفش والمازنى وابن السراج والجرمى والمبرد والزجاج والزجاجى والفارسى والرمانى وابن جنى والسيرافى والصيمرى وجملة الكوفيين كالكسائى والفراء وابن سعدان وهشام ولا مخالف لهم الا صاحب العين انتهى ثانيها التكثير دائما وعليه صاحب العين وابن درستويه وجماعة وروى عن الخليل (ثالثها) وهو (المختار) عندى (وفاقا للفارابى) أبى نصر وطائفة (انها للتقليل غالبا والتكثير نادرا ورابعها عكسه) أى للتقليل قليلا وللتكثير كثيرا وجزم به فى التسهيل واختاره ابن هشام فى المغنى (وخامسها) موضوعة (لهما) من غير غلبة فى أحدهما نقله أبو حيان عن بعض المتأخرين (وسادسها لم توضع لواحد) منهما بل هى حرف اثبات لا يدل على تكثير ولا تقليل وانما يفهم ذلك من خارج واختاره أبو حيان (وسابعها) انها (للتكثير فى) موضع (المباهاة) والافتخار وللتقليل فيما عدا ذلك وهو قول الأعلم وابن السيد (وقيل) هى (لمبهم العدد) تكون تقليلا وتكثيرا قاله ابن الباذش وابن طاهر فهذه ثمانية أقوال حكاها أبو حيان فى شرح التسهيل ومن ورودها للتكثير قوله تعالى ﴿ ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ﴾ فانه يكثر منهم تمنى ذلك وحديث البخارى يارب كاسية فى الدنيا عارية يوم القيامة ومن مواضع الفخر قول عمارة بن عقيل

فان تكن الايام شبن مفرقى * وأكثرن أشجانى وفللن من غربى
فيا رب يوم قد شربت بمشرب * شفيت به عنى الصدى بارد عذب

وقول الآخر

فيا رب يوم قد لهوت وليلة * بآنسة كأنها خط تمثال

ومن ورودها للتقليل

ألا رب مولود وليس له أب * وذى ولد لم يلده أبوان
وذى شامة غراء فى حر وجهه * مجللة لا تنقضى لأوان

أراد عيسى وآدم والقمر (وتصدر) وجوبا (غالبا) قال أبو حيان والمراد تصدرها على ما تتعلق به فلا يقال لقيت رب رجل عالم لا أول الكلام فقد وقعت خبر الان المخففة من الثقيلة وجوابا للو قال

اماوى انى رب واحد امه * ملكت فلا أسر لدى ولا قتل

وقال الآخر تيقنت أن رب امرئ خيل خائنا * أمين وخوان يخال أمينا

وقال ولو علم الاقوام كيف خلفتهم * لرب مفد فى القبور وحامد

قال شيخنا الامام الشمنى و يحمل أن يعد ذلك ضرورة (ولا تجر غير نكرة) معها معربا كان أو مبنيا كقوله

رب من انضجت غيظا قلبه * قد تمنى لى موتا لم يطع

(خلافا لبعضهم) فى نحو تجويزه جرها المعرف بأل محتجا بقوله

ربما الجامل المؤبل فيهم * وعناجيج بينهن المهار

بجر الجامل وأجاب الجمهور بأن الرواية بالرفع وان صحت بالجر تخرج على زيادة أل ولأنها إما للقلة أو للكثرة وغير النكرة لا يحتملهما لان المعرفة إما للقلة فقط كالمفرد والمثنى أو للكثرة فقط كالجمع وما لا يحتملهما لا يحتاج الى علامة تصير بها نصا (وفى وجوب نعته) أى مجرورها (خلف) فقال المبرد وابن السراج والفارسى والعبدى وأكثر المتأخرين وعزى للبصريين يجب لان رب أجريت مجرى حرف النفى حيث لا تقع الا صدرا ولا يتقدم عليها ما يعمل فى الاسم بعدها بخلاف سائر حروف الجر وحكم حرف النفى أن يدخل على جملة فالأقيس فى مجرورها أن توصف بجملة لذلك وقد يوصف بما يجرى مجراها من ظرف أو مجرور أو اسم فاعل أو مفعول وجزم به ابن هشام فى المغنى واختاره الرضى وقال الاخفش والفراء والزجاج وأبو الوليد الوقشى وابن طاهر وابن خروف لا يجب وتضمنها القلة أو الكثرة يقوم مقام الوصف واختاره ابن مالك وتبعه أبو حيان ومنع كونها لا تقع الا صدرا لما تقدم وكون ما يعمل فيما بعدها لا يتقدم مقتضيا لشبهها بحرف النفى بان لنا ما لا يتقدم على الجر و رالذى يتعلق به ولا يلزم أن يكون جاريا مجرى النفى نحو بكم درهم تصدقت على الخبرية (ويجر مضافا اليه ضمير مجرورها معطوفا) عليه (بالواو) خاصة نحو رب رجل وأخيه رأيت وسوغ ذلك كون الاضافة غير محضة فلم تفد تعريفا وقال الجزولى لانه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع قال الرضى ولو كان كذلك لجاز رب غلام والسيد ولا يجوز ذلك فى غير العطف من التوابع ولا فى العطف بغير الواو ولا فى (وفى القياس) فى المعطوف بالواو (خلف) فأجازه الاخفش واختاره ابن مالك وأبو حيان وقصره سيبويه على المسموع أما ما حكاه الاصمعى من مباشرة رب المضاف الى الضمير حيث قال لأعرابية ألفلان أب أو أخ فقالت رب أبيه رب أخيه تريد رب أب له رب أخ له تقديرا للانفصال لكون أب وأخ من الاسماء التى يجوز الوصف بها فلا يقاس عليه اتفاقا (وتجر ضميرا) ويجب كونه (مفردا مذكرا) وان كان المميز مثنى أو جمعا أو مؤنثا وكونه (بمفسره نكرة منصوبة) مطابقة للمعنى الذى يقصده

المتكلم (تليه) غير مفصولة عنه فيقال ربه رجلا وربه رجلان وربه رجالا وربه امرأة وربه امرأتين وربه نساء قال

ربه امرأ أبلك نال أمنع عزة * وغنى بعيد خصاصه وهوان

قال أبو حيان وسمع جره فى قوله * وربه عطب أنقذت من عطبه * على نيته منه وهو شاذ (وجوز الكوفية مطابقته) الى الضمير لها أى النكرة المفسرة فى التثنية والجمع والتأنيث قياسا وسماعا قال

ربه فتية دعوت الى ما * يورث الحمد دائما فأجابوا

قال ابن عصفور وذلك لايجوز عندنا لان العرب استغنت بتثنية التمييز وجمعه عنه كما استغنوا بتركه من وذر وودع فقال أبو حيان ومن ذهب الى وجوب وصف مجرور رب لم يقل به هنا قال ابن أبى الربيع لانه استغنى بما دل عليه الاضمار من التفخيم عن الوصف فصار قولك ربه رجلا بمنزلة رب رجل عظيم لأقدر على وصفه (والاصح أنه) أى هذا الضمير (معرفة) جرى مجرى النكرة فى دخول رب عليه لما أشبهها فى أنه غير معين ولا مقصود وقال بعضهم إنه نكرة واختاره ابن عصفور لوقوعه موقع النكرة وكانك قلت رب شئ ثم فسرت الشئ الذى تريده بقولك رجلا قال بخلاف الضمير العائد على نكرة مقدمة نحو لقيت رجلا فضربته لأنه نائب مناب معرفة اذ الاصل فضربت الرجل أو متأخرة وهو واقع موقع معرفة نحو نعم رجلا زيد فالضمير فى نعم واقع موقع ظاهر معرف بأل أو مضاف الى ماهى فيه (و) الاصح (انه) أى جر رب الضمير (ليس قليلا ولا شاذا) بل جائز بكثرة فصيحا وقال ابن مالك هو قليل وفى بعض كتبه شاذ قال أبو حيان وليس بصحيح الا أن عنى بالشذوذ شذوذ القياس وبالقلة بالنسبة الى جرها الظاهر فانه أكثر من جرها الضمير (و) الاصح (انها زائدة فى الاعراب لا المعنى) قال أبو حيان ويدل عليه قولهم رب رجل عالم يقول ذلك فلولا أن رب زائدة فى الاعراب ماجاز ذلك لما يلزم من تعدى فعل المضمر المتصل الى ظاهره فجعل رب رجل فى موضع رفع بالابتداء هو الذى سوغ ذلك وان كانت تدل على معنى لان الزائد منه مالايتغير المعنى بزواله وهو الزائد للتوكيد ومنه ما يتغير ويسمى زائدا اصطلاحا باعتبار تخطى العامل اليه كقولهم جئت بلازاد فان النحاة قالوا لا زائدة ولو أزيلت لتغير المعنى ومقابل الاصح قول ابن أبى الربيع إنها غير زائدة لانها تجوز معنى والزائد لايجوز وانما يكون مؤكدا (و) الاصح بناء على أنها زائدة فى الاعراب (ان محل مجرورها على حسب العامل) بعدها فهو نصب فى نحو رب رجل صالح لقيت ورفع فى نحو رب رجل عندى ورفع أو نصب فى نحو رب رجل صالح لقيته (لا لازم النصب) بالفعل الذى بعدها أو بعامل محذوف خلافا للزجاج ومتابعيه فى قولهم بذلك لما يلزم عليه من تعدى الفعل المتعدى بنفسه الى مفعوله بواسطة رب وهو لايحتاج اليها وعلى الاول (فيعطف عليه) أى على محل مجرورها كما يعطف على لفظه قال

وسن كسنيق سناء وسنما * ذعرت بمدلاج الهجير نهوض

فعطف سنما على محل سن لانه فى موضع نصب بذعرت أراد ذعرت بهذا الفرس النهوض ثورا وبقرة والسنم بقرة الوحش بضم السين المهملة وفتح النون المشددة (و) الاصح (انها تتعلق) كسائر حروف الجر وقال الرمانى وابن طاهر لاتتعلق بشئ كالحروف الزائدة والاصح أن التعلق بالعامل الذى يكون خبر المجرورها أو عاملا فى موضعه أو مفسرا له قاله أبو حيان وقال ابن هشام قول الجمهور انها معدية للعامل ان أرادوا المذكور لفظا لانه يتعدى بنفسه أو محذوفا تقديره حصل أو نحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير ما معنى الكلام مستغنى عنه ولم يلفظ به فى وقت فقولى والاصح منتصب على مسئلتى التعلق وكونه بالعامل معا كما قررته ومقابله فى الثانية قول الجماعة المذكورين (ثم) على التعلق (قال الكمال) الاصبهانى (حذفه لحن) ممنوع وقال ما ورد من ذلك

ممنوع (و) قال (الخليل وسيبويه نادر) كقول الشماخ

ودوية قفر تمشي نعامها * كمشي النصارى في خفاف اليرندج

أي قطعتها قال أبو حيان وعمار دقول الكذة قولهم رب رجل قام و رب ابنه خير من ابن وقول الشاعر

ألا رب من تغتشه لك ناصح * ومؤتمن بالغيب غير أمين

(و) قال (أبو علي) الفارسي (والجزولي كثير) و به جزم ابن الحاجب (و رابعها واجب) نقله صاحب البسيط عن بعضهم قال لانه معلوم كما حذف من بسم الله وتالله لأفعلن (وخامسها) قال ابن أبي الربيع (يجب) حذفه (ان قامت الصفة مقامه) نحو رب رجل يفهم هذه المسئلة أي وجدته فان لم يقم مقامه جاز الحذف وعدمه سواء كان هناك دليل أم لا كأن تسمع انسانا يقول ما رأيت رجلا عالما فتقول رب رجل عالم رأيت ولك حذف رأيت وكأن يقول ذلك ابتداء غير جواب (ويجب كونه) أي الفعل الذي يتعلق به رب (ماضيا) معنى قاله المبرد والفارسي وابن عصفور وقال أبو حيان إنه المشهور ورأى الاكثرين (وقيل يأتي حالا) أيضا فلا يقال رب رجل سيقوم قاله ابن السراج (وقيل و) يأتي (مستقبلا) أيضا قاله ابن مالك كقوله تعالى . ربما يود الذين كفروا . الآية وقول هند أم معاوية يا رب قائلة غدا * يالهف أم معاويه

والأولون تأولوا الآية على أنه موضع الماضي على حد ونفخ في الصور قال ابن هشام وفيه تكلف لاقتضائه أن الفعل المستقبل عبر به عن ماضي متجوز به عن المستقبل قال والدليل على صحة استقبال ما بعدها قوله يارب قائلة غدا وأجاب شيخنا الامام الشمني بأنه لا تكلف لانهم قالوا ان هذه الحالة المستقبلة جعلت بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل معها ربما المختصة بالماضي وعدل الى لفظ المضارع لانه كلام من لا خلف في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهو مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل وأما البيت فأجاب أبو حيان بأنه من باب الوصف بالمستقبل لا من باب تعلق رب بما بعدها قال ونظيره قولك رب مسيء اليوم يحسن غدا أي رب رجل يوصف بهذا (ولا يسبقها) متعلقها لان لها الصدر (وقد يسبق بألا و يا) واقعة (صدرا جواب شرط غالبا) كقوله

ألا رب مأخوذ بإجرام غيره * فلا تسأمن هجران من كان مجرما

وقوله * فان أمس مكروبا فيارب قينة * ومن سبقها بيا لا في جواب شرط حديث يارب كاسية (على للاستعلاء) حسا نحو . وعليها وعلى الفلك تحملون . أو معنى نحو . فضلنا بعضهم على بعض . وللرجال عليهن درجة . قال ابن مالك ومنه المقابلة للام المفهمة ما يجب كقوله * فيوم علينا ويوم لنا * وما وقع بعد وجب أو شبهه أو كبر أو صعب ونحوه مما فيه ثقل أو دل على تمكن نحو . أولئك على هدى من ربهم . أنا على عهدك و وعدك ما استطعت (قال الكوفية والعتبي وابن مالك وبمعنى مع) أي المصاحبة نحو . وآتى المال على حبه . أي مع حبه . وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم . أي مع ظلمهم (و) بمعنى (في) أي الظرفية نحو . واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان . أي في ملكه . ودخل المدينة على حين غفلة . أي في حين (و) بمعنى (من) نحو . واذا اكتالوا على الناس . أي من الناس . لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أي منهم بدليل الحديث احفظ عورتك الا من زوجتك . وما ملكت يمينك (و) بمعنى (عن) أي المجاوزة نحو * اذا رضيت على بنو قشير * (و) بمعنى (الباء) نحو . حقيق على أن لا أقول على الله . أي بأن كما قرأ أبي (و) بمعنى (اللام) أي التعليل نحو ولتكبروا الله على ما هداكم . أي ولاجل هدايته اياكم والبصريون قالوا لو كان لها هذه المعاني لوقعت موقع هذه الحروف فكنت تقول وليت عليه أي عنه وكتبت على القلم أي به وجاء زيد على عمرو أي معه والدرهم على الصندوق أي فيه وأخذت على الكيس أي منه وأولوا ما تقدم على التضمين ونحوه فضمن تتلوا معنى تقول ورضي معنى عطف

يا كتاب الوا معنى حكموا فى الكيل وحافظون معنى قاصرون وحقيق معنى حريص وانكبر واصغوا تصدوا
(وحذفها وزيادتها ضرورة) كقوله

تحن فتبدى مابها من صبابة * واخفى الذى لولا الأسى لقضانى

أبى الله الا أن سرحة مالك * على كل أفنان العضاه تروق

فعلى زائدة لأن راق يتعدى بنفسه وجوز ابن مالك زيادتها فى النثر كحديث من حلف على يمين أى يمينا وقال أبو حيان هو على تضمين حلف بمعنى جسر (وجوز الاخفش حذفها ونصب تاليها مفعولا) نحو. ولكن لا تواعدوهن سرا أى على سر. لأقعدن لهم صراطك المستقيم. أى على صراطك (وزعمها ابن الطراوة وأبو على الفارسى (والشلوبين اسما) دائما معربا لانها لا يظهر فيها علامة البناء من شبه الحرف اذلا حرف فى معناها وقلة تصرفها لا يوجب لها البناء قال ابن خروف وهو القياس (وقيل مبنيا) كهذا بدليل ان على الاسم على رأى الجمهور مبنية وكذا عن والكاف ومذ ومنذ اسما لتضمنها معنى الحرف الذى يكونه لانها بمعنى واحد فحملت عليها على طرد الباب قال صاحب الافصاح وهذا هو الوجه والقياس (و) زعمها (الاخفش) اسما (إذا كان مجرورها وفاعل متعلقها ضميرى) مسمى (واحد) كقوله تعالى. أمسك عليك زوجك وقول الشاعر

هون عليك فان الامور * بكف الاله مقاديرها

لانه لا يتعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل فى غير باب ظن وفقد وعدم قال أبو حيان وابن هشام وفيه نظر لانها لو كانت إسما حينئذ لصح حلول فوق محلها ولانها لو لزمت اسميتها لما ذكر لزم الحكم باسمية الى فى نحو. فصرهن اليك. واضمم اليك. وهزى اليك. قال فليتخرج هذا كله على التعلق بمحذوف كما فى سقيا لك أو على حذف مضاف أى هون على نفسك واضمم الى نفسك انتهى قال ابن الدمامينى وقد يقال لا نسلم أن ما كان بمعنى شئ يصح حلوله محله (واجراه) أى اجرى الاخفش ماقاله فى على من اسميتها فى الحالة المذكورة كقول امرئ القيس * دع عنك نهبا صيح فى حجراته * وقول أبى نواس * دع عنك لومى فان اللوم اغراء * قال ابن هشام وقد تقدم ما فيه قال ومما يدل على انها ليست اسما انه لا يصح حلول الجانب محلها (عن للمجاوزة) وهى الاصل ولهذا عدى بها صد وأعرض واضرب وانحرف وعدل ونهى ونأى ورحل واستغنى ورغب ونحوها ومنه باب الرواية والاخبار لان المروى والمخبر به مجاوز لمن أخذ عنه (قال الكوفية وابن قتيبة وابن مالك والاستعانة) كالباء نحو. وما ينطق عن الهوى. أى به (والتعليل) نحو. وما كان استغفار ابراهيم لأبيه الا عن موعدة. ما نحن بتاركى آلهتنا عن قولك (و بمعنى على) أى الاستعلاء كقوله تعالى. فانما يبخل عن نفسه. وقول الشاعر

لاه ابن عمك لا أفضلت فى حسب * عنى ولا أنت ديانى فتخزونى

أى على (و) بمعنى (بعد) نحو. لتركبن طبقا عن طبق أى بعد طبق. يحرفون الكلم عن مواضعه. بدليل من بعد مواضعه. عما قليل ليصبحن نادمين. والبصريون قالوا هى للمجاوزة فى الجميع ولو كانت لها معانى هذه الحروف لجاز أن تقع موقعها فيقال زيد عن الفرس أى عليه وجئت عن العصر أى بعده وتكلم عن خبر أى به بل التقدير ما صدر نطقه عن الهوى. وما كان استغفار ابراهيم الا صادرا عن موعدة وما نحن بتاركى آلهتنا صادرين عن قولك وضمن يبخل معنى يرغب وأفضلت معنى انفردت (قال بعض شيوخنا) قال أبو حيان ووقوعها بمعنى بعد لتقارب معنى البعدية والمجاوزة لأن الشئ اذا جاء بعد الشئ فقد عدا وقته وجاوزه قال أبو حيان قال بعض شيوخنا وينبغى على قولهم انها بمعنى بعد أن تكون حينئذ ظرفا قال ولا أعلم أحدا قال انها اسم الا اذا دخل عليها حرف الجر

(و) بمعنى (فى) أى الظرفية كقوله

أوابى سراة الحى حيث لقيتهم * فلاتك عن حمل الرباعة وانيا

أى فى كقوله تعالى . ولاتنيا فى ذكرى . ورد بأن تعديه ونى بعن معروف وفرق بين ونى عنه ونى فيه بأن معنى الاول جاوزه ولم يدخل فيه والثانى دخل فيه وفتر (زاد ابن مالك والبدل نحو) قوله تعالى . لاتجزى نفس عن نفس شيأ . وحديث الصحيحين (صومى عن أمك و) زاد (ابن هشام) فى المغنى (و) معنى (من) نحو يقبل التوبة عن عباده . يتقبل عنهم أحسن ما عملوا . بدليل فتقبل من أحدهما . الآية (و) معنى (الباء) وفرق بينه وبين الاستعانة ومثله بالآية السابقة ومثل الاستعانة بنحو رميت عن القوس لانهم يقولون رميت بالقوس حكاه الفراء (و زيادتها ضرورة) كقوله * فأصبحن لا يسألنه عن بما به * (خلافا لأبى عبيد) حيث أجازها فى الاختيار واستدل بقوله تعالى . فليحذر الذين يخالفون عن أمره أى أمره (فى للظرفية مكانا و زمانا) وقد اجتمعا فى قوله تعالى . غلبت الروم فى أدنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون فى بضع سنين . (حقيقة) كالآية (ومجازا) نحو ولكم فى القصاص حياة . لقد كان لكم فى يوسف واخوته آيات . (قال الكوفية وابن قتيبة وابن مالك ومعنى الباء) نحو يذرؤكم فيه أى بسببه * بصيرون فى طعن الاباهر والكلى * أى بطعن (و) بمعنى (على) نحو ولأصلبنكم فى جذوع النخل أى عليها (و) بمعنى (مع) أى المصاحبة نحو ادخلوا فى أمم أى معهم . فخرج على قومه فى زينته .

(و) بمعنى (من) كقوله وهل يعمن من كان أحدث عصره * ثلاثين شهرا فى ثلاثة أحوال

أى منها (و) بمعنى (إلى) نحو فردوا أيديهم فى أفواههم أى اليها (زاد ابن مالك والتعليل) كحديث ان امرأة دخلت النار فى هرة حبستها فى النفس مائة من الابل الحب فى الله والبغض فى الله من الايمان بدليل الحديث الآخر أن تحب لله وتبغض لله (والمقايسة) وهى الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق نحو . فما متاع الحياة الدنيا فى الآخرة الا قليل . وقول الخضر لموسى ما علمى وعلمك فى علم الله الا كما غمس هذا الطائر منقاره من البحر والبصريون قالوا لاتكون الا للظرفية ومالا يظهر فيه حقيقة فهى مجازية (وهل تزاد) أقوال أحدها نعم فى الاختيار وغيره نحو . وقال اركبوا فيها بسم الله . ثانيها لا الا فى الضرورة (ثالثها) وهو رأى الفارسى تزاد (ضرورة) لا اختيارا كقوله

أنا أبو سعد اذا الليل دجى * تخال فى سواده يرندجا

أى تخال سواده (الكاف للتشبيه) نحو زيد كالاسد (والتعليل) أثبته قوم قال ابن هشام وهو الحق سواء جردت نحو . ويكأنه لايفلح الكافرون . أى أعجب لانه لايفلح أو وصلت بما المصدرية نحو . واذكروه كما هداكم . (ونفاه الاكثرون وثالثها) تفيده (ان كفت بما) كحكاية سيبويه كما انه لا يعلم فتجاوز الله عنه واختاره ابن مالك قال الكوفية والاخفش والاستعلاء وحكوا ان بعضهم قيل له كيف أصبحت فقال كخير أى على خير وكن كما أنت أى على ما أنت عليه وغيرهم قال هى للتشبيه على حذف مضاف أى كصاحب خير وعلى أن ما موصولة أى كالذى هو أنت (و) قال (السيرافى وابن أبى الخباز) فى النهاية (والمبادرة) اذا اتصلت بما نحو صل كما يدخل الوقت وسلم كما تدخل قال ابن هشام وهو غريب جدا (وتزاد توكيدا) قال فى التسهيل ان أمن اللبس نحو . ليس كمثله شئ . أى ليس مثله شئ والا لزم اثبات المثل وهو محال وبعضهم قال الزائد لفظ المثل والاول أولى بل القول بزيادة الاسم لم يثبت (وجرها المضمر ضرورة) كقوله * وان تك انسانا كما الانس تفعل * أى ما مثلها وقوله

لولا ترى بعلا ولا حلائلا * كهو ولا كهن الا حاظلا

وعبارة التسهيل ودخولها على ضمير الغائب المجرور قليل قال أبو حيان وهى تفهم جوازه على قلة واختصاصه

بالغائب والمجرور وأصحابنا خصوه وأطلقوا المضمر وأنشدوا في دخولها على ضمير المتكلم وحركتها حينئذ الكسر

وإذا الحرب شمرت لم يكن كي * حين يدعو الكماة فيها نزال

وحكوا فيه وفي المخاطب عن الحسن أنا كك وأنت كي وفي المرفوع قلت أي كأنت ثمت لما وفي المنصوب

فأحسن وأجمل في أسيرك انه * ضعيف ولم يأسر كاياك آسر

وحكوا أنت كانا وكهو انتهى فلذا عبرت بما تقدم وانما لم تجزه اختيارا استغناء عنها بمثل وشبه كما استغنوا فيه بإلى عن حتى نص عليه سيبويه (وتقع اسما مرادفة) لمثل جارة أيضا (ثم قال سيبويه) والمحققون لا تقع كذلك الا (ضرورة) وحينئذ فتجر بالحرف كقوله

يضحكن عن كالبرد المنهم * بكا اللقوة الشبعواء جلت فلم أكن

وبالاضافة كقوله

تيم القلب حب كالبدر لا بل * فاق حسنا من تيم القلب حبا

وتقع فاعلة كقوله

أتنتهون ولن ينهى ذوي شطط * كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل

ومبتدأة كقوله

بنا كالجوى مما نخاف وقد ترى * شفاء القلوب الصاديات الحوائم

واسم كان كقوله

لو كان في قلبي كقدر قلامة * فضلا لغيرك ما أتتك رسائلي

ومفعولة كقول النابغة

لا يبرمون اذا ما الافق جلله * برد الشتاء من الامحال كالأدم

وذلك في الشعر كثير جدا ولم يرد في النثر فاختص به (و) قال أبو الحسن (الاخفش و) أبو علي (الفارسي) تقع كذلك (اختيارا كثيرا) نظرا الى كثرة السماع وعلى هذا يجوز في زيد كالاسد أن تكون الكاف في موضع رفع والاسد مخفوضا بالاضافة وعلى ذلك كثير من المعربين منهم الزمخشري قال ابن هشام ولو صح ذلك لجمع في الكلام مثل مررت بكا لاسد (و) قال (أبو حيان) تقع اختيارا (قليلا) قال لانه تصرف فيها بكثرة ورودها فاعلة واسم كان ومفعولة ومبتدأة ومجرورة بحرف واضافة وهكذا شأن الاسماء المتصرفة يتقلب عليها وجود الاسناد والاعراب (و) قال أبو جعفر (بن مضاء) هي اسم (أبدا) لانها بمعنى مثل وما هو بمعنى اسم فهو اسم ورده الاكثرون بمجيئها على حرف واحد ولا يكون على ذلك من الاسماء الظاهرة الا محذوف منه أو شاذ وبورود زيادتها ولا تزاد الا الحروف (و) قال قوم هي اسم (اذا زيدت) ورد بان زيادة الاسم لم تثبت وقل جرها (مذ كي للتعليل وتختص بما الاستفهامية وان وما المصدرتين) فلا تجر غيرها كقولهم في السؤال عن العلة كيمه وقولك جئت كي تكرمني وقوله * يرجى الفتى كيما يضر وينفع * وقد تقدم في نواصب المضارع ان الكوفية أنكروا كونها جارة مع دليله ورده (اللام للملك) نحو لله ما في السموات وما في الارض (والاختصاص) نحو ان له أبا فان كان له اخوة الجنة للمؤمنين والسرج للفرس وهذا الشعر لفلان (والاستحقاق) وهي الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله ويل للمطففين ولهم في الدنيا خزي قال ابن هشام وبعضهم يستغني بالاختصاص عن ذكر الملك والاستحقاق ويمثله بالأمثلة المذكورة ويرجحه ان فيه تقليلا للاشتراك وفرق بعضهم بين الاستحقاق والاختصاص بان الاول

أخص اذ هو ما شهدت به العادة وقد يختص الشيء بالشيء من غير شهادة عادة اذ ليس من لازم البشر أن يكون له ولد (والتمليك) نحو وهبت لزيد دينارا (أو شبهه) نحو . جعل لكم من أنفسكم أزواجا . والنسب نحو لزيد عم هو لعمرو خال (والتبليغ) وهي الجارة لاسم السامع لقول أو ما في معناه نحو قلت له وأذنت له ونسبت له (والتبيين) وهي أقسام ما يبين المفعول من الفاعل بأن يقع بعد فعل تعجب أو اسم تفضيل من حب أو بغض تقول ما أحبني وما أبغضني فان قلت لفلان فأنت فاعل الحب والبغض وهو مفعولهما فان قلت الى فلان فالامر بالعكس ذكره ابن مالك قال ابن هشام ولكن ذلك أيضا في معنى الى وما يبين فاعلية غير ملتبسة بمفعولية أو مفعولية غير ملتبسة بفاعلية ومصحوب كل منهما اما غير معلوم مما قبلها أو معلوم ولكن استؤنف بيانه تقوية للبيان وتوكيدا له واللام في ذلك متعلقة بمحذوف فالاول نحو تبا لزيد وبجاله والثاني نحو سقيا وجدعا له (والتعجب) اما مع القسم وهي الداخلة على اسم الله تعالى نحو * لله يبقى على الايام ذو حيد * أو مجردا عنه وهي المستعملة في النداء نحو

فيالك من ليل كأن نجومه * بكل مغار الفتل شدت بيذبل

(و بمعنى عند) نحو كتبته لخمس خلون قال ابن جني ومنه قراءة الجحدري . بل كذبوا بالحق لما جاءهم . بكسر اللام وتخفيف الميم (قال الاخفش والصيرورة) وتسمى لام العاقبة ولام المآل نحو . فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا * لدوا للموت وابنوا للخراب * (و) قال (الكوفيون والتعليل) نحو . واذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم . الآية في قراءة حمزة بكسر اللام . وإنه لحب الخير لشديد . لئلاف قريش . (ومعنى الى) نحو . بأن ربك أوحى لها . كل يجري لاجل مسمى . سمع الله لمن حمده أي استمع اليه (و) بمعنى (على) نحو . ويخرون للأذقان سجدا . وتله للجبين . وان أسأتم فلها . واشترطي لهم الولاء (و) بمعنى (مع) كقوله

فلما تفرقنا كأني ومالكا * لطول اجتماع لم نبت ليلة معا

(و) بمعنى (من) كقول جرير

لنا الفضل في الدنيا وأنفك راغم * ونحن لكم يوم القيامة أفضل

وقولك سمعت له صراخا (و) بمعنى (في) نحو . ونضع الموازين القسط ليوم القيامة . لا يجليها لوقتها الا هو . (و) بمعنى (بعد) نحو . أقم الصلاة لدلوك الشمس . صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته (و) قال (ابن الحاجب) في الكافية (و) بمعنى (عن) مع القول نحو . وقال الذين كفروا للذين آمنوا الآية . أي عنهم وليس المعنى انهم خاطبوا به المؤمنين والا لقال ما سبقتمونا اليه قال ابن الصباغ وفيه نظر لجواز أن يكون من باب الحكاية وجعلها ابن مالك وغيره للتعليل وقوم للتبليغ . ومن ذلك قالت أخراهم لأولاهم ربنا هؤلاء أضلونا . ولا أقول للذين تزدري أعينكم لن يؤتيهم الله خيرا .

كضرائر الحسناء قلن لوجهها * حسدا وبغضا انه لدميم

(و) قال (ابن مالك) في الخلاصة والكافية (والتعدية) ومثل له في شرحها بقوله تعالى . فهب لي من لدنك وليا . ومثل ابنه بقولك قلت له كذا ولم يذكره في التسهيل ولا شرحه بل فيه أن اللام في الآية لشبه التمليك وفي المثال للتبليغ قال ابن هشام والاولى عندي ان يمثل للتعدية بنحو ما أضرب زيدا لعمرو وما أضربه لبكر وقال الرضي الشاطبي لم يذكر أحد من المتقدمين هذا المعنى للام فيما أعلم وأيضا فالتعدية ليست من المعاني التي وضعت الحروف لها وانما ذلك أمر لفظي مقصوده ايصال الفعل الذي لا يستقل بالوصول بنفسه الى الاسم فيتعدى اليه بوساطته وهذا القصد يشترك فيه جميع الحروف لانها وضعت لتوصيل الافعال الى الاسماء (والتوكيد) وهي الزائدة

بين المتضايفين نحو لا أبا لزيد ولا أخا له ولا غلامي له ويا بؤس للحرب والاصح ان الجر حينئذ بها لا بالمضاف لانها أقرب أو الفعل المتعدي ومفعوله كقوله تعالى • ردف لكم • وقول الشاعر

وملكت ما بين العراق ويثرب * ملكا أجار لمسلم ومعاهد

(والتقوية) في معمول عامل (ناصب واحد) ضعف بالتأخير نحو • للرؤيا تعبرون • للذين هم لربهم يرهبون • وبكونه فرعا في العمل نحو • فعال لما يريد • مصدقا لما معهم • نزاعة للشوى قال في شرح الكافية ولا يفعل ذلك بمتعد الى اثنين لانه ان زيدت فيهما لزم تعدية فعل واحد الى مفعولين بحرف واحد ولا نظير له أو في أحدهما لزم الترجيح بلا مرجح وايهام غير المقصود ووافقه أبو حيان قال ابن هشام والأخير ممنوع لانه اذا تقدم أحدهما دون الآخر وزيدت اللام في المقدم لم يلزم ذلك وقد قال الفارسي في قوله تعالى ولكل وجهة هو موليها باضافة كل انه من هذا والمعنى الله مولى كل ذي وجهة وجهته وقالوا في قوله *هذا سراقة للقرآن يدرسه* ان الهاء مفعول مطلق لا ضمير القرآن وقد دخلت اللام في أحد المفعولين المقدم بل ودخلت في أحد المتأخرين في قول ليلى

أحجاج لا تعطي العصاة مناهم * ولا الله يعطي للعصاة مناها

قال لكنه شاذ لقوة العامل انتهى * (والاشهر كسرها) أي لام الجر مع كل ظاهر الا المستغاث كما سبق (الا مع مضمر) فالأشهر فتحها (غير الياء) مقابل للاشهر أن بعض العرب يفتحها مع الظاهر مطلقا فتقول المال لزيد و بعضهم اذا دخلت على الفعل وقرئ • وما كان الله ليعذبهم • وخزاعة بكسرها مع المضمر وانما كسرت هي والباء وان كان الاصل في الحرف الواحد بناؤه على الفتح تخفيفا لموافقة معمولها ولم تكسر الكاف لانها تكون اسما أيضا فكان جرها ليس بالاضافة ولئلا تلتبس بلام الابتداء ونحوها وبقيت في المضمر على الاصل لانه يتميز ضمير الجر من غيره ولم يعول في الظاهر على الفرق بالاعراب لعدم اطراده اذ قد يكون مبنيا وموقوفا عليه (لعل والجر بها لغة) عقيلية حكاها أبو زيد والاخفش والفراء قال شاعرهم * لعل أبي المغوار منك قريب * (وقد أنكرها قوم) منهم الفارسي وتأول البيت على ان الاصل لعله لابي المغوار جوابه قريب فحذف موصوف قريب وضمير الشان ولام لعل الثانية تخفيفا وادغم الاولى في لام الجر ومن ثم كانت مكسورة ومن فتح فهو على لغة المال لزيد وهذا تكلف كثير مردود بنقل الائمة (وفيها حينئذ) أي اذا جرت فتح الآخر وكسره كما ذكر (مع حذف الاول ودونه) أي عل ولعل (وحكم محلها ومجرورها كرب) فالاصح انها تتعلق بالعامل وقيل لا تتنزيلا لها منزلة الزائد وان محل مجرورها على حسب ما بعدها ففي البيت المذكور محله رفع بالابتداء وقريب اخبره (بعني لعل) نقل الفراء وابن الانباري الجر بها قال الفراء وفي خبرها الرفع والنصب بيض لولا الامتناعية اذا تلاها ضمير جر نحو لولاي ولولاك ولولاه قال *وكم موطن لولاي طحت كما هوى* وقال *لولاك في ذا العام لم أحجج* وقال *لولاكم ساغ لحمي عند خليدم * وقال* ولولاه ما قلت لدى الدراهم *وقال* ولولاهم لكنت كحوت بحر* فقال سيبويه والجمهور (موضعه جر بها) واختصت به كما اختصت حتى والكاف بالظاهر قالوا ولا جائز ان يكون مرفوعا لانها ليست ضمائر رفع ولا منصوبا لجاز وصلها بنون الوقاية مع ياء المتكلم كالياء المتصلة بالحروف ولانه كان حقها ان تجر الاسم مطلقا لكن منع من ذلك تشبيها بما اختص بالفعل من أدوات الشرط في ربط جملة فالرابط الشبيه على موجب العمل فجروا بها المضمر (و) قال (الاخفش) والكوفية موضعه (رفع) على الابتداء إنابة لضمير الجر عن ضمير الرفع كما عكسوا في انا كانت وأنت كانا ولولا غير جارة لان المضمر فرع الظاهر وهي لا تجر الاصل فكيف تجر الفرع وما قيل من أنها مختصة ممنوع وانما هي داخلة على الجملة الابتدائية (و) قال (المبرد)

هو (لحن) و رد باتفاق أئمة البصريين والكوفيين على روايته عن العرب (ولا يعطف عليه بالجر) بل يتعين الرفع نحو لولاك و زيد لانها لاتجر الظاهر وخرج بالامتناعية التحضيضية فلا يليها غير الفعل البتة (متى والجر بها لغة هذيل (بمعنى من) كقوله

شربن بماء البحر ثم ترفعت * متى لجج خضر لهن نئيج

(و) تأتي بمعنى (وسط) حكى وضعها متى كمه أي وسطه واذا كانت بمعنى وسط فهي اسم أو من حرف جزم به ابن هشام وغيره (من) مبنية على السكون مكسورة الاول قال ابن درستويه وكان حقه الفتح لكن قصد الفرق بينها وبين من الاسمية (قال الكسائي والفراء أصلها منا) فحذفت الالف لكثرة الاستعمال واستدلا بقوله

بذلنا مارن الخطي فيهم * وكل مهند ذكر حسام

منا ان ذر قرن الشمس حتى * أغاب شريدهم قتر الظلام

قال فرد من الى أصلها لما احتاج الى ذلك فعلى هذا هي ثلاثية والجمهور أنها ثنائية وأولوا البيت على ان منا مصدر منى بمنى اذا قدر استعمل ظرفا كخفوق النجم أي تقدير أن ذر قرن الشمس وموازنته الى أن غربت (و) قال (ابن مالك هو لغة) لبعض العرب (و) قال (أبو حيان ضرورة لابتداء الغاية مطلقا) أي مكانا و زمانا وغيرهما نحو من المسجد الحرام . أسس على التقوى من أول يوم . مطرنا من الجمعة الى الجمعة خلقنا كم من تراب ثم من نطفة الآية من محمد رسول الله الى هرقل (وخصها البصرية) الا الاخفش والمبرد وابن درستويه (بالمكان) وأنكروا ورودها للزمان قال ابن مالك وغيره مذهبهم هو الصحيح لصحة السماع بذلك وكذا قال أبو حيان لكثرة ذلك في كلام العرب نظما ونثرا وتأويل ما كثر وجوده ليس بجيد وقال الرضي المقصود من معنى الابتداء في من أن يكون الفعل المعدى بها شيأ ممتدا كالسير والمشي ويكون المجرور بمن الشيء الذي منه ابتدأ ذلك الفعل نحو سرت من البصرة أو يكون الفعل أصلا للشيء الممتد نحو تبرأت من فلان وخرجت من الدار لان الخروج ليس ممتدا لحصوله بالانفصال ولو بأقل خطوة وليس التأسيس في الآية حدثا ممتدا ولا أصلا له بل هو حدث واقع فيما بعد من فهي بمعنى في ثم قال والظاهر مذهب الكوفيين اذ لا منع من قولك نمت من أول الليل الى آخره وهو كثير الاستعمال قال وضابطها أن يحسن في مقابلتها الى أو ما يفيد فائدتها نحو أعوذ بالله منك اذا المعنى ألتجئ اليه فالباء أفادت معنى الانتهاء (والتبعيض) وهي التي تسد بعض مسدها نحو . منهم من كلم الله . وقرأ ابن مسعود حتى تنفقوا بعض ما تحبون . (والتبيين) للجنس وكثيرا ما يقع بعدها ما ومهما وهما بها أولى لافراط ابهامها نحو . ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك . ما ننسخ من آية أو ننسها . مهما تأتنا به من آية . ومن وقوعها بعد غيرهما . ويلبسون ثيابا خضرا من سندس . فاجتنبوا الرجس من الاوثان (وأنكرها طائفة) فمن أنكر التبعيض المبرد والاخفش الصغير وابن السراج والجرجاني والزمخشري وقالوا هي للابتداء وأنكر الثاني أكثر المغاربة وقالوا في الآية الاولى هي للتبعيض وفي الثانية للابتداء والمعنى فاجتنبوا من الرجس الاوثان وهو عبادتها وكذا قال الزمخشري قال الرضي وهو بعيد لان الأوثان نفس الرجس فلا تكون مبدأ له (قال ابن مالك والتعليل) نحو مما خطاياهم . أغرقوا (والبدل) وهي التي يصح محلها لفظ بدل نحو . أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة . لجعلنا منكم ملائكة في الارض يخلفون . ولا ينفع ذا الجد منك الجد أي بدلك (والفصل) وهي الداخلة على ثاني المتضايفين نحو . والله يعلم المفسد من المصلح . حتى يميز الخبيث من الطيب و رد بأن الفصل مستفاد من العامل وهو العلم وماز وان الظاهر كونها للابتداء أو المجاوزة (و بمعنى عن) نحو . قد كنا في غفلة من هذا فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله . (و) بمعنى (على) نحو . ونصرناه من القوم . (و) بمعنى (الباء) نحو . ينظرون اليك من

طرف خفي . (و) قال (الكوفية و) بمعنى (في) نحو . اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة . (و) بمعنى (الى) نحو رأيته من ذلك الموضع فجعلته غاية لرؤيتك أي محلا للابتداء والانتهاء وقربته منه أي اليه (قيل و) بمعنى (عند) قاله أبو عبيدة نحو . لن تغني عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيأ . قيل (و) بمعنى (ربما) اذا اتصلت مع ما قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والاعلم كقوله

وانا لمما يضرب الكبش ضربة * على رأسه يلقي اللسان من الفم

والاكثرون قالوا انها في الامثلة كلها ابتدائية ﴿تنبيه﴾ علم مما حكي عن البصريين في هذه الاحرف من الاقتصار على معنى واحد لكل حرف ان مذهبهم ان أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما ان أحرف الجزم كذلك وما أوهم ذلك فاما مؤول تأويلا يقبله اللفظ أو على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف أو على النيابة شذوذا والأخير محل الباب كله عند غيرهم بلا شذوذ وهو أقل تعسفا (وتزاد) للتنصيص على العموم من نكرة لا تختص بالنفي نحو ما جاءني من رجل وللتوكيد (قال الاخفش) من البصرية (والكسائي وهشام) من الكوفية (مطلقا) أي في النفي والايجاب والنكرة والمعرفة واختاره في التسهيل وشرحه قال لصحة السماع بذلك كقوله تعالى . يغفر لكم من ذنوبكم . ولقد جاءك من نبأ المرسلين . وحديث ان من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون وقول الشاعر

وكنت أرى كالموت من بين ساعة * فكيف ببين كان موعده الحشر

أي وكنت أرى بين ساعة كالموت وقوله * ويكثر فيه من حنين الاباعر * (و) قال (بعضهم) أي الكوفية (في نكرة) منفية كانت أم موجبة سمع قد كان من مطر (و) قال قوم منهم الفارسي (في نكرة شرط) كقوله

ومهما تكن عند امرئ من خليقة * وان خالها تخفى على الناس تعلم

(و) قال (الجمهور في نكرة ذات نفي) بأي حرف كان من حروفه (أو نهي) نحو . ما لكم من إله غيره . ما تسقط من ورقة الا يعلمها . لا تضرب من أحد (أو استفهام بهل) نحو . هل ترى من فطور . (لا غيرها) من سائر الادوات كيف ونحوها إذ لم تحفظ قاله أبو حيان (قال أبو حيان) في الارتشاف (وفي) إلحاق (الهمزة) بهل (نظر) ولا أحفظه من كلام العرب وظاهر كلام شيخه الرضي الشاطبي الالحاق لانه قال لا تدخل من مع كل اداة استفهام كأين ومتى بل مع هل وما يقوم مقامها في استدعاء الجواب بالنفي ثم الجمهور أولوا ما استدل به الاولون بأن التقدير بعض ذنوبكم ولقد جاءك نبأ من نبأ فحذف الموصوف أو هو أي جاء من الخبر كائنا من نبأ أو القرآن وما بعده حال وقد كان هو أي كائن من جنس المطر أو قصد به الحكاية كأنه سئل هل كان من مطر فأجيب على نمطه وانه من أشد الناس أي الشأن ومن عليه ﴿تنبيه﴾ شرط ابن هشام في المغني أن تكون المزيدة فيه أيضا فاعلا أو مفعولا به أو مبتدأ كما مثلت قال وأهمل أكثرهم هذا الشرط فيلزمهم زيادتها في الخبر والتمييز والحال المنفيات وهم لا يجيزون ذلك انتهى وقد سبقه الى معناه الرضي الشاطبي نقلا عن ابن أبي الربيع وغيره (وتفيد) اذا زيدت في الحالة المذكورة (توكيدا وقال) علي بن سليمان (الاخفش الصغير ابتداء) الغاية قال كأنه ابتدأ النفي من هذا النوع ثم عرض أن يقتصر به عليه (وتنفرد) من (بجر بله) كحديث البخاري عن أبي هريرة يقول الله أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما أطلعتم عليه والمعروف نصبه أو فتحه كما تقدم على أن في بعض طرق الحديث من بله بفتح الهاء مبنية (وجر عند) نحو . رحمة من عندنا . قال الحريري وغيره وقول العامة ذهبت الى عنده وقول بعض المريدين كل عندك عندي لا يساوي نصف عندي لحن (و) بجر (مع) قرئ . هذا ذكر من معي . وحكى سيبويه ذهبت من معه (و) بجر (لدن) نحو . وحنانا

من لدنا (و) بجر (قبل و بعد) نحو. لله الامر من قبل ومن بعد (و) بجر (عن وعلى) كقوله
* من عن يمينى مرة وأمامى * وقوله * من عليه بعد ما تم ظمؤها * (وهما اسمان حينئذ) بمعنى جانب وفوق (مبنيان على الاصح) و به جزم ابن الحاجب قال لحصول مقتضى البناء وهو مشابهة الحرف فى لفظه وأصل معناه ونقل أبو حيان عن بعض أشياخه انهما معربان ولا ينافى ما رجحته هنا ما سبق ترجيحه من اعرابها على القول باسميتها لعدم العلة هناك اذ لا حرف حينئذ بمعناها تشبه به ولذا حكى بعضهم الاتفاق على اعرابها حينئذ مع حكايته الخلاف هنا (وقال الكوفية حرفان) بقيا على حرفيتهما (قالوا) أيضا (وتدخل) من (على كل) حرف (جار الا من واللام والباء وفى وسمع جر عن بعلى) فى بيت واحد وهو قوله * على عن يمينى مرت الطير سنحا * (والاصح انها) أى من (فى قبل و بعد) ابتدائية وهو قول الجمهور واستشكل بأنها لا ترد عندهم للزمان وأجيب بأنهما غير متأصلين فى الظرفية وانما هما فى الاصل صفتان للزمان اذ أصل جئت قبلك جئت زمانا قبل زمن مجيئك فيهمل ذلك فيهما وقال ابن مالك وجماعة هى فيهما زائدة بناء على ما اختاره من زيادتها فى الايجاب (و) الاصح انها (فى فعل) التفضيل (ابتدائية) وهو قول سيبويه ففى نحو زيد أفضل من عمرو لابتداء الارتفاع وشر منه لابتداء الانحطاط اذ لا يقع بعدها الى وقال ابن مالك وابن ولاد للمجاوزة وكأنه قيل جاوز زيد عمرا فى الفضل أو الشر أى ابتداء التفضيل منه قال ابن هشام قال ولو صح ذلك لوقع موضعها عن (قال الزمخشرى) فى الكشاف (والطيبى) فى حاشيته (وترد) من (اسما مفعولا) كقوله تعالى. فأخرج به من الثمرات رزقا لكم أعرب من مفعولا لأخرج و رزقا مفعول لاجله قال وكذا حيث كانت للتبعيض فهى فى موضع المفعول به قال الطيبى واذا قدرت من مفعولا كانت اسما كعن فى قوله من عن يمينه *(تنبيه)* ترد الى أيضا اسما بمعنى النعمة وجمعه الآلاء وفى اسما بمعنى الفم مجرورا وكى اسما مختصرا من كيف كما قيل فى سوف سو ومتى اسما بمعنى وسط كما تقدم (ومرت أحرف فى) مبحث (الاستثناء) وهى بيد وحاشا وخلا وعدا وبله (و) فى (الظروف) وهى مذ ومنذ ومع على خلف وتفصيل فأغنى عن اعادتها هنا (مسئلة لا يحذف الجار و يبقى عمله اختيارا) وان وقع فضرورة كقوله

اذا قيل أى الناس شر قبيلة * أشارت كليب بالأكف الاصابع

وقوله وكريمة من آل قيس ألفته * حتى تبذخ فارتقى الاعلام

أى الى كليب وفى الاعلام أو نادر لا يقاس عليه كحديث البخارى صلاة الرجل فى جماعة مضعف على صلاته فى بيته وسوقه خمس وعشرين ضعفا أى بخمس (الا مع كم) كما تقدم فى مبحث التمييز (أو رب بعد) الفاء و (الواو العاطفة كثيرا) جدا حتى قال أبو حيان لا يحتاج الى خمس وعشرين مثالا دواوين العرب ملأى منه والتأويل قليل * فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع * بل بلد مثل الفجاج قتمه * (وقيل الجر بالثلاثة) أى الواو والفاء و بل أما الاول فقاله المبرد والكوفية قالوا ولا ننكر أن يكون للحرف الواحد معان و يدل لذلك مجيئها فى أول القصائد كقول رؤبة * وقاتم الاعماق خاوى المخترق * فليست عاطفة ورد بانها لو كانت بمنزلة رب وليست عاطفة لدخل عليها واو العطف كما يدخل على رب ولا يقال كرهوا اتفاق اللفظين لانهم أدخلوها على واو القسم وأما الابتداء بها فى القصائد لامكان عطف على ما فى خاطره مما يناسب ما عطف عليه بدليل قول زهير أول قصيدة * دع ذا وعد القول فى هرم * فاشار بذا الى ما فى نفسه وأما حكاية الخلاف فى التأويل فقد وقع فى المغنى لابن هشام نقلا عن المبرد فى الفاء وعن بعضهم فى بل وفى الارتشاف نقلا عن بعضهم فيهما لكن ابن مالك وابن عصفور

وغيرهما قالوا لا خلاف في ان الجر فيهما برب محذوفة لا بهما وأقره أبو حيان في شرح التسهيل وادعى الرضي ان الجر برب محذوفة بعد الثلاثة خاص بالشعر (قيل) وتجر رب محذوفة بعد (ثم) أيضا نقله أبو حيان عن صاحب الكافي قال وسبب ذلك أن هذه الاحرف من حروف العطف جامعة في المعنى واللفظ وما عداها انما تجمع في اللفظ (و) الجر بها محذوفة (دونها) أي دون الحروف المذكورة (أقل) كقوله

رسم دار وقفت في طلله * كدت أقضي الحياة من جلله

(قال ابن مالك أو غيرها) أي غير رب فتجر محذوفا (في جواب مايضمر مثله) كزيد في جواب من قال بمن مررت وبلى زيد لمن قال ما مررت باحد ومنه قولك أقربهما منك بابا لمن قال فأي أيهما أهوى (أو معطوفا عليه) أي على مايضمر بحرف (متصل) نحو في الدار زيد والقصر عمرو أي وفي القصر ومنه . وفي خلقكم ومايبث من دابة آيات لقوم يوقنون . واختلاف الليل والنهار . الآية (أو منفصل بلا) كقوله

فالحب جلدان هجرا * أولا حبيب رأفة جبرا

(أو لو) كقوله * متى عذتم بنا ولو فيه منا * وان كان المعتاد في مثل هذا النصب كقولهم * آتني بدابة ولو حمارا (أو) في (مقرون بعده) أي بعد ماتضمر (بالهمزة) نحو أزيد بن عمرو في جواب مررت بزيد (أو هلا) نحو هلا دينار في جواب جئت بدرهم حكاهما الاخفش أو اذا والفاء (الجزائيتين) نحو مررت برجل صالح ان لاصالح فطالح حكاه أي ان لا أمر بصالح فقد مررت بطالح وفي الصحيح من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث وان أربعة فخامس أو سادس قال في التسهيل ويقاس على جميعها خلافا للفراء في الصورة الاولى لقول العرب خير بالجر لمن قال كيف أصبحت بحذف الباء وبقاء عملها الان معنى كيف بأي حال فجعلوا معنى الحرف دليلا فلو لفظ به لكانت الدلالة أقرب وجواز الجر أولى قال أبو حيان وينبغي أن يتثبت في جواز هذه الصور لان أصحابنا نصوا على أنه لايجوز حذف الجار وابقاء عمله الا اذا عوض منه وذلك في باب كم والقسم وجعلوا قول العرب خير من الشاذ الذي لايقاس عليه وقد صرح صاحب البسيط بوجوب اعادة الجار بعد الهمزة فيقال أبزيد في جواب مررت بزيد انتهى (وقال سيبويه أو الباء) *(تنبيه)* قالت العرب لاه أبوك يريدون لله أبوك قال سيبويه حذف لام الجر والى وهو شاذ لا يقاس عليه ثم قالوا لهي أبوك قلبوا وأبدلوا من الالف ياء وهو مبني لتضمنه معنى لام الجر المحذوفة كابني أمس لتضمنه معنى لام التعريف على الفتح لخفته على الياء وقال ابن ولاد بل أصله الاه أبوك حذفت الهمزة ثم قالوا لهي بالقلب تشبيها للالف الزائدة بالاصلية وقال المبرد المحذوفة لام التعريف ولام الاصل والباقية لام الجر قال لان حرف الجر لمعنى وعلة وحذفه وابقاء عمله شاذ فالحكم بحذف غيره أولى أما لام التعريف فواضح اذلا معنى لها هنا الصيرورة الكلمة علما فلم يفتقر اليها وأما لام الاصل فقد عهد حذف بعض الاصول تخفيفا كيد ودم (وفصله) أي الجار (من مجروره وتأخيره عنه) كلاهما (ضرورة) اما الاول فيكون بظرف كقوله *

ان عمر الاخير اقي اليوم عمرو * وبجار ومجرور كقوله

رب في الناس موسر كعديم * وعديم الخال ذا ايسار

ومفعول كقوله * واقطع بالخرق الهيوع المراجم * أي واقطع الخرق بالهيوع وسمع في النثر بقسم حكى الكسائي اشتريته بوالله درهم وقاسه تلميذه علي ابن المبارك الاحمر في رب نحو رب والله رجل عالم لقيته قال أبو حيان ولا يبعد ذلك الا أن الاحتياط أن لايقدم عليه الا بسماع وأما الثاني (وقيل يجوز فصل رب بقسم) قاله علي بن المبارك الاحمر نحو رب والله رجل صالح صحبته والاصح المنع (مسئلة) في اتصال مابحرف الجر (تزاد ما بعد عن فلا تكف) أصلا كقوله تعالى . عما قليل ليصبحن نادمين . وقول الشاعر * واعلم انني عما قريب *

(و) بعد (الباء ومن فيكفان بقلة ويليهما(١) والفعل) كقوله

فلئن صرت لا تحير جوابا * لبما ان ترى وأنت خطيب

وقوله * وانا لمما يضرب الكبش ضربة * ومسئلة كف من بقلة ذكرها ابن هشام في المغني ولم يذكر ذلك ابن مالك في التسهيل ولا أبو حيان بل سوى بينهما وبين عن نعم في سبك المنظوم لابن مالك وتقترن ما بالباء والكاف فتكفهن والاكثر عدم الكف قال تعالى . فبما رحمة من الله . فبما نقضهم ميثاقهم . مما خطاياهم أغرقوا . (وتفيدان) مع (ما تعليلا) كربما ذكره ابن مالك في التسهيل في الباء وقال فمنى لبما قد ترى وأنت خطيب ربما أرى والسيرافي وغيره في من وجزم به في سبك المنظوم (وأنكره أبو حيان) أى افادتهما التعليل حينئذ وقال ما ورد من ذلك مؤول (و) تزاد ما بعد (رب فالغالب الكف وايلاؤها) مع (الماضي) لان التكثير والتقليل انما يكون فيما عرف حده والمستقبل مجهول كما قال

ربما أوفيت في علم * ترفعن ثوبي شمالات

وقد يليها المضارع نحو . ربما يود . وقد يليها الجملة الاسمية نحو . ربما الجامل المؤبل فيهم . وقد لا يكف نحو * ربما ضربة بسيف صقيل * (وقيل يتعين) بعدها (الفعلية) اذا كفت قاله الفارسي وأول البيت على ان ما نكرة موصوفة بجملة حذف مبتدؤها اى رب شئ هو الجامل (وقد يحذف الفعل بعدها) كقوله

فذلك ان يلق الكريهة يلقها * حميدا وان يستغن يوما فربما

(و) قد (تلحق التاء) بها (ولا تكف) كقوله * ماوى يا ربتما غارة * (و) تزاد ما بعد (الكاف فتكف غالبا ويليها حينئذ (الجمل) الاسمية والفعلية كما صرح به في الارتشاف نقلا عن النهاية كقوله

أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد * كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه

وقوله

ألم تر أن الفعل يتبع إلفه * كما عامر واللؤم مؤتلفان

وقد لا يكف كقوله

وننصر مولانا ونعلم انه * كما الناس مجروم عليه وجارم

وقوله * لا تشتم الناس كما لا تشتم * (وقال أبو حيان لا يكف أصلا) وأول الابيات الواردة في ذلك على ان ما مصدرية منسبكة من الجملة بعدها بمصدر بناء على جواز وصلها بالاسمية ومحله حينئذ جر (حروف القسم الجارة) أى هذا مبحثها وأفردت بترجمة لاختصاص القسم باحكام وفروع أحدها (الباء وهى الاصل) أى أصل أحرفه وان كانت الواو أكثر استعمالا منها لانها للالصاق فهى تلصق فعل القسم بالمقسم به (ومن ثم) أى من هنا وهو كون الباء الاصل (اختص بها الطلب والاستعطاف) فلا يقسم فيهما بغيرها نحو بالله استخبرن وبالله هل قام زيد أى أسئلك بالله مستحلفا (وجاز اظهار الفعل) أى فعل القسم (معها) نحو . وأقسموا بالله جهد أيمانهم . كما يجوز اضماره نحو . فبعزتك لأغوينهم . بخلاف غيرها (و) جاز (حذفها) لا غيرها من أحرفه (فينصب تاليها) باضمار فعل القسم قال ابن خروف وابن عصفور أو فعل آخر كالزم ونحوه (ويرفع) على الابتداء والخبر محذوف وروى بهما قوله * فقلت يمين الله أبرح قاعدا * ولا تجر (خلافا لمن جوز الجر) بالحرف المحذوف وهم الكوفيون وبعض البصريين (أو منع النصب الا في) حرفين (قضاء الله وكعبة الله) وهو بعض أئمة الكوفية قال لان فعل القسم لا يعمل ظاهرا الا بحرف فكيف يكون مضمرا أقوى منه مظهرا وأجيب باتساعهم في هذا الباب كثيرا أما الحرفان المذكوران فجوز نصبهما وأنشد

---

(١) بياض بالاصل

لا كعبة الله ماهجرتكم * الا وفي النفس منكم أرب

(فان كان) المقسم به (الله وعوض) عن حذف الباء (هاء) محذوفة الالف لالتقاء الساكنين أو ثابتة لان الثاني مشدد فتنزل منزلة دابة مع وصل ألف وقطعها نحو ها الله ها الله ها الله ها الله (أو) عوض (همزة محذوفة) مفتوحة نحو آلله لافعلن قال أبو حيان وأصحابنا يعبرون عن هذه الهمزة بهمزة الاستفهام وليس استفهاما حقيقة وقال الرضي بل هو استفهام حقيقي وقد يكون انكارا (أو لم) يعوض ولكن (قطع ألفه) نحو أفالله لافعلن (جملا نقل) الحرفية (بدونه) أي التعويض حكى سيبويه الله لافعلن وحكى غيره كلا الله لاتخرجن وانشدوا * الا رب من تغتشه لك ناصح * وانما جاز ذلك في هذا اللفظ فقط لان استعماله في القسم أكثر من غيره ولهذا لحقه أنواع من التغيير قالوا وله لأفعل وله (مدعو) أي الجر حال التعويض (بالعوض) أي بالمعوض من الهمزة أو هاء (أو) بالحرف (المحذوف) المحذوف منه فالاخفش وجماعة من المحققين على الاول في شرح الكافية وهو قوي لانه شبيه بتعويض الواو من الباء والتاء من الواو ولا خلاف في كون الجر بهما فكذا ينبغي في ها والهمزة وصحح في التسهيل وشرحه الثاني وان كان لا يلفظ به كما كان النصب بعد الباء والواو واو وكي واللام بان المحذوفة وان كانت لازمة الحذف وعزاه في البسيط الى الكوفيين ومقتضى كلام شرح الكافية تضعيفه ولم يصرح أبو حيان بترجيح واحد من القولين (أو عوض غيره) أي غير لفظ الله شيأ مما ذكر (فنصب حقا) نحو العزيز لافعلن (الثاني) أي ثاني حروف القسم (التاء وتختص بالله) نحو تالله تفتأ فلا تجر غيره لا ظاهرا ولا مضمرا لفرعيتها (وشذت في الرحمن ورب الكعبة وربي وحياتك) سمع تالرحمن وترب الكعبة وتربي وتحياتك (الثالث) أي الثالث (اللام ويكون لما فيه معنى التعجب وغيره) كقولهم لله لا يؤخر الاجل أي تالله وقوله

* لله يبقى على الايام منتعل * (الرابع) أي الرابع (الواو وتختص) بالظاهر فلا تجر ضميرا بخلاف الباء قال بل ثرب أقسم لا بغيرك (ولا يظهر معها الفعل) أي فعل القسم بل يضمر وجوبا نحو والقرآن الحكيم والله ربنا ما كنا مشركين (خلافا لابن كيسان) في تجويزه اظهار الفعل مع الواو فيقال حلفت والله لاقومن قال أبو حيان ولم يحفظ ذلك فان جاء فؤول على أن حلفت كلام تام ثم أتى بعده بالقسم ولا يجعل والله متعلقة بحلفت (ولا) يظهر الفعل أيضا (مع التاء واللام) بلا خلاف بل يجب اضماره كما تقدم (وهل هي) أي الواو (العاطفة أو بدل من الباء أو التاء) بدل (منها خلاف) فجزم الزمخشري وابن مالك في شرحي الكافية والتسهيل ونقله أبو حيان عن الجمهور بأنها بدل من الباء لتقارب معناهما لان الواو جمع والباء للالصاق وهو جمع في المعنى ولانهما من حروف مقدم والقسم ان الباء بدل من الواو كما أبدلت منها في نحو اتصل واتصف وتراث وتجاه وقال السهيلي وغيره بل الواو هي العاطفة كواو رب عطفت على مقدر ويقويه أنها لا تدخل على مضمر وكذلك العاطفة وانها لو كانت بدلا من الباء لم يختلفا في الحركة كما لم تختلف حركة الهمزة المبدلة من الواو في اشاح وأشاح وانها لم توجد قط بدلا منها لانها ليست من مخرجها ولما بينهما من المضادة اذ في الواو لين وفي التاء شدة قال ويضعف عندي أن تكون التاء بدلا من الواو ولما فيها من معنى العطف وليس ذلك في الباء ولان التاء انما أبدلت منها حيث كثرت زيادتها في تضاعيف الكلمة قال أبو حيان ولا يقوم دليل على صحة شيء من هذه المذاهب ولو كان أصلها العطف لم يدخل عليها واو العطف في قوله

أرقت ولم تهجع لعيني هجعة * ووالله مادهري بعسر ولا سقم

قال وممن ذهب الى أن التاء حرف مستقل غير بدل من الواو قطرب وغيره (الخامس) أي الخامس (أيمن) بفتح الهمزة وضم الميم (ويقال) فيه (إيمن) بالكسرة فالضم (وأيمن) بفتحهما (وإيمن) بالكسر فالفتح (وأيم)

بالكسر والضم لغة لسليم (وأيم) بالفتح والضم لغة لتميم (وإيم) بكسرتين (وهيم) بفتح الهاء مبدلة من الهمزة والضم قال أبو حيان وهذه أغرب لغاتها (وإم) بكسرتين (وأم) بفتحتين (وأم) بالفتح والضم (وأم) بالفتح والكسر (وإم) بالكسر والضم لغة أهل اليمامة (وإم) بالكسر والفتح (ومن مثلث الحرفين) أي الميم والنون أي بفتحهما وكسرهما وضمهما (وم مثلثا) حكى الفتح الهروي والكسر والضم الكسائي والاخفش وان رجلا من بني العنبر سئل ما الدهدران فقال م ربي الباطل فهذه عشرون لغة حكى ابن مالك منها بضع عشرة والسبب في كثرة تصرفهم فيها كثرة الاستعمال (والاصح انه اسم) وقال الرماني والزجاج هو حرف جر قال أبو حيان وهو خلاف شأنه (وثالثها من وم) بلغاتهما (حرفان) وليس بقية أيمن وجزم به ابن مالك في كتابه سبك المنظوم لانهما لو كانا منها لم يستعملا الا مع الله كايمن وقد استعملتا مع غيره حكى من ربي لافعلن ولان الاسم المعرب لايجوز حذفه حتى يبقى على حرف واحد ورد بان كثرة تصرفهم فيها اقتضى ذلك وهو أولى من اثبات حرف جر لم يستقر في موضع من المواضع (و) الاصح (ان همزة وصل) بدليل سقوطها بعد متحرك كقوله

فقال فريق القوم لاوفريقهم * نعم وفريق ليمن الله لاندري

وقال الكوفيون بناء على انه عندهم جمع يمين واستدلوا بها مفتوحة ولاتكون همزة وصل مفتوحة وابدالها هاء في بعض اللغات وأجابوا عن حذفها في الدرج بانه تخفيف لكثرة الاستعمال ولا يبدل من الوصل (وثالثها) همز (أيم قطع) بخلاف أيمن حكى عن الاخفش قال لان أيمن قد علمت انها وصل ولا أحمل عليها أيم لان همزة الوصل ليست مطردة في الاسماء (و) الاصح (انه معرب) لعدم سبب البناء وقال الكوفيون مبني لشبهه الحرف في عدم التصرف اذ لم يستعمل في موضع من المواضع التي تستعمل فيها الاسماء الا في الابتداء خاصة كالحرف (وثالثها إيم المكسورة مبني) وأصله السكون كسر لالتقاء الساكنين وعلى الاول هي حركة اعراب بواو قسم مقدرة (ورابعها من وم) مبنيان لانهما على وضع الحرف وحركة الثاني لضرورة الابتداء والاول لالتقاء الساكنين في الاسم بعدها (و) الاصح بناء على الاعراب (أنه لازم الرفع) اذ لم يرد عن العرب الا بذلك وقال ابن درستويه يجوز جره بواو القسم (و) الاصح على الرفع (أنه مبتدأ) خبره محذوف أي قسمي وقال ابن عصفور هو خبر والمحذوف مبتدأ (و) الاصح (أنه مضاف لله والكعبة والكاف والذي) والاول هو الغالب والباقي كقولهم أيمن الكعبة وقول عروة بن الزبير أيمنك لئن ابتليت لقد عافيت وقوله صلى الله عليه وسلم وأيم الذي نفسي بيده وقال الفارسي لايضاف الا الى الله والكعبة وقال ابن هشام الا الى الله فقط أما اضافته لغير ماذكر فشاذ أنشد الكسائي * ليمن أبيهم لبئس العذرة اعتذروا * والاصح (انه مفرد) وقال الكوفيون هو جمع يمين على أفعل كافلس لان بناء أفعل لايوجد في الاسماء مفردا ورد بأنه لو كان جمعا للزمت همزته بالفتح والقطع ومجيء الضم لهامر فوعا ومنصوبا (و) الاصح على الافراد (أنه مشتق من اليمن) وبه جزم ابن مالك في شرح الكافية وحكى ابن طاهر عن سيبويه انه مشتق من اليمين (و) الاصح (ان م ليست بدلا عن الواو ولا أصلها من ولا أيمن) وقيل هي بدل من الواو كالتاء لكونهما شفهيتين ورد بانه لو كان كذلك للزمت الفتح كالتاء وبان ابدال التاء من الواو معروف مطرد كاتصف واتصل وغير مطرد كتراث وتجاه ولم تبدل الميم منها الا في موضع شاذ وهو فم وفيه مع شذوذه خلاف وقال الزمخشري هي من الداخلة على ربي حذفت نونها ورده ابن مالك بانها لو كانت لجاز دخولها على ربي كالاصل وأجاب أبو حيان بانه قد سمع ذلك كما تقدم وقيل أصلها أيمن حذف منها حتى بقيت الميم (مسئلة القسم جملة) لفظا كاقسمت بالله أو تقديرا كبالله انشائية كما ذكر أو خبرية كأشهد لعمرو خارج وعلمت لزيد قائم (مؤكدة لخبرية) أخرى تالية (غير تعجب) فخرج بالمؤكدة لاخرى نحو ربد قائم زيد قائم فانه

يصدق عليها أنها جملة مؤكدة ليست أخرى بل هي هي و بالخبرية غيرها فلا تقع مقسما عليها و بالباقي التعجبية بناء على الصحيح أنها خبرية (و يتلقى) أي يستقبل بمعنى يجاب (في الاثبات بلام مفتوحة) مع الاسمية والفعلية مع التنفيس أولا نحو ٭ ثم لتحن أعلم ٭ ولئن لم يفعل ما آمره ليسجنن وليكونن ٭ ولسوف يعطيك ربك ٭ والله لسيقوم زيد (وقد تكسر مع الفعل) في لغة نحو والله لتفعلن ومنعها أي اللام الفراء مع السين لانه لم يسمع بخلاف سوف والفرق ان اللام كالجزء مما تدخل عليه فيؤدي دخولها الى توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة وهو مرفوض في كلامهم وأجيب باعتقاد ذلك كما قالوا والله لكذب زيد (و) يتلقى أيضا في الاثبات (بان) المكسورة مثقلة ومخففة سواء كان في خبرها اللام نحو ٭ ان سعيكم لشتى ٭ ان كل نفس لما عليها حافظ ٭ أم لا (وقيل ان كان في خبرها اللام) جاز تلقيه به والا فلا لان القصد بذلك افادة التأكيد الذي لاجله القسم (قيل ولام كي) قاله الاخفش ومثل بقوله ٭ يحلفون بالله لكم ليرضوكم ٭ وقول الشاعر

اذا قال قدني قلت بالله حلفة ٭ لتغني عني ذا انائك أجمعا

ووافقه الفارسي في العسكريات ورجع في البصريات والتذكرة ٭ وأجاب عن الاول بانه لم يرد القسم بل الخبر فانهم يحلفون بالله ما عابوا النبي ليرضوا المؤمنين وعن البيت بانه كذلك أي حلفت لتغنيني عني أو بان الجواب محذوف لدلالة الحال أي لتشربن قيل (و بل) قاله بعض القدماء واستدل بقوله تعالى ٭ والقرآن ذي الذكر بل الذين كفروا ٭ قال أبو حيان وهو رأي باطل والجواب في الآية محذوف أو كم أهلكنا وحذف اللام لطول الفصل قيل (وان) المفتوحة قاله ابن عصفور في المقرب واستدل بقوله

أما والله ان لو كنت حرا ٭ وما بالحر أنت ولا العتيق

ورده ابن الصائغ وقال بل جواب القسم جواب لو أي ما يكون جوابها لولا القسم قال أبو حيان وقد رجع عن ذلك ابن عصفور (و) يتلقى (في النفي بما ولا وان) قال ابن مالك في شرح الكافية ولا فرق في ذلك بين الاسمية والفعلية الا أن الاسمية اذا نفيت بلا قدم الخبر أو كان المخبر عنه معرفة لزم تكرارها في غير الضرورة نحو والله لا زيد في الدار ولا عمرو ولعمري لا أنا هاجرك ولا مهينك قال أبو حيان وغلط في ان الجملة الاسمية لا تنفى بلا قال ولا ينفى بها أيضا الماضي فلا تقول والله لا قام زيد لكن في شرح التسهيل والكافية لابن مالك انه ينفى بها كقوله ٭ ردوا فوالله لا ذدناكم أبدا ٭ ومثاله بما ٭ ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك ٭ و بان ٭ ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد (قيل ولن ولم) في الفعلية كقول أبي طالب

٭ والله لن يصلوا اليك بجمعهم ٭ وحكى الاصمعي انه قال لاعرابي ألك بنون قال نعم وخالقهم لم تقم عن مثلهم منجبة وقال أبو حيان لا سلف لابن مالك في تجويزه ذلك الا ما حكى عن ابن جني انه زعم انه يتلقى بهما في الضرورة وهو غلط من ابن جني انتهى فظاهره انه لا يجوز عنده لا في الضرورة ولا غيرها فانشأ من ذلك قول مفصل حكيته بقولي (وثالثها ضرورة ورابعها) يجوز (بلم دون لن) نقله أبو حيان عن محمد بن خاصة الضرير قال ولن وان كانت كلا في نفي المستقبل الا انها نفي لسيفعل فلما كانت في مقابلة السين لم يتلق بها كالسين (وعندي عكسه) وهو جواز التلقي بلن دون لم لانها للماضي والقسم المستقبل أجدر ولان المثال السابق يظهر فيه الحمل على الاستئناف وتمام الكلام عند وخالقهم والبيت لا يحتمله وما قاله من الحاقها بالسين مردود لان الحرف النافي به جعل لتأكيد الجملة المقسم عليها ولا تأكيد في السين ولن يفيد تأكيد النفي فالتلقي بها حسن حينئذ (و) يتلقى (في الطلب به) أي بالطلب أداة أو فعلا كقوله ٭ بربك هل للصب غيرك رأفة ٭ وقوله ٭ بعيشك ياسلمى ارحمي ذا صبابة ٭ وقوله ٭ زقي بعيركي لا تهجرينا ٭ (أولما) نحو

قالت له بالله ياذا البردين * لما غنيت نفسا أو اثنين

(أو الا) نحو بالله ربك الا قلت صادقة * هل فى لقائك للمشغوف من طمع

(أو ان و تلزم اللام مع النون) الشديدة أو الخفيفة (فى مضارع مستقبل) كما تقدم مثاله بخلاف غير المستقبل كالحال نحو والله لأظنك صادقا ولا حاجة الى تقييده بالمثبت كما فى التسهيل لان اللام لاتدخل غيره الاشذوذا كما سيأتى (والاكتفاء بأحدهما) أى باللام أو النون (ان لم يفصل) بينه و بين اللام (ضرورة) كقوله * تالى ابن أوس حلفة ليردنى * وقوله * وقتيل مرة أثارن فانه * (خلافا لابى على) الفارسى (والكوفية) فى تجويزهم ذلك فى الاختيار قال أبو حيان ووهم الخضراوى فادعى الاجماع على المنع فان فصل جاز وفاقا إما بمعمول مقدم نحو . ولئن متم أوقتلتم لالى الله تحشرون . أو حرف تنفيس نحو . ولسوف يعطيك . وقد نحو والله لقد أقوم غدا (و) تلزم (اللام مع قد ولو مقدرة فى ماض مثبت غير جامد) نحو تالله لقد آثرك الله (ولو) كان (بعيدا من الحال خلافا لابن عصفور) فى منعه قد حينئذ لانها للتقريب من زمن الحال أما المنفى فلا تدخله اللام وكذا الجامد من قد اذا لم تقدر كخبر ان الماضى و الجامد لا يقترن بقد كقوله * يمينا لنعم السيدان وجدتما *
(وشذ) دخول اللام (مع ربما و بما) فى الماضى كقوله

* لئن بعدت دار لليلى لربما * غنينا بخير والديار جميع

وقوله * فلئن بان أهله * لبما كان يؤهل * وأوله أبو حيان على تقدير فعل بعد اللام أى لبان بما (و) شذ دخولها مع مضارع بأحد الثلاثة) أى قد ورب و بما كقوله

لئن أمست ربوعهم يبابا * لقد تدعو الوفود لها وفودا

وقوله

فلئن تغير ما عهدت وأصبحت * صدفت فلا بذل ولا ميسور

لبما يساعف فى اللقاء وليها * فرح بقرب مزارها مسرور

(و) شذ دخولها مع (منفى) كقوله

أما والذى لو شاء لم يخلق النوى * لئن غبت عن عينى لما غبت عن قلبى

(و) قد (حذفهما) أى اللام وقد من الماضى ذى الشروط (أو) حذف (أحدهما) أى قد فقط اذا لم يقدر أو اللام فقط كقوله

حلفت لها بالله حلفة فاجر * لناموا فما ان من حديث ولا صالى

وقوله * تالله قد علمت قيس اذا قذفت * (أو) حذف (اللام من الاسمية) كقول أبى بكر والله أنا كنت أظلم منه وقوى (حيث لا طول) راجع الى الاسمية والماضى فان كان فى الكلام طول حسن الحذف للام أو قد أوهما قال تعالى . والشمس وضحاها . الى قوله . قد أفلح من زكاها . قال . والسماء ذات البروج . الى قوله . قتل أصحاب الأخدود . وقال الشاعر

ورب السموات العلى و بروجها * والارض ومافيها المقدر كائن

(أو نافيها) أى الاسمية كقوله

فوالله مانلتم ولانيل منكم * بمعتدل وفق ولا متقارب

أراد ما مانلتم فحذف ما النافية وأبقى الموصولة لدلالة الباء العاطفة عليها (ونافى الماضى) كقوله

فان شئت آليت بين المقا * م والركن والحجر الاسود

نسيتك مادام عقلي معي * أمد به أمد السرمد

أراد لا نسيتك (ويجوز) بلا شذوذ (حذف لا) النافية (مع مضارع لم يؤكد) بالنون نحو. تالله تفتؤ. اى لا تفتؤ للعلم بأن الاثبات غير مراد لانه لو كان مرادا لجيء باللام والنون بخلاف المؤكد بها لانه يلتبس حينئذ بالمثبت (الا ماعلى الاصح) لعدم وروده ولما فيه من الالباس اذ لم يعلم هل القسم على النفي في الحال أو الاستقبال وقيل يجوز حملا على لا (وتدخل اللام كأن) كقول اعرابي ماهذه القمة والله لكأنها على حشنة القمة الرائحة الردية والحشنة جمع حش (لا ان وان واذا تقدم) القسم (على لو ولولا) ولم يؤت الا بجواب واحد (فالمحذوف جوابه أو جوابهما بخلاف) فنقل أبو حيان عن الجمهور انه جوابهما ونقل عن مقتضى كلام التسهيل في الجوازم انه جوابه والمذكور جوابهما وقد صرح بذلك في الكافية وعن مقتضى كلامه هنا انه لا حذف وان لو ولولا ومدخولهما جواب القسم حيث قال وتصدر في الشرط الامتناع بلو ولولا ونقل عن بعضهم انه ان لم يصلح جوابا للقسم بأن نفي بلم نحو والله لو قام زيد لم يقم عمرو أو بما مع اللام نحو والله لو قام عمرو ماقام زيد وتعين جعله للو وهو تقييد لمحل الخلاف لا قول آخر ومن أمثلة المسئلة قوله * والله لولا الله ما اهتدينا * وقوله *

فوالله لو كنا الشهود وغبتم * اذن لملأنا جوف جيرانهم دما

(أو توالى شرط وقسم وتقدمهما طالب خبر فالجواب للشرط) تقدم أو تأخر (حتما) تفضيلا له بلزوم الاستغناء بجوابه عن جواب القسم لان سقوطه مخل بالجملة بخلافه لانه لمجرد التأكيد نحو زيد والله ان تقم يقم وزيد ان يقم والله أقم (وقيل جوازا) حكاه أبو حيان فيقال عليه زيد والله ان قام لأقومن (وقيل يجوز رفعه وحذفهما) حكاه (أولا) أي لم يتقدمهما طالب خبر (فالجواب للسابق في الاصح) قسما كان أو شرطا وجواب الآخر محذوف نحو والله ان قام زيد لأقومن وان يقم والله أقم وجوز الفراء وابن مالك جعل الجواب للشرط وان تأخر كقوله

لئن كان ماحدثته اليوم صادقا * أصم في نهار القيظ للشمس باديا

جعل ابن مالك الجواب للقسم المؤخر ان اقترن بالفاء لدلالته على الاستئناف كقوله

فاما أعش حتى أدب على العصى * فوالله انسى ليلتي بالمسالم

ورده أبو حيان بأن القسم مع جوابه جواب الشرط ولذا اقترن بالفاء لانه محذوف دل عليه جواب القسم (أو سبق القسم) وحده (طالب خبر أو) طالب (صلة بني على أيهما) شئت (فان بني عليهما) أي طالب الخبر أو الصلة (فجوابه محذوف) لدلالة الخبر والصلة عليه والا فهو وجوابه الخبر والصلة نحو زيد والله يقوم وجاءني الذي والله يقوم وزيد والله ليقومن وجاءني الذي والله ليقومن (وحيث أغنى الجواب عن) جواب (الشرط لزم كونه مستقبلا) لانه مغن عن مستقبل وقال عليه (و) لزم كون (فعل الشرط ماضيا ولو معنى) كالمضارع المنفي بلم (غالبا) لان جواب الشرط لا يحذف الا حيث كان فعله كذلك فلا يجوز أن يقال والله ان يقم زيد لأقومن ولا والله إن لا يقم لأقومن ولا والله ان قام زيد لقمت الا إن أوقع الماضي موقع المستقبل كقوله. ولئن أرسلنا ريحا فرأوه مصفرا لظلوا. أي ليظلن (واذا كان للقسم عليه جواب شرط مستقبل مسبوق بقسم) ملفوظ أو مقدر (قرنت الاداة) الشرطية ان أو غيرها (بلام مفتوحة) نحو. وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن أمرتهم ليخرجن. لئن لم ينته المنافقون. الآية وهذه اللام (تسمى الموطئة) لانها وطأت الجواب للقسم المذكور قبلها أي مهدته له (المؤذنة) لانها آذنت بأن الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط أي أعلمت بذلك (ويجوز حذفها ما دام (لم يحذف القسم) فان حذف لم تحذف (غالبا) لتدل عليه ومن القليل. وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن. وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن. قال أبو حيان فان كان الفعل الواقع جوابا منفيا بلا لم يجز أصلا لانه حينئذ لا دلالة في

اللفظ على القسم المحذوف ولا يوجد في كلامهم ان قام زيد لا يقوم زيد ومن دخولها على غير ان قوله * ولما رزقت لتأتينك سيئة * وقوله * لمتى صلحت ليقضين لك صالح * قال وقد شبه بعضهم اذ بان فأدخل عليها هذه اللام قال

غضبت علي وقد شربت بجزة * فلاذ غضبت لاشربن بخروف

(والجواب المقرون بما أو ان) المؤكدة (أو اللام مع اسم لا يقدم معمول عليه) مطلقا بلا خلاف كما قال أبو حيان فاذا قلت والله ما يقوم زيد الآن أو والله ان زيدا لقائم الآن أو والله لزيد قائم الآن لم يجز تقديم الآن (أوهي) أي اللام (مع مضارع فكذلك) لا يجوز التقديم مطلقا صححه أبو حيان وقيل يجوز مطلقا ظرفا كان أو معمولا وهو رأي الفراء وأبي عبيدة واستدلا بقوله فالحق والحق أقول لأملأن أي حقا (وثالثها تقدم الظرف) والمجرور دون المفعول وهو رأي ابن مالك واستدل بقوله تعالى. عما قليل ليصبحن نادمين. (ويقع القسم بين منفيين توكيدا) لنفي المحلوف عليه كقوله

أخلاى لا تنسوا مواثيق بيننا * فاني لا والله مازلت ذاكرا

(وقد يغني) النفي (السابق) عن النفي المباشر للجواب كقوله * فلا والله نادى الحي شيئي * أي ما نادى (ويغني عنه) أي عن القسم بأن يحذف (الجواب لدليل) يدل عليه (وقيل) وعليه ابن مالك (ان وقع بعد لقد) نحو. ولقد صدقكم الله وعده. (أولئن) نحو. لئن أخرجوا لا يخرجون معهم. (أو مصاحبا لاما مفتوحة ونونا) للتوكيد نحو لأعذبنه عذابا شديدا. (وقيل) وعليه أبو حيان (ان كان الجواب باللام) وان المشددة فان كان بغيرهما كما ولا وان فلا (و) تغني (عن الجواب) فيحذف (معموله) نحو. والنازعات الى قوله يوم ترجف الراجفة. أي ليبعثن (وقسم مسبوق بحرف جواب) نحو. أليس هذا بالحق قالوا بلى وربنا. وقولك لمن قال أتفعل كذا إي والله أو نعم والله أو أجل والله (و) تغني (عن القسم) جير قال

قالوا قهرت فقلت جير ليعلمن * عما قليل أينا المقهور

(كسرا) أي مكسورا بناء لالتقاء الساكنين (ويفتح) تخفيفا ثم (قال سيبويه اسما) لدخول التنوين عليها في قوله * وقائلة أسيت فقلت جير * (بمعنى حقا) فيكون مصدرا (وقيل أبدا) فيكون ظرفا كعوض وبنيت لقلة تمكنها اذ لا تستعمل الا في القسم قاله صاحب الملخص (و) قال (قوم حرف جواب) بمعنى نعم وصححه ابن مالك قال لان كل موضع تقع فيه يصلح أن يقع فيه حقا فالحاقها بنعم أولى ولانها أشبه بها لفظا واستعمالا ولذلك بنيت ولو وافقت حقا في الامكنية أعربت وجاز أن يصحبها الالف واللام كان حقا كذلك ولو لم تكن بمعنى نعم لم تعطف عليها في قوله أي كرما لا ألفا جيرا أو نعم * باحسن إيفائي وأنجز موعد

ولم تؤكد بها في قوله وقلن على البردى أول مشرب * نعم جير ان كانت رواء أسافله

ولا قوبل بها الا في قوله

اذا تقول لا ابنة العجير * تصدق لا اذا تقول جير

قال وأما تنوينها فضرورة أو ترنم زاد الفارسي أو شاذ كتنوين اسم الفعل في قولهم فداء لك بكسر الهمزة واختار هذا القول أبو حيان وابن هشام والرضي وقال اعاصي وقوعها قسما بجامع ان التصديق توكيد وتوثيق كالقسم قال ابن الدماميني ولقائل أن يمنع لزوم الاعراب لو كانت بمعنى حقا ودخول ال وسنده ما التي بمعنى شيء ونحوها وسبب البناء حينئذ موافقتها جير الحرفية لفظا وكونها مؤكدة في البيت المذكور لاحتمال أن يكون لمعنى نعم نحو ذلك حقا وأجاب شيخنا الامام الشمني عن الاول بأن اللزوم لعدم مشابهتها الحرف حينئذ بوجه من الوجوه

المقتضية للبناء بخلاف ما بمعنى شيء فإنها مشابهة له في الوضع قال وقوله إن سبب بنائها موافقتها لجير الحرفية فيه نظر فان القائل باسمية جير لا يثبت جير التي هي حرفا حتى تكون هذه مشابهة لها انتهى (و) قال قوم (اسم فعل) حكاه صاحب الملخص واختاره فيما نقل أبو حيان قال لان تنوينها التنكير وهو لا يوجد الا في اسم الفعل أو الصوت (وتنون ضرورة) كالبيت السابق (وقد يجاب بها دونه) أي دون قسم كما يجاب بنعم وأجل كقوله

قالت أراك هاربا للجور * من هدة السلطان قلت جير

(و) يغني عن القسم أيضا (لا جرم) حكى الفراء أن العرب تقول لا جرم لآتينك ولا جرم لقد أحسنت فاستغنوا بها عن القسم قاصدين بها معنى حقا وأصلها بمعنى لا بد (قال الكوفية و) يغني عن القسم أيضا (عوض) فيقال عوض لا أفعل قال أبو حيان والبصريون لا يعرفون القسم به وان ذكره الزجاجي (ويجمع بين أيمان) توكيدا سواء اختلف حرف القسم أم لا (لكن ان اختلف الحرف لم يؤت بالثاني حتى يوفى الاول جوابه) فيقال تالله لا أفعلن بالكعبة لا أفعلن (خلافا للاخفش) في تجويزه الموالاة فيقال والله تالله بالله لا أفعل كما يقال والله والله لا أفعل (مسئلة من القسم غير صريح) وهو ما لا يعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسما (كعلمت) نحو . ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق . قال سيبويه ومنه قولهم علم الله (وشهدت) نحو شهد الله إنه في رواية الكسر . يشهد إنك لرسوله . وجاهدت وأوثقت وأخذت ومنه . واذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه . وهذه الألفاظ (في الخبر ونشدتك وعمرتك الله) بالتشديد (وعمرك الله) بضم الراء وفتحها مع ضم العين (وقعدك الله) بفتح القاف وكسرها (وقعيدك الله وعزمت في الطلب) وقد تقدم أن جواب الطلب يتلقى به أو بلما أو الا أو أن ومن أمثلته هنا قولهم أنشدك الله الا فعلت وفي الصحيح الله الا قضيت بيننا بكتاب الله وقوله

عمرتك الله الا ما ذكرت لنا * هل كنت جارتنا أيام ذي سلم

وقوله يا عمرك الله ا[illegible]ت صادقة * أصادقا وصف المجنون أو كذبا

وقوله عمرك الله يا سعاد عديني * بعض ما أبتغي ولا تؤيسيني

وقوله عمرك الله اما تعرفني * انا حراث المنايا في الفزع

وقوله قعيدكما الله الذي أنتما له * ألم تسمعا بالبيضتين المناديا

وقوله قعيدك أن لا تسمعيني ملامة * ولا تنكئي قرح الفؤاد فييجعا

(ويجوز حذف نشدت) فيقال تالله لما فعلت ومنه قوله

قالت له بالله يا ذا البردين * لما غنيت نفسا أو اثنين

(و) يجوز حذف (الباء فينتصب تاليها) نحو نشدتك الله لما فعلت والاصل بالله ومعنى نشدتك بالله الا فعلت أقسمت به (لا ترى الا فاعلا) أي سألتك وطلبت منك من نشد الضالة طلبها (و) معنى (عمرك الله) بعمرك أي عمرك تعميرا وهو مخفف عمرتك الله بحذف الزوائد (سألت بتعميرك) أي باقرارك له بالبقاء كأن عمرك الله أحلف ببقاء الله ودوامه فان لم يرد بها القسم فالمعنى سألت الله أن يطيل عمرك وقيل المراد به ضد الخلو من عمر الرجل منزله كانه أراد تذكير القلب بذكر الله تأكيدا للصدق والتقدير ذكرتك بالله تذكيرا يعمر القلب فلا يخلو منه (و) معنى (قعدك الله وقعيدك الله معك) أي رقيب عليك وحفيظ وقيل مقاعدك وهو بمعناه وضمن القسم قال في الصحاح على معنى بصاحبك الله الذي هو صاحب كل نجوى وقيل هما مصدران بمعنى المراقبة والتقدير أقسم بمراقبتك الله ونصب الجلالة في الجميع على اسقاط الجار

(الاضافة) أي هذا مبحثها هي في اللغة الامالة ومنه ضافت الشمس للغروب مالت

أوضفت ظهري الى الحائط أملت اليه وضاف السهم عن الهدف عدل وأضفته الى فلان ألجأته والمضاف في الحرب المحاط به والمضاف الملزق بالقوم وضافه الهم نزل به وتضاف الوادي تضايق كأنه مال أحد جانبيه الى بالآخر وأضفت من الامر أشفقت وفي الاصطلاح (نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر) فخرج التقييدية الاسنادية نحو زيد قائم و بما بعده نحو قام زيد ولا ترد الاضافة الى الجمل لانها في تأويل الاسم و بالاخير الوصف نحو زيد الخياط (وتصح بادنى ملابسة) كقوله تعالى . لم يلبثوا الا عشية أو ضحاها . لما كانت العشية والضحى طرفي النهار صحت اضافة أحدهما الى الآخر وقولهم كوكب الخرقاء أضيف اليها لانها كانت تنتبه وقت طلوعه (والاصح أن الاول) هو (المضاف والثاني) هو (المضاف اليه) وهو قول سيبويه لان الاول هو الذي يضاف الى الثاني فيستفيد منه تخصيصا او غيره وقيل عكسه (وثالثها يجوز في كل) منهما (كل) منهما (وتجري) هذه الاقوال (في المسند والمسند اليه) فقيل المسند الاول مبتدأ كان أو غيره والمسند اليه الثاني وقيل عكسه وقيل يجوز أن يقال كل منهما في الاول والثاني والاصح قول رابع أن المسند المحكوم به والمسند اليه المحكوم عليه (و) يجري أيضا في (البدل والمبدل منه) والاصح هنا أن الثاني البدل والاول المبدل منه كما يؤخذ من مبحثه (و) الاصح (أن الجر) في المضاف اليه (بالمضاف) قاله سيبويه وان كان القياس أن لا يعمل من الاسماء الا ما أشبه الفعل والفعل لا حظ له في عمل الجر لكن العرب اختصرت حروف الجر في مواضع وأضافت الاسماء بعضها الى بعض فناب المضاف مناب حرف الجر فعمل عمله و يدل له اتصال الضمائر به ولا تتصل الا بعاملها (وقال الزجاج وابن الحاجب هو بالحرف المقدر) لان الاسم لا يختص (و) قال (الاخفش بالاضافة) المعنوية قال الجمهور (وتقدر اللام) قال في شرح الكافية ومعناها هو الاصل وانه يحكم به مع صحة تقديرها وامتناع تقدير غيرها نحو دار زيد ومع صحة تقديرها وتقدير غيرها نحو يد زيد وعند امتناع تقديرها وتقدير غيرها نحو عنده ومعه ومنه اضافة كل الى ما بعدها (و) قال (قوم و) يقدر (من إن كان الاول بعض الثاني وصح الاخبار به عنه) كثوب خز وخاتم فضة فالثوب بعض الخز والخاتم بعض الفضة و يصح أن يطلق على كل اسم الخز والفضة ومنه إضافة العدد الى المعدود والقدر الى المقدرات على الصحيح بخلاف يد زيد وعين عمرو فالاضافة فيه بمعنى اللام اذ لا يصح إطلاق اسم الثاني فيه على الاول (قيل أو لم يصح) ذلك اكتفاء بكونه بعضا وهو رأي ابن كيسان والسيرافي واستدلا بظهورها في قوله * فالعين مني كان قرب لحظ به * وقوله * كان على الكفين منه اذا انتحى * ورده ابن مالك بأن الفصل بمن لا يدل على أن الاضافة بمعناها وقد فصل بما ليس بجزء قال * وان حديثا منك لو تعلمينه * وأنكر قوم الاضافة بمعنى من أصلا وقالوا الاضافة بمعنى اللام لان الخز مستحق للثوب كما أنه أصله (و) قال الجرجاني وابن الحاجب في كافيته (وابن مالك) في كتبه (و) تقدر (في) حيث كان ظرفا له قال في شرحي الكافية والتسهيل قد أغفلها أكثر النحويين وهي ثابتة في الفصيح كقوله . ألد الخصام . بل مكر الليل والنهار . تربص أربعة أشهر . ياصاحبي السجن . وفي الحديث فلا تجدون أعلم من عالم المدينة فمعنى في في هذه الامثلة ظاهر ولا يصح تقدير غيرها الا بتكلف قال أبو حيان ولا أعلم أحدا ذهب الى هذه الاضافة غيره وهو مردود فقد قال بها الجماعة المذكورون معه كما صرحت بنقله عنهم تقوية لابن مالك ورد الدعوى تفرده وصرح ابن الحاجب في مقدمته بأن تقديرفي أقل من اللام ومن وكذا قال ابن مالك و زاد أن تقدير من أقل من تقدير اللام (و) قال (الكرفية و) يقدر (عند) نحو هذه ناقة رقود الحلب أي رقود عند الحلب وأجاب أبو حيان بأن هذا وما قدر فيه من باب الصفة المشبهة والاصل رفعه على الفاعلية بمجاز الملابسة (و) قال (أبو حيان لا تقدير) أصلا لا اللام ولا غيرها وانما الاضافة تفيد الاختصاص وجهاته متعددة بين كل جهة منها الاستعمال فاذا قلت

غلام زيد دار عمرو فالاضافة للملك أو سرج الدابة فللاستحقاق أو شيخ أخيك فلمطلق الاختصاص (ويختص) التقدير عند من قال به (بالمحضة وقيل تقدر اللام في غيرها) لظهورها في قوله تعالى. فهم ظالم لنفسه. حافظات للغيب. مصدق لما معهم. فعال لما يريد. ورد بعدم اطراده اذ لا يسوغ في الصفة المشبهة (و) المحضة (هي التي تفيد تعريفا) اذا كان المضاف اليه معرفة (أو تخصيصا) اذا كان نكرة قال أبو حيان هكذا قالوا وليس بصحيح لانه من جعل القسم قسيما وذلك ان التعريف تخصيص فهو قسم منه والصواب انها تفيد التخصيص فقط وأقوى مراتبه التعريف انتهى وهو بحث لفظي (وفي اسناد اضافة الجمل) أي الاضافة اليها (احتمالان) لصاحب البسيط وجه التخصيص أن الجمل نكرات ووجه التعريف انها في تأويل المصدر المضاف في التقدير الى فاعله أو مفعوله هكذا حكاهما أبو حيان بلا ترجيح ثم قال وفي التعريف نظر لان تقدير المصدر تقدير معنى كما في همزة التسوية فلا يلتفت الى الاضافة فيه كما لا يتعرف قولك غلام رجل وأنت تريد واحدا بعينه وأيضا فلا يلزم في المصدر أن يقدر مضافا بل قد يقدر منونا عاملا انتهى (وغيرها) أي غير المحضة ما لا يفيد واحدا منهما (بل تخفيفا) في اللفظ بحذف التنوين وشبهه (فمنه) أي من غير المحضة (اضافة غير ومثل وشبه وخدن) بكسر المعجمة وسكون المهملة بمعنى صديق (ونحو) بمعنى مثل (وناهيك وحسبك) من رجل أي كافيك (وما في معناها) كترب بمعنى لدة وضرب وند في معنى مثل وشرعك ونجلك وقطك وقدك في معنى حسبك فهذه الاسماء نكرة وان أضيفت الى معرفة إما لانها على نية التنوين قصد التخفيف كالوصف كما قاله سيبويه والمبرد وهو صريح المتن وجزم به ابن مالك في حسب ونحوها لانها مرادبها اسم الفاعل أو لانها شديدة الابهام كما قال ابن السراج والسيرافي وغيرهما وجزم به ابن مالك في غير ومثل ونحوهما لانك اذا قلت غير زيد فكل شيء الا زيدا غيره ومثل زيد فمثله كثير واحد في طوله وآخر في عمله وآخر في صنعته وآخر في حسنه وهذا لا يكاد يكون له نهاية ونقض هذا بأن كثرة المماثلين والمغايرين لا يوجب التنكير كما ان كثرة غلمان زيد لا توجب كون غلام زيد نكرة بل يجب بالوقوع على واحد معهود للمخاطب وقال الاخفش يجوز أن يكون السبب في ذلك كون أول أحوالها الاضافة لانها لم تستعمل مفصولة عنها لا يقال هذا مثل ولا غير لك وأول أحوال الاسم التنكير فلذلك كانت نكرة مطلقا (وكذا واحد امه وعبد بطنه وأبوك في لغة) لبعض العرب حكاها أبو علي في الاولين والاصمعي في الاخير حيث أدخل عليها رب في قول حاتم * اماوي اني رب واحد امه * وقولها رب أبيه رب أخيه * قال أبو حيان كله لوحظ في واحد امه معنى مفرد امه وفي عبد بطنه خادم بطنه والضمير فيها لا يرجع الى واحد ولا عبد بل الى غيرهما مما تقدم وفي أبيه وأخيه مناسب له بالابوة والاخوة والاشهر استعمال ما ذكر معرفة (قيل و) منه أيضا (الظروف) سواء أضيفت الى مفرد أم جملة حكاه أبو حيان عن بعضهم (ويعرف ما ذكر) من غير وما بعده (ان تعين المغاير والمماثل) كان وقع غير بين ضدين نحو. صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين. وقولك مررت بالكريم غير البخيل والجامد غير المتحرك أو قارون مثلا مما يشعر بمماثلة خاصة (وقال المبرد لا يتعرف غير بحال) لان كل من خالفك فهو غيرك حقيقة والذي يماثلك من كل وجه قد يتعين أن يكون واحدا قال أبو حيان ورد بأنه قد يكون معرفة باعتبار انه نهاية في المغايرة كما يكون نهاية في المثل (ومنه) أي غير المحضة (اضافة الصفة) أي اسم الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة (الى معمولها) المرفوع بها في معنى أو المنصوب لانها في تقدير الانفصال ولذلك وصف بها النكرة في قوله تعالى. هديا بالغ الكعبة وقعت حالا في قوله. ثاني عطفه. ودخل عليه رب في قول جرير * يارب غابطنا لو كان يطلبكم * وذكر ابن مالك في نكته على الحاجبية انها قد تفيد التخصيص أيضا فان ضارب زيد اخص من ضارب قال ابن هشام وهذا سهو فان ضارب زيد الا ضارب فقط فالتخصيص

حاصل بالمعمول قبل الاضافة وفهم من تقييد الاضافة بكونها الى المعمول اشتراط كونها بمعنى الحال أو الاستقبال فان كانت بمعنى الماضي فأضافتها محضة لانها ليست فى تقدير الانفصال (قيل و) منه اضافة (المصدر) الى مرفوعه أو منصوبه قاله ابن برهان وعلله بأن المجرور به مرفوع المحل أو منصوب به فأشبه الصفة وابن الطراوة وعلله بأن عمله بالنيابة عن الفعل فهو أقوى فى الصفة العامل بالشبه بدليل اختصاصها ببعض الازمنة دونه واذا كان أقوى كان أولى أن يحكم له بحكم الفعل فى عدم التعريف والاصح لا ورد الاستدلال لانه لم ينب مناب الفعل وحده بل مع ان والموصول محكوم بتعريفه فكذلك ما وقع موقعه وبانتفاء لوازم التنكير من دخول رب وال ونعته بالنكرة وبورود نعته وتأكيده بالمعرفة فى قوله * ان وجدى بك الشديد أرانى * وقوله

* فلو كان حى أم ذى الودع كله * وبأن تقدير الانفصال فى الصفة للضمير المستتر فيها وهو بخلافها (قيل و) منه اضافة اسم (التفضيل) قاله الكوفيون والفارسى وأبو الكرم ابن الدباس والجزولى وابن عصفور وابن أبى الربيع قال الفارسى لانه ينوى بها الانفصال لكونها تضاف الى جماعة هو أحدها والا لزم اضافة الشئ الى نفسه اذ لا ينفك أن يكون بعض الجملة المضاف اليها ولان فيه معنى الفعل ولهذا نصب الظرف وتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف جر والاصح أنها محضة اذ لا يحفظ وروده حالا ولا تمييزا ولا بعد رب وأل قال سيبويه لا تقول هذا زيد أشبه الناس لان الحال لا يكون الا نكرة (وثالثها ان نوى) معنى (من) فغير محضة لانه حينئذ فى حكم الانفصال والا فمحضة قاله ابن السراج ونزل قول سيبويه على الثانى وقول الكوفيين على الاول (فان قصد تعريفها أى الصفة المضافة الى معمولها بأن قصد الوصف بها من غير اختصاص بزمان دون زمان (تعرفت) ولذا وصف بها المعرفة فى قوله تعالى . مالك يوم الدين . فالق الحب والنوى . غافر الذنب . (الا) الصفة (المشبهة) فلا تتعرف لان الاضافة فيها نقل عن أصل وهو الرفع بخلافها فى غيرها فهى عن فرع وهو النصب ولانه اذا قصد تعريفها أدخل عليها اللام (وزعم الكوفية والاعلم) فقالوا انها تتعرف بقصده اذ الاضافة لا تمنع منه (ومن ثم) أى من هنا وهو أن اضافة الصفة الى معمولها لا تفيد تعريفا بل تخفيفا (جاز اقتران هذا المضاف دون غيره) من المضافات (بأل) لأن المحذور فى غيره من اجتماع اداتى تعريف منتف فيه وانما يقرن بها هذا (ان كان مثنى أو جمعا على حده نحو الضاربا زيد والضاربو زيد قال الشاعر * ليس الاخلاء بالمصغى مسامعهم * وقال

* ان يغنيا عنى المستوطنا عدن * (أو أضيف لمقرون بها) نحو الضارب الرجل وقوله تعالى . والمقيمى الصلاة . (أو) أضيف الى (مضاف اليه) أى الى مقرون بها نحو القاصد باب الكريم (وكذا) ان أضيف الى (ضمير هى فى مرجعه على الأصح) نحو الضارب الرجل والساتمة وقوله * الود أنت المستحقة صفوه * وقوله

* الواهب المائة الهجان وعبدها * ومنع المبرد هذه الصورة وأوجب النصب قيل أو الى ضمير ما نحو الضاربك والضاربى والضاربه قاله الرمانى والمبرد والزمخشرى ومنع سيبويه والاخفش ذلك وجعلا موضع الضمير أيضا كما لو كان موضعه ظاهر فانه يتعين نصبه (قال الفراء أو) أضيف الى (معرفة) ما نحو الضارب زيد بخلاف الضارب رجل ولا مستند له فى السماع (و) قال (الكوفية) او أضيف عدد الى (معدود) نحو الثلاثة الاثواب قال ابن مالك وحجتهم السماع وأما البصريون فاستندوا فى المنع الى القياس لانه من باب المقادير فكما لا يجوز الرطل زيت لا يجوز هذا (مسئلة الجمهور على انه لا يضاف اسم لمرادفه ونعته ومنعوته ومؤكده) لان المضاف يتعرف أو يتخصص بالمضاف اليه والشئ لا يتعرف ولا يتخصص الا بغيره والنعت عين المنعوت وكذا ما ذكر بعده (الا بتأويل) كقولهم سعيد كرز اى مسمى هذا اللقب وخشرم دبر اى الذى له هذا الاسم لانهما اسمان النحل وصلاة الاولى

ومسجد الجامع ودين القيمة أى الساعة الأولى واليوم أو الوقت الجامع والملة القيمة وسحق عمامة وجرد قطيفة الأصل عمامة سحق وقطيفة جرد قدم ثم جيء بها مضافة الى الجنس كخاتم فضة ويوم يوم وليلة ليلة (وشرط الكوفية) فى الجواز (اختلاف اللفظين) معنى تشبيها بما اختلف لفظه ومعناه كيوم الخميس وشهر رمضان ووعد الصدق وحق اليقين وشذ اضافة المترادفين كما جاء ذلك فى النعت والعطف والتأكيد نحو غرابيب سود . كذبا ومينا . كلهم أجمعون . (و) قال أبو حيان (لا يتعدى السماع) بل يقتصر عليه فلا يقاس (وهل هى) أى هذه الاضافة (محضة أولا أو واسطة) بينهما (أقوال) الاول قاله جماعة واختاره أبو حيان لانه لا يقع بعد رب ولا أل ولا ينعت بنكرة ولا ورد نكرة فلا يتعرف بالاضافة ويقال يوم مسجد جامع والثانى قاله الفارسى وابن الدباس وغيرهما لشبهه بحسن الوجه وأمثاله لان الأصل فى صلاة الاولى ونحوه الصلاة الاولى على النعت ثم أزيل عن حده كما أن أصل حسن الوجه حسن وجهه فأزيل عن الرفع والثالث قاله ابن مالك قال لان لها اعتبارين اتصالا من وجه أن الأولى غير مفصول بضمير منوى وانفصالا من وجه أن المعنى لا يصح الا بتكلف خروجه عن الظاهر قال أبو حيان ولم يسبقه أحد الى ذكر هذا القسم الثالث (ثم تجرى) هذه الاقوال (فيما ألغى فيه مضاف) نحو

* الى الحول ثم اسم السلام عليكما * (أو مضاف اليه) نحو

أقام ببغداد العراق وشوقه * لاهل دمشق الشأم شوق مبرح

(ولا يتقدم) على المضاف (معمول مضاف اليه) لانه من تمامه كما لا يتقدم المضاف اليه على المضاف (وجوزه الكسائى على أفعل) نحو أنت أخانا أول ضارب واقتصر فى التسهيل على ذكر المثال وأن ثعلبا حكاه عنه قال أبو حيان فهل هو مختص بلفظ أول أو عام فى كل افعل التفضيل يحتاج الى تحرير النقل فى ذلك ولا يظهر فرق بين أول وغيره فيجوز هذا بالله أفضل عارف والصحيح انه لا يجوز شيء من ذلك لعدم سماع ذلك من كلامهم ولمخالفة الاصول (وجوز الزمخشرى وابن مالك) التقديم (على غير) النافية (مطلقا) نحو زيدا عمرا غير ضارب قال

فتى هو حقا غير ملغ فريضة * ولا يتخذ يوما سواه خليلا

قال أبو حيان والصحيح انه لا يجوز ذلك والبيت نادر لا يقاس عليه وجوزه قوم على غير (إن كان) المعمول (ظرفا أو مجرورا) لتوسعهم فيه كقوله

ان امرأ خصنى يوما مودته * على التنائى لعندى غير مكفور

قال أبو حيان والصحيح المنع لاتحاد العلة فى ذلك فى المفعول أما غير التى لم يرد بها نفى فلا يجوز التقديم عليها بالاتفاق فلا يقال أكرم القوم زيدا غير شاتم (وجوز قوم) التقديم (على حق) كقوله

فان لا أكن كل الشجاع فاننى * بضرب الطلى والهام حق عليم

قال أبو حيان والصحيح المنع لندور هذا البيت وامكان تأويله وجوز قوم التقديم على مثل نقله ابن الحاج نحو انا زيدا مثل ضارب (وقد يكتسب المضاف) من المضاف اليه (تأنيثا وتذكيرا ان صح حذفه) ولم يختل الكلام به (وكان بعضا) من المضاف اليه (أو كبعض) منه كقولهم قطعت بعض أصابعه وقرئ يلتقطه بعض السيارة وقوله

* كما شرقت صدر القناة من الدم * وقوله

رؤية الفكر ما يؤول له الا * مر معين على اجتناب التوانى

بخلاف ما اذا لم يصح لو حذف فلا يقال قامت غلام هند ولا أمة زيد جاء أو صح ولم يكن بعضا ولا كبعض فلا يقال اعجبتنى يوم الجمعة ولا جاءت يوم عاشوراء * (مسألة) * فى أسماء لازمة الاضافة لاحتياجها اليها فى فهم معناها (لزم الاضافة) مطلقا (حادى وقصارى) بضم أولهما وقصرهما بمعنى الغاية يقال قصارك أن تفعل كذا أى غايتك وآخر

أمرك وحكى الجوهري فيها فتح القاف وقصر أيضا قال

قصر الجديد الى بلى * والعيش فى الدنيا انقطاعه

(و) لزم الاضافة (الاضافة الى ضمير وحده) فلا يضاف الى ظاهر وسواء ضمير الغائب وغيره وتجب مطابقته لما قبله نحو اذا دعي الله وحده * والذئب أخشاه ان مررت به * وحدي * وكنت اذ كنت الهي وحدكا *

وقوله أعاذل هل يأتي القبائل حظها * من الموت أم خلى لنا الموت وحدنا

(لازم النصب) على المصدر لفعل من لفظه حكى الاصمعي وحد الرجل يحد اذا انفرد وقيل لم يلفظ بفعله كالأبوة والاخوة والخؤلة وقيل محذوف الزوائد من أحاد وقيل نصبه على الحال لتأويله بموحد وقيل على حذف حرف الجر والاصل على وحده (و) لازم (الافراد والتنكير) لانه مصدر (وقد يثنى) شذوذا (أو يجر بعلى) سمع حلبا على وحديهما وقالا ذلك وحدينا واقتضيت كل درهم على وحده وجلس على وحده (أو اضافة نسيج وقريع) بوزن كريم (وجحيش وعيير) مصغرين اليه (ملحقات بالعلامات على الاصح) يقال هو نسيج وحده وقريع وحده اذا قصد قلة نظيره فى الخير واصله فى الثوب لانه اذا كان رفيعا لم ينسج على منواله غيره والقريع السيد وهو جحيش وحده وعيير وحده اذا قصدت قلة نظيره فى الشر وهما مصغر عير وهو الحمار وجحش وهو ولده يذم بهما المنفرد باتباع رأيه ويقال هما نسيجا وحدهما وهم نسيجو وحدهم وهي نسيجة وحدها وهكذا وقيل لا يتصل بنسيج واخوته العلامات فيقال هما نسيج وحدهما وهكذا وقريع لم يذكرها فى التسهيل وذكرها أبو حيان وشيخه الشاطبي وزاد الشاطبي رجل وحده (و) لزم الاضافة (الى معرفة مثناة) لفظا أو (معنى تعريفه) معطوفا (بالواو) فقط (ضرورة كلا وكلتا) نحو وكلا الرجلين . كلتا الجنتين * كلانا غني عن أخيه حياته *

ان للخير والشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل

ومن تعريفه بالواو * كلا أخي وخليلي واجدي عضدا * (قال الكوفية أو نكرة) محدودة بناء على جواز توكيدها مع كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها (وقال ابن الانباري و) الى (مفردان كررت) كلا نحو كلاي وكلاك محسنان (و) لزم الاضافة (ذو وفروعه) أي ذوا وذوو وذات وذاتا وذوات (وأولو وأولات الى اسم جنس) قياسا كذي علم وذي حسن . وأشهدوا ذوي عدل . ذواتا أفنان . (والى علم سماعا) نحو ذو يزن وذو رعين وذو الكلاع وذو جدن وذو عمرو وذو تبوك (وقيل قياسا) قاله الفراء (والغالب الغاؤها) أي كونها ملغاة أي زائدة (حينئذ) وقد لا تلغى نحو انا الله ذو بكة أي صاحب بكة (والمختار جوازها) أي اضافتها (الى ضمير) كما يفهم من كلام أبي حيان ان الجمهور عليه كقوله انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه وقوله * أبار ذوي أرومتها ذووها * وقوله * رجوناه قديما من ذويك الافضل * (خلافا للكسائي والنحاس والزبيدي والمتأخرين) فى منعهم ذلك الا فى الشعر وجزم به الجوهري فى الصحاح وفى رؤوس المسائل بعد نقله المنع عن الثلاثة المذكورين واجازه غير هؤلاء وقد استعمل جمع ذي مقطوعا عن الاضافة فى قوله

فلا أعني بذلك أسفليكم * ولكني أريد به الذوينا

وجميع ما تقدم لزم الاضافة لفظا (و) لزم الاضافة (معنى لا لفظا) فيجوز القطع على نيتها (آل) واصله أول قلبت واوه الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها بدليل قولهم اويل وقيل أهل أبدلت هاؤه همزة ثم الهمزة ألفا لسكونها بعد همزة مفتوحة بدليل أهيل وانما يضاف (الى علم عالم غالبا) كقوله

نحن آل الله فى بلدتنا * لم نزل الا على عهد ارم

ومن اضافته الى علم غيره من الجرد من آل الوجيه ولاحق هما علما فرس والى الجنس آل الصليب (والصحيح جوازه الى ضمير) كقوله وانصر على آل الصليب * وعابديه اليوم آلك

وقيل لا يجوز وعزي للكسائي والنحاس والزبيدي (و) لزم الاضافة معنى أيضا (كل وبعض والجمهور) على (انهما) عند التجرد منها (معرفتان بنيتها) لانهما لا يكونان أبدا الا مضافين فلما نويت تعرفت من جهة المعنى (ومن ثم) أي من هنا وهو كونهما عند القطع معرفتين بنيتها أي من أجل ذلك (امتنع وقوعهما حالا وتعريفهما بأل خلافا للاخفش وأبي علي) الفارسي (وابن درستويه) في قولهم بانهما نكرتان وانهما معرفان بأل وينصبان على الحال قياسا على نصف وسدس وثلث فانهما نكرات باجماع وهي في المعنى مضافات وحكوا مررت بهم كلا بالنصب على الحال وهذا القول مشهور عن الأولين وظفرت بنقله عن ابن درستويه أيضا في كتاب ليس لابن خالويه فذكرته تقوية لهما (و) لزم الاضافة معنى أيضا (أي) باقسامها فتكون نفس ما تضاف اليه (وهي مع النكرة ككل ومع المعرفة كبعض ومن ثم) أي من هنا وهو كونها مع المعرفة كبعض أي من أجل ذلك لم تضف لمفرد معرفة الا مكررة أو منويا بها الأجزاء) ليصح فيها معنى البعضية نحو * اني وأيك فارس الاحزاب * ونحو أي زيد حسن أي أي أجزائه فان لم تكن تعين اضافتها الى نكرة أو مثنى نحو أي رجل وأي الزيدين عندك هذا حكم شامل لأي بأنواعها وتقدم ما يختص بكل نوع منها في مبحث الموصول (وم كثير) مما لزم الاضافة في المصادر والظروف والاستثناء (فلم نعده) حذرا من التكرار * (مسئلة) * (أضيف للفعل آية بمعنى علامة) مع ما المصدرية أو النافية ودونهما تشبيها لها بالظرف كقوله * بآية تقدمون الخيل شعثا * وقوله * ألكني الى سلمى بآية أومأت * وقوله * بآية ما تحبون الطعاما * وقوله * بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا * (وقيل هو على حذف ما) المصدرية والاضافة الى المصدر المؤول قال ابن جني وعلى الاول ما الموجودة زائدة ويؤيده عدم تصريحهم بالمصدر أصلا واضافتها الى الجملة الاسمية في قوله * بآية الخال منها عند موقعها * (وقيل لا يطرد) ذلك بل يقتصر فيه على السماع قاله المبرد (و) أضيف اليه أيضا (ذو في قولهم اذهب) بذي تسلم (أو افعل بذي تسلم) وهي بمعنى صاحب (أي بذي سلامتك) والمعنى في وقت ذي سلامة فالباء بمعنى في وقيل للمصاحبة أي افعله مقترنا بسلامتك كما تقول افعله بسعادتك وقيل للقسم أي بحق سلامتك وهل هو خبر في معنى الدعاء أي والله يسلمك (وقيل ذو موصولة) اعربت على لغة وتسلم صلتها والمعنى اذهب في الوقت الذي تسلم فيه ثم حذف الجار اتساعا فصار تسلمه ثم الضمير (وتلحق الفعلين الفروع) فيقال اذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون واذهبي بذي تسلمين * (مسئلة) * (يحذف المضاف لدليل) جوازا نحو أو كصيب أي كأصحاب صيب . أو كظلمات في بحر . أي كذي ظلمات بدليل يجعلون أصابعهم . يغشاه . موج (ودونه ضرورة كقوله

عشية فر الحارثيون بعدما * قضى نحبه في ملتقى القوم هوبر

يزيد ابن هوبر (وانما يقاس اذا لم يستبد الثاني بنية الحكم) نحو . واسأل القرية . أي أهلها . وأشربوا في قلوبهم العجل أي حبه فان جاز استبداده به اقتصر فيه على السماع ولم يقس (خلافا لابن جني) في قوله بالقياس مطلقا فاجاز جلست زيدا على تقدير جلوس زيد (وقد يحذف متضايفان وثلاثة) نحو . فانها من تقوى القلوب . أي فان تعظيمها من أفعال ذوي تقوى . قبضة من أثر الرسول . أي أثر حافر فرس الرسول . فكان قاب قوسين . أي مقدار مسافة قربه مثل قاب (ثم الافصح نيابة الثاني) أي المضاف اليه عن المضاف (في أحكامه) من الاعراب كما تقدم والتذكير نحو

يسقون من ورد البريص عليهم * بردى يصفق بالرحيق السلسل

أي ماء بردى والا لقال تصفق وهو نهر بدمشق الفه للتأنيث والتأنيث نحو * والمسك من أردانها نافحة * أي رائحته وعود ضميره نحو وتلك القرى أهلكناهم . أي أهلها وغير ذلك كحديث ان هذين حرام على ذكور أمتي أي استعمال هذين (وفي) نيابته عنه في (التنكير اذا كان) المضاف المحذوف (مثلا خلف) فقال ابن مالك تبعا

للخليل نعم والذلك نصب على الحال نحو تفرقوا أيدي سبا أى مثلها أو ركب مع لا كحديث اذا هلك كسرى فلا كسرى بعده واذا هلك قيصر فلا قيصر بعده وقال سيبويه لا ويجوز ابقاء جره ان عطف على مماثل المحذوف أو مقابل) له فالاول نحو أكل امرئ تحسبين امرأ * ونار توقد بالليل نارا

أى وكل نار والثانى نحو تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة أى ما فى الآخرة (وشرط ابن مالك) للجواز (اتصال العطف) كما مثل (أو فصله بلا) نحو

ولم أر مثل الخير يتركه الفتى * ولا الشر يأتيه امرؤ وهو طائع

ولم يشرطه الاكثرون كما فى الآية المذكورة (و) شرط (قوم سبق نفى أو استفهام كما تقدم فى الامثلة قال أبو حيان والصحيح جوازه مع عدمهما كقوله

لو ان طبيب الانس والجن داويا الـ * ـذى بى من عفراء ما شفيانى

وقوله كل مثرى فى رهطه ظاهر الـ * ـعز وذى غربة وفقر مهان

(و) الجر (دون عطف ضرورة) كقوله * الا كل المال اليتيم بطرا * أى مال اليتيم (خلافا للكوفية) فى تجويزهم ذلك فى الاختيار حكوا أطعمونا لحما سمينا شاة ونحوها أى لحم شاة فقاسوا عليه نحو يعجبنى ضرب زيد أى ضرب زيد والبصريون حملوا ذلك على الشذوذ (ويحذف المضاف اليه) منويا (ويكثر) هذا الحذف (فى الاسماء التامة) ويقل فى غيرها كقبل وبعد ونحوهما وقال ابن عصفور لا يقاس الا فى مفرد مضافه زمان وقد يبقى المضاف بلا تنوين ان عطف هو على المضاف لمثله (أو عطف عليه مضاف لمثله) فالاول نحو حديث البخارى عن ابى برزة غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات أو ثمانى بفتح الياء بلا تنوين والثانى نحو حديث انه صلى الله عليه وسلم قال تحيضين فى علم الله ستة أو سبعة أيام (وخصه الفراء بالمصطحبين) كاليد والرجل نحو قطع الله يد ورجل من قالها والنصف والربع وقبل وبعد بخلاف نحو دار وغلام فلا يقال اشتريت دار وغلام زيد قال ابن مالك وقد يبقى بلا تنوين من غير عطف كقراءة ابن محيصن فلا خوف عليهم أى لا خوف شئ عليهم وقوله * سبحان من علقمة الفاخر * (مسئلة) * لا يفصل بين المتضايفين أى المضاف والمضاف اليه (اختيارا) لانه من تمامه ومنزل منه منزلة التنوين (الا بمفعوله وظرفه على الصحيح) كقراءة ابن عامر. قتل أولادهم شركائهم . وقرئ مخلف وعده رسله . وحديث البخارى هل أنتم تاركو لى صاحبى وقوله ترك يوما نفسك وهواها سعى لها فى رداها وقوله * كما خط يوم صخرة بعسيل * وقيل لا يجوز بهما وعلى المفعول أكثر النحويين ورد فى الظرف بأنه يتوسع فيه وفى المفعول بثبوته فى السبع المتواترة وحسنه كون الفاصل فضلة فانه يصح بذلك لعدم الاعتداد وكونه غير أجنبى من المضاف وبقدر التأخير وخرج بمفعوله وظرفه المفعول والظرف الاجنبيان فالفصل بهما ضرورة كقوله * تسقى امتياحا ندى المسواك ريقتها * وقوله * كما خط الكتاب بكف يوما يهودى * وقوله * لما أخوانى الحرب من لا اخا له * (وجوزه) أى الفصل (الكوفية مطلقا) بالظرف والمجرور وغيرهما (و) جوزه (يونس بالظرف والمجرور) غير المستقبل (و) جوزه (ابن مالك بقسم) حكى الكسائى هذا غلام والله زيد وقال أبو عبيدة ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها (واما) كقوله

هما خطتا إما اسار ومنة * وإما دم والموت بالحر أجدر

ذكرهما فى الكافية والاول فى الخلاصة ولا ذكرهما فى التسهيل (ويجوز) الفصل ضرورة لا اختيارا (بنعت) نحو * من ابن أبى شيخ الاباطح طالب * (ونداء) قال فى شرح الكافية كقوله

كأن برذون أباعصام * زيد حمار دق باللجام

أراد كأن برذون زيد يا أبا عصام وقال ابن هشام يحتمل أن يكون أبا هو المضاف اليه على لغة القصر و زيد بدل أو عطف بيان ومثله أبو حيان بقول زهير

رفاق كعب بجير منقذ لك من * تعجيل تهلكة والخلد في سقرا

أي يا كعب (وفاعل) يتعلق بالمضاف أو غيره كقوله

ما ان وجدنا للهوى من طب * ولا عدمنا قهر وجد صب

وقوله أعجب أيام والداه به * اذ نجلاه فنعم ما نجلا

(وفعل ملغى) كقوله * بأي تراهم الارضين حلوا * أي بأي الارضين تراهم حلوا (ومفعول له) أي من أجله كقوله

أشم كأنه رجل عبوس * معاود جرأة وقت الهوادي

أي معاود وقت الهوادي جرأة * (مسئلة) * (المضاف لياء يكسر آخره) لمناسبة الياء (الا مثنى ومجموعا) على حده وما حمل عليهما (ومعتلا) لا يجري مجرى الصحيح (فيسكن) آخره وهو الالف من الاول والاخير والواو من الثاني والياء من الثلاثة (ثم تدغم) في ياء الاضافة (الياء) التي في آخر الكلمة (والواو) بعد قلبها ياء و يكسر ما قبلها ان كان ضما للمجانسة نحو زيدي ور يدي وقاضي ومصطفى (وتسلم الالف) فلا تقلب في المثنى كز يداي والمقصور كعصاي ومحياي (وقلبها) ياء (في المقصور لغة) لهذيل وغيرهم كما قال أبو حيان كقوله * سبقوا هوي وأعنقوا لهواهم * وقرأ الحسن يا بشري (و) قلبها (في لدى والى وعلى) الاسمين (أكثر) وأشهر في اللغات من السلامة نحو لدي وعلي الشيء والي و بعض العرب يقول لداي وعلاي نقله أبو حيان معترضا به على صاحب التمهيد في نفيه ذلك (ثم الياء) المضاف اليها (في غير المفرد الصحيح تفتح) كما تقدم (وقد تكسر مع المقصور) قرأ الحسن عصاي (و) قد تكسر المدغمة في جمع أو غيره كقراءة حمزة بمصرخي وقول الشاعر * على لعمرو نعمة بعد نعمة * سمع بكسر الياء (و) الياء (فيه) أي في المفرد الصحيح (تفتح وتسكن) أي يجوز كل منهما (وفي الاصل) منهما (خلاف) قيل الفتح أصل لانه حرف واحد فقياسه التحريك به ثم سكن تخفيفا وجزم به ابن مالك في سبك المنظوم وقيل السكون أصل لانه حرف علة ضمير فوجب السكون كواو ضربوا ولأن بناء الحرف على حركة انما هو لتعذر الابتداء به والمتصل بغيره لا تعذر فيه (وقل حذفها) أي الياء (مع كسر المتلو) أي ما قبلها كقوله تعالى «فبشر عبادِ الذين» بحذف الياء وصلا ووقفا وخطا (و) قل (قلبها الفا) كقوله

أطوف ما أطوف ثم آوى * الى أما ويرويني النقيع

(وخصه ابن عصفور بالضرورة) وأطلق غيره جوازه (و) قل حذفها أي الالف (مع فتح المتلو) بعد الا علما كقوله ولست بمدرك ما فات مني * بلهف ولا بليت ولا لواني

قال أبو عمرو بن العلاء (و) مع (ضمة) كقوله

ذريني انما خطأي وصوبي * علي وان ما أهلكت مال

أي مالي (وأنكره أبو زيد) الانصاري وقال المعنى في البيت ان الذي أهلكته مال لا عرض (قال ابن مالك فان كانت) الاضافة (غير محضة) كاضافة مكرمي مرادا به الحال أو الاستقبال (فلا حذف ولا قلب) لانها حينئذ في نية الانفصال فلم تمازج ما اتصلت به فتشبه ياء قاض في جواز الحذف فلا حظ لها في غير الفتح والسكون قال أبو حيان وغيره من النحويين لم يذكروا هذا القيد ثم نقله في الارتشاف عن المجالس لثعلب والنهاية (فان نودي) المضاف

للياء لا بعد ساكن فيها) أي الياء لغات أشهرها الحذف وإبقاء الكسر) دالاً عليها لأن المنادى كثير التغيير لكثرة الاستعمال نحو (يا عباد فاتقون) (فالإبقاء ساكنة) يليه (فمفتوحة) نحو (يا عبادي الذين أسرفوا) (فقلبها ألفاً) نحو (يا حسرتا على ما فرطت) (فحذفها) أي الألف (مع فتح المتلو) استغناء بها عنها كما استغنوا بالكسر عن الياء وهذا الوجه أجازه الأخفش والمازني والفارسي (ومنعه الأكثرون) قال أبو حيان ويحتاج إلى سماع من العرب في النداء (فضمه) أي المتلو (حيث لا لبس) يحصل بالمنادى المفرد فرئ (قل رب احكم بالحق) (قال رب السجن أحب إلي) أي يا رب وحكى سيبويه يا قوم لا تفعلوا ويا رب اغفر لي ووجه بأنه لما حذف المعاقب للتنوين بني على الضم كما بني ما ليس بمضاف إذا حذف تنوينه قال أبو حيان والظاهر أن حكمه في الإتباع حينئذ حكم المبني على الضم غير المضاف لا حكم المضاف للياء (وأنكره) أي الضم ابن هشام (اللخمي) وقال إنما أجازه سيبويه فيما كثر إرادة الإضافة فيه (وقال خطاب) الماردي هو رديء قبيح لأنه يلتبس المضاف بغيره أما بعد ساكن مدغم أو غيره فلا سبيل إلى نحو يا قاضي وبني (فإن كان) المضاف إلى الياء في النداء (أماً أو عماً مع ابن وابنة قل إثباتها وقلبها ألفاً) ثابتة حتى لا يكاد يوجد إلا في ضرورة كقوله *

يا ابن أمي ويا شقيق نفسي * وقوله يا ابنة عما لا تلومي واهجعي (وغلب الحذف) لكثرة استعمالها في النداء (مع كسر الميم دلالة على الياء) المحذوفة (وفتحها) دلالة (على الألف) المحذوفة المنقلبة عن الياء المقصود فتح ما قبلها (لا تركيباً خلافاً لسيبويه) وأصحابه في قولهم إنه مركب مبني كأحد عشر وبعلبك قال تعالى (يا ابن أم لا تأخذ بلحيتي ولا برأسي) قرئ في السبع بالكسر والفتح (قال قوم ومع ضمها) أما غير أم وعم مع ابن وابنة فلا يحذف منه الياء كيا ابن أخي يا ابن خالي (وتزيد أم وأب) على الحذف والإبقاء والقلب بوجوهها (بقلبها) أي الياء (تاء مكسورة) وهو الأكثر (ومفتوحة) وبهما قرئ في السبع (فمضمومة) قاله الفراء والنحاس وحكى الخليل يا أمتُ لا تفعلي ومنعه الزجاج (والأصح أنها) أي التاء (عوض) من الياء أو الألف (ومن ثم) أي من أجل ذلك (لا يجتمعان اختياراً) إذ لا يجمع بين العوض والمعوض وقولهم يا أبتا بالألف وهي التي توصل بآخر المنادى البعيد والاستغاثة لا المبدلة من الياء كالتي في حسرتا وأجاز كثير من الكوفيين الجمع بينهما (أو ندب) المنادى المضاف للياء (فعلى السكون) أي على لغة من أثبتها ساكنة (تفتح أو تقلب) وتحذف لاجتماع الساكنين نحو واعبديا واعبدا (وعلى) لغة (الفتح تفتح) فقط وتزاد الألف ولا تحتاج إلى عمل ثان لأن الياء مهيأة لمباشرة الألف بفتحها (وعلى) لغة (غيره) أي الحذف مع كسر المتلو وفتحه أو ضمه والقلب ألفاً (تقلب) ألفاً (وتحذف لألف الندبة) لاجتماع الساكنين (وقد يستغنى بالكسرة) في المنادى (فلا يجب رد الياء في المعطوف عليه) المندوب عند الجمهور فيقال يا غلام وا حبيباه (خلافاً للفراء) في إيجابه الرد فتقول يا غلامي وا حبيباه (ويقال في) إضافة (ابنم) إلى الياء (ابنمي و) يقال في (فم فيّ) برد الواو التي هي الأصل وقلبها ياء وإدغامها في الياء و(قل فمي) وقيل لا يجوز إلا في الضرورة لأن الإضافة ترد إلى الأصل واستدل ابن مالك وأبو حيان على جواز إبقاء الميم بحديث الصحيحين لخلوف فم الصائم (و) يقال فيه في لغة التضعيف فمي والقصر فماي (و) يقال (في أب وإخوته أبي وأخي وحمي وهني) بلا رد لأنه المستعمل في الإضافة إلى غير الياء نحو إن هذا أخي (وجوز الكوفية والمبرد وابن مالك) أن يقال (أبيّ) برد اللام كقوله

كأن أبيّ كرماً وسوداً * يلقي على ذي اللبد الحديدا

(زاد) ابن مالك (وأخيّ) قال ولم أجد له شاهداً لكن أجيزه قياساً على أبيّ كما فعل المبرد (و) يقال (على المختار) في ذي ذيّ لأن الأصل في الرفع ذوي قلبت الواو ياء وأدغمت فيها كالجر والنصب ومقابل المختار هو منع إضافتها إلى

الضمير ﴿ خاتمة ﴾ في سبب للجر ضعيف (أثبت الجمهور) من البصريين والكوفيين (الجر بالمجاورة للمجرور في نعت) كقولهم هذا جحر ضب خرب (وتوكيد) كقوله * ياصاح بلغ ذوي الزوجات كلهم * بجر كلهم على المجاورة لانه توكيد لذوي المنصوب لا للزوجات والا لقال كلهن (زاد قوم وعطف نسق) كقوله تعالى . وامسحوا برؤسكم وأرجلكم . فانه معطوف على وأيديكم لانه مرصول قال أبو حيان وذلك ضعيف جدا ولم يحفظ من كلامهم قال والفرق بينه وبين النعت والتوكيد انهما تابعان بلا واسطة فهما أشد مجاورة من العطف المفصول بحرف العطف وأجيب عن الآية بأن العطف فيها على المجرور الممسوح اشارة الى مسح الخف (و) زاد (ابن هشام) في شرح الشذور (و) عطف (بيان) وقال لا يمتنع في القياس جره على الجوار لانه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع أما البدل فقال أبو حيان لا يحفظ من كلامهم ولا خرج عليه أحد شيأ قال وسببه انه معمول لعامل آخر لا للعامل الاول على الاصح ولذلك يجوز اظهاره اذا كان حرف جر باجماع فبعدت مراعاة المجاورة ونزل منزلة جملة أخرى وكذا قال ابن هشام (وأنكره) أي الجر بالمجاورة مطلقا (السيرافي وابن جني) وقال الاول الاصل هذا جحر ضب خرب الجحر منه كمررت برجل حسن الوجه منه ثم حذف الضمير للعلم به ثم أضمر الجحر فصار خرب وقال الثاني أصله خرب جحره نحو حسن وجهه ثم نقل الضمير فصار خرب الجحر ثم حذف ورد بأن ابراز الضمير حينئذ واجب للالباس وبأن معمول هذه الصيغة لضعفها لا يتصرف فيه بالحذف (وقصره الفراء على السماع) ومنع القياس على ما جاء منه فلا يجوز هذه جحرة ضب خربة بالجر (وخصه قوم بالنكرة) كالمثال ورد بما حكاه أبو شروان كان والله من رجال العرب المعروف له ذلك (و) خصه (الخليل بغير المثنى) أي بالمفرد والجمع فقط قيل (و) بغير (الجمع) أيضا بالمفرد فقط فلا يجوز عليهما هذان جحرا ضب خربين ولا على الثاني هذه جحرة ضباب خربة والجواز في المثنى معز والى سيبويه قال أبو حيان وقياسه الجواز في الجمع والمانع قال لم يرد الا في الافراد وهو قريب من رأي الفراء

(الجوازم) أي هذا بحثها (١) أي أحدها (لام الطلب) أمرا كان نحو لينفق أو دعاء نحو . ليقض علينا ربك وحركتها الكسر لضرورة الابتداء (وفتحها لغة) لسليم طلبا للخفة (وقيل) انما تفتح على هذه اللغة (ان فتح تاليها) بخلاف ما اذا انكسر نحو لتيذن أو ضم نحو لتكرم (وقيل) انما تفتح عليها (ان استؤنفت) أي لم تقع بعد الواو أو الفاء أو ثم حكاهما الفراء (وتسكن) أي يجوز تسكينها رجوعا الى الاصل في المبني ومشاكلة عملها (تلو واو وفاء وثم) نحو . فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي . ثم ليقضوا تفثهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا وليتمتعوا وقرئ بالتحريك في الثلاثة الاخيرة فقط (وقيل يقل مع ثم) لان التسكين انما كثر في الاولين لشدة اتصالهما بما بعدهما لكونهما على حرف فصارا معه ككلمة واحدة تخفف بحذف الكسر ومن ثم حملت عليهما فلا تبلغ في الكثرة مبلغهما (وقيل) هو معها (ضرورة) لا يجوز في الاختيار قاله خطاب وأنكر قراءة حمزة وهو مردود قال أبو حيان ما قرئ به في السبعة لا يرد ولا يوصف بضعف ولا بقلة (وتلزم) اللام (في أمر فعل غير الفاعل المخاطب) أي في الغائب والمتكلم والمفعول نحو ليقم زيد . ولنحمل خطاياكم . قوموا فلاصل لكم لتعن بحاجتي (وتقل في) أمر (متكلم) لان أمر الانسان لنفسه قليل الاستعمال (و) تقل اللام في (أمر فاعل مخاطب) نحو . فبذلك فليفرحوا . وحديث لتأخذوا مصافكم والاكثر أمره بصيغة افعل قال الرضي فان كان المأمور جماعة بعضهم غائب فالقياس تغليب الحاضر فيؤتى بالصيغة ويقل الاتيان باللام (وحذفها) أي اللام (فيه أقوال) أحدها يجوز مطلقا في الاختيار بعد قول أمر وهو رأي الكسائي قال كقوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا اي ليقيموا ثانيها لا يجوز مطلقا ولا في الشعر وهو رأي المبرد (ثالثها وهو الصحيح يجوز في الشعر فقط) كقوله * محمد تفد نفسك كل نفس *

ولا يجوز في الاختيار سواء تقدم أمر بالقول أو قول غير أمر أم لم يتقدمه والجزم في الآية لانه جواب الامر أو جواب شرط محذوف كما سيأتي (ورابعها) يجوز في الاختيار (بعد قول) ولو كان (غير أمر) نحو قلت لزيد يضرب عمرا أي ليضرب ولا يجوز في غيره الا ضرورة واختاره ابن مالك وجعله أقل من حذفها بعد قول أمر واستدل فيه بقوله

قلت لبواب لديه دارها ✲ تيذن فاني حمها وجارها

قال وليس بضرورة لتمكنه من ان يقول إيذن أو تيذن اني ولا تفصل اللام عما عملت فيه لا بمعموله ولا بغيره قال أبو حيان وهي أشد اتصالا من حروف الجر لانه قد روي فيه الفصل ولم يجز ذلك فيها لان عامل الجزم أضعف من عامل الجر (٢) أي الثاني (لا الطلبية) أي المطلوب بها الترك سواء النهي نحو. ولا تنسوا الفضل بينكم. والدعاء نحو لا تؤاخذنا (وليس أصلها لا النافية) والجزم بلام الامر مقدرة قبلها وحذفت كراهة اجتماع لامين (ولا) أصلها (لام الامر) زيدت عليها الف ففتحت لاجلها (خلافا لزاعم ذلك) وهو السهيلي في الاولى وبعضهم في الثانية قال أبو حيان لان ذلك دعوى لا دليل على صحتها (وجزم فعل المتكلم بها قليل جدا) كقوله لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الامر مما أمرت به الحديث رواه كذا والاكثر أن يكون المنهي بها فعل الغائب المخاطب قال الرضي على السواء ولا تختص بالغائب كاللام وفي الارتشاف الاكثر كونها للمخاطب ويضعف كونها للغائب كالمتكلم ومن أمثلته. فلا يسرف في القتل. لا يتخذ المؤمنون. (وفصلها) من الفعل (بمعمول مجزومها) نحو لا اليوم يضرب زيد (قليل أو ضرورة خلف) حكاه في الارتشاف ومنه قوله

وقالوا أخانا لا تخشع لظالم ✲ عزيز ولا ذا حق قومك تظلم

أي ولا تظلم ذا حق قومك قال في شرح الكافية وهذا رديء لانه شبيه بالفصل بين حرف الجر والمجرور (وجوز ابن عصفور والابدي حذفه) أي مجزومها وابقاءها (الدليل) نحو اضرب زيدا ان اساء والا فلا وتوقف أبو حيان فقال يحتاج الى سماع عن العرب (٣) أي الثالث (لم) وهي حرف نفي (وتختص بمصاحبة أدوات الشرط) نحو ان تقم لم اقم بخلاف لما فلا تصاحبها قال الرضي كأنه لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي وشبهه وقال غيره لان مثبتها وهو قد فعل لا يصحبها بخلاف مثبت لم (وجواز انفصال نفيها عن الحال) لانها لمطلق الانتفاء فتكون المتصل به نحو ولم أكن بدعائك رب شقيا ولغيره نحو لم يكن شيئا مذكورا ولهذا لم يكن ثم كان (ودخول الهمزة) عليها بخلاف اللام ولا (والاكثر كونها) أي الهمزة الداخلة عليها (للتقرير) أي حمل المخاطب على الاقرار أي الاعتراف بثبوت ما بعدها نحو ألم نشرح لك صدرك ولهذا عطف عليه الموجب ووضعنا ورفعنا وقد يجيء لغيره كالابطاء نحو ألم يأن للذين آمنوا ان تخشع والتوبيخ نحو أولم نعمركم وقد تدخل على لما لكن دخولها على لم أكثر (وفصلها) عن الفعل (بمعمول مجزومها وحذفه) أي مجزومها كلاهما (ضرورة) كقوله

فاضحت مغانيها قفارا رسومها ✲ كأن لم سوى سرب من الوحش توهل

وقوله

احفظ وديعتك التي استودعتها ✲ يوم الاعازب ان وصلت وان لم

ولا يجوز أن في الاختيار (وقد تهمل) فلا تجزم حملا على ما وقيل لا كقوله

لولا فوارس من نعم واسرتهم ✲ يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

وهل هو ضرورة او لغة خلاف (والنصب بها لغة) حكاها اللحياني وقرئ ألم نشرح (٤) أي الرابع (لما) قال (الاكثر) هي (مركبة من لم الجازمة (وما) الزائدة كما في أما وقال بعضهم هي بسيطة (ويجب اتصال نفيها بالحال) ويعبر عن ذلك بالاستغراق فقولك لما يقم دليل على انتفاء القيام الى زمن الاخبار ولهذا لا يجوز ثم قام بل وقد يقوم (وقيل يغلب) ذلك ولا يجب فقد لا يتصل به (وقيل) انما يكون لنفي الماضي (القريب) من الحال دون البعيد

وهذا القول أخص من الاول وجزم به ابن هشام فلا يقال لما يكن زيد في العام الماضي (وقال الاندلسي) شارح المفصل هي (كلم) تحتمل الاتصال والانفصال (ويكون) منفيها (متوقعا) ثبوته نحو. لما يذوقوا عذاب . أي لم يذوقوه الى الآن وذوقه لهم متوقع بخلاف لم فلا يكون منفيها متوقعا ولهذا يقال لم يقض مالا يكون دون لما وهذا معنى قولهم لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل (و يحذف) مجزومها لدليل كقوله

فجئت قبورهم بدءا ولما * فناديت القبور فلم تجبنه

وتقول شارفت المدينة ولما أي ولما أدخلها قال أبو حيان وهذا أحسن ما تخرج عليه قراءة وان كلا لما أي لما ينقص من عمله بدليل . ليوفينهم ربك أعمالهم . قال وقد خرجه على ذلك ابن الحاجب ومحمد بن مسعود الغزني في البديع لكنه قدر لما يوفوا و بدلالة . وانهم لفي شك . قال وانما جاز في لما دون لم لانه يقوم بنفسه بسبب انه مركب من لم وما وكان ما عوض من المحذوف انتهى وقال غيره لان مثبتها وهو قد فعل يجوز فيه ذلك بأن يقتصر على قد كقوله وكان قد (وفصله) منها ضرورة (وأجازه الفراء بشرط) (فيهما) أي في لم ولما نحو لم ولما ان تزرني أزرك ومنعه هشام (ومنها) أي الجوازم (أدوات الشرط) وهي (إن) أم الباب (وما ومن ومهما) بمعنى ما وقيل أعم منها (وهي بسيطة وزنها فعلى والفها تأنيث) ولذا لم تنون باقية على التنكير أو مسمى بها (أو الحاق) وزال تنوينها للبناء (أو مركبة) من ما الجزائية وما الزائدة كما قيل متى ما وأما ثم أبدلت الهاء من الالف الأولى دفعا للتكرار لتقاربهما في المعنى وهو رأى الخليل واختاره الرضى قياسا على اخوتها (أو) مركبة من (مه) بمعنى كف (وما الشرطية) وهو رأى الاخفش والزجاج ورد بأنه لا معنى للكف هنا الا على بعد وهو أن يقال في مهما تفعل أفعل انه رد لكلام مقدر كأنه قيل لا تقدر على ما أفعل (أو) هي (مه) المذكورة (أضيفت لما) الشرطية وهو رأى سيبويه (أقوال) قال أبو حيان المختار أولها وهو البساطة لانه لم يقم على التركيب دليل وقول اصحها ما نما دعوى اصل لم ينطق به في موضع من المواضع (ومتى وايان) وهما (ظرفا زمان) للعموم نحو متى تقم اقم وايان تقم اقم (وكسر) همزة (ايان لغة) لسليم (وأنكر قوم جزمها لقلته) وكثرة ورودها استفهاما نحو. أيان مرساها . أيان يبعثون . قال أبو حيان وممن لم يحفظ الجزم بها سيبويه لكن حفظه أصحابه (وتختص) اذا وردت (في الاستفهام بمستقبل) كما تقدم فلا يستفهم بها عن الماضي كذا قال ابن مالك وأبو حيان ولم يحكيا فيها خلافا وأطلق السكاكي والقزويني في الايضاح كونها للزمان ومثلا بايان جئت وهو يشعر بانها تستعمل في الماضي والصواب خلافه وقد قيده في تلخيصه ثم نقل عن علي بن عيسى الربعي انها تختص بمواقع التفخيم نحو أيان يوم الدين . أيان يوم القيامة والمشهور انها لا تختص به (بخلاف متى) اذا استفهم بها فانها يليها الماضي والمستقبل (وحيثما وأين وأنى) والثلاثة ظروف (للمكان) عموما وتخرج أين عن الشرطية فتقع استفهاما بخلاف حيثما وتقع أنى استفهاما بمعنى متى نحو . فاتوا حرثكم أنى شئتم . و بمعنى من أين نحو . أنى لك هذا . و بمعنى كيف نحو . أنى يحيي هذه الله بعد موتها . واختار أبو حيان في الآية الأولى انها شرطية أقيمت فيها الأحوال مقام الظروف المكانية والجواب محذوف (وأي) وهي (بحسب ما تضاف اليه) فان أضيفت الى ظرف مكان فظرف مكان نحو أي جهة تجلس اجلس أو زمان أو مفعول أو مصدر فكذلك وهي لعموم الأوصاف (واذما وأنكر قوم الجزم بها) وخصوه بالضرورة كاذا (ولا ترد ما و) لا (مهما للزمان) وقيل تردان له وجزم به الرضى قال نحو وما تجلس من الزمان اجلس فيه ومهما تجلس من الزمان اجلس فيه وحمل عليه بعضهم قوله مهما تصب أفقا من بارق تشم * أي أي وقت تصب بارقا من أفق فقلب واستدل له ابن مالك بقوله

وانك مهما تعط بطنك سؤله * وفرجك نالا منتهى الذم أجمعا

وردبجواز كونه المصدر أى إعطاء كثيرا أوقليلا (ولا) ترد (مهما حرفا) بل تلزم الاسمية قال خطاب والسهيلى ترد حرفا بمعنى ان كقوله

ومهما تكن عند امرئ من خليقة ﴿ وان خالها تخفى على الناس تعلم

اذ لا محل لها وأجيب بانها خبر تكن وخليقة اسمها أو مبتدأ واسم تكن ضميرها ومن خليقة تفسيره والظرف خبر (ولا) ترد (مهما استفهاما) وقيل ترد له قاله ابن مالك كقوله ﴿ مهمالى الليلة مهماليه ﴿ فهما مبتدأ خبره لى وأجيب باحتمال ان مه اسم فعل واستؤنف الاستفهام بما وحدها (ولا تجر) مهما بحرف ولا اضافة فلا يقال على مهما تكن أكن ولا جهة مهما تقصد أقصد وقال ابن عصفور يجوز ذلك كسائر الادوات (ولا) ترد (ان بمعنى اذ) وقال الكوفيون ترد بمعناها نحو • واتقوا الله ان كنتم مؤمنين • لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله • اذ لا يصح هنا معنى ان وهو الشك وأجيب بانها فى الاولى شرط جئ به للتهييج كقولك لابنك ان كنت ابنى فلا تفعل كذا وفى الثانية لتعليم العباد كيف يتكلمون اذا أخبروا عن المستقبل أو ان أصله الشرط ثم صار يذكر للتبرك (و) لا ترد بمعنى (اذا) وقال قوم ترد بمعناها وتأولوا عليه الآيتين السابقتين لان اذا تحتاج الى جواب كما تحتاج اليه ان والشيآن اذا تقاربا فربما وقع أحدهما موقع الآخر (ولا تهمل) ان فيرفع مابعدها وقيل نعم حملا على لو قاله ابن مالك كحديث فانك ان لا تراه فانه يراك (ولا) تهمل (متى) وقيل نعم حملا على اذا كحديث البخارى وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس قاله ابن مالك قال أبو حيان وهذا شئ غريب ثم تكلم فى استدلاله بما أتى فى الحديث على اثبات الاحكام النحوية (ولا يجازى بكيف) وقال سيبويه وكثير يجازى بها معنى لا عملا ويجب كون فعليها متفقى اللفظ والمعنى نحو كيف تصنع اصنع ولا يجوز كيف تجلس أذهب بالاتفاق (ولا يجزم بها) وقال الكوفيون وقطرب نعم مطلقا وقوم ان اقترنت بما نحو كيفما تكن أكن (ولا يجزم (بحيث واذ) مجردين من ما وأجازه الفراء قياسا على أين واخواتها ورد بانه لم يسمع فيهما الا مقرونين بما بخلافها (ولا يجزم (المسبب عن صلة الذى و) عن (النكرة الموصوفة) وأجازه الكوفيون تشبيها بجواب الشرط فيقال الذى يأتينى أحسن اليه وكل رجل يأتينى أكرمه واختاره ابن مالك (خلافا لزاعميها) أى الاقوال فى المسائل الاربعة عشر وقد بينت ﴿مسئلة﴾ (أدوات الشرط) كلها (اسماء الا ان) فانها حرف بالاتفاق والبواقى متضمنة معناها فلذا بنيت الا أيا فانها معربة (وفى اذما خلاف) فذهب سيبويه الى أنها حرف كان وذهب المبرد وابن السراج والفارسى الى انها اسم ظرف زمان وأصلها اذ التى هى ظرف لما مضى فزيد عليها ما وجوبا فى الشرط لجزم بها واستدل سيبويه بانها لما ركبت مع ما صارت معها كالشئ الواحد فبطل دلالتها على معناها الاول بالتركيب وصارت حرفا ونظير ذلك انهم حين ركبوا حب مع ذا فقالوا حبذا زيد بطل معنى حب من الفعلية وصارت مع ذا جزء كلمة وصارت حبذا كلها اسما بالتركيب وخرجت عن أصل وضعها بالكلية (وتقتضى) أدوات الشرط (جملتين الأولى شرط والثانية جزاء وجواب) أى يسمى كل منهما بما ذكر قال أبو حيان والتسمية بالجزاء والجواب مجاز ووجهه انه شابه الجزاء من حيث كونه فعلا مترتبا على فعل آخر فاشبه الفعل المرتب على فعل آخر ثوابا عليه أو عقابا الذى هو حقيقة الجزاء وشابه الجواب من حيث كونه لازما عن القول الاول فصار كالجواب الآتى بعد كلام السائل (فان كانا) أى الشرط والجزاء (فعلين فالاحسن أن يكونا مضارعين) كما مر لظهور تأثير العمل فيهما (ثم) أن يكونا (ماضيين) للمشاكلة فى عدم التأثر نحو • ان أحسنتم أحسنتم لانفسكم • (ثم) أن يكون (الاول ماضيا) والثانى مضارعا لان فيه الخروج من الاضعف الى الاقوى وهو من عدم التأثر الى التأثر نحو ان قام أقم (ثم) أن يكون الاول (مضارعا) والثانى ماضيا وهذا القسم أجازه الفراء فى الاختيار وتبعه ابن مالك (وخصه سيبويه والجمهور بالضرورة) كقوله

ان تصرمونا وصلنا كم وان تصلوا * ملأتم أنفس الاعداء إرهابا

(ويجب استقبالهما) لان أدوات الشرط من شأنها أن تقلب الماضي الى الاستقبال وتخلص المضارع له (ولو كان) اذا وقعت (شرطا) فانها كذلك تقلب معناها الى المستقبل في الاصح كغيرها نحو. وان كنتم جنبا فاطهروا. قال أبو حيان ونقل عن المبرد انه زعم ان كان تبقى على مدلولها من المضي ولا تغير أدوات الشرط دلالتها عليه نحو. ان كنت قلته فقد علمته. ان كان قميصه قد. (وذا الفاء مع قد) ظاهرة أو مقدرة حال كونه (جوابا في الاصح) وذكر ابن مالك تبعا للجزولي وغيره ان الفعل المقرون بالفاء وقد ظاهرة أو مقدرة يكون جواب الشرط وهو ماضي اللفظ والمعنى نحو. ان يسرق فقد سرق أخ له. ان كان قميصه قد من دبر فكذبت. أي فقد كذبت قال أبو حيان وذلك مستحيل من حيث ان الشرط يتوقف عليه مشروطه فيجب أن يكون الجواب بالنسبة اليه مستقبلا والا لزم من ذلك تقدم المستقبل على الماضي في الخارج أو في الذهن وذلك محال فيتأول ما ورد من ذلك على حذف الجواب أي ان سرق فتأس فقد سرق أخ له من قبل ومثله. وان يكذبوك فقد كذبت رسل. أي فتسل فقد كذبت قال وسمي المذكور جوابا لانه مغن عنه بحيث لا يجامعه لكثرة ما استعمل كذلك محذوفا (وانما يصدر الشرط بفعل مضارع غير دعاء ولاذي تنفيس مثبت أو مع لا أو لم) نحو ان تقم أقم ان لا يكنه فلا خير لك في قتله. فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار. ولا يصدر بمضارع دعاء أو مقرون بالسين أو سوف (أو) يصدر بفعل (ماض عار من قد و) حرف (نفي ودعاء وجمود) نحو ان قام زيد قمت ولا يصدر بماض مقرون بقد أو بحرف نفي أوذي دعاء أو جامد ولا بفعل الأمر البتة (ولو) كان الفعل (مضمرا فسره فعل) بعد معموله فانه يجوز تصدير الشرط به نحو. وان أحد من المشركين استجارك. التقدير ان استجارك أحد من المشركين استجارك فاستجارك المتأخرة فسرت الاولى المضمرة وارتفع أحد على الفاعلية بها (وكونه) والحالة هذه (مضارعا دون لم ضرورة) كقوله

يثني عليك وأنت أهل ثنائه * ولديك ان هو يستزدك مزيد

والاختيار أن يكون عند الاضمار والتفسير إما ماضيا كما تقدم أو مضارعا مقرونا بلم كقوله

* فان أنت لم ينفعك علمك فانتسب * وقوله * فان هو لم يحمل على النفس ضيمها * (وكذا تقديم الاسم) على اضمار الفعل قبله والتفسير بعده (مع غيران) من الادوات ضرورة والشائع وقوع ذلك مع ان وحدها كما تقدم واختصت بذلك لانها أم الباب وأصل أدوات الشرط ومن الضرورة قوله * فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن * وقوله * فتى واغل ينهم يحيوه * و يعطف عليه كاس الساقي * وقوله * أينما الريح تميلها تمل * (وجوزه الكسائي) اختيارا (مع من واخوته) فأجاز نحو من زيد ايضرب أضربه (و) جوزه (قوم) من الكوفيين (في غير المرفوع) أي المنصوب والمجرور لانهما فضلة ومنعوه في المرفوع (و) جوزه (قوم) منهم (في المرفوع) أيضا (ان لم يمكن عود ضمير على الشرط) كما في متى وأينما فان أمكن عود الضمير عليه لم يجز تقديم الاسم لا تقول من هو يضرب زيدا أضربه لان من المضمر هو من واختار هذا المذهب الاخير أبو علي صاحب المهذب قال أبو حيان والصحيح المنع لان الفضلة والعمدة سيان اذ فيه الفصل بجملة بين الاداة والفعل (وفي الفصل بين من) واخوتها (والفعل بعطف ونوكيد خلف كوفي) أجازه الكسائي ومنعه الفراء * قال أبو حيان وهو الذي يقتضيه قواعد البصريين (وشرط الجواب الافادة) فلا يكون بما لا يفيد كخبر المبتدإ فلا يجوز ان يقم زيد يقم كما لا يجوز في الابتداء زيد زيد فان دخله معنى يخرجه للافادة جاز نحو ان لم تطع الله عصيت أريد به التنبيه على العقاب فكأنه قال وجب عليك ما وجب على العاصي كما جاز في الابتداء نحو * أنا أبو النجم وشعري شعري * ومنه فمن كانت هجرته

الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله الحديث (وتدخله الفاء ان لم يصح) تقديره (شرطا) بأن كان جملة اسمية كقوله * ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا * أو فعلا أمريا نحو . ان كنتم تحبون الله فاتبعونى . أو دعاء نحو ان مات زيد فيرحمه الله أو فرحمه الله أو مقرونا بحرف تنفيس نحو . من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتى الله بقوم . أو بحرف نفى غير لا ولم نحو ان قام زيد فما يقوم أو فلن يقوم عمرو او بقد نحو . ان يسرق فقد سرق . أو جامدا نحو ان تبدوا الصدقات فنعما هى . ان ترنى أنا أقل منك مالا وولدا فعسى ربى . ان أقبل زيد فما أحسنه قال أبو حيان وهذه الفاء هى فاء السبب الكائنة فى الايجاب فى نحو قولك يقوم زيد فيقوم عمرو وكما يربط بها عند التحقيق يربط بها عند التقدير ولا يجوز غيرها من حروف العطف لانه بمنزلة الربط السببى وسيقت هنا للربط لا للتشريك وقال بعض أصحابنا هى هنا عاطفة جملة على جملة فلم تخرج عن العطف قال وهذا عندى فيه نظر انتهى (وفى) جواز (حذفها) أى الفاء (أقوال) أحدها يجوز ضرورة واختيارا نقله أبو حيان عن بعض النحويين وخرج عليه قوله تعالى . وان أطعتموهم انكم لمشركون . ثانيها المنع فى الحالين قال أبو حيان فى محفوظى قديما أن المبرد منع من حذف الفاء فى الضرورة وانه زاعم فى قوله * من يفعل الحسنات الله يشكرها * ان الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره قال وهذا ليس بشئ لانه على تقدير صحة الرواية لا يطعن ذلك فى الرواية الأخرى (ثالثها) وهو (الاصح يجوز ضرورة) ويمتنع فى السعة وهو مذهب سيبويه (وينوب عنها فى الأصح اذا الفجائية فى) جملة (اسمية غير طلبية ولا منفية) قال أبو حيان النصوص متظافرة فى الكتب على الاطلاق فى الربط باذا ولكن السماع انما ورد فى إن قال تعالى . وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون . فيحتاج فى اثبات ذلك فى غير ان من الادوات الى سماع واحترز بالاسمية من الفعلية فان اذا لا تدخل عليها لا يجوز ان قام زيد اذا يقوم عمرو وبغير الطلبية من الطلبية فلا يجوز إن يعص زيد اذا ويل له وان أطاع اذا سلام عليه وبغير المنفية من المنفية فلا يجوز ان يقم زيد اذا ما عمرو قائم وانما تدخل الفاء فى الصور كلها ومقابل الاصح فى المتن قول الاخفش لا أرى اذا بمنزلة الفاء الارديالا تقول ان تأتنى اذا أكرمك كما تقول فانا أكرمك ولكن أرى الآية على حذف الفاء أى فاذا هم يقنطون ورده أبو حيان بان حذف الفاء فيما يلزمه الفاء لم يجئ فى كلامهم الا فى الشعر ولو جاز حذف الفاء رفعت فى قولك ان تقم أقوم ولن يجئ منه شئ فالصحيح ما ذهب اليه الخليل وسيبويه انتهى (ومن ثم) أى من هنا وهو ان اذا نائبة عن الفاء أى من أجل ذلك (لا يجتمعان) لان العوض لا يجتمع مع العوض فلا يقال ان يقم زيد فاذا عمرو قائم (ويرفع) الجواب (وجوبا ان قرن بالفاء) سواء كان فعل الشرط ماضيا نحو . ومن عاد فينتقم الله منه . أم مضارعا نحو . فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا . رفع لانه حينئذ من جملة اسمية وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره فهو ينتقم الله منه فهو لا يخاف قالوا ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء فكان الفعل يجزم ولكن العرب التزمت فيه الرفع فعلم انها غير زائدة (و) يرفع الجواب (جوازا ان كان الشرط) فعلا (ماضيا) نحو ان قام زيد يقوم عمرو وقوله

وان أتاه خليل يوم مسئلة * يقول لا غائب مالى ولا حرم

ومن شواهد الجزم قوله تعالى . من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف اليهم . من كان يريد حرث الآخرة نزد له فى حرثه . قال أبو حيان ولا نعلم خلافا فى جواز الجزم وانه فصيح مختار الا ما ذكره صاحب كتاب الاعراب عن بعض النحويين انه لا يجئ فى الكلام الفصيح وانما يجئ مع كان لانها أصل الافعال * قال والذى نص عليه الجماعة ان ذلك لا يختص بها بل سائر الافعال فى ذلك مثلها وأنشد سيبويه للفرزدق

دست رسولا بان القوم ان قدروا * عليك يشفوا صدورا ذات توغير

قال وأما الرفع فهو مسموع ونص بعض أصحابنا انه أحسن من الجزم * واختلف فى تخريجه فقال سيبويه انه

على نية التقديم والجواب محذوف وقال المبرد والكوفيون انه الجواب وانه على حذف الفاء وقال آخرون هو الجواب لا على اضمار الفاء ولا على نية التقديم ولكن لما لم يظهر لاداة الشرط تأثير فى فعله لكونه ماضيا ضعف عن العمل فى فعل الجواب (والا) بان كان الشرط مضارعا (فضرورة) برفع الجواب كقوله

يا أقرع بن حابس يا أقرع * انك ان يصرع أخوك تصرع

والاختيار جزمه قال تعالى «ومن يتق الله يجعل له مخرجا» واذا رفع فذهب سيبويه انه على نية التقديم والتأخير ان كان قبله ما يمكن أن يطلبه كالبيت والا فعلى اضمار الفاء نحو ان تأتنى آتيك اذا جاء فى الشعر ومذهب المبرد انه على اضمار الفاء فى الحالين لانه جواب فى المعنى قد وقع فى محله فلا ينوى به التقديم (وجازمه) أى الجواب (الأداة) عملت فيه كما عملت فى الشرط باتفاق لاقتضائها اياهما فعملت فيهما كما عملت كان وظن وان فى جزئيها هذا مذهب المحققين من البصريين وعزاه السيرافى لسيبويه واختاره الجزولى وابن عصفور والابدى (وقيل) جازمه فعل (الشرط) قاله الاخفش واختاره ابن مالك لانه مستدع له بما أحدثت فيه الأداة من المعنى والاستلزام ورد بان النوع لا يعمل اذ ليس أحدهما بأولى من الآخر وانما يعمل بمزية وهو أن يضمن العامل من غير النوع أو شبهه كعمل الاسماء فى الاسماء (وقيل) جازمهما أى الاداة والفعل معا ونسب أيضا للاخفش قال المجموع هو الطالب فهو العامل قال وباطل أن يكون العمل لان لان الجزم نظير الجر فاذا كان الجار وهو أقوى لا يعمل عملين فاحرى أن لا يعمله الجازم ورد بان الجار لا يقتضى معمولين والجازم يقتضيهما فيعمل فيهما وبان كل عامل مركب من شيئين لا يجوز حذف أحدهما كاذما وحيثما وقد يحذف فعل الشرط دون الأداة فدل على أن العامل ليس مركبا منهما وبان الجازم لا يحذف معموله والجواب يجوز حذفه فلو كان العامل مجموع الأداة والشرط لزم ابقاء الجازم مع حذف معموله بخلاف ما اذا كان العامل الاداة وحذف فانها تكون قد أخذت معمولا واحدا فلا يقبح (وقيل) جازمه (الجوار) قاله الكوفيون قياسا على الجر بالجوار قال أبو حيان وهذا الخلاف لا يترتب عليه فائدة ولا حكم نطقى (وقيل) فعل الجواب (مبنى) وفعل الشرط معرب (وقيل) هو (والشرط) أيضا مبنيان والقولان للمازنى استدل على بنائهما بان الفعل لا يقع موقع الاسم فى المحلين فلا يكون معربا بناء على ان سبب اعراب المضارع وقوعه موقع الاسم واستدل لبناء الجواب فقط بانه لم يكن له عامل فكان مبنيا الا انه لم يصح عنده عمل ما تقدمه فيه قال أبو حيان والمازنى فى رأيه مخالف لجميع النحويين *مسئلة* (البصريون) قالوا (لاداة الشرط الصدر) أى صدر الكلام (فلا يسبقها معمول معمولها) أى لا يجوز تقديم شئ من معمولات فعل الشرط ولا فعل الجواب عليها لانها عندهم كاداة الاستفهام وما النافية ونحوهما مما له الصدر ولا يعمل ما قبلها فيما بعدها وانما تقع مستأنفة أو مبنية على ذى خبر أو نحوه وجوز الكسائى تقديم معمول فعل الشرط أو الجواب على الاداة نحو خيرا ان تفعل يثبك الله وخيرا ان أتيتنى تصب قال أبو حيان ويحتاج اجازة هذا التركيب الى سماع من العرب (غير معمول) فعل (الجواب المرفوع) فانه يجوز تقديمه نحو خيرا ان أتيتنى تصب وسوغ ذلك أنه ليس فعل جواب حقيقة بل هو فى نية التقديم والجواب محذوف والتقدير تصيب خيرا ان أتيتنى (قال أكثرهم) أى البصريون (ولا الجواب) أيضا لا يجوز تقديمه على الاداة لانه ثان أبدا عن الاول متوقف عليه وقال الاخفش يجوز تقديمه عليها كمذهب الكوفيين ماضيا كان أو مضارعا نحو قمت ان قمت وأقوم ان قمت (وثالثها يجوز) تقديم الجواب (ان كان مضارعا) ويمتنع ان كان ماضيا وعليه المازنى لان المضارع هو الاصل فلم يكثر فيه التجوز بخلاف الماضى فانه يجوز فيه بان عبر بصيغته عن المستقبل فان قدم وحقه التأخير كثر التجوز (ورابعها) يجوز تقديم الجواب (ان كانا) أى الشرط والجواب (ماضيين)

بخلاف ما اذا كان الشرط وحده ماضيا ووجهه انه لما لم يظهر للاداة فيه عمل اذا تأخر جاز تقديمه لانه مقدما كحاله مؤخرا فكان كالعامل يعمل فيه بخلاف المضارع فانه متأثر بها فصار تقديمه على الجازم كتقديم المجرور على الجار (قيل ولا) يسبق (الجواب المجزوم معموله) قاله الفراء والصحيح جوازه وعليه سيبويه والكسائي نحو ان تأتني خيرا تصب (وعلى الاول) وهو مذهب الاكثر من منع تقديم الجواب على الاداة مطلقا (ان تقدم شبهه فدليله) وليس اياه (وشرطه اختيارا مضي الشرط لفظا أو معنى) بان كان مضارعا مقترنا بلم (في الاصح) نحو قمت ان قمت وأقوم ان قمت وأقوم ان لم تقم قال سيبويه هكذا جرى في كلامهم وأما الشعر فمحل ضرورة واتساع وأجاز الكوفيون سوى الفراء أن يحذف جواب الشرط في الاختيار وفعل الشرط مستقبل قياسا على الماضي فاجازوا أنت ظالم ان تفعل (فان لم يكن) فعل الشرط ماضيا تعين رفعها على الاصح (وهو مع ما ومن وأي صرن موصولات) أي حكم لهن بذلك الذي هو من معانيها (اختيارا) وزال حكم الشرطية لزوال شرطها وهو المضي فينبغي الجزم نحو آتي من يأتيني وزيد يحب ما تحبه وأكرم أيهم يحبك وحينئذ فتأتي أحكام الموصولات من جواز عمل ما قبلها فيها وحكم الضمير العائد عليها وصلتها وغير ذلك وأما في الشعر فيجوز بقاء الشرطية والجزم (وكذا ان أضيف لهن) أي لمن وما وأي (زمان) يجب لهن في السعة ان يكن موصولات نحو أتذكر اذ من يأتنا نأتيه ولا يجوز الجزم عند سيبويه والجرمي والمازني لان أسماء الاحيان لا تضاف الى الجملة الشرطية المصدرة بان فكذا لا تضاف الى ما تضمن معنى ان (خلافا للزيادي) أبي اسحق في ذهابه الى جواز الجزم اختيارا كقوله

على حين من تلبث عليه ذنوبه * يرث شربه اذ في المقام تدابر

والاولون قالوا هو ضرورة (و) يجري هذا الحكم وهو وجوب الرفع وامتناع الجزم (مطلقا) أي في الاختيار والضرورة اذا وقعن (بعد باب كان وإن) نحو من كان يأتينا نأتيه وان من يأتينا نأتيه وليت من يحسن الينا نحسن اليه لان الشرط لا يعمل فيه عامل قبله (ولكن) المخففة نحو ولكن من يزورني أزوره (واذا المفاجأة) نحو مررت بزيد فاذا من يزوره يحسن اليه (وما) النافية نحو ما من يأتينا نعطيه لان ما لا تنفي الجملة الشرطية (وهل) نحو هل من يأتينا نأتيه لان هل لا يستفهم بها عن الجمل الشرطية (قيل والهمزة) قاله يونس قياسا على هذا والاصح جواز الجزم بعدها وكون من شرطية لانها توسع فيها فاستفهم بها عن الجملة الشرطية كما استفهم بها عن غير ذلك نحو ان تأتني آتك فلما حسن ذلك في إن حسن في اخواتها نحو أمن يأتنا نأته ﴿ مسئلة ﴾ يحذف الجواب لدليل كقوله تعالى . أئن ذكرتم . أي تطيرتم وقوله . وان كان كبر عليك اعراضهم فان استطعت . الآية أي فافعل الحذف (لتقدم شبهه) على الاداة كما مر (و) لتقدم (جواب قسم) يدل عليه (و) يحذف (الشرط) وهو أقل من حذف الجواب نص عليه ابن مالك في شرح الكافية ومنه . وان أحد من المشركين استجارك . وقولهم ان خيرا فخير (وقيل) انما يجوز حذفه (ان عوض) منه (لا) وعليه ابن عصفور والابدي كقوله

فطلقها فلست لها بكفء * والا يعل مفرقك الحسام

أي وان لا تطلقها قال أبو حيان وليس بشيء لانها لو كانت عوضا من الفعل المحذوف لم يجز الجمع بينهما مع أنه يجوز نحو وان لا يسيء فلا تضر به فهي في نحو ذلك نافية لا عوض وورد الحذف وهو مثبت كما تقدم (ويحذفان) أي الشرط والجواب (مع ان) دون سائر الادوات واختصت بذلك لانها أم الباب ولانه لم يرد في غيرها قال

قالت بنات الحي ياسلمى وان * كان فقيرا معدما قالت وان

أي وان كان كما تصفين فز وجنيه قال أبو حيان وكذا حذف الجواب وحده والشرط وحده لا أحفظه مع غير ان قال الا ان ابن مالك أنشد بيتا في شرح الكافية وزعم أنه حذف فيه فعل الشرط بعد متى وهو قوله

متى تؤخذوا قسرا بظنة عامر * ولا ينج الا في الصفاد يزيد

(وقيل) حذفهما معا (ضرورة) قاله ابن مالك قال أبو حيان وتبع فيه ابن عصفور وقال ولم ينص غيرهما على أن ذلك ضرورة بل أطلقوا الجواز اذا فهم المعنى قلت وقد ورد في النثر في عدة من الآثار (لا الاداة) أي لا يجوز حذف أداة الشرط (ولو) كانت (ان في الاصح) كما لا يجوز حذف غيرها من الجوازم ولا حذف حرف الجر وجوز بعضهم حذف ان فيرتفع الفعل وتدخل الفاء اشعارا بذلك وخرج عليه قوله تعالى. تحبسونهما من بعد الصلاة فيقسمان بالله. (وان توالى شرطان) فصاعدا من غير عطف (فالاصح أن الجواب للسابق) ويحذف جواب ما بعده لدلالة الاول وجوابه عليه ومنهم من جعل الجواب للاخير وجواب الاول الشرط الثاني وجوابه وجواب الثاني الشرط الثالث وجوابه وهكذا على اضمار الفاء فاذا قال ان جاء زيد ان أكل زيد ان ضحك فعبدي حر فعلى الاصح الضحك أول ثم الاكل ثم المجيء فاذا وقعت على هذا الترتيب عتق وعلى مقابله عكسه فاذا وقع المجيء ثم الاكل ثم الضحك لزم العتق فان كان عطف فالجواب لهما معا ومنه. إن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم. الآية (و) الاصح (ان الاحسن) حينئذ (مجيء) فعل الشرط (الثاني ماضيا) بناء على أن الجواب للسابق وأن جواب الثاني محذوف لما مر من أنه لا يحذف جواب الشرط في الاختيار حتى يكون فعله ماضيا وعلى أن الجواب للمتأخر لا يحتاج الى ذلك لانه غير محذوف الجواب (و) الاصح (أنه) أي الشرط الثاني (مقيد للاول تقييد الحال) الواقعة موقعه قاله ابن مالك قال فقولك من اجابني ان دعوته احسنت اليه في تقدير من أجابني داعيا له وقول الشاعر

ان تستغيثوا بنا إن تذعروا تجدوا * منا معاقل عز زانها كرم

في التقدير إن تستغيثوا بنا مذعورين. قال أبو حيان وغير ابن مالك جعله متأخرا في التقدير فكأنه قال من أجابني أحسنت اليه إن دعوته فمن أجابني هو جواب ان في المعنى حتى كأنه قال ان دعوت من أجابني أحسنت اليه فاذا وقع دعاؤه لشخص فأجابه ذلك الشخص بعد دعائه اياه لزم الاحسان لأن جواب الشرط في التقدير بعد الشرط وكذا البيت تقديره على هذا. ان تذعروا فان تستغيثوا بنا تجدوا. فاول الشرط يصير جزاء (وان توسط الجزاء والشرط مضارع وافقه) أي الشرط (معنى) حال كونه (غير صفة وصح حذفه أبدل منه) مثاله ان تأتني تمش أكرمك (والا) بان لم يوافقه معنى (رفع حالا) نحو ان تأتني تضحك أحسن اليك والماضي كالمضارع في ذلك وانما فرضت المسئلة فيه كالتسهيل لانه منه يظهر الاثر مثاله ان أتيتني مشيا أكرمك وان تأتني قد ضحكت أحسن اليك واحترز بغير صفة عن الواقع صفة نحو ان يأتني رجل يعرف النحو أكرمه فيعرف في موضع الصفة لرجل ولصحة الحذف من خبر كان وثاني ظننت نحو ان تكن تحسن الى أحسن اليك وان تظنني أصدق أصدقك فالمتوسط لا بدل ولا حال بل في موضع نصب على أنه خبر ومفعول ومنه قول زهير

ومن لا يزل يستحمل الناس نفسه * ولا يغنها يوما من الدهر يسأم

(وتزاد ما) توكيدا (في ان) ومنه. واما ينزغنك. فاما نرينك. قال أبو حيان وذلك في القرآن كثير ولم يأت فيه الا والفعل مؤكد بالنون وأما في لسان العرب فقد جاء أيضا بغير نون كثيرا قال

زعمت تماضر أنني اما أمت * يسدد أبينوها الاصاغر خلتي

(و) في (أي غير مضافة لضمير) بان لم تضف أصلا أو أضيفت لظاهر ومنه. أياما تدعوا. أيما الاجلين قضيت. (و) في (أين ومتى) قال تعالى. أينما تكونوا يدرككم الموت. وقال الشاعر * متى ما تلقني فردين ترجف * (وكذا أيان) في الاصح * قال فأيان ما تعدل به الريح تنزل * قال أبو حيان وزعم بعض أصحابنا أنها لا تزاد فيها وليس بصحيح لورود

السماع به (لا نافيتين وان في الاصح) وذهب الكوفيون الى جواز زيادتها بعدها فيجوز من ما يكرمني أكرمه
﴿مسئلة﴾ في اعراب أسماء الشرط وأسماء الاستفهام (اذا وقعت الأداة) الشرطية (على مكان أو زمان فظرف) أي فهي في موضع نصب على الظرف نحو متى تقم أقم . وأينما تكونوا يدرككم الموت . (أو) على (حدث فمفعول مطلق) نحو (٧) (والا فان وقع بعدها فعل لازم) نحو من يقم أقم معه (فمبتدأ خبره فعل الشرط وفيه) ضميرها (وقيل) هو (والجواب) معا لان الكلام لا يتم الا بالجواب فكان داخلا في الخبر ورد بانه أجنبي من المبتدأ (أو متعد واقع عليها) نحو من يضرب زيدا أضربه ومن تضرب اضربه (فمفعول به أو) واقع (على ضميرها) نحو من يضرب به زيدا أضربه ومن تضرب به أضرب به (أو متعلقها) نحو من يضرب يدا أخاه أضرب به (فاشتغال) أي فالمسئلة من باب الاشتغال فيجوز في أداة الشرط أن يكون في موضع رفع على الابتداء وأن يكون في موضع نصب بفعل مضمر يفسره الظاهر بعدها (ومثلها) في هذا التفصيل (أسماء الاستفهام ﴿مسئلة﴾ لو شرط للماضي غالبا) وقد ترد للمستقبل كان وخرج عليه قوله تعالى . وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا . وقول رؤبة

ولو ان ليلى الاخيلية سلمت * على ودوني جندل وصفائح
لسلمت تسليم البشاشة أوزقا * اليها صدى من داخل القبر صائح

(وقيل دائما) قال بدر الدين ابن مالك وعليه أكثر المحققين قال وورود شرطها في الآية والبيت مستقبلا في نفسه أو بقيد لا ينافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره ولا يحوج الى اخراج لو عما عهد فيها من معناها الى غيره وقال أبو حيان متعقبا عليه ورود لو في المستقبل قد قاله النحويون في غير موضع (وجزمها) لفعلها (ضرورة) لا يحسن في الاختيار لعدم تمكنها بكونها للمضي ومن الضرورة قوله * لو يشأ طار بها ذو ميعة * (وقيل) بل هو (لغة) لقوم فيطرد عندهم في الكلام (وقيل ممنوع) لا يجوز في الكلام ولا في الشعر حكى الاقوال الثلاثة أبو حيان واختلفت عبارات النحاة في معناها حتى قال بعضهم ان النحاة لم يفهموا لها معنى (قال سيبويه هي حرف لما كان سيقع لوقوع غيره) أي انها تقتضي فعلا ماضيا كانه يتوقع ثبوته لثبوت غيره والمتوقع غير واقع فكانه قال حرف يقتضي فعلا امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته (و) قال (المعربون) هي حرف (امتناع لامتناع) أي تدل على امتناع الشئ لامتناع غيره واختلف في المراد بذلك (قيل) المراد (امتناع الاول) أي الشرط (للثاني) أي لامتناع الجواب ذكره ابن الحاجب في أماليه بحثا من عنده ووجهه بان انتفاء السبب لا يدل على انتفاء مسببه لجواز أن يكون ثم أسباب أخر قال ويدل على هذا . لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا . فانها مسوقة لنفي التعدد في الآلهة بامتناع الفساد لا ان امتناع الفساد لامتناع الآلهة لانه خلاف المفهوم من مساق أمثال هذه الآية ولانه لا يلزم من انتفاء الآلهة انتفاء الفساد لجواز وقوع ذلك وان لم يكن تعدد في الآلهة لان المراد به فساد نظام العالم عن حالته وذلك جائز أن يفعله الاله الواحد سبحانه انتهى وتابعه على ذلك ابن الخباز (وقيل عكسه) أي المراد ان جواب لو ممتنع لامتناع شرطه فقولك لو جئت لاكرمتك دال على امتناع الاكرام لامتناع المجيء . وهذا هو الذي قرره الناس ممن أثبت الامتناع فيهما وهو المتبادر الى الافهام واستنكر ابن هشام في المغني مقالة ابن الحاجب ومن تبعه (ثم افادتها) لذلك قيل (نطقا) أي بالمنطوق (وقال بدر الدين بن مالك) في تكملة شرح التسهيل (وشيخنا) العلامة محيي الدين (الكافيجي) رحمه الله فيما سمعناه من لفظه حال تدريسه للمغني (فهما) أي بالمفهوم قال أبو حيان كان لو عند سيبويه لها منطوق ومفهوم كما ان لها منطوق ومفهوم فاذا قلت لو أكلت لشبعت فعنده ان الشبع كان يقع لوقوع الاكل ولو قلت ان قام زيد قام عمرو فمنطوقه تعليق وجود قيام عمرو على تقدير وجود قيام زيد وتارة يكون المفهوم مرادا وتارة يكون غير مراد افنظر غير سيبويه الى المفهوم فقالوا اذا قلت لو أكلت

لشبعت امتنع الشبع لامتناع الأكل وسيبويه نظر الى المنطوق فاطرد له فى جميع مواردها (وقيل) هى حرف امتناع لامتناع (ان كان بعدها مثبتان والا) بان كان بعدها منفيان (فوجود) أى فحرف وجود (لوجود) فان كان الاول منفيا والثانى مثبتا فحرف وجود لامتناع أو عكسه فحرف امتناع لوجود قال أبو حيان والسبب فى ذلك عند هذا القائل ان المنفى بعد لو موجب والموجب منفى قال هذا وقول من قال حرف امتناع لامتناع يرجعان الى معنى واحد ألاترى انها اذا كانت حرف امتناع لامتناع لزم من ذلك اذا كان مابعدها موجبا أن يمتنع وجود الثانى لامتناع وجود الاول أو منفيا لزم امتناع نفى الثانى لامتناع نفى الاول أو الاول منفيا والثانى موجبا لزم امتناع وجود الثانى لامتناع نفى الاول فيكون الاول اذ ذاك موجبا والثانى منفيا أو الاول موجبا والثانى منفيا لزم امتناع نفى الثانى لامتناع وجود الاول فيكون الاول اذ ذاك منفيا والثانى موجبا فهو اختلاف عبارة وقد رد القولان بعدم امتناع الجواب فى مواضع كثيرة كقوله تعالى . ولو أن مافى الارض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر مانفدت كلمات الله . وقول عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه لان عدم النفوذ محكوم به سواء وجد الشرط أم لا وعدم العصيان كذلك سواء وجد الخوف أم لا (وقال) أبو على (الشلوبين و) ابن هشام (الخضراوى) انها لاتفيد الامتناع بوجه ولاتدل على امتناع الشرط ولا امتناع الجواب بل هى (لمجرد الربط) أى ربط الجواب بالشرط دلالة على التعليق فى الماضى كما دلت إن على التعليق فى المستقبل ولم تدل بالاجماع على امتناع ولا ثبوت بالا اذ لو كان من مدلولها الامتناع ما أغفله سيبويه فى بيان معناها قال الجمال ابن هشام فى المغنى وهذا الذى قالاه كانكار الضروريات اذ فهم الامتناع فيها كالبديهى فان كل من سمع لو فعل فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد ولهذا اجاز استدراكه فتقول لو جاء زيد لأكرمته لكنه لم يجىء (والمختار) فى تحرير العبارة عن معناها (وفاقا لابن مالك) انها حرف يقتضى (امتناع مايليه واستلزامه لتاليه) من غير تعرض لنفى التالى قال فقيام زيد من قولك لو قام زيد قام عمرو محكوم بانتفائه وبكونه مستلزما ثبوته لثبوت قيام من عمرو وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له لاتعرض لذلك قال ابن هشام فى المغنى وهذه أجود العبارات (ثم ينتفى التالى) أيضا (ان ناسب) الاول بأن لزمه عقلا أو شرعا أو عادة (ولم يخلف المقدم غيره) فى ترتب التالى عليه (كلو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) أى السموات والارض ففسادهما أى خروجهما عن نظامهما المشاهد مناسب لتعدد الآلهة للزومه على وفق العادة عند تعدد الحاكم من التمانع فى الشىء وعدم الاتفاق عليه ولم يخلف التعدد فى ترتب الفساد غيره فينتفى الفساد بانتفاء التعدد المفاد بلو (ولا) ينتفى التالى (ان خلفه) أى الاول غيره (كقولك لو كان انسانا لكان حيوانا) فالحيوان مناسب للانسان للزومه له عقلا لانه جزؤه ويخلف الانسان فى ترتب الحيوان غيره كالحمار فلا يلزم بانتفاء الانسان عن شىء المفاد بلو انتفاء الحيوان عنه لجواز أن يكون حمارا كما لايجوز أن يكون حجرا (ويثبت التالى) مع انتفاء الاول (ان لم يناف) انتفاؤه (وناسب) الاول (اما بالاولى نحو) نعم العبد صهيب (لو لم يخف الله لم يعصه) رتب عدم العصيان على عدم الخوف وهو بالخوف المفاد بلو أنسب فيترتب عليه أيضا فى قصده والمعنى انه لايعصى الله مطلقا لامع الخوف وهو ظاهر ولامع انتفائه اجلالا له تعالى عن أن يعصيه (أو المساوى نحو) قوله صلى الله عليه وسلم فى بنت أم سلمة (لو لم تكن ربيبتى) فى حجرى (ماحلت) لى انها لابنة أخى من الرضاعة رواه الشيخان رتب عدم حلها على عدم كونها ربيبته (للرضاع) المناسب له شرعا فترتب أيضا فى قصده على كونها ربيبته المفاد بلو المناسب له شرعا كمناسبته للاول سواء للمساواة حرمة المصاهرة لحرمة الرضاع والمعنى انها لاتحل لى أصلا لان بها وصفين لو انفرد كل منهما حرمت له كونها ربيبة وكونها ابنة أخى الرضاع (أو الادون كقولك لو انتفت أخوة الرضاع ماحلت للنسب) هو على

نسق ماتقدم فيماقبله وحرمة الرضاع أدون من حرمة النسب (ويليها) أي لو (اسم على اضمار فعل) يفسره ظاهر بعده (اختيارا) كقولهم لوذات سوار لطمتني وقول عمر لوغيرك قالها ياأباعبيدة (و) يليها أيضا (جزأ ابتداء اختيارا فيقال لوزيد قام وفارقت إن في ذلك حيث لزمت الماضي ولم تعمل (خلافا للبصرية فيهما) حيث قالوا لايليها الا الفعل ظاهرا ولايليها مضمرا الافي الضرورة أوفي نادر كلام ومن الضرورة عندهم قوله

لوغيركم علق الزبير بحبله * أدى الجوار الى بني العوام

وقوله * لو بغير الماء حلقي شرق * وفي التنزيل، قل لوأنتم تملكون. فاستدل به الاولون وتأوله المانعون على أن الاصل لوكنتم تملكون فحذفت كان وانفصل الضمير (وجوابها) في الغالب (فعل) مضارع مجزوم (بلم) كقوله

فلو كان حمد يخلد الناس لم يمت * ولكن حمد الناس ليس بمخلد

(أو) فعل (ماض مثبت والغالب) حينئذ (اقترانه باللام) المفتوحة كقوله تعالى، ولوعلم الله فيهم خيرا لأسمعهم ولو أسمعهم لتولوا. ومن غير الغالب، لونشاء جعلناه أجاجا (أو) ماض (منفي والغالب خلوه) من اللام نحو، لوشاء الله ماأشركنا، ومن غير الغالب قوله * ولونعطى الخيار لما افترقنا * (وقد يقترن) جوابها (باذا) نحو لوجئتني اذا لأكرمتك (وندر كونه تعجبا) مقرونا باللام قال

فلومت في يوم ولم آت عجزه * يضعفني فيها أمرؤ غير عاقل

لأكرم بهامن ميتة ان لقيتها * أطاعن فيها كل خرق منازل

(و) ندر (كونه مصدرا برب أو الفاء) كقوله * لوكان قتل يأسلام فراحة * (أوقد) كقوله

لوشئت قدنقع الفؤاد بشربة * تدع الحوائم لا يجدن غليلا

(فان وقع) الجواب في الظاهر (جملة اسمية فجواب قسم محذوف مغن عن جوابها) وليس بجوابها (خلافا للزجاج) كقوله تعالى، ولوأنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير، فجواب لو محذوف لدلالة مابعده عليه وتقديره لأثيبوا وقوله لمثوبة الى آخره جواب قسم محذوف تقديره والله لمثوبة وقال الزجاج بل هو جواب لو واللام هي الداخلة في جوابها (ويحذف) جواب (لولدليل) وهو كثير في القرآن قال تعالى، ولوأن قرآنا سيرت به الجبال، الآية أي لكان هذا القرآن قال أبو حيان ويحسن حذفه في طول الكلام (ورد) لو (للتمني) كقولك لوتأتيني فتحدثني وأنكر ذلك قوم وقالوا ليست قسما برأسها وانما هي الشرطية أشربت معنى التمني (و) على الاول (لاجواب لها في الاصح) قال أبو حيان هذا ظاهر المنقول ونص عليه شيخنا أبو الحسن بن الصائغ وأبو عمرو ان عبيد الله بن عمر بن هشام الحضرمي في شرح قصيدة ابن دريد قال والذي يظهر أنها لابد لها من جواب لكنه التزم حذفه لاشرابها معنى التمني لانه متى أمكن تقليل القواعد وجعل الشئ من باب المجاز كان أولى من تكثير القواعد وادعاء الاشتراك لانه يحتاج الى وضعين والمجاز ليس فيه الا وضع واحد وهو الحقيقة انتهى ونقل الشيخ جمال الدين بن هشام في المغنى عن ابن الصائغ وابن هشام انهما قالا يحتاج الى جواب كجواب الشرط وهو سهو وقولي في الاصح راجع الى الامرين معا وروده اللتمني واستغناؤها عن الجواب كما تبين (قيل وترد للتقليل) نحو تصدقوا ولو بظلف محرق (لولا ولوما حرفا امتناع لوجود) نحو لولا زيد لأكرمتك فامتنع الاكرام لوجود زيد (وانما يليها) اسم (أوان) الثقيلة وتقدم اعرابه في باب المبتدإ (أوان) المخففة منها أو الناصبة نحو، فلولا أنه كان من المسبحين للبث. لولا أن من الله علينا لخسف بنا، ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا، قال في المغنى وتصير ان وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوبا أومبتدأ لاخبر له أوفاعلا بثبت محذوفا على الخلاف السابق في لو

(وجوابهما ماض مع ما) النافية نحو. ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من أحد أبدا. (أو مثبت مع اللام) نحو. ولولا فضل الله عليكم ورحمته لمسكم. (وحذفها) أي اللام (ضرورة) خاص بالشعر (أو قليل) في الكلام اختلف فيه كلام ابن عصفور فمرة قال بالأول ومرة قال بالثاني ولم يقع منه في القرآن شيء ومن وقوعه في الشعر قوله * لولا الحياء وباقي الدين عبتكما * (ويجوز حذفه) أي جواب لولا لدليل قال تعالى. ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب رحيم. أي لو أخذكم (وتردان) أي لولا ولوما (للتحضيض) وهو طلب بحث وازعاج (و) ترد أيضا له (هلا والا) بالتشديد والاربعة حينئذ (بسائط) أي غير مركبة كما اختاره ابن القواس في شرح الكافية قال لان الاصل عدم التركيب (وقيل) الاربعة (مركبات) من لو ولا ولو وما وقيل ولا وقلبت الهاء في هلا همزة ذكره في الاربعة أبو حيان في شرح التسهيل والسكاكي في المفتاح وذكره في هلا والا ابن مالك في باب الاشتغال من شرح التسهيل (تختص بفعل ولو مقدرا في الاصح) نحو. لولا جاؤا عليه بأربعة شهداء. لوما تأتينا بالملائكة. هلا ضربت زيدا الا أكرمت عمرا ومثال تقدير الفعل. لولا اذ سمعتموه قلتم * فهلا نفس ليلى شفيعها * الا زيدا ضربته وذهب بعضهم الى جواز مجيء جملة الابتداء بعد هذه الحروف مستدلا بالبيت المذكور ومن خلوها من التوبيخ. لولا أخرتني الى أجل قريب (وقد تفيده) أي التحضيض (لو والا) بالتخفيف ذكر ذلك ابن مالك من التسهيل نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا. ألا تحبون أن يغفر الله لكم. ألا تقاتلون قوما نكثوا (قيل وترد لولا وهلا استفهامية ولولا نافية) وجعل من الأول. لولا أخرتني الى أجل قريب. لولا أنزل اليه ملك. ومن الثاني. فلولا كانت قرية آمنت. قال ابن هشام وأكثرهم لم يذكروا ذلك والظاهر ان الأولى للعرض والثانية مثل. لولا جاؤا عليه بأربعة شهداء. والثالثة كذلك أي فهلا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة تابت عن الكفر قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك ويؤيده قراءة أبي فهلا ويلزم من هذا المعنى النفي لان التوبيخ يقتضي عدم الوقوع (وقال المالقي لم ترد لوما الا للتحضيض) نقله عنه ابن هشام في المغني (اما) بالفتح والتشديد (ويقال) فيها (أيما) بابدال ميمها الأولى ياء استثقالا للتضعيف قال * رأت رجلا أيما اذا الشمس عارضت * (الأصح) انها (حرف بسيط) وقيل مركب (معناه مهما يكن من شيء) فهي نائبة عن أداة الشرط وفعل الشرط معا بعد حذفهما وقيل عن فعل الشرط فقط قاله في البسيط وقال أبو حيان ما ذكر في معناها هو من حيث صلاحية التقدير ولا جائز أن يكون مرادفا له من حيث المعنى لان معقولية الحرف مباينة لمعقولية الاسم والفعل فتستحيل المرادفة ولان في يكن ضميرا يعود على مهما وفي الجواب ضمير يعود على الشرط وذلك منتف في أما وقال بعض أصحابنا لو كانت شرطا لكان ما بعدها متوقفا عليها وأنت تقول أما علما فعالم فهو عالم ذكرته أو لم تذكره بخلاف ان قام زيد قام عمرو فقيام عمرو متوقف على قيام زيد وأجيب بأنه قد يجيء الشرط على ما ظاهره عدم التوقف عليه كقوله * من يك ذا بت فهذا بتي * ألا ترى ان بته موجود كان لغيره بت أم لم يكن (ومن ثم) أي من هنا وهو كونها في معنى الشرط أي من أجل ذلك (لزمت الفاء جوابها) فلم تحذف (دون ضرورة وكذا دون تقدير قول على الأصح) نحو. فأما الذين آمنوا فيعلمون. لا جائز أن تكون الفاء للعطف لان العاطفة لا تعطف الخبر على مبتدئه ولا زائدة اذ لا يصح الاستغناء عنها فتعين انها فاء الجزاء وقال أبو حيان هذه الفاء جاءت في اللفظ خارجة عن قياسها لانها لم تجئ رابطة بين جملتين ولا عاطفة مفردا على مثله والتعليل بكون أما في معنى الشرط ليس بجيد لان جواب مهما يكن من شيء لا تلزم فيه الفاء اذا كان صالحا لأداة الشرط والفاء لازمة بعد أما كان ما دخلت عليه صالحا لها أم لم يكن ألا ترى انه يقال مهما يكن من شيء لم أبال به ويمتنع ذلك في أما ويجب ذكر الفاء فدل على ان لزوم الفاء ليس لاجل ذلك انتهى وقد تحذف الفاء في الضرورة كقوله * فأما القتال لا قتال لديكم *

ويجوز حذفها فى سعة الكلام اذا كان هناك قول محذوف كقوله تعالى . فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم .
الاصل فيقال لهم أكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالقول فتبعته الفاء فى الحذف ورب شئ يصح تبعا ولا يصح
استقلالا هذا قول الجمهور وزعم بعض المتأخرين ان الفاء لا تحذف فى غير الضرورة أصلا وان الجواب فى الآية
فذوقوا العذاب والأصل فيقال لهم ذوقوا فحذف القول وانتقلت الفاء للمقول وان ما بينهما اعتراض (و) من
أجل ذلك أيضا (لم يلها فعل) لانها لما قدرت بمهما يكن وجعلوا لها جوابا تعذر ايلاؤها الفعل من حيث ان فعل
الشرط لا يليه فعل الا ان كان جوابا والفرض ان ما بعد الفاء جواب (وتفيد) أما (التفصيل فتكرر غالبا) نحو .
فاما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون . قال ابن هشام فى المغنى والتفصيل غالب
أحوالها قال وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر وبكلام يذكر بعدها فى موضع ذلك
القسم فالاول نحو . فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به . الآية أى وأما الذين كفروا فلهم كذا وكذا والثانى نحو . فأما
الذين فى قلوبهم زيغ . الاية أى وأما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه الى ربهم ويدل على ذلك . والراسخون
فى العلم . الى آخره (و) تفيد (التوكيد) قال فى المغنى وقل من ذكره قال ولم أر من أحكم شرحه غير الزمخشرى
فانه قال فائدة أما فى الكلام أن تعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب
وانه بصدد الذهاب وانه منه عزيمة قلت أما زيد فذاهب وكذلك قال سيبويه فى تفسيره مهما يكن من شئ
فزيد ذاهب وهذا التفسير يدل بفائدتين بيان كونه توكيدا وانه فى معنى الشرط انتهى (وتفصل) أما (من الفاء)
بواحد من أربعة أمور (إما بمبتدإ) كالآيات السابقة (أو خبر) نحو أما فى الدار فزيد (وقيل انفصل به قليل) نقله
فى المغنى عن الصفار (أو معمول لما بعدها) إما صريحا نحو . فأما اليتيم فلا تقهر . الآيات أو مفسرا نحو أما زيدا
فأضربه (قال سيبويه أو) بجملة (شرط) نحو . فأما ان كان من المقربين فروح وريحان . الآيات (لا بجملة تامة)
لان هذا التقديم انما جاز للاضطرار ليحصل الفصل بين أما والفاء وذلك حاصل باسم واحد فبقى الزائد على أصله من
المنع اذ الفاء لا يتقدم عليها ما بعدها قال أبو حيان الا ان كانت للدعاء نحو أما زيدا رحمك الله فاضرب ﴿مسئلة﴾
يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها هنا وفاقا كما تقدم فى قوله . فأما اليتيم فلا تقهر . (ثم قال سيبويه ما جاز عمله بعد حذف
أما والفاء) عمل فيما قبل وما لا فلا ألا ترى أنك لو حذفت أما والفاء فى الآية وقلت اليتيم لا تقهر لكان جائزا بخلاف
نحو أما زيدا فانى ضارب لا يجوز اذ لو حذفت أما والفاء لم يجز تقدم معمول خبر ان عليها وكذا لا يجوز أما درهما
فعندى عشرون اذ المميز لا يعمل فيما قبله وفاقا وقال المبرد أولا (وابن درستويه) زيادة على ذلك (وان) أيضا
يعمل ما بعدها فيما قبلها مع أما خاصة نحو أما زيدا فانى ضارب واختاره ابن مالك قال أبو حيان وهذا لم يرد به سماع
ولا يقتضيه قياس صحيح قال وقد رجع المبرد الى مذهب سيبويه فيما حكاه ابن ولاد عنه قال الزجاج رجوعه مكتوب
عندى بخطه فلذا لم أحكه عنه فى المتن (و) قال (الفراء) زيادة على ذلك (وكل ناسخ) يدخل على المبتدإ من أخوات
ان وغيرها نحو أما زيدا فليتنى ضارب وأما عمرا فلعلى مكرم (وقيل يختص ذلك بالظرف) والمجرور للتوسع فيه
نحو أما اليوم فانى ذاهب وأما فى الدار فان زيدا جالس (وقيل) زيادة على ذلك (و) فعل (التعجب) اذا كان
متعديا نحو أما زيدا فما أزورنى له قاله الكوفيون وعللوه بأن التعجب معمول على معناه والمعنى أما زيدا فأنا أزوره
كثيرا بخلاف غير المتعدى اذا اتصل بضمير الاسم فلا يجوز أما زيدا فما أحسنه نعم يجوز اذا لم يتصل به نحو أما زيدا
فما أحسن (ولا تعمل أما فى اسم صريح) فلا تنصب المفعول (خلافا للكوفية) حيث أجازوه لما فيها من معنى
الفعل ورد بأن الاسماء الصريحة لا تعمل فيها المعانى وبأنه لا يحفظ من كلامهم أما زيدا فعنده عشرون درهما ولا
أما زيدا فقائم (غير الظرف والمجرور والحال) فانها تعمل فيها وفاقا لان هذه الأشياء يعمل فيها ما فيه معنى الفعل

(الكلام في بقية الحروف غير العاطفة) فإن تلك تأتي في مبحث عطف النسق (الهمزة للاستفهام) والمراد به طلب الافهام (وهي الأصل فيه) لكونها حرفا بخلاف ما عداها هذه من أدواته فلم تخرج عن موضوعها فلم تستعمل لنفي ولا بمعنى قد بخلاف هل (ومن ثم) أي من أجل أصالتها فيه (اختصت بالحذف) أي بجواز حذفها كقوله

طربت وما شوقا إلى البيض أطرب * ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب

أراد أوذو الشيب وسائر الأدوات لا تحذف (ودخولها على النفي) كما تدخل على الاثبات نحو ألم يقم زيد وغيرها لا يدخل إلا على الاثبات خاصة (و) دخولها على (واو العطف وفائه وثم) تنبيها على أصالتها في التصدر نحو أولم يسيروا في الارض. أفلا تعقلون. أثم إذا ما وقع آمنتم به. بخلاف غيرها من الأدوات فلا يتقدم العاطف بل يتأخر عنه كما هو قياس جملة أجزاء الجملة المعطوفة نحو. فهل أنتم منتهون. فكيف إذا أصابتهم. فأين تذهبون فأنى تؤفكون. فأي الفريقين. فالكم في المنافقين فئتين. هذا مذهب سيبويه والجمهور (خلافا للزمخشري) حيث قال إن الهمزة في المواضع السابقة ونحوها في محلها الاصلي وأن العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف محافظة على اقرار حرف العطف على حاله من غير تقديم ولا تأخير فيقدر أمكثوا ولم يسيروا أتجهلون أفلا تعقلون قال أبو حيان وهو تقدير ما لا دليل عليه من غير حاجة إليه وقال ابن هشام يضعفه ما فيه من التكلف وانه غير مطرد (و) دخولها على (الشرط) نحو. أفإن مت فهم الخالدون. بخلاف هل فلا تدخل عليه (و) على (إن) نحو أئنك لأنت يوسف. بخلاف هل (وعدم إعادتها بعد أم) يقال أزيد في الدار أم عمرو وأقام زيد أم قعد ولا يجوز أم أعمرو ولا أم أقعد باعادة الهمزة كما يعاد الجار بعدها توكيدا في نحو أعلى زيد غضبت أم على عمرو ولأن الهمزة لم تقع بعد حرف العطف تأسيسا بل يجب تقديمها عليه كما تقدم فلم تقع بعده تأكيدا بخلاف غيرها من الأدوات فإنها تعاد بعد أم نحو. قل هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور. أمن هذا الذي هو جند لكم. أمن هذا الذي يرزقكم (وورودها لطلب التصور) نحو أزيد قائم أم عمرو أدبس في الاناء أم خل (والتصديق) نحو أزيد قائم وأقام زيد بخلاف هل فإنها للتصديق خاصة وبقية الأدوات للتصور خاصة (و) ورودها (للتسوية) نحو. سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم (والانكار) نحو أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة إناثا. أفعيينا بالخلق الاول أي لم يقع ذلك ومدعيه كاذب (والتوبيخ) أي اللوم على ما وقع نحو. أتعبدون ما تنحتون (والتقرير) أي حمل المخاطب على الاقرار نحو. ألم نشرح لك صدرك أي شرحنا (والتهكم) نحو. أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا (والأمر) نحو أأسلمتم أي أسلموا (والتعجب) نحو. ألم تر إلى ربك كيف مد الظل (والاستبطاء) نحو. ألم يأن للذين آمنوا. وسائر الأدوات لا ترد لشيء من ذلك (الألف اللينة) وهي (التي لا تقبل الحركة قال ابن جني وهو المسمى لا) الذي يذكر قبل الياء عند عد الحروف وانه لم يمكن أن يلفظ به في أول اسمه كما فعل في أخواته إذ قيل صاد جيم (توصل إلى النطق به باللام) كما توصل إلى اللفظ بلام التعريف بالألف حين قيل في الابتداء الغلام ليتقارضان وإن قول المعلمين لام ألف خطأ لأن كلا من اللام والألف قد مضى ذكره وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف بل مجرد أسماء الحروف البسائط قال وأما قول أبي النجم

أقبلت من عند زياد كالخرف * تخط رجلاي بخط مختلف * تكتبان في الطريق لام ألف

فلعله تلقاه من أفواه العامة لأن الخط ليس له تعلق بالفصاحة انتهى وفي حاشية الكشاف للتفتازاني كل الحروف إذا عدت صدر فيها الاسم بالمسمى إلا الألف فإنه لا يتأتى فيه ذلك (وفي أيتهما الأصل قولان) قال الفراء الهمزة هي الأصل والألف الساكنة هي الهمزة ترك همزتها وقال ابن كيسان الألف هي الأصل وفي حاشية الكشاف للتفتازاني قالوا الألف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى ألفا والمتحركة تسمى همزة والهمزة اسم مستعدث

لأصلي وإنما يذكر في التهجي الألف لا الهمزة انتهى وهذه الجملة معترضة وكذا ما قبلها وخبر المبتدا قولي (ترد للانكار جوازا في منتهى المنكر وقفا بعد همزة لم تفصل) كقولك لمن قال لقيت عمرا أعمراه منكرا لقاءه وتميل المنتهى وصفه والمعطوف عليه كقولك لمن قال رأيت عمرا الفاضل أعمرا الفاضلاه ولمن قال رأيت زيدا وعمرا أزيدا وعمراه وذلك غير لازم فلك أن لا تلحق وتقول أعمرا أو عمرا الفاضل أزيدا وعمرا فان وصل المتكلم ولم يقف امتنع الالحاق نحو أعمرا يا هذا وكذا أو ان فصلت الهمزة من المنكر نحو أتقول عمرا واليوم عمرا (وتقلب بعد ضم) واو (وكسر) ياء للمجانسة كقولك لمن قال قام عمر أعمروه ولمن قال قام زيد الفاضل أزيد الفاضلوه ولمن قال مررت بالحارث الحارثيه (أو) تقلب بعد (تنوين) مطلقا (ياء) ساكنة بعد كسر التنوين لالتقاء الساكنين فيقال في قام زيد أزيدا نيه وفي ضربت زيدا أزيدا نيه وفي مررت بزيد أزيدنيه (و) ترد (للتذكير كذلك) أي كالانكار من الاتصال بمنتهى الكلمة جوازا كقول من أراد أن يقول رأيت الرجل الفاضل فنسي الفاضل فأراد مد الصوت ليتذكر اذلم يرد قطع الكلام رأيت الرجلا ومن أراد أن يقول قام زيد فنسي زيدقاما وفي قلبها واوا بعد ضمة وياء بعد كسرة للمجانسة كقول من أراد أن يقول يقوم زيد فنسي زيد يقوموه ومن أراد أن يقول قد قام فنسي قام قدي وتقلب بعد الساكن الصحيح أيضا ياء كقول من أراد أن يقول لم يضرب زيد فنسي زيد لم يضربي بخلاف المعتل فانه يستغني بمده عن مدة التذكر نحو موسى وتفارق مدة الانكار في أنها لا تلحقها هاء السكت لانه غير قاصد للوقف وانما عرض له ما أوجب قطع كلامه وهو طالب لتذكر ما بقي بخلاف المنكر (و) ترد (فاصلة بين الهمزتين) جوازا نحو ﴿أأنذرتهم﴾ ولا فرق بين كون الثانية مخففة أو مسهلة (و) ترد فاصلة بين (النونين) نون النسوة ونون التوكيد نحو اضربنان وهذه واجبة كما سيأتي (و) ترد (لغير ذلك) كمد الصوت للمنادى المستغاث أو المتعجب منه أو المندوب كما تقدم في محله (ألا) بفتح الهمزة والتخفيف (حرف استفتاح وتنبيه) وتدخل على الجملتين نحو ﴿ألا انهم هم السفهاء﴾ ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم﴾ (وتكثر قبل النداء) كقوله * ألا يا عباد الله قلبي متيم * (ويقال) فيها هلا بابدال الهمزة هاء قرئ ﴿هلا يا اسجدوا لله﴾ (وكهي في التنبيه) ياء كهذه الآية (وها) وأكثر استعمالها مع ضمير رفع منفصل نحو ﴿ها أنتم أولاء﴾ ومع اسم الاشارة كهذا زيد وتقل مع غيرهما كقول النابغة

ها ان ذي عذرة ان لا تكن نفعت * فان صاحبها مشارك النكد

(ويلي يا غالبا أمر) كالآية وكقوله * ألا يا اسلمي يا دارمي على البلى * (أوليت) نحو ﴿يا ليت قومي يعلمون﴾ (أورب) نحو يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة وقد يليها الجملة الاسمية كقوله

يا لعنة الله والاقوام كلهم * والصالحين على سمعان من جار

(أما) بالفتح والتخفيف (كالا) فهو حرف استفتاح وتنبيه (ويكثر قبل القسم) كقوله

أما والذي أبكى وأضحك والذي * أمات وأحيا والذي أمره الأمر

(وتبدل همزتها هاء وعينا) فيقال هما وعما (وتحذف) أي الهمزة فيقال ما قال

ما ترى الدهر قد أباد معدا * وأباد السراة من عدنان

(أو) تحذف (الالف) في الأحوال الثلاثة فيقال أم وهم وعم لغات (و) تكون (بمعنى حقا) وتفتح بعدها أن نحو أما أنك ذاهب وهي حينئذ (اسم) مرادف له (أو حرف) قاله ابن خروف وجعلها مع أن ومعمولها كلاما تركب من حرف واسم كما قال الفارسي في يا زيد (أو مركبة) من كلمتين (همزة الاستفهام وما) اسم بمعنى شيء ذلك الشيء

حق فالمعنى أحقا (وهى) أى أما حينئذ (نصب على الظرفية) كما انتصب حقا على ذلك فى نحو قوله

* أحقا ان جيرتنا استقلوا * هذه (أقوال) قال ابن هشام الثالث قول سيبويه وهو الصحيح (قال المالقى وترد) أما (للعرض) بمنزلة ألا فتختص بالفعل نحو أما تقوم أما تقعد قال ابن هشام وقد يدعى فى ذلك ان الهمزة للاستفهام التقريرى وما نافية * (تنبيه) * ظاهر كلام ابن هشام فى المغنى ان الاستفتاح والتنبيه فى ألا وأما متلازمان حيث جعل التنبيه معناها والاستفتاح مكانها وعبارته إن ألا تكون للتنبيه فتدل على تحقق ما بعدها ويقول المعربون فيها حرف استفتاح فيبينون مكانها ويهملون معناها وافادتها التحقيق من حيث تركبها من الهمزة ولا وهمزة الاستفهام اذا دخلت على النفى افادت التحقيق وظاهر كلام ابن مالك وأبى حيان انهما معنيان مستقلان وعبارة التسهيل وقد يعزى التنبيه الى ألا وأما وهما للاستفتاح مطلقا قال أبو حيان فى شرحه فى قوله وقد يعزى اشعار بالقلة بمعنى ان الاكثر أن يكونا للاستفتاح مطلقا سواء قصد مع ذلك تنبيه أم لم يقصد انتهى (أى) بالفتح والسكون حرف (للتفسير بمفرد) نحو عندى عسجد أى ذهب وغضنفر أى أسد (فتاليها) عطف (بيان) على ما قبلها (أو بدل) منه (وقيل) عطف (نسق) قاله الكوفيون وصاحبا المستوفى والمفتاح ورد بانا لم نر عاطفا يصلح للسقوط دائما ولا عاطفا ملازما لعطف الشئ على مرادفه (و) لتفسير (جملة) أيضا كقوله

* وترميننى بالطرف أى أنت مذنب * (فان وقعت بعد تقول وقبل) فعل (مسند للضمير حكى) الضمير نحو تقول استكتمته الحديث أى سألته كتمانه يقال ذلك بضم التاء ولو جئت باذا مكان أى فتحت فقلت اذا سألته لان اذا ظرف لتقول (إى) بالكسر والسكون حرف (للجواب كنعم) فيكون لتصديق الخبر ولاعلام المستخبر ولوعد الطالب وتقع بعد قام زيد وهل قام زيد واضرب زيدا ونحوهن كما تقع نعم بعدهن (و) تفارق نعم فى أنها (لا تقع الا قبل القسم) كقوله تعالى . ويستنبؤنك أحق هو قل إى وربى انه لحق . ونعم تكون مع قسم وغير قسم (قال ابن الحاجب و) لا تقع أيضا الا (بعد الاستفهام) كالآية وغيره لم يذكر ذلك وأشار فى المغنى الى تضعيفه واذا وليها حرف القسم نحو إى والله فلا يجوز فيها الا اثبات الياء (فان حذفت) الواو (ووليها) لفظ (الله جاز فيها (سكون الياء) وحينئذ فيلتقى ساكنان على غير حدهما وهو المستثنى من قاعدة المنع (و) جاز أيضا (فتحها وحذفها) لالتقاء الساكنة مع لام الله (أجل) بسكون اللام حرف (للجواب كنعم) فتكون تصديقا للمخبر واعلاما للمستخبر ووعدا للطالب وتقع بعد نحو قام زيد وما قام زيد وهل قام زيد واضرب زيدا ولا تضرب زيدا (وخصها قوم بالخبر) دون الاستفهام والطلب وعليه الزمخشرى وابن مالك (و) خصها (ابن خروف) به (فى الغالب) قال أكثر ما تكون بعده (و) خصها (المالقى بغير النفى والنهى) وجعلها للخبر المثبت والطلب بغير النهى (و) خصها (بعضهم بغير الاستفهام) أى بالخبر والطلب وقال لا تجئ بعد الاستفهام وعن الاخفش هى بعد الخبر أحسن من نعم ونعم بعد الاستفهام أحسن منها (بجل) حرف (له) أى للجواب كنعم واسم فعل بمعنى يكفى (و) اسم (مرادف لحسب) ويقال على الاول بجلنى وهو نادر وعلى الثانى بجلى قال * الا بجلى من الشراب الا بجل * (بلى) حرف مرتجل (له) أى للجواب أصلى الألف (وليس أصلها بل) العاطفة بين النفى فى الفعل (والالف زائدة) عليها دخلت للايجاب وقيل للاضراب (أو للتأنيث خلافا لزاعمه) استدل قائل الاول بلزوم كون ما قبلها منفيا أبدا والثانى بامالتها وكتابتها بالياء والقياس على تأنيث رب وثم ونحوهما بالتاء (وتختص بالنفى وتبته) سواء كان مجردا نحو . زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى . أو مقرونا بالاستفهام حقيقيا كان نحو أليس زيد بقائم فيقال بلى أو توبيخا نحو . أيحسب الانسان أن لن نجمع عظامه بلى . أو تقريريا نحو ألست بربكم قالوا بلى أجرى النفى مع التقرير مجرى النفى المجرد فى رده ببلى ولذلك قال ابن عباس وغيره لو قالوا

نعم كفروا و وجهه ان نعم تصديق للخبر بنفي أو ايجاب وأما وقوعها بعد الاستفهام المثبت في حديث أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة قالوا بلى فهو اما قليل أو من تغيير الرواة كما تقرر في غير ما موضع (جلل) حرف (له) أى للجواب (كنعم حكاه الزجاج) في كتاب الشجرة (ويرد اسما بمعنى عظيم) قال

قومي هم قتلوا أميم أخي * فاذا رميت يصيبني سهمي
ولئن عفوت لأعفون جللا * ولئن سطوت لأوهنن عظمي

(و) بمعنى (حقير) قال امرؤ القيس وقد قتلوا أباه * الا كل شئ سواه جلل * (و) بمعنى (أجل) قالوا فعلت ذلك من جللك أى من أجلك وقال جميل

رسم دار وقفت في طلله * كدت أقضي الغداة من جلله

قيل أراد من أجله وقيل أراد من عظمه في عيني (جير بالكسر) على أصل التقاء الساكنين كأمس (والفتح) للتخفيف كاين وكيف حرف (له) أى للجواب (كنعم) قال في المغني لا اسم بمعنى حقا فيكون مصدرا ولا بمعنى أبدا فيكون ظرفا والا لأعربت ودخل عليها أل ولم تؤكد أجل في قوله

* أجل جير ان كانت رواء أسافله * ولا قوبل بها لا في قوله

اذا تقول لا ابنة العجير * يصدق لا اذا تقول جير

وأما قوله * وقائلة أسيت فقلت جير * فالتنوين فيه للترنم وهو غير مختص بالاسم انتهى وفي شرح التسهيل لأبي حيان جير من حروف الجواب فيها خلاف أهي اسم أو حرف (السين وسوف) كلاهما (للتنفيس) أى تخليص المضارع من الزمن الضيق وهو الحال الى الزمان الواسع وهو الاستقبال (قال البصرية وزمانه مع السين أضيق) منه مع سوف نظرا الى أن كثرة الحروف تفيد مبالغة في المعنى والكوفيون أنكروا ذلك ورده ابن مالك بتعاقبهما على المعنى الواحد في الوقت الواحد قال تعالى . وسوف يؤتي الله المؤمنين أجرا عظيما . أولئك سنؤتيهم أجرا عظيما . كلا سيعلمون ثم كلا سوف يعلمون وقال الشاعر

وما حالة الا سيصرف حالها * الى حالة أخرى وسوف تزول

وبالقياس على الماضي فان الماضي والمستقبل متقابلان فكما ان الماضي لا يقصد به الا مطلق المضي دون تعرض لقرب أو بعد فكذلك المستقبل * (قلت) * وهو ممنوع فان الماضي أيضا قد يقرب وافيه وقالوا ان قد تقربه من الحال (قيل والاستمرار) ذكره بعضهم في سيقول السفهاء الآية مدعيا ان ذلك انما نزل بعد قوله ما ولاهم فجاءت السين إعلاما بالاستمرار لا بالاستقبال قال في المغني وهذا لا يعرفه النحويون وما ذكره من ان الآية نزلت بعد قولهم غير موافق عليه (وتختص سوف خلافا للسيرافي بدخول اللام) نحو ولسوف يعطيك ربك . (و) بجواز (فصلها بالفعل ملغى) نحو * وما أدري وسوف إخال أدري * والامران ممتنعان في السين وجوزهما السيرافي فيها أيضا (وسو) بحذف الفاء (وسي) بحذفها وقلب الواو ياء مبالغة في التخفيف (وسف) بحذف الوسط (لغات) حكاها الكوفيون قال الشاعر * فان أهلك فسو تجدون فقدي * (وقيل) ان هذا الحذف بوجوهه (ضرورة) خاص بالشعر لا لغة (وليست السين مقتطعة منها) أى من سوف بل هي أصل برأسها (على الاصح) لان الاصل عدم الاقتطاع وقيل انها فرعها ومقتطعة منها ورجحه ابن مالك ورد بأنها لو كانت فرعا لساوتها في المدة ولكانت أقل استعمالا منها وأجيب عن الاول بالتزامه كما تقدم وعن الثاني بان الفرع قد يفوق الاصل كنعم وبئس فانهما فرعا محرك العين وهما أكثر استعمالا (قد حرف يختص بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد) من جازم وناصب وحرف تنفيس فلا يدخل على الجامد كعسى وليس ولا الانشائي

كنعم وبئس ولا المنفي ولا المقترن بما ذكر (و) هي معه كالجزء ومن ثم (لا يفصل منه بشيء) فيقبح أن يقال قد زيدا رأيت (الا بقسم) كقوله * أخالد قد والله أوطأت عشوة * وسمع قد لعمري بت ساهرا وقد والله أحسنت (وتكون للتوقع) من المضارع كقولك قد يقدم الغائب اليوم اذا كنت تتوقع قدومه ومع الماضي قال الخليل يقال قد فعل لقوم ينتظرون الخبر ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة لان الجماعة منتظرون لذلك وفي التنزيل . قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها لانها كانت تتوقع اجابة الله عز وجل لدعائها (وقيل) لا تكون له (مع الماضي) بل مع المضارع خاصة لان التوقع انتظار الوقوع والماضي قد وقع (وأنكره ابن هشام) في المغني (مطلقا) فقال والذي يظهر لي قول ثالث وهو انها لا تفيد التوقع أصلا أما في المضارع فلان قولك يقدم الغائب يفيد التوقع بدون قد اذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل انه متوقع له وأما في الماضي فلانه لو صح اثبات التوقع لها بمعنى أنها تدخل على ما هو متوقع لصح أن يقال في لا رجل بالفتح أن لا للاستفهام لانها لا تدخل الا جوابا لمن قال هل من رجل ونحوه فالذي بعد لا يستفهم عنه من جهة شخص آخر كما أن الماضي بعد قد متوقع كذلك قال وعبارة ابن مالك في ذلك حسنة فانه قال انها تدخل على ماض متوقع ولم يقل انها تفيد التوقع ولم يتعرض للتوقع في الداخلة على المضارع البتة وهذا هو الحق انتهى وقال أبو حيان في شرح التسهيل لا يتحقق التوقع في قد مع دخوله على الماضي لانه لا يتوقع الا المنتظر وهذا قد وقع والذي تلقفناه من أفواه الشيوخ بالأندلس أنها حرف تحقيق اذا دخلت على الماضي وحرف توقع اذا دخلت على المستقبل الا أن عنى بالتوقع انه كان متوقعا ثم صار ماضيا (و) تكون (لتقريب الماضي من الحال) تقول قام زيد فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد فاذا قلت قد قام اختص بالقريب (والتقليل مع المضارع) نحو قد يصدق الكذوب وقد يجود البخيل (والتحقيق معهما) مثاله مع الماضي قد أفلح من زكاها ومع المضارع قد يعلم ما أنتم عليه (قال سيبويه والتكثير) كقوله

قد أترك القرن مصفرا أنامله * كأن أثوابه مجت بفرصاد

(و) قال (ابن سيدة والنفي و) حكى قد كنت في خير فتعرفه بنصب تعرف وأشار اليه في التسهيل بقوله وربما نفي بقد فنصب الجواب قال ابن هشام ومحله عندي على خلاف ما ذكر وهو أن يكون كقولك للكذوب هو رجل صادق ثم جاء النصب بعده نظرا الى المعنى قال وان كانا انما حكما بالنفي لثبوت النصب فغير مستقيم لمجيء قوله * والحق بالحجاز فاستريحا * وقراءة بعضهم . بل يقذف بالحق على الباطل فيدمغه . (كل اسم) موضوع (لاستغراق افراد المنكر) نحو . كل نفس ذائقة الموت . (والمعرف المجموع) نحو * وكلهم آتيه . (وأجزاء المفرد المعرف) نحو كل زيد حسن (وتقع توكيدا وسيأتي) في مبحث التأكيد في الكتاب الخامس (ونعتا دالا على الكمال) لنكرة أو معرفة (فتضاف حتما لظاهر مماثل لفظا ومعنى) نحو أطعمنا شاة كل شاة وقوله

وان الذي حانت بفلج دماؤهم * هم القوم كل القوم يا أم خالد

(قيل ومعنى فقط وتالية للعوامل فتضاف للظاهر) نحو . كل نفس بما كسبت رهينة . (أو ضمير محذوف) نحو . كلا هدينا . أي كلهم (فان أضيف لضمير مذكور لم يعمل فيها غير الابتداء غالبا) نحو . ان الأمر كله لله . فيمن رفع كله وكلهم آتيه ومن القليل قوله

يميد اذا مادت عليه دلاؤهم * فيصدر عنها كلها وهو ناهل

(وقيل دائما ان أضيف لمعرفة روعي في ضميرها المعنى أو اللفظ) وقد اجتمعا في قوله تعالى . ان كل من في السموات والأرض الا آتي الرحمن عبدا لقد أحصاهم وعدهم عدا وكلهم آتيه يوم القيامة فردا . (وأوجبه) أي

مراعاة لفظ (ابن هشام) فقال في المغني والصواب أن الضمير لا يعود إليها من خبرها الا مفردا مذكرا على لفظها نحو وكلهم آتيه . كل أولئك كان عنه مسؤلا . كلهم جائع الا من أطعمته . وكلنا لك عبد وأما الآية الأولى فجملة لقد أحصاهم أجيب بها القسم وليست خبرا عن كل وضميرها راجع لمن لا لكل (أو) أضيفت (الى نكرة فثالثها) أي الأقوال (وهو المختار وفاقاله) أي لابن هشام (ان نسب الحكم لكل فرد فاللفظ) نحو كل رجل يشبعه رغيفان (أو) نسب (للمجموع فالمعنى) نحو كل رجل قائمون أي مجموع الرجال وأول الأقوال وعليه ابن مالك وجوب مراعاة المعنى مطلقا فلذلك جاء الضمير مفردا مذكرا في نحو . وكل شيء فعلوه في الزبر ومفردا مؤنثا نحو . كل نفس بما كسبت رهينة . ومثنى في نحو

وكل رفيقي كل رحل وان هما تعاطى القنا قوما هما أخوان

ومجموعا مذكرا في نحو . كل حزب بما لديهم فرحون . ومجموعا مؤنثا في نحو

وكل مصيبات الزمان وجدتها * سوى فرقة الأحباب هينة الخطب

والثاني وعليه أبو حيان جواز الأمرين مطلقا كقوله

جادت عليه كل عين ثرة * فتركن كل حديقة كالدرهم

فقال تركن ولم يقل تركت فدل على جواز كل رجل قائم وقائمون (أو قطعت) عن الاضافة لفظا (فجوزهما) أي مراعاة اللفظ والمعنى (أبو حيان) مثال اللفظ . قل كل يعمل على شاكلته . فكلا أخذنا بذنبه ومثال المعنى . وكل كانوا ظالمين . (وقال ابن هشام) في المغني الصواب انه (ان قدر) المنوي (مفردا نكرة وجب الافراد) كما لو صرح بالمفرد (أو) قدر (جمعا معرفا فالجمع) واجب وان كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الافراد ولكن فعل ذلك تنبيها على حال المحذوف فيهما فالأول نحو قل كل يعمل على شاكلته . كل آمن بالله . كل قد علم صلاته وتسبيحه والثاني نحو كل له قانتون كل في فلك يسبحون وكل أتوه داخرين « مسألة » قال البيانيون (اذا وقعت) كل (في حيز النفي توجه) النفي (الى الشمول) خاصة (وأفاد) بمفهومه (ثبوت الفعل لبعض الافراد) كقولك ما جاء كل القوم ولم آخذ كل الدراهم وكل الدراهم لم آخذ وقوله

* ما كل رأي الفتى يدعو الى رشد * (أو وقع النفي) في (خبرها توجه الى كل فرد) نحو قوله صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو اليدين أنسيت أم قصرت الصلاة (كل ذلك لم يكن . كلما ظرف يقتضي التكرار مركب من كل وما المصدرية أو النكرة) التي بمعنى وقت ومن هنا جاءتها الظرفية كقوله تعالى . كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذي رزقنا من قبل . فاما أن يكون الأصل كل رزق ثم عبر عن معنى المصدر بما والفعل ثم أنيب عن الزمان أي كل وقت رزق كما أنيب عنه المصدر الصريح في جئتك خفوق النجم أو يكون التقدير كل وقت رزقوا فيه فحذف العائد ولا يحتاج في هذا الى تقدير وقت (وناصبه) الفعل الذي هو (جوابه في المعنى) مثل قالوا في الآية (قال أبو حيان ولا يكون تاليه وجوابه الا فعلا ماضيا * كلا * الاكثر) على انها (بسيطة) وقال ثعلب هي مركبة من كاف التشبيه ولا النافية قال وانما شددت لامها لتقوية المعنى ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين قال أبو حيان وهذه دعوى لا يقوم عليها دليل (و) الاكثر على (انها حرف ردع وزجر) لا معنى لها عندهم الا ذلك حتى انهم يجيزون أبدا الوقف عليها والابتداء بما بعدها وحتى قال جماعة منهم متى سمعت كلا في سورة فاحكم بانها مكية لان فيها معنى التهديد والوعيد وأكثر ما نزل ذلك بمكة لان أكثر العتو كان بها (وزاد) لها (قوم) لما رأوا ان معنى الردع والزجر ليس مستمرا فيها معنى (ثانيا) يصح عليه أن يوقف دونها ويبتدأ بها ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى (فالكسائي) قال تكون (بمعنى حقا) أيضا (وزعم) مكي انها حينئذ كرادفها

ولانها تنوين في قراءة بعضهم . كلا سيكفرون بعبادتهم . وغيره قال اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل ومخالف للاصل ومحوج لتكلف دعوى علة لبنائها وخرج التنوين في الآية على انه بدل من حرف الاطلاق المزيد في رؤس الآي ثم انه وصل بنية الوقف (وأبو حاتم) قال تكون بمعنى (ألا) الاستفتاحية قال أبو حيان ولم يتقدمه الى ذلك أحد ووافقه عليه الزجاج وغيره (والنضر) بن شميل قال تكون بمعنى إي فتكون حرف تصديق وتستعمل مع القسم وخرج عليه قوله تعالى . كلا والقمر . فقال معناه إي والقمر قال ابن هشام وقول أبي حاتم عندي أولى من قول الكسائي والنضر لانه أكثر اطرادا فان قول النضر لا يتأتى في قوله . كلا انها كلمة . وقوله . كلا ان معي ربي سيهدين . لانها لو كانت فيهما بمعنى إي لكانت للوعد بالرجوع وللتصديق بالادراك وقول الكسائي لا يتأتى في نحو . كلا ان كتاب الابرار . لان إن تكسر بعد ألا الاستفتاحية ولا تكسر بعد حقا ولا بعد ما كان بمعناها قال أبو حيان وذهب الفراء وأبو عبد الرحمن اليزيدي ومحمد بن سعدان الى ان كلا بمنزلة سوف قال وهذا مذهب غريب * (كم) على وجهين (خبرية بمعنى كثير واستفهامية بمعنى أي عدد لا للقلة ولا كثرة ولا هي حرف ولا مركبة خلافا لزاعمي ذلك) بل هي اسم بسيط وضعت مبهمة تقبل قليل العدد وكثيره والدليل على اسميتها دخول حرف الجر عليها والاضافة اليها وعود الضمير عليها وذهب بعضهم فيما حكاه صاحب البسيط الى أن الخبرية حرف للتكثير في مقابلة رب الدالة على التقليل وذهب الكسائي والفراء الى أن كم بوجهيها مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية وحذفت ألفها كما تحذف مع سائر حروف الجر نحو بم ولم وعم وكثر الاستعمال لها فاسكنت وحدث لها بالتركيب معنى غير الذي كان لكل واحد من مفرديها كما قاله النحويون في لولا وهلا وزعم بعضهم على أن الاستفهامية للتكثير (وتقع) كم في حالتيها (مبتدأ) قال بعضهم وجاز الابتداء بالخبرية وان كانت نكرة مجهولة حملا على الاستفهامية (فيقبح الاخبار عنها بمعرفة وظرف و يمتنع بموقت وانما يحسن بنكرة نحو كم رجل قام أو زارك وكم غلاما دخل في ملكك (و) تقع (معمول ناسخ يعمل فيما قبله) ككان وظن نحو كم كان مالك وكم ظننت إخوتك بخلاف ناسخ لا يعمل فيما قبله كما وإن وأخواتها (و) تقع (خبرا) للمبتدإ نحو كم دراهمك أو لكان نحو كم كان غلمان قومك (ومفعولا به) نحو كم غلاما اشتريت (ومجرورة بحرف تعلق بتاليها) نحو بكم درهم اشتريت ثوبك و بكم جارية عتقت (ومضاف قيل ان كان) ذلك المضاف (معمولا له) أي لتاليها نحو كم غلام رجل ضربت و رقبة كم أسير فككت فان غلاما معمول لضربت و رقبة معمول لفككت بخلاف غلام كم رجل قام أو أتاك غلام كم رجل أدخل في ملكك قال أبو حيان وهذا الشرط شرطه بعض أصحابنا ولا أراه بل أرى جواز الصورتين الأخيرتين ولا فرق بين كم والمضاف اليها فكما ان كم تقع مبتدأة في كم رجل قام أو أتاك وفي كم غلاما دخل في ملكك وكذلك ما أضيف اليها (وظرفا) نحو كم ميلا سرت وكم يوما صمت (ومصدرا) نحو كم ضربة ضربت زيدا (قيل ومفعولا له) نحو لكم اكراما لك وصلت قاله ابن هشام الخضراوي قال ولا بد من حرف العلة لانه لا يحذف الا في لفظ المصدر قال أبو حيان لا نعلم أحدا نص على جواز ذلك غيره (وقد توقف أبو عبد الله) التونسي (الرعيني) من نحاة تونس في اجازة ذلك (ولا تقع مفعولا (معه) لانه لا يتقدم (وجواب) كم (الاستفهامية يجوز رفعه) وان اختلف محل كم من النصب والرفع والجر (والأولى) فيه (مراعاة محلها) فيجري على حسبه ان رفعا فرفع وان نصبا فنصب وان جرا فجر مثال ذلك كم عبدا دخل في ملكك وكم عبدا اشتريت و بكم عبدا استغنيت فجواب هذه كلها على الأول ان تقول عشرون عبدا وعلى الثاني أن تقول في المثال الأول عشرون وفي الثاني عشرين وفي الثالث بعشرين * (كأين اسم ككم) في المعنى (مركب من كاف التشبيه و) أي الاستفهامية المنونة وحكيت ولهذا جاز الوقف عليها بالنون لان التنوين

لما دخل فى التركيب أشبه النون الاصلية ولهذا رسم فى المصحف نونا ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه فى الاصل وهو الحذف فى الوقف (وقيل) الكاف فيها هى (الزائدة) قال ابن عصفور ألا ترى انك لاتريد بها معنى تشبيه قال وهى مع ذلك لازمة كلزوم ما الزائدة فى لاسيما وغير متعلقة بشىء كسائر حروف الجر الزوائد وأى مجرور بها (وقيل) هى اسم بسيط واختاره أبو حيان قال ويدل على ذلك تلاعب العرب بها فى اللغات الآتية (وافادتها للاستفهام نادر) والغالب وقوعها خبرية بمعنى كثير نحو ٭ وكأين من دابة لاتحمل رزقها الله يرزقها ٭ ومثالها استفهامية قولك بكأين تبيع هذا الثوب كذا مثله ابن عصفور ومثله ابن مالك بقول أبى لابن مسعود كأين تقرأ سورة الاحزاب آية فقال ثلاثا وسبعين (ومن ثم) أى من أجل ان افادتها للاستفهام نادر (أنكره الجمهور) فقالوا لاتقع استفهامية البتة (وتلزم الصدر فلاتجر خلافا لابن قتيبة وابن عصفور) حيث ذكرا انها يدخل عليها حرف الجر فى المثال السابق قال أبو حيان ويحتاج دخول حرف الجر عليها الى سماع ولاينبغى القياس على كم الخبرية لان ذلك يقتضى أن يضاف اليها ككم ولايحفظ من كلامهم (ولايخبر عنها) اذا وقعت مبتدأ (الابجملة فعلية) مصدرة بماض أو مضارع نحو ٭ وكأين من نبى قتل ٭ وكأين من آية فى السموات والارض يمرون عليها ٭ قال أبو حيان قد استقرأت ما وقعت فيه فوجدت الخبر فيه لا يكون الا كذلك ولم اقف على كونه اسما مفردا ولا جملة اسمية ولا فعلية مصدرة بمستقبل ولا ظرفا ولا مجرورا فينبغى أن لايقدم على شىء من ذلك الا بسماع من العرب قال والقياس يقتضى أن يكون فى موضع نصب على المصدر أو الظرف أو خبر كان كما كان ذلك فى كم وفى البسيط انها تكون مبتدأ وخبرا ومفعولا (ويقال) فيها (كائن) بالمد بوزن اسم الفاعل من كان ساكنة النون وبذلك قرأ ابن كثير وقال الشاعر

وكائن بالأباطح من صديق ٭ يرانى لو أصبت هو المصابا

(وكاء) بالقصر بوزن عم (وكأى) بوزن رمى وبه قرأ ابن محيصن (وكيء) بتقديم الياء على الهمزة قال أبو حيان وهذه اللغات الثلاث نقلها النحويون ولم ينشدوا فيها شعرا فيما علمت ٭ (كذا اسم مركب) من كاف التشبيه وذا اسم اشارة وهو بعد التركيب (كناية عن عدد) مبهم (ككم) الخبرية (لكن) يفارقها فى انها (ليس لها الصدر) تقول قبضت كذا وكذا درهما (و) فى انها (الغالب) فى استعمالها (تكرارها بالعطف) عليها كالمثال (وأوجبه ابن خروف) فقال انهم لم يقولوا كذا درهما ولا كذا كذا درهما وذكر ابن مالك انه مسموع ولكنه قليل (وتتصرف) بوجوه الاعراب فتكون فى موضع رفع وفى موضع نصب وفى موضع جر بالاضافة والحرف ولاتقتصر على اعراب خاص (ولاتتبع) بتابع لابنعت ولاعطف بيان ولاتأكيد ولابدل (ولا محل لكافها) من الاعراب فلاتتعلق بشىء لان التركيب أخرجها عن ذلك ومن النحويين من حكم على موضع الكاف بالاعراب وجعلها اسما مبتدأ كثل (وذاتها) هى (زائدة) لازمة فرارا من التركيب اذ لامعنى للتشبيه فيها وذا مجرورة بها كما فى كائن سواء وقائل ذلك فيهما واحد وهو ابن عصفور ٭ (لا) حرف (للجواب نقيض نعم) وهذه تحذف الجمل بعدها كثيرا تقول أجاءك زيد فيقال لا والاصل لالم يجىء ٭ (نعم) بفتح النون والعين فى أشهر اللغات (وكسر عينها) مع فتح النون لغة لكنانة وبها قرأ الكسائى (و) كسر (نونها) مع كسر العين اتباعا لغة لبعضهم حكاها فى المغنى (وابدالها) أى العين (حاء) فيقال نحم (لغة) حكاها النضر بن شميل وفى المغنى أن ابن مسعود قرأ بها قال أبو حيان لان الحاء تلى العين فى المخرج وهى أخف من العين لانها أقرب الى حروف الفم حرف (للجواب تصديقا للمخبر) كقولك لمن قال قام زيد أو ماقام زيد نعم (واعلاما للمستخبر) كقولك لمن قال هل جاء زيد نعم وفى التنزيل فهل وجدتم ماوعد ربكم حقا قالوا نعم (ووعدا للطالب) كقولك لمن قال اضرب زيدا نعم

وكذا لمن قال لا تضرب زيدا أو هلا تفعل (وتكون بعد ايجاب) نحو قام زيد فيقال نعم (و) بعد (نفي) نحو ما قام زيد فيقال نعم (و) بعد (سؤال عنهما) نحو أكان كذا أو ما قام زيد فيقال نعم فهي في الموجب والسؤال عنه تصديق في الثبوت وفي المنفي والسؤال عنه تصديق النفي (قيل وترد للتذكير) لما بعدها وذلك إذا وقعت صدر الجملة بعدها كقولك نعم هذه أطلالهم قال ابن هشام والحق أنها في ذلك حرف إعلام وانها جواب لسؤال مقدر وقال أبو حيان هي فيه تصديق لما بعدها وقدمت قال والتقديم أولى من ادعاء معنى لم يثبت لها * (هل ويقال) فيها (أل) بابدال هائها همزة (لطلب التصديق) نحو هل قام زيد وهل زيد قائم (و باقي الادوات للتصور) نحو من جاء ومتى تقوم (وتختص) عن الهمزة (بورودها للجحد) أي يراد بالاستفهام بها النفي ولذلك دخلت على الخبر بعدها في نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان . والباقي قوله * ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم * وصح العطف في قوله

وان شفائي عبرة مهراقة * وهل عند رسم دارس من معول

اذ لا يعطف الانشاء على الخبر والهمزة لا ترد لذلك (و) تختص (بعدم دخولها على اسم بعد فعل اختيارا) ولذلك وجب النصب في نحو هل زيدا ضربته لان هل اذا كان في حيزها فعل وجب ايلاؤها اياه فلا يقال هل زيد قام الا في ضرورة قال * أم هل كبير بكى لم يقض عبرته * قال أبو حيان ويمتنع حينئذ أن تكون مبتدأ وخبرا بل يجب حمله على اضمار فعل قال وسبب ذلك ان هل في الجملة الفعلية مثل قد فكما أن قد لا تليها الجملة الابتدائية فكذلك هل بخلاف الهمزة فتدخل على اسم بعده فعل اختيارا نحو أبشرا منا واحدا نتبعه وتقول أزيد قام على الابتداء والخبر لانها أم أدوات الاستفهام فاتسع فيها (وجوزه) أي دخول هل على اسم بعده فعل في الاختيار (الكسائي) فأجاز هل زيد قام جوازا حسنا لانهم أجازوا هل زيد قائم وابتدؤا بعدها الاسماء فكذا مع وجود الفعل ورد بأنهم ضعفوا بناءه على الفعل مع حضوره فالابتداء أحرى (قيل وترد للتسوية) كما ترد الهمزة نحو علمت هل قام زيد أم عمرو قال أبو حيان كذا زعم بعضهم ويحتاج ذلك الى سماع من العرب والمعروف ان ذلك مما تنفرد به الهمزة (قيل والتقرير) قال أبو حيان والمعروف ان ذلك للهمزة دون هل (قال) الجلال (القزويني) في بعض (والتمني) في بعض وقال (المبرد) في المقتضب وترد (بمعنى قد) وبذلك فسر قوله تعالى . هل أتى على الانسان حين من الدهر . قال جماعة قد أتى (وأنكره قوم) آخرهم أبو حيان وقال لم يقم على ذلك دليل واضح انما هو شيء قاله المفسرون في الآية وهذا تفسير معنى لا تفسير اعراب ولا يرجع اليهم في مثل هذا انما يرجع في ذلك الى أئمة النحو واللغة لا الى المفسرين (وقال الزمخشري) في المفصل (والسكاكي) في المفتاح أبلغ من هذه الدعوى (هو) أي معنى قد (معناها أبدا والاستفهام المفهوم منها) انما هو (من همزة مقدرة) معها قال ابن هشام ونقله عن سيبويه وعبارته في المفصل وعند سيبويه أن هل بمعنى قد الا أنهم تركوا الألف قبلها لانها لا تقع الا في الاستفهام وقد جاء دخولها عليها في قوله

سائل فوارس يربوع بشدتنا * أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم

انتهى قال ابن هشام ولو كان كما ذكر لم تدخل الا على الفعل كقد قال ولم أر في كتاب سيبويه ما نقله عنه انما قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم ما نصه وهل وهي للاستفهام لم يزد على ذلك وقال أبو حيان وفي الافصاح ذكر جماعة من النحويين وأهل اللغة أن هل تكون بمعنى قد مجردة من الاستفهام وربما فسر وا بذلك قوله تعالى . هل أتى على الانسان حين من الدهر وأرى هذا القول مأخوذا من قول سيبويه وتقول قد أم هل قام هي بمنزلة قد فقيل أراد أنها بمنزلة قد في الاصل وقال أبو حيان في موضع آخر زعموا أن هل بمنزلة قد ولا يتأتى ذلك الا اذا دخلت على الجملة الفعلية المثبتة أما اذا دخلت على الجملة الاسمية فلا تكون اذ ذاك بمعنى قد لان قد لا تدخل على الجملة الاسمية

(و)قال (ابن مالك تتعين له اذا قرنت بالهمزة) كالبيت السابق قال أبو حيان ولا دلالة فى ذلك على التعين لان ذلك لم يكثر كثرة توجب القياس انما جاء منه هذا البيت أو بيت آخر ان كان جاء وإذا كان الامر كذلك احتمل أن يكون مما دخل فيه أداة الاستفهام على مثلها على سبيل التأكيد كدخول حرف الجر على مثله فى نحو * فأصبحن لا يسألنه عن بما به * ونحو * ولا للما بهم أبدا دواء * واذا احتمل ذلك لم يتعين مرادفة قد انتهى ووافقه ابن هشام فى المغنى ثم المراد بمعنى قد المذكورة قيل التقريب قال فى الكشاف هل أتى أى قد أتى على معنى التقرير والتقريب جميعا أى أتى على الانسان قبل زمان قريب طائفة من الزمان الطويل الممتد لم يكن فيه شيأ مذكورا قال ابن هشام وفسرها غيره بقد خاصة ولم يحملوا قد على معنى التقريب بل على معنى التحقيق وقال بعضهم معناها التوقع وكانه قيل لقوم يتوقعون الخبر عما أتى على الانسان وهو آدم عليه السلام قال والحين زمن كونه طينا «مسئلة» (صدر الكلام الاستفهام والتحضيض والتنبيه غيرها ولام الابتداء ولعل وما النافية) فلا يقدم عليها معمول الفعل بعدها لا يقال عمرا ما ضرب زيد (وفى لا) النافية أقوال أحدها ان لها الصدر كما (ثانيها وثالثها) وهو (الاصح إن كانت فى جواب قسم و رب غالبا الا للتنفيس فى الاصح * (نون التوكيد) نوعان (خفيفة وثقيلة والتأكيد بها) أى الثقيلة (أشد من التأكيد بالخفيفة نص عليه الخليل (وليست هى الاصل) والخفيفة فرع عنها خففت كما خففت ان (خلافا للكوفية) حيث ذهبوا الى ذلك واستدل البصريون على أن الخفيفة نون على حدتها بان لها أحكاما ليست للشديدة كما سيأتى (وتدخل جوازا على الامر) كاضربن وقوله * فانزلن سكينة علينا * (والمضارع الخالى من تنفيس ذا طلب) سواء كان ذلك الطلب أمرا أم نهيا تحضيضا أم تمنيا أم استفهاما بحرف كقوله * فاياك والميتات لا تقربنها * وقوله * هلا تمنن بوعد غير مخلفة * وقوله * فليتك يوم الملتقى ترينى * وقوله

وهل يمنعنى ارتيادالبلا * د من حذر الموت أن يأتين

وقوله * أفبعد كندة تمدحن قبيلا * وقوله

فاقبل على رهطى و رهطك نبتحث * مساعينا حتى ترى كيف نفعلا

وقوله ألا ليت شعرى ما تقولن فوارس * اذا حارب الهام المصيح هامتى

(خلافا لابن الطراوة فى المستفهم عنه باسم) حيث قال لا يلحقه وخص ذلك بالهمزة وهل ورد بالسماع فى البيتين المذكورين (و) تدخل (لزوما) المضارع (المثبت المستقبل جواب قسم) نحو والله ليقومن بخلاف المنفى نحو لا أقسم والحال نحو والله ليقوم زيد الآن والمقرون بحرف تنفيس نحو . ولسوف يعطيك ربك فترضى . لانهما مخلصان للاستقبال فكرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد (و) تدخل (كثيرا وقيل لزوما) المضارع (التالى إما) الشرطية نحو فاما نذهبن بك واما ينزغنك ولم يقع فى القرآن الا مؤكدا بالنون ومن ثم قال المبرد والزجاج انها لازمة لا يجوز حذفها الا فى الضرورة كقوله * إما ترى رأسى تغير لونه * ولكثرة حذفها فى الشعر قال سيبويه والجمهور بجوازه فى الكلام (لا الجزاء والمنفى بما ولا ولم والتعجب والماضى ومدخول رب بما وما الزائدة وسائر أدوات الشرط والخالى مما ذكر واسم الفاعل) أى لا تدخل فى شئ من هذه الانواع الا (شذوذا وضرورة أو مثلا) كقوله * حديثا متى ما يأتك الخير ينفعا * وقولك ما فى الدار يقومن زيد وقوله تعالى . واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة . وقول الشاعر * فلا ذا نعيم يتركن لنعيمه * وقوله * يحسبه الجاهل ما لم يعلما * وقوله * فأحر به من طول فقر وأحريا * وقوله * دامن سعدك لو رحمت متيما * وقوله * ربما أوفيت فى علم * ترفعن ثوبى شمالات * وقوله * قليلا به ما يحمدنك وارث * وقوله

* من نثقفن منهم فليس بآيب * وقوله * ومهماتشأمنه فزارة تمنعا * وقوله * ليت شعرى واشعرن اذاما * وقوله * أقائلن احضروا الشهودا * (ويفتح آخره) أى المضارع مع النون لتركيبه معها وقيل لالتقاء الساكنين آخر الفعل وأول النون الاولى وسواء فى فتح آخره أكان صحيحا كاعتضدن أم معتلا كاخشين وارمين (وحذفه) حال كونه ياء (تلو كسرة لغة) لفزارة يقولون فى ابكين ابكن بحذف الياء قال شاعرهم * وابكن عيشا تولى بعد جدته * وقال * ولاتقاسن بعدى الهم والجزعا * وغيرهم بفتح الياء ولايحذفها فيقول ابكين ولاتقاسين (فان كان) منع آخره (واوا وضميرا أو ياء) وهى (بعد حركة مجانسة حذفت) نحو لتقومن يارجال ولتقومن ياهند وأصلهما ليقوموا ولتقومى فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين (والا) بأن كانت بعد حركة غير مجانسة وهى الفتحة (تثبت محركة بها) أى بالحركة المجانسة نحو اخشون ياقوم بضم الواو واخشين ياهند بكسر الياء اذ لو حذفت بعد الفتحة لم يبق مايدل عليها (وجوز الكوفية حذف يائه تلو فتحة) فيقال اخشن ياهند بحذف الياء (وقيل) هو لغة طائفة نقل ذلك عنهم الفراء (أما ألف) الضمير فلا يحذف بل يبقى كما يؤخذ من قولى (ولا يقع بعد الف الاثنين ونون الاناث الا الثقيلة) نحو اضربان يازيدان واضربنان ياهندات ولا تقع الخفيفة لان فيه جمعا بين ساكنين (خلافا ليونس والكوفية) حيث أجازوا وقوع الخفيفة بعدهما مكسورة قال ابن مالك ويؤيده قراءة بعضهم تدمرانهم تدميرا ويمكن أن يكون منه قراءة ابن ذكوان . ولاتتبعان سبيل الذين لايعلمون . انتهى وأما سيبويه فانه قال رداعلى من أجاز ذلك هذا لم تقله العرب وليس له نظير فى كلامهم وعلى الاول (فتكسر الثقيلة) فى هذين الحالين لالتقاء الساكنين (وتفصل النون) من نون الاناث (بالف على القولين) أى على قول الجمهور ويونس معا أى من أكد بالثقيلة فصل بها نحو اضربنان ومن أكد بالخفيفة افصل بها نحو اضربنان (وتحذف الخفيفة لملاقاة ساكن) كقوله

لاتهين الفقير علك أن * تركع يوما والدهر قد رفعه

(وندر) حذفها فى الوصل دونه كقوله * اضرب عنك الهموم طارقها * (و) تحذف الخفيفة (للوقف بعد كسر أو ضم مردودا ماحذف لها) من ياء أو واو لزوال سبب حذفهما وهو التقاء الساكنين بحذفها كقولك فى أضربن واضربن وأضربى وأضربوا وقال أبو حيان الذى يظهر أن دخولها فى الوقف خطأ لانها تدخل لمعنى التوكيد ثم تحذف ولايبقى دليل على مقصودها الذى جاءت له وأجاز يونس فى هذه الحالة (ابدالها ياء و واوا) ويظهر ذلك ظهورا بينا فى نحو اخشون واخشين فيقال اخشى واخشو (كما أبدلت الفا بعد الفتح) اجماعا كقولك فى اضربن أضربا وفى التنزيل لنسفعا ولذلك رسم بالالف على نية الوقف * خاتمة * (التنوين نون تثبت لفظا لاخطا) هذا أحسن حدوده وأخصرها وأوجزها فدخل النونات المزيدة الساكنة أو غيرها مايثبت خطا (وهو) أقسام (تمكين يدخل فى الاسم) المعرب المنصرف (دلالة على اصالته اذ لم يبن ولم يمنع الصرف) لسلامته من شبه الحرف ومن شبه الفعل (ومن ثم) أى من أجل ذلك (سمى صرفا) أيضا فالصرف هو تنوين التمكين الذى اذا جر به الاسم لمشابهة الفعل قيل منع من الصرف (وقيل) يدخل (فرقا بين المنصرف وغيره) (و) قال (الفراء) (فرقا) بين الاسم والفعل (وقال قطرب والسهيلى فرقا بين المفرد والمضاف ومن ثم حذف فى الاضافة وتنكير يلحق بعض المبنى) كاسماء الأفعال والأصوات (فرقا بين المعرفة والنكرة) نحو صه وسيبويه آخر وهو مسموع فى باب اسم الفعل ومطرد فى كل علم مختوم بويه (وعوض يلحق اذ وكلا وبعضا وايا عوضا عن مضافها) اذا حذفت نحو وأنتم حينئذ تنظرون . كل فى فلك . فضلنا بعضهم على بعض . أياما تدعوا (والمتناهى المعتل) اللام اذا حذفت ياؤه رفعا وجرا كجوار وغواش (عوضا من الياء بحركتها) عند سيبويه (وقيل من الحركة فقط) قاله

المبرد والزجاج (وقيل هو) في الجمع تنوين (صرف) يدخل في إذلاعرابها بالاضافة اليها ورجع في كل ونحوه لزوال الاضافة التي كانت تعارضه وفي باب جوار لان الياء لما حذفت التحق الجمع بأوزان الآحاد كسلام وكلام فصرف ورد بأن الحذف عارض فلا يعتد به (ومقابلة في) باب جمع المؤنث السالم (نحو مسلمات) فانه في مقابلة النون في نحو مسلمين (وقال) علي بن عيسى (الربعي هو فيه للصرف). ويرده ثبوته مع التسمية به كعرفات (و) قال الرضي هو (لما) قيل هو (عوض من الفتحة) نصبا ورد بأنه لو كان كذلك لم توجد في الرفع والجر ثم الفتحة قد عوض منها الكسرة فما هذا العوض (وترنم في الروي المطلق في لغة تميم) يأتون به بدلا من حرف الاطلاق وهو الالف والواو والياء لقطع الترنم الحاصل بها بخلاف لغة الحجاز فانهم يثبتون المدة (وغال في الروي (المقيد) أثبته الاخفش وغيره (وأنكره الزجاج) والسيرافي لانه يكسر الوزن وقال (ابن يعيش هو ضرب من الترنم) زاعما أن الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف أغن (ويكونان) أي تنوين الترنم والغالي في ذي أل والفعل والحرف كقوله أقلي اللوم عاذل والعتابن * وقولي ان أصبت لقد أصابن وقوله * لما تزل بركابنا وكأن قدن * وقوله * وقاتم الاعماق خاوي المخترقن * وقوله * ويعدو على المرء ما يأتمرن وقوله * قالت بنت العم ياسلمى وانن * (بخلاف غيرهما) من أقسام التنوين فانه لا يكون الا في الاسم الخالي من أل (ومن ثم قال ابن مالك) في شرح الكافية (وابن هشام) في توضيحه (هما نونان لا تنوينان) قالا ولعل الشاعر زاد في آخر كل بيت فضعف صوته بالهمزة فتوهم السامع انه نون وكسر الروي وقال أبو الحجاج يوسف (ابن معزوز) هما نونان (أبدلا من المدة) وليسا بتنوين (وزاد ابن الخباز) في شرح الجزولية (تنوين ضرورة في المنادي وما لا ينصرف) قال ابن هشام وبقوله أقول في المنادي دون الآخر لان الضرورة أباحت الصرف فهو وحينئذ تمكين بخلاف المنادي * نحو سلام الله يا مطر عليها * فان الاسم مبني على الضم (و) زاد أيضا تنوين حكاية كأن يسمى رجلا بعاقلة لبيبة فانك تحكي اللفظ المسمى به قال ابن هشام وهذا اعتراف منه بأنه تنوين الصرف لان الذي كان قبل التسمية حكي بعدها وزاد بعضهم وتنوين شذوذ كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاه أبو زيد وفائدته تكثير اللفظ قال ابن مالك والصحيح أن هذا نون زيدت في آخر الاسم كنون ضيفن وليس بتنوين قال ابن هشام وفيما قاله نظر لان الذي حكاه سماه تنوينا فهذا دليل منه على ان مثله في الوصل دون الوقف ونون ضيفن ليست كذلك

﴿ الكتاب الرابع في العوامل ﴾ في الاسماء الرفع والنصب من الفعل وما الحق به في العمل ابتدئ ذلك بتقسيم الفعل الى لازم ومتعد ومتصرف وجامد وختم بتنازع العوامل معمولا واحدا المقتضي لاضماره غالبا في الثاني وضده وهو اشتغال العامل الواحد عن المعمول لوجود غيره المقتضي لاضماره هو غالبا في الباقي (الفعل) أربعة أقسام (لازم ومتعد وواسطة) لا يوصف بلزوم ولا تعد وهو الناقص كان وكاد واخواتهما وما يوصف بهما أي باللزوم والتعدي معا لاستعماله بالوجهين (كشكر ونصح على الأصح) فانه يقال شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له ومثله كلته وكلت له ووزنته ووزنت له وعددته وعددت له و[illegible]اوي فيه الاستعمالان صار قسما برأسه ومنهم من أنكره وقال أصله أن يستعمل بحرف الجر وكثر فيه الاصل والفرع وصححه ابن عصفور ومنهم من قال الاصل تعديه بنفسه وحرف الجر زائد وقال ابن درستويه أصل نصح أن يتعدى لواحد بنفسه وللآخر بحرف الجر والاصل نصحت لزيد رأيه قال أبو حيان وما زعم لم يسمع في موضع «قلت» ولا أظنه مخصوصا بنصح فانه ممكن في باقي إخوته اذ يقال شكرت له معروفه ووزنت له ماله قال الرضي الشاطبي وهذا النوع مقصور على السماع ومنه ما وصف بهما مع اختلاف معناه كفغر فاه

وسما بمعنى فتحه وفغرفوه وفغرفاه بمعنى انفتح وكذلك زاد ونقص ذكره فى شرح الكافية (فاللازم) ويقال له القاصر وغير المتعدى للزومه فاعله وعدم تعديه الى المفعول به (مالايبنى منه مفعول تام) أى بغير حرف جر كغضب فهو مغضوب عليه بخلاف المتعدى ويقال له الواقع والجاوز فانه يبنى منه اسم مفعول بدون حرف جر كضرب فهو مضروب (ولزمه) أى اللزوم (فعل) بضم العين ولا يكون هذا الوزن الا لافعال السجايا وماأشبهها مما يقوم بفاعله ولايتجاوزه كظرف وعذب وجنب (وتفعلل) كتدحرج (وانفعل) كانقطع وانصرف وانقضى (وافعل) بتشديد اللام كاحمر وازور (وافعال) أصلا كاقشعر واشمأز أو الحاقا كاكوهد الفرخ أى ارتعد (وافعنلل وأفعنلل) أصلا كافعنسس واحرنجم أو الحاقا كاحرابنا الديك اذا انتفش (وافعال) كاحمار قال ابن مالك فهذه الاوزان دلائل على عدم التعدى من غير حاجة الى الكشف عن معانيها (ويتعدى) اللازم (لغير المفعول به) من المصدر والزمان والمكان (وقيل لايتعدى لزمن مختص الا بحرف و) يتعدى (له) أى للمفعول به (بحرف جر مخصوص ويطرد) أى يكثر ويقاس (حذفه) أى الحرف (لكثرة استعمال) نحو دخلت الدار فيقاس عليه دخلت البلد والبيت بخلاف مالم يكثر نحو ذهبت الشام وتوجهت مكة فيسمع ولايقاس (ومع ان وان) المصدريتين (اذ لالبس) كعجبت أن تذهب وأنك ذاهب أى من بخلاف ما اذا لم يتعين الحرف فلا يجوز الحذف للالباس نحو رغبت انك قائم اذ لايدرى هل المحذوف فى أو عن وأما قوله تعالى • وترغبون أن تنكحوهن • فالحذف فيه اما للاعتماد على القرينة أو لقصد الابهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لمالهن وجمالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن (زاد ابن هشام) فى المغنى (وكى) قال وقد أهملها النحويون هنا مع تجويزهم فى جئت كى تكرمنى أن تكون كى مصدرية واللام مقدرة قال ولا يحذف معها الا لام العلة لانها لاتجر بغيرها بخلاف ان وان (ومحلهما) أى ان وان بعد الحذف فيه خلاف (قال الخليل والاكثر نصب) حملا على الغالب فيما ظهر فيه الاعراب مما حذف منه (و) قال (الكسائى جر) لظهوره فى المعطوف عليه فى قوله

وماز رت ليلى أن تكون حبيبة * الى ولادين بها أنا طالبه

ولما حكى سيبويه قول الخليل قال ولو قال انسان انه جر لكان قولا قويا وله نظائر نحو قولهم لاه أبوك قال أبو حيان وغيره وأما نقل ابن مالك وصاحب البسيط عن الخليل انه جر وعن سيبويه انه نصب فوهم لان المنصوص فى كتاب سيبويه عن الخليل انه نصب وأما سيبويه فلم يصرح فيه بمذهب (وشذ) الحذف (فيما سواه) أى سوى ماذكر كقوله * كما عسل الطريق الثعلب * وقوله * أشارت كليب بالاكف الاصابع * أى الى كليب (ولايقاس على الاصح) بل يقتصر فيه على السماع وقال الاخفش الصغير يقاس اذا أمن اللبس كقوله * وأخفى الذى لولا الأسى لقضانى * أى لقضى على (و) يتعدى الى المفعول به أيضا (بتضمنه معنى) فعل (متعد) كقوله * أرحبكم الدخول فى طاعة الكرمانى * اى وسعكم (وفى القياس) عليه (خلف) قيل يقاس عليه لكثرة ماسمع منه وقيل لا (و) يتعدى اليه أيضا (بالهمزة) نحو • أذهبتم طيباتكم • أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين • (وربما أحدثت) فى المتعدى (لزوما) خلاف المعهود نحو أكب الرجل وكببته أنا واقشع الغيم وقشعته الريح وانسل ريش الطائر ونسلته أنا فى أفعال مسموعة (وتعدى ذا) المتعدى الى (الواحد لاثنين) نحو كفل زيد عمرا وأكفلت زيدا عمرا ولاتعدى ذا الاثنين الى ثلاثة فى غير باب علم باجماع (ثم) اختلف فى المتعدى بالهمزة كذا على أقوال أحدها انه سماع فى اللازم والمتعدى وعليه المبرد ثانيها قياس فيهما وعليه الاخفش والفارسى (ثالثها قال سيبويه قياس فى اللازم سماع فى المتعدى ورابعها قياس

مطلقا فى غير) باب (علم) وعليه أبو عمرو (خامسها) قياس (فيما يحدث) الفعلية أى يكسب (فاعله صفة) فى نفسه (لم تكن) فيه قبل الفعل نحو قام وقعد فيقال أقمته واقعدته أى جعلته على هذه الصفة سماع فيما ليس كذلك نحو اشتريت زيدا ما فلا يقاس عليه اذبحته الكبش أى جعلته يذبحه لان الفاعل له يصير على هيئة لم يكن عليها (و) يتعدى أيضا (بتضعيف العين سماعا فى الاصح) نحو فرح زيد وفرحته . قد أفلح من زكاها . هو الذى يسيركم . وقيل قياسا وادعى الخضراوى الاتفاق على الاول قال أبو حيان وليس بصحيح (قيل و) بتضعيف (اللام) نحو . صعرخده . وصعررته قال ابو حيان وهو غريب قيل (وألف المفاعلة) نحو سار زيد وسايرته وجلس وجالسته قيل وصيغة استفعل نحو حسن زيد واستحسنته نقلهما أبو حيان عن بعض النحاة (قال الكوفيون وتحويل حركة العين) نحو كسى زيد بوزن فرح وكسى زيد عمرا (وتتعاقب الهمزة والتضعيف والباء) أى يقع كل منها موقع الآخر نحو أنزلت الشئ ونزلته وأنبت الشئ ونبته وأذهبت زيدا وذهبت به (ومن ثم) أى من هنا وهو ورود الهمزة معاقبة لما ذكر أى من أجل ذلك (ادعى الجمهور أن معناهما) أى الهمزة والتضعيف أو الهمزة والباء فى التعدية (واحد) فلا يفهم هذا التضعيف تكرارا ولا مبالغة ولا مصاحبة وادعى الزمخشرى ومن وافقه ان بين التعديتين فرقا وان التعدية بالهمزة لا تدل على تكرير وبالتضعيف تدل عليه ورد بقوله تعالى . وقد نزل عليكم فى الكتاب أن اذا سمعتم . الآية وهو اشارة الى قوله . واذا رأيت الذين يخوضون فى آياتنا . وهى آية واحدة وبقوله . وقالوا لولا نزل عليه القرآن . جملة واحدة وادعى المبرد والسهيلى الفرق بين الهمزة والباء وانك اذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا له فى الذهاب ورد بقوله تعالى . اذهب الله بنورهم . (وفى نصبه) أى الفعل اللازم اسما (تشبيها بالمتعدى خلف) فأجازه بعض المتأخرين قياسا على تشبيه الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى نحو زيد تفقأ الشحم أصله تفقأ شحمه فأضمرت فى تفقأ ونصبت الشحم تشبيها بالمفعول به واستدل بما روى فى الحديث كانت امرأة تهراق الدماء ومنعه الشلوبين وقال لا يكون ذلك الا فى الصفات وقد تأولوا الأثر على انه اسقاط حرف الجر أو على اضمار فعل أى بالدماء أو يهريق الله الدماء منها قال أبو حيان وهذا هو الصحيح اذ لم يثبت ذلك من لسان العرب (والمتعدى غير الناسخ اما لواحد وقد يضمن اللازم) فيتعدى بالحرف نحو . فليحذر الذين يخالفون عن أمره . أى يخرجون وينفصلون (أو لاثنين ثانيهما بحرف جر) والاول بنفسه (وسمع حذفه) من الثانى (مع) أفعال وهى (اختار) قال تعالى . واختار موسى قومه . أى من قومه (واستغفر) قال * أستغفر الله ذنبا لست محصيه * أى من ذنب (وأمر) قال * أمرتك الخير فافعل ما أمرت به * أى بالخير (وسمى وكنى) بالتخفيف (ودعا) نحو سميت ولدى أحمد وكنيته أبا الحسن ودعوته زيدا أى بأحمد وبأبى الحسن وبزيد (وزوج) نحو . زوجناكها . أى بها (وصدق) بالتخفيف نحو . صدق عليهم ابليس ظنه . أى فى ظنه وهدى نحو . هديناه السبيل . أى اليه (وعير) نحو عيرت زيدا سواده أى به ومنها فرق وقرع وجاء واشتاق وراح ومرض ونأى وحل (وخشن فمنع الجمهور القياس) عليها (وجوزه الاخفش الصغير) على بن سليمان (وابن الطراوة والدى رحمه الله) فقالوا بحذف حرف الجر فى كل ما لا لبس فيه بأن يتعين هو ومكانه نحو بريت القلم السكين قياسا على تلك الافعال فان فقد الشرطان أو احدهما بأن لم يتعين الحرف نحو رغبت أو مكانه نحو اخترت اخوتك الزيدين لم يجز لان كلا منهما يصلح لدخول من عليه وما نقلته عن والدى ذكره فى رسالة له فى توجيه قول المنهاج * وما ضبب بذهب أو فضة ضبة * فقال الذى ظهر لى فيه بعد البحث مع نجباء الاصحاب ونظر المحكم والصحاح وتهذيب اللغة وغيرها ولم نجد متعديا بهذا المعنى ان الباء فى بذهب بمعنى من وفضة منصوب على اسقاط الخافض

امامن باب * أمرتك الخير * وهو ظاهر قال ولا يرد انهم لم يعدوه من أفعاله لانا نقول ماقيس على كلامهم فهو من كلامهم فهذا غير مانقلته عنه من القياس ثم قال وقد قالوا في ضبط أفعال باب أمر أنه كل فعل ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدا والخبر وأصل الثاني منهما حرف الجر وهذا الضابط يشمله لامحالة وهو أولى من أن يدعى انه من باب * تمرون الديار * لأن هذا محفوظ انتهى * و والدي رحمه الله كافٍ ممن له التمكن في علوم الشرع والعربية والبيان والانشاء أجمع على ذلك كل من شاهده (وقيل ان ضمن) الفعل (معنى) فعل (ناصبه) أي ناصب له بنفسه جاز الحذف قياسا والا فلا (وقيل) يجوز (بشرط عدم الفصل) بينه وبين الذي يحذف منه حرف الجر فلا يقال أمرتك يوم الجمعة الخير (و) بشرط عدم (التقدير) فلا يقال أمرتك زيدا تريد بزيد أي بأمره وشأنه (و) إما متعد (الى اثنين بدونه) أي بدون حرف جر (كأعطى وكسى وقيل الثاني)من منصوبيهما منصوب (بمضمر ويحذف أحد مفعوليه وكذا) يحذف أي مفعول (باب اختار)نحو اخترت الرجال واستغفرت ذنبي (خلافا للسهيلي)في قوله لايجوز الاقتصار على الواحد المنصوب « مسئلة » (الفعل متصرف) وهو مااختلفت ابنيته لاختلاف زمانه وهو كثير (وجامد) بخلافه وهو معدود (ومنه غير مامر) في النواسخ والاستثناء * (قل لنفي المحض فترفع الفاعل متلوا بصفة) مطابقة له نحو قل رجل يقول ذلك وقل رجلان يقولان ذلك بمعنى مارجل (ويكف عنهما) الكافة (فلا يليها غير فعل اختيارا) ولا فاعل لها لاجرائها مجرى حرف النفي نحو قلما قام زيد وقد يليها الاسم ضرورة كقوله *

وقلما وصال على طول الصدود يدوم (و)منه (تبارك) من البركة (وهدك من رجل) وهدتك من امرأة بمعنى كفاك وكفتك (وسقط في يده) بمعنى ندم (وكذب في الاغراء) بمعنى وجب كقول عمر كذب عليكم الحج أي وجب قال ابن السكيت بمعنى عليكم به كلمة نادرة جاءت على غير القياس وقال الاخفش الحج مرفوع به ومعناه نصب لانه يريد الامر به كقولهم أمكنك الصيد يريد ارمه وقال أبو حيان الذي تقتضيه القواعد في مثل هذا انه من باب الاعمال والمرفوع فاعل كذب وحذف مفعول عليك أي عليكم لفهم المعنى وان نصب فهو بعليك وفاعل كذب مضمر يفسره مابعده على رأي سيبويه أو محذوف على رأي الكسائي وهذه الافعال المذكورة لم يستعمل منها الا الماضي والرابع منها لم يستعمل الا مبنيا للمفعول وتليه مرفوعة قال أبو حيان لكن قوي سقط بالبناء للفاعل اماقل مقابل كثر وكذب بمعنى اختلق أو أخطأ أو أبطل فمتصرفة (ويهيط)بصيح ويضج لم يستعمل الا مضارعا يقال مازال منذ اليوم يهيط هيطا (واهلم) بفتح الهمزة والهاء وضم اللام وبضم الهمزة وكسر اللام لم يستعمل منه الماضي ولا الامر في أكثر اللغات (وأها) مبني الفاعل بمعنى أخذ وللمفعول بمعنى أعطي لم يستعمل منه غير المضارع (واعايليان لاولم) بكسر اللام وفتح الميم فيقال في جواب هالا أهاولم أها ولا أهلم ولم أهلم (لاتنفيسا على الصحيح وهاء) بالمد والكسر (وها) بالقصر والسكون بمعنى خذ وتلحقها الضمائر فيقال في هاءها ي هاؤم اهاه واهاثين وهاؤما وها أن (وعم صباحا) بمعنى أنعم صباحا لم يستعمل منه الا الامر (وينبغي) لم يستعمل منه الا المضارع (وقال أبو حيان سمع ماضيهما ومضارع عم)قال يونس وعمت الدار أعم قلت لها أنعمي وقال الاعلم وعم يعم بمعنى نعم ينعم قال * وهل يعمن من كان في العصر الخالي * وقال ابن فارس بفتحه فانبغى كسرته (فانكسر وهات وتعال و ربما قيل هاتي يهاتي وهلم التميمية) لم يستعمل منها الا الأمر اما الحجازية فهي اسم فعل لاتلحقه الضمائر (قال ابن كيسان) في تصريفه (ونكر) ضد عرف (ويسوى) بمعنى يساوي لم يستعمل من الاول الا الماضي ومن الثاني الا المضارع وذكر الاول أيضا الهاري والثاني ابن الحاج (واستغنى غالبا بترك) الماضي (والترك)المصدر (وتارك) اسم الفاعل

(ومتروك) اسم المفعول (عنها) أي عن استعمال هذه الصيغ (من ذر ودع) فعلى هذا يعدان في الجوامد اذلم يستعمل منهما الا الامر ومن غير الغالب ماقرئ • ماودعك ربك • مخففا وحديث ابي داود وغيره دعوا الحبشة ماودعوكم وحديثه لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات وحديث البخاري غير مكفي ولا مكفور ولا مودع وقول الشاعر * جرى وهو مودوع وواع * (ومنه) أي الجامد (نعم وبئس) فعلان (لانشاء المدح والذم) قال الرضي وذلك انك اذا قلت نعم الرجل زيد فانما تنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح موجودا في الخارج في أحد الازمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بل يقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجا فقول الاعرابي لمن بشره بمولودة وقال نعم المولود والله ما هي بنعم المولودة ليس تكذيبا له في المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه بل هو إخبار بأن الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة فهو انشاء جزؤه الخبر وكذا الانشاء التعجبي والانشاء الذي في كم الخبرية ورب هذا غاية ما يمكن ذكره في تمشية ماقالوا من كون هذه الاشياء للانشاء قال ومع هذا فلي فيه نظر اذ يطرد ذلك في جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو لا ريب في كونه خبرا اذ لا يمكن أن يكذب في التفضيل ويقال لك انك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بأفضلية زيد وكذا اذا قلت زيد قائم فهو خبر بلا شك ولا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الاخبار اذ لا يقال لك أخبرت أو لم تخبر لانك أوجدت بهذا اللفظ الاخبار بل يدخلان من حيث القيام ويقال ان القيام حاصل أو ليس بحاصل فكذا قوله ليس بنعم المولودة بيان ان النعمية أي الجودة المحكوم بثبوتها خارجا ليست بثابتة وكذا في التعجب وفي كم ورب انتهى (وعن الفراء انهما اسمان) لدخول حرف الجر عليهما في قوله والله ما هي بنعم الولد وقولهم نعم السير على بئس العير والندا وأجيب بأن حرف الجر والاضافة في قوله * بنعم طير وشباب فاخر * والنداء في قولهم يانعم المولى ويانعم النصير ودخول لام الابتداء عليهما في خبران لا يدخل على الماضي والاخبار عنهما فيما حكى الرواسي فيك نعم الخصلة وعطفهما على الاسم فيما حكى الفراء الصالح وبئس الرجل في الحق سواء وعدم التصرف والمصدر وأجيب بأن حرف الجر والنداء قد يدخلان على مالاخلاف في فعليته بتأويل موصوف أو منادى مقدر وكذا في الاخبار والعطف أي فيك خصلة نعمت الخصلة ورجل بئس الرجل وبأن نعم في نعم طير سمي بها محكية ولذا فتحت ميمها وبأن عدم التصرف والمصدر لا يدلان على الاسمية بدليل ليس وعسى ونحوهما ويدل لفعليتهما لحوق تاء التأنيث الساكنة لهما في كل اللغات وضمير الرفع في لغة حكاها الكسائي وقيل لاخلاف في أنهما فعلان وانما الخلاف فيهما بعد الاسناد الى الفاعل فالبصريون يقولون نعم الرجل وبئس الرجل جملتان فعليتان وغيرهم يقول اسمان محكيان نقلا عن أصلهما وسمي بهما المدح والذم كتأبط شرا ونحوه (وأصلهما فعل) بفتح الفاء وكسر العين وقد يردان به قال طرفة

ما أقلت قدم انهم * أنعم الساعون في الامر المبر

(و) قد يردان (بسكون العين وفتح الفاء) تخفيفا قال أبو حيان ولم يذكروا له شاهدا (وكسرهما) اتباعا قال تعالى ان الله نعما يعظكم به • (وكذا كل ذي عين حلقية) أي هي حرف حلق (من فعل) بالفتح والكسر (اسما) كان (أو فعلا) يرد بهذه اللغات الأربع نحو فخذ فخذ فخذ فخذ شهد شهد شهد شهد قال

اذا غاب عنا غاب عنا ربيعنا * وان شهد أجدى خيره ونوافله

قال أبو حيان ويشترط في ذلك أن لا يكون مما شذت العرب في فكه نحو لححت عينه أو اتصل بآخره ما يسكن له نحو شهدت ولا اسم فاعل معتل اللام نحو ثوب ضح أي متسع فلا يجوز التسكين فيها (ويقال) في بئس (بيس)

بفتح الباء وياء ساكنة مبدلة من الهمزة على غير قياس حكاها الأخفش والفارسي ويقال في نعم نعيم بالاشباع حكاه الصفار قال أبو حيان وذلك شاذ وذلالغة قال وذكر بعض أصحابنا ان الافصح نعم وهي لغة القرآن ثم نعم وعليه فنعماهي ثم نعم وهي الاصلية ثم نعم (وفاعلهما) ظاهر (معرف بأل) نحو نعم المولى . ولبئس المهاد (أو مضاف لما هي فيه) نحو . ولنعم دار المتقين . فبئس مثوى المتكبرين (أو) مضاف لمضاف اليه أي الى ماهي فيه كقوله * فنعم ابن اخت القوم غير مكذب * وقوله * فنعم ذو وعجالة الخليل * (قيل أو) مضاف الى ضمير (عائد عليه) أي على ماهي فيه كقولهم

* فنعم أخو الهيجا ونعم شبابها * والاصح أنه لا يقاس عليه لقلته (وهي) أي أل التي في فاعلهما (جنسية عند الجمهور) بدليل عدم لحوقهما التاء حيث الفاعل مؤنث في الافصح واختلف على هذا (فقيل للجنس (حقيقة) فالجنس كله هو الممدوح أو المذموم والمخصوص به فرد من أفراده مندرج تحته وقصد ذلك مبالغة في إثبات المدح أو الذم للجنس الذي هو مبهم لئلا يتوهم كونه طارئا على المخصوص وقيل تعديته اليه بسببه وقيل قصد جعله عاما ليطابق الفعل لانه عام في المدح ولا يكون الفعل عاما والفاعل خاصا (وقيل) للجنس (مجازا) فجعل المخصوص جميع الجنس مبالغة ولم يقصد غير مدحه أو ذمه (وقال قوم) هي (عهدية ذهنية) كما تقول اشتريت اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم وأريد بذلك أن يقع ابهام ثم يأتي التفسير بعده تفخيما للامر وقال أبو اسحق بن ملكون وأبو منصور الجواليقي وأبو عبد الله الشلوبين الصغير عهدية شخصية والمعهود هو الشخص الممدوح والمذموم فاذا قلت زيد نعم الرجل فكأنك قلت نعم هو واستدل هؤلاء بتثنيته وجمعه ولو كان عبارة عن الجنس لم يسغ فيه ذلك ويجوز اتباعه أي فاعلهما ببدل وعطف ويجوز مباشرتهما النعم وبئس لا بصفة في الاصح وهو رأي الجمهور لما فيها من التخصيص المنافي للشياع المقتضي منه عموم المدح والذم وأجازه ابن السراج والفارسي وابن جني في قوله * لبئس الفتى المدعو بالليل حاتم * (وثالثها) وهو رأي ابن مالك (يجوز اذا تأول بالجامع لا كمل الخصال) اللائقة في المدح والذم بخلاف ما اذا قصد به التخصيص من اقامة الفاعل مقام الجنس لان تخصيصه مناف لذلك (ولا توكيد معنوي قطعا) كذا قاله ابن مالك وعلله بأن القصد من رفع توهم المجاز أو الخصوص مناف للقصد بفاعل نعم من اقامته مقام الجنس أو تأويله بالجامع لا كمل خصال المدح أو الذم قال أبو حيان ومن يرى ان أل عهدية شخصية لا يبعد أن يجيز نعم الرجل نفسه زيد (وفي) إتباعه بالتوكيد (اللفظي احتمالان) وأجازه ابن مالك فيقال نعم الرجل الرجل زيد وقال أبو حيان ينبغي أن لا يجوز الا بسماع (ولا يفصل) بين نعم وفاعلها بظرف ولا غيره قاله ابن أبي الربيع والجمهور وفي البسيط يجوز الفصل لتصرف هذا الفعل في رفعه الظاهر والمضمر وعدم التركيب (وثالثها) قاله الكسائي يجوز بمعموله أي الفاعل نحو نعم فيك الراغب قال أبو حيان وفي الشعر مايدل له قال * وبئس من المليحات البديل * قال وورد الفصل باذن وبالقسم في قوله * بئس اذن راعي المودة والوصل * وقوله * بئس عمر الله قوم طرقوا * (أو يكون ضميرا) مستترا (خلافا للكسائي) في منعه ذلك قال في نحو نعم رجلا زيد الفاعل هو زيد والمنصوب حال وتبعه درود وقال الفراء تمييز محول عن الفاعل والأصل نعم الرجل زيد وعلى الأول هذا الضمير يكون (ممنوع الاتباع) فلا يعطف عليه ولا يبدل منه ولا يؤكد بضمير ولا غيره لشبهه بضمير الشأن في قصد ابهامه تعظيما لمعناه وماورد من نحو نعم هم قوم أنتم فشاذ (مفسر بتمييز مطابق للمعنى) في الافراد والتذكير وفروعهما (عام في الوجود غير متوغل في الابهام ولا ذي تفضيل) بخلاف نحو الشمس والقمر فلا يقال نعم شمسا هذه الشمس ونحو غير ومثل وأي وما دل على مفاضلة فلا يقال نعم أفضل منك زيد لعدم قبول ما ذكر لأل ولكونه خلفا عن فاعل مقرون بها اشترط صلاحيته لها (جاز

الوصف) نحو نعم رجلا صالحا زيد نقله أبو حيان عن البسيط جازما به (وكذا الفصل) نحو بئس للظالمين بدلا. (خلافا لابن أبي الربيع) في قوله بمنع الفصل بين نعم والمفسر (قيل) وجاز (الحذف) أيضا اذا علم (نحو) حديث من توضأ يوم الجمعة (فبها ونعمت) ونعمت السنة سنة أو رخصة فعلية أي فبالسنة أخذ وعليه ابن عصفور وابن مالك ونص سيبويه على لزوم ذكره (وفي الجمع بينه) أي التميز (وبين) الفاعل (الظاهر) أقوال أحدها لا يجوز اذ الابهام يرفعه التميز وعليه سيبويه والسيرافي وجماعة ثانيها يجوز وعليه المبرد وابن السراج والفارسي واختاره ابن مالك قال ولا يمنع منه زوال الابهام لان التميز قد يجاء به توكيدا ومما ورد منه قوله *

والتغلبيون بئس الفحل فحلهم * فحلا * وقوله * نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت * (ثالثها) وعليه ابن عصفور (يجوز ان أفاد) التميز (ما لم يفده) الفاعل نحو نعم الرجل رجلا فارسا وقوله * فنعم المرء من رجل تهامي *

ولا يجوز إن لم يفد ذلك (ولا يؤخر) هذا التميز (عن المخصوص اختيارا) فلا يقال نعم زيد رجلا الا في ضرورة (خلافا للكوفية) في تجويزهم تأخيره عنه اما تأخره عن الفعل فواجب قطعا (ولا يكون الفاعل) لنعم وبئس (نكرة اختيارا) وان ورد فضرورة كقوله * بئس قرينا يفن هالك * وقوله * فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم * (خلافا للكوفية) وموافقيهم في اجازتهم ذلك لما حكى الاخفش ان ناسا من العرب يرفعون بهما النكرة مفردة ومضافة (ولا يكون موصولا) قاله الكوفيون وكثير من البصريين (وجوزه المبرد في الذي) الجنسية كقوله

* بئس الذي ما أنتم آل أبجرا * قال ابن مالك وظاهر قول الأخفش انه يجيز نعم الذي يفعل زيد ولا يجيز نعم من يفعل قال ولا ينبغي أن يمنع لان الذي يفعل بمنزلة الفاعل ولذلك أطرد الوصف به ومقتضى النظر الصحيح أن لا يجوز مطلقا ولا يمنع مطلقا بل اذا قصد به الجنس جاز أو العهد منع انتهى والمانعون مطلقا عللوا بأن ما كان فاعلا لنعم وكان فيه أل كان مفسرا للضمير المستتر فيها إذا نزعت منه والذي ليس كذلك (و) جوزه (قوم في من وما) مرادا بهما الجنس كقوله * ونعم من هو في سر واعلان * وتأول غيرهم على ان الفاعل مضمر ومن في محل نصب تميزه (ومن ثم) أي من هنا وهو فاعلهما لا يكون موصولا (قال المحققون) منهم سيبويه (ان ما في) نعم وبئس الواقع بعدها فعل (نحو بئس ما اشتروا) ونعم ما صنعت (معرفة تامة) أي لا يفتقر الى صلة (فاعل) والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف أي نعم الشيء شيء اشتروا قال في شرح الكافية ويقويه كثرة الاقتصار عليها في نحو غسلته غسلا نعما والنكرة التالية نعم لا يقتصر عليها (وقيل نكرة تميز) والفعل بعدها صفة لها والمخصوص محذوف أوما أخرى موصولة محذوفة صلتها الفعل أو بمعنى شيء صفتها الفعل أي بئس شيأ شيء اشتروا أقوال ورد بأن التميز يرفع الابهام وما يساوي المضمر في الابهام فلا يكون تميزا (وثالثها) هي (موصولة) صلتها الفعل والمخصوص محذوف أو هي المخصوص وما أخرى تميز محذوف أي نعم شيأ الذي صنعته أو هي الفاعل واكتفى بها وبصلتها عن المخصوص أقوال (ورابعها مصدرية) ولا حذف والتقدير نعم صنعك وبئس شراؤهم (وخامسها نكرة موصوفة فاعل) يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص (وسادسها كافة) كفت نعم وبئس كما كفت قل وصارت تدخل على الجملة الفعلية (وفي) ما اذا وليها اسم نحو (نعما هي) القولان (الاولان) أحدهما انها معرفة تامة فاعل بالفعل وهو قول سيبويه والمبرد وابن السراج والفارسي والثاني انها نكرة غير موصوفة تميز والفاعل مضمر والمرفوع بعدها هو المخصوص (وثالثها) أن ما (مركبة) مع الفعل (لا محل لها) من الاعراب والمرفوع فاعل (وشذ كونه) أي الفاعل (اشارة) متبوعا بذي اللام كقوله

* وبئس هذا الحي حيا ناصرا * (وعلما) كقول سهل بن حنيف * شهدت صفين وبئست صفون *

(وكذا) شذ كونه (مضافا الى الله) علما أو غيره وان كانت فيه أل لانه من الاعلام كقوله صلى الله عليه وسلم نعم

عبدالله خالد بن الوليد وقول الشاعر * بئس قوم الله قوم طرقوا * (خلافا للجرمى) فى قوله باطراده وغيره يتأول ما ورد منه ومن العلم على أنه المخصوص والفاعل مضمر حذف مفسره (وشذ كونه ضميرا غير مفرد) أى مطابقا للمخصوص نحو أخوالك نعما رجلين وحكى الاخفش عن بعض بنى أسد نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون ونعمتم رجالا ونعمن نساء الهندات ثم قال لا آمن أن يكونا فهما التلقين (١) (خلافا للقوم) من الكوفية لقولهم بالقياس على ذلك (و) شذ جره (بالباء) الزائدة روى نعم بهم قوما أى نعم هم (ولا يعملان) أى نعم وبئس (فى مصدر و) لا (ظرف ويذكر المخصوص) وهو المقصود بالمدح أو الذم (قبلهما) أى نعم وبئس (مبتدأ أو منسوخا) والفعل ومعموله الخبر والرابط هنا العموم فى المرفوع المفهوم من أل الجنسية نحو زيد نعم الرجل أو رجلا وكان زيد نعم الرجل وان زيدا نعم الرجل قال

ان ابن عبد الله نعـ * ـم أخو الندى وابن العشيره

وقال

اذا أرسلونى عند تعذير حاجة * أمارس فيها كنت نعم الممارس

(أو) يذكر (بعد الفاعل) نحو نعم الرجل زيد وهو أحسن من تقدمه لارادة الابهام ثم التفسير واعرابه (مبتدأ) خبره الجملة قبله وقيل محذوف أو خبرا مبتداه محذوف وجوبا (أو بدلا) من الفاعل أقوال قال ابن مالك أرجحها الاول لصحته فى المعنى وسلامته من مخالفة أصل بخلاف جعله خبرا فانه يلزم منه أن ينصب لدخول كان عليه أو جعل خبره محذوفا فانه لم يعهد التزام حذف الخبر الا حيث سد مسده شئ أو جعله بدلا فانه لا يصلح لمباشرة نعم وأجاب قائله بأنه يجوز أن يقع بدلا ما لا يجوز أن يلى العامل بدليل انك أنت وعلى هذا هو بدل اشتمال لانه خاص والرجل عام (وقد يدخله ناسخ) نحو نعم الرجل كان زيدا وظننت زيدا فالجملة فى موضع خبر كان أو ثانى مفعولى ظن (ويغلب أن يختص) بأن يقع معرفة أو قريبا منها أخص من الفاعل لا أعم منه ولا مساويا نحو نعم الفتى رجل من قريش (و) ان (يصح الاخبار به عن الفاعل) موصوفا بالممدوح بعد نعم أو المذموم بعد بئس كقولك فى نعم الرجل زيد الرجل الممدوح زيد وفى بئس الولد العاق إباه الولد المذموم العاق أباه والا أى وان وقع غير مختص ولا صحيح الاخبار عنه به بأن وقع مباينا له (أول) كقوله تعالى «بئس مثل القوم الذين كذبوا» أى مثل الذين حذف مثل المخصوص وأقيم الذين مقامه ويحذف المخصوص (لدليل) يدل عليه نحو نعم العبد أى أيوب «فنعم الماهدون» أى نحن (وقيل) انما يحذف إن تقدم (ذكره) والاكثرون على عدم اشتراطه (وتخلفه) اذا حذف (صفته) وهى ان كانت اسما وفاق نحو نعم الرجل حليم كريم أى رجل حليم فان كانت فعلا نحو (نعم) الصاحب تستعين به فيعينك أى رجل (فممنوع أو جائز أو ثالث مع ما قيل دونها أقوال) الاكثر على الاول والكسائى على الثانى وابن مالك على الثالث وأقل منه أن يحذف المخصوص وصفته ويبقى متعلقهما كقوله * بئس مقام الشيخ أمرس أمرس * أى مقام مقول فيه أمرس أبقى مقول القول «مسئلة» الحق بئس فى العمل «ساء» وفاقا كقوله تعالى «ساء مثلا القوم» وقوله «بئس الشراب وساءت مرتفقا» وقوله «ساء ما يحكمون» وهى فرد من أفراد فعل الآتى لانها فى الاصل بوزن فعل بالفتح متصرفة حولت الى فعل ومنعت التصرف وانما أفردت بالذكر للاتفاق عليها كما قاله فى سبك المنظوم (و) الحق (بهما) أى بنعم فى المدح وبئس فى الذم عملا (فعل) بضم العين (وضعا) ككرم وظرف وشرف (أو مصوغا) محولا (من ثلاثى) مفتوح أو مكسور كقتل وجبن ثم ان كان معتل العين لزم قلبها ألفا نحو قال الرجل زيد وباع الرجل زيد أو اللام ظهرت الواو وقلبت الياء واوا نحو غزو ورمو وقيل يقر على حاله فيقال رما وغزا ومن

(١) هكذا فى نسخة وفى أخرى أن يكونا فهما الفعلين

الممنوع قولهم اقضو الرجل فلان أي نعم القاضي هو وماذكر من اشتراط كون الصحيح منه ثلاثيا كالتسهيل زاد عليه خطاب في الترشيح أن يكون مما يبنى منه التعجب فلا يصاغ من الألوان والعاهات كما لا يصاغ من الرباعي استغناء بأفعل الفعلي فعل نحو أشد الحمرة حمرته وأسرع الانطلاق انطلاقه فأفعل مضاف مبتدأ خبره الجزء الاخير ورجحه أبو حيان (وقيل إلا علم وجهل وسمع) فلا تحول الى فعل بل يستعمل استعماله باقية على حالها قاله الكسائي (قيل) ويلحق فعل المذكور (بصيغتي التعجب) أيضا حكى الاخفش ذلك عن العرب فيقال حسن الرجل زيد بمعنى ما أحسنه (فيصدر بلام) نحو لكرم الرجل زيد بمعنى ما أكرمه قال خطاب وهي لام قسم (ولا تلزم أل فاعله) بل تكون معرفة ونكرة وتلحق الفعل العلامات نحو لكرم زيد وهند لكرمت والزيدان لكرما رجلين والزيدون لكرموا رجالا يريد ما أكرم بخلافه حال استعماله كنعم فلا تلزمه اللام بل يجوز دخالها وتركها ولا يكون فاعله الا كفاعل نعم « مسئلة » (كنعم) في العمل وفي المعنى مع زيادة ان الممدوح بها محبوب للقلب (حبذا وأصله حبب) بالضم أى صار حبيبا لا من حبب بالفتح (ثم) أدغم فصار (حب) والاصح ان ذا فاعله فلا تتبع وتلزم الافراد والتذكير وان كان المخصوص بخلاف ذلك كقوله

يا حبذا جبل الريان من جبل * وحبذا ساكن الريان من كانا

وحبــذا نفحات من يمانية * تأتيك من قبل الريان أحيانا

وقوله

حبذا انتما خليلي ان لم * تعذلاني في دمعي المهراق

وقوله * الا حبذا هند وارض بها هند * وانما التزم ذلك (لانه كالمثل) والامثال لا تغير كما يقال الصيف ضيعت اللبن بكسر التاء وان كان الخطاب لغير مؤنث أو لانه على حذف والتقدير في حبذا هند مثلا حبذا حسن هند وحبذا زيد حبذا أمره وشأنه فالمقدر المشار اليه مذكر مفرد حذف وأقيم المضاف اليه مقامه أو لانه على ارادة جنس شائع فلم يختلف كما لم يختلف فاعل نعم اذا كان ضميرا هذه أقوال الاكثر على الاول ونسب للخليل وسيبويه وابن كيسان على الثاني والفارسي على الثالث (وقال دريود ذا زائدة) وليست اسما مشارا به بدليل حذفها في قوله * وحب دينا * وقيل صارت بالتركيب مع حب فعلا فاعله المخصوص كقولهم فيما حكى لا تحبذه قاله المبرد والاكثرون ولعدم الفصل بين حب وذا ولعدم تصرف ذا بحسب المشار اليه ورد بجواز حذف المخصوص والفاعل لا يحذف (وقيل الكل اسم) واحد مركب قاله المبرد والاكثرون واختاره ابن عصفور لاكثار العرب من دخولها عليها من غير استيحاش ولعدم الفصل بين حب وذا وتصرف ذا بحسب المشار اليه وعلى هذا هو مرفوع وفاقا ثم هل هو (مبتدأ خبره المخصوص أو عكسه) أى خبر مبتدؤه المخصوص (قولان) المبرد على الأول والفارسي على الثاني (وعلى الاول) وهو القول بأن ذا فاعل (هو) المخصوص (مبتدؤها) أى الجملة فهو خبر عنه والرابط ذا أو العموم ان قلنا أريد الجنس (أو مبتدأ محذوف الخبر أو عكسه) اى خبر محذوف المبتدإ وجوبا وكأنه قيل من المحبوب فقال زيد أى هو (أو بدل) من ذا لازم التبعية (أو عطف بيان) عليه (أقوال) الاكثرون على الاول وعلى الثاني الصيمرى وابن مالك على الثالث وابن كيسان على الرابع قال ابن مالك والحكم عليه بالخبرية هنا أسهل منه في باب نعم لان مصحبه هنالك نشأ من دخول نواسخ الابتداء وهي لا تدخل هنا لان حبذا جار مجرى المثل ورد كونه مبتدأ حذف خبره أو عكسه بأنه يجوز حذف المخصوص فيلزم حذف الجملة بأسرها من غير دليل ورد عطف البيان بمجيئه نكرة واسم الاشارة معرفة كما في قوله * وحبذ نفحات * ورد البدل بأنه على نية تكرار العامل وهو لا يلي حب وأجيب بعدم اللزوم بدليل إنك أنت (ولا يقدم) مخصوص حبذا عليها وان جاز تقديمه على نعم بقلة لانها فرع عنها فلا تساويها في تصرفاتها ولانها جارية مجرى المثل

ولئلا يتوهم من قولك مثلا زيد حبذا كون المراد الاخبار بان زيدا أحب ذا وان كان توهما بعيدا (وحذفه) استغناء بما دل عليه (قليل) كقوله * فحبذا ربا وحب دينا * أي ربا الاله *

وقوله ألا حبذا لولا الحياء وربما * منحت الهوى من ليس بالمتقارب

أي حبذا حالتي معك (ويجوز فصله) من حبذا (بنداء) كقول كثير * ألا حبذا يا عزذاك التساتر *

(و) يجوز (كونه) اسم (اشارة) كقول كثير المذكور وقول الآخر * فيا حبذا ذاك الحبيب المبسمل

(ويكون قبله) أي المخصوص (أو بعده نكرة منصوب بمطابقة) كقوله * ألا حبذا قوما سليم فانهم *

وقوله حبذا الصبر شيمة لامرئ را * م مباراة مولع بالمعالي

ويقال حبذا رجلين الزيدان ورجالا الزيدون ونساء الهندات وكذا مؤخرا (فثالثها) أي الأقوال فيه (ان كان مشتقا) فهو (حال والا) بأن كان جامدا فهو (تمييز) وقال الأخفش والفارسي والربعي حال مطلقا وقال أبو عمرو بن العلاء تمييز مطلقا (ورابعها) قاله أبو حيان (المشتق ان أريد تقييد المدح به حال وغيره) وهو الجامد والمشتق الذي لم يرد به ذلك بل تبيين جنس المبالغ في مدحه (تمييز) مثال الاول ولا يصح دخول من عليه حبذا هند مواصلة أي في حال مواصلتها والثاني وتدخل عليه من حبذا زيد راكبا (وخامسها) قاله في البسيط إنه منصوب (بأعني) مضمرا فهو مفعول لا حال ولا تمييز قاله أبو حيان وهو غريب ثم الأولى التأخير عند الفارسي والتقديم عند ابن مالك وقال الجرمي وابن خروف هما سواء في الحال ثم قال الجرمي تقديم التمييز فيه قبيح وقال ابن خروف أحسن وقال أبو حيان الاحسن تقديم التمييز وكذا الحال ان كانت من ذا وان كانت من المخصوص فالتأخير (وتؤكد حبذا) توكيدا (لفظيا) كقوله

ألا حبذا حبذا حبذا * حبيب تحملت منه الاذى

(وتدخل عليها لا فتساوي بئس في) العمل والمعنى مع زيادة ما تقدم نظيره في حبذا كقوله

* لا حبذا أنت يا صنعاء من بلد * وقوله * ولا حبذا الجاهل العاذل *

وقوله ألا حبذا أهل الملا غير أنه * اذا ذكرت مي فلا حبذا هيا

وقال أبو حيان ودخول لا على حبذا لا يخلو من اشكال لانه إن قدر حب فعلا وذا فاعله أو حبذا كلها فعلا فلا لا تدخل على الماضي غير المتصرف ولا على المتصرف الا قليلا أو كلها اسما فان قدر في محل نصب لم يصح لانه على العموم نحو لا رجل وهو هنا خصوص أو رفع فكذلك لوجوب تكرار لا حينئذ (وتعمل) حبذا (فيما عدا المصدر) كالظرف والمفعول له ومعه نحو حبذا زيد اكرامًا له وحبذا عمرو وزيد بخلاف المصدر اذ هي غير متصرفة فلا مصدر لها (وتوقف أبو حيان في) عملها في غير (الحال والتمييز) وقال لا ينبغي أن يقدم عليه الا بسماع اما الحال والتمييز فتعمل فيهما وفاقا (وتضم فاحب مفردة) من ذا بنقل ضمة العين اليها كما يجوز ابقاء الفتح استصحابا نحو حب زيد وحب دينار يجب الابقاء اذا فككت كاسناد حب الى ما سكن له آخر الفعل نحو حببت يا هذا (وكذا فعل السابق) المستعمل كنعم وبئس أو تعجبا أصلا أو تحولا يجوز نقل ضمة عينه الى الفاء فتسكن كقوله

حسن فعلا لقاء ذي الثروة المـ * ـلق بالبشر والعطاء الجزيل

وقيد في التسهيل الفاء بكونها حلقية قال أبو حيان ولا يختص بذلك بل كل فعل يجري فيه ذلك نحو لضرب الرجل بضم الضاد (ويجوز جر فاعلهما) أي حب المفرد وفعل (بالباء) الزائدة تشبيها بفاعل أفعل تعجبا كقوله

* وحب بها مقتولة حين تقتل * وكقوله حب بالزور الذي لا * يرى منه الا صفحة أو لمام

وحكى الكسائي مررت بأبيات جاد بهن أبياتا وجدن أبياتا (ومنه) أي الجامد (صيغتا التعجب) وهما (ما أفعل

وأفعل) به (قال الكوفية وأفعل) بغير ما مسندة إلى الفاعل نحو قوله * فأبرحت فارسا * أى ما أبرحك فارسا (وبعضهم وأفعل من كذا وزعم الفراء الأولى) أى ما أفعل (اسما) لكونه لا ينصرف ولتصغيره وصحة عينه فى قولهم ما أحسنه وقوله * ياما أميلح غزلانا * وقالوا ما أطوله كما قالوا هو أطول من كذا ورد بأن امتناع التصرف لكونه غير محتاج اليه للزومه طريقة واحدة اذ معنى التعجب لا يختلف باختلاف الازمنة لا ينافى الفعلية كليس وعسى وبأن تصغيره وصحة عينه لشبهه بأفعل التفضيل وقد صحت العين فى أفعال كحول وعور ويدل للفعلية بناؤه على الفتح ونصبه المفعول الصريح ولزوم نون الوقاية مع الياء (و) زعم (ابن الانبارى الثانية) أى أفعل به اسما لكونه لا تلحقه الضمائر (وجوز هشام المضارع من ما أفعل) فيقال ما يحسن زيدا ورد بأنه لم يسمع (وينصب المتعجب منه بعد ما أفعل مفعولا به) على رأى غير الفراء والهمزة فيه للتعدية والفاعل ضمير مستتر عائد على ما مفرد مذكر لا يتبع بعطف ولا توكيد ولا بدل وعلى رأيه نصبه على حد نصب الاب فى زيد كريم الأب والأصل زيد احسن من غيره مثلا أتوا بما على سبيل الاستفهام فنقلوا الصفة من زيد وأسندوها الى ضمير ما وانتصب زيد بأحسن فرقا بين الخبر والاستفهام وفتحة أفعل على هذا قيل بناء لتضمنه معنى التعجب وقيل اعراب وهو خبر ما بناء على نصب الخبرية بالخلاف عند الكوفيين (والاصح ان ما مبتدأ) خبره ما بعده وقال الكسائى لا موضع لها من الاعراب (و) الاصح (انها نكرة تامة) بمعنى شئ خبرية قصد بها الابهام ثم الاعلام بايقاع الفعل على المتعجب منه لاقتضاء التعجب ذلك (وقيل) نكرة (موصوفة) بالفعل والخبر محذوف وجوبا أى شئ أحسن زيدا عظيم (وقيل استفهامية) دخلها معنى التعجب لاجماعهم على ذلك فى أى رجل زيد ورد بأن مثل ذلك لا يليه غالبا إلا الاسماء نحو * وأصحاب الميمنة ما أصحاب الميمنة * وما ملازمة للفعل وبأنها لو كانت كذلك جاز أن يخلفها أى كما جاز ذلك فى * ياسيدا ما أنت من سيد * (وقيل موصولة) صلتها الفعل والخبر محذوف وجوبا والتقدير الذى أحسن زيدا عظيم (و) يجر المتعجب منه (بعد أفعل بباء زائدة لازمة) لا يجوز حذفها نحو أكرم بزيد (وقيل يجوز حذفها مع ان وان) المصدريتين كقوله * واحبب الينا أن يكون المقدما *

وقوله * فاحسن وأزين لامرئ إن تسربلا * وقال بعض المولدين

أهون على اذا امتلأت من الكرى * انى أبيت بليلة الملسوع

(والأصح انه خبر) معنى وان كان لفظه لفظ الامر للمبالغة وليس بأمر حقيقة (فمحل المجرور) بعده (رفع فاعلا) والهمزة فيه للصيرورة والباء للتعدية ولا ضمير فى أفعل والتقدير فى أحسن بزيد صار زيد ذا حسن كقولهم أبقلت الارض أى صارت ذات بقل (وقيل) هو (أمر) حقيقة فمحل المجرور نصب على المفعولية والهمزة للنقل كهى فى ما أفعل فالباء زائدة واختلف على هذا فالأصح (فاعله ضمير المصدر) الدال على الفعل فكأنه قيل يا حسن أحسن بزيد أى الزمه ودم به ولذلك وحد الفعل على كل حال (وقيل) فاعله ضمير (المخاطب) كأنك قلت أحسن يا مخاطب به أى أحكم بحسنه ولم يبرز فى التأنيث والتثنية والجمع لانه جرى مجرى المثل ولزمت الباء فى المفعول ليكون للامر فى معنى التعجب حال لا يكون له فى غيره ورد كونه أمرا بأنه محتمل للصدق والكذب وبأنه لا يجاب بالفاء وبأنه يليه ضمير المخاطب نحو أحسن بك ولا يجوز ذلك فى الامر لما فيه من إعمال فعل واحد فى ضميرى فاعل ومفعول لمسمى واحد وبأنه لو كان الناطق به آمرا بالتعجب لم يكن متعجبا كما لا يكون الامر بالحلف والنداء والتشبيه حالفا ولا مناديا ولا مشبها وقد أجمع على أنه متعجب قال أبو حيان ولو ذهب ذاهب الى أن أفعل أمر صورة خبر معنى والفاعل فيه ضمير يعود على المصدر المفهوم فى الفعل والهمزة للتعدية والمجرور فى موضع مفعول لكان مذهبا فقولك أحسن بزيد معناه أحسن هو أى الاحسان زيدا أى جعله حسنا فيوافق

معنى ماأحسن زيداقال ولاينافي ذلك التصريح بالخطاب في يازيداحسن بزيدلان الفاعل مخالف للمخاطب فالمعنى يازيدأحسن الاحسان زيدأى جعله حسنا كما تقول يازيدماأحسن زيداأى شئ جعله حسنا قال ويدل على أن محل المجرور رنصب جواز حذفه ونصبه بعد حذف الباء في قوله * فابعد دار مرتحل مزارا *
(ويحذف) المتعجب منه مع ماأفعل (لدليل) كقوله

جزى الله عنا والجزاء بفضله * ربيعة خيرا ماأعف وأكرما

أى ماأعفهم وأكرمهم وفي جواز حذفه (مع أفعل خلف) قال سيبويه لايجوز وقال الاخفش وقوم يجوز لقوله تعالى. أسمع بهم وأبصر. أى بهم (وقيل بل يحذف الجار فيستتر) الفاعل في أفعل ولايحذف ورد بأنه لو كان مستترالبرز في التثنيه والجمع والتأنيث (ولا يكون المتعجب) منه (الامختصا) من معرفة أوقريب منها بالتخصيص لانه مخبر عنه في المعنى (ومنع الفراء ذاأل العهدية) نحو ماأحسن القاضي تريد قاضيا بينك وبين المخاطب عهد فيه وأجازه الجمهور (و) منع (الاخفش أياالموصول بالماضي) نحو ماأحسن ايهم قال ذاك وأجازها سائرالبصريين فان وصلت بمضارع جازاتفاقا (ولايفصل المتعجب منه من أفعل وأفعل بشئ لضعفهما بعدم التصرف فاشبهاان واخواتها (الابظرف ومجرور يتعلق بالفعل) فانه يجوز (على الصحيح) لتوسعهم فيهما ولجواز الفصل بهما بين إن ومعمولها وليس فعل التعجب بأضعف منها ولكثرة وروده كقوله ماأحسن في الهيجاء لقاها * وقوله * وأحبب الينا أن يكون المقدما *
وقيل لايجوز الفصل بهما أيضا وعليه أكثرالبصريين ونسب الى سيبويه (وثالثها قبيح) أى يجوز على قبح قال أبوحيان ومحل الخلاف فيما اذالم يتعلق بالمعمول ضمير يعود على المجرور فان تعلق وجب تقديم المجرور كقولهم ماأحسن بالرجل أن يصدق وقوله

خليلى ماأحرى بذاللب أن يرى * صبوراولكن لاسبيل الى الصبر

أماما لايتعلق منهما بالفعل فلايجوز الفصل به اتفاقا نحو ماأحسن بعمروف أمرا (وجوزه الجرمى وهشام بالحال) أيضا نحو ماأحسن مقبلا زيدا (زاد الجرمى أوالمصدر) نحو ماأحسن احسانا زيدا والجمهور على المنع فيهما (و) جوزه (ابن مالك بالنداء) كقول على أعزز على أبا اليقظان ان أراك صريعا مجدلا (و) جوزه (ابن كيسان بلولا) الامتناعية نحو ماأحسن لولا بخله زيدا قال أبوحيان ولاحجة له على ذلك (ولايتقدم معمول) لفعل التعجب (على الفعل ولا) على (ما) وإن جاز ذلك في غيرهذا الباب لعدم تصرفه ولان المجرور في افعل عندالجمهور فاعل والفاعل لايجوز تقديمه (ولا يفصل بينهما) أى بين ما وأفعل (بغيركان) أماكان الزائدة فيجوز الفصل نحو ماكان أحسن زيدا (والاكثر) على ان فعل التعجب (يدل على الماضي المتصل) بالحال فاذا أريد الماضي المنقطع أتى بكان أوالمستقبل أتى بيكون (وقيل) انما يدل على (الحال) دون المضي حكى عن المبرد (وقيل) يدل على (الثلاثة) الحال والماضي والاستقبال ويقيد في المضي بكان وأمسى وفي الحال بالآن وفي الاستقبال بيكون ونحوه من الظروف المستقبلة كقوله تعالى. أسمع بهم وأبصر يوم يأتوننا. قاله ابن الحاجب (ويجر مايتعلق بهما ان كان فاعلا معنى بالى) نحو ماأحب زيدا الى عمرو وماأبغضه الى بكر والاصل أحب عمرو زيدا وأبغض بكر زيدا (والا) أى وان لم يكن فاعلا معنى (ف) ان أفهم علما أوجهلا فبالباء) يجر نحو ماأعرف زيدا بالفقه وماأبصر عمرا بالنحو وأجهل خالدا بالشعر (والا) أى وان لم يفهم ذلك (فان تعدى بحرف فبه) يجر نحو ماأعز زيدا على وماأزهده في الدنيا (والا) بأن تعدى بنفسه (فباللام) يجر نحو ماأضرب زيدا لعمرو (ويقتصر على الفاعل) في بابى كسى

وظن فيقال ما أكسى زيدا وما أعطى عمرا وما أظن خالدا بحذف المفعولين (ويستغنى) بجر أحد مفعولى (الاول) أى باب كسا باللام عن ذكر الآخر نحو ما أكساه لعمرو وما أكساه للثياب ولا يفعل ذلك فى باب ظن وان جمع بينهما فالثانى منتصب بمضمر نحو ما أعطى زيدا لعمرو الدراهم وما أكساه للفقراء الثياب (خلافا للكوفية) فى الامرين أى قولهم بجواز ذكرهما فى باب كسا على ان الثانى منصوب بفعل التعجب وبجواز مثل ذلك فى باب ظن اذا أمن اللبس نحو ما أظن زيدا لبكر صديقا فان خيف أدخل اللام عليهما نحو ما أظن زيدا لأخيك لأبيك والاصل ظن أخاك أباك قال أبو حيان هذا تحرير النقل فى المسئلة وخلط ابن مالك فنقل عن البصريين تساوى الحكم فى باب كسا وظن وعن الكوفيين نصب الثانى بفعل التعجب بلا تفصيل « مسئلة » (من مفهم التعجب) الذى لا يبوب له فى النحو قولهم (سبحان الله) وفى الحديث سبحان الله ان المؤمن لا ينجس (لله دره) قال فى الصحاح أى عمله وأصل الدر اللبن (حسبك بزيد رجلا) ويجوز حذف الباء ورفع زيد ويجوز ادخال من فى رجل (يا لك من ليل) ويجوز حذف من والنصب (انك من رجل) لعالم ولا يجوز حذف من منه (ما أنت جارة) بالنصب على التمييز ويجوز ادخال من (واها له يا هي) ومن ذلك لا إله إلا الله سبحان الله من هو أو رجلا ويله رجلا وكفاك به رجلا والعظمة لله من رب وأعجبوا لزيد رجلا أو من رجل وكاليوم رجلا وكالليلة قمرا وكرما وصلفا ويا للماء يا للدواهى ويا حسنه رجلا ويا طيبها من ليلة لله لا يؤخر الاجل (و) من ذلك (كيف ومن وما وأى فى الاستفهام) نحو . كيف تكفرون بالله . عم يتساءلون . الحاقة ما الحاقة لأى يوم أجلت * (المصدر) * أى هذا بحث إعماله (يعمل كفعله) لازما ومتعديا الى واحد فأكثر أصلا لا إلحاقا كما فى شرح الكافية لانه أصله ولذا لم يتقيد عمله بزمان (ان كان مفردا مكبرا غير محدود وكذا) ان كان (ظاهرا على الاصح) فلا يعمل مثنى فلا يقال عجبت من ضربيك زيدا ولا مجموعا ولا مصغرا كعرفت ضريبك زيدا ولا محدودا بالتاء كعجبت من ضربتك زيدا وشذ قوله

بضربة كفيه الملا نفس راكب * ولا مضمرا كضربك زيدا حسن وهو الحسن قبيح لان كلا مما ذكر يزيل المصدر عن الصفة التى هى أصل الفعل خصوصا الاضمار فان ضمير المصدر ليس بمصدر حقيقة كما ان ضمير العلم ليس بعلم ولا ضمير اسم الجنس اسم جنس وقال الكوفيون بجواز إعمال المصدر واستدلوا بقوله

وما الحرب الا ما علمتم وذقتم * وما هو عنها بالحديث المرجم

أى وما الحديث عنها والبصريون تأولوه على ان عنها متعلق بأعنى مقدرا (وثالثها يعمل فى الجر ورفقط) دون المفعول الصريح قاله الفارسى وابن جنى قال أبو حيان وقياس قولهما إعماله فى الظرف اذ لا فرق بينهما وقد أجازه جماعة (وجوزه قوم فى الجمع المكسر واختاره ابن مالك قال لانه وان زالت معه الصيغة الاصلية فالمعنى معها باق ومتضاعف بالجمعية لان جمع الشئ بمنزلة ذكره متكررا بعطف وقد سمع تركته بملاحس البقر أولادها وقال الشاعر * مواعيد عرقوب أخاه بيثرب قال أبو حيان والمختار المنع وتأويل ما ورد من ذلك على النصب بمضمر أى لحست أولادها ووعد أخاه (ويقدر بأن) المصدرية مخففة أو غيرها (قيل)أى قال بعضهم زيادة (أو ما المصدرية) والفعل فان غير المخففة للماضى كقوله * أمن بعد رمى الغانيات فؤاده * والمستقبل كقوله

فرم بيديك هل تستطيع نقلا * جبالا من تهامة راسيات

وما للماضى والحال كقوله . كذكركم أباءكم . وقوله . تخافونهم كخيفتكم . والمخففة للثلاثة كقوله * علمت بسطك للمعروف خير يد * وقوله * لو علمنا إخلافكم عدة السلم * وقوله

* لو علمت إيثاري الذي هويت * قال ابن مالك وتقدر المخففة بعد العلم وغيرها بعد لو لا أو الفعل كراهة أو إرادة أو خوفاً أو رجاء أو منعاً أو نحو ذلك ثم هذا التقدير قال الجمهور (دائماً وقيل) أي قال ابن مالك (غالباً) قال ومن وقوعه غير مقدر قول العرب سمع أذني زيداً يقول ذلك وقول أعرابي اللهم ان استغفاري اياك مع كثرة ذنوبي للؤم وان تركي الاستغفار مع علمي بسعة عفوك لعي وقول الشاعر

ورأي عيني الفتى أباكا * يعطي الجزيل فعليك ذاكا

قال أبو حيان وما ذكره ممنوع (ومن ثم) أي من هنا وهو كون هذا المصدر مقدر بحرف مصدري والفعل أي من أجل ذلك (لم يتقدم معموله عليه) لانه كالموصول ومعموله كالصلة والصلة لا تتقدم على الموصول ويؤول ما أوهمه على اضمار فعل كقوله * وبعض الحلم عند الجهل للذلة اذعان * (خلافاً لابن السراج) في قوله بجواز تقديم (المفعول عليه) فأجاز يعجبني عمراً ضرب زيد (و) من ثم أيضاً (لا يفصل من معموله بتابع أو غيره) كما لا يفصل بين الموصول وصلته وشمل التابع النعت وغيره خلافاً لقول التسهيل ولا منعوت قبل تمامه فلا يقال عجبت من ضربك الشديد زيداً ولا من شربك وأكلك اللبن بل يجب تأخيره كقوله * ان وجدي بك الشديد أراني * وأما قوله أزمعت يأساً مبيناً من نوالكم * فمؤول على اضمار يئست من نوالكم وكذا قوله تعالى ٠ انه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر ٠ يقدر برجعه يوم (ولا يتقدر عمله بزمان) بل يعمل ماضياً وحالاً ومستقبلاً كما تقدم (خلافاً لابن أبي العافية في) قوله لا يعمل في (الماضي) قال أبو حيان ولعله لا يصح عنه (ولا يحذف) المصدر (باقياً معموله في الأصح) لانه موصول والموصول لا يحذف وقيل يجوز لدليل لانه كالمنطوق كما يحذف المضاف لدليل ويبقى عمله في المضاف اليه قيل ومنه قوله تعالى ٠ هل تستطيع ربك ٠ أي سؤال ربك اذ لا يصح تعليق الاستطاعة بغير فعل المستطيع (و إعماله مضافاً أكثر) من أعماله منوناً استقراء وعلله ابن مالك بأن الاضافة تجعل المضاف اليه كجزء من المضاف كما يجعل الاسناد الفاعل كجزء من الفعل ويجعل المضاف كالفعل في عدم قبول أل والتنوين فقويت بها مناسبة المصدر للفعل (ثم) إعماله (منوناً) أكثر من إعماله معرفاً بأل لان فيه شبهاً بالفعل المؤكد بالنون الخفيفة (وأنكره الكوفية) أي إعماله منوناً وقالوا ان وقع بعده مرفوع أو منصوب فباضمار فعل يفسر المصدر من لفظه كقوله تعالى ٠ أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً ٠ التقدير يطعم ورد بأن الاصل عدمه (ثم) يليه (إعماله معرفاً بأل) كقوله * ضعيف النكاية أعداءه * وقوله * فلم أنكل عن الضرب مسمعا * (وأنكره كثيرون) والبغداديون وقوم من البصريين كالمنون وقدروا له عاملاً (وثالثها أنه قبيح) أي يجوز اعماله على قبح (ورابعها إن عاقبت) أل (الضمير عمل) نحو انك والضرب خالد المسيء إليه (والا) بأن لم تعاقبه (فلا) يجوز إعماله نحو عجبت من الضرب زيد عمراً وهو قول ابن طلحة وابن الطراوة واختاره أبو حيان وقولي ... رفا تصريح بأن أل فيه للتعريف قال أبو حيان ولا نسلم في ذلك خلافاً الا ما ذهب اليه صاحب الكافي من انها زائدة كما في الذي والتي ونحوهما لان التعريف في هذه الاشياء بغير أل فلا وجه لادعاء زيادتها اذ لا يجتمع على الاسم تعريفان قال وهو في حالة التنوين معرفة لانه في معناها (وقال الزجاج) إعمال (المنون أقوى) من المضاف لان ما شبه به نكرة فكذا ينبغي أن يكون نكرة ورد بأن إعماله ليس للشبه بل بالنيابة عن حرف مصدري والفعل والمنوب عنه في رتبة المضمر (و) قال (ابن عصفور) إعمال (المعرف) أقوى من إعمال المضاف في القياس (وقيل المضاف والمنون) في الاعمال (سواء) قال أبو حيان وترك إعمال المضاف وذي أل عندي هو القياس لانه قد دخله خاصة من خواص الاسم فكان قياسه أن لا يعمل فكذلك المنون لان الاصل في الاسماء ان لا تعمل فاذا تعلق اسم باسم فالاصل الجر بالاضافة (ويضاف للفاعل

مطلقا) أي مذكورا معموله ومحذوفا كقوله تعالى «كذكركم آباءكم» وقوله «يفرح المؤمنون بنصر الله» (و) يضاف (للمفعول فيحذف) الفاعل كقوله «لا يسأم الإنسان من دعاء الخير» أي دعائه الخير وبذلك يفارق الفعل لأن الموجب للمنع فيه تنزيله اذا كان ضميرا متصلا كالجزء منه بدليل تسكين آخره والفصل به بين الفعل واعرابه في يفعلان وحذف الجزء من الكلمة لا يجوز بقياس وحمل عليه المنفصل والظاهر والمصدر لا يتصل به ضمير فاعل فلم تكن نسبة فاعله منه نسبة الجزء من الكلمة (وقال الكوفية) لا يحذف بل (يضمر) في المصدر كما يضمر في الصفات والظرف (و) قال أبو القاسم خلف بن فرتون (ابن الابرش ينوى) الى جنب المصدر قال ولا يجوز أن يقال انه محذوف لان الفاعل لا يحذف ولا يضمر لان المصدر لا يضمر فيه لانه بمنزلة اسم الجنس (ويجوز ابقاؤه) أي الفاعل مع الاضافة الى المفعول (في الاصح) نحو قوله تعالى في قراءة يحيى بن الحارث الذماري عن ابن عامر «ذكر رحمة ربك عبده زكريا» وقوله صلى الله عليه وسلم «وحج البيت من استطاع اليه سبيلا» وقول الشاعر

* قرع القواقيز أفواه الاباريق * وقيل لا يجوز الا في الشعر (و) يضاف (الظرف فيعمل فيما بعده رفعا ونصبا) كالمنون نحو عرفت انتظار يوم الجمعة زيد عمرا قال أبو حيان ومن منع من ذكر الفاعل والمصدر منون منع هذه المسئلة (ويؤول المنون بالمبنى للمفعول فيرفع) ما بعده على النيابة عن الفاعل نحو عجبت من ضرب زيد وقال الاخفش لا يجوز ذلك بل يتعين النصب أو الرفع على الفاعلية واختاره الشلوبين (وثالثها) قال أبو حيان يجوز (ان لزمه) أي البناء للمفعول (فعله) أي فعل ذلك المصدر نحو عجبت من جنون بالعلم زيد بخلاف ما ليس كذلك (ويحذف معه) أي بالمنون (الفاعل وأوجبه الفراء) فقال لا يجوز ذكر الفاعل مع المصدر المنون البتة لانه لم يسمع (فالاقوال الثلاثة) السابقة فيه أهو محذوف أم مضمر أم منوى تأتى هنا (ورابعها) قاله السيرافي (لا يقدر) الفاعل هنا (البتة) بل ينتصب المفعول بالمصدر كما ينتصب التمييز في عشرين درهما من غير تقدير فاعل ورد بأنه ان قال ان الفاعل غير مراد فباطل بالضرورة اذ لا بد للاطعام مثلا في قوله «أو اطعام» من مطعم من جهة المعنى وان قال انه مراد فقد أقر بأن المصدر يقتضيه كما يقتضيه الفعل بخلاف عشرين درهما فيلزمه تقديره وان لم يصح اضماره «مسئلة» (يذكر) بعد المصدر (البدل من فعله معموله) نحو ضربا زيدا وسقيا زيدا (وعامله) الناصب له (المصدر) عند سيبويه والجمهور لانه صار بدلا من الفعل فورث العمل الذى كان له وصار الفعل نسيا منسيا (وقيل) عامله الفعل (المحذوف) الناصب للمصدر (فعليه) أي على هذا القول (يجوز تقديمه) أي المعمول على المصدر نحو زيدا ضربا (وكذا) يجوز التقديم (على) القول (الاول) أيضا (في الأصح) لانه ناب عن فعله فهو أقوى منه اذا كان غير نائب ولأنه غير مقدر بحرف مصدري حتى يشبه الموصول في الامتناع وقيل لا يجوز التقديم على القول بأنه العامل قياسا على المصدر السابق قال أبو حيان والأحوط أن لا يقدم على التقديم الا بسماع (وفي تحمله) أي هذا المصدر (الضمير خلف) صحح ابن مالك انه يتحمل كاسم الفاعل وقال كذا «مسئلة» (يعمل كمصدر اسمه) أي اسم المصدر (الميمي لا العلم باجماع) فيهما أما الاول فلانه مصدر في الحقيقة كقوله

أظلوم إن مصابكم رجلا * أهدى السلام تحية ظلم

فمصابكم مصدر بمعنى إصابتكم وأما الثاني وهو ما دل على المصدر دلالة مغنية عن أل لتضمن الاشارة الى حقيقته كيسار وبره وفجار فلانها خالفت المصادر الاصلية بكونها لا يقصد بها الشياع ولا تضاف ولا توصف ولا تقع موقع الفعل ولا موقع ما يوصل به ولا تقبل أل ولذلك لم تقم مقامها في توكيد الفعل وتبيين نوعه أو مراته (وأما) اسم المصدر (المأخوذ من حدث لغيره) كالثواب والكلام والعطاء أخذت من مواد الاحداث ووضعت لما

يثاب به والمجنبه من القول ولما يعطى (فنعه) أى اعماله (البصرية) الا فى الضرورة (وجوزه)
قياسا (أهل الكوفة وبغداد) الحاقاله بالمصدر كقوله * و بعدعطائك المائة الرتاعا * وقوله
فان ثواب الله كل موحد * فان كلامها شفاء لمابيا * وقوله * (قال الكسائى) امام أهل
الكوفة الا ثلاثة ألفاظ (الخبز والدهن والقوت) فانها لاتعمل فلا يقال عجبت من خبزك الخبز ولا من
دهنك رأسك ولا من قوتك عيالك وأجاز ذلك الفراء وحكى عن العرب مثل أعجبنى دهن زيد لحيته قال
أبو حيان والذى أذهب اليه فى المسموع من هذا النوع ان المنصوب فيه بمضمر يفسره ماقبله وليس باسم
المصدر ولا يجرى مجرى المصدر فى العمل لافى ضرورة ولافى غيرها *(اسم الفاعل)* أى هذا مبحث إعماله
وذكر معه أمثلة المبالغة واسم المفعول هو مادل على حدث وصاحبه) فمادل جنس وقوله
* على حدث يخرج الجامد * والصفة المشبهة وافعل التفضيل وصاحبه يخرج المصدر واسم المفعول (و يعمل
عمل فعله مفردا أوغيره) أى مثنى ومجموعا جمع سلامة وجمع تكسير (ومنع قوم) عمل (المكسر و) منع
(سيبويه) والخليل إعمال (المثنى والجمع) الصحيح (المسند لظاهر) لانه فى موضع يفرد فيه الفعل فخالفه فلا
يقال مررت برجل ضار بين غلمانه زيدا وأجاز المبرد إعماله لان لحاقه حينئذ بالفعل قوى من حيث لحقه مايلحقه
(وقيل) لا ينصب اسم الفاعل أصلا بل (الناصب فعل مقدر منه) لان الاسم لا يعمل فى الاسم حكاه ابن مالك
فى التسهيل و به يرد على ابنه فى دعواه نفى الخلاف فى عمله (وشرط البصرية) لاعماله (اعتماده على) أداة (نفى)
صريح نحو ماضارب زيد عمرا أومؤول نحو غير مضيع نفسه عاقل (أو) أداة (استفهام) اسما أوحرفا ظاهرا أو
مقدرا كقوله * اناو رجالك قتل أمرئ *(أو) على (موصوف) نحو مررت برجل ضارب عمرا ولوتقديرا
هو راجع للاستفهام والموصوف معا كقوله

ليت شعرى مقيم العذر قومى * أم هم لى فى حبها عاذلونا

أى أمقيم وقوله *وما كل مؤت نصحه بلبيب * أى رجل مؤت (أوموصول) وذلك اذاوقع صلة أل (أو)
على (ذى خبر) نحو هذا ضارب زيدا وكان زيد ضاربا عمرا وان زيدا ضارب عمرا وظننت زيدا ضاربا عمرا (أو)
على ذى (حال) نحو جاء زيد راكبا فرسه (قيل أو) على (ان) نحو ان قائما زيدا فقائما اسم ان وزيد
الخبر ولم يشترط الكوفيون و وافقهم الاخفش الاعتماد على شئ من ذلك فأجاز وا إعماله مطلقا نحو ضارب زيدا
عندنا (و) شرط البصرية (كونه مكبرا) فلا يجوز هذا ضو يرب زيدا لعدم وروده ولدخول ماهو من
خواص الاسم عليه فبعد عن شبه المضارع بتغيير بنيته التى هى عمدة الشبه وقال الكوفيون الا الفراء و وافقهم
النحاس يعمل مصغرا بناء على مذهبهم ان المعتبر شبهه للفعل فى المعنى لاالصورة قال ابن مالك فى التحفة وهو قوى
بدليل إعماله محولا للمبالغة اعتبارا بالمعنى دون الصورة وقاسه النحاس على التكسير (وثالثها يعمل) المصغر
(الملازم التصغير) الذى لم يلفظ به مكبرا كقوله

فيا طعم راح فى الزجاج مدامة * ترقرق فى الايدى كميت عصيرها

فى رواية جر كميت (أما الماضى فالاصح يرفع فقط) نحو مررت برجل قائم أبوه أوضارب أبوه أمس ولا ينصب
لانه لايشبه المضارع الا اذا كان بمعنى الحال أوالاستقبال وقال الكسائى وهشام و وافقهما قوم ينصب أيضا
اعتبارا بالشبه معنى وان زال الشبه لفظا واستدلوا بقوله تعالى . وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد . وتأوله الاولون
على حكاية الحال (ومنع قوم رفعه الظاهر وقوم) رفعه (المضمر) أيضا قاله ابن طاهر وابن خروف وهو
يرد دعوى ابن عصفور الاتفاق على انه يرفعه و يتحمله (و) قال (قوم يعمل) النصب (ان تعدى لاثنين أو

ثلاثة) نحو هذا معطى زيد ادرهما أمس لانه قوى شبهه بالفعل هنا من حيث طلبه ما بعده وغير صالح للاضافة اليه لاستغنائه بالاضافة الى الاول والاكثرون قالوا هو منصوب بفعل مضمر قال ابن مالك ورده ان الاصل عدمه (فان كان) اسم الفاعل (صلة أل فالجمهور) انه (يعمل مطلقا) ماضيا وحالا ومستقبلا لان عمله حينئذ بالنيابة فنابت أل عن الذى وفروعه وناب اسم الفاعل عن الفاعل الماضى فقام تأوله بالفعل مع تأول أل بالذى مقام مافاته من الشبه اللفظى كما قام لزوم التأنيث بالألف وعدم النظير فى الجمع مقام مسبب ثان فى منع الصرف ومثاله ماضيا قوله

والله لايذهب شيخى باطلا * حتى أبير مالكا وكاهلا

* القاتلين الملك الحلاحلا * قال الاخفش ولا يعمل بحال وأل فيه معرفة كهى فى الرجل لاموصولة والنصب بعده على التشبيه بالمفعول به « وثالثها » قاله الرمانى وجماعة يعمل (ماضيا فقط) لاحالا ولامستقبلا ورد بأن العمل حينئذ أولى ومن وروده حالا قوله تعالى « والحافظين فروجهم والحافظات » وقال الشاعر

اذا كنت معنيا بمجد وسودد * فلاتك الا المجمل القول والفعلا

(ويضاف لمعموله) جوازا نحو « هديا بالغ الكعبة » « انك جامع الناس » « غير محلى الصيد » قال أبو حيان وظاهر كلام سيبويه ان النصب أولى من الجر وقال الكسائى هما سواء ويظهر لى ان الجر أولى لان الاصل فى الاسماء اذا تعلق أحدهما بالآخر الاضافة والعمل انما هو بجهة الشبه للمضارع فالحمل على الاصل أولى (وتجب) الاضافة (ان كان ماضيا) نحو ضارب زيد أمس اذ لايجوز النصب كما تقدم (أو) كان (المفعول ضميرا) متصلا به نحو زيد مكرمك (وقيل) وعليه الاخفش وهشام محله نصب وزال التنوين أو النون فى مكرمك ومكرموك للطافة الضمير لا للاضافة لان موجب النصب المفعولية وهى محققة وموجب الجر الاضافة وليست محققة اذ لادليل عليها الا الحذف المذكور ولم يتعين سببا له ورد بالقياس على الظاهر فانه لايحذف التنوين فيه الا للاضافة ويتعين النصب لفقد شرط الاضافة بان كان فى اسم الفاعل أل وخلا منها الظاهر والمضاف اليه ومرجع الضمير ويجوز تقديم معموله أى اسم الفاعل عليه نحو هذا زيدا ضارب لا ان جر بغير حرف زائد من اضافة أو حرف فلا يقال هذا زيدا غلام قاتل ولا مررت زيدا بضارب بخلاف ما جر بالزائد فيجوز التقديم عليه نحو ليس زيد عمرا بضارب قيل أو جر به أى زائدا أيضا فلا يقدم كغيره وجوزه قوم ان أضيف اليه حق أو غير وحده فأجازوا هذا زيدا غير ضارب وكذا الآخران وقد تقدم ذلك فى مبحث الاضافة (و) يجوز تقديم معموله (على مبتدإه) الذى هو خبر عنه نحو زيدا هذا ضارب وقيل لا يجوز ان كان اسم الفاعل خبر مبتدأ سببى أى من سبب المبتدإ نحو زيد أبوه ضارب عمرا أو كان المعمول لسببه نحو زيد ضارب أبوه عمرا وأجاز ذلك البصريون ووافقهم الكسائى فى الاخيرة لا تقديم صفته أى اسم الفاعل عليه أى المعمول (و) لاتقديم معموله عليه وعلى صفته معا فلا يقال هذا ضارب عاقل زيدا ولا هذا زيدا ضارب أى ضارب خلافا للكسائى فى اجازته التقديم فى الصورتين ويجوز وفاقا تأخير الموصوف عن المعمول نحو هذا ضارب زيدا عاقل والفرق انه اذا وصف قبل أن يأخذ معموله زال شبهه للفعل بالوصف الذى هو من خواص الاسماء بخلاف ما اذا تأخر الوصف لان صفته تحصل بعد تمام عمله ومن الوارد فى ذلك قوله

* وتخرجن من جعد ثراه منتصب * « مسئلة » يعمل بشرطه وفاقا وخلافا ما حول منه للمبالغة الى فعال ومفعول ومفعال وفعيل وفعل) قال * أخا الحرب لباسا عليها جلالها * وسمع اما العسل فأنا شراب

وقال * ضروب بنصل السيف سوق سمانها * وسمع انه لمنحار بوائكها * وإن الله سميع دعاء من دعاه وقال * أتاني أنهم مزقون عرضي * ولدلالتها على المبالغة لم تستعمل الاحيث يمكن الكثرة فلا يقال موات ولا قتال زيد بخلاف قتال الناس أما اذا لم تدل عليها فلا تعمل كأن كانت للانسب كحار وطعم أوكان بناء النصب عليها ككريم وفرح (وأنكر الكوفية الكل) أي إعمال الخمسة لانها زادت على معنى الفعل بالمبالغة اذ لا مبالغة في أفعاله ولزوال الشبه الصوري أيضا فما ورد بعدها منصوبا فباضمار فعل يفسره المثال (و) أنكر (أكثر البصريين الاخيرين) أي فعيل وفعل لقلتهما (و) أنكر (الجرمي فعل دون فعيل) لانه أقل وروداً حتى انه لم يسمع أعماله في نثر (وقال أبو عمرو يعمل) فعل (بضعف) (و) قال (أبو حيان لا يتعدى فيهما السماع) بل يقتصر عليه بخلاف الثلاثة الأخر فيقاس فيها وقد سقتها في المتن على ترتيبها في العمل فأكثرها فعال ثم فعول ومفعال ثم فعيل ثم فعل وادعى ابن طلحة تفاوتها في المبالغة أيضا ففعول لمن كثر منه الفعل وفعال لمن صار له كالصناعة ومفعال لمن صار له كالآلة وفعيل لمن صار له كالطبيعة وفعل لمن صار له كالعادة قال أبو حيان ولم يتعرض لذلك المتقدمون (وأعمل ابن ولاد وابن خروف فعيلا) بالكسر والتشديد فأجاز وا زيد شريب الخمر وطبيخ الطعام قال أبو حيان وقد سمع اضافة شريب الى معموله في قوله

لا تنفري يا ناق منه فانه * شريب خمر مسعر لحروب

فعلى هذا لا يبعد عمله نصبا وفهم من مساواة الامثلة لاسم الفاعل جواز إعمالها غير مفردة كقوله

ثم زادوا انهم في قومهم * غفر ذنبهم غير فخر

وقوله * خوارج ترا كين قصد المخارج * وقوله

شم مهاوين أبدان الجزور مخا * ميص العشيات لا خور ولا قزم

وذهب ابن طاهر وابن خروف الى جواز إعمالها ماضية وان عريت من أل وان لم يقع ولا بد لك في اسم الفاعل لما فيها من المبالغة ولم احتج الى ذكره لانه رأى محكيا في اسم الفاعل فدخل في التشبيه *(مسئلة كهو أيضا)* في العمل والشروط والاحكام وفاقا وخلافا (اسم المفعول فيرفع مرفوع فعله) أي المفعول لان فعله لما لم يسم فاعله قال ونحن تركنا تغلب ابنة وائل * كمضروبة رجلاه منقطع الظهر

(وتجوز إضافته) أي اسم المفعول (اليه) أي الى مرفوعه (دونه) أي اسم الفاعل فانه لا يجوز فيه ذلك نحو زيد مضروب الظهر قال أبو حيان والصحيح ان الاضافة في مثل ذلك من نصب لا من رفع وأصله مضروب الظهر وقال شيخه الشاطبي لم يذكر هذا الحكم غير ابن مالك واعتنى بذكره في سائر كتبه وقيده في الالفية بالقلة ولم يقيده بها في التسهيل والاول أحسن قال ثم انما يجوز بشرطين أن يكون اسم المفعول من متعدالى واحد فلا يجوز من لازم ولا من متعدالى أكثر وان يقصد ثبوت الوصف ويتناسى فيه الحدوث ثم كما تجوز الاضافة يجوز النصب على التشبيه بالمفعول أو التمييز نحو هذا مضروب الأب أو أباه وهو أقل من الاضافة (ولا يعمل) كعمل اسم المفعول (ما جاء بمعناه) من فعل وفعل وفعيل (كذبح وقبض وقتيل) فلا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل أبوه (خلافا لابن عصفور) حيث أجاز ذلك قال أبو حيان ويحتاج في منع ذلك واجازته الى نقل صحيح عن العرب «مسئلة» (كهو) أيضا (الصفة المشبهة به عملا لكن) تخالف في أنها (لا تعمل مضمرة ولا في أجنبي) بل في سببي (ولا في سابق) عليها بل في متأخر عنها (ولا) في (مفصول) بينها وبينه بل في متصل بها قال الخفاف في شرحه لم يفصلوا بين الصفة المشبهة ومعمولها فيقولوا كريم فيها حسب الآباء الا في الضرورة كما قال * والطيبون اذا ما ينسبون أباء (ولا مرادا بها غير الحال) واسم الفاعل يعمل مضمرا

نحو أنا زيدا ضارب به تقديره أنا ضارب زيدا ضارب به كما يعمل مظهرا وفي أجنبي كما يعمل في سببي وفي متقدم عليه كما يعمل في متأخر عنه وفي مفصول كما يعمل في متصل ومرادا به الاستقبال كما يعمل في مراد به الحال وقولي (في الاصح فيهما) راجع الى الاخيرين قال أبو حيان ذكر صاحب البسيط أنه يجوز الفصل بين هذه الصفة وبين معمولها إذا كان مرفوعا أو منصوبا كقوله تعالى مفتحة لهم الابواب. قال ولم يتعرض ابن مالك في التسهيل لزمان هذه الصفة وذكر ذلك في أرجوزته فقال * وصوغها من لازم لحاضر * وفي المسئلة خلاف ذهب أكثر النحويين الى أنه لا يشترط أن تكون بمعنى الحال وذهب أبو بكر بن طاهر الى أنها تكون للازمنة الثلاثة وأجاز أن تقول مررت برجل حاضر الابن غدا فيكون بمعنى المستقبل وذهب السيرافي الى انها أبدا بمعنى الماضي وهو ظاهر كلام الاخفش، قال والصفة لا يجوز تشبيهها الا اذا ساغ أن يبنى منها قد فعل وذهب ابن السراج والفارسي الى انها لا تكون بمعنى الماضي وهو اختيار الشلوبين قال وسواء رفعت أو نصبت لانك اذا قلت مررت برجل حسن الوجه فحسن الوجه ثابت في الحال لا تريد مضيا ولا استقبالا لانها لما شبهت باسم الفاعل لم يتوقونه في عملها في الزمانين وقد جمع بعض أصحابنا بين قول السيرافي وقول ابن السراج بأن قال لا يريد السيرافي بقوله إنها للماضي ان الصفة انقطعت وانما يريد انها ثبتت قبل الاخبار عنها ودامت الى وقت الاخبار ولا يريد ابن السراج انها انما وجدت وقت الاخبار فلا فرق بين القولين على هذا وفي البسيط قال بعضهم الصفة المشبهة باسم الفاعل تفارقه في انها لا توجد الا حالا وتقدم ان وقت ذلك ليس على جهة الشرط بل ان وضعها كذلك لكونها صفة دالة على الثبوت والثبوت من ضرورته الحال وأما على جهة الشرط فتكون حينئذ يصح تأويلها بالزمان ولا يشترط الا الحاضر لانه المناسب انتهى (ثم هي اما صالحة للمذكر والمؤنث مطلقا) أي لفظا ومعنى كحسن وقبيح (أو لفظا لا معنى) كحائض وخصي لفظهما من حيث الوزن بفاعل وفعيل صالح للمذكر والمؤنث ولكن معنى الحيض مختص بالمؤنث ومعنى الخصاء مختص بالمذكر (أو عكسه) أي معنى لا لفظا كـكبر الألية فانه معنى مشترك فيه لكن خص المذكر بلفظ آلى والمؤنث بلفظ عجزاء (أولا) تصلح لهما بل تختص باحدهما كآدر وأكمر لفظهما ومعناهما خاص بالمذكر ورتقاء وعفلاء لفظهما ومعناهما خاص بالمؤنث (وتجري الاولى على مثلها وضدها) أي يجري مذكرها على المذكر والمؤنث ومؤنثها على المؤنث والمذكر قال أبو حيان وهذا الذي يعبر عنه النحويون بأنه يشبه عموما تقول مررت برجل حسن الاب وبرجل حسن الام وبامرأة حسنة الام وبامرأة حسنة الاب (دون الباقي) فانها انما تجري على مثلها فقط ولا تجري على ضدها (في الاصح) تقول مررت برجل خصي الابن وبامرأة حائض البنت وبرجل آلى الابن وبامرأة عجزاء البنت وبرجل آدر الابن وبامرأة رتقاء البنت قال أبو حيان وهذا يعبر عنه النحويون بأنه يشبه خصوصا وأجاز الكسائي والاخفش جريان هذه الصفة على ضدها في الاقسام الثلاثة فتقول برجل حائض بنته وبامرأة خصي ابنها وبرجل عجزاء بنته وبامرأة آلى ابنها وبرجل رتقاء بنته وبامرأة آدر ابنها هكذا حكى ابن مالك الخلاف في الثلاثة ونازعه أبو حيان بأن بعض المغاربة نقل الاتفاق على المنع في قسمين منها وان الخلاف خاص بقسم واحد وهي الصفة المشتركة من جهة المعنى واللفظ مختص (وتعمل مع أل) مقترنة بها (ودونها رفعا) على أن يعرب المرفوع بها (فاعلا) بها قاله سيبويه والبصريون (أو بدلا) من الضمير المستكن فيها قاله الفارسي (ونصبا) على أنه يعرب (مشبها بالمفعول) به في المعرفة (أو تمييزا) في النكرة (وجرا بالاضافة وفي مراتبها خلاف في مجرد ومقرون بأل ومضاف له) أي لمقرون بأل (أو لمجرد أو لضمير أو لمضاف له) أي الضمير فتلك ستة وثلاثون حاصلة من ضرب اثنين وهي حالتا اقترانها بأل وعدمه في ثلاثة وهي وجوه عملها الرفع والنصب والجر تبلغ ستة ثم ضرب الستة المذكورة في أحوال المعمول الستة وهي تجريده واقترانه بأل واضافة الاربعة

المشار اليها فتبلغ ما ذكر وهذه أمثلتها على الترتيب رأيت الرجل الحسن وجه والحسن وجها والحسن وجه والحسن الوجه والحسن الوجه والحسن الوجه والحسن وجه الأب والحسن وجه الأب والحسن وجه الأب والحسن وجه الأب والحسن وجه أب والحسن وجه أب والحسن وجه أب والحسن وجهه والحسن وجهه والحسن وجهه والحسن وجهه والحسن وجه أبيه والحسن وجه أبيه والحسن وجه أبيه ورأيت رجلا حسنا وجه وحسنا وجها وحسن وجه وحسنا الوجه وحسنا الوجه وحسن الوجه وحسنا وجه الأب وحسن وجه الآب وحسن وجه الأب وحسنا وجه أب وحسنا وجه أب وحسن وجه أب وحسنا وجهه وحسنا وجهه وحسنا وجهه وحسن وجهه وحسنا وجه أبيه وحسنا وجه أبيه وحسن وجه أبيه هذا اسردها وليست كلها جائزة على ما تبين (لكن تجب الاضافة) حال كونها (مجردة) من أل (الى ضمير متصل بها فى الاصح) نحو مررت برجل حسن الوجه جميله أولا يجوز نصب هذا الضمير وجوزه الفراء فيقال جميل اياه ورد بأنه لا ينفصل الضمير ما قدر على اتصاله فان لم تباشره متصلا به أو قرنت بأل لم تجب الاضافة بل يتعين النصب باتفاق فى حالة الفصل نحو قريش نجباء الناس وكرامهموها وعلى أحد القولين للنحاة فى حالة الاقتران بأل نحو مررت بالرجل الحسن وجها الجميله والقول الثانى ان الضمير فى موضع جر فلو كانت الصفة غير متصرفة فى الاصل وقرنت بأل نحو مررت بالرجل الحسن الوجه الاحمره فالضمير فى موضع نصب عند سيبويه وجر عند الفراء (وتمتنع) الاضافة حال كون الصفة (مع أل) الى معمول (عار منها أو من اضافة لذيها) أى لذى أل (أو) الى (ضمير ذيها) فلا يجوز من الأمثلة السابقة الحسن وجه والحسن وجهه والحسن وجه أب والحسن وجه أبيه لما تقرر فى باب الاضافة من انه لا يجوز اضافة الصفة المقترنة بأل الى الخالى من أل ومن اضافة لما فيه أل ومثال المضاف الى ضمير ما فيه أل رأيت الكريم الآباء الغامر جودهم قال أبو حيان وهو نادر (وتقبح) الاضافة حال كون الصفة دون أل (الى مضاف لضمير) وهو مثال حسن وجهه (ومنعها سيبويه اختيارا) وخص جوازها بالشعر كقول الشماخ

أمن دمنتين عرج الركب فيهما * بحقل الرخامى قد عفى طللاهما
أقامت على ربعيهما جارتا صفا * كميتا الاعالى جونتا مصطلاهما

(و) منعها (المبرد مطلقا) فى الشعر وغيره وتأول البيت المذكور على انهما من قوله مصطلاهما عائد على الاعالى لانها مثناة فى المعنى قال ابن مالك فى شرح الكافية وهو عند الكوفيين جائز فى الكلام كله وهو الصحيح لان مثله قد ورد فى الحديث كقوله فى حديث أم زرع صفر وشاحها وفى حديث الدجال أعور عينه اليمنى وفى وصف النبى صلى الله عليه وسلم شثن أصابعه قال ومع هذا ففى جوازه ضعف ووافقه أبو حيان (وكذا) يقبح (رفعها مطلقا) أى مع أل ومجردة (العارى من الضمير وأل والاضافة الى أحدهما) وذلك مثال الحسن وجه وحسن وجه والحسن وجه أب وحسن وجه أب (ومنع أكثر البصرية حسن وجه) وهو المثال الثانى من هذه الاربعة لخلو الصفة من ضمير مذكور يعود على الموصوف واختاره ابن خروف وما تقدم من جوازه بقبح مذهب الكوفيين وأجازه ابن مالك ومن شواهده قوله

بثوب ودينار وشاة ودرهم * فهل أنت مرفوع بما ها هنا رأس

وقوله

ببهمة منيت شهم قلب * منجذ لا ذى كهام ينبو

قال أبو حيان وقول ابن هشام الخضراوى فى نحو هذا لا يجوز الرفع فى قول أحد اذ لا ضمير فى السبب ولا ما يسد مسده ليس بصحيح اذ جوازه محكى عن الكوفيين وبعض البصريين (ويتبع معمولها) أى الصفة المشبهة بجميع التوابع وتجرى على حسب لفظه لا موضعه وأجاز الفراء ان يتبع المجرور على موضعه من

الرفع كما جاز مررت بالرجل الحسن الوجه نفسه وهذا قوي اليد والرجل برفع نفسه والرجل مع جر المعمول وقد صرح سيبويه بمنع ذلك وانه لم يسمع منهم في هذا الباب وأما أن يعطف على معمولها الجر ورنصبا فنصوا على انه لا يجوز لا يقال هذا حسن الوجه والبدن بخلاف اسم الفاعل (وقيل) يتبع بكل التوابع (الا بالصفة) قال أبو حيان هكذا قال الزجاج وزعم انه لم يسمع من كلامهم فلا يجوز جاءني زيد الحسن الوجه الجميل قال وقد جاء في الحديث في صفة الدجال أعور عينه اليمنى فاليمنى صفة لعينه وعينه معمول الصفة فينبغي أن ينظر في ذلك قال وعلل منع ذلك بعض شيوخنا بأن معمول الصفة محال أبدا على الاول فاشبه المضمر لانه قد علم انك لا تعني من الوجوه الاوجه زيد في نحو مررت بزيد الحسن الوجه قال وحكى لي هذا التعليل أيضا الشيخ بهاء الدين بن النحاس عن عبد المنعم الاسكندراني من تلاميذ ابن برى قال لي وقد كان ظهر لي ما يشبه هذا وهي ان الصفة هي في الحقيقة للوجه وان أسندت الى زيد مثلا فقد تبين الوجه بالصفة فلا يحتاج إلى تبيين قلت له الصفة قد تكون لغير التبيين كالمدح والذم وغيرهما فهلا جاز أن يوصف بصفات هذه المعاني فقال أصل الصفة أن تأتي للتبيين وبجيئها لما ذكرت هو بحق الفرع واذا امتنع الاصل فأحرى أن يمتنع الفرع وقال بعض أصحابنا امتنع ذلك لانها ضعيفة في العمل فلم تقو ان تعمل في الموصوف والصفة معا وبضعف هذا بعملها في المؤكد والتوكيد الا إن فرق بينهما بأن المؤكد والتوكيد كأنهما شيء واحد لان التوكيد لم يدل على معنى زائد في المؤكد بخلاف الصفة (واذا كان معناها) أي الصفة المشبهة (لسابقها) أي الموصوف (رفعت ضميره مطابقة) له في الأفراد والتذكير وضدهما نحو مررت برجل عاقل ورجلين عاقلين وبامرأة عاقلة (أو) كان معناها (لغيره ولم ترفعه فكذلك) أي تطابق الصفة الموصوف قبلها نحو مررت برجلين حسنين الغلمان وبامرأة حسنة الغلام وبنساء حسان الغلمان (والا) بأن رفعته (فكالفعل) فلا يطابق الا على لغة أكلوني البراغيث نحو مررت برجلين حسن غلاماهما وبرجال حسن غلمانهم وبامرأة حسن غلامها (وتكسيرها حينئذ) أي حين رفعت السببي مسندة الى جمع (ان أمكن أولى من الافراد في الاصح) سواء كان الموصوف جمعا أم مثنى أم مفرد نحو مررت برجال حسان غلمانهم ورجلين حسان غلمانهما وبرجل حسان غلمانه هذا قول المبرد ونص عليه سيبويه في بعض نسخ كتابه واختاره (١) الجزولي وصاحب التمهيد وبه جزم ابن مالك قال أبو حيان وذهب بعض شيوخنا الى أن الافراد أحسن من التكسير قال لان العلة في ذلك انه قد نزل منزلة الفعل اذا رفع الظاهر والفعل لا يثنى ولا يجمع فانتقى أن تكون الصفة مفردة قال نعم التكسير أجود من جمع السلامة اذ لا تلحقه علامة جمع فهو كالمفرد لانه معرب بالحركات مثله بخلاف جمع السلامة والا فالفعل لا يجمع لا جمع سلامة ولا جمع تكسير فكيف يكون أحدهما أحسن من الافراد قال أبو حيان وما ذكره هو القياس لكنه ذهل عن نقل سيبويه في ذلك ثم ذكر أبو حيان بعد سطران هذا القول هو مذهب الجمهور واختيار الشلوبين وشيخه الأبدى (وثالثها ان تبعت جمعا) فالتكسير أولى مثالا كله لما قبله ولما بعده نحو مررت برجال حسان غلمانهم وان تبعت مفردا فالافراد أولى من التكسير لانه تكلف جمع في موضع لا يحتاج اليه لانه اذا رفع فقوته قوة الفعل وطريق الجمع في الفعل مكروه فكذا في الاسم نقل ذلك أبو حيان عن بعض من عاصره فان لم يمكن التكسير فواضح انه ليس الا الافراد نحو مررت برجال شرب آباؤهم (وأوجبه) أي جمع التكسير (الكوفية فيما لم يصحح) أي لم يجمع جمع تصحيح بالواو والنون نحو مررت برجال عور آباؤهم (وكذا) أوجبوا فيه المطابقة في (التثنية) نحو مررت برجلين أعورين أبواهما ومنعوا الافراد فيهما بخلاف ما جمع الجمعين فجوزوا فيه الافراد

(١) وفي نسخة أجازه

والتكسير أحسن نحو مررت برجل كريم أعمامه وكرام أعمامه ويضعف كريم أعمامه (وأجرى كعملها) في رفع السببي ونصبه وجره (اسم مفعول المتعدي لواحد وفاقا) كقوله * فهل أنت من فوع بهاديها رأس * وقوله * لما بدت مجلوة وجناتها * وقوله * تمنى لقائي الجون مغرور نفسه * قال أبو حيان وقول السهيلي والأصح يدل على خلاف في المسئلة ولا نعلم أحدا منعها فلذلك قلت وفاقا. (و) أجرى كذلك أيضا (الجامد المضمن معنى المشتق) نحو وردنا منهلا عسلا ماؤه وعسل الماء أي حلو وقال الشاعر * لأبت وأنت غربال الاهاب *

وقال آخر فراشة الحلم فرعون العذاب وان * يطلب نداه فكلب دونه كلب

أي متعب وطائش ومهلك (ومنع أبو حيان قياسه وكذا اسم الفاعل) المتعدي لواحد (ان أمن اللبس) نحو زيد ظالم العبيد خاذلهم راحم الابناء ناصرهم اذا كان له عبيد ظالمون خاذلون وأبناء راحمون ناصرون وكذا هذا ضارب الاب زيدا في هذا ضارب أبوه زيدا فان لم يؤمن اللبس لم يجز (وقال ابن عصفور وابن أبي الربيع) انما يجوز (ان حذف المفعول اقتصارا) فان لم يحذف أصلا لم يجز وكذا ان حذف اختصارا لأنه كالثابت فيكون الوصف اذ ذاك مختلف التعدي والتشبيه وهو واحد وذلك لا يجوز وبيانه أنه من حيث نصب السببي أو جره يكون مشبها باسم الفاعل المتعدي ومن حيث نصب المفعولية به يكون اسم فاعل متعديا مشبها بالمضارع فاختلفت جهة تعديه وجهة تشبيهه من حيث صار شبيها بأصل في العمل شبيها بفرع في العمل فصار فرعا الاصل وفرعا الفرع ولا يكون الشيء الواحد فرعا لشيئين ثم انه انما سمع استعمال المتعدي صفة مشبهة حيث حذف المفعول اقتصارا نحو * ما الراحم القلب ظلاما وان ظلما * قال أبو حيان وهذا تفصيل حسن (و) قال (أبو علي) الفارسي يجوز (مطلقا) ولم يقيد بأمن اللبس قال ابن مالك في شرح التسهيل والصحيح أن جواز ذلك متوقف على أمن اللبس قال ويكثر أمن اللبس في اسم فاعل غير المتعدي فلذلك سهل فيه الاستعمال المذكور ومنه قول ابن رواحة

تباركت اني من عذابك خائف * واني اليك تائب النفس راجع

وقال آخر ومن يك منحل العزائم تابعا * هواه فان الرشد منه بعيد

ومن وروده في المصوغ من متعد قوله ما الراحم القلب ظلاما وإن ظلما * ولا الكريم بمناع وان حرما انتهى قال أبو حيان واطلاقه يدل على جواز ذلك في كل متعد سواء تعدى لواحد أم لاثنين أو ثلاثة ولا خلاف أنه يجوز في المتعدي لاثنين أو ثلاثة (ومنعه الاكثر مطلقا وتوقف أبو حيان) فقال الاحوط أن لا يقدم على جواز ذلك حتى يكثر فيه السماع فيقاس على الكثير لان القليل يقبل الشذوذ مع أن البيت السابق يحتمل التأويل (فان تعدى بالحرف فلا) يجوز فيه ذلك (في الاصح) وعليه الجمهور وجوزه الاخفش وابن عصفور نحو مررت برجل مار الاب زيد بنصب الاب أو جره واستدلا بقولهم هو حديث عهد بالوجع فقولهم بالوجع متعلق بحديث وهو صفة مشبهة والجمهور تأولوا ذلك على أنه متعلق بعهد لا بالصفة فان جاء من كلامهم مررت برجل غضبان الاب على زيد علقوا على زيد بفعل محذوف تدل عليه الصفة أي غضب على زيد * (افعل التفضيل) أي هذا مبحثه (يرفع افعل التفضيل (الضمير غالبا والظاهر في لغة) ضعيفة نحو مررت برجل أفضل منه أبوه أي أزيد عليه في الفضل أبوه حكاها سيبويه وغيره (والأحسن حينئذ تقدم من ويكثر) رفعه الظاهر (ان كان مفضلا على نفسه باعتبارين واقعا بين ضميرين ثانيهما له والآخر للموصوف والوارد) في ذلك عن العرب (كونه بعد نفي) والمثال المشهور لذلك قولهم ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد وبه عرفت المسئلة بمسئلة الكحل وأفردت بالتأليف فالكحل فاعل بأحسن وهو مفضل باعتبار كونه في عين زيد على نفسه حالا في عين غيره وواقع بين ضميرين ثانيهما له وهو الضمير في منه والاول للموصوف وهو الضمير في عينه وقد

تقدم النفي أول الجمل ومثله الحديث مامن أيام أحب الى الله فيها العمل منه فى عشر ذى الحجة وقول الشاعر

ماعلمت امرأ أحب اليه البذل منه اليك يا ابن سنان

قال ابن مالك والسبب فى رفعه الظاهر فى هذه الحالة تمرنه بالقرائن التى قارنته لمعاقبته الفعل اياه على وجه لا يكون بدونها ألا ترى انه يحسن فى المثال أن يقال بدله مارأيت رجلا يحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد ولا يختل المعنى بخلاف قولك فى الاثبات رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد فان ايقاع الفعل فيه موقع أفعل يغير المعنى فكان رفع أفعل الظاهر لوقوعه موقعا صالحا للفعل على وجه لا يغير المعنى بمنزلة إعمال اسم الفاعل الماضى معنى اذا وصل بالالف واللام فانه كان ممنوع العمل لعدم شبهه بالفعل الذى فى معناه فلما وقع صلة قدر بفعل وفاعل ليكون جملة فان المفرد لا يوصل به موصول فانجبر بوقوعه موقع الفعل ما كان فائتا من الشبه فعطى العمل بعد أن منعه (وقاس ابن مالك) على النفى (النهى والاستفهام) فقال لا بأس باستعماله بعد نهى أو استفهام فيه معنى النفى كقولك لا يكن غيرك أحب اليه الخير منك وهل فى الناس رجل أحق به الحمد منه بمحسن لا يمن وان لم يرد ذلك مسموعا (ومنعه أبو حيان) قائلا اذا كان لم يرد هذا الاستعمال الا بعد نفى وجب اتباع السماع فيه والاقتصار على ماقالته العرب ولا يقاس عليه ماذكر من الاسماء لاسيما ورفعه الظاهر انما جاء فى لغة شاذة فينبغى أن يقتصر فى ذلك على مورد السماع قال على إن الحاقها بالنفى ظاهر فى القياس ولكن الاولى اتباع السماع (وأعرب الاعلم مثله) أى هذا التركيب معه أى (معه) الوجه الذى تقدم تقريره (مبتدأ وخبرا وقد تحذف الضمير الاول) اذا كان معلوما نحو مارأيت قوما أشبه بعض ببعض من قومك وقال ابن مالك تقديره مارأيت قوما أبين فيهم شبه بعض ببعض منه فى قومك (و) قد يحذف الضمير (الثانى وتدخل من على الظاهر) نحو رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل من كحل عين زيد (أو) على (محله) كقولك فى المثال المذكور من عين زيد بحذف كحل الذى هو المضاف (أو) على (ذى محله) كقولك فيه من زيد بحذف كحل وعين وادخاله على صاحب العين ومن ادخاله على المحل قولهم مارأيت كذبة أكثر عليها شاهدا من كذبة أمير على منبر والاصل من شهود كذبة أمير فحذف شهود وأقام المضاف اليه مقامه (ولا ينصب) افعل التفضيل (مفعولا به على الاصح) بل يتعدى اليه باللام ان كان الفعل يتعدى الى واحد نحو زيد أبذل للمعروف فان كان الفعل يفهم علما أو جهلا تعدى بالباء نحو زيد أعرف بالنحو وأجهل بالفقه وان كان مبنيا من فعل المفعول تعدى بالى الى الفاعل معنى نحو زيد أحب الى عمرو من خالد وأبغض الى بكر من عبد الله وبفى الى المفعول نحو زيد أحب فى عمر من خالد وأبغض فى عمرو من جعفر قال ابن مالك وان كان من متعد الى اثنين عدى الى أحدهما باللام وأضمر ناصب الثانى نحو هو أكسى للفقراء الثياب أى يكسوهم الثياب قال أبو حيان وينبغى أن لا يقال هذا التركيب الا ان كان مسموعا من لسانهم وذهب بعضهم الى انه ينصب المفعول به ان أول بما لا تفضيل فيه حكاه ابن مالك فى التسهيل قال أبو حيان وهذا الرأى ضعيف لانه وان أول بما لا تفضيل فيه فلا يلزم منه تعدية كتعديته وللتراكيب خصوصيات وفى شرح الكافية لابن مالك أجمعوا على انه لا ينصب المفعول به فان ورد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره أفعل كقوله تعالى . الله أعلم حيث يجعل رسالته . فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه وهى فى موضع نصب بفعل مقدر يدل عليه أعلم زاد فى شرح التسهيل والتقدير والله أعلم يعلم مكان جعل رسالاته قال أبو حيان وقد فرضناه نحن على أن تكون حيث باقية على بابها من الظرفية لانها من الظروف التى لا تتصرف (ولا) تنصب مفعولا (مطلقا وفاقا) ذكره (وتلزمه من ولو تقديرا ان جرد) من أل والاضافة نحو زيد أفضل من عمرو قال تعالى . النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم . ومثال تقديرها . وأولوا

الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله . والآخرة خير وأبقى . (و) يلزمه (الافراد والتذكير ان جرد أو أضيف لنكرة) سواء كان تابعا لمذكر ام مؤنث لمفرد أم مثنى أم مجموع نحو زيد أفضل من عمرو وهند أفضل من دعد والزيدان أفضل من عمرو والزيدون أفضل من عمرو والهندان أفضل من دعد والهندات أفضل من دعد ونحو زيد أفضل رجل وهما أفضل رجلين وهم أفضل رجال وهي أفضل امرأة وهن أفضل نساء (خلافا للفراء في الثاني) حيث أجاز فيما أضيف لنكرة مدناة من المعرفة فضلة وايضاح أن يؤنث و يثنى نحو هند فضلى امرأة تقصدنا والهندان فضلتا امرأتين تزوراننا (و) على الاول يلزم (مطابقتها هي) أي النكرة المضاف اليها كما تقدم في الامثلة (خلافا لابن مالك في) النكرة (المشتقة) حيث قال يجوز فيها الافراد مع جمعية ماقبل المضاف ومنه قوله تعالى . ولا تكونوا أول كافر به . قال أبو حيان وقياس قوله جريان ذلك فيما قبله بثنى نحو الزيدان أفضل مؤمن قال والحق تأويل الآية على حذف موصوف هو جمع في المعنى أي أول فريق كافر (و) على الاقوال يلزم (كونها من جنس المسند اليه أفعل) كما بين (وجوز) أبو بكر (ابن الانبارى جرها ان خالفته) في المعنى مع تجويزه نصبها نحو أخوك أوسع دارا ودارا وأبسط جاهو جاها قال فالجر على اضافة أفعل الى المفسر والنصب على ارادة من اد لو ظهرت لم يكن الا النصب (والمعرف بأل يطابق) في الافراد والتذكير وضدهما حتما نحو زيد الافضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون وهند الفضلى والهندان الفضليان والهندات الفضليات أو الفضل (وفي المضاف لمعرفة الوجهان) المطابقة وعدمها وقد اجتمعا في قوله صلى الله عليه وسلم الا أخبركم بأحبكم الى وأقربكم مني مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا (وأوجب ابن السراج الافراد والتذكير) ومنع من مطابقته ماقبله قال أبو حيان ورد عليه بالسماع والقياس قال تعالى . ولتجدنهم أحرص الناس على حياة . وقال جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها . فأفرد أحرص وجمع أكابر وأما القياس فشبهه بذى الالف واللام أقوى من شبهه بالعارى من حيث اشتركا في ان كلا منهما معرفة فاجراؤه مجراه في المطابقة أولى من أجرائه مجرى العارى فاذا لم يعد الاختصاص بجريانه مجراه فلا أقل من أن يشارك (وعلى الاول في الافصح خلف) قال أبو بكر ابن الانبارى الافراد والتذكير أفصح استغناء بتثنية ما أضيف اليه وجمعه وتأنيثه عن تثنية أفعل وجمعه وتأنيثه قال وهذا القوى عن العرب وقال أبو منصور الجواليقى الافصح من الوجهين المطابقة (ولا يجرد) أفعل (من) معنى (التفضيل حينئذ و يكون بعض المضاف اليه) كما تقدم (وقال الكوفية) الاضافة فيه (على تقدير من فان لم يقصد به التفضيل طابق) وجوبا كالمعرف بأل لتساويهما في التعريف وعدم اعتبار معنى من ولا يلزم كونه بعض ما اضيف اليه قال ابن مالك في شرح الكافية فلو قيل يوسف أحسن اخوته امتنع عند ارادة معنى المجرد وجاز عند ارادة معنى المعرف بأل لما ذكرت لك ولما قرر في باب الاضافة من ان أيا بمعنى بعض ان أضيف الى معرفة ومعنى كل ان أضيف الى نكرة وأفعل التفضيل مثلها في ذلك وفي شرح التسهيل لأبي حيان اذا كان أفعل جاريا على من أطلق له التفضيل فلا ينوى معه من واذا أول بما لا تفضيل فيه لزمت المطابقة في الحالين ولا يلزم أن يكون فيهما بعض المضاف اليه مثال الاول يوسف أحسن إخوته أي أحسنهم أو الاحسن من بينهم فهذا على الاخلاء من معنى من واضافته الى ما ليس بعضا منه لان اخوة يوسف لا يندرج فيهم يوسف ومثال الثاني زيد أعلم المدينة تريد عالم المدينة قال وهذا النوع ذهب اليه المتأخرون واستدلوا على وقوعه بقوله تعالى . هو أعلم بكم . وهو أهون عليه . قالوا التقدير هو عالم بكم اذ لا مشارك له في علمه وهو هين عليه إذ لا تفاوت في نسب المقدورات الى قدرته (وفي قياس ذلك خلف) فقال المبرد هو مقيس مطرد وقال ابن مالك في التسهيل الاصح قصره على السماع قال أبو حيان لقلة ماورد من ذلك

(ولا يخلو) أفعل التفضيل (المجرد) من أل والاضافة المقرون بمن (من مشاركة المفضل) في المعنى (غالبا ولو تقديرا) قال أبو حيان فاذا قيل سيبويه أنحى من الكسائي فالكسائي مشارك لسيبويه في النحو وان كان سيبويه قد زاد عليه في النحو والمراد بقولنا ولو تقديرا مشاركته بوجه ما كقولهم في البغيضين هذا أحب الى من هذا وفي الشرير ين هذا خير من هذا وفي الصعبين هذا أهون من هذا وفي القبيحين هذا أحسن من هذا وفي التنزيل . قال رب السجن أحب إلي مما يدعونني اليه . وتأويل ذلك هذا أقل بغضا وأقل شرا وأهون صعوبة وأقل قبحا ومن غير الغالب قوله العسل أحلى من الخل والصيف أحر من الشتاء (وتحذف من المفضول لقرينة) كقوله تعالى . فانه يعلم السر وأخفى . (ويكثر) الحذف (لكون أفعل خبرا) لمبتدأ أو ناسخ نحو . ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى أن لا ترتابوا . والله أعلم بما وضعت . وما تخفي صدورهم أكبر . والباقيات الصالحات خير عند ربك ثوابا وخير أملا . تجدوه عند الله هو خيرا وأعظم أجرا وقال الشاعر

* ولكنهم كانوا على الموت أصبرا * (أو صفة) نحو مررت برجل أفضل (ومنعه الرماني معها) وقال لا يجوز الحذف الا في الخبر (وثالثها) الحذف مع الصفة (قبيح وجوزه البصرية مع) أفعل اذا كان في موضع (فاعل أو اسم ان) نحو جاءني أفضل وان أكبر الله ومنعه الكوفيون (وفي تقديمها) أي من ومجرورها على أفعل أقوال أحدها الجواز (ثانيها) المنع (ثالثها) وهو (الاصح بحيث إن وصلت باستفهام) نحو ممن أنت خير ومن أي الناس زيد أفضل وممن كان زيد أفضل وممن ظننت زيدا أفضل ومن وجه من وجهك أجمل (وإلا) بأن كانت في الخبر (منع اختيارا) وجاز في الضرورة كقوله

فقالت لنا أهلا وسهلا وزودت * جنى النحل بل ما زودت منه أطيب

(وتفصل) من مجرورها من أفعل (بمعمول) له كقوله تعالى . النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم . (وقل) الفصل بينها وبينه (بغيره) أي بغير المعمول كقوله

ولفوك أطيب لو بذلت لنا * من ماء موهبة على خمر

وقوله
لم ألق أخبث يا فرزدق منكم * ليلا وأخبث بالنهار نهارا

(ويعدى أفعل كالتعجب) أي بالحروف التي يعدى بها قال ابن مالك فيقال زيد أرغب في الخير من عمرو وأجمع للمال من زيد وأرأف بنا من غيره « مسئلة » (أخرج عن الاصل آخر) وهو وصف على أفعل (مطابق) وما هو له (مطلقا) في الافراد والتذكير والتنكير وأضدادها نحو مررت بزيد ورجل آخر ورجلين آخرين أو رجالا آخرين وكان مقتضى جعله من باب أفعل التفضيل ان يلازمه في التنكير لفظ الافراد والتذكير وان لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع الا معرفا كما كان أفعل التفضيل فمنع هذا المقتضى وكان بذلك معدولا عما هو به أولى فلذلك منع من الصرف (ولم تدخله من) لانه لا دلالة فيه على تفضيل لنفسه ولا بتأويل (والصحيح) انه (يستعمل في غير الآخر أما أول الوصف فكغيره) من سائر أفعل التفضيل فيفرد مجردا ومضافا للنكرة ويطابق معرفا بأل ويضاف لمعرفة قال تعالى . ان أول بيت وضع . وأنا أول المؤمنين . (ويقع بعد عام مضافا) هو (اليه وتابعا) له (ومنصوبا ظرفا) قال في البسيط تقول العرب على ما قاله اللحياني مضى عام الاول بما فيه والعام الاول وعام أول بما فيه وعام أول بما فيه وعام أول وعام أول فتضيف العام الى أول فتصرف ولا تصرف وترفعه على النعت فتصرف ولا تصرف لان أول يكون معرفة ونكرة و (يكون) ظرفا واذا افقول أبدا بهذا أول فتبنيه على الضم والحمد لله أولا وآخرا بعرب وتصرف نكرة وفعلت ذلك عاما أول وعام أول وأول واحترز بأول الوصف عن الاسم وهو المجرد عن الوصفية فانه مصروف نحو ماله أول ولا آخر قال أبو حيان وفي

محفوظي ان مؤنث هذا أوله * (أسماء الأفعال) * أي هذا مبحثها (هي اسماء قامت مقامها) أي مقام الافعال في العمل (غير متصرفة) لا تصرف الافعال اذ لا تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان ولا تصرف الاسماء اذ لا يسند اليها فتكون مبتدأة أو فاعلة ولا يخبر عنها فتكون مفعولا بها أو مجرورة وبهذا القيد خرجت الصفات والمصادر فانها وان قامت مقام الأفعال في العمل الا انها تتصرف تصرف الاسماء فتقع مبتدأة وفاعلا ومفعولا وأما قول زهير * دعيت نزال ولج في الذعر * فمن الاسناد اللفظي وقولي في صدر الحد هي اسماء أحسن من قول التسهيل هي ألفاظ الى آخره لانه يدخل فيه إن وأخواتها فانها ألفاظ قامت مقام أفعال فعملت غير متصرفة تصرفها ولا تصرف الأسماء وهي حروف لا أسماء أفعال ولذا احتاج الى اخراجها فزاد في الكافية قوله ولا فضلة وقال في شرحها انه أخرج به الحروف لان الحرف أبدا فضلة في الكلام (وحكمها غالبا في التعدي واللزوم وغيرهما) كاظهار فاعلها واضماره (حكم موافقها معنى) فرويد متعد لأن فعله إمهل فيقال رويد زيدا وصه لازم لان فعله أسكت وفاعل كليهما مضمر وجوبا كفعليهما ومظهر في هيهات زيد كما تقول بعد زيد واحترز بغالبا من آمين فانه بمعنى استجب وهو متعد ولم يحفظ لها مفعول وكذا إيه بمعنى زدني (لكن) يخالفه في انها (لا يبرز معها ضمير) بل يستكن فيها مطلقا بخلاف الفعل فتقول صه للواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد (ولا يتقدم معمولها) عليها فلا يجوز ان يقال زيدا عليك ولا زيدا دراك زيدا لانها فرع في العمل عن الفعل فضعفت (ولا تضمر) أي لا تعمل مضمرة بأن تحذف ويبقى معمولها (في الاصح فيهما) وجوز الكسائي ان يتصرف فيها بتقدم معمولها عليها أجراء لها مجرى أصولها وجعل منه قوله تعالى . كتاب الله عليكم وقول الشاعر * يا أيها المائح دلوي دونكا * وجوز ابن مالك إعمالها مضمرة وخرج عليه هذا البيت فجعل دلوي مفعولا بدونك مضمر الدلالة مابعده عليه (وزعمها الكوفية أفعالا) لدلالتها على الحدث والزمان (و) زعمها (ابن صابر قسما رابعا) زائدا على أقسام الكلمة الثلاثة (سماء الخالفة ثم) على الاول وهو قول جمهور البصريين باسميتها اختلف في مسماها (قيل مدلولها لفظ الفعل لا حدث ولا زمان) بل تدل على مايدل على الحدث والزمان (وقيل) بل (تفيدهما) قال في البسيط ودلالتها على الزمان بالوضع لا بالطبع وعلى هذا فهي اسم لمعنى الفعل قيل وهو ظاهر كلام سيبويه والجماعة (وقيل) هي (اسماء المصادر) ثم (دخلها معنى الفعل) وهو معنى الطلب في الامر أو معنى (الوقوع) بالمشاهدة ودلالة الحال في غير الامر (فتبعه الزمان وما نون منها) نحو صه وواها وإيها وويها وجوازا كصه ومه وايه فهو (نكرة) بمعنى انه اذا وجد دل على تنكير الحدث المفهوم من اسم الفعل (وغيره) أي مالم ينون إما جوازا كما ذكر أولا وما كآمين وبله (معرفة وقيل كلها معارف) لا نكرة فيها ثم اختلف في تعريفها من أي قبيل هو فقيل من قبيل تعريف الاشخاص بمعنى ان كل لفظ من هذه الاسماء وضع لكل لفظ من هذه الافعال (وقيل) هي (أعلام أجناس وأكثرها أوامر كصه) بمعنى اسكت ويقال صاه (ومه وايها) وكلاهما بمعنى انكفف كذا في التسهيل خلاف قول كثيرين ان مه بمعنى اكفف لان اكفف متعد ومه لا يتعدى (وها) بمعنى خذ وفيها لغتان القصر والمد وتستعمل مجردة فيقال للواحد المذكر وغيره ها وهاء ومتلوها بكاف الخطاب بحسب المخاطب فيقال هاك وهاك وها كما وها كم وها كن ومقتصرا على تصرف الهمزة فيقال هاء وهاؤما وهاؤم وهاؤن وهذه أفصح اللغات فيها وبها ورد القرآن (ورويد وتيد) وكلاهما بمعنى إمهل وقد يردان مصدرين معربين نحو رويدك وتيدك ورويد زيد (وهيت) بفتح الهاء وكسرها وضمها (وهيه) بفتح الهاء وكسرها مع تشديد الياء فيهما وكلاهما بمعنى أسرع وقد قرئ قوله تعالى قالت هيت لك بالاوجه الثلاثة (وإيه) بمعنى حدث (وآمين) بالمد والقصر بمعنى استجب (وقد تدل على) حدث (ماض كهيهات) بمعنى بعد وقد حكى فيها الصغاني ستا

وثلاثين لغة هيهات وأيهات وهيهان وأيهان وهايهان وايهان كل واحدة من هذه الستة مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته وكل واحدة منها منونة وغير منونة وحكى غيره ايهاك وأيهاوايها وهيهاتا بالالف وايهاء بالمد فزادت على الاربعين (وشتان) بمعنى افترق (وسرعان وشكان) مثلثا أولهما بمعنى سرع (و) على حدث (حاضر كاوه) بمعنى أتوجع وفيها لغات أشهرها فتح الواو المشددة وسكون الهاء ومنها كسر الهاء وكسر الواو وفيهما واوه بسكون الواو وكسر الهاء (وأف) بمعنى أتضجر وفيها نحو أربعين لغة (وإخ وكخ) بكسر الهمزة والكاف وتشديد الخاء ساكنة ومكسورة بمعنى أتكره (وواها ووي) بمعنى أعجب (و) قد (تضمن نفيا) كقولهم هيهات بمعنى نفي (ولو بلا) النافية كقولهم لاالعاه لااقالة (ونهيا) كقولهم وراءك بمعنى تأخر لانه بمعنى لا تتقدم واستفهاما كقولهم مهيم أي أحدث لك شيء وقيل معناه ما وراءك (وتعجبا) كقولهم بطان هذا الامر بمعنى بطؤ وفيه معنى التعجب وقوله

وابأبي أنت وفوك الاشنب * كأنما ذر عليه الزرنب

(وغيرها) كالاستعظام في قولهم بخ بخ والتندم في قوله

سالتاني الطلاق أن رأتاني * قل مالي قد جئتماني بنكر

وي كأن من يكن له نشب يحبب * ومن يفتقر يعش عيش ضر

و (منها ما أصله ظرف أو) جار (ومجرور) قال ابن مالك في شرح الكافية وهذا النوع لا يستعمل الا متصلا بضمير مخاطب (كمكانك) بمعنى إثبت (وعندك ولديك ودونك) بالثلاثة بمعنى خذ (ووراءك) بمعنى تأخر (وأمامك) بمعنى تقدم (واليك) بمعنى تنح (وعليك) بمعنى الزم (ولا تقاس) هذه (في الاصح) بل يقتصر فيها على السماع وأجاز الكسائي أن يوضع كل ظرف ومجرور موضع فعل قياسا على ما سمع ورد بأن ذلك اخراج لفظ عن أصله وقيل ان الكسائي يشترط كونه على أكثر من حرفين بخلاف نحو بك ولك (ومحل الضمير) المتصل بهذه الكلمات فيه أقوال أحدها رفع وعليه الفراء ثانيها نصب وعليه الكسائي (ثالثها) وهو (الاصح) ومذهب البصريين (جر) لان الأخفش روى عن عرب فصحاء على عبد الله زيدا بجر عبد الله فتبين بذلك أن الضمير مجرور والموضع لا مرفوع ولا منصوب به قال ابن مالك في شرح الكافية ومع ذلك ففي كل واحد من هذه الاسماء ضمير مستتر مرفوع الموضع بمقتضى الفاعلية فلك أن تقول في التوكيد عليكم كلكم زيدا بالجر توكيدا للموجود المجرور وبالرفع توكيدا للمستكن المرفوع (وقال ابن بابشاذ) الكاف المتصلة بهذه الظروف (حرف خطاب) لا ضمير فلا محل لها من الاعراب (ومنها) ما هو (مركب مزجا كحيهل) اسم مركب مزجي بمعنى أقبل وهلا بمعنى قر وتقدم فلما ركب حذف ألفها لكثرة استعمالها لاستحثاث العاقل تغليبا للحي وقد يستحث بها غيره تغليبا للملا وتستعمل بمعنى قدم نحو حيهل الثريد وبمعنى عجل متعد بالباء نحو حيهل بكذا وبالى نحو حيهل الى كذا وبمعنى أقبل فيتعدى بعلى نحو حيهل على كذا وفيها لغات (وهلم الحجازية) نقل بعضهم الاجماع على تركيبها وفي كيفيته خلاف قال البصريون مركبة من ها التنبيه ومن لم التي هي فعل أمر من قولهم لم الله شعثه أي جمعه كأنه قيل إجمع نفسك الينا فحذفت الفها تخفيفا ونظرا الى أن أصل لام لم السكون وقال الخليل ركبا قبل الادغام فحذفت الهمزة للدرج إذ كانت همزة وصل وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الأولى الى اللام وأدغمت وقال الفراء مركبة من هل التي للزجر وأم بمعنى أقصد خففت الهمزة بالقاء حركتها على الساكن قبلها وحذفت فصار هلم قال ابن مالك في شرح الكافية وقول البصريين أقرب الى الصواب قال في البسيط ويدل على صحته انهم نطقوا به فقالوا ها لم وتأتي هلم بمعنى أحضر فيتعدى ومنه

هلم شهداءكم أي أحضروهم وهلم الثريد أي أحضره وبمعنى أقبل فيتعدى بالى نحو هلم الينا وقد تعدى باللام نحو هلم للثريد هذه لغة الحجاز من جعلها اسم فعل وأما بنو تميم فهي عندهم فعل تتصل بها الضمائر فيقولون هلمي وهلما وهلموا وهلممن (أما) قول الناس (هلم جرا فتوقف) الشيخ جمال الدين (بن هشام في عربيته) قال في رسالة له ﴿مسئلة﴾ أسماء الاصوات ماوضع لزجر) لما لا يعقل (كهلا) بوزن ألا لزجر الخيل عن البطىء (أو دعاء) لما لا يعقل (كاو) بلفظ أو العاطفة لدعاء الفرس (أو حكاية صوت) لحيوان أو اصطكاك أجرام (كغاق) بغين معجمة وكسر القاف لحكاية صوت الغراب (وطاق) بطاء مهملة وكسر القاف لحكاية صوت الضرب (وفيه) أي في هذا النوع أيضا كما في أسماء الأفعال (المركب) المزجي (كخاق باق) باعجام الخاء وكسر القافين لحكاية صوت الجماع (وقاش ماش) بكسر الشينين المعجمتين لحكاية صوت القماش قال ابن قاسم وحصر أسماء الاصوات وضبطها من علم اللغة وحظ النحوي أن يتكلم على بنائها انتهى وقد تقدم في باب المعرب والمبني انها كلها مبنية لشبهها بالحروف المهملة في انها لا عاملة ولا معمولة (وشذ اعراب بعضها لوقوعه موقع متمكن) كقوله * اذا تي مثل جناح غاق * أعرب غاق لوقوعه موقع غراب (وتنكيرها بالتنوين) كما في أسماء الافعال وأصل بنائها على السكون كقب وسع وحج ووخ وحل (وما سكن وسطه من ثلاثي كسر) على أصل التقاء الساكنين كغاق وطاق وهاب وهاج وعاج وجاه وحوب وعوه وقوس وهيج وعيط وطيخ (وعبر بعضي) بالميم والضاد المعجمة (عن صوت) يخرج من بين الشفتين (مغن عن لا فيني) لسده مسد الصوت وكان من حقه الاعراب ومن بنائه قول الراجز

سألت هل وصل فقالت مض وحركت لي رأسها بالنغض

(الظرف والمجرور) أي هذا مبحثهما (اذا اعتمدا كالوصف) على نفي أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال (رفعا ما بعدهما فاعلا) نحو ما في الدار أحد وأفي الدار زيد ومررت برجل معه صقر وجاء الذي في الدار أبوه وزيد عندك أخوه ومررت بزيد عليه جبة (ثم قال الأكثرون بوجوبه) لان الأصل عدم التقديم والتأخير (و) قال (قوم هو راجح ويجوز) مع ذلك (كونه مبتدأ) مؤخرا والظرف خبر مقدم واختاره ابن مالك (و) قال (قوم الراجح فيه الابتدائية ويجوز كونه فاعلا (وأوجبها) أي الابتدائية (السهيلي) فهذه أربعة مذاهب (واختلفوا على الأول هل العامل) للرفع على الفاعلية (الفعل المحذوف) الذي هو متعلقهما المقدر باستقر (أو العامل (هما نيابة عنه) لقربهما منه باعتمادهما على قولين قال في المغني والمختار الثاني بدليل امتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع واختار ابن مالك الاول لان الأصل في العمل الفعل ولتعادل المرجحين في الامامة أرسلت الخلاف من غير ترجيح (فان لم يعتمدا) على شيء مما ذكر نحو في الدار أو عندك زيد (فالابتدائية واجبة خلافا للاخفش والكوفية) في اجازتهم الوجهين لان الاعتماد عندهم ليس بشرط ﴿مسئلة﴾ يجب تعليقهما أي الظرف والمجرور حيث وقعا (بفعل أو شبهه) وقد اجتمعا في قوله تعالى ﴿صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم﴾ أو ما فيه رائحته كقوله * انا أبو المنهال بعض الاحيان * وقوله * أنا ابن ماوية اذ جد النقر * فيتعلق بعض واذ بالاسمين العلمين لما فيهما من معنى قولك الشجاع أو الجواد وتقول فلان حاتم في قومه فتعلق الظرف لما في حاتم من معنى الجود (ولو مقدرا) كقوله تعالى ﴿والى ثمود أخاهم صالحا﴾ فانه متعلق بأرسلنا مقدرا ولم يتقدم ذكر الارسال ولكن ذكر النبي والرسل اليهم يدل عليه (وفي أحرف المعاني) هل يتعلقان بها أقوال أحدها وهو المشهور المنع مطلقا ثانيها الجواز مطلقا (ثالثها يتعلق به ان ناب عن فعل حذف) ويكون ذلك على سبيل النيابة لا الاصالة وان لم يكن كذلك فلا وعليه الفارسي وابن جني قالا في

نحو يالزيد إن اللام متعلقة بيا وقال المجوزون مطلقا فى قول كعب

وماسعاد غداة البين اذ رحلوا * الا أغن غضيض الطرف مكحول

غداة البين ظرف للنفى أى انتفى كونها فى هذا الوقت الا كاغن (ولايتعلق) من حروف الجر (زائد) كالباء ومن فى كفى بالله شهيدا. هل من خالق غير الله. وذلك لان معنى التعلق الارتباط المعنوى والاصل ان أفعالا قصرت عن الوصول الى الاسماء فأعينت على ذلك بحروف الجر والزائد انما دخل فى الكلام تقوية وتوكيدا ولم يدخل للربط (الا اللام المقوية) فانها تتعلق بالعامل المقوى نحو. مصدقا لما معهم . فعال لما يريد. ان كنتم للرؤيا تعبرون. لان التحقيق أنها ليست بزائدة محضة لما تخيل فى العامل من الضعف الذى نزل منزلة القاصر ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين منزلتين (وقول الحوفى) فى اعرابه (ان الباء فى) أليس الله (بأحكم الحاكمين متعلق وهم) أى غلط نشأ عن ذهول (ولا) تتعلق (لعل) الجارة فى لغة عقيل لانها بمنزلة الحرف الزائد ألا ترى ان مجرورها فى موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبرية فى قوله * لعل أبى المغوار منك قريب * (و) لا (لولا) اذا جرت الضمير لانها أيضا بمنزلة لعل فى ان ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء (و) لا (حروف الاستثناء) خلا وعدا وحاشا اذا خفضن لانهن لتنحية الفعل عما دخلن عليه كما ان الا كذلك وذلك عكس معنى التعديه التى هى إيصال معنى الفعل الى الاسم (قال الأخفش وابن عصفور و) لا (الكاف) التى للتشبيه قالا انه إذا قيل زيد كعمرو فان كان المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه بخلاف فى من نحو زيد فى الدار وان كان فعلا مناسبا للكاف وهو أشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف قال فى المغنى والحق ان جميع الحروف الجارة الواقعة فى موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار (و يجب حذفه) أى ما يتعلقان به (اذا وقعا صلة) نحو. وله من فى السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون. (أو صفة) نحو. أو كصيب من السماء. (أو خبرا) نحو زيد عندك أو فى الدار (أو حالا) نحو. فخرج على قومه فى زينته (أو مثلا) كقولهم للعرس بالرفاء والبنين أى أعرست (وجوز ابن جنى إظهار) المتعلق فى (الخبر) واستدل بقوله * فأنت لدى بحبوحة الهون كائن * (و) جوزه (ابن يعيش ان لم يحذف وينقل اليه ضمير) نحو زيد مستقر عندك فان حذف ونقل ضميره الى الظرف لم يجز اظهاره لانه قد صار أصلا مرفوضا (وأنكر الكوفية وابن طاهر وابن خروف التقدير) للمتعلق (فيه) أى فى الخبر (ثم عندهم) اى الكوفية (ينصبه) أمر معنوى وهو (الخلاف) أى كونهما مخالفين للمبتدإ (وعندهما) ينصبه (المبتدأ) وزعما أنه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد أخوك وينصبه اذا كان غيره (و يقدر الكون المطلق) نحو زيد فى الدار فيقدر كائن أو مستقر ومضارعهما ان أريد الحال أو الاستقبال نحو الصوم اليوم أو غدا أو كان أو استقر أو وصفهما ان أريد المعنى نبه عليه ابن هشام وقال انهم أغفلوه (الا لدليل) فيقدر الكون الخاص. الحر بالحر. الآية فيقدر فيها يقتل (و) يقدر (مقدما) كسائر العوامل من معمولاتها (الا لمانع) كما فى نحو ان فى الدار زيدا فيقدر مؤخرا حتما لأن إن لا يليها مرفوعها ويرجح ذلك فى نحو فى الدار زيد لان الاصل تأخير الخبر (والمختار وفاقا لاهل البيان تقديره فى البسملة فعلا مؤخرا مناسبا لما جعلت هى مبدأ له) فيقدر فى أول القراءة بسم الله أقرأ وفى الأكل بسم الله آكل وفى السفر بسم الله ارتحل وعليه قوله صلى الله عليه وسلم فى ذكر النوم (باسمك ربى وضعت جنبى) وباسمك أرفعه وذهب البصريون الى انه يقدر فيها فى كل موضع ابتداء كائن باسم الله فيكون خبر المبتدإ مقدر وذهب الكوفيون الى انه يقدر أبتدى بسم الله * (التنازع فى العمل) * أى هذا مبحثه (اذا تعلق عاملان فاكثر) كثلاثة وأربعة (من الفعل وشبهه) كالوصف واسم الفعل اتحد النوع أو اختلف بخلاف الحروف كان وأخواتها (باسم) بأن طلبا فيه رفعا أو نصبا أو جرا بحرف

أوأحدهمارفعا والآخرخلافه(عمل فيه أحدهما) السابق أوالثانى باتفاق الفريقين (وقال الفراء كلاهما)
يعملان فيه (ان اتفقا) فى الاعراب المطلوب نحوقام وقعد زيد فيجعله مرفوعا بالفعلين كما يسند للمبتدإ خبران
وكما يرفع منطلقان فى زيد وعمرو منطلقان بالمعطوف والمعطوف عليه معا لانهما يقتضيانه والجمهور منعوا
ذلك حذرا من اجتماع مؤثرين على أثر واحد وذلك مفقود فى الخبرين عن مبتدإ كما هو واضح وفى مسئلة
زيد وعمرو منطلقان لان الاثنين فيهما كل واحد منهما جزء علة فالعلة مجموعهما بخلاف مسئلة الفعلين اذلا يصح
اسناد كل منهما وحده الى زيد ولا يصح اسناد كل من زيد وعمرو وحده الى منطلقان (و) على الاول (الاقرب)
من العاملين أو العوامل (أحق) بالعمل فى الإسم من الاسبق (عند البصرية) لقربه ولسلامته من
الفصل بين العامل ومعموله والأسبق عند الكوفية أحق لسبقه ولسلامته من تقديم مضمره على مفسره (فان
ألغى الثانى) من الاعمال فى الاسم بأن أعمل فيه الاول حال كون الثانى (رافعا) سواء كان الأول رافعا أيضا أم لا
(أضمر فيه) أى الثانى اذ لا يجوز حذف مرفوع الفعل ضميرا (مطابقا) للاسم فى الافراد والتذكير وفرعيهما
لانه مفسره والمطابقة بين المفسر والمفسر ملتزمة نحو قام وقعد زيد قام وقعدا الزيدان قام وقعدوا الزيدون
قامت وقعدت هند ضربت وضربنى زيدا ضربت وضربانى الزيدين ضربت وضربونى الزيدين ضربت
وضربتنى هندا (مالم تؤد) المطابقة (إلى مخالفة مخبر عنه فالاظهار) حينئذ واجب لتعذر الاضمار بلزوم مخالفة
المخبر عنه ان طوبق المفسر والمفسر ان طوبق المخبر عنه وكل منهما ممنوع نحو ظننت وظنانى قائما الزيدين
قائمين يظهر ثانى ظنانى لانه لو أضمر مفردا فقيل اياه طابق الياء المخبر عنه لا قائمين المفسر أو مثنى فقيل إياهما
فبالعكس وقد خرجت المسئلة بالاظهار عن باب التنازع لان كلا من العاملين عمل فى ظاهر (وجوز الكوفية)
مع الاظهار وجهين آخرين (حذفه) لدلالة معمول الآخر عليه كما جاز مثل ذلك فى الابتداء نحو

نحن بما عندنا وأنت بما عند * ك راض والرأى مختلف

أى راضون (واضماره مؤخرا) عن معمول الآخر (مطابقا للمخبر عنه) نحو ظننت وظنانى الزيدين قائمين اياه
فيدل عليه المثنى لأنه يتضمن المفرد (و) جوز (قوم) من البصريين وجها آخر (اضماره مقدما) فى محله
مطابقا للمخبر عنه نحو ظننت وظننى اياه الزيدين قائمين (وكذا) اذا كان الثانى (غير رافع) يضمر فيه اذا أعمل
الاول (اختيارا فى الاصح) نحو قام أو ضربنى وضربته زيد وقام أو ضربنى وضربتهما الزيدان وقيل يجوز حذفه

كقوله بعكاظ يعشى الناظر ين * إذاهم لمحوا شعاعه

أى لمحوه وأجيب بأنه ضرورة (أو) ألغى (الأول) حال كون الأول رافعا من العمل فى الاسم بأن أعمل فيه الثانى
(أضمر) فى الاول المرفوع كقوله

جفونى ولم أجف الأخلاء إننى * لغير جميل من خليلى مهمل

خالفانى ولم أخالف خليلى * ولا خير فى خلاف الخليل

وقوله * جفونى ولم أجف الاخلاء إننى * وقوله * هوينى وهويت الخرد العربا * (وقال الكسائى
وهشام والسهيلى وابن مضاء يحذف) بناء على رأيهم من إجازة حذف الفاعل وحسنه هنا الفرار من الاضمار قبل
الذكر الذى هو خارج [illegible] أصول [illegible] (الاحسن إعمال الاول حينئذ) فرارا من حذف
الفاعل ومن الاضمار قبل الذكر [illegible] نقله عنه الجمهور (لا تصح المسئلة الا به) فاوجب
إعمال الأول حينئذ (وعنه) قول [illegible] (انه يقتصر) فى مقابل ذلك (على السماع) ولا يكون
قياسا (و) حكى (عنه) قول آخر حكاه ابن مالك أنه يجوز إعمال الثانى قياسا ويضمر فى الأول (بشرط تأخر
الضمير) نحو ضربنى وضربت زيدا هو قال البهاء ابن النحاس ولم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير

ابن مالك (ويحذف الضمير غير المرفوع) فلا يضمر فى الاول لانه لكونه فضلة لم يحتج فيه الى الاضمار قبل الذكر قال تعالى . آتونى أفرغ عليه قطرا . وقال . هاؤم اقرؤا كتابيه . وهو مما تنازع فيه الفعل واسمه (مالم يلبس) حذفه فيجب اضماره كقولك مال على وملت الى زيد اذ لو حذف عنى لتوهم ان المراد مال الى وكذا رغب فى ورغبت عن زيد (وجوز قوم اظهاره اختيارا) وان لم يلبس وعليه ابن مالك كما فى الغاء الثانى ودفع بالفرق بين الاضمار قبل الذكر و بعده ولا خلاف فى جوازه ضرورة كقوله * اذا كنت ترضيه و يرضيك صاحب * (فان كان) العامل من باب (ظن أضمر قبل الذكر) نحو ظننى اياه وظننت الزيدين قائمين (أو) أضمر (مؤخرا) نحو ظنانى وظننت الزيدين قائمين اياه (أو حذف) أصلا (أو أتى به اسما ظاهرا) حذرا من عدم مطابقة المخبر عنه والمفسر نحو ظنانى قائما وظننت الزيدين قائمين و به تخرج المسئلة عن باب التنازع كما سبق هذه (أقوال) تقدم نظيرها فى الغاء الثانى والجمهور على آخرها (والمختار) انه (إن وجدت قرينة حذف) لجواز حذف أحد مفعولى ظن لدليل (والا) بأن لم تكن قرينة (جئ به اسما ظاهرا) كما قال الجمهور حذرا من المخالفة المذكورة (ومنع ابن الطراوة الاضمار فى) باب (ظن مطلقا) فى هذه المسئلة وغيرها فلم يجز ما أدى اليه من مسائل التنازع واستبشع من النحويين اجازة ذلك لانه ليس للضمير مفسر يعود عليه ألا ترى انك اذا قلت ظننته وظننت زيدا قائما لم تكن الهاء عائدة على قائم اذ يصير المعنى وظننى ذلك القائم المذكور وليس هو اياه لان القائم هو زيد وأجيب بأنه يعود على قائم من حيث اللفظ لا المعنى وذلك شائع فى لسان العرب كما قالوا .. ى درهم ونصفه أى نصف درهم آخر فأعاد ذكره على درهم المذكور من حيث اللفظ فقط (وتوقف أبو حيان) فقال الذى ينبغى الرجوع الى السماع فان استعملته العرب فى ظن فى هذا الباب اتبع والا توقف فى اجازته لان عود الضمير على شئ لفظا لا معنى قليل وخلاف الاصل فلا يجعل أصلا يقاس عليه (والاصح) انه (لا تنازع فى نحو ما قام وقعد الا زيد) وقول الشاعر

ماصاب قلبي وأضناه وتيمه * الا كواعب من ذهل بن شيبانا

وقوله

ماجاد رأيا ولا أجدى محاولة * الا امرؤ لم يضع دنيا ولا دينا

بل هو من باب الحذف العام لدلالة القرائن اللفظية والتقدير أحد حذف وأكتفى بقصده ودلالة النفى وللاستثناء على حد . ومامنا الا له مقام معلوم . وقيل انه من باب التنازع وليس كالآية المذكورة لان المحذوف فيها مبتدأ وهو جائز الحذف بخلافه فى المثال والبيتين فانه فاعل ولا يجوز حذفه فتعين أن يكون من التنازع (و) الاصح أيضا انه لا تنازع فى قول امرئ القيس

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة * (كفانى ولم أطلب قليل من المال)

خلافا لمن جعله من باب التنازع واستدل به على حذف المنصوب من الثانى الملغى أى أطلبه بل هو فعل لازم لا مفعول له أى كفانى قليل ولم أسع بدليل قوله فى صدره فلو أن ما أسعى (ومنعه) أى التنازع (الجمهور فى العامل المؤخر) وشرطوا تقدم العاملين وتأخر ما يطلبانه عنهما فلو قلت ضربت زيدا وضربنى أو أى رجل قد ضربت أو شتمت لم يكن من الباب وجوزه الفارسى فى تأخر أحد العاملين و بعض المغاربة فى تأخرهما واستغرب أبو حيان القولين (و) منعه الجمهور فى العامل (غير المتصرف) كنعم و بئس قال فى البسيط فلو قلت نعم فى الحضر و بئس فى السفر الرجل زيد على إعمال الثانى لكنت قد أضمرت فى الاول ولم تفسر وهو لازم التفسير اذا أضمر ولو أضمرت لم يكن متنازعا لانه استوفى جميع ماله على النحو المطلوب وكذلك يلزم فى الثانى قال أبو حيان وكذا حبذا لا يكون فيها التنازع بالاتفاق لعدم الفصل لانه صار كالمركب مع الاشارة قال وكذا فعل التعجب فى ظاهر مذهب سيبويه لما يلزم فيه من الفصل بينه و بين معموله على إعمال الأول (وقيل

يجوز فى التعجب مطلقا) ويغتفر الفصل لامتزاج الجملتين بحرف العطف واتحاد مايقتضى العاملان وعليه المبرد ورجحه الرضى (وقيل) يجوز فيه (بشرط إعمال الثانى) ليزول ماذكر من الفصل المحذور وعليه ابن مالك نحو ما أحسن وأجمل زيدا وأحسن به وأعقل بزيد ورده أبو حيان بأنه حينئذ ليس من باب التنازع اذ شرطه جواز إعمال أيهماشئت فى المتنازع فيه قال فان ورد بذلك سماع جاز (و) منعه (ابن مالك) ووافقه البهاء ابن النحاس وابن أبى الربيع (فى) العامل المكرر المعنى لغرض (التأكيد) نحو

* أتاك أتاك اللاحقون * فهيهات هيهات العقيق وأهله * لان الثانى فى حكم الساقط فلا يعتد به قال أبو حيان ولم يصرح بالمنع فى ذلك أحد سواهم بل صرح الفارسى فى المثال الثانى بأنه من التنازع والاضمار فى أحدهما (و) منعه (الجرمى فيما تعدد مفعوله) الى اثنين أو ثلاثة وخصه بالمتعدى الى واحد قال لانه لم يسمع من العرب فى ذوات الثلاثة وباب التنازع خارج عن القياس فيقتصر فيه على المسموع والجمهور قالوا سمع فى الاثنين حكى سيبويه متى رأيت أو قلت زيدا منطلقا ويقاس عليه الثلاثة كما جاز توالى المبتدآت وان لم يسمع لانه قياس أصولهم فيقال فى إعمال الاول أعلمنى وأعلمته اياه اياه زيدا عمرا قائما وفى إعمال الثانى أعلمنى وأعلمته زيدا عمرا قائما إياه إياه هنا (وجوز بعضهم فى لعل وعسى) قال فى الارتشاف تقول لعل وعسى زيد أن يخرج على إعمال الثانى ولو أعمل الأول لقال لعل وعسى زيدا خارج (و) جوزه (السيرافى فى مصدرين) نحو قولهم

أرواح مودع أم بكور * أنت فانظر لأى ذاك تصير

(ومنعه الجمهور) قال فى النهاية فاذا قلت سرنى إزامك وزيارتك زيدا وجب نصب زيدا بالثانى ولا يجوز بالاول للفصل بين المصدر ومعموله (وقال أبو حيان) فى الارتشاف (ينبغى أن يجوز فيما بمعنى الامر او بمعنى (الخبر) باعمال أيهما شئت (ويقع) التنازع (فى كل معمول الا المفعول له والتمييز وكذا الحال) لانها لاتضمر (خلافا لابن معط) قال فى الارتشاف فانه جوز التنازع فيها ولكن يقول فى مثل ان تزرنى القك راكبا على إعمال الاول إن تزرنى أزرك فى هذه الحال راكبا على معنى إن تزرنى راكبا القك فى هذه الحال ولا تجوز الكناية بضمير عنها والاجود اعادة لفظ الحال كالاول انتهى (و) منعه (ابن خروف) وابن مالك (فى سببى مرفوع) قالا فلا تنازع فى نحو زيد منطلق مسرع أخوه وقول كثير

* وعزة ممطول معنى غريمها * لانك لو قدرته لاسندت أحد العاملين الى السببى وأسندت الآخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباطه بالمبتدإ لانه لم يرفع ضميره وذلك ممنوع فيحمل البيت على أن المتأخر مبتدأ مخبر عنه بالعاملين المتقدمين وفى كل منهما ضميرهما وما بعدهما خبر عن الاول بخلاف السببى المنصوب فيكون فى التنازع نحو زيد أكرم وأفضل اياه لانه يحذف ولا يضمر قال أبو حيان وماقالاه لم يذكره معظم النحويين (وبعضهم فى المضمر) قال فى الارتشاف وأجازه أكثرهم (الاشتغال) أى هذا مبحثه (هو أن يتقدم اسم وينصب ضميره أو ملابسه) كالمضاف الى ضميره وصلته المشتمل نحو زيدا ضربته وزيدا ضربت أخاه وهندا أكرمت الذى يحبها بخلاف مالو تأخر الاسم بعد الضمير نحو ضربته زيدا على البدل أو زيد على الابتداء فليس من الباب وقائل بنصب قولى (عامل جائز العمل فيما قبله) لو لم يشتغل بما بعده كالفعل وأسمى الفاعل والمفعول بخلاف فعل التعجب وأفعل التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل وكذا المصدر وفيه خلاف يأتى اذما لايصح أن يعمل فى شئ لا يصح أن يفسر عاملا فيه ومن صور مالايجوز أن يعمل فيما قبله مفاهيم قولى (غير صلة) نحو زيدا أنا الضاربه (ولاشبهها) وهو الصفة والمضاف الى فعل تشبيها بها فى تتميم ماقبلها بها نحو مارجل تحبه يهان وزيد يوم تراه تفرح (ولا مسند لضمير السابق المتصل) نحو أزيدا ظنه ناجيا بمعنى ظن نفسه لما فيه من تفسير الفاعل العمدة بالمفعول

الذى حقه أن يكون فضلة فان انفصل الضمير نحو زيد الم يظنه ناجيا إلا هو جاز لان المنفصل كالأجنبي فاشبه نحو زيدا لم يظنه ناجيا الاعمرو (ولا تالى استثناء) نحو ماز يدا الا يضربه عمرو (أو) تالى (معلق) أى حرف من أدوات التعليق نحو زيد كيف وجدته وزيد ما أضربه عمرو ولأضربنه وزيد انى أكرمه والدرهم لمعطيك عمرو (أو) تالى (حرف ناسخ) نحو زيد ليتنى أكرمه (أو) تالى (كم) الخبرية نحو زيد كم لقيته اجراء لها مجرى كم الاستفهامية (أو) تالى (واو الحال) نحو جاء زيد وعمرو يضربه بشر فرارا من تقدير المضارع بعدها (وفى الشرط) نحو زيد ان زرته يكرمك (والجواب) نحو زيدا ان يقم أكرمه (وتالى لا) النافية من المعلقات نحو زيد لا أضربه وزيد والله لا أضربه (أو) تالى حرف (تنفيس) نحو زيد سأضربه أو سوف أضربه (خلاف مبنى على تقدم معمولها) فمن أجازه فيها جوز الاشتغال والنصب فى الاسم السابق ومن منعه فيها منعه وأوجب الرفع والاصح فى الشرط والجواب المنع وفى لا التفصيل وهو المنع فى جواب القسم دون غيره (و) فى التنفيس الجواز فى تالى (اذا الفجائية) نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو (وليتما) نحو ليتما زيدا أضربه (خلاف ايلائها الفعل) فمن جوزه جوز الاشتغال والنصب ومن لا وهو الاصح عند ابن مالك فيهما فلا ومن فصل فى اذا بين اقترانها بقد وعدمه فصل هنا (والاصح منعه فى مفصول) من الفعل (بأجنبى) نحو زيدا أنت تضربه وهند عمرو يضربها فلا ينصب اذ المفصول لا يعمل فلا يفسر وجوزه الكسائى قياسا على اسم الفاعل أجاز أزيدا أنت ضاربه وفرق المانعون بان اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد فصار أنت ضاربه بمنزلة ضربته فكأنه لم يفصل بين العامل والمعمول بشئ بخلاف الفعل (و) الاصح منعه (فى تالى أداة تحضيض أو عرض أو تمن بألا) نحو زيد هلا ضربته وعمرا ألا تكرمه والعون على الخير ألا أجده بناء على ان الثلاثة لها الصدر إجراء لها مجرى الاستفهام فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها لان معنى هلا فعلت لم تفعل ومعنى ألا تفعل أتفعل مع ان هلا وألا مركبان من هل والهمزة ولا وجوزه قوم مع اختيار الرفع حكاه فى البسيط وجوزه آخرون مع اختيار النصب وعليه الجزولى (ومنعه قوم فى ليس) بناء على منع تقديم خبرها لعدم تصرفها ونص سيبويه على جوازه بناء على الجواز نحو أزيدا لست مثله (و) فى (كان) نقله فى الارتشاف عن المازنى وبعض الكوفيين (و) منعه [illegible] من أسماء الفاعلين والمفعولين قالوا لان عمله لفرعيته ضعيف والاشتغال كذلك باب ملفق فيه [illegible] لانه لا يقوى على أن يفسر ونص سيبويه على جوازه نحو زيدا أنتم ضرابه قال أبو حيان [illegible] الاخفش [illegible] بالسماع قال أما الجمع السالم فالقياس الجواز فيه نحو زيدا أنتم ضاربوه [illegible] زيدا أنتما ضاربانه والفرق بينه وبين المكسر ان التكسير يبعده عن شبه الفعل و يلحق بالأسماء المحضة (وفى المصدر) أقوال أحدها يجوز دخوله فى باب الاشتغال مطلقا سواء كان بمعنى الامر والاستفهام نحو أماز يدا فضربا اياه وأزيدا ضربا أخاه أم منحلا بحرف مصدرى والفعل نحو زيدا أضربته قائما فيضمن فعلا يفسره المصدر ثانيها لا يجوز مطلقا لأنه لا يتقدم عليه معموله (ثالثها) التفصيل (ان كان بدلا من فعله) وهو الامر والاستفهام (جاز) وان لم يجز تقدم معموله لانه معاقب للفعل وقد تفسر أشياء ولا تعمل (أو منحلا) بحرف مصدرى والفعل (فلا يجوز ثم) اذ الوجوب اضمار الفعل بعدها نحو اذا زيدا تلقاه فاكرمه وان زيدا رأيته فأكرمه وهلا زيدا ضربته ولو زيدا رأيته (أو تلا استفهاما بغير الهمزة) كهل ومن ادلة تلته ومتى أمة الله تضربها الوجوب ايلائها الفعل اذا وقع فى حيزها قال سيبويه اذا اجتمع بعد الاستفهام الاسم والفعل قدم الفعل فان قلت أيهم زيد ضرب الاشتغال (ويجب نصب الاسم) السابق (ان تلا ما يختص بالفعل) كظرف الزمان المستقبل وأدوات الشرط الجازمة والتحضيض ولو الشرطية (ويختار) نصب الاسم السابق أى يترجح على رفعه بالابتداء الجائز أيضا (ان وليه فعل طلب) وهو الأمر والنهى والدعاء نحو زيدا اضربه وزيدا ليضربه عمرو

و زيدا الا تضربه وزيدا أصلح الله شأنه وسواء فى ذلك الامر المراد بما قبله العموم أو الخصوص (خلافا لابن
بابشاذ فى) الامر (المراد) بما قبله (العموم) حيث قال يختار فيه الرفع لشبهه بالشرط لما دخله من العموم والابهام
نحو «واللذان يأتيانها منكم فآذوهما» «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما» والجمهور تأولوا الآيتين على
الاضمار وان الكلام فى ذلك جملتان والتقدير وفيما فرض عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وخرج
بقولى فعل طلب اسم فعله نحو زيدا دراكه فلا نصب فيه كما تقدم (أو) وليه (مصدر له) أى الطلب نحو زيدا ضربا له
والله حمدا له (أو ولى همز استفهام) سواء كان الفعل الذى ولى الهمز من باب الظن نحو أعبد الله ظننته قائما أم غيره
نحو أزيدا ضربته كان الاستفهام عن الفعل كما مثل أم عن الاسم نحو أزيدا ضربته أم عمرا (خلافا للفراء فى باب
ظن) حيث أوجب فيه الرفع قال لان من عادة العرب الغاؤها اذا لم يكن فيها الهاء بين اسمين فتوهموا ذلك فيها وفيها
الهاء (و) خلافا (لابن الطراوة فى الاستفهام الواقع على الاسم) حيث أوجب فيه الرفع بخلاف الاستفهام الواقع
على الفعل (و) خلافا (للاخفش فى إلحاق سائر الأدوات) بالهمزة فى تجويز الرفع أيضا ووجه تخصيصها بذلك عند
الجمهور انها الاصل ولها مزية على سائر أدواته فان تأخر الهمز عن الاسم نحو زيدا أضربته لم يجز النصب لما تقدم
(و) خلافا للاخفش أيضا (فى المفصول) من همز الاستفهام (بغير ظرف) حيث جوز نصبه نحو أأنت زيدا
تضربه وسيبويه على المنع لبعده من الفعل فان كان الفصل بظرف أو مجرور جاز مع اختياره اتفاقا لاتساعهم
فيهما نحو أكل يوم زيدا تضربه وأفى الدار زيدا ضربته قال أبو حيان وكذا الفصل بالعاطف نحو أوزيدا
ضربته (أو) ولى (حرف نفى لا يختص) نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا قتلته قياسا على همزة الاستفهام (وقيل
الرفع فيه أرجح) من النصب وعليه أبو بكر بن طاهر ونسب لظاهر كلام سيبويه (وثالثها) هما (سواء) وعليه ابن
الباذش وخرج بحرف النفى فعله وهو ليس فان تاليها يجب رفعه اسما لها وبقولنا لا يختص المختص وهو لم ولما ولن
ويصير الفعل فيه كالاستفهام نحو ما أنت زيدا ضربته ذكره أبو حيان (أو) ولى (حيث) نحو حيث زيدا تلقاه
يكرمك ووجه اختياره النصب انها فى معنى حروف المجازاة (أو) ولى (عاطفا على) جملة (فعلية) سواء كان
الفعل متعديا أم متصرفا تاما أم ضد ذلك نحو لقيت زيدا وعمرا كلمته ولست أخاك وزيدا أعينك عليه وكنت أخاك
وعمرا كنت له أخا وانما رجح النصب للتشاكل (أو أوهم الرفع وصفا مخلا) فيتخلص بالنصب من ايهام غير الصواب
نحو «إنا كل شىء خلقناه بقدر» اذ رفع كل يوهم كون خلقناه صفة مخصصة فلا يدل على عموم خلق الأشياء بقدر
(أو أجيب به استفهام منصوب) نحو زيدا ضربته جوابا لمن قال أيهم ضربت (أو مضاف اليه) نحو ثوب زيد
لبسته جواب من قال ثوب أيهم لبست (قيل أو وليه لم أو لن أو لا) نحو زيدا لم أضربه وبشرا لن أكرمه وزيدا
لا أضربه قاله ابن السيد (أو تقدمه) ما هو (فاعل فى المعنى) بأن كان الاسم المتقدم على المشتغل عنه
وفاعل المشغول دالين على شىء واحد نحو أنا زيدا ضربته وأنت عمرو كلمته قاله الكسائى والاصح فى الصور
الاربع اختيار الرفع (ويستويان) أى النصب والرفع (فى المعطوف على جملة ذات وجهين) أى اسمية الصدر
فعلية العجز لتعادل التشاكل نحو زيد ضربته وعمرو أكرمته وهند ضربتها وزيدا كلمته فى دارها فالنصب
عطفا على العجز والرفع عطفا على الصدر (فان خلا) المعطوف (من عائد لها) أى لمبتدإ الجملة المعطوف عليها
(فثالثها الاصح) وعليه الجمهور (ان كان) العطف (بالفاء صحت المسئلة) لحصول الشرطية بما فيها من
السبب وان كان بغيرها فلا وأولها يجوز مطلقا نحو هند ضربتها وعمرا أكرمته وثانيها لا يجوز مطلقا لان المعطوف
على الخبر خبر فيشترط له وجود الرابط (والرابع) يجوز ان كان العطف بالفاء كقول الجمهور (أو الواو) لما فيها
من معنى الجمع (ويرجح الرفع بالابتداء فيما عدا ذلك) نحو زيد رأيته وان زيد لقيته «مسئلة» (ملابسة

الضمير بنعت) نحو هندا أكرمت رجلا يحبها (أو) عطف (بيان) نحو زيدا ضربت عمرا أخاه (أو) عطف (نسق بالواو غير مفاد معه) العامل نحو زيدا ضربت عمرا أخاه (قيل أو ثم أو أو) نحو زيدا رأيت عمرا ثم أخاه أو أو أخاه (كهي بدونه) بخلاف العطف بغير الثلاثة وكذا بغير الواو على الاصح لاختصاصها بمعنى الجمع وبخلاف البدل لانه على تكرار العامل فتخلو الجملة الواقعة خبرا من الربط وبخلاف ما اذا أعيد العامل (والنصب هنا) أى فى باب الاشتغال (قال الجمهور بفعل واجب الاضمار من لفظ الظاهر) إن أمكن كما فى الأمثلة السابقة (أو معناه) ان لم يمكن نحو ان زيدا مررت به فأحسن اليه فيقدر ان جاوزت زيدا مررت به (مقدما) على الاسم (خلافا للبيانيين) فى قولهم بتقديره مؤخرا (و) قال (الكسائى) النصب (بالظاهر) أى الفعل المؤخر على كونه ملغى (غير عامل فى الضمير) بان يلغى ورد بأن الضمير قد لا يتعدى اليه الفعل الا بحرف جر فكيف يلغى وينصب الظاهر وهو لا يتعدى اليه أيضا الا بحرف جر نحو زيدا غضبت عليه وأيضا فلا يمكن الالغاء فى السبب لانه مطلوب الفعل فى الحقيقة نحو زيدا ضربت غلام رجل يحبه (و) قال (الفراء) الفعل (عامل فيهما) أى فى الاسم والضمير معا ورد بلزوم تعدى الفعل المتعدى الى واحد الى اثنين والمتعدى الى اثنين الى ثلاثة وهو خرم للقواعد (وجوزه قوم) فى المشتغل عنه بجر ونحو زيد مررت به (جر السابق بما جر الضمير) فيقال بزيد مررت به وقرئ «والظالمين أعد لهم عذابا أليما» والجمهور على المنع لان الجار منزل من الفعل منزلة الجزء منه لانه يصل به الى معموله كما يصل بهمزة النقل فكما لا يجوز اضمار بعض اللفظة وإبقاء بعض لا يجوز هذا والقراءة مؤولة على تعلق اللام بأعد الظاهر ولهم بدل منه (ويجوز رفعه) أى المشتغل عنه مطلقا (باضمار كان أو فعل للمجهول خلافا لابن العريف لا بمطاوع خلافا لابن مالك) حيث قال اذا كان الفعل المشتغل مطاوع جاز أن يضمر ويرفع به السابق كقول لبيد * فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب * فأنت فاعل لم ينفع مضمرا وجاز اضماره لانه مطاوع ينفع والمطاوع يستلزم المطاوع ويدل عليه قال أبو حيان وهذا منعه أصحابنا وأولوا البيت على انه مما وضع فيه ضمير الرفع موضع ضمير النصب أو رفع باضمار فعل يفسره المعنى وليس من باب الاشتغال (واختلف هل شرط الاشتغال أن ينتصب الضمير والسابق من جهة واحدة) فقيل نعم وعليه الفارسى والسهيلى والشلوبين فى أحد قوليه فان كان نصب الضمير على المفعولية شرط نصب السابق عليها أو الظرفية فكذلك ولا يجوز نصب الضمير على المفعولية مثلا والسابق على المفعول له أو الظرف فلا يقال زيدا قمت اجلالا له أو زيدا جلست مجلسه وقيل لا يشترط ذلك وعليه سيبويه والاخفش والشلوبين فى آخر قوليه قال سيبويه أعبد الله كنت مثله أى أأشبهت عبد الله فانتصب السابق مفعولا والمتأخر خبر الكان «خاتمة» الاشتغال فى الرفع) بأن يكون فى الاسم على الابتدائية أو على إضمار فعل (كالنصب فيجب الابتداء فى زيد قام) لعدم تقدم ما يطلب الفعل لزوما أو اختيارا (خلافا لابن العريف) أبى القاسم حسين بن الوليد حيث جوز فيه الفاعلية باضمار فعل يفسره الظاهر قال أبو حيان وهي نزعة كوفية أى لبنائه على جواز تقدم الفاعل على الفعل (ويرجح الابتداء فى) نحو (خرجت فاذا زيد قد ضربه عمرو) لرجحان مرفوع الاسم بعد اذا وجواز وقوع الفعل مع قد بعدها بقلة (وتجب الفاعلية فى) نحو (إن زيد قام) لما تقدم من اختصاص أدوات الشرط بالفعل (خلافا للاخفش) فى قوله بجواز الابتداء أيضا مع رجحان الفاعلية عنده (وترجح) الفاعلية (فى) نحو (أزيد قام خلافا للجرمى) فى قوله بجواز الابتداء فيه (ويستويان) أى الابتداء والفاعلية (فى أزيد قام وعمرو قعد) لان الجملة الاولى ذات وجهين فالابتداء عطفا على الصدر والفاعلية عطفا على العجز (وجوز قوم نصب) نحو (أزيد ذهب به على اسناد ذهب الى المصدر) أى الى ضميره وهو الذهاب وكانه قيل أذهب هو أى

الذهاب بزيد فيكون به فى موضع نصب وضعفه ابن مالك بأنه مبنى على الاسناد الى المصدر الذى تضمنه الفعل ولا يتضمن الفعل الا مصدرا غير مختص والاسناد اليه منطوقا به غير مقيد فكيف اذا لم يكن منطوقا به وسيبويه والجمهور على منع النصب (وشرط المشغول عنه قبول الاضمار فلا يصح) الاشتغال (عن حال وتمييز ومصدر مؤكد ومجرور بالا يجر المضمر) كحتى والكاف جزم بذلك أبو حيان فى شرح التسهيل قال بخلاف الظرف والمفعول له والمجرور والمفعول معه فيجوز الاشتغال عنها نحو يوم الجمعة لقاؤك فيه والله أطعمت له والخشبة واستوى الماء واياها قال وأما المصدر فان تبع فيه جاز الاشتغال عنه نحو الضرب الشديد ضربته زيدا وكذا المفعول المطلق لانه مفعول وان كان مفعولا له على الاضمار ان جوزناه جاز والا فلا

﴿ الكتاب الخامس فى التوابع وعوارض التركيب ﴾

حد ابن مالك فى التسهيل التابع فقال هو ما ليس خبرا من مشارك ماقبله فى اعرابه وعامله مطلقا فخرج بالقيد الاخير المفعول الثانى والحال والتمييز قال أبو حيان ولم يحده جمهور النحاة لانه محصور بالعد فلا يحتاج الى حد فلذلك قلت (التوابع نعت وعطف بيان وتوكيد وبدل وعطف نسق) لانه إما أن يكون بواسطة حرف فالنسق أولا وهو على نية تكرار العامل فالبدل أولا وهو بالفاظ محصورة فالتأكيد أولا وهو جامد فالبيان أو مشتق فالنعت (واذا اجتمعت رتبت كذلك) بأن يقدم النعت لانه كجزء من متبوعه ثم البيان لانه جار مجراه ثم التأكيد لانه شبيه بالبيان فى جريانه مجرى النعت ثم البدل لانه تابع كلا تابع لكونه مستقلا ثم النسق لانه تابع بواسطة ولهذا ناسب ذكرها فى الوضع على هذا الترتيب بخلاف ابتداء التسهيل بالتوكيد فيقال جاء أخوك الكريم محمد نفسه رجل صالح ورجل آخر وكذا لو كان التأكيد بالتكرر نحو جاء زيد العاقل زيد قال ٭ ويل له ويل طويل ٭ (وقدم قوم التأكيد على النعت) فيقال قام زيد نفسه الكاتب ورد بأن التأكيد لا يكون الا بعد تمام البيان ولا يحصل ذلك الا بالنعت (وينبغى تقديم) عطف (البيان) لانه أشد فى التبيين من النعت اذ لا يكون لغيره والنعت يكون مدحا وذما وتأكيدا (وتتبع) كلها (المتبوع فى الاعراب ثم قال المبرد وابن السراج وابن كيسان العامل فى الثلاثة الاول) النعت والبيان والتأكيد (عامله) أى المتبوع ينصب عليها انصبابة واحدة (وعزى للجمهور وقال الخليل وسيبويه والاخفش والجرمى) العامل فيها (التبعية) ثم اختلف (فقيل) المراد التبعية (من حيث المعنى) أى اتحاد معنى الكلام اتفق الاعراب أو اختلف (وقيل) المراد الاتحاد (من حيث الاعراب ولو اختلفت جهته وقيل) اتحاد الاعراب (بشرط اتحادها) أى جهته بأن تكون العوامل من جنس واحد ولا تكون مختلفة (والاكثر على (أن العامل فى البدل مقدر بلفظ الاول) فهو من جملة ثانية لا من الأولى لظهوره فى بعض المواضع كقوله تعالى ۔ للذين استضعفوا لمن آمن منهم ۔ ومن النخل من طلعها ۔ من المشركين من الذين فرقوا دينهم ۔ لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم ۔ (وقيل هو) العامل (نيابة عنه) أى عن المقدر حكاه أبو حيان عن ابن عصفور) قال لما حذفت العرب عامل البدل عوضت منه العامل فى المبدل منه فتولى من العمل ما كان يتولاه ذلك المحذوف كما انهم لما عرفوا الظرف والمجرور فى نحو زيد عندك قائما فى الدار جالسا من مستقر المحذوف توليا من العمل ماله فنصبا الحال ورفعا الضمير (وقيل) هو العامل (أصالة) من غير نية تكرار عامل وعليه المبرد وابن مالك (و) الاكثر على أن العامل (فى النسق الاول بواسطة الحرف وقيل) العامل فيه (مقدر بعد الحرف (وقيل) العامل فيه (الحرف) نفسه وثمرة الخلاف فى الوقف على المتبوع (ولو قيل العامل فى الكل المتبوع لكان له شواهد) تؤيده منها قولهم ان المبتدأ عامل فى الخبر والمضاف عامل فى المضاف اليه ولم أر أحدا قال بذلك هنا (ويجوز فصلها) أى التوابع (من المتبوع بغير مباين محض) كمعمول الوصف نحو

ذلك حشر علينا يسير والموصوف نحو. سبحان الله عما يصفون عالم الغيب. والعامل فيه نحو أزيدا ضربت القائم والمفسر نحو. ان امرؤ هلك ليس له ولد. والمبتدأ الذى خبره فى متعلق الموصوف نحو. أفى الله شك فاطر السموات والارض . والخبر نحو زيد قائم العاقل وجواب القسم نحو . بلى وربى لتأتينكم عالم الغيب. والاعتراض نحو. وانه لقسم لو تعلمون عظيم. والاستثناء نحو ماجاءنى أحد الا زيدا خير منك ومن الفصل بين التأكيد والمؤكد. ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن . ومن العطف والمعطوف . وامسحوا برؤسكم وأرجلكم . بين الأيدى والأرجل وحسن ذلك أن المجموع عمل واحد وقصد الاعلام بترتيبه وبين البدل والمبدل منه. قم الليل الاقليلا نصفه. ولا يجوز الفصل بما بن محض أى أجنبى بالكلية من التابع والمتبوع فلا يقال مررت برجل على فرس عاقل أبلق وشذ قوله

قلت لقوم فى الكنيف تروحوا * عشية بتنا عند ماوان رزح

(لا نعت) منعوت (مبهم ونحوه) مما لا يستغنى عن الصفة أى لا يجوز الفصل فيه فلا يقال فى ضرب هذا الرجل زيد وطلعت الشعرى العبور ضرب هذا زيد الرجل والشعرى طلعت العبور قال فى شرح الكافية ومنه المعطوف المتمم مالا يستغنى عنه من الصفات نحو ان أمرأ ينصح ولا يقبل خاسر فلا يجوز الفصل بخاسر بين ينصح ومعطوفه لانهما جزآ صفة لا يستغنى بأحدهما عن الآخر وكذا كل نعت ملازم التبعية كأبيض يقق ونحوه ومنه توابع التوكيد أجمع وما بعده لا يفصل بينها وبين كل (ولا التأكيد) أى لا يفصل بينه وبين المؤكد (بإما على الاصح) فلا يقال مررت بقومك إما أجمعين وإما بعضهم ولا مررت بهم إما كلهم وإما بعضهم وأجازه الكسائى والفراء (ولا يقدم معمولها) أى التوابع على المتبوع لان المعمول لا يحل الا فى موضع يحل فيه العامل ومعلوم ان التابع لا يتقدم على المتبوع (خلافا للكوفية) فى تجويزهم ذلك فيقال هذا طعامك رجل يأكل ووافقهم الزمخشرى فى قوله تعالى . وقل لهم فى أنفسهم قولا بليغا. فجعل فى أنفسهم متعلقا ببليغا

﴿النعت﴾ أى هذا مبحثه قال أبو حيان والتعبير به اصطلاح الكوفيين وربما قاله البصريون والاكثر عندهم الوصف والصفة (تابع مكمل لمتبوعه لدلالته على معنى فيه أو فى متعلق به) فخرج بالمكمل البدل والنسق وبما بعده المشار بأول تسمية الى الجارى عليه وبالثانى الى المسند الى سببيه التوكيد والبيان (ويرد مدحا) نحو. الحمد لله رب العالمين. الآيات (وذما) نحو. أعوذ بالله من الشيطان الرجيم. (وترحما) نحو لطف الله بعباده الضعفاء (وتوضيحا) أى إزالة للاشتراك العارض فى المعرفة نحو مررت بزيد الكاتب (وتخصيصا) فى النكرة نحو. فتحرير رقبة مؤمنة. (وتوكيدا) نحو. لا تتخذوا إلهين اثنين. (وغير ذلك) كالتعميم نحو ان الله يحشر الناس الأولين والآخرين ومقابله نحو. الصلاة الوسطى. والتفصيل نحو مررت برجلين عربى وعجمى (ويوافق متبوعه تعريفا وتنكيرا) سواء كان معناه له أو لما بعده فهو كما قال ابن مالك أولى من التعبير بمنعوته لانه انما يصدق حقيقة على الاول ولانه يشمل المقطوع ولا تجب الموافقة فيه ولا يطلق عليه تابع وانما وجبت الموافقة فى ذلك حذرا من التدافع بين ماهما فى المعنى واحد لان فى التعريف ايضاحا وفى التنكير إبهاما والنعت والمنعوت فى المعنى واحد فتدافعا (وشرط الجمهور أن لا يكون أعرف) من متبوعه بل دونه أو مساويا له نحو رأيت زيدا الفاضل والرجل الصالح نعم يجوز كونه أخص نحو رجل فصيح ولحان وغلام يافع ومراهق وقال الفراء يوصف الاعم بالاخص نحو مررت برجل أخيك. وابن خروف توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة من غير ملاحظة تخصيص ولا تعميم قال وما ذهب اليه الجمهور دعوى بلا دليل (وجوز الكوفية التخالف فى المدح والذم) ومثلوا بقوله تعالى . ويل لكل همزة لمزة الذى جمع . فجعلوا الذى صفة لهمزة (و) جوز (الاخفش

وصف النكرة بالمعرفة اذا خصصت) قبل ذلك بالوصف وجعل منه قوله تعالى . فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان قال الأوليان صفة لآخران لانه لما وصف تخصص (و) جوز (قوم عكسه) أى وصف المعرفة بالنكرة (مطلقا) ومثل بقوله * والمعنى رسول الز ورقواد * قال فقواد صفة المعنى (و) جوز أبو الحسين (ابن الطراوة) وصف المعرفة بالنكرة (اذا كان الوصف خاصا بالموصوف) لا يوصف به غيره كقوله * فى أنيابها السم ناقع * قال ناقع صفة للسم وأجيب بالمنع فى الجميع باعرابها أبدالا (وهو) أى النعت (فى الافراد والتذكير وفروعهما) أى التثنية والجمع والتأنيث (كما مر فى) مبحث إعمال (الصفة) المشبهة فان رفع ضمير المنعوت بأن كان معناه له نحو مررت برجلين قارئين أولسببيه ولم يرفع الظاهر نحو مررت بامرأة حسنة الوجه و برجال حسان الوجوه وجبت المطابقة فى ذلك أو رفعه فكالمسند الى الفعل يجب افراده فى الاصح وتأنيثه حيث الظاهر حقيقى ورجح حيث هو مجازى على التفصيل الآتى فى التانيث (ويكون) النعت (جملة كالصلة) فلا تكون الاخبرية ونحو * جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط * مؤول على حذف الوصف أى مقول فيه هل رأيت ومنه قول أبى الدرداء وجدت الناس أخبر تقله * أى مقولا فيهم ويجب معها العائد كعائد الموصول (و) لكن (حذف عائدها)هنا (كثير) وفى الخبر قليل وفى الصلة أكثر (١) «مسئلة» (لا ينعت الضمير ولا) ينعت (به) مطلقا اما الاول فلانه اشارة بحرف واحد أو حرفين الى ظاهر تقدم ذكره والاشارة لا تنعت بل المشار اليه الظاهر المتقدم ولان النعت فى الاصل ايضاح أو تخصيص ولا اضمار الا بعد معرفة لا إلباس فيها وأما الثانى فلانه ليس بمشتق ولا مؤول به فلا يتصور رفعه اضمار يعود على منعوته ولانه أعرف المعارف وتقدم اشتراط أن لا يكون النعت أعرف (وجوز الكسائى نعت) مضمر (الغائب) اذا كان (لمدح أوذم أو ترحم) كذا نقله عنه الناس كما قال أبو حيان واحتج بقوله تعالى . قل ان ربى يقذف بالحق علام الغيوب . وقولهم مررت به المسكين وقولهم اللهم صل عليه الرؤف الرحيم وقوله * فلا تلمه أن ينام البائسا * وغيره خرج ذلك على البدل قال ابن مالك وفيه تكلف (وقيل) انه أجازه (اذا تقدم المظهر) كذا نقله عنه النحاس والفراء (وكذا كل متوغل فى البناء) لا ينعت ولا ينعت به كاسماء الشرط والاستفهام وكم الخبرية وما التعجبية والآن وقبل وبعد (غير ما مر) انه ينعت أو ينعت به منها وكذلك ما ومن النكرتان وذو الطائية والموصول المقرون بأل (والمصدر) الذى (للطلب) نحو ضربا زيدا وسقيا لك لا ينعت لانه بدل من الفعل ولا ينعت به لانه طلب (قال

(١) هكذا وجد بياض فى عدة نسخ منها نسخة بخط المؤلف بمكتبة المرحوم الشيخ ابراهيم السقا ووجد بهامش بعض النسخ تنبيه هكذا نصه اعلم ان هنا سقطا متنا وشرحا أكثر من صفحة وقد كتبت المتن من بعض المتون مجردا ريثما تراجع نسخة أخرى من الشرح وهذا نص المتن ويكون جملة كالصلة وحذف عائدها كثير وفى نيابة أل عنه خلف ولا تدخلها الواو خلافا للزمخشرى وانما يتبع به نكرة قيل أوذو أل الجنسية ومفردا مشتقا أو جاريا مجراه باطراد كاسماء النسب والاشارة والموصول المبدوء بهمز وذو الطائية ورجل بمعنى كامل ومضافا الصدق وسوء بمعنى صالح وطالح وأى وجد وحق وذى الخبر به مضافات ككل وغير مطرد كثيرا كالعدد ومصدر الثلاثى بتقدير مضاف وقال الكوفية بتأويله بمشتق وقليلا كمصدر غيره وكالمقدار وجنس ما صنع منه وأعيان مؤولة وسمع بما شئت من كذا النكرة والاصح ان ما فيه شرطية جوابها محذوف والتزم يونس رفع مثل والنكرة مضافا رافعا الاجنبى مستقبلا ونصبه حالا وعيسى رفع العلاج مطلقا ونصب غيره حالا واتباعه مستقبلا والفراء نصب العلاج حالا واتباع غيره وجوز سيبويه الكل مطلقا واتفقوا على اتباع المنون وجرى المنسوب كالمشتق دون ما عداه الا شذوذا

الكوفية والزجاج والسهيلي ومنه) أي مما لا ينعت ولا ينعت به (الاشارة) أما الثاني فلانه جامد ولا يتصور فيه الاضمار وأما الاول فلان غالب ما يقع بعده جامد قال السهيلي فالاولى جعله بيانا وان سماه سيبويه صفة فتسامح كما سمى بذلك التوكيد والبيان في غير موضع واختاره ابن مالك وأكثر البصريين على انه ينعت وينعت به نحو «بل فعله كبيرهم هذا» «أرأيتك هذا الذي كرمت علي» (و) لكن (لا ينعت عند المجوز إلا بذي أل) أما غير المضاف من المعارف فواضح انه لا ينعت به وأما المضاف فلأن النعت مع منعوته كاسم واحد واسم الاشارة لا يضاف فكذا منعوته ولوحظ في ذي أل معنى الاشتقاق على ان معنى قولك هذا الرجل هذا الحاضر المشار اليه (فان كان) الواقع بعده (مشتقا ضعف وينعت فقط) أي ولا ينعت به (العلم) لانه ليس بمشتق وضعا ولا تأويلا (والأجناس) مادامت على موضوعها كرجل وسبع (وعكسه) أي ينعت به ولا ينعت (أي) كما سبق (وما) من كل وجد وحق (ومنه ما لا يقع الا تابعا كخالد تالد وحسن بسن) وشيطان ليطان أي كالاسم الثاني من المذكورات قال أبو حيان وهي محفوظة لا يقاس عليها قلت ألف فيها ابن فارس كتابا (قيل ومنه الموصول) لانه كجزء كلمة اذ لا يتم الا بصلته وجزء الكلمة لا ينعت والأصح ان المقرون بأل منه يوصف كما يوصف به ويصغر ويثنى ويجمع وكذا ما ومن تقول جاءني من في الدار العاقل ونظرت الى ما اشتريت الحسن (قيل ومنه الوصف) قال ابن جني من خواص الوصف أن لا يقبل الوصف لانه بمنزلة الفعل والجملة وان كثرت الصفات فهي للاول وقال غيره لانه من تمام الأول فكأنه بعضه ورد بأن المضاف والمضاف اليه كذلك ولا خلاف في وصفهما والاصح انه قد يوصف مطلقا لانه اسم وكل اسم في الحقيقة قابل للوصف فلا يرد شبه ضعيف وقد أجاز سيبويه يا زيد الطويل ذو الجمة على جعل ذي الجمة نعتا للطويل وجعل صائما من قوله * لدى فرس مستقبل الريح صائم * صفة لمستقبل وهو عامل (وثالثها يوصف ان دل على جوده دليل) قاله السهيلي كأن يكون خبر المبتدإ أو بدلا من اسم جامد بخلاف ما اذا كان نعتا فيقوى فيه معنى الفعل حينئذ بالاعتماد فلا ينعت (ورابعها) يوصف (ان لم يعمل) عمل الفعل لبعده حينئذ عن الفعل بخلاف ما اذا عمل «مسئلة» (يفرق نعت غير الواحد) أي المثنى والجمع (بالواو ان اختلف) نحو مررت برجل كريم وبخيل (والا) بان اتفق (جمع) بينهما في اللفظ نحو مررت برجلين كريمين (وغلب التذكير والعقل وجوبا عند الشمول) نحو مررت بزيد وهند الصالحين وبرجل وامرأة عاقلين واشتريت عبدين وفرسين مختارين (وجوبا عند التفصيل) نحو مررت بانسانين صالح وصالحة ويجوز وصالحة وانتفعت بعبيد وأفراس سائقين وسابقين ويجوز وسابقات (فان تعدد العامل وجب القطع الى الرفع) باضمار مبتدإ (وكذا النصب بفعل لائق واجب الاضمار في غير تخصيص) سواء اختلف العمل نحو مررت بزيد ولقيت عمرا الكريمان أو الكريمين أم اتحد واختلف جنس الكلام في المعنى نحو قام زيد وهل خرج عمر العاقلان أو اتفق واختلف جنس العامل كأن يكونا مرفوعين هذا على الفاعلية وهذا على الابتداء أو منصوبين هذا على المفعولية وهذا على الظرفية أو مجرورين هذا بحرف وهذا باضافة نحو هذا زيد وقام عمر الظريفان أو الظريفين (وجوز قوم) منهم الاخفش (الاتباع اذا اتحد العمل لا جنس العامل وتقارب المعنى) وهو القسم الاخير مما ذكر (و) جوز (الكسائي) والفراء الاتباع (اذا تقارب المعنى) أي معنى العاملين (وان اختلفا) في العمل نحو رأيت زيدا ومررت بعمر والظريفين لان المرور في معنى الرؤية ومررت برجل معه رجل قائمين لانه قدم بهما جميعا لكن الكسائي يتبع الثاني والفراء يتبع الأول وقولي في غير تخصيص راجع الى وجوب إضمار الفعل فان نعت التخصيص يجوز فيه اظهاره نحو أعني (فان اتحدا) أي العاملان جنسا وعملا (جاز) الاتباع (عند الجمهور) سواء اتفقا لفظا ومعنى نحو قام

زيد وقام بكر العاقلان أو اختلفا فيهما نحو أقبل زيد وأدبر عمرو العاقلان أو اتفقا لفظا فقط نحو وجد زيد على عمرو ووجد بكر الضالة العاقلان أو معنى فقط نحو ذهب زيد وانطلق خالد العاقلان وذهب ابن السراج الى وجوب القطع في الجميع الا أنه فصل في الاولى فقال ان قدرت الثاني عاملا فالقطع أو توكيدا والعامل هو الأول جاز الاتباع ووافقه المبرد في الثانية والثالثة قال أبو حيان ومقتضى مذهب سيبويه انه لا يجوز الاتباع لما أنجر من جهتين كاختلاف الحرف والاضافة نحو مررت بزيد وهذا غلام بكر الفاضلين وكاختلاف الحرفين نحو مررت بزيد ودخلت الى عمرو الظريفين وكاختلاف معنى الحرفين نحو مررت بزيد واستعنت بعمرو الفاضلين أو الاضافتين نحو هذه دار زيد وهذا أخو عمرو الفاضلين (وان كان العامل واحدا جازا) أى الاتباع والقطع (ان لم يختلف العمل) نحو قام زيد وعمرو العاقلان بخلاف ما اذا اختلف فيتعين القطع سواء اختلفت النسبة اليهما من حيث المعنى نحو ضرب زيد عمرا العاقلان أم اتحدت وقال الفراء وابن سعدان يجوز الاتباع في الاخيرة ثم قال الفراء يجب اتباع المرفوع تغليبا له وقال ابن سعدان يجوز اتباع كل منهما نحو خاصم زيد عمرا الكريمان والكريمين لان كلا منهما مخاصم ومخاصم فهو فاعل ومفعول قال أبو حيان ورد بأنه لا يجوز ضارب زيد هندا العاقلة بالرفع على الاتباع اجماعا فكما لا يجوز في نعت الاسم اذا أفرد الحمل على المعنى لا يجوز اذا ضممته الى غيره ويجوزان) أى الاتباع والقطع (في نعت غير مبهم ان لم يكن ملتزما ولا مؤكدا قال يونس ولا ترحما) نحو الحمد لله الحميد أى هو . وامرأته حمالة الحطب . أى أذم . والمقيمين الصلاة . أى أمدح واللهم الطف بعبدك المسكين أى أترحم على رأى الجمهور بخلاف نعت المبهم نحو مررت بهذا العالم أو النعت الملتزم نحو نظرت الى الشعرى العبور أو المؤكد نحو . لا تتخذوا إلهين اثنين . فلا يجوز فيها القطع (فان كان) النعت (لنكرة شرط) في جواز القطع (تقدم) نعت (آخر اختيارا) لقول أبي الدرداء نزلنا على خال لنا ذو مال وذو هيئة فان لم يتقدم آخر لم يجز القطع الا في الشعر (لا كونه لغير مدح أو ذم أو ترحم) أى لا يشترط ذلك (في الاصح) وقال يونس لا يجوز القطع في الثلاثة ووافقه الخليل في المدح والذم أما نعت المعرفة فلا يشترط ذلك فيه باتفاق الا ما تقدم عن يونس في الترحم (وان كثرت نعوت معلوم) لا يحتاج اليها في التمييز (أو منزل منزلته) تعظيما أو غيره (اتبعت) كلها (أو قطعت أو) قطع (بعضها) واتبع بعض (بشرط تقديم المتبع في الاصح) لأنه الثابت عن العرب لئلا يفصل بين النعت والمنعوت وقيل لا يشترط بل يجوز الاتباع بعد القطع لانه عارض لفظي فلا حكم له وقد قال تعالى . والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكوة . وقالت الخرنق

لا يبعدن قومى الذين هم * سم العداة وآفة الجزر
النازلين بكل معترك * والطيبون معاقد الازر

روى برفعهما ونصبهما ونصب الأول ورفع الثاني وعكسه وهو مما نزل فيه المنعوت منزلة المعلوم تعظيما وأجيب بأن الرفع فيه على رواية نصب الاول وفي الآية على الابتداء أما اذا احتاج المنعوت الى اتباع الجميع أو بعضها في البيان فانه يجب اتباعه ويقدم في الثانية على المقطوع واتباعه أيضا أجود (ويجوز تعاطفها) أى المنعوت أى عطف بعضها على بعض متبعة كانت أو مقطوعة قال أبو حيان ويختص بالواو نحو . سبح اسم ربك الأعلى الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى والذي أخرج المرعى . قال ولا يجوز بالفاء الا أن دلت على أحداث واقع بعضها على إثر بعض نحو مررت برجل قائم الى زيد فضاربه فقاتله قال

ياويح زيابة للحارث * الصابح فالغانم فالآيب

أى الذي صبح العدو فغنم فآب قال السهيلي والعطف بثم في مثل هذا بعيد جوازه وقال ابن خروف اذا كانت

مجتمعة فى حالة واحدة لم يكن العطف الا بالواو والا جاز بجميع حروف العطف الا حتى وأم وانما يجوز العطف (لاختلاف المعانى) لانه حينئذ ينزل اختلاف الصفات منزلة اختلاف الذوات فيصح العطف فان اتفقت فلا لانه يؤدى الى عطف الشئ على نفسه (وانما يحسن لتباعدها) نحو . هو الاول والآخر والظاهر والباطن . بخلاف ما اذا تقاربت نحو . هو الله الخالق البارئ المصور (ويلى) النعت (إما أو لا) لافادة شك أو تنويع أو نحوهما (فيجب تكرارهما) مقرونين (بالواو) نحو مررت برجل إما صالح و إما طالح . وظل من يحموم لا بارد ولا كريم . (وقيل لا يجب تكرار لا) لانها ليست فى جواب (واذا وصف بمفرد وظرف) أو مجرور (وجملة فالأولى ترتيبها هكذا) كقوله تعالى . وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه . وعلة ذلك أن الأصل الوصف بالاسم فالقياس تقديمه وانما تقدم الظرف ونحوه على الجملة لانه من قبيل المفرد (وأوجبه ابن عصفور اختيارا) وقال لا يخالف فى ذلك الا فى ضرورة أو ندور ورد بقوله تعالى . كتاب أنزلناه اليك مبارك وقوله . فسوف يأتى الله بقوم يحبهم و يحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين . (وقدم ابن جنى الصفة الرافعة عليها) أى على الرافعة لان الرافعة شبيهة بالجملة فيقال مررت برجل قائم عاقل أبوه وعلى هذا يليها الظرف (وقدم بعضهم) وهو صاحب البديع الجملة (الفعلية على الاسمية) قال لان الوصف بتلك أقوى منه بهذه قال وأكثر ما يوصف من الافعال بالماضى « مسئلة » (لا يقدم النعت) على منعوته (خلافا لبعضهم) وهو صاحب البديع (فى) إجازته تقديم نعت (غير مفرد) أى مثنى أو جمع (اذا تقدم أحد متبوعيه) فيقال قام زيد العاقلان وعمرو كقوله * أبى ذاك عمى الا كرمان وخاليا * (ويحذف المنعوت لقرينة) كتقدم ذكره نحو إئتنى بماء ولو باردا واختصاص النعت به كمررت بكاتب وحائض وراكب صاهلا ومصاحبة ما يعينه نحو . وألناله الحديد أن اعمل سابغات . أى دروعا وقصد العموم نحو . ولا رطب ولا يابس . وأجريا مجرى الاسماء كمررت بالفقيه . أو القاضى واشعاره بالتعليل نحو أكرم العالم وأهن الفاسق وكونه لمكان أو زمان نحو جلست قريبا منك وصحبتك طويلا (ويقام نعته مقامه ان لم يكن ظرفا أو جملة) بأن كان مفردا كما مثلنا لتصح مباشرته لما كان المنعوت يباشره (أو كان هما) أى ظرفا أو جملة (والمنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن) نحو . وان من أهل الكتاب الا ليؤمنن به . أى وان أحد . ومنا دون ذلك . أى قوم دون وقالوا منا ظعن ومنا أقام أى انسان وقال

* وما الدهر الا تارتان فمنهما * أموت وأخرى ابتغى العيش أكدح

أى تارة (قال ابن مالك أو فى) كقوله

لو قلت ما فى قومها لم تيثم * يفضلها فى حسب وميسم

أى أحد يفضلها وغيره لم يذكر ذلك بل جعله ابن عصفور من الضرائر (والا) بأن لم يكن قرينة أو كان النعت ظرفا أو جملة والمنعوت غير بعض ما قبله أو بعض بلا تقدم من أو فى على رأى ابن مالك (فضرورة) حذفه كقوله * (١) وقصرى شنج الانسا نباح من الشعب * أى ثور شنج الانسا وقد يوصف به الفرس والغزال وقولك * وما من البصرة الا يسير الى الكوفة أى رجل وقوله * برى بكفى كان من أرمى البشر * وقوله * والله ما زيد بنام صاحبه * أى رجل نام و بكفى رجل كان (ويقل حذف النعت) مع العلم به لانه جئ به فى الاصل لفائدة ازالة الاشتراك أو العموم فحذفه عكس المقصود ومما ورد منه . وكذب به قومك . أى المعاندون . انه ليس من أهلك أى الناجين . الآن جئت بالحق . أى الواضح . تدمر كل شئ أى سلطت عليه * فلم أعط شيئا ولم أمنع طائلا *

(١) هكذا بالنسخ التى بأيدينا فليحرر

﴿عطف البيان﴾ أي هذا مبحثه قال أبو حيان وسمي به لانه تكرار الاول لزيادة بيان فكأنك رددته على نفسه بخلاف النعت والتأكيد والبدل وقيل لأن أصله العطف فأصل جاء أخوك زيد وهو زيد حذف الحرف والضمير وأقيم زيد مقامه ولذلك لا يكون في غير الاسماء الظاهرة ذكره صاحب البسيط والكوفيون يسمونه الترجمة (هو الجاري مجرى النعت) في تكميل متبوعه (توضيحا وتخصيصا قيل وتوكيدا) فالأول في المعارف نحو جاء أخوك زيد والثاني في النكرات نحو . من شجرة مباركة زيتونة . والثالث في المكرر بلفظه نحو * لقائل يانصر نصر نصرا * قال ابن مالك والأولى عندي جعله توكيدا لفظيا لان عطف البيان حقه أن يكون للاول به زيادة وضوح وتكرير اللفظ لا يتوصل به الى ذلك وفارق بما ذكرناه سائر التوابع الا النعت (لكن يجب جموده) ولو تأويلا وبذلك يفارق النعت والمراد بالجامد تأويلا العلم الذي كان أصله صفة فغلبت (لا كونه أخص من المتبوع أو غير أخص) منه أي لا يجب واحد منهما (في الأصح) قال في شرح الكافية واشترط الجرجاني والزمخشري زيادة تخصصه وليس بصحيح لانه في الجامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يشترط زيادة تخصص النعت فكذا عطف البيان بل الأولى بهما العكس لانهما مكملان وقد جعل سيبويه ذا الجمة من ياهذا ذا الجمة عطف بيان مع ان هذا أخص انتهى وقال في شرح التسهيل زعم أكثر المتأخرين ان متبوع عطف البيان لا يفوقه في الاختصاص بل يساويه أو يكون أعم منه والصحيح جواز الثلاثة لانه بمنزلة النعت وهو يكون في الاختصاص فائقا ومفوقا ومساويا فليكن العطف كذلك انتهى فذكر في كل من الكتابين مسئلة وتحصل من ذلك في المسئلتين ثلاثة أقوال وقال أبو حيان شرط ابن عصفور أن يكون عطف البيان أعرف من متبوعه وعلله بأن الابتداء بالأخص يوجب الاكتفاء به وعدم الحاجة الى الاتيان بما هو دونه (ويوافقه) أي متبوعه (في الافراد والتذكير والتنكير وفروعها) أي التثنية والجمع والتأنيث والتعريف كالنعت (ومنع البصرية جريانه على النكرة) وقالوا لا يجري الا في المعارف كذا نقله عنهم الشلوبين قال ابن مالك ولم أجد هذا النقل عنهم الا من جهته وذهب الكوفيون والفارسي والزمخشري الى جواز تنكيرهما ومثلوا بقوله تعالى . من ماء صديد . وقوله أو كفارة طعام مساكين . من شجرة مباركة زيتونة . وهو الصحيح واحتج المانعون بأن الغرض في عطف البيان تبيين الاسم المتبوع وايضاحه والنكرة لا يصح أن يبين بها غيرها لانها مجهولة ولا يبين مجهول بمجهول وأجيب بأنها اذا كانت أخص مما جرت عليه افادته تبيينا وان لم تصيره معرفة وهذا القدر كاف في تسميته عطف البيان قاله ابن عصفور وهو مبني على اشتراط كونه أخص (وجوز الزمخشري تخالفهما) فاعرب قوله تعالى . مقام ابراهيم عطف بيان وهو معرفة جار على آيات بينات وهي نكرة قال أبو حيان وهو مخالف لاجماع البصريين والكوفيين فلا يلتفت اليه (وخصه بعضهم بالعلم) بأن يجري على الاسم كنية وعليهما اللقب ولا يجري في سائر المعارف نقله صاحب البسيط (ولا يكون مضمرا وفاقا ولا تابعا له) أي لمضمر (على الصحيح) لانه في الجوامد نظير النعت في المشتق وجوز بعضهم جريانه على المضمر فانه قال في قاموا الا زيدا ان زيدا بيان للمضمر في قاموا وقال الزمخشري في قوله تعالى . أن اعبدوا الله . انه بيان للهاء من ما أمرتني به (ولا) يكون (جملة ولا تابعا لها) كذا نقله ابن هشام في المغني جازما به وسواء الاسمية والفعلية (و) كل ما كان عطف بيان (يصلح) أن يكون (بدلا) بخلاف العكس لان البدل لا يشترط فيه التوافق في التعريف والتنكير ولا الافراد وفرعيه (الا اذا أفرد) عن الاضافة مقرونا بأل أولا (تابعا لمنادى) منصوب أو مضموم كقوله * فيا أخوينا عبد شمس ونوفلا * وقولك يا أخانا الحارث ياغلام بشر يا أخانا زيدا بالنصب فانه يتعين في هذه الامثلة كونه عطف بيان ولا يجوز اعرابه بدلا لانه في نية تقدير حرف النداء فيلزم ضمه ونحو يا زيد الرجل اذ على البدلية يلزم دخول يا على المعرف بأل وذلك ممنوع (أو جر

متبوعه بما لا تصلح إضافته إليه) بأن كان صفة مقترنة بأل والتابع خال منها نحو * أنا ابن التارك البكري بشر * فانه لا يجوز هنا البدلية لئلا يلزم اضافة المعرف بأل الى الخالي منها بخلاف ما اذا صلح نحو أنا الضارب الرجل غلام القوم أو أفعل تفضيل مضافا الى عام متبع بقسميه والمفضل أحدهما نحو زيد أفضل الناس الرجال والنساء إذ على البدلية يكون التقدير زيد أفضل الرجال والنساء وذلك لا يسوغ أو أي أو كلا مفصلا ما بعده نحو أي الرجلين زيد وعمرو أفضل وكلا أخويك زيد وعمرو قال ذلك «تنبيهات» الأول عد أبو حيان في الارتشاف الصور المستثناة احدى عشرة شملت العبارة منها سبعة والثامنة أن يفتقر الكلام الى رابط ولا رابط الا التابع نحو هند ضربت الرجل أخاها اذ على البدلية يلزم خلو الجملة الأولى عن رابط لان البدل في التقدير من جملة أخرى والتاسعة والعاشرة أن يتبع موصوف أي في النداء بمضاف أو منون نحو يا أيها الرجل غلام زيد و يا أيها الرجل زيد إذ على البدلية يلزم وصف أي بما ليس فيه أل والحادية عشرة أن يتبع المنادى المضموم باشارة نحو يا زيد هذا اذ على البدلية يلزم نداء اسم الاشارة من غير وصف وكل ذلك ممنوع الثاني استشكل ابن هشام في حواشي التسهيل ما علل به الصورة المذكورة بأنهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل وقد جوزوا في إنك أنت كون أنت توكيدا وكونه بدلا مع انه لا يجوز إن أنت الثالث قال أبو حيان ما عدا هذه المواضع يجيء عطف البيان فيه مشتركا فتارة مع النعت نحو جاء زيد أبو عمرو وتارة مع البدل نحو جاء أبو محمد زيد وتارة مع التأكيد نحو رأيت زيدا زيدا وفي شرح الكافية عطف البيان يجري مجرى النعت في تكميل متبوعه و يفارقه في ان تكميله شرح وتبيين لا بدلالة على معنى في المتبوع أو سببيه ويجري مجرى التوكيد في تقوية دلالته و يفارقه في انه لا يدفع توهم مجاز ويجري البدل في صلاحيته للاستقلال و يفارقه في انه غير منوي الاطراح انتهى (قيل و يتعين للبدلية اذا كان التابع (بلفظ الاول) نحو. وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى الى كتابها. قاله ابن الطراوة وتبعه ابن مالك لان الشيء لا يبين نفسه قال ابن هشام وفيه نظر لان اللفظ المكرر اذا اتصل به ما لم يتصل بالاول اتجه كونه بيانا لما فيه من زيادة الفائدة نحو * يا زيد زيد اليعملات * و يا تيم تيم عدي

﴿التوكيد﴾ أي هذا مبحثه وهو مصدر وكد والتأكيد مصدر أكد لغتان قال ابن مالك وهو تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره (وهو قسمان فالاول معنوي) بألفاظ محصورة فلا يحتاج الى حد (فمنه لدفع توهم المجاز) من حذف مضاف أو غيره أو السهو أو النسيان (النفس والعين) بمعنى الذات (مضافين لضمير المؤكد المطابق) له في الافراد والتذكير وفرعيهما نحو جاء زيد نفسه وهند نفسها والزيدان أو الهندان أنفسهما والزيدون أنفسهم والهندات أنفسهن (فان أكد مثنى فجمعهما أفصح من الافراد) كما تقدم ويجوز الزيدان نفسهما بالافراد (وجوز ابن مالك و ولده تثنيتهما) فيقال نفساهما (ومنع) ذلك (أبو حيان) وقال انه غلط لم يقل به أحد من النحويين وانما منع أو قل لكراهة اجتماع تثنيين فيما هو كالكلمة الواحدة واختير الجمع على الافراد لان التثنية جمع في المعنى (ولا يؤكدان غالبا ضمير رفع متصلا) مستترا أو بارزا (الا بفاصل ما) نحو قم أنت نفسك وقمت أنت نفسك وقاما هما نفسهما وعلته أن تركه يؤدي الى اللبس في بعض الصور نحو هند ذهبت نفسها أو عينها لاحتمال أن يظن انها ماتت او عميت واحترزت بقولي غالبا كما في التسهيل عما ذكره الاخفش من انه يجوز على ضعف قاموا أنفسهم وأشرت بفاصل ما الى انه لا يشترط كونه ضميرا فيجوز هلم لكم أنفسكم بلا خلاف اكتفاء بفصل لكم (و يجوز جرهما) أي النفس والعين (بالباء الزائدة) نحو جاء زيد بنفسه أو بعينه وجعل منه بعضهم. يتربصن بأنفسهن. ولا يجوز ذلك في غيرهما من ألفاظ التأكيد (و) منه (للشمول) ودفع توهم اطلاق البعض على الكل (في المثنى كلا وكلتا وفي غيره) أي الجمع وما في معناه (كل وجميع وعامة مضافة كلها (إلى الضمير) المطابق للمؤكد (وأجمع وأكتع وأبصع وأبتع

ومن ثم) أي من هنا وهو كون هذه الالفاظ دالة على الشمول أي من أجل ذلك (لم يؤكد بالأولين) أي كلا وكلتا (ما لا يصلح موضعه واحد) فلا يقال اختصم الرجلان كلاهما ولا رأيت أحد الرجلين كليهما ولا المال بين الرجلين كليهما لعدم الفائدة اذ لا يحتمل في ذلك أن يراد بالرجلين أحدهما حتى يحتاج الى التأكيد لدفعه ولأنه لم يسمع من العرب قط ويدل له أنهم لا يؤكدون فعل التعجب بالمصدر لان التأكيد لدفع توهم المجاز في الفعل واثباته حاصل لكونه حقيقة اذ لا يتعجب من وصف شئ الا وذلك الوصف ثابت له فكما رفضوا تأكيده بالمصدر رفضوا تأكيد ما ذكرنا كان المجاز لا يدخله (خلافا للجمهور) في تجويزهم ذلك قالوا لان العرب قد تؤكد حيث لا يراد رفع الاحتمال كما أتوا بأجمع وأكتع بعد كل ولا احتمال يرفع بهما لرفعه بكل والجواب كما قال أبو حيان ان المعنى اذا كان يفيده اللفظ حقيقة فلا حاجة للفظ آخر يؤكده الا اذا قوي برواية عن العرب وقد ذكرنا أن ذلك لم يسمع (و) من ثم أيضا (لا) يؤكد (بالبواقي) أي كل وما بعده (غير ذي أجزاء ولو حكما) اذ ما لا يتجزى لا يتوهم فيه عدم الشمول حتى يرفع بالتوكيد بها فلا يقال جاء زيد كله ويقال قبضت المال كله وبعت العبد كله ورأيت زيدا كله لامكان رؤيته وبيع بعض زيد والعبد (وانكر المبرد عامة) وقال انما هو بمعنى أكثر ولم يذكر أكثر النحاة جميعا قال ابن مالك سهوا أو جهلا وقال قد نبه سيبويه على أنها بمنزلة كل معنى واستعمالا ولم يذكر له شاهدا وقد وجدت له شاهدا وهو قول امرأة من العرب ترقص ابنها

فداك حي خولان * جميعهم وهمدان * وكل آل قحطان * والاكرمون عدنان

انتهى قال أبو حيان وممن نقلها عن سيبويه صاحب الافصاح (وجوز الكوفية والزمخشري الاستغناء بنية الاضافة في كل) عن التصريح بها ومثلوا بقوله تعالى . انا كل فيها . أي كلنا وخرجه غيرهم على انه حال أو بدل من الضمير وعلل ابن مالك المنع بأن ألفاظ التوكيد ضربان مصرح باضافته الى ضمير المؤكد وهو النفس والعين وكل وجميع وعامة ومنوي فيه ذلك وهو أجمع وأخواته وقد أجمعنا على أن المنوي الاضافة لا يستعمل مضافا صريحا وعلى أن غير كل من الصريح الاضافة لا يستعمل منويها فتجويز ذلك في كل مستلزم عدم النظير في الضربين (و) جوز (ابن مالك اضافتها) أي كل (الى ظاهر مثل المؤكد) واستدل بقوله * يا أشبه الناس كل الناس بالقمر * وقوله * وأبعد الناس كل الناس من عار * قال أبو حيان ولا حجة في ذلك لانه فيه نعت لا توكيد أي الناس الكاملين في الحسن والفضل كما قال ابن مالك في قولك مررت بالرجل كل الرجل انه نعت بمعنى الكامل (ويتبع كلها جمعاء وكلهم أجمعون) نحو . فسجد الملائكة كلهم أجمعون . (وكلهن جمع وكذا البواقي) أي كتعاء وأكتعون وكتع وكذا في أبصع وابتع (ويجب ترتيبها اذا اجتمعت) بأن يقال كله أجمع أكتع أبصع ابتع وكذا الفروع (وتقدم النفس على العين) وهما على كل (في الاصح) لانها توابع وقيل لا يجب الترتيب بل يحسن (وثالثها لا يجب فيما بعد أجمع) لاستوائها ويجب فيها مع أجمع وما قبله وهو رأي ابن عصفور (والجمهور) على انه (لا يؤكد بها) أي بأكتع وما بعده (دونه) أي دون أجمع لانها توابع وجوزه الكوفيون وابن كيسان واستدلوا بقوله * تحملني الذلفاء حولا أكتعا * وقوله * وسائره باد الى الشمس أكتع * وقوله

تولوا بالدوابر واتقونا * بنعمان بن زرعة أكتعينا

والأولون قالوا هو ضرورة وفيه نظر لامكان الاتيان بدله بلفظ أجمع (و) الجمهور على انه (لا) يؤكد (به) أي بأجمع (دون كل اختيارا والمختار وفاقا لأبي حيان جوازه) لكثرة وروده في القرآن والكلام الفصيح كقوله تعالى . لأغوينهم أجمعين . وان جهنم لموعدهم أجمعين . لأملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين . وفي الصحيح فله سلبه أجمع . فصلوا جلوسا أجمعين قال أبو حيان ولا يقال دليل المنع وجوب تقديم كل عند الاجتماع لان النفس

يجب تقديمها على العين اذا اجتمعا ويجوز التأكيد بالعين على الانفراد (وهي) أي أجمع واخواته (معارف) بالاتفاق ولهذا جرت على المعرفة ثم اختلف في سبب تعريفها (فقيل) هو (بنية الاضافة) الى الضمير اذ أصل رأيت النساء جمع جميعهن فحذف الضمير للعلم به وعزى الى سيبويه واختاره السهيلي وابن مالك (وقيل بالعلمية) لانها أعلام للتوكيد علقت على معنى الاحاطة بما يتبعه كأسامة ونحوه من أعلام الاجناس وهذا قول صاحب البديع وغيره واختاره ابن الحاجب وصححه أبو حيان قال ويؤيده أنه لم يصرف وليس بصفة ولا شبهها ومامنع وليس كذلك وهو معرفة فالمانع فيه هو تعريف العلمية فانه جمع بالواو والنون ولا يجمع من المعارف بهما إلا العلم خاصة (ومن ثم) أي من هنا وهو كونها معارف أي من أجل ذلك (لم تصرف) أما على العلمية فواضح اذ معها في أجمع الوزن وفي جمع العدل عن فعلاوات الذي يستحقه فعلاء مؤنث أفعل المجموع بالواو والنون وأما على نية الاضافة فلشبه هذا التعريف بالعلمية من حيث أنه لأداة لفظا كمنع صرف سحر المعين للعدل وشبه العلمية اذ لأداة للتعريف فيه لفظا وان كان على نية أل (و) من ثم أيضا (لم تنصب حالا على الاصح) وقيل نعم حكى الفراء أعجبني القصر أجمع والدار جمعاء وقيل يجوز نصب أجمع وجمعاء دون أجمعين وجمع واستدل ابن مالك لجوازه بحديث الصحيحين فصلوا جلوسا أجمعين ثم أكتع مأخوذ من تكتع الجلد أي تقبض والتقبض فيه معنى التجمع وأبصع وهو بالصاد المهملة على المشهور من قولهم الى متى تكرع ولا تبصع أي لا تروى وفيه معنى الغاية والبتع طول العنق وقد جاء أجمع لغير التوكيد قالوا جاؤا بأجمعهم وجمعاء بمعنى مجتمعة فلا تفيده كحديث كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء أي مجتمعة الخلق (ولا يتحد توكيد متعاطفين مالم يتحد عاملهما معنى) فلا يقال مات زيد وعاش عمر وكلاهما فان اتحدا معنى جاز وان اختلفا لفظا جزم به ابن مالك تبعا للاخفش نحو انطلق زيد وذهب بكر كلاهما قال أبو حيان ويحتاج ذلك الى سماع من العرب حتى يصير قانونا يبنى عليه والذي تقتضيه القواعد المنع لانه لا يجتمع عاملان على معمول واحد فلا يجتمعان على تابعه (ولا تؤكد نكرة) مطلقا عند أكثر البصريين بشيء من الفاظ التوكيد لانها معارف فلا تتبع نكرة وأجازه بعضهم مطلقا سواء كانت محدودة أم لا نقله ابن مالك في شرح التسهيل خلاف دعواه في شرح الكافية نفي الخلاف في منع غير المحدودة (وثالثها) وهو رأي الاخفش والكوفيين (يجوز) توكيدها (ان كانت محدودة) أي مؤقتة والا فلا قال ابن مالك وهذا القول أولى بالصواب لصحة السماع بذلك ولان فيه فائدة لان من قال صمت شهرا قد يريد جميع الشهر وقد يريد أكثره ففي قوله احتمال يرفعه التوكيد ومن الوارد فيه قوله * قد صرت البكرة يوما أجمعا * وقوله * تحملني الذلفاء حولا أكتعا * وقوله * أوفت به حولا وحولا أجمعا * وقول عائشة رضي الله عنها ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صام شهرا كله الا رمضان أما غير المحدود فلا فائدة فيه فلا يقال اعتكفت وقتا كله ولا رأيت شيأ نفسه والمانعون مطلقا أجابوا بان ما ورد من ذلك محمول على البدل أو النعت أو الضرورة (وفي توكيد محذوف خلاف) فأجازه الخليل وسيبويه والمازني وابن طاهر وابن خروف فيقال في الذي ضربته نفسه زيد الذي ضربت نفسه زيد ومررت بزيد وأتاني أخواه أنفسهما ومنعه الأخفش والفارسي وابن جني وثعلب وصححه ابن مالك وأبو حيان لان التوكيد بابه الاطناب والحذف للاختصار فتدافعا ولأنه لا دليل على المحذوف ورد الاول بأن ذلك تأكيد التكرار دون غيره والثاني بأن التوكيد يدل على المحذوف قال أبو حيان والذي نختاره عدم الجواز لأن اجازة مثل ذلك يحتاج الى سماع من العرب (ولا يجوز تعاطفهما) أي عطف بعض ألفاظ التوكيد على بعض فلا يقال قام زيد نفسه وعينه ولا جاء القوم كلهم وأجمعون لاتحادهما في المعنى (خلافا لابن الطراوة) في اجازته ذلك وينبغي أن يكون مبنيا في كل وأجمعين على ماذهب اليه المبرد والفراء من اختلاف

معناهما بافادة أجمعين اجتماعهم في وقت الفعل بخلاف كل وهو مردود بقوله . لأغوينهم أجمعين . مع ان إغواءهم لم يجتمع في وقت « تنبيه » خالف التوكيد النعت في انه بألفاظ مخصوصة و وجوب ترتيبها اذا اجتمعت وانه لا يجري على النكرة على رأي الجمهور ولا على محذوف على الأصح عند المتأخرين ولا على توكيد ولا يعطف وفي انه لا يقطع لا الى رفع ولا الى نصب (الثاني) من قسمي التوكيد (لفظي) وهو (باعادة اللفظ) الاول (أو مرادفه) وهو أحسن في الضمير المتصل والحرف (مفردا) كان (أو مركبا) مضافا أو جملة أو كلاما نكرة أو معرفة ظاهرا أو مضمرا اسما أو فعلا أو حرفا (ولو ثلاثا) نحو . دكت الارض دكا دكا وجاء ربك والملك صفا صفا . وقوله

* أنت بالخير حقيق قمن * وقوله أجل جير إن كانت أبيحت دعاثره * وقوله تيممت همدان الذين هم هم * وقوله * أخاك أخاك ان من لا أخا له * وقوله *

فأين الى أين النجاة ببغلتي * أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

وقوله * ختام ختام العناء المطول * وقوله

لا لا أبوح بحب بثنة إنها * أخذت على مواثقا وعهودا

وقوله أيا من لست أقلاه * ولا في البعد أنساه * لك الله على ذا كا * لك الله لك الله

وقوله قم قائما قم قائما * انك لا ترجع إلا سالما

ولا يضر نوع اختلاف في اللفظ نحو . فمهل الكافرين أمهلهم . (فان كان المؤكد ضميرا متصلا أو حرفا غير جواب) عاملا أو غيره (لم يعد اختيارا الا مع ما دخل عليه) لكونه كالجزء منه نحو قمت قمت رأيتك رأيتك مررت به به ان زيدا ان زيدا قائم وقوله ليتني ليتني توقيت مذ * أيفعت طوع الهوى وكنت مبينا

(أو) مفصولا (بفاصل ما) ولو حرف عطف و وقفا نحو . أيعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون . وقوله * حتى تراها وكأن وكأن * وقوله * ليت شعري هل ثم هل آتينهم * وقوله *

لا ينسك الاسى تأسيا فما * ما من حمام أحد معتصما

ولا يجوز إعادته وحده دون فصل إلا في ضرورة كقوله * ولا للما بهم أبدا دواء * وقوله

إن إن الكريم يحلم ما لم * يرين من اجاره قد أضيما

(خلافا للزمخشري) في تجويزه ذلك اختيارا فيقال إن إن زيدا قائم أما أحرف الجواب فتعاد وحدها نحو لا لا نعم نعم (والاجود مع الظاهر المجرور) اذا أكد (اعادة الجار) مع لفظه أو ضميره نحو مررت بزيد بزيد او به قال تعالى وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها . ففي رحمة الله هم فيها خالدون . (و) الأجود (مع الجملة) اذا أكدت (الفصل) بينها و بين المعادة (بثم) نحو . أولى لك فأولى ثم أولى لك فأولى . وما أدراك ما يوم الدين ثم ما أدراك ما يوم الدين وهذا (اذا لا لبس) يحصل فان حصل لم يؤت بها نحو ضربت زيدا ضربت زيدا اذ لو جيء بها لتوهم انها ضربان (ويؤكد بالمضمر المرفوع المنفصل كل) ضمير (متصل) مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا مع مطابقته (البدل له في التكلم والافراد والتذكير وأضدادها نحو قمت أنا رأيت أكرمتني أنا ومررت بك أنت وأكرمته هو وهكذا (وجوز بعضهم تأكيد الضمير (المنفصل بالاشارة) وجعل منه قوله تعالى . ثم أنتم هؤلاء .

«البدل» أي هذا مبحثه والتعبير به اصطلاح البصريين والكوفيون قال الأخفش يسمونه التبيين وقال ابن كيسان التكرير (هو التابع المقصود بحكم بلا واسطة) نخرج بالمقصود ما عدا النسق وهو بما بعده (وهو) أقسام (بدل كل من كل) بأن اتحدا معنى وقد يقال بدل شيء من شيء لوجوده فيما لا يطلق عليه كل نحو . صراط العزيز الحميد الله . (و) بدل (بعض) ان دل على بعض ما دل عليه الأول نحو مررت بقومك ناس منهم (و) بدل

(اشتمال) ان دل على معنى فى الأول أو استلزامه فيه كعجبت من زيد علمه أو قراءته . يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه . أصحاب الاخدود النار . (ورجحهما السهيلى الى الاول) أى الى بدل الشئ من الشئ قال لان العرب تتكلم بالعام وتريد به الخاص وتحذف المضاف وتنويه فقولك أكلت الرغيف ثلثه إنما تريد أكلت بعض الرغيف ثم بينت ذلك البعض وأعجبتنى الجارية حسنها إنما تريد أعجبنى وصفها لخذقته ثم بينته بقولك حسنها (وشرطهما صحة الاستغناء بالمبدل منه) وعدم اختلال الكلام لو حذف البدل أو أظهر فيه العامل فلا يجوز قطعت زيدا أنفه ولا لقيت كل أصحابك أكثرهم ولا أسرجت القوم دابتهم ولا مررت بزيد أبيه (وكذا عود ضمير منهما) على البدل منه ملفوظا أو مقدرا شرط (على الصحيح) فيحصل الربط . نحو ثم عموا وصموا كثير منهم . ولله على الناس حج البيت من استطاع . أى منهم . أصحاب الاخدود النار . أى فيه ولم يشترط ذلك فى بدل الكل لانه نفس المبدل منه فى المعنى كما ان جملة الخبر التى هى نفس المبتدإ فى المعنى لا تحتاج الى ذلك ومن النحويين من لا يلتزم فى هذين البدلين أيضا ضميرا وقد صححه ابن مالك فى شرح الكافية قال ولكن وجوده أكثر من عدمه (وفى المشتمل) فى بدل الاشتمال (هل هو الأول) على الثانى (أو الثانى) على الاول (أو العامل خلاف) قال الفارسى والرمانى فى أحد قوليهما وخطاب الأول وصححه ابن مالك فلا يجوز سرنى زيد داره ولا أعجبنى زيد فرسه ولا رأيت زيدا فرسه ويجوز سرنى زيد ثوبه لان الثوب متضمنة جسده وقال الفارسى والرمانى فى أحد قوليهما الثانى نحو سلب زيد ثوبه فان الثوب يشتمل على زيد قال الأولون ان ظهر معنى اشتمال الثانى على الأول فى سلب زيد ثوبه لم يطرد فى أعجبنى زيد علمه وكلامه وفصاحته وكرهت زيدا ضجره وسلب زيد فرسه ونحوها فان الثانى فيها غير مشتمل على الأول وقال المبرد والسيرافى وابن جنى وابن الباذش وابن أبى العافية وابن الابرش هو العامل بمعنى ان الفعل يستدعيهما أحدهما على سبيل الحقيقة والقصد والآخر على سبيل المجاز والتبع فنحو سلب زيد ثوبه وأعجبنى زيد علمه . ويسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه . الاسناد فيه حقيقة الى الثانى مجاز الى الأول اذ المسلوب هو الثوب والمعجب هو العلم لا زيد والمسؤل عنه القتال لا الشهر وقيل بمعنى انه اشتمل على التابع والمتبوع معا اذ الاعجاب فى أعجبتنى الجارية حسنها مشتمل على الجارية وعلى حسنها والوضوح فى كان زيد عذره واضحا مشتمل على زيد وعذره والكثرة فى كان زيد ماله كثيرا مشتملة على زيد وماله فالمراد بالعامل ما تم به المتعلق فعلا كان أو اسما مقدما أو مؤخرا (و) القسم الرابع (بدل البداء) ويسمى بدل الاضراب أيضا (وهو ما لا تناسب بينه وبين الاول) بموافقة ولا خبرية ولا تلازم بل هما متباينان لفظا ومعنى نحو مررت برجل امرأة أخبرت أولا انك مررت برجل ثم بدا لك أن تخبر أنك مررت بامرأة من غير ابطال الاول فصار كأنهما إخباران مصرح بهما وهذا البدل أثبته سيبويه وغيره ومثل له ابن مالك وغيره بحديث أحمد وغيره ان الرجل ليصلى الصلاة وما كتبت له نصفها ثلثها أخبر انه قد يصليها وما كتب له نصفها ثم أضرب عنه وأخبر انه قد يصليها وما كتب له ثلثها وهكذا (و) الخامس بدل (الغلط وهو ما ذكر فيه الاول من غير قصد) بل سبق اللسان اليه وبهذا يفارق بدل البداء وان كان مثله فى اللفظ وهذا القسم أثبته سيبويه وغيره ومثله بقولك مررت برجل حمار أردت أن تخبر بحمار فسبق لسانك الى رجل ثم أبدلت منه الحمار (وأنكرهما) أى بدل البداء والغلط (قوم) وقالوا فى الاول انه مما حذف فيه حرف العطف وفى الثانى انه لم يوجد قال المبرد على سعة حفظه بدل الغلط لا يكون مثله فى كلام الله ولا فى شعر ولا فى كلام مستقيم وقال خطاب لا يوجد فى كلام العرب لا نثرها ولا نظمها وقد عنيت بطلب ذلك فى الكلام والشعر فلم أجده وطلبت غيرى به فلم يعرفه وادعى أبو محمد بن السيد انه وجد فى قول ذى الرمة

لمياء فى شفتيها حوّة لعس * وفى اللثات وفى أنيابها شنب

قال فلعس بدل غلط لان الحوة السواد بعينه واللعس سواد مشرب بحمرة ورد بأنه من باب التقديم والتأخير وتقديره في شفتيها حوة وفي اللثات لعس وفي أنيابها شنب وجوز بعض القدماء وقوع الغلط في غير الشعر ومنعه في الشعر (لوقوعه غالبا عن ترو) فلا يقدر فيه الغلط وهذا نقيض القاعدة المشهورة أنه يغتفر في الشعر مالا يغتفر في غيره (والمختار خلافا للجمهور اثبات بدل الكل من البعض) لوروده في الفصيح (نحو) قوله تعالى (يدخلون الجنة) ، ولا يظلمون شيأ (جنات عدن) فجنات أعربت بدلا من الجنة وهو بدل كل من بعض وفائدته تقرير أنها جنات كثيرة لا جنة واحدة وقول الشاعر :

رحم الله أعظما دفنوها * بسجستان طلحة الطلحات

فطلحة بدل من أعظم وهي بعضه وقوله * كأني غداة البين يوم ترحلوا * فيوم بدل من غداة وهي بعضه (و) الجمهور (لايجب موافقة البدل لمتبوعه (في التعريف والاظهار وضدهما) فتبدل النكرة من المعرفة والمضمر من المظهر والمفرد من غيره وبالعكوس كقوله تعالى . الى صراط مستقيم صراط الله . لنسفعا بالناصية ناصية . وقول الشاعر * ولاتامه أن ينام البائسا * وقولك رأيت زيدا أباه (لكن انما يبدل الظاهر من ضمير الحاضر) مخاطبا أو متكلما (إن افاد إحاطة) نحو . تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا . وأكرمتكم أكابركم وأصاغركم (أو بعضا) نحو

أوعدني بالسجن والاداهم * رجلي فرجلي شثنة المناسم

(أو اشتمالا) نحو * وما ألفيتني حلمي مضاعا * والا فلا يبدل منه لانه انما جيء به للبيان وضمير المتكلم والمخاطب لايحتاج اليه لانه في غاية الوضوح وقيل يجوز مطلقا وعليه الاخفش والكوفيون قياسا على الغائب لانه لالبس فيه أيضا ولذا لم ينعت ولو كان البدل لازالة لبس لامتنع في الغائب كما امتنع أن ينعت وقد ورد قال تعالى . ليجمعنكم الى يوم القيامة لاريب فيه الذين خسروا . فالذين بدل من ضمير الخطاب وأجيب بأنه مستأنف (وثالثها) وهو رأى قطرب (يجوز في الإستثناء) نحو ماضربتم الا زيدا قال تعالى . لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا . أي الا على الذين ظلموا (ومنع أهل الكوفة و بغداد بدل النكرة من المعرفة مالم توصف) ووافقهم السهيلي وابن أبي الربيع نحو قوله . عن الشهر الحرام قتال فيه . لانها اذا لم توصف لم تفد اذ لا فائدة في قولك مررت بزيد برجل (زاد أهل بغداد أو يكون من لفظ الأول) كما تقدم في ناصية والجمهور أطلقوا الجواز لورودها غير موصوفة وليست من لفظ الأول كقوله

فصدوا من خيارهن لقاحا * يتقاذفن كالغصون عزاز

فعزاز بدل من الضمير في يتقاذفن وقوله

قال ابن أم أناس أرحل ناقتي * عمرو فتبلغ حاجتي أو تزحف

ملك اذا نزل الوفود ببابه * غرفوا موارد مزبد لاتنزف

فملك بدل من عمرو وأجيب عماذكر من عدم الفائدة بأنه علم من طريقة العرب انهم يسمون المذكر بالمؤنث وعكسه ففائدة الابدال رفع الالباس نحو مررت بهند رجل وبجعفر امرأة (و) منع (أبوحيان وقوم بدل المضمر من مثله) أي من مضمر (بدل بعض أو اشتمال) نحو ثلث التفاحة أكلتها إياه وحسن الجارية أعجبتني هو وأجازه آخرون قال أبو حيان ومنشأ الخلاف هل البدل من جملة أخرى أو العامل فيه عامل المتبوع فعلى الاول يمنع لئلا يبقى المبتدأ بلا رابط لان الضمير يعود على المضاف اليه وعلى الثاني يجوز قال إلا أنه يحتاج الى سماع (قال الكوفية أو كل) أي لايبدل المضمر من مضمر بدل كل اذا كان (منصوبا) بل يحمل على التأكيد نحو رأيتك إياك

والبصريون قالوا هو بدل كان المرفوع بدل بجماع نحو قمت أنت وصحح الأول ابن مالك والثانى أبو حيان (و) منع (ابن مالك) ابدال (المضمر من الظاهر بدل كل) قال لانه لم يسمع من العرب لا نثرا ولا نظما ولو سمع لكان توكيدا لا بدلا وأجازه الاصحاب نحو رأيت زيدا اياه (وفى) جواز بدل (البعض والاشتمال خلف) قيل يجوز نحو ثلث التفاحة أكلت التفاحة أكلتها إياه وحسن الجارية أعجبتنى الجارية هو وقيل يمنع قال أبو حيان وهو كالخلاف فى ابدالهما مضمرا من مضمر ومقتضاه ترجيح المنع على رأيه (والمبدل من) اسم (شرط أو) اسم (استفهام يقترن بأداته) نحو ماتقرأ إن نحوا وان فقها أقرأه وكيف زيد أصحيح أم سقيم فان دخلت الأداة على المبدل منه لم تدخل على البدل نحو هل أحد جاءك زيد أو عمرو وان تضرب أحدا رجلا أو امرأة أضربه (ويبدل الفعل من الفعل بدل كل) بلا خلاف نحو ومن يفعل ذلك يلق آثاما يضاعف له العذاب

وقوله مـتى تأتنا تلمم بنا فى ديارنا * تجد حطبا جزلا ونارا تأججا

(لا) بدل (بعض) بلا خلاف لأن الفعل لا يتبعض (وفى) جواز بدل (الاشتمال) فيه (خلف) قيل لا لان الفعل لا يشتمل على الفعل وقيل نعم وجعل منه الآية السابقة قال صاحب البسيط وأما بدل الغلط فجوزه فيه سيبويه وجماعة والقياس يقتضيه (و) تبدل (الجملة من الجملة) نحو أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين إنى جزيتهم اليوم بما صبروا إنهم هم الفائزون بكسر ان (قال ابن جنى والزمخشرى وابن مالك و) تبدل الجملة (من المفرد) نحو قوله

الى الله أشكو بالمدينة حاجة * وبالشأم أخرى كيف يلتقيان

فكيف يلتقيان بدل من حاجة وأخرى كأنه قال أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما قال ابن مالك ومنه ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك الآية وان وما بعدها بدل من ما وصلتها والجمهور لم يذكروا ذلك قال أبو حيان وليس كيف يلتقيان بدلا بل استئنافا للاستبعاد وكذا ان ربك لئلا يؤدى الى اسناد الفعل الى الجملة وهو ممنوع (ولا يتقدم بدل الكل) على المبدل منه لانه لا يدرى أيهما هو المعتمد عليه بخلاف بدل البعض فيقدم لكن الاحسن اضافته نحو أكلت ثلث الرغيف (وفى) جواز (حذف المبدل منه) وابقاء البدل (رأيان) قيل يجوز وعليه الاخفش وابن مالك نحو أحسن الى الذى وصفت زيدا أى وصفته وجعل منه ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب وقيل لا وعليه السيرافى وغيره لان البدل للاسهاب والحذف ينافيه (ويجوز القطع) على اضمار مبتدأ كالاتباع (فيما) أى بدل (فصل به جمع أو عدد) نحو مررت برجال طويل وقصير وربعة وبنى الاسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله الحديث (وكذا غيره) أى غير التفصيل يجوز فيه القطع أيضا نحو مررت بزيد أخوك نص عليه سيبويه والاخفش (وقيل يقبح) فى غير التفصيل (ما لم يطل الكلام) فيحسن نحو بشر من ذلكم النار

﴿حروف العطف﴾ أى هذا مبحث الحروف العاطفة ويسمى المعطوف بها عند البصريين شركة وعند الكوفيين وهو المتداول نسقا بفتح السين اسم مصدر نسقت الكلام أنسقه نسقا وهو من عطف بعضه على بعض قال أبو حيان ولكونه بأدوات محصورة لا يحتاج الى حده ومن حده كابن مالك بكونه تابعا بأحد حروف العطف لم يصب مع ما فيه من الدور والتوقف معرفة المعطوف على حرفه ومعرفة الحرف على العطف (الواو) وهى (لمطلق الجمع) أى الاجتماع فى الفعل من غير تقييد بحصوله من كليهما فى زمان أو سبق أحدهما فقولك جاء زيد وعمرو يحتمل على السواء انهما جاآ معا أو زيدا أولا أو آخرا ومن ورودها فى المصاحب فأنجيناه وأصحاب السفينة وفى السابق ولقد أرسلنا نوحا وابراهيم وفى المتأخر كذلك يوحى اليك

والى الذين من قبلك . واستدل لذلك بأن التثنية مختصرة من العطف بالواو فكما تحتمل ثلاثة معان ولا دلالة في لفظها على تقديم ولا تأخير فكذلك العطف بها وباستعمالها حيث لا ترتيب في نحو اشترك زيد وعمرو وبصحة نحو قام زيد وعمرو بعده أو قبله أو معه والتعبير بما سبق احسن كما قاله ابن هشام من قول بعضهم للجمع المطلق لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وإنما هي للجمع لا بقيد (وقال قطرب والربعي وهشام وثعلب و) غلامه أبو عمرو (الزاهد و) أبو جعفر أحمد بن جعفر (الدينوري) هي (للترتيب) قالوا لان الترتيب في اللفظ يستدعي سببا والترتيب في الوجود صالح له فوجب الحمل عليه ونقل هذا القول عن المذكورين في شرح أبي حيان رد به على ادعاء السيرافي وغيره اجماع البصريين والكوفيين على انها لا تفيده ونقله ابن هشام عن الفراء أيضا والرضي عن الكسائي وابن درستويه ورد بلزوم التناقض في قوله تعالى . وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة . مع قوله في موضع آخر . وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا . والقصة واحدة (و) قال (ابن كيسان) هي (للمعية حقيقة) واستعمالها في غيرها مجاز قال لانها لما احتملت الوجوه الثلاثة ولم يكن فيها أكثر من جمع الاشياء كان أغلب أحوالها أن تكون للجمع في كل حال حتى يكون في الكلام ما يدل على التفرق (وعكسه الرضي) فقال لقائل أن يقول استعمال الواو فيما لا ترتيب فيه مجاز وهي في أصل الوضع للترتيب ولما الثاني فيه قبل الاول والأصل في الاستعمال الحقيقة (و) قال (ابن مالك المعية) فيها (أرجح) من غيرها (والترتيب كثير وعكسه قليل) قال أبو حيان وهو قول مخترع مخالف لمذهب الاكثرين وغيرهم (وتختص) بأحكام لا يشاركها فيها غيرها من حروف العطف فاختصت (بعطف ما لا يستغني عنه) نحو اختصم زيد وعمرو وهذان زيد وعمرو وان اخوتك زيدا وعمرا وبكرا نجباء والمال بين زيد وعمرو وأما قول امرئ القيس * بين الدخول فحومل * فتقديره بين نواحي الدخول وأجاز الكسائي العطف في ذلك بالفاء وثم وأو (و) اختصت بعطف (الخاص على العام وعكسه) أي العام على الخاص نحو . وملائكته ورسله وجبريل وميكال . رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات . وقال ابن هشام قد يشاركها في هذا الحكم حتى قال الفارسي وابن جني ما جاء من ذلك لم يندرج تحت ما قبله بل أريد به غير ما عطف عليه لان المعطوف غير المعطوف عليه (و) اختصت بعطف (المرادف) على مرادفه نحو . انما أشكو بثي وحزني الى الله . صلوات من ربهم ورحمة . ليليني منكم ذو الاحلام والنهى * والفي قولها كذبا ومينا * وقال ابن مالك قد يشاركها في ذلك أو نحو . ومن يكسب خطيئة أو اثما . وسبقه اليه ثعلب فيما حكاه صاحب المحكم عنه في قوله . عذرا أو نذرا . قال العذر والنذر واحد (و) اختصت بعطف (النعت) على ما تقدم تفصيله في مبحث النعت (في الاصح فيها) أي في المسائل الخمسة وقد ذكر في كل ما يقابله (و) اختصت بعطف (ما حقه التثنية) أو الجمع كقول الفرزدق

ان الرزية لا رزية مثلها * فقدان مثل محمد ومحمد

وقول أبي نواس

أقمنا بها يوما ويوما وثالثا * ويوم له يوم الترحل خامس

(و) اختصت بعطف (العقد على النيف) نحو أحد وعشرون (و) اختصت (باقترانها بإما) نحو . إما شاكرا وإما كفورا . (ولكن) نحو . ولكن رسول الله . (ولا ان سبقت بنفي ولم تقصد المعية) نحو . ما قام زيد ولا عمرو ليفيد أن الفعل منفي عنهما في حالة الاجتماع والافتراق ومنه . وما أموالكم ولا أولادكم بالتي تقربكم . اذ لو لم تدخل لا لاحتمل ان المراد نفي التقريب عند الاجتماع دون الافتراق والعطف حينئذ من عطف المفردات وقيل الجمل باضمار العامل فان لم تسبق بنفي أو قصد المعية لم تدخل فلا يقال قام زيد ولا عمرو ولا ما اختصم زيد ولا عمرو وأما قوله تعالى . وما يستوي الأعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور . الآية فلا الثانية زائدة لأمن اللبس (وغير ذلك)

اختصت به كعطف المفرد السببي على الأجنبي عند الاحتياج الى الربط نحو مررت برجل قائم زيد وأخوه وعطف الجوار ان قيل به في النسق وعطف المقدم على متبوعه للضرورة نحو * عليك ورحمة الله السلام * ونحوهما مما هو مفترق في محاله (قال ابن مالك وعطف عامل حذف وبقي معموله على) عامل (ظاهر يجمعهما معنى) واحد (نحو) قوله تعالى . تبوؤا الدار والايمان . أصله واعتقدوا الايمان اذ التبوأ (١) فاستغنى بمعموله عنه لان فيه وفي تبوؤا معنى لازموا وألفوا وقول الشاعر * علفتها تبنا وماء باردا * أي وسقيتها والجامع الطعم * وزججن الحواجب والعيونا * أي وكحلن والجامع التحسين (وجعله الجمهور من عطف الجمل باضمار فعل) مناسب كما تقدم لتعذر العطف (و) جعله (قوم) من عطف (المفرد بتضمين) الفعل (الأول معنى يتسلط) به عليه فيقدر آثروا الدار والايمان ونحوه قال أبو حيان فركب ابن مالك من المذهبين مذهبا ثالثا (وقال أبو حيان) في الارتشاف الذي أختاره التفصيل وذلك انه (إن صح نسبة) العامل الأول (الظاهر لما يليه حقيقة فالاضمار متعين في الثاني لانه أكثر من التضمين نحو * يجدع الله أنفه وعينيه * أي ويفقأ عينيه فنسبة الجدع الى الأنف حقيقة (والا) أي وان لم يصح نسبته اليه حقيقة (فالتضمين) متعين في الثاني لتعذر الاضمار نحو علفت الدابة تبنا وماء أي أطعمتها أو غذوتها (والاكثر) على (انه) أي التضمين (ينقاس) وضابطه أن يكون الأول والثاني يجتمعان في معنى لهما ومنع بعضهم قياسه (قيل وتكون) الواو (للتقسيم) نحو الكلمة اسم وفعل وحرف * كما الناس مجروم عليه وجارم * ذكره ابن مالك في التحفة وغيره قال ابن هشام والصواب انها على معناها الاصلي اذ الانواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس (قال الزمخشري والقزويني والاباحة والتخيير) نحو جالس الحسن أو ابن سيرين أي أحدهما قال الزمخشري ولهذا قيل . تلك عشرة كاملة . بعد ذكر ثلاثة وسبعة لئلا يتوهم ارادة التخيير قال ابن هشام والمعروف من كلام النحويين خلافه (و) قال (الخارزنجي) و(التعليل) وحمل عليه الواوات الداخلة على الافعال المنصوبة في قوله تعالى . أو يوبقهن بما كسبوا ويعفو عن كثير . ويعلم الذين . أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين . ياليتنا نرد ولا نكذب . قال ابن هشام والصواب ان الواو فيهن للمعية (و) قال (الكوفيون والاخفش) وتكون (زائدة) نحو . حتى اذا جاؤها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها . فلما أسلما وتله للجبين وناديناه . إحدى الواوين في الآيتين زائدة إما الاولى أو الثانية وغيرهم قال لا تزاد وهي فيهما عاطفة والجواب محذوف أو حالية في الاولى أي جاؤها وقد فتحت أبوابها من قبل اكراما لهم عن أن يقفوا حتى تفتح لهم (وأثبت الحريري وابن خالويه واو الثمانية) وقالا لان العرب اذا عدوا قالوا ستة سبعة وثمانية إيذانا بأن السبعة عدد تام وما بعده عدد مستأنف واستدلوا بقوله تعالى . سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم . الى قوله . وثامنهم . في آية الجنة وفتحت أبوابها لان أبوابها ثمانية بخلاف آية جهنم لان أبوابها سبعة وقوله . والناهون عن المنكر . فانه الوصف الثامن وقوله . وأبكارا . ولم يذكر هذه الواو أحد من أئمة العربية ووجهت في الآية الأولى بأنها لعطف جملة على جملة أي هم سبعة وثامنهم وفي الثانية زائدة أو عاطفة أو حالية كما تقدم وفي الثالثة عاطفة لان الأمر والنهي صفتان متقابلتان بخلاف بقية الصفات وكذا في الرابعة لعطف صفتين متقابلتين اذ لا تجتمع الثيوبة والبكارة (وتأتي) الواو (للتذكر والانكار) كقول من أراد أن يقول يقوم زيد فنسي زيد فأراد مد الصوت ليتذكر اذ لم يرد قطع الكلام يقومو وقولك الرجلو بعد قول قائل قام الرجل قال ابن هشام والصواب أن لا يعدان لانهما إشباع للحركة بدليل الرجلا في النصب أو الرجلي في الجر

(الفاء للترتيب) مع التشريك وهو معنوي كقام زيد فعمرو وذكري وهو عطف مفصل على مجمل نحو . فأزلهما

(١) هكذا بياض بالاصل

الشيطان عنها فأخرجهما . فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا . ونادى نوح ربه فقال . (وانكره) أي الترتيب (الفراء مطلقا) واحتج بقوله تعالى . أهلكناها فجاءها بأسنا . ومجئ البأس سابق للاهلاك وأجيب بأن المعنى أردنا اهلاكها أو بأنها للترتيب الذكرى (و) أنكره (الجرمى فى الاماكن والمطر) بدليل قوله * بين الدخول فحومل * وقولهم مطرنا مكان كذا فكان كذا وان كان وقوع المطر فيهما فى وقت واحد (وللتعقيب فى كل شئ بحسبه) نحو جاء زيد فعمرو أى عقبه بلا مهلة تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل ومنه قوله تعالى . أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة . (وللسببية غالبا) فى عطف (جملة أو صفة) نحو . فوكزه موسى فقضى عليه . فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه . لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه من الحميم . وقد تتخلو عنه نحو . فراغ الى أهله فجاء بعجل سمين فقربه اليهم . فالزاجرات زجرا فالتاليات ذكرا . (وتختص) الفاء (بعطف مفصل على مجمل) كالأمثلة السابقة فى الترتيب الذكرى (و) بعطف (جملة شرطها العائد وخلت منه) صفة أو صلة أو خبرا لما فيهما من الربط نحو الذى يطير فيغضب زيد الذباب مررت برجل يبكى فيضحك عمر وخالد يقوم فيقعد عمرو (قيل وترد للغاية) بمعنى الى وجعل منه قوله

* بين الدخول فحومل * على تقدير ما بين الدخول الى حومل فحذف ما دون بين كما عكس ذلك من قال * يا أحسن الناس ما قرنا الى قدم * أى ما بين قرنا فحذف بين والفاء نائبة عن الى قال ابن هشام وهذا غريب قال ويستأنس له بمجىء عكسه فى قوله

وأنت التى حببت شغبا الى بدا * الى وأوطانى بلاد سواهما

اذ المعنى شغبا فبدا وهما موضعان قال ويدل على ارادة الترتيب قوله بعده

حللت بهذا حلة ثم حلة * بهذا فطاب الواديان كلاهما

قال وهذا معنى غريب لانى لم أر من ذكره (قيل والاستئناف) نحو ألم تسأل الربع القواء فينطق * أى فهو ينطق لانها لو كانت عاطفة فجزم ما بعدها أو سببية نصب ومنه قوله تعالى . أن يقول له كن فيكون . بالرفع وقول الشاعر * يريد أن يعربه فيعجمه * قال ابن هشام والتحقيق أنها فى ذلك كله للعطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل (قيل) وترد (زائدة) دخولها كخروجها كقوله

يموت أناس أو يشيب فتاهم * ويحدث ناس والصغير فيكبر

وقوله أرانى اذا ما بت بت على هوى * فثم اذا أصبحت أصبحت غاديا

* (ثم) * ويقال فم بالفاء بدلا من الثاء كما قالوا فى جدث جدف (و) يقال (ثمت) بتاء ساكنة ومفتوحة قال * صاحبته ثمت فارقته * (للتشريك) فى الحكم (والترتيب خلافا لقطرب) فى قوله انها لا تفيده واحتج بقوله تعالى . خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها . وقوله وبدأ خلق الانسان من طين ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين ثم سواه ونفخ فيه من روحه . ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون . ثم آتينا موسى الكتاب وقول الشاعر

ان من ساد ثم ساد أبوه * ثم قد ساد قبل ذلك جده

وأجيب بأنها فى الجميع لترتيب الاخبار لا الحكم (والمهلة خلافا للفراء) فى قوله انها بمعنى الفاء (وقد تقع موقع الفاء) فى افادة الترتيب بلا مهلة (وعكسه) أى تقع الفاء موقع ثم فى افادته بمهلة فالاول كقوله

كهز الردينى تحت العجاج * جرى فى الانابيب ثم اضطرب

اذ الهز متى جرى فى أنابيب الرمح يعقبه اضطرابه بلا تراخ والثانى كقوله تعالى . ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما . فالفاء فى الثلاثة بمعنى ثم (قال الكوفية و) تقع (زائدة)

كقوله تعالى • حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت • الى قوله ثم تاب عليهم • وأجيب بأن الجواب فيهما مقدر (و) قال (الفراء) تقع (للاستئناف) نحو أعطيتك الفا ثم أعطيتك قبل ذلك مالا فيكون (١)

﴿أم﴾ وأنكرها أبو عبيدة معمر بن المثنى وتبعه محمد بن مسعود الغزى ابن صاحب البديع فقال ليست بحرف عطف بل بمعنى همزة الاستفهام ولهذا يقع بعدها جملة يستفهم عنها كما تقع بعد الهمزة نحو أضربت زيدا أم قتلته أبكر فى الدار أم خالد أى أخالد فيها قال وتساوى الجملتين بعدها فى الاستفهام حسن ووقوعهما بعد سواء لكن لما كانت تتوسط بين محتملى الوجود لشيئين أحدهما بالاستفهام كتوسط أو بين اسمين محتملى الوجود قيل انها حرف عطف (و زعم ابن كيسان أن أصلها أو) أبدلت واوها ميما فتحولت الى معنى بل وبقى على معنى أو قال أبو حيان وهى دعوى بلا دليل ولو كان كذلك لاتفقت أحكامهما وهما مختلفان من أوجه منها ان السؤال بأو قبله بأم وانه يقدر مع أو واحد ومع أم بأى وان جواب أو بنعم أو لا وجواب أم بالتعيين بالاسم أو الفعل وان الاحسن مع أو تقديم الفعل ومع أم تقديم الاسم وان أو لا يلزم معادلتها للاستفهام بخلاف أم وانك اذا استفهمت باسم وعطفت عليه كان بأو دون أم وان العطف بعد أفعل التفضيل بأم دون أو وكذا ما لم يحسن السكوت عليه (وهى قسمان متصلة) تقع بعد همزة التسوية أو) همزة يطلب بها و بأم (التعيين) ولذا تسمى معادلة لمعادلتها للهمزة فى افادة التسوية أو الاستفهام و يجمعهما أن يقال هى التى لا يستغنى ما بعدها عما قبلها ولا يقع الا فيما يستعمل فى لفظ الاستفهام سواء أريد معناه أم لا (وتختص الأولى) أى التى تقع بعد همزة التسوية (بانها لا تقع الا بين جملتين) غير طهما أن يكونا (فى تأويل المفردين) وسواء الاسميتان والفعليتان والاغلب فيهما المضى والمختلفان كقوله تعالى • سواء علينا أجزعنا أم صبرنا • وقوله • سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون • وقول الشاعر

ولست أبالى بعد فقدى مالكا * أموتى ناء أم هو الآن واقع

بخلاف الأخرى فتقع بين مفردين وهو الغالب فيها نحو • أأنتم أشد خلقا أم السماء • وجملتين ليستا فى تأويلهما كقوله * فقلت أهى سرت أم عادنى حلم * وقوله

لعمرك ما أدرى وان كنت داريا * شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر

وتختص الأولى أيضا بانها لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام فان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر بخلاف الاخرى (و يؤخر المنفى فيهما) أى الأولى والأخرى فيقال سواء على أجاء أم لم يجئ أقام زيد أم لم يقم ولا يجوز سواء على لم يجئ أم جاء ولا ألم يقم أم قام فان كان ماقبلها وما بعدها مثبتا قدم ما شئت منهما (وفصل الثانية من معطوفها أ كثر لا واجب ولا ممنوع فى الاصح) مثال الفصل • أذلك خير أم جنة الخلد • والوصل • أقريب أم بعيد ما توعدون • والتأخير أعندك زيد أم عمرو وألقيت زيدا أم عمرا وقيل لا يجوز الا الفصل وقيل لا يجوز الا ضم أحدهما الى الاخر مقدمين أو مؤخرين (وقد تحذف الهمزة) وتنوى كقوله

لعمرك ما أدرى وان كنت داريا * بسبع رمين الجمر أم بثمان

أى أبسبع وقرئ • سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم • بهمزة واحدة (و) قد تحذف (أم والمعطوف بها) كقوله

دعانى اليها القلب انى لأمره * سميع فما أدرى أرشد طلابها

أى أم غى (و) قد يحذف (هو) أى المعطوف بها (دونها بتعويض لا) نحو أزيد عندك أم لا أزيد يقوم أم لا (قيل) و) يحذف (دونه) أى دون تعويض وجعل منه قوله تعالى • أفلا تبصرون أم • أى أم تبصرون ثم ابتدأ أنا خير قال ابن هشام وهذا باطل اذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه وانما المعطوف جملة أنا خير و وجه المعادلة

(١) هكذا بياض بالاصل

أن الاصل أم تبصرون ثم أقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا له أنت خير كانوا عنده بصراء قال الزمخشري (و) يحذف (المعطوف عليه) وجعل منه • أم كنتم شهداء • أي أتدعون على الانبياء اليهودية • أم كنتم شهداء • ووافقه الواحدي وقدر أبلغكم ماتنسبون الى يعقوب من ايصائه بنيه باليهودية أم كنتم (و) الثاني من قسمي أم (منقطعة) سميت بذلك لان الجملة بعدها مستقلة وهي التي تقع (بعد غير همزة الاستفهام) وذلك إما خبر محض نحو • تنزيل الكتاب لاريب فيه من رب العالمين • أو همزة لغير استفهام نحو • ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد • لان الهمزة هنا للانكار فهي بمعنى النفي أو الاستفهام بغير الهمزة نحو • هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور واختلف في معناها (فقال البصريون هي بمعنى بل) أي للاضراب (والهمزة مطلقا و) قال (الكسائي وهشام) هي (كبل وتاليها) أي مابعدها (كتاليها) أي كتالي بل فاذا قلت قام زيد أم عمرو فالمعنى بل قام عمرو واذا قلت هل قام زيد أم عمرو فالمعنى بل هل قام عمرو ورد بقوله تعالى • وماخلقنا السماء والأرض ومابينهما باطلا • الى قوله • أم نجعل الذين آمنوا • الآية فأم لم يتقدمها استفهام وقد استؤنف بأم السؤال على جهة الانكار والرد ولا يمكن أن يكون مابعدها موجبا فليس مثل ماقبلها (و) قال (الفراء) هي كبل اذا وقعت (بعد استفهام) كقوله

فوالله ماأدري أسلمى تغولت * أم النوم أم كل الى حبيب

أي بل كل ورد بأن المعنى على الاستفهام أي بل أكل الى حبيب لانها لما تمثلت لعينه لم يدر أذلك في النوم أم صارت من الغول لان العرب تزعم انها تبدو امتزينة لتفتن ثم لما جوز أن تكون تغولت داخله الشك فقال بل أكل الى حبيب أي الغول وسلمى كل منهما الى حبيب (و) قال (قوم) تكون كبل اذا وقعت بعد الاستفهام (والخبر) وقال (أبو عبيدة) هي (كالهمزة مطلقا) قال ومنه قوله تعالى • أم تريدون أن تسألوا رسولكم • (و) قال (الهروي) في الأزهية هي كالهمزة (ان لم يتقدم) عليها (استفهام) ورد القولان بانها لو كانت بمعنى الهمزة لوقعت في أول الكلام وذلك لايجوز فيها ولورودها للاستفهام بعده في قوله

هل ماعلمت وما استودعت مكتوم * أم حبلها إذ نأتك اليوم مصروم

فانه استأنف السؤال بأم عما بعدها مع تقدم الاستفهام لان المعنى بل أحبلها لقوله بعده

أم هل كبير بكى لم يقض عبرته * إثر الأحبة يوم البين مشكوم

(وتدخل) أم هذه (على هل) كما تقدم (و) على (سائر أسماء الاستفهام في الأصح) نحو • أماذا كنتم تعملون • ولا تدخل على حرفه وهو الهمزة وبذلك استدل على انها بمعنى بل والهمزة والا لدخلت عليها كما يدخل عليها بل في قولك أقام زيد بل أقام عمرو ولا بدع في دخولها على هل وان كانت للاستفهام فقد دخلت عليها الهمزة في قوله

* أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم * وذهب الصفار الى منع دخول أم على هل وغيرها لانه جمع بين أداتي معنى وقال لا يحفظ منه الا قوله * أم هل كبير بكى * وقوله * أم هل لامني فيك لائم * وقوله

* وماأنت أم ماذكرها ربعية * وقوله تعالى • أمن هذا الذي هو جند لكم • أمن يرزقكم • قال أبو حيان وهذا منه دليل على الجسارة وعدم حفظ كتاب الله قال وقد دخلت على كيف في قوله

* أم كيف ينفع ماتعطي العلوق به * وعلى أين في قوله

فأصبح لايدري أيقعد فيكم * على حسك الشحناء أم أين يذهب

(لامفرد) أي لا تدخل عليه (خلافا لابن مالك) في قوله بذلك وانه منه قولهم انها لابل أم شاء لقول بعضهم ان هناك لابلا أم شاء بالنصب قال فهذا عطف صريح يقوي عدم الاضمار في المرفوع قال أبو حيان وابن هشام وقد خرق اجماع النحويين في ذلك فانهم اتفقوا على تقدير مبتدإ أي بل أهي شاء وأما رواية النصب ان صحت فالأولى أن

يقدر فيها ناصب أي أم أرى شاء (قال أبو زيد) الانصاري (وترد) أم (زائدة) واستدل بقوله

يا ليت شعري ولا منجا من الهرم * أم هل على العيش بعد الشيب من ندم

أو * (قال المتقدمون هي لاحدى الشيئين أو الاشياء * قال ابن هشام وهو التحقيق والمعاني التي ذكرها غيرهم مستفادة من غيرها (و) قال (المتأخرون) هي مع ذلك (للشك) من المتكلم نحو . لبثنا يوما أو بعض يوم . (والابهام) بالموحدة على السامع نحو . وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين (والتخيير والاباحة) والفرق بينهما ان الثاني يجوز فيه الجمع نحو اقرأ فقها أو نحوا بخلاف الاول نحو انكح هندا أو أختها قال ابن مالك وأكثر (١) (والتفصيل) بعد الاجمال نحو . وقالوا كونوا هودا أو نصارى تهتدوا . قالوا ساحر أو مجنون أي قال بعضهم كذا و بعضهم كذا والاضراب كبل (قال قوم) تأتي له (مطلقا) كقوله تعالى . وأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون أي بل يزيدون وقول جرير

ماذا ترى بعيال قد برمت بهم * لم أحص عدتهم الا بعداد

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية * لولا رجاؤك قد قتلت أولادي

(و) قال (سيبويه) اذا وقعت (بعد نفي أو نهي أو) بعد (إعادة العامل) نحو ما قام زيد أو ما قام عمرو ولا تضرب زيدا أو لا تضرب عمرا (قال الكوفية والاخفش والجرمي والأزهري وابن مالك وبمعنى الواو) أي لمطلق الجمع نحو * لنفسي تقاها أو عليها فجورها * أي وعليها * جاء الخلافة أو كانت له قدرا * أي وكانت قال ابن مالك ومن أحسن شواهده حديث أسكن حراء فما عليك الا نبي أو صديق أو شهيد وحديث ما أنطاك شرف أو مخيلة . وغيرهم تأول البيتين الاول على ان الواو فيه للابهام وانها في الثاني للشك وقال ابن هشام الذي رأيته في ديوان جرير اذ كانت وقال أبو حيان انها الرواية المشهورة (زاد ابن مالك) في الكافية وشرحها (والتقسيم) نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف ولم يذكره في التسهيل ولا شرحه بل قال تأتي للتفريق المجرد من الشك والابهام والتخيير قال وهذا أولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو فيه أجود قال ومن مجيئه بأو قوله

فقالوا لنا ثنتان لابد منهما * صدور رماح أشرعت أو سلاسل

قال ابن هشام ومجئ الواو في التقسيم أكثر لا يقتضي أن أو لا تأتي له (و) قال (الحريري) والتقريب نحو ما أدري أسلم أو ودع وأذن أو أقام قال ابن هشام وهو بين الفساد لان التقريب انما استفيد من اثبات اشتباه السلام بالتوديع فهي للشك (و) قال (ابن الشجري و الشرط) نحو لأضربنه عاش أو مات أي إن عاش بعد الضرب وان مات منه ولآتينك أعطيتني أو حرمتني قال ابن هشام والحق أنها للعطف على بابها ولكن لما عطفت على ما فيه معنى الشرط دخل فيه المعطوف (و) قال (قوم) من الكوفيين (و التبعيض) نحو . وقالوا كونوا هودا أو نصارى . قال ابن هشام والذي يظهر انه أراد معنى التفصيل فان كل واحد مما قبل أو للتفصيل وما بعدها بعض لما تقدم عليها من المجمل ولم يرد انها ذكرت لتقييد مجرد معنى التبعيض (ولا تأتي بعد همزة التسوية) لانها لاحد الشيئين أو الاشياء والتسوية تقتضي شيئين فصاعدا فلا يقال سواء كان كذا أو كذا قال ابن هشام وقد أولع بها الفقهاء وهو لحن والصواب الاتيان بأم وفي الصحاح تقول سواء على أقمت أو قعدت وهو سهو وفي الكامل أن ابن محيصن قرأ أولم تنذرهم وهو من الشذوذ بمكان قال أما همزة الاستفهام فيعطف بعدها بأو نحو أزيد عندك أو عمرو انتهى وفي البديع قال سيبويه اذا كان بعد سواء همزة الاستفهام فلابد من أم اسمين كانا أو فعلين تقول سواء على أزيد في الدار أم عمرو وسواء على أقمت أم قعدت واذا كان بعدها فلان بغير ألف الاستفهام عطف

(١) هكذا بياض بالأصل

الثاني بأو تقول سواء على قمت أو قعدت وإن كانا اسمين بلا ألف عطف الثاني بالواو تقول سواء على زيد وعمرو وإن كان بعدها مصدران كان الثاني بالواو حملا عليها قال السيرافي فإذا قلت سواء على قمت أو قعدت فتقديره إن قمت أو قعدت فهما على سواء فعلى هذا سواء خبر مبتدإ محذوف أي الأمران سواء والجملة دالة على جواب الشرط المقدر قال ابن الدماميني وبذلك تبين صحة قول الفقهاء وكأن ابن هشام توهم أن الهمزة لازمة بعد كلمة سواء في أول جملتيها وليس كذلك

﴿إما﴾ بالكسر (المسبوقة بمثلها لمعاني أو الخمسة) الأول الشك نحو جاء إما زيد وإما عمرو والإبهام نحو. وآخرون مرجون لأمر الله إما يعذبهم وإما يتوب عليهم. والتخيير نحو. إما أن تعذب وإما أن تتخذ فيهم حسنا. والإباحة نحو اقرأ إما فقها وإما نحوا والتفصيل نحو. إما شاكرا وإما كفورا. وعبر عنه في التسهيل بالتفريق المجرد كما عبر به في أو والفرق بينها وبين أو في المعاني الخمسة أنها لتكررها يبنى الكلام معها من أول وهلة على ما أتى بها لأجله من شك أو غيره بخلاف أو فإن الكلام معها أولا دال على الجزم ثم يؤتى بأو دالة على ما جيء بها لأجله ثم التحقيق أن إما لأحد الشيئين أو الأشياء وهذه المعاني تعرض في الكلام من جهة أخرى كما في أو (وأنكر قوم الإباحة) في إما مع إثباتهم ذلك لأو (و) أنكر (يونس وأبو علي) الفارسي (وابن كيسان وابن مالك كونها عاطفة) كما أن الأولى غير عاطفة وقالوا العطف بالواو التي قبلها وهي جائية لمعنى من المعاني المفادة بأو وقال ابن مالك وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع لا بعد الواو مسبوقة بمثلها في مثل لا زيد ولا عمرو فيها ولا هذه غير عاطفة بإجماع مع صلاحيتها للعطف قبل الواو فلتكن إما كذلك بل أولى (وادعى ابن عصفور الإجماع عليه) أي على كونها غير عاطفة كالأولى تخلصا من دخول عاطف على عاطف قال وإنما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه (وقيل إما) عطفت الاسم على الاسم والواو) عطفت (إما على إما) قال ابن هشام وعطف الحرف على الحرف غريب وقال الرضي غير موجود (وقد تفتح همزتها) والتزمه تميم وقيس وأسد كقوله

تلقحها إما شمال عرية ＊ وإما صبا جنح العشي هبوب

(و) قد (تبدل الميم الأولى ياء) مع كسر الهمزة وفتحها كقوله ＊ لا تفسدوا آبالكم أيما لنا إيما لكم ＊ وقوله

يا ليتما أمنا شالت نعامتها ＊ أيما إلى جنة إيما إلى نار

(و) قد (تحذف الأولى) كقوله

تهاض بدار قد تقادم عهدها ＊ وإما بأموات ألم خيالها

ونقل النحاس أن البصريين لا يجيزون فيها إلا التكرير وأن الفراء أجاز إجراءها مجرى أو في ذلك (أو يحذف (الواو) من الثانية فتسوى كالبيت السابق (أو) يحذف (ما) من الأولى أو الثانية كقوله

وقد كذبتك نفسك فاكذبنها ＊ فإن جزعا وإن إجمال صبر

(أو) تحذف (هي) بكمالها (مستغنى عنها بإلا أو بأو) كقوله

فإما أن تكون أخي بصدق ＊ فأعرف منك غثي من سميني

وإلا فاطرحني واتخذني ＊ عدوا أتقيك وتتقيني

وقوله

وقد شفني أن لا يزال يروعني ＊ خيالك إما طارقا أو مغاديا

(وهي مركبة) من إن وما الزائدة (على الأصح) وهو مذهب سيبويه وعليه بنى الاقتصار على إن وحذف ما وقيل بسيطة واختاره أبو حيان لأن الأصل البساطة لا التركيب

﴿بل﴾ للاضراب فان كانت بعد أمر أو ايجاب نقلت حكم ماقبلها التاليها المفرد وصار ماقبلها مسكوتا عنه لايحكم له بشيء نحو اضرب زيدا بل عمرا وجاء زيد بل عمرو أو نفي أو نهي (قررته) أي حكمه له (وجعلت ضده لتاليها المفرد) نحو ما قام زيد بل عمرو ولا تضرب زيدا بل عمرا (وجوز المبرد النقل فيهما) أي النفي والنهي أيضا على تقدير بل ماقام و بل لا تضرب قال ابن مالك وهو مخالف لاستعمال العرب كقوله

لو اعتصمت بنا لم تعتصم بعدا * بل أولياء كماة غير أوقاد

وقوله وما انقيت الى خور ولا كشف * ولا لئام غداة الروع أوراع

بل ضار بين بحسك البيض ان لحقوا * شم العرانين عند الموت لذاع

(ومنع الكوفية و) أبو جعفر (ابن صابر العطف بها بعد غيرهما) قال هشام منهم محال ضربت عبد الله بل اياك قال أبو حيان وهذا من الكوفيين مع كونهم أوسع من البصريين في اتباع شواذ العرب دليل على أنهم لم يسمع العطف بها في الايجاب لو على قلته ولا تعطف بها بعد الاستفهام وفاقا (فان تلاها جملة فللابطال) للمعنى الاول واثباته لما بعده نحو أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق. (أو الانتقال) من غرض الى آخر بدون ابطال نحو ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة. (وليست) حينئذ (عاطفة على الصحيح) بل حرف ابتداء (وتزاد قبلها لا) لتوكيد الاضراب بعد الايجاب كقوله

وجهك البدر بل لا الشمس لو لم * يقض للشمس كسفة وأفول

ولتوكيد تقرير ماقبلها بعد النفي والنهي (ومنعها) أي زيادة لا (ابن درستويه بعد النفي زاد ابن عصفور) وبعد (النهي) أيضا قال لانه لم يسمع ورد بقوله

وما هجرتك لا بل زادني شغفا * هجر وبعد تراخ لا إلى أجل

وقوله لا علن طاعة الله لا بل * طاعة الله ما حييت استديما

قال أبو حيان ويقال في لا بل نابن ولابن ونابل بابدال اللامين أو احداهما نونا (وتزاد لاضرورة)

﴿حتى﴾ هي (كالواو) لمطلق الجمع (وقيل) هي (للترتيب) قال ابن مالك وهي دعوى بلا دليل ففي الحديث كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس وليس في القضاء ترتيب وانما الترتيب في ظهور المقضيات وقال الشاعر *لقومي حتى الأقدمون تمالؤا * فعطف الأقدمون وهم سابقون (و) تفارق الواو في أحكام (لا تعطف) الا ما كان (بعضا) من المعطوف عليه (أو كبعض) منه (غاية له في رفعه أو خفضه) نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة وقوله

قهرناكم حتى الكماة فانتم * تهابوننا حتى بنينا الاصاغرا

وقوله ألقى الصحيفة كي يخفف رحله * والزاد حتى نعله ألقاها

فالنعل ليست بعض الصحيفة والزاد ولكن كبعضه لان المعنى ألقى ما يثقله قال ابن هشام والضابط انها تدخل حيث يصح الاستثناء و يمتنع حيث يمتنع ولهذا لا يجوز ضربت الرجلين حتى أفضلهما ولا صمت الايام حتى يوما (وكذا) لا تعطف الا ما كان (مفردا على الصحيح) لان الجزئية لا تتأتى الا في المفردات وقال ابن السيد يعطف بها الجمل كقوله *سريت بهم حتى تكل مطيهم* برفع تكل عطفا على سريت ونقل في البسيط عن الاخفش انها تعطف الفعل اذا كانت سببا كالفاء نحو ما تأتينا حتى تحدثنا (قال) ابن هشام (الخضراوي و) لا تعطف الا ما كان (ظاهرا) كالا تجر الا الظاهر قال في المغني ولم أره لغيره (و يعاد الجار معها) اذا عطفت على مجرور فرقا بينها و بين الجارة نحو مررت بالقوم حتى بزيد ثم اختلف في هذه الاعادة (قال ابن عصفور) يعاد (رجحانا)

لا وجوبا (و) قال ابن (الخباز) الموصلي شارح ألفية ابن معط (و) أبو عبد الله (الجليس) صاحب ثمار الصناعة (وجوبا
و) قال (ابن مالك ان لم يتعين للعطف) وجب نحو اعتكف في الشهر حتى في آخره وان تعينت له فلا لحصول
لفرق نحو عجبت من القوم حتى بنيهم وقوله

جود يمناك فاض في الخلق حتى * بائس دان بالاساءة دينا

قال ابن هشام وهو حسن وأما أبو حيان فرده وقال هي في المثال جارة وفي البيت محتملة (والعطف بها قليل ومن ثم)
أي من أجل قلته (أنكره الكوفية) فقالوا لا يعطف بها البتة وجلوا نحو جاء القوم حتى أبوك ورأيتهم حتى
اباك ومررت بهم حتى أبيك على ان حتى فيه ابتدائية وان ما بعدها باضمار عامل (لا يعطف بها بعد أمر) نحو
وأضرب زيدا لا عمرا (ودعاء) نحو غفر الله لزيد لا لبكر (وتحضيض) نحو هلا تضرب زيدا لا عمرا (وايجاب) نحو
جاء زيد لا عمرو وزيد قائم لا عمرو أولا قاعد ويقوم زيد لا عمرو (وقال سيبويه ونداء) نحو يا ابن أخي لا ابن عمي
وأنكره ابن سعدان وقال ليس هذا من كلامهم قال أبو حيان وهذه شهادة على نفي والظن بسيبويه انه لم يذكره
في كتابه الا وهو مسموع (و) قال (الفراء واسم فعل) نحو لعل عمرا لا زيدا منطلق كما يجوز ذلك في اسم إن (وشرط
السهيلي) في نتائج الفكر (والأبدي) في شرح الجزولية (وأبو حيان) في الارتشاف (و) ابن (هشام) في المغني
(تعاند متعاطفيها) فلا يجوز جاءني رجل لا زيد أو لا عاقل لصدق اسم الرجل عليه بخلاف لا امرأة أو عالم لا جاهل
أو عمرو لا زيد وعلله الأبدي بأن لا تدخل لتأكيد المنفي وليس في مفهوم الكلام الأول ما ينفي الفعل عن
الثاني فان أريد بذلك المعنى جيء بغير فيقال غير زيد وغير عاقل بخلاف الأمثلة الأخيرة فان مفهوم الخطاب يقتضي
من قولك جاء رجل ونحوه نفي المرأة ونحوها فدخلت لا للتصريح بما اقتضاه المفهوم وللسبكي في هذه المسئلة مؤلف
مستقل يشتمل على نفائس لخصتها في حاشية المغني (ومنع قوم العطف بها على معمول ماض) فلم يجيزوا قام زيد
لا عمرو مع إجازتهم ذلك في المضارع قالوا لانها تكون نافية للماضي ونفي الماضي لا يجوز وما جاء منه حفظ ولم
يقس عليه وقيل لأن العامل مقدر بعد العاطف ولا يقال لا قام عمرو الا على الدعاء قال ابن هشام وهو مردود فانه
لو توقفت صحة العطف على تقدير العامل بعد الحرف لامتنع ليس زيد قائما ولا قاعدا (ولا يعطف بها جملة لا محل لها
في الأصح وقد يحذف متبوعها) نحو أعطيتك لا لتظلم أي لتعدل لا لتظلم

(لكن) للاستدراك فان وليها جملة فغير عاطفة) بل حرف ابتداء سواء كانت بالواو نحو « ولكن كانوا هم
الظالمين » أو بدونها كقوله

ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره * لكن وقائعه في الحرب تنتظر

(وقال ابن أبي الربيع) هي عاطفة جملة على جملة (ما لم تقترن بالواو) أو وليها مفرد فشرطها تقدم نفي أو نهي) نحو
ماقام زيد لكن عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا (قال الكوفية أو ايجاب) كبل لانها مثلها في المعنى نحو قام زيد
لكن عمرو والبصريون منعوه لانه لم يسمع فيتعين كونها حرف ابتداء بعدها الجملة فيقال لكن عمرو لم يقم
(و) الثاني (أن لا تقترن بالواو) فان اقترنت به خرجت عن العطف لأن العاطف لا يدخل على عاطف نحو ماقام زيد
ولكن عمرو (وقيل لا تكون) عاطفة (معه) أي مع المفرد (الا بها) أي بالواو وقاله ابن خروف (وزعم يونس
العطف بالواو دونها) فلا تكون عاطفة عنده أصلا لانها لم تستعمل غير مسبوقة بواو وهو عنده عطف (مفرد) على
مفرد (و) زعم (ابن مالك) أن العطف بالواو دونها لكن (عطف جملة حذف بعضها) على جملة صرح بجميعها
فالتقدير ولكن قام عمرو وعلل ذلك بأن الواو تعطف مفردا على مفرد مخالف له في الايجاب والسلب بخلاف
الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه نحو قام زيد ولم يقم عمرو (و) زعم (ابن عصفور الواو زائدة لازمة)

والعطف بلكن (و) زعم (ابن كيسان) انها زائدة (غير لازمة) والعطف بلكن أيضا (وأثبت الكوفية العطف بليس كلا) فتكون حرفا واحتجوا بقوله

إين المفر والاله الطالب والأشرم المغلوب ليس الغالب

أي لا الغالب وفي الصحيح من قول أبي بكر . بأبي شبيه بالنبي . ليس بشبيه بعلي . والبصريون أولوا ذلك بأن المرفوع بعدها اسمها والخبر ضمير متصل محذوف تخفيفا أي ليسه قلت وفي ذلك نظر على ان حذف خبر باب كان ضرورة (وبه نطق الشافعي) فانه قال في الأم في أثناء مسئلة لأن الطهارة على الظاهر ليس على الاجواف أي لا ولا يصح أن يكون اسمها ضميرا مستترا لوجوب تأنيث الفعل حينئذ وقول الشافعي حجة في اللغة (و) أثبت الكوفيون أيضا العطف (بأي) نحو رأيت الغضنفر أي الأسد وضربت بالعضب أي السيف والصحيح انها حرف تفسير يتبع بعدها الأجلى للأخفي لا انه عاطفا يصلح للسقوط دائما ولا ملازما بعطف الشيء على مرادفه وهذا القول نقله في التسهيل عن صاحب المستوفى قال أبو حيان ولا أدري من هو قال والعجب نسبته هذا المذهب الى كتاب مجهول وهو مذهب الكوفيين ووافقهم ابن صابر والسكاكي (و) أثبت الكوفيون عطف (هلا) قالوا تقول العرب جاء زيد فهلا عمرو وضربت زيدا فهلا عمرا فيجيء الاسم موافقا للاول في الاعراب دل على العطف والصحيح انها ليست من أدواته والرفع والنصب على الاضمار بدليل امتناع الجر في مامررت برجل فهلا امرأة (و) أثبت الكوفيون عطف (إلا) وجعلوا منه قوله تعالى . خالدين فيها مادامت السموات والأرض إلا ماشاء ربك . أي وماشاء ربك ورد بقولهم ماقام الازيد وليس شيء من أحرف العطف يلي العوامل (و) أثبتوا عطف (أين) قالوا تقول العرب هذا زيد فأين عمرو ولقيت زيدا فأين عمرا (و) أثبت (الكسائي) العطف (بلولا ومتى) في قولك مررت بزيد فلولا عمرو أو فتى عمرو بالجر وأباه الفراء كالبصريين (و) أثبت (هشام) العطف (بكيف بعد نفي) نحو مامررت بزيد فكيف عمرو وقال سيبويه وهو رديء لاتتكلم به العرب قال أبو حيان ودخول حرف العطف على هذه الأحرف دليل على انها ليست حروف عطف ونسب ابن عصفور العطف بكيف للكوفيين قال ابن بابشاذ ولم يقل به منهم الا هشام وحده قال في المغني وقد قال به عيسى بن موهب واستدل بقوله

اذا قل مال المرء لانت قناته ✽ وهان على الادنى فكيف الأباعد

قال وهذا خطأ لاقترانها بالفاء والجر باضافة مبتدأ محذوف أي فكيف حال الأباعد على حد قراءة . والله يريد الآخرة . أو بالعطف بالفاء وكيف مقحمة لافادة الأولوية بالحكم

✽(مسئلة)✽ (يعطف بعض الأسماء على بعض) فيعطف الظاهر على ظاهر ومضمر متصل ومنفصل والمضمر المنفصل على مثله ومتصل وظاهر سواء صلح المعطوف لمباشرة العامل أم لا فيجوز قام زيد وأنا وقت أنا وزيد ورب رجل وأخيه (ومنع الأبدي عطف) ضمير (منفصل على ظاهر) قال أبو حيان ووهم في ذلك وكلام العرب على جوازه ومنه . ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وإياكم . (ولا يعطف على ضمير رفع متصل اختيارا الا بعد الفصل (بفاصل ما) ضميرا منفصلا أو غيره نحو . كنتم أنتم وآباؤكم . يدخلونها ومن صلح . ماأشركنا ولا آباؤنا . فصل في الاول بالضمير المذكور وفي الثاني بالمفعول وفي الثالث بلا وقوله ✽لقد نلت عبد الله وابنك غاية✽ فصل بالنداء وقوله ✽ملئت رعبا وقوم ما كنت راجيهم ✽ فصل بالتمييز قال أبو حيان ولا يكفي الفصل بكاف رويدك بل لابد من التأكيد نحو رويدك أنت وزيدا ومن ترك الفصل ضرورة قوله

ورجا الاخيطل من سفاهة رأيه ✽ مالم يكن وأب له لينالا

(خلافا للكوفية) في تجويزهم العطف عليه بلا فصل اختيارا حكى مررت برجل سواء والعدم وفي الصحيح كنت

وأبو بكر وعمرو فعلت وأبو بكر وعمرو انطلقت وأبو بكر وعمرا أما ضمير النصب فيجوز العطف عليه بلا فصل اتفاقا لانه ليس كالجزء من الفعل بخلاف ضمير الرفع (ولا يجب عود الجار في العطف على ضميره) أي الجر لورود ذلك في الفصيح بغير عود قال تعالى. تساءلون به والارحام. وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين. وسمع ما فيها غيره وفرسه قال * فاذهب فما بك والايام من عجب * وهذا رأي الكوفيين ويونس والاخفش وصححه ابن مالك وأبو حيان (خلافا لجمهور البصرية) في قولهم بوجوب اعادة الجار لانه الاكثر نحو. فقال لها وللارض. وعليها وعلى الفلك. ينجيكم منها ومن كل كرب. نعبد إلهك وإله آبائك. واحتجوا بان ضمير الجر شبيه بالتنوين ومعاقب له فلم يجز العطف عليه كالتنوين وبان حق المتعاطفين أن يصلحا الحلول كل منهما محل الآخر وضمير الجر لا يصلح لحلوله محل المعطوف فامتنع العطف عليه قال ابن مالك والجواب أن شبه الضمير بالتنوين لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده والابدال منه كالتنوين ولا يمتنعان باجماع وان الحلول لو كان شرطا لم يجز رب رجل وأخيه ولا كل شاة وسخلتها بدرهم ولا * الواهب المائة الهجان وعبدها * ونحو ذلك مما لا يصلح فيه الحلول (وثالثها) وهو رأي الجرمي والزيادي (يجب) العود (ان لم يؤكد) نحو مررت بك وبزيد بخلاف ما إذا أكد نحو مررت بك أنت وزيد ومررت به نفسه وزيد وفمررت بهم كلهم وزيد (ويعطف) بالحرف (على) معمول (معمولي ومعمولات عامل) واحد (لا) معمولات عوامل (ثلاثة باجماع) فيهما فيقال ضرب زيد عمرا وبكر خالدا وظن زيد عمرا منطلقا وبكر جعفرا مقيما واعلم زيد عمرا بكرا مقيما وعبد الله جعفرا عاصما راحلا ولا يقال إن زيدا في البيت على فراش والقصر نطع عمرا أي وان في القصر على نطع عمرا بنيابة الواو عن ان وفي وعلى ولا جاء من الدار الى المسجد زيد والحانوت البيت عمرو بنيابتها عن جاء ومن والى (وفي) العطف على معمولي (عاملين) أقوال (منع سيبويه العطف (مطلقا) في المجرور وغيره وصححه ابن مالك فلا يقال كان آكلا طعامنا زيد وتمرا عمرو ولا في الدار زيد والحجرة عمرو لأنه بمنزلة تعديتين بمعد واحد وذلك لا يجوز ولأنه لو جاز لجاز في أكثر من عاملين وذلك ممتنع باجماع كما تقدم (وجوزه شيخنا الكافيجي وشرذمة) مطلقا في المجرور وغيره قال لان جزئيات الكلام اذا أفادت المعنى المقصود منها على وجه الاستقامة لا يحتاج الى النقل والسماع والا لزم توقف تراكيب العلماء في تصانيفهم عليه وقد نقل ابن مالك وغيره الاجماع على الامتناع في غير المجرور ورد بان ابن الحاجب نقل الجواز عن قوم مطلقا وذكره الفارسي في بعض كتبه عن قوم من النحويين قال أبو حيان ونسب الى الاخفش (وثالثها) يجوز (إن كان أحدهما جارا) حرفا أو اسما سواء تقدم المجرور والمعطوف نحو في الدار زيد والحجرة عمرو أم تأخر نحو وعمرو الحجرة (ورابعها) يجوز (إن تقدم المجرور المعطوف) سواء تقدم في المعطوف عليه أم لا بخلاف ما اذا تأخر وهو رأي الاخفش والكسائي والفراء والزجاج وابن مضا (وخامسها) يجوز (إن تقدم) المجرور (في المتعاطفين) نحو إن في الدار زيدا والحجرة عمرا ولا يجوز إن لم يتقدم فيهما وان تقدم في المعطوف نحو إن زيدا في الدار والحجرة عمرا وهو رأي الأعلم قال لانه لم يسمع الا مقدما فيهما ولتساوي الجملتين حينئذ ومنه قوله تعالى. وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون. واختلاف الليل والنهار الى قوله آيات لقوم يعقلون. وقوله. للذين أحسنوا الحسنى وزيادة. والذين كسبوا السيآت جزاء سيئة. وقول الشاعر * وللطير مجرى والجنوب مصارع * وأول ذلك من منع مطلقا على حذف حرف الجر (وسادسها) يجوز (في غير العوامل اللفظية) ويمتنع فيها وغيرها هي الابتدائية فيجوز نحو زيد في الدار والقصر عمرو ولان الابتداء رافع لزيد ولعمرو وأيضا فكأن العطف على معمول عامل واحد وهو رأي ابن طلحة (وسابعها) يجوز في غير اللفظية (وفي) اللفظية (الزائدة) لانه عارض والحكم للاول نحو ليس زيد بقائم ولا خارج أخوه وما شرب من عسل زيد ولا لبن عمرو وانما امتنع في العوامل

اللفظية المؤثرة لفظا ومعنى وهذا رأى ابن الطراوة (ويجوز عطف الاسم على الفعل والماضى على المضارع والمفرد على الجملة وبالعكوس) أى الفعل على الاسم والمضارع على الماضى والجملة على المفرد (فى الاصح ان اتحدا) أى المعطوف والمعطوف عليه (بالتأويل) بان كان الاسم يشبه الفعل والماضى مستقبل المعنى أو المضارع ماضى المعنى والجملة فى تأويل المفرد بان يكون صفة أو حالا أو خبرا أو مفعولا لظن نحو • يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى • ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله • يقدم قومه يوم القيامة فاوردهم النار • ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجرى من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا • أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة • أى فاصبحت * ولقد أمر على اللئيم يسبنى * فضيت * أى مررت • دعانا لجنبه أو قاعدا وقائما • فقاعدا عطف على لجنبه لانه حال فهو فى تأويل المفرد • بياتا أوهم قائلون • عطف الجملة على المفرد لانها حال أيضا أى قائلين ومنع المازنى والمبرد والزجاج عطف الاسم على الفعل وعكسه لان العطف أخو التثنية فكما لا ينضم فيها فعل الى اسم فكذا لا يعطف أحدهما على الآخر وقال السهيلى يحسن عطف الاسم على الفعل ويقبح عكسه لانه فى الصورة الأولى عامل لاعتماده على ماقبله فاشبه الفعل وفى الثانية لا يعمل فمحض فيه معنى الاسم ولا يجوز التعاطف بين فعل واسم لا يشبهه ولا فعلين اختلفا فى الزمان (و) يجوز عطف الجملة (الاسمية على الفعلية وبالعكس) نحو قام زيد وعمرو أكرمته ومنعه ابن جنى مطلقا (وثالثها) يجوز بالواو فقط ولا يجوز بغيرها قاله الفارسى وبنى عليه منع كون الفاء عاطفة فى خرجت فاذا الاسد حاضر (وأما) عطف (الخبر على الانشاء وعكسه فنعه البيانيون وابن مالك) فى باب المفعول معه فى شرح التسهيل وابن عصفور فى شرح الايضاح ونقله عن الأكثرين (وجوزه الصفار وجماعة واستدلوا بقوله تعالى • وبشر الذين آمنوا وبشر المؤمنين • وقول الشاعر

وان شفاء عبرة مهراقة * فهل عند رسم دارس من معول

والمانعون أولوا ذلك بأن الأمرين فى الآيتين معطوفان على قل مقدرة قبل ياأيها أو على أمر محذوف تقديره فى الاولى فأنذر وفى الثانية فأبشر كما قال الزمخشرى فى • واهجرنى مليا • ان التقدير فاحذرنى واهجرنى لدلالة لأرجمنك على التهديد وان الفاء فى قوله فهل الى آخره لمجرد السببية

(مسئلة) (يجوز حذف المعطوف بالواو معها) كقوله تعالى • سرابيل تقيكم الحر • أى والبرد بيدك الخير أى والشر • وتلك نعمة تمنها على أن عبدت بنى اسرائيل أى • ولم تعبدنى (وكذا الواو) يجوز حذفها (دونه) أى دون المعطوف بها (فى الاصح) كذلك كحديث تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بره من صاع تمره وحكى أكلت سمكا لحما تمرا وقال

كيف أصبحت كيف أمسيت مما * يغرس الود فى فؤاد الكريم

أى وكيف ومنع ذلك ابن جنى والسهيلى وابن الضائع لان الحروف دالة على معانى فى نفس المتكلم واضمارها لا يفيد معناها وقياسا على حروف النفى والتأكيد والتمنى والترجى وغير ذلك إلا أن الاستفهام جاز اضماره لان للمستفهم هيئة تخالف هيئة الخبر وأول المسموع من ذلك على البدل (و) يجوز حذف (الفاء ومتبوعها) أى المعطوف عليه بها نحو • فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة • أى فأفطر (وأنكره ابن عصفور) وقال انما حذف المتبوع فقط (وقيل فى أو) أى حذفها أو متبوعها نحو صلى رجل فى إزار ورداء • فى إزار وقميص فى إزار وقباء أى أوفى وقال الهذلى * فهل لك أو من والد لك قبلنا * أى فهل لك من أخ أو والد (ويغنى المعطوف بالواو عن المتبوع بعد حرف جواب) فيقال لمن قال ألم تضرب زيدا بلى وعمرا ولمن قال خرج زيد نعم وعمرو (وتقدم المعطوف) على المعطوف عليه (ضرورة) كقوله * عليك ورحمة الله السلام *

(وجوزه الكوفية) في الاختيار (ان كان بالواو) كامثل (قبل أو الفاء أو ثم أو أو أو لا) كقوله

أأطلال دار بالنباع فحمت * سألت فلما استعجمت ثم صمت

أي سألت فحمت وقوله

فلست بنازل الا ألمت * برحلي أوخيالتها الكذوب

أي الكذوب أوخيالها (و) ان (لم يؤد الى وقوع العاطف صدرا أو) الى (مباشرته عاملا غير متصرف و) ان (لم يكن التابع مجرورا) بل مرفوعا كما تقدم أو منصوبا كقوله

لعن الاله وزوجها معها * هند الهنود طويلة البظر

(ولا) كان (العامل لا يستغني بواحد) فان فقد شرط من هذه لم يجز في الاختيار عند الكوفيين ولا في الضرورة عند البصريين فلا يقال وعمرو زيد قائمان ولا ان وعمرا زيدا قائمان ولا ضربت وعمرو بزيد ولا اختصم وعمرو زيد (وخالف ثعلب في الاخير) فلم يشترطه وجوز التقديم وان لم يستغن العامل بواحد (ويطابق الضمير المتعاطفين بعد الواو) نحو زيد وعمرو منطلقان ومررت بهما (ويفرد بعد غيرها غالبا) مراعى فيه التأخير أو التقديم نحو وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا اليها وتركوك قائما. وندرت المطابقة في قوله تعالى. ان يكن غنيا أوفقيرا فالله أولى بهما. (وفي الفاء وثم الوجهان) المطابقة وهي أحسن في الفاء والافراد وهو أحسن في ثم للتراخي بين المعطوف والمعطوف عليه نحو زيد فعمرو أوثم عمرو قائمان أو قائم (وفصل الواو والفاء) من المعطوف بهما (ضرورة) كقوله

يورثه مالا وفي الحي رفعة * لما ضاع فيها من قروء نسائكا

(و) فصل (غيرهما) من حروف العطف (سائغ بقسم أو ظرف) سواء كان المعطوف اسما نحو قام زيد ثم والله عمرو وما ضربت زيدا لكن في الدار عمرا أم فعلا نحو قام زيد ثم في الدار قعد أو ثم أو بل والله قعد هكذا نقله أبو حيان عن الأصحاب معترضا به اطلاق ابن مالك جواز الفصل من غير استثناء الواو والفاء وتقييده بما اذا لم يكن فعلا (ولا يتقدم على الكل معمول معطوفها) فلا يقال في زيد قائم وضارب عمرا وعمرا ضارب

* مسئلة * (الأصل العطف على اللفظ وشرطه امكان توجه العامل) الى المعطوف فلا يجوز في نحو ما جاءني من امرأة ولا زيد الا الرفع عطفا على الموضع لان من الزائدة لا تعمل في المعارف (ويجوز) العطف (على المحل بهذا الشرط) أي امكان توجه العامل أيضا فلا يجوز مررت بزيد وعمرا لانه لا يجوز مررت زيدا وأجازه ابن جني (و) شرطه (أصالة الموضع) فلا يجوز هذا الضارب زيدا وأخيه لان الوصف المستوفي لشروط العمل الاصل إعماله لا اضافته لالتحاقه بالفعل وأجازه البغداديون تمسكا بقوله * منضج * شواء صفيف أو قدير معجل * (و) شرطه (وجود المجوز) أي الطالب لذلك المحل (على الاصح) فيهما فلا يجوز ان زيدا وعمرو قائمان لان الطالب لرفع عمرو هو الابتداء وهو ضعيف وهو التجرد وقد زال بدخول ان ولا ان زيدا قائم وعمرو على العطف وقال الكوفيون وبعض البصريين لا يشترط المجوز فجوزوا الصورتين ومنع الاولى من لم يشترطه من البصريين لتوارد عاملين وهوان والابتداء على معمول واحد وهو الخبر (و) يجوز العطف (على التوهم) نحو ليس زيد قائما ولا قاعد بالجر على توهم دخول الباء في الخبر (وشرطه) أي الجواز (صحة دخول العامل المتوهم) (و) شرط (حسنه كثرته) أي كثرة دخوله هناك ولهذا حسن قول زهير

بدالي اني لست مدرك مامضى * ولا سابق شيأ اذا كان جائيا

وقول الآخر * ما الحازم الشهم مقداما ولا بطل * ولم يحسن قول الآخر

وما كنت ذا نيرب فيهم * ولا منمش فيهم منمل

لقلة دخول الباء على خبر كان بخلاف خبر ليس وما والنيرب والنميمة والمنمل كثيرها والمنمش المفسد ذات البين (ووقع) العطف (على التوهم في أنواع الاعراب) في الجر وقد تقدم والرفع حكى سيبويه إنهم أجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان على توهم انه قال هم والنصب قاله الزمخشري في قوله تعالى . فبشرناه باسحق ومن وراء اسحق يعقوب . بالنصب على معنى وهبنا له اسحق ومن وراء اسحق يعقوب وقوله . ودوا لو تدهن فيدهنون . على معنى ان تدهن والجزم قال الخليل وسيبويه في قوله . فأصدق وأكن . والفارسي في قوله . انه من يتق ويصبر . جزما على معنى تشبيه مدخول الفاء بجواب الشرط وتأتي من الموصولة بالشرطية واذا وقع ذلك في القرآن عبر عنه بالعطف على المعنى لا التوهم أدبا

(خاتمة) في توابع مخصوصة (تابع المنادى المبني ان كان مضافا أو شبهه نصب مطلقا) لان الأصل في تابعه النصب لكونه منصوب المحل وتأكد ذلك بالاضافة وشبهها كقوله

* أزيد أخا ورقاء ان كنت ثائرا * وقوله * يا زبرقان أخا بني خلف * وهذا (ما) دام (لم تكن) الاضافة غير محضة) فان كانت (فيجوز رفعه) نحو يا زيد الحسن الوجه (وجوز الكوفية و) أبو بكر (ابن الانباري (رفع النعت) المضاف اضافة محضة لان الاخفش حكى يا زيد بن عمرو بالرفع وغيرهم قالوا هو شاذ قال ابن مالك لاستلزامه تفضيل الفرع على أصله لان المضاف لو كان منادى لم يجز فيه الا النصب فلو جوز رفع نعته مضافا لزم إعطاء المضاف تابعا تفضيلا عليه مستقلا (و) جوز (الفراء) رفع (التوكيد والعطف) نسقا قياسا في الباب الثاني وسماعا في الاول حكى الاخفش يا تميم كلكم بنصبه عند الجمهور ورفعه عند الاخفش والجمهور أولوه على القطع مبتدأ أي كلكم مدعو (أو) كان (مفردا جاز) أي الرفع حملا على اللفظ والنصب على المحل نحو يا رجل الطويل والطويل ويا تميم أجمعون وأجمعين يا زيد والغلام والغلام (وأوجب الكوفية نصب الثلاثة) أي النعت والتوكيد والنسق ورد بالسماع قال تعالى . يا جبال أوبي معه والطير . قرئ في السبع بالنصب والرفع وقالت العرب * ألا يا زيد والضحاك سيرا * بالرفع (و) أوجب (الاخفش نصب نعت العلم وتوكيده) اتباعا على المحل كما يجب في جاءت حذام العاقلة بالرفع حملا عليه ولا يجوز الكسر اتباعا اللفظ قال وما ورد من ذلك بضمه وما فحركته حركة اتباع لا إعراب (و) أوجب أيضا (رفعهما) أي النعت والتوكيد (في) حال تبعية (النكرة) المقصودة لان الضمة عنده في يا رجل ليست ضمة بناء بل إعراب وأصله يا أيها الرجل حذفت أي فبقي على اعرابه كما كان والجمهور قالوا لما حذفت وحل محلها وصار هو المنادى حكم له بحكمه فبني كما بنيت (ثم البدل والعطف) بالحرف عند الجمهور (كمستقل) فما كان منهما مضافا أو شبهه نصب أو مفردا أو نكرة مقصودة رفع كما لو دخلت عليه يا لان البدل يقدر فيه مثل عامل المبدل منه والنسق شبيه به لصحة تقدير العامل قبله ولاستحسان ظهوره توكيدا كما يظهر مع البدل نحو يا زيد رجلا صالحا يا زيد بطة (الا المنسوق ذا أل فالوجهان) الرفع والنصب جائزان فيه لامتناع تقدير حرف النداء قبله فأشبه النعت (وفي الأرجح) منهما أقوال . أحدها الرفع وهو رأي الخليل وسيبويه والمازني لانه أكثر ما سمع وللمشاكلة في الحركة . ثانيها النصب وهو رأي أبي عمرو وعيسى بن عمر ويونس والجرمي لان ما فيه أل لم يل حرف النداء فلم يجعل لفظه كلفظ ما ولي الحرف ولان أكثر القراء قرؤا به في والطير (ثالثها) الأرجح (النصب ان كانت) أل فيه (للتعريف) لانه حينئذ شبيه بالمضاف والرفع ان لم تكن له بل للمح الصفة كاليسع لعدم شبهه حينئذ به وهذا رأي المبرد (وجوز المازني والكوفية نصب العطف) بالحرف (المفرد) حملا على المحل نحو يا زيد وعمرا يا عبد الله وعمرا (ومنعه) أي

النصب (الاخفش فى العطف على نكرة) مقصودة وأوجب الرفع (وفى نعت المضموم المنون ضرورة المفرد الوجهان) الرفع والنصب (و) فى نعت (المنصوب) المفرد المنون ضرورة (النصب) فقط لان المنادى حينئذ معرب منصوب لفظا ومحلا (فان نون مقصور) نحو يافتى للضرورة (بنى) النعت (على مانوى) فى المنادى فان نوى الضم جاز الأمران أو النصب تعين (وتابع) المنادى (المعرب ينصب) سواء كان مفردا أم مضافا لان رفعه انما جاز اذا كان لفظ متبوعه شبيها بالمرفوع (الا البدل فكمستقل) فينصب اذا كان مضافا و برفع اذا كان مفردا لما تقدم ولا يكون الا صالحا لمباشرة حرف النداء (وكذا النسق) كمستقل (فى الاصح) و يقابله قول الكوفية والمازنى السابق انه يجوز نصبه اذا كان مفردا قال أبو حيان بل هو هنا أولى منه هناك (ومنع الاكثر وصف النكرة المقصودة) وحكى يونس انهم وصفوه بالمعرفة وأجروه مجرى العلم المفرد (و) منع (الأصمعى) وصف المنادى (المبنى) لانه شبيه بالمضمر والمضمر لا ينعت والجمهور على الجواز لكثرة وروده ولان مشابهة المنادى للضمير عارضة فكان القياس أن لا تعتبر مطلقا كما لا تعتبر مشابهة المصدر لفعل الأمر فى نحو ضربا زيدا لكن اعتبرت مشابهته فى النداء استحسانا فلا يزاد على ذلك كما ان فعال العلم لما بنى حملا على فعال الأمر لم يتعد الى سائر أحواله (و) منع (قوم) منهم الفراء والسيرافى وصف (المرخم) قالوا لانه لا يرخم الاسم الا وقد علم ما حذف منه ومن يعنى به فان احتيج الى النعت فرد ما سقط منه أولى وأجازه الجمهور لوروده قال *

أحار بن عمرو كأنى خمر * وما ذكر من الدليل ممنوع لان الاسم يرخم اذا علم ما حذف منه وان لم يعلم من يعنى به (وثالثها) يمنع (ان أتم) لانه لفظ يختص بالنداء فأشبه نحو فل وفسق وفساق بخلاف ما اذا انتظر فيجوز وصفه لان المحذوف كالموجود (ورابعها) يجوز فى الحالين لكنه (قبيح) وعليه ابن السراج (و) منع (الاخفش عطف نكرة مقصودة أو اشارة) على المنادى فلا يقال يا زيد و رجل ولا وهذا أما الأول فلان أل لا تحذف الا اذا ولى الاسم حرف النداء وأما الثانى فلأن المشار لا يكون منادى الا اذا وليه حرف النداء وجوزهما المبرد فى المقتضب وقولى (كما لا يبدلان) أى النكرة المقصودة والاشارة (ولا ذو أل) من المنادى (و) منع (المازنى عطف المطول العارى من أل واعتقد قوم بناء النعت اذا رفع) لانهم رأوا حركتها كحركة المنادى حكاه فى النهاية (وضمير المنادى) الواقع فى (التابع) يأتى (بلفظ غيبة) وهى الاصل (وكذا) بلفظ (خطاب) اعتبارا بما عرض له من الحضور بالمواجهة وقد اجتمعا فى قوله

فيا أيها المهدى الخنا من كلامه * كأنك تضغو فى ازارك خرنق

و يقال يا تميم كلهم وكلكم و يا زيد نفسه ونفسك (خلافا للاخفش) فى منعه أن يأتى بلفظ الخطاب (وتابع اسم لا) التى لنفى الجنس (يرفع و ينصب مطلقا) سواء كان هو والاسم مفردا أم لا متصلا بالمتبوع أم منفصلا نعتا أم غيره من التوابع اما النصب فاتباعا لمحل اسم لا وأما الرفع فلمحل لا مع اسمها فانه رفع بالابتداء وقال فى شرح الكافية على محل اسم لا فان لا عامل ضعيف فلم ينسخ عمل الابتداء لفظا وتقديرا نحو لا رجل ظريف أو ظريفا فى الدار لا رجل فيها ظريف أو ظريفا لا أحد رجل أو رجلا فيها الا ماء ماء باردا *فلا أب وابنا مثل مروان وابنه* لا رجل وامرأة فى الدار لا رجل قبيحا أو قبيح فعله عندك لا طالعا جبلا ظريف أو ظريفا حاضرا (الا البدل قيل أو النسق المعرفة فيجب رفعه) ولا يجوز نصبه لان البدل فى تقدير العامل ولا لا تدخل على المعارف نحو لا أحد زيد فيها وكذا النسق عند من قال انه يحل محل المعطوف عليه نحو لا غلام فيها ولا زيد ومن لم يقل ذلك أجاز نصبه (و) الا (التوكيد) اللفظى (والعطف) بالحرف (المنكر ومعه لا والنعت المفرد لمبنى لم يفصل فيجوز فتحها أيضا) كما يجوز رفعها ونصبها مثال الأول لا ماء ماء باردا بالأوجه الثلاثة والثالث لا رجل

ظريف فيها والثاني لاحول ولاقوة الابالله * لاأم لي ان كان ذاك ولا أب * لانسب اليوم ولاخلة * والفتح في الثلاثة (تركيبا) وجاز لانها من تمامه (وقيل اعرابا في النعت) حملا على المحل وحذف تنوينه للمشاكلة (ولك في المعطوف عليه حينئذ) أي حين تكرار لا مع المعطوف (الرفع) على الغاء لا الداخلة عليه وإعمالها عمل ليس (فيمتنع نصب المعطوف) لعدم نصب المعطوف عليه لفظا ومحلا ويجوز الفتح على التركيب والرفع على الغاء الثانية وعطف الاسم بعدها على ماقبلها أو إعمالها عمل ليس نحو * فلا لغو ولا تأثيم فيها * ولا بيع فيه ولا خلة . (ومنع قوم) من المغاربة (رفع نعت) اسم لا (المعرب) وأوجبوا أن لا يتبع الا على اللفظ (و) منع (قوم رفع النعت المضاف وشبهه) الجاري على المفرد وأوجبوا اتباعه على اللفظ (و) منع (يونس نصب العطف المنكر رجلا) وأوجب فتحه لاستقلاله فلا يجوز تنوينه كما لايجوز تنوين المنادى المفرد المعرفة وأجيب بجعل لا زائدة مؤكدة (وتابع اسم ان المكسورة ان كان نسقا جاز رفعه بعد استكمال الخبر) لا قبله كقوله * فان لنا الأم النجيبة والأب * ويجوز نصبه وهو الأصل والوجه كقوله

ان الربيع الجود والخريفا * يدا أبي العباس والصيوفا

والرفع (على الابتداء) والخبر محذوف لدلالة خبر ان عليه (وقيل) عطفا (على موضع اسم ان) فانه كان مرفوعا على الابتداء وقائل هذا لايشترط في العطف على المحل وجود المحرز (وقيل) عطفا على محل (ان واسمها) فانه رفع على الابتداء فهو على هذين من عطف المفردات وعلى الاول من عطف الجمل (وجوزه الكسائي) أي الرفع (قبل) استكمال (الخبر مطلقا) ظهر الاعراب فيه أم لم يظهر نحو ان زيدا وعمرو قائمان وان هذا وزيد قائمان (و) جوزه (الفراء بشرط بناء الاسم) كقوله تعالى . ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون . الآية وقول الشاعر * فاني وقيار بها لغريب * قال ابن مالك ويصلح أن يكون هذا وشبهه حجة للكسائي ويقول بناء الاسم في الآية والبيت وقع اتفاقا ورفع المعطوف هو الحجة والاصل التسوية بين المعرب والمبني في اجراء التوابع عليهما وسيبويه يحمل الآية والبيت على ان المعطوف فيهما منوي التأخير وأسهل منه تقدير خبر قبل العاطف مدلول عليه بخبر مابعده وقد قرئ . ان الله وملائكته . بالرفع وهو شاهد للكسائي (وقيل) انما جوزه الفراء بشرط (خفاء إعرابه) أي الاسم لئلا يتنافر اللفظ كذا حكاه عنه أبو حيان وغيره وجوزه (الخليل ان افرد الخبر) نحو إن زيدا وعمرو قائم وقوله * فاني وقيار بها لغريب * بخلاف ما اذا جمع نحو ان زيدا وعمرا قائمان (ومثلها) أي إن في جواز العطف على خبرها بالرفع بالشرط المذكور (أن المفتوحة ولكن) نحو . ان الله بريء من المشركين ورسوله * ولكن عمي الطيب الأصل والخال * وقيل لايجوز العطف بالرفع على اسمها لمخالفتها المكسورة لما في لكن من معنى الاستدراك ولكون أن لاتقع الامعمولة فلامساغ للابتداء فيها (وثالثها) وعليه ابن مالك (ان صلح الموضع للجملة) جاز العطف بالرفع والا فلا وصلاحيته لها بأن يتقدم عليها علم أو معناه كالآية المذكورة ونحو علمت ان زيدا منطلق وعمرو (دون الباقي) أي ليت ولعل وكأن فلا يجوز العطف عليها بالرفع لما فيها من المخالفة لتلك بتغيير المعنى (و) دون (غير النسق) من التوابع فلايجوز فيها الا النصب (على الاصح فيهما) وأجازه الفراء في ليت واخواتها بعد الخبر مطلقا وقبله بالشرط المذكور عنه واحتج بقوله

يا ليتني وأنت يالميس * في بلد ليس به أنيس

وأجيب بان تقديره وأنت معي والجملة حالية وجوز الجرمي والزجاج والفراء أجازه أيضا في سائر التوابع بعد الخبر مطلقا وقبله بشرطه ووافقه الجرمي والزجاج في الصورة الاولى نحو إن هذا زيدا العاقل وان هذا العاقل زيد وان هذا أخوك قائم وسمع انهم أجمعون ذاهبون (وقيل) في (غير نسق ان) المكسورة

(ولكن) من توابعهما (الخلاف) المتقدم في نسقهما من الرفع بعد الخبر في قوله وقبله مطلقا في قول وشرط البناء في قول ولا يجوز في تابع ما عداهما الا النصب (أما عطف الجملة في هذه الحروف وما عملت فيه رفعا) نحو ان زيدا قائم وعمرا ذاهب (فاتفاق) أي جاز اتفاقا و يكون غير داخل في معناها (وجوز الكسائي رفع نسق أول) مفعولي ظن (اذا لم يظهر الاعراب في المسند اليهما) نحو أظن عبد الله وزيد قاما أو يقومان أو مالهما كثير بخلاف قائمين أو قاما وخالفه الفراء والبصريون وهذا النقل عنه هو الصواب وقال أبو حيان خلاف ما في التسهيل من نقله اشتراط خفاء اعراب الثاني ممثلا له بظننت زيدا صديقي وعمرو (ويجوز نصب نسق الجملة المعلقة) لان محلها نصب نحو علمت لزيد منطلق وعمرا قائما (وتابع المجرور بالمصدر) فاعلا أو مفعولا (يجري على اللفظ) قطعا (ومنع سيبويه والمحققون) الاجراء (على المحل) لان شرطه أن يكون محرزه لا يتغير عند التصريح به وهنا لو صرح برفع الفاعل أو نصب المفعول لتغير العامل بزيادة تنوين وجوزه الكوفيون وجماعة من البصريين وجزم به ابن مالك لورود السماع به كقوله * طلب المعقب حقه المظلوم * وقوله * مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل * وفي قراءة الحسن ، عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعون ، وقوله * مخافة الافلاس والليانا * ثم الاختيار عند هؤلاء الحمل على اللفظ قال الكوفيون الا أن يفصل بين التابع والمتبوع بشيء فيستويان نحو يعجبني ضرب زيد عمرو و بكرا (وثالثها يجوز في عطف و بدل) دون النعت والتوكيد وهو رأي الجرمي لان العطف والبدل عنده من جملة أخرى فالعامل في الثاني غير العامل الاول بخلاف الصفة والتأكيد فالعامل فيهما واحد ومحال وهما شيء واحد أن يكون الشيء مجرورا ومرفوعا أو مجرورا منصوبا (وقيل) يجوز (بشرط ذكر الفاعل) فيقال عجبت من شرب الماء واللبن زيد (ولا يجوز حذفه ويجب) الاتباع على المحل بلا خلاف (اذا كان المفعول المضاف اليه ضميرا اختيارا) نحو يعجبني أكرامك زيدا وعمرا بالنصب ولا يجوز الاتباع على اللفظ الا في ضرورة (ويجوز في تابع المفعول) مع الجر والنصب حيث قلنا به (الرفع على تأويله) أي المصدر (بحرف) أي بحرف مصدري موصول بفعل مبني (للمفعول) بناء على جواز ذلك فيه وهو الاصح كما تقدم في بحث إعماله (ويجريان) أي الاتباع على اللفظ والمحل (في تابع مجرور اسم الفاعل العامل) كقوله

هل أنت باعث دينار لحاجتنا * وعبد رب أخا عون بن مخراق

(الا النعت والتوكيد فاللفظ) يتعين فيهما (في الاصح) لانه لم يسمع فيهما الاتباع على المحل وقيل يجوز الحمل فيهما قياسا على مجرور المصدر قال ابن مالك بل أولى لان اضافته في نية الانفصال ولانه أمكن في عمل الفعل من المصدر (ومنع قوم الحمل في تابع معرف بأل مثنى أو جمع) على حده فلا يقال هذان الضاربا زيد أو الضاربو زيد أخاك وعمرا وأوجبوا الجر وجوز ابن عصفور والأبدى الأمرين (و) منع (المبرد اللفظ في تابع غيرهما) أي المفرد أو المكسر أو الجمع بألف وتاء (العاري من أل ولو أضيف لما هي فيه أو) الى (ضميره) أو ضمير ما هي فيه فلا يقال هذا الضارب الجارية وغلام المرأة أو وأخيها أو الضراب أو الضاربات الرجل أخيك وزيد وأوجب النصب وجوز سيبويه الأمرين فان لم يكن عاريا من أل جازا بلا خلاف نحو جاء الضارب الغلام والجارية (وجوز أهل الكوفة وبغداد جر تابع منصوبه) أي اسم الفاعل فيقال هذا ضارب زيدا وعمرو وأوجب غيرهم النصب بناء على اشتراط المحرز في العطف على المحل (ولا يجوز في تابع معمول) الصفة (المشبهة) الا اللفظ أي الاتباع عليه إن رفعا فرفع وإن نصبا فنصب وإن جرا فجر (و) جوز (الفراء لفظ تابع مجرورها) لانه فاعل في المعنى نحو مررت بالرجل الحسن الوجه نفسه وأنفه وغيره قال لم يسمع ذلك (و) جوز (أهل بغداد جر عطف

منصوبها) نحو هذا حسن وجها وبدا كأنك قلت حسن وجهه وبدو لا خلاف أنه لا يعطف على مجرورها بالنصب فلا يقال هو حسن الوجه ولبدن

العوارض (الكلام في الاخبار) بكسر الهمزة ويقال له باب المخاطبة وهو نوع من أنواع الابتداء أفرد بالذكر للتمرين (الاخبار بالذي وفروعه) من المثنى والجمع والمؤنث (أن يتقدم) الذي (مبتدأ ويؤخر الاسم) الذي يقال أخبر عنه بالذي (أو خلفه) وهو الضمير المنفصل عن المتصل (خبرا) عنه (و) توسط (ما) في الجملة (بينهما صلة) للذي (عائدها ضمير غائب يخلف الاسم في اعرابه الذي كان له) قبل الاخبار كقولك في الاخبار عن زيد من ضربت زيدا الذي ضربته زيد أو عن التاء الذي ضرب زيدا انا وبهذا ظهر أن الاخبار ليس بالذي ولا عن الاسم بل بالاسم عن الذي قال ابن السراج وذلك لانه في المعنى مخبر عنه قال أبو حيان ويحتمل أن الباء بمعنى عن وعن بمعنى الباء كما تقول سألت عنه وسألت به فكأنه قال أخبر بهذا الاسم أي صيره خبرا وقال غيره الباء هنا السببية لا التعدية وكأنه قيل أخبر بسبب الذي أي بسبب جعلها مبتدأ قال بدر الدين بن مالك وكثيرا ما يصار إلى هذا الاخبار لقصد الاختصاص أو تقوى الحكم أو تشويق السامع أو اجابة الممتحن (وجوز أبو ذر) مصعب بن أبي كثير الخشني (عوده) أي الضمير (مطابقا للخبر) في الخطاب فيقال في الاخبار عن التاء من ضربت الذي ضربت أنت حملا على المعنى لان الذي هو أنت كما يجوز الوجهان في أنت الذي قام وأنت الذي قمت وفرق هنا بأنه يلزم أن يكون فائدة الخبر حاصلة في المبتدأ وذلك خطأ بخلافه هناك قال أبو حيان وقياس قوله جواز ذلك في ضمير المتكلم اذ لا فرق فيقال الذي قمت أنا (و) جوز (المبرد تقدم المخبر به) على الذي مع قوله إن الاحسن تأخيره وعلى قول الجمهور يوجب تقديم الذي المراد حيث لا مانع فان كان هناك استفهام وجب تقديمه كقولك في الاخبار عن أي من أيهم قائم أيهم الذي هو قائم ومن أي رجل كان أخاك أيهم الذي هو كان أخاك هكذا قال أبو حيان وفيه نظر لما سيأتي (و) يخبر (بأل ان صدرت الجملة) التي هي منها (بفعل موجب) يصلح لان (يصاغ منه صلتها) فتقول في الاخبار عن زيد من قامت جارية زيد القائم جاريته زيد فان لم تصدر بفعل نحو زيد أخوه عمرو أو صدرت بفعل غير موجب أو موجب لا يصلح أن يصاغ منه صلة لأل كيذر ويدع لم يخبر بأل (فان رفعت) صلة أل (ضمير غيرها) أي غير أل (وجب ابرازه) كأن يخبر بها عن زيد من ضربت زيدا فتقول الضاربه انا زيد بابراز الضمير لان أل لزيد وانا لغير أل بخلاف ما اذا أخبرت عن زيد من خرج زيد أو التاء من ضربت زيدا فتقول الخارج زيد والضارب زيدا انا لأن مرفوع الصلة ضمير أل (فان كان الاسم) المخبر به (ظرفا) فان كان متصرفا (لم يتوسع فيه) قبل الاخبار (قرن الضمير بفي) كأن يخبر عن اليوم من قمت اليوم فتقول الذي قمت فيه اليوم أو عن خلفك من قعدت خلفك فتقول الذي قعدت فيه خلفك فان كان مما توسع فيه قبل وصل الفعل اليه بنفسه حالة الاخبار (وشرط هذا الاسم) المخبر عنه في هذا الباب (امكان الفائدة به لا) ما يفيد نحو (ثواني الأعلام) المضافة من الكنى وغيرها كبكر من أبي بكر وقزح من قوس قزح (ولا) ثواني المركبات تركيب (المزج) اذ أعربت اعراب المتضايفين (خلافا للمازني) حيث جوز الاخبار عن الاسم الذي ليس تحته معنى واستدل بأن العرب قد أخبرت عنه في كلامها قال *أو حيث علق قوسه قزح* ورد بأن قزح اسم الشيطان وكان العرب قد وضعت قوسا للشيطان فيكون من أكاذيبها (و) شرطه (الغنى عنه بأجنبي) بوضع مكانه قبل الاخبار لانك تضع بدل زيد في ضربت زيدا مثلا عمرا بخلاف الهاء في نحو زيد ضربته لا يجوز فيه زيد ضربت عمرا (أو) الغنى عنه (بمضمر لا حال وتمييز) فلا يصح الاخبار عنهما لانهما لا يكونان مضمرين قال أبو حيان وكذا ما ربط به من اسم ظاهر أو اشارة فلا يصح الاخبار عن زيد من زيد ضربت زيدا ولا عن ذلك من قوله تعالى *ولباس التقوى ذلك خير*

وكذا لا يصح الاخبار عن مجرور حتى ونحوه مما لا يجر المضمر (و) شرطه (قبوله الرفع) بخلاف ما لا يقبله كالظرف والمصدر غير المتصرفين وما لزمه كايمن في القسم وما التعجبية (و) شرطه (قبوله التأخر) هو (أو خلفه) كالتاء من ضربت فانها وان لم تقبل التأخير فخلفها يقبله وهو الضمير المنفصل أعني أنا (لا لازم الصدر) كاسماء الشرط والاستفهام وكم الخبرية وضمير الشان فلا يجوز الاخبار عن شئ من ذلك (وقيل الا) اسم (الاستفهام) فانه يجوز الاخبار عنه ويلزم الصدرية الى في أيهم قائم أيهم الذي هو قائم وفي أيهم ضربت أيهم الذي اياه ضربت (و) شرطه (قبوله الاثبات لا) ما لزم النفي (كأحد وعريب) وكتيع وطوري (واسم فعل) ناسخ (منفي) كليس وما زال واخوته (و) شرطه (أن لا يعود الضمير على شئ قبله) كالهاء في زيد ضربته والضمير في منطلق من زيد منطلق لانك لو أخبرت عنها لجعلت مكانها ضميرا وذلك الضمير يطلبه زيد والموصول ولا جائز أن يعود اليهما وان أعدته الى أحدهما بقي الآخر بلا رابط فامتنع الاخبار (وقيل) بل (الشرط أن لا يكون) الضمير قبل الاخبار (رابطا) كما في زيد ضربته فان عاد على سابق وليس رابطا جاز الاخبار عنه كان زيد كرانسان فيقول لقيته فاذا أخبرت قلت الذي لقيته هو فصح الاخبار عن ضمير لقيته وان كان عائدا على شئ قاله الاستاذ أبو علي الشلوبين قال الشلوبين الصغير وهذا غير صحيح ولا يوجد في كلام العرب اذ لا يفهم المعنى المراد منه في الجملة قال أبو حيان والذي نذهب اليه هو الشرط الاول وهو اختيار الجزولي (و) شرطه (كونه بعض ما يوصف به من جملة صالحة) للوصف بأن تكون خبرية عارية من معنى التعجب غير مستدعية كلاما قبلها كونها صلة بخلاف غير الخبرية ونحوها (أو جملتين في حكم) جملة (واحدة) كجملتي الشرط والجزاء فانها تصلح للوصف فيصلح في هذا الباب كان يخبر عن زيد من قولك ان تضرب زيدا أضرب به فتقول الذي ان تضرب به أضرب به زيد (و) شرطه (أن يتحد العامل في المتعاطفين) بأن كان الذي يراد الاخبار عنه معطوفا أو معطوفا عليه فتقول في قام زيد وعمرو والذي قام وعمرو زيد بخلاف ما اذا اختلف قال أبو حيان وذلك لا يتصور الا في العطف على التوهم نحو زيد لم يقم ولا بصديقك تريد زيد ليس بقائم ولا بصديقك فلا يجوز الاخبار عن قولك بصديقك لان عامل الجر ليس موجودا في المعطوف عليه فما اتحد العامل في المتعاطفين (والاصح جوازه) في هذا الباب (عن ضمير المتكلم والمخاطب) ومنعه بعضهم قال لانك اذ ذاك تضع موضعهما ضمير غيبة وهو أعم منهما ووضع الاعم موضع الاخص لا يجوز وأجيب بمنع ما ذكره مثاله قولك في الاخبار عن انا من أنا وأنت من أنت قائم الذي هو قائم انا والذي هو قائم أنت أما ضمير الغائب فنقل ابن عصفور انه لا خلاف في جوازه عنه (و) الاصح جوازه في (خبر باب كان الجامد) كما يجوز في خبر باب المبتدإ وباب ان وباب ظن الجامد بلا خلاف مثاله فيها من كان زيد أخاك الذي كان اياه أو كانه زيد أخوك وفي باب المبتدإ الذي زيد هو أخوك وفي باب ان الذي إن زيدا هو أخوك وفي باب ظن الذي ظننت زيدا اياه أخوك والاحسن وصل الضمير فيقال الذي ظننته زيدا أخوك ونقل ابن الدهان عن بعضهم منع الاخبار عن خبر كان مطلقا لانه في معنى الجملة واستقبحه ابن السراج قال لانه ليس بمفعول على الحقيقة وليس اضماره متصلا انما هو مجاز وهذا يخدش نفي ابن عصفور الخلاف في الجواز اما المشتق فسيأتي (و) الاصح جوازه عن (المصدر المختص) بوصف أو اضافة كقولك في قام زيد قياما حسنا أو قيام الأمير الذي قامه زيد قيام حسن أو قيام الأمير (لا) عن (غيره) وهو المؤكد وقيل لا يجوز المختص أيضا وقيل يجوز عن المؤكد أيضا (و) الاصح جوازه عن (المفعول له) واختاره ابن الضائع فتقول في الاخبار عن اجلالا من قمت اجلالا لك الذي قمت له اجلال لك وصحح ابن عصفور المنع لان في الاخبار عنه تغييرا عن حاله من الرفع

وغيره (و) الاصح جوازه في المفعول (معه) واختاره أيضا ابن الضائع وصححه أبو حيان فتقول في الاخبار عن الطيالسة من جاء لبرد والطيالسة التي جاء البرد وإياها الطيالسة وصحح ابن عصفور المنع في الاخبار لما فيه من التغيير عن حاله وأجيب بأن التغيير موجود في كل اسم أريد الاخبار عنه (و) الاصح (منعه في كل خبر مشتق) لمبتدإ أو كان أو إن أو ظن وقيل يجوز فيقال في قائم من زيد قائم أو مع ناسخ الذي زيد هو قائم والذي كان زيد اياه قائم والذي ان زيدا هو قائم والذي ظننت زيدا اياه قائم والذي ظننته زيدا قائم (و) الاصح (منعه) في (مرفوع نحو عسى) من جوامد أفعال باب المقاربة وأجازه ابن أبي الربيع فيقال الذي عسى أن يقوم زيد ورد بأن عسى لا تصلح للصلة لانها خبرية أما المتصرفة ككاد وأوشك فيجوز الاخبار عن مرفوعها نحو الذي كاد يضرب عمرا زيد في كاد زيد يضرب عمرا (ويجوز في كل من المتعاطفين بغير أم) تقول في قام زيد وعمرو مخبرا عن المعطوف عليه الذي قام هو وعمرو زيد وعن المعطوف الذي قام زيد وهو عمرو وقس عليه العطف بسائر الحروف فان كان العطف بأم لم يجز الاخبار لا عن المعطوف ولا عن المعطوف عليه (و) يجوز في (سائر التوابع) أي باقيها (مع المتبوع) فيقال في باب النعت في مررت برجل عاقل الذي مررت به رجل عاقل وفي باب التأكيد في قام زيد نفسه الذي قام زيد نفسه وفي باب البدل في قام زيد أخوك الذي قام زيد أخوك (وقيل يجوز في بدل دون متبوعه وعكسه) فيقال الذي قام زيد هو أخوك والذي قام هو أخوك زيد والصحيح المنع كما في بابي النعت والتأكيد (وضعفه المازني في ياء المتكلم) ويجوز (في الموصول) بأن يجعل مكان الموصول وصلته ضميرا لانهما شيء واحد ويجعل الموصول وصلته خبرا فيقال في الاخبار عن الذي من قولك ضربت الذي ضربته الذي ضربته الذي ضربته (و) يجوز (في المتنازع فيه ويبقى الترتيب) فيقال في الاخبار عن زيد من ضربني وضربته زيد الذي ضربني وضربته زيد (فان كان) الاخبار (بأل والمخبر عنه غيره) أي غير المتنازع فيه (فخلف) قال أبو حيان في شرح التسهيل اذا كان المعطوف والمعطوف عليه من جملتين فعليتين بينهما ارتباط فأردت الاخبار بأل عن بعض أسماء الجملتين فمنع ذلك قوم وأجازه آخرون ثم اختلفوا فذهب الاخفش الى انه يسبك من الفعلين اسما فاعل وتدخل أل عليهما وتوفيا عوائدهما وتجعلهما جميعا كشيء واحد ويعطف مفرد على مفرد فيقال في الاخبار عن التاء من ضربت وضربني زيد الضارب زيدا والضاربه هو أنا وذهب قوم من البغداديين الى نحو ذلك الا انهم يحذفون العوائد فيقولون في الاخبار عن التاء من ظننت وظنني زيد عالما الظان والظان عالما زيدا أنا وقياس قول الاخفش الظانه اياه والظان عالما زيدا أنا وذهب المازني الى مراعاة الترتيب وهو كأصحاب الحذف الا أنه يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كانا فعليتين فتقول الضاربه أنا والضاربي زيد وذهب الفارسي والجرجاني الى انه تدخل أل على الاول خاصة فتقول الظانه انا اياه وظنني عالما زيد فهذه خمسة مذاهب ذكرها أبو اسحق ابراهيم بن أصبغ في كتابه المسمى برؤس المسائل في الخلاف

﴿ العدد ﴾ أي هذا مبحثه (يؤنث بالتاء ثلاثة) فما فوقها (الى العشرة) أي معها (ان كان المعدود مذكرا مذكورا) نحو أربعة أيام وعشرة رجال (وكذا) ان كان المعدود المذكر (محذوفا على الأفصح) نحو صمت خمسة أي خمسة أيام ويجوز فصيحا ترك التاء وعليه «أربعة أشهر وعشرا» «من صام رمضان وأتبعه ستا من شوال» وحكى الكسائي صمنا من الشهر خمسا (وتحذف التاء) من ثلاثة الى عشرة (ان كان) المعدود (مؤنثا) حقيقة أو مجازا نحو سبع ليال وعشر إماء (أو اسم جمع أو) اسم (جنس) كل منهما (مؤنث غير نائب عن جمع مذكر ولا مسبوق بوصف يدل على التذكير) نحو عندي ثلاث من الابل وثلاث من البط وخمس من

النحل بخلاف اسم الجمع المذكر كتسعة رهط وثلاثة نفر واسم الجنس المذكر ومدركه السماع كعنب وتمر وموز وقمح نصت العرب على تذكيرها وتأنيث البط والنخل واستعملت سائر أسماء الجنس كالبقر مؤنثة ومذكرة قالوا والغالب عليها التأنيث وبخلاف المؤنث منها النائب عن جمع مذكر كقولهم ثلاثة أشياء وثلاثة رجلة لانهما نائبان عن جمع مفرديهما اذ عدل من جمع شئ على أفعال الى فعلاء ومن جمع راجل على أفعال كصاحب وأصحاب الى فعلة وبخلاف المسبوق بوصف يدل على التذكير نحو ثلاثة ذكور من البط وأربعة فحول من الابل فان التأنيث في جميع ما ذكر والنكتة في اثبات التاء في المذكر ان العدد كله مؤنث واصل المؤنث أن يكون بعلامة التأنيث وتركت من المؤنث لقصد الفرق ولم يعكس لان المذكر أصل وأسبق فكان بالعلامة أحق ولانه أخف وأبعد عن اجتماع علامتي تأنيث (والعبرة) في التذكير والتأنيث (باللفظ غالبا لا بالمعنى وقد يعتبر) في ذلك المعنى (بقلة) فيجاء بالتاء مع لفظ مؤنث لتأويله بمذكر كقوله * ثلاثة أنفس وثلاث ذود * وقوله * وقائع في مضر تسعة * أول الأنفس بالاشخاص والوقائع بالمشاهد يترك مع لفظ مذكر لتأويله بمؤنث كقوله * وان كلابا هذه عشر أبطن * أول الابطن بالقبائل (و) العبرة أيضا في التذكير والتأنيث (بالمفرد) لا الجمع فيقال ثلاثة سجلات وثلاثة دنينيرات (خلافا لأهل بغداد) فانهم يعتبرون لفظ الجمع فيقولون ثلاث سجلات وثلاث حمامات بغير هاء وان كان الواحد مذكرا (و) العبرة (في الصفة النائبة عن الموصوف بحاله) أي الموصوف لا بحال الصفة فيقال رأيت ثلاثة ربعات بالتاء اذا أردت رجالا وثلاث ربعات بحذفها اذا أردت نساء اعتبار الحال الموصوف وعليه * من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها * اسقط التاء اعتبار الحال الموصوف وهو الحسنات ولم يعتبر المثل (و يعطف العشرون واخوته) من ثلاثين الى تسعين (على النيف) وهو (ما دون العشرة) من واحد الى تسعة (ان قصد به التعيين) فيقال في المذكر واحد وعشرون واثنان وعشرون الى تسعة وتسعين وفي المؤنث واحدة وعشرون واثنتان أو ثنتان وعشرون الى تسع وتسعين ولا يقال في شئ مما دون العشرة نيف الا وبعده عشرون أو احدى اخوته (والا) أى وان لم يقصد التعيين (فبضعة في المذكر و بضع في المؤنث) يعطف عليهما العشرون واخوته فيقال عندي بضعة وعشرون رجلا وبضع وعشرون إمرأة وهما بكسر الباء من بضعت الشئ قطعته كأنه قطعة من العدد (ولا يختصان) أي البضعة والبضع (بالعشرة فما عدا) بل يستعملان وان لم يعطف عليهما عشرة ولا عشرون ومنه قوله تعالى * في بضع سنين * (خلافا للفراء) في قوله انهما لا يستعملان الا مع العشرة ومع العشرين الى التسعين ثم هما اسم عدد مبهم من ثلاث الى تسع وبذلك فارق النيف فانه من واحد وفارقه أيضا في انه يكون للمذكر والمؤنث بتنزهاء وفي انه يختص بالعشرة فما عدا وهو من أناف الشئ اذا زاد عليه (وتبنى العشرة معه) أى مع الاسم المضموم اليه وهو النيف عند قصد التعيين و بضعة وبضع عند عدمه لتضمنه معنى حرف العطف الذى هو الاصل في العدد وترك اختصارا (على) حركة لأنه معرب الاصل وكانت (الفتح) طلبا للتخفيف فيقال احد عشر واحدى عشرة وثلاثة عشر وثلاث عشرة و بضعة عشر و بضع عشرة (وجوز الكوفية) اضافته أى النيف أو البضع (اليها) أي العشرة واستدلوا بقوله * بنت ثماني عشرة من حجته * وأجيب بانه ضرورة اذ لا معنى لهذه الاضافة لانها اما بمعنى اللام أو من والنيف ليس للعشرة ولا منها بل هو زيادة عليها (و) جوز (الاخفش اعرابها مضافة) الى اسم بعدها (كبعلبك) فيقال هذه خمسة عشرك ببقاء الصدر مفتوحا وتغيير آخر العجز بالعوامل (و) جوز (الفراء) حينئذ اعرابها (كابن عرس) فيقال هذه خمسة عشرك ومررت بخمسة عشرك باعراب الاول على حسب العوامل وجر الثاني أبدا والجمهور منعوا قياس ذلك وأوجبوا ابقاء الجزئين على الفتح كما لو لم يضف (و) جوز

(ابن مالك اظهار العاطف) الذى قدر فى الاصل (فتعرب) لزوال المعنى الموجب للبناء فيقال عندى خمسة وعشر رجلا وخمس وعشرة امرأة قال أبو حيان وما أظن العرب تكلمت بمثل ذلك وأما قوله

* كأن بها البدر ابن عشر وأربع * فخالف التركيب أربع وعشر بتقديم النيف على العشرة فلا يصح الاستدلال به على هذا التركيب (وتاء ثلاثة فما فوقها) الى تسعة (فى المركب) مع عشر (والمعطوف مع العشرين واخوته كغيره) ثابتة فى المذكر ساقطة فى المؤنث وتاء عشرة فى المركب بالعكس أى ساقطة فى المذكر ثابتة فى المؤنث كراهة اجتماع علامتى تأنيث فيقال عندى ثلاثة عشر رجلا الى تسعة عشر وثلاثة وعشرون رجلا الى تسعة وتسعين وثلاث عشرة امرأة الى تسع عشرة وثلاث وعشرون امرأة الى تسع وتسعين (وللمذكر دون ثلاثة عشر أحد عشر أو وحد عشر واثنى عشر وللمؤنثه احدى عشرة أو وحدة عشرة واثنتا عشرة) ولم يبال هنا بالجمع بين علامتى تأنيث لاختلاف اللفظ فى احدى عشرة واعراب الصدر دون العجز فى اثنتى عشرة فكأنهما كلمتان قد تباينتا (واثنا) عشر (واثنتا) عشرة (مبنيان عجزا) لما تقدم (معربان صدرا) على الاصح بالالف رفعا والياء جرا ونصبا (لقيامه) أى العجز فيهما (عن النون) فبقى الصدر على اعرابه كما كان مع النون (ومن ثم) أى ومن أجل ذلك وهو قيام العجز فيهما مقام النون (اختصا بمنع الاضافة) فلا يقال اثنا عشرك ولا اثنتا عشرتك كما انه لا تجامع النون الاضافة بخلاف سائر اخواتهما فانها تضاف نحو أحد عشرك وثلاثة عشرك ومقابل الاصح فى الصدر انه مبنى على الالف والياء كاخواته المركبات وعليه ابن كيسان وابن درستويه (وياء ثمانى عشرة تفتح) على الاجود لخفة الفتح على الياء (أو تسكن) كسكونها فى معدى كرب (أو تحذف) لانها حرف زائد وليست من سنخ الكلمة وحذفها (بعد) ابقاء (كسر قبلها) دلالة عليها (أو) بعد (فتح) للتركيب (وقد يلزم الحذف فى الافراد) قبل أن تركب فى العدد فيجعل الاعراب على النون نحو هذه ثمان ورأيت ثمانا ومررت بثمان (وشين عشرة فى التركيب ساكنة) فى لغة الحجاز قال تعالى ۔ اثنتى عشرة عينا ۔ وقد تكسر فى لغة تميم وقرئ به فى الآية (أو تفتح) رجوعا الى الاصل فيها وقرأ به الاعمش أما عشر فى التركيب فمفتوح الشين والعين (أو تسكن عين عشرة) لتوالى الحركات فى كلمة وقرئ به فى ۔ احد عشر كوكبا ۔ واثنتى عشر شهرا ۔ (أو) تسكن (حا أحد) عشر استثقالا لتوالى الحركات (وهمزه) أى احد بدل (عن واو) الاصل وحد (وألف احدى) تأنيث ولذا منعت الصرف (وقيل إلحاق) وهمزه أيضا عن واو (ويعطف عليهما) أى على أحد واحدى (العشرون واخوته كما) يعطف على احد وواحدة (ولا يستعملان غالبا دون تنييف) مع العشرة أو العشرين واخوته (الا مضافين لغير علم) نحو ۔ لاحدى الكبر ۔ احدى ابنتى ۔ قالت احداهما ۔ فتذكر احداهما الاخرى ۔ احد الاحدين واستعمالهما بلا تنييف ولا اضافة قليل نحو ۔ وان أحد من المشركين ۔ * لقد ظهرت فلا تخفى على أحد * وأضيفت الى العلم فى قول النابغة

* احدى بلى وما هام الفؤاد بها * فأول على حذف المضاف أى احدى نساء بلى والغالب عند عدم النيف واحد وواحدة (ويعرف العدد المفرد) وهو من واحد الى عشرة اذا لم تضف ثلاثة وما بعدها والعقود عشرون واخوته ومائة وألف اذا قصد تعريفه (بأل) كسائر الاسماء المفردة فيقال الواحد والاثنان والثلاثة والعشرة والعشرون والتسعون والمائة والالف (وتدخل فى المتعاطفين) باجماع كقوله

إذا الخمس والخمسين جاوزت فارتقب * قدوما على الاموات غير بعيد

(و) تدخل (فى) ثانى (المضاف) دون أوله نحو ثلاثة الاثواب ومائة الدرهم وألف الدينار قال

* ثلاث الاثافى والرسوم البلاقع * وقال * فأدرك خمسة الاشبار * (و) تدخل فى (أول المركب) دون ثانيه نحو ما فعلت الاحد عشر درهما (وجوز الكوفية دخولها فى جزئيهما) أى المضاف والمركب فيقال الثلاثة الاثواب

والخمسة العشر رجلا والبصريون قالوا الاضافة لا تجامع أل والمركب محكوم له بحكم الاسم المفرد من حيث ان الاعراب فى محل جميعه فكان ثانيه كوسط الاسم ولا تدخل على أول المضاف مع تجرد ثانيه باجماع كالثلاثة أثواب (و) جوز (قوم) دخولها (فى تمييزه) بناء على جواز تعريف التمييز نحو العشرون الدرهم (و) جوز (قوم تركها من المعطوف) ودخولها فى المعطوف عليه فقط نحو الاحد وعشرون رجلا واختاره الأبدى تشبيها بالمركب ورده أبو حيان بالفرق فان المتعاطفين كل منهما معرب فليس الثانى من الاول كالاسم الواحد (واذا ميز) العدد (بمذكر ومؤنث فالحكم) فى التاء وحذفها (للسابق مع الاضافة مطلقا) وجد العقل أم لا اتصل أم لا نحو عندى عشرة أعبد و إماء وعشر اماء وأعبد وعشرة جمال ونوق وعشر نوق و جمال وعشرة بين جمل وناقة وعشر بين ناقة وجمل والحكم للسابق أيضا (مع التركيب بشرط الاتصال وعدم العقل) نحو عندى ستة عشر جملا وناقة وست عشرة ناقة (و) جملا (وان فصل ببين) مع عدم العقل (فالمؤنث) سبق أم لا نحو ست عشرة بين جمل وناقة أو بين ناقة وجمل ووجهه ان المذكر فيما لا يعقل كالمؤنث (وان وجد العقل فالمذكر مطلقا) سبق أم لا فصل ببين أم لا نحو خمسة عشر عبدا وأمة أو أمة وعبدا وأو بين عبد وأمة أو بين أمة وعبد قال أبو حيان ولو كان عاقل وغيره غلب العاقل قال والعدد المعطوف هل هو كالمركب ظاهر كلام ابن مالك لا وابن عصفور نعم

﴿ مسئلة فى اسم الفاعل ﴾ (المشتق من العدد يصاغ من اثنين) فما فوقهما (إلى عشرة وزن فاعل) بغير تاء من المذكر وفاعلة (بالتاء من المؤنث بمعنى بعض ما صيغ منه) ولا يتصور ذلك فى معنى الواحد لان الواحد نفسه هو اسم العدد فلا أصل له يكون مصاغا منه ويستعمل (فردا) كثان وثانية وثالث وثالثة الى عاشر وعاشرة (أو مضافا لما هو مصوغ (منه) كثانى اثنين وثالث ثلاثة الى عاشر عشرة (ولا ينصبه) أى لا ينصب هذا المصوغ أصله المأخوذ منه (فى الاصح) وعليه الجمهور لانه لا فعل له لم يقولوا ثلثت الثلاثة ولا ربعت الاربعة وعمل اسم الفاعل فرع الفعل والثانى انه ينصبه وعليه الاخفش والكسائى وثعلب وقطرب فيقال ثالث ثلاثة ورابع أربعة على ان معناه متم ثلاثة ومتم أربعة (وثالثها) وعليه ابن مالك (ينصب ثان فقط) دون ثالث فما فوقه قال لان له فعلا سمع ثنيت الرجلين اذا كنت الثانى منهما فيقال ثانى اثنين ولم يسمع مثل ذلك فى البواقى (ويضاف غير عاشر) أى تاسع فما دونه الى (مركب مصدر بما) هو مصوغ منه فيقال تاسع تسعة عشر وتاسعة تسع عشرة وهذا الوجه أحسن مما يأتى ويعرب اسم الفاعل لزوال التركيب اذا كان أصله تاسع عشر تسعة عشر قال أبو حيان وقياس من أجاز الاعمال فى ثالث ثلاثة أن يجيزه هنا على معنى متم تسعة عشر (أو يعطف عليه عشرون واخوته) فيقال التاسع والعشرون والتاسعة والعشرون وكذا سائرها (أو تركب معه العشرة) تركيبها مع النيف (مقتصرا عليه غالبا) نحو التاسع عشر والتاسعة عشرة (أو مضافا لمركب مطابق) مع بقاء كل من جزئى اسم الفاعل والعدد المضاف اليه نحو تاسع عشر تسعة عشر وتاسعة عشر تسع عشرة (وهو الاصل) وأقلها استعمالا والأولان محذوفان منه اختصارا وهل حذف فى الثانى المركب الباقى أو صدره وعجزه الاول قولان فعلى الثانى يعرب الجزء الاول لزوال التركيب دون الاول (ومثله الحادى فى الزائد على العشرة) فيقال على الاول حادى أحد عشر وحادية احدى عشرة والحادى والعشرون والحادية والعشرون وعلى الثانى الحادى عشر والحادية عشرة وعلى الثالث حادى عشر أحد عشر وحادية عشر احدى عشرة وحادى مقلوب واحد جعلت فاؤه مكان لامه فانقلبت ياء لكسر ما قبلها وحكى الكسائى واحد عشر على الاصل (وان قصد به) أى بفاعل من المصوغ من اثنين الى عشرة (جعل الاسفل فى رتبته) أى رتبة أصله الذى صيغ منه (عمل) لأن له فعلا حكى ثلثت الاثنين وربعت الثلاثة فيقال رابع ثلاثة بمعنى جاعلها أربعة وثالث اثنين وحكى ثانى واحد وحكم عمله كاسم الفاعل من النصب أو الاضافة اذا كان بمعنى الحال أو

الاستقبال ووجوب الاضافة اذا كان بمعنى الماضى وفى التنزيل ، ثلاثة رابعهم كلبهم ، الآية ، ثلاثة إلا هو رابعهم الآية (ولا يجاوز العشرة فى الاصح) وقيل يجاوز بان يستعمل مع التركيب لكن بشرط الاضافة وعدم النصب فيقال رابع ثلاثة عشر باعراب الاول ورابع عشر ثلاثة عشر ببناء جزء كل و إضافة المركب الاول الى الثانى وهو الاصل ولا يجوز هنا الاقتصار على مركب واحد لالتباسه وهذا رأى سيبويه قاله قياسا واختاره ابن مالك والجمهور على خلافه لانه لم يسمع وجوز الكسائى بناءه من العقود وحكى عاشر عشرين وقاس عليه الى التسعين فيقال هذا الجزء الثالث ثلاثين وأباه سيبويه والفراء وقالا يقال هذا الجزء العشرون زاد غيره أو كمال العشرين أو تمام العشرين أو الموفى عشرين

﴿التاريخ﴾ أى هذا مبحثه وهو عدد الايام والليالى بالنظر الى ما مضى من السنة والشهر وما بقى وفعله أرخ وورخ وكذا يقال تاريخ وتوريخ (يؤرخ بالليالى) دون الايام (لسبقها) لان أول الشهر ليل وآخره يوم والليل أسبق من النهار خلقا كما قاله (١) أخرجه ابن أبى حاتم (وان تأخرت ليلة عرفة) عن يومها (شرعا) فذلك بالنسبة الى الحكم وهو مشروعية الوقوف فى هذا الوقت المخصوص (فيقال أول ليلة من) (الشهر كتب لاول ليلة منه) أو فى أول ليلة أو (لغرته) أو (لمهله) أو (لمستهله ثم) اذا أرخت بعد مضى ليلة يقال كتب (لليلة خلت) أو مضت منه واذا أرخت بعد مضى ليلتين (لخلتا) أى فيقال لليلتين خلتا منه (لخلون) أى ويقال بعد مضى ثلاث فأكثر لثلاث خلون منه (للعشر لخلت) أى ويقال بعد العشر لاحدى عشرة ليلة خلت بالتاء لانه جمع كثرة وقد تقدم فى الضمير أن الاحسن فيه التاء وفى جمع القلة النون ويجوز عكسه واذا أرخت يوم خمسة عشر فيقال كتب (لنصف من) شهر (كذا) وهو (أجود من) أن يقال (لخمس عشرة) ليلة (خلت) منه (أو بقيت) منه الجائز أيضا (فلاربع عشرة بقيت) يقال فى الستة عشر مؤرخا بالقليل عند الاكثر ويقال فى العشرين (لعشر بقين) وكذا ما بعده وفى التاسع والعشرين (لآخر ليلة بقيت) وفى ليلة الثلاثين (لآخر ليلة) منه (أو لسلخه) أو (لانسلاخه) وفى يوم الثلاثين (لآخر يوم) منه (كذلك) أى لسلخه أو لانسلاخه (وقيل انما يؤرخ) فى النصف الثانى أيضا (بما مضى) لانه محقق وما بقى غير محقق (ويقال) كتبته (فى العشر الاول والاواخر لا الاوائل والاخر)

﴿الحكاية﴾ أى هذا مبحثها وهى ايراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده فى الكلام (يسأل بأى عن مذكر نكرة) سواء كان عاقلا أم لا وصلا أم وقفا (فالافصح) فيه (مطابقة المحكى إعرابا وتذكيرا وإفرادا وغيرها) أى تأنيثا وتثنية وجمعا فيقال فى حكاية قام رجل أى وفى قامت امرأة أية وفى قام رجلان أيان وفى قامت امرأتان أيتان وفى قام رجال أيون وفى قامت فتيات أيات وفى رأيت رجلا أيا وفى مررت برجل أى وهكذا ويجوز ترك المطابقة فيما عدا الافراد والتأنيث والاول أكثر فى لسان العرب (و) يسأل عن المذكور النكرة (بمن وقفا لا وصلا خلافا ليونس فكذلك) أى فالأفصح المطابقة فيما ذكر (و) لكن (تشبع نونها فى الافراد) فيقال فى قام رجل منو وفى ضربت رجلا منا وفى مررت برجل منى (وتسكن) نونها (قبل تاء التأنيث فى التثنية غالبا) فيقال منتان فى الرفع ومنتين فى النصب والجر وقد تسكن قبلها فى الافراد فيقال منت بسكون النون والباقى الرفع والنصب والجر والفصيح منه بفتح النون و إسكان الهاء المبدلة من تاء التأنيث وقد يحرك قبلها فى التثنية فيقال منتان وهو القياس لانه تثنية منة بالتحريك والتثنية فرع الافراد وهو المشار اليه بقولى غالبا ويقال فى حكاية التثنية والاعراب منان ومنين وفى حكاية الجمع والاعراب منون ومنين وفى حكاية الجمع والتأنيث منات ويجوز أيضا ترك المطابقة فتقول اذا قيل قام رجل أو رجلان أو رجال منو وفى نصب ذلك منا وفى جره منى وكذلك فى المؤنث إفرادا وتثنية

(١) هكذا بالأصل

وجمعا وهو لغة لقوم من العرب وكأن هؤلاء أرادوا أن يحكوا إعراب الاسم فقط وأجاز يونس الحكاية بمن في الوصل وإلحاق الزيادات بها حينئذ تقول منو يافتى ومنا ياهذا ومني ياهند ولا تنون ومنه يافتى في الأحوال تشير إلى الحركة ولا تنون ومنان ومنتان يافتى فتكسر النون ومنون ومنين يافتى فتفتح النون ومنات يافتى فتضم التاء وتنون في الرفع وتكسر التاء وتنون نصبا وجرا وحكاها لغة لبعض العرب ولشذوذها قال لا يصدق بهذه اللغة كل أحد (وقيل الحروف الناشئة زيادة) زيدت أولا (في الحكاية) ولزمت عنها الحركات لا اشباع للحركات فنشأت الحروف وتولدت عنها فحاصل القولين انه اختلف هل الحكاية وقعت بالحركات وتولدت عنها الحروف أو بالحروف ولزمت عنها الحركات والاول قول السيرافي والثاني قول المبرد والفارسي (وقيل الحروف (بدل من التنوين) قال أبو حيان وهذا ليس بشيء لان الابدال من التنوين رفعا وجرا لغة لبعض العرب وأما منو ومني فكل العرب تقوله (وقيل بدل من لام العهد) لان النكرة متى أعيدت كانت باللام لئلا يتوهم ان الثاني غير الاول (ولا يحكى غالبا معرفة) وشذ حكاية المضمر فيما روى من قولهم مع منين لمن قال ذهب معهم (خلافا ليونس) حيث أجاز حكاية جميع المعارف كالاشارة والمضاف (الاعلم لم يتيقن نفي الاشتراك فيه) اسما أو كنية أو لقبا فيحكى باجماع النحاة على لغة الحجازيين (بمن دون عاطف فيقدر اعرابه كله في الاصح) كقولك لمن قال زيد من زيد ولمن قال رأيت زيدا من زيدا ولمن قال مررت بزيد من زيد فمن في الأحوال الثلاثة مبتدأ وزيد خبر وحركات الاعراب الثلاثة مقدرة لأن حرفه مشغول بحركة الحكاية وذهب بعضهم الى ان حركته في الرفع اعراب ولا تقدير اذ لا ضرورة في تكلف رفعه مع وجود أخرى وانما قيل به في النصب والجر للضرورة وذهب الفارسي الى ان من في مثل ذلك مبتدأ وخبرها جملة محذوفة وزيد بعض تلك الجملة والتقدير من ذكرته زيدا ومن مررت به زيد فيكون بدلا من الضمير المقدر وذهب بعض الكوفيين الى ان من محمولة على عامل مضمر يدل عليه العامل في الاسم المستفهم عنه والواقع بعد من بدل منها فاذا قيل ضربت زيدا فقلت من زيدا فالتقدير من ضربت وزيدا بدل من من واذا قيل مررت بزيد فقلت من زيد فالتقدير بمن مررت وزيد بدل من من فان اقترنت من بعاطف فقلت ومن زيد بطلت الحكاية وتعين الرفع سواء كان زيد في كلام المتكلم منصوبا أم مجرورا لزوال اللبس ولو تيقن نفي الاشتراك في العلم لم يجز أن يحكى وقد يترك الحجازيون حكاية العلم مع وجود شرطه ويرفعونه على كل حال كلغة غيرهم فان بني تميم لا يجيزون الحكاية أصلا قال أبو حيان والاعراب أقيس من الحكاية لانها لا تتصور الا بتجوز الخبر عما عهد فيه من الرفع (ويحكى الوصف المعرف المنسوب قال سيبويه بمن ملحقة بأل والياء) المشددة (كالمني) لمن قال مثلا قام زيد القرشي فلم تفهم القرشي فاستفهمت عنه ويعرب إذ ذاك ويؤنث ويثنى ويجمع بالواو والنون وبالالف والتاء وتثبت هذه الزيادات في الوصل والوقف فان فهمت الصفة المنسوبة ولم تفهم الموصوف لم تحك بل تقول من زيد القرشي الاعلى لغة من يحكى العلم المتبع وذلك قليل ثم ان سيبويه أطلق هذا الحكم ولم يذكر خصوصا ولا عموما (فعمم قوم ذلك) في العاقل وغيره وفي النسب الى أب وأم أو قبيلة أو بلد أو صنعة (وخصه المبرد بالعاقل وحكي غيره بالماي والماوي) لأن ما لما لا يعقل فاذا قيل رأيت الحمار الوحشي أو المكي تقول الماي أو الماوي قال صاحب البسيط وفي هذا نظر عندي لان ما لا يحكى بها فينبغي أن لا تدخل في هذا الباب قال وكان الأقيس أن تدخل فيه أي لأنها لغير العاقل ولما حظ في الحكاية فيقال الايوي بنسب الى أي وقال غيره الصحيح ان سيبويه أطلق القول ولم يسمع الماي ولا الماوي وانما قاله من قاله بالقياس (و) خصه (السيرافي بالنسب الى الام والاب والقبيلة) كالعلوي والفاطمي والقرشي قال وأما النسب الى البلد كالمكي أو الصنعة كالخياط فلا يقال فيهما المني لانه لم يسمع ذلك الا في النسب لغير الصنعة والبلد والقياس

يقتضيه لأن القصد بالحكاية انما هو المحافظة على الاسم وهم انما يحافظون على النسب الى الأم والأب والقبيلة لا غير ذلك انتهى (ولا يحكى علم متبع بغير ابن مضاف لعلم) سواء أتبع بنعت أو عطف بيان أو بدل أو تأكيد بل يتعين الاعراب في جميع ذلك فاذا قيل رأيت زيدا الفاضل أو أخا عمرو أو نفسه يقال من زيدا الفاضل أو من زيدا أخو عمرو أو من زيد نفسه فان اتبع بابن مضاف الى علم جازت الحكاية لأن التابع مع ما جرى عليه قد جعلا كشئ واحد فيقال لمن قال رأيت زيد بن عمرو من زيد بن عمرو (وقيل يحكى الوصف والموصوف مطلقا) قاله أبو علي (وفي) حكاية العلم (المعطوف) والعلم (المعطوف عليه خلف) فذهب يونس وجماعة الى ان عطف أحد الاسمين على الآخر مبطل للحكاية ومذهب آخرين ان العطف لا يبطلها وفرقوا بين العطف وسائر التوابع بأنه ليس فيه بيان للمعطوف عليه بخلافها فان فيها بيانا للمتبوع فيقال لمن قال رأيت زيدا وعمرا من زيدا وعمرا فان كان احد المتعاطفين مما يحكى والآخر بخلافه بنيت على المتقدم منهما واتبعته الآخر في الحكاية أو ابطالها فيقال في رأيت زيدا وصاحب عمرو من زيدا وصاحب عمرو وفي رأيت صاحب عمرو وزيدا من صاحب عمرو وزيد (وربما حكي الاسم دون سؤال) كقوله تعالى. يقال له ابراهيم. فابراهيم ليس بمسؤول وقد حكى هذا اللفظ لانه كان اسمه فحكي وأعرب وجعل مفعولا لم يسم فاعله (ويحكى التمييز بماذا) فيقال لمن قال عندي عشرون رجلا عندك عشرون ماذا قاله أبو حيان (و) يحكى (المفرد المنسوب لفظه حكم أو يجري معربا) بوجوه الاعراب (اسما للكلمة أو للفظ) كقولك في قول القائل ضربت زيدا زيدا مفعول فتحكى الكلمة كما نطق بها في كلامه أو تقول زيد مفعول بالاعراب والتذكير أي هذا اللفظ أو زيد مفعولة بالاعراب والتأنيث أي هذه الكلمة فان لم يكن مما يقبل الاعراب تعينت الحكاية كقولك في قام من في الدار من موصول وفي عجبت من زيد من حرف جر ولا يجوز من موصول ولا من حرف جر

﴿مسئلة﴾ يحكى المسمى به من متضمن اسناد) كبرق نحره وتأبط شرا وقام ناو يافيه الضمير (أو عمل) رفعا أو نصبا أو جرا كقام أبوه وضارب زيدا وغلام زيد قال في الارتشاف ويتأثر بالعوامل فتقول قام قائم أبوه ورأيت قائما أبوه ومررت بقائم أبوه ويتأثر في غلام زيد الاول والثاني مجرور دائما (أو اتباع) كأن يسمى بصفة أو موصوف كرجل عاقل أو بمعطوف ومعطوف عليه كزيد وعمر وأونسق (بحرف دون متبوع) كأن تسمي وزيد أو وزيدا أو وزيد فيحكى كما تحكى الجملة (أو مركب حرف واسم) كيازيد وأنت وبزيد وحيثما وكذا وكأين وهذا وهؤلاء (أو) مركب حرف (وفعل) كهلما اذا لم يضمر فيه ويضربون وضربوا في لغة أكلوني البراغيث (أو) مركب (حرفين) كانما وليتما (وقيل يعرب) المركب من حرفين (ان كان أحدهما زائدا لغير معنى) كمن يأتي في عما قليل فيقدر تقدير اسمين ويتم منهما ما يحتاج الى التمام كالوسمي بما من قوله. فبما نقضهم ميثاقهم. فيقال على هذا أبي ما بالاتمام (قيل) ويعرب (نحو قمت) أيضا مما اتصل به ضمير الفاعل فيقال هذا قمت ورأيت قمتا ومررت بقمت ولا يضاف شئ من هذه الأنواع المسمى بها ويحكى (ولا يصغر) لانها ما جملة وما أشبه الجملة وكذلك لا يثنى ولا يجمع (ويعرب غير ذلك) مما يسمى به وليس من الأنواع المذكورة (و) المسمى بحرفين (يضعف ثانيهما أو يرد ما حذف) منه ان كان محذوفا منه (ان كان لينا) نحو لو وكي فيرد آخرهما ونحو قل وبع وخف فيقال قل وبع وخف بالتضعيف أو قول وبيع وخاف بالرد (والا) بان كان حرفا صحيحا (فلا) يضعف كمن وعن بل يعرب بان كيد ودم (و) المسمى (بحرف) واحد (ليس بعض كلمة ان تحرك كمل بتضعيف) حرف (مجانس حركته) كأن تسمي بالتاء من ضربت وبالباء من بزيد وبالكاف من أكرمك فتقول تو وبي وكاء (والا) بان كان ساكنا كلام التعريف على رأي سيبويه فيكمل (بهمزة الوصل) فيقال قام أل فان

كان ألفا لا يقبل التحرك لم تصح التسمية بها (أو بعضا فإن سكن فبالوصل أو الحرف) الذي كان قبله (أو به أو برد كل كلمة أقوال) مثاله اذا سميت بالراء من ضرب المصدر فتقول على الأول قام أر وعلى الثاني قام ضر (والا) بأن تحرك (فبالتضعيف) كقولك في الضاد المفتوحة من ضرب ضاء والمكسورة من ضرب ضي والمضمومة من ضرب ضو (أو بالفاء ان كان عينا) كقولك في الراء من ضرب الفعل اذا سمي به قام ضر (وعكسه) أي بالعين ان كان فاء كقولك في الضاد منه قام ضر أيضا (واللام بأحدهما) إما الفاء أو العين كقولك في الباء من ضرب ضب أو رب (أو ان كان فعلا بالفاء واللام) كقولك في الضاد من ضرب ضب (وهي) أي اللام (بغير الفاء) اما الفاء أو العين (١) (أو برد كل الكلمة اقوال ومنع الفراء التسمية بساكن مطلقا) لانه (لا يمكن الابتداء به (و) منعها (بعضهم ان امتنع تحريكه) كالالف (ويجعل فوفما) لان العرب لما أفردته عن الاضافة قالوا (فم وذو) بمعنى صاحب (ذوى) عند سيبويه ردا الى أصله عنده وهو ذوى فقلبت الياء ألفا (وذوا) عند الخليل لانه أصله عنده فيقال قام ذوو ورأيت ذوا ومررت بذو (و) برد همز (الوصل في فعل قطعا) فاذا سميت بنحو انطلق قلت انطلق بقطع الهمزة لقلة ما جاء من الاسماء بهمزة الوصل فلا يقاس عليه بخلافها في الاسم نحو انطلاق فلا يقطع لانها ثبتت فيه وهو اسم ولم يخرج عن الاسمية (قيل أو اسم) أيضا وعليه ابن الطراوة فقال تقطع الهمزة في انطلاق (و) يجعل الفعل (المحذوف آخره) كلم ترم ولم يغز (أو متلوه) أي ماقبل آخره كلم يقم ولم يبع (أو لامه وفاؤه) نحو ع وق (أو) لامه (وعينه) نحو ر (مكملا) برد المحذوف فيقال في الامثلة قام يرمي ويغزو ويقوم ويبيع ودع ورأيت وعيا ورأى كمصي (و) يجعل (الفك للجزم والوقف مدغما) فاذا سميت بلم يردد أو اردد قلت جاء يرد غير منصرف ورد منصرفا (و) يجعل (هاء السكت محذوفا) فيقال في ارمه جاء ارم على حد جوار (و) المسمى (بجار فوق حرف ومجرور الاجود إعرابه مضافا للمجرورة) فيقال في نحو من زيد جاء من زيد ورأيت من زيد ومررت بمن زيد (ومعطى ماله مستقلا) بأن يضعف أن كان آخره لين فيقال جاء في زيد ويقابل الأجود انه يحكى فيقال جاء من زيد (وقيل يجب) الاعراب والاضافة (في ثلاثي أو ثنائي صحيح) كمنذ ورب ومن وعن ولا تجوز الحكاية (وقيل) تجب (الحكاية في ثنائي معتل) كفي ولا يجوز الاعراب (و) المسمى بجار ومجرور والجار (حرف) واحد (يحكى وجوبا عند الجمهور) وأجاز المبرد والزجاج اعرابهما ويكمل الاول كما لو سمي به مستقلا فيقال في بزيد جاء في زيد (و) المسمى (بالذي وفروعه ان قلنا أل معرفة حذفت) فيقال جاء لذ ولت (والا) بان قلنا زائدة وتعريفها بالصلة (فقولان) قيل تحذف وقيل لا (وعليهما تحذف الصلة) اذ صار علما فاغنى تعريف العلمية عنها (وقيل) هذا اذا لم يلحظ فيه معنى الوصف (وان لحظ الوصف بقيا) أي أل والصلة (ويجعل الياء) من الذي ونحوه (حرف اعراب) فيقال جاء الذي ورأيت لذيا كما يعرب عروسع (مالم يحذف) قبل التسمية ثم يسمى به كما سمي باللذ لغة في الذي (فتلوها) وهو الذال حينئذ يجعل حرف الاعراب فيقال جاء لذ ورأيت لذا (واسماء الحروف) ألف باء تاء ثاء الى آخرها (وقف) كما جاءت في القرآن الم (الامع عامل فالاجود) حينئذ فيها (الاعراب ومد المقصور) منها نحو كتبت باء وتاء ويجوز فيها الحكاية كحالها بلا عامل نحو كتبت باء وتاء وجيم وحاء ويجوز ترك المد بأن يعرب مقصورا منونا نحو كتبت با (كالتعاطف) أي كما اذا تعاطفت فان الاجود فيها أيضا الاعراب والمد وان لم يكن عامل تقول جيم وكاف وباء كما تقول واحد واثنان وثلاثة وأربعة

﴿ الضرائر ﴾ أي هذا مبحث الامور التي تجوز لضرورة الشعر ولا تجوز في غيره (يجوز للشاعر) ان يرتكب (مالا يجوز في الاختيار قال ابن مالك ان لم يجد عنه مندوحة) بأن لم يمكنه الاتيان بعبارة أخرى (وجوزه ابن جني وابن عصفور وأبو حيان وابن هشام مطلقا) أي وان لم يضطر اليه لانه موضع ألفت فيه الضرائر بدليل

(١) هكذا بياض في النسخ كلها

* كم بجود مقرف نال العلى * فصل بين كم ومدخولها بالجار والمجرور وذلك لا يجوز الا في الشعر ولم يضطر الى ذلك اذ قد يزول الفصل بينهما برفع مقرف أو نصبه قال أبو حيان في شرح التسهيل لا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ والا كان لا توجد ضرورة لانه ما من لفظ أو ضرورة إلا ويمكن ازالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب وانما يعنون بالضرورة ان ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به ولا يقع ذلك في كلامهم النثر وانما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام انتهى (وذمه ابن فارس مطلقا) فقال ما رأينا أميرا أو ذا شوكة أكرم شاعرا على ارتكاب ضرورة فاما ان يأتي بشعر سالم أو لا يعمل شيأ (ثم لا يخرج عن الفصاحة الا ما استوحش وفاقا لحازم) الاندلسي وعبارته في المنهاج الضرائر السائغة فيها المستقبح وغيره وهو ما لا تستوحش منه النفس كصرف ما لا ينصرف وقد تستوحش منه النفس كالاسماء المعدولة وأشد وتنوين أفعل من ومما لا يستقبح قصر الجمع الممدود ومد الجمع المقصور ويستقبح منه ما أدى الى التباس جمع بجمع كرد مطاعم الى مطاعيم أو عكسه فانه يؤدي الى التباس مطعم بمطعام وأقبح الضرائر الزيادة المؤدية الى ما ليس أصلا في كلامهم كقوله * من حيث ما نظروا ادنو فانظورا * أي انظر الى ما يقل في الكلام كقوله * طأطأت شيمالي * أي شمالي والنقص المجحف كقوله * درس المنا بمتالع فابان * أي المنازل والعدول عن صيغة لأخرى كقوله * جدلاء محكمة من نسج سلام * أي سليمان انتهى قال في عروس الافراح وهذا تفصيل حسن ينبغي اعتباره قال وقد أطلق الخفاجي ان صرف غير المنصرف وعكسه في الضرورة مخل بالفصاحة فتلخص من ذلك قولان (وهي كثيرة جدا) حتى أفردها ابن عصفور بمؤلف (وغالبها مفرق في أبواب ومنها نقل حركة وحرف لغير محله) كقوله

قد كان شيبان شديدا وهصه * حتى أتاه قرنه فرفصه

نقل ضمة الهاء الى الصاد كقوله * تكاد أواليها تفرى جلودها * أي أوائلها (وحذف تنوين) كقوله * وقل بشاشة الوجه المليح * أي بشاشة بالنصب على انه تمييز نسبة الوجه فاعل قل (و) حذف (نون شتان) * كقوله

أريد صلاحها وتريد قتلي * وشتا بين قتلي والصلاح

(و) حذف (نون لكن) كقوله

فلست بآتيه ولا أستطيعه * ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل

(و) نون (لم يكن قبل ساكن) كقوله لم يك الحق على أن هاجه * رسم دار قد تعفت بالطلل

(و) حذف (ما) النافية (ولا النافية حيث لا تجوز) بأن لم يكن لا في مضارع جواب قسم كقوله

لعمر أبي دهماء زالت عزيزة * على قومها ما فتل الزند قادح

أي ما زالت وقوله رأيتك يا ابن الحارثية كالتي * صناعتها أبقت ولا الوهي ترقع

أي لا صناعتها (و) حذف (همز مئين) كقوله * وذلك ان الفكم قليل * لو احدنا أجل أيضا ومينا * أي مئين (و) حذف (كان بلا عوض) عنها مما بعد ان ونحوها كقوله * ازمان قومي والجماعة * أي ازمان كان قومي (وقصر الممدود) كقوله * لابد من صنعا وان طال السفر * (وقال الكسائي في النصب فقط) قال لا تكاد العرب تقصر ممدودا في رفع ولا جر وردبما تقدم وبقوله * وأهل الوفا من حادث وقديم * (و) قال (الفراء ان جاز مجيئه مقصورا) في بابه كالهواء بخلاف ماله قياس يوجب مده كفعلاء أفعل فلا يجوز قصره ورد بقوله * صفرا كلون الفرس الاشقر * (واستثنى ابن هشام) فيما رأيته بخطه في حواشي شرح الألفية لابن الناظم (نحو سواء) قال لانهم قالوا فيه سوى بالضم والكسر مع القصر فيهما وحيث فتحوا مدوا لا غير فليس لك أن تفتح

وتقصر للضرورة لان الف عن ذلك مندوحة بأن تضم أو تكسر فلا يقع لك تجوز فى الكلمة وخروجها عن أصلها وغيره لم يستثن ذلك لاشتراطه أن لا يجد مندوحة وهو مفقود هنا (وعكسه) أى مد المقصور كقوله

يالك من تمر ومن شيشاء * ينشب فى المسعل واللهاء

(خلافا لأكثر البصرية) فى قولهم بالمنع (مطلقا وللفراء فى اشتراط أن يكون له قياس يوجب مده) ايكون رجوعا اليه بخلاف ما يوجب القياس قصره كفعلى فعلان فلا يجوز مده (وإبدال حركة أو حرف من) حركة أخرى أو حرف (آخر) فالاول كابدال كسرة نون المثنى بفتحة أو ضمة وفتحة الجمع بكسرة والثانى (كالياء من آخر ثالث وخامس وسادس وأرانب وضفادع وتقضض) فى قوله

قدمى يومان وهذا الثالى * وأنت بالهجران لاتبالى

وقوله * وعام حلت وهذا التابع الخامى * وقوله * فزوجك خامس وأبوك سادى * وقوله * من الثعالى ووخز من أرانيها * وقوله * والضفادى جمة نقانق * وقوله * تقضى البازى اذا البازى كسر * (و) كابدال (الجيم من يا تجتى) فى قوله * يارب ان كنت قبلت حجتج * (و) كابدال (هاء من ألف ما وهنا) فى قوله * من بعدما وبعدما وبعدمت * وقوله * من هم نا ومن هنه * (وحركة عين ساكنة) فى اسم أو فعل كقوله * ضربا أليما بسبب يلقح الجلدا * وقوله * مذ ستة وخمسون عددا * (وزيادة حرف اشباعا وغيره) كقوله * أقلى اللوم عاذل والعتابا * وقوله * كانك فينا يا أبات غريب * وقوله * تقطعت فى دونك الاسباب * أى تقطعت (وإثبات النون فى الاضافة) كقوله * هم القائلون الخير والآمرونه * (وفك المدغم) كقوله * الحمد لله العلى الاجلل * (وقطع) همزة (الوصل) كقوله * وكل إثنين الى افتراق * (وتشديد المخفف) كقوله * وهو على من صبه الله علقم * (وتأنيث المذكر) كقوله * سائل بنى أسد ما هذه الصوت * (وعكوسها) أى سكون عين متحركة كقوله * أبى من تراب خلقه الله آدم * وقوله * ولكن نظرات بعين مريضة * ونقص حرف كقوله * وأخو الغوان متى يشأ يصرمنه * وقوله * والبكرات الفسح العطاسا العطاميس جمع عيطموس وقوله * اوالفا مكة من ورق الحمى * أى الحمام وزوال النون فى غير الاضافة كقوله * نوهم متكنفو البلد الحراما * وادغام ما يستحق الفك كقوله (١) ووصل همزة القطع كقوله * أبوهم أبى والامهات امهاتنا * وتخفيف المشدد كقوله * رهط ابن مرجوم ورهط ابن المعل * أى المعلى وتذكير المؤنث كقوله * لو كان مدحة حى منشرا أحدا * (وزيادة من فى الحكاية وصلا) كقوله * أتوا نارى فقلت منون أنتم * (و) زيادة (هاء السكت فيه) أى الوصل كقوله * يامرحباه بحمار ناجيه * وقوله * فقلت أيا رباه أول سؤلتى * (و) زيادة (نون شديدة آخرا) كقوله

أحب منك موضع الوشحن * وموضع الازار والقفن

(و) زيادة (لام فى مفعول تقدم فعله) كقوله * ملكا أجار لمسلم ومعاهد * (و) زيادة (مابعد كما) كقوله

كما امرؤ فى معشر غير قومه * ضعيف الكلام شخصه متضائل

(و) زيادة مابعد (اللهم) كقوله

وما عليك أن تقولى كلما * سبحت أو هللت يا اللهم ما

(و) زيادة ما (ابتداء) كقوله ما مع انك يوم الورد ذو جزر * ضخم الدسيعة بالسلمين وكار
(و) زيادتها (بين البدل ومتبوعه والفعل ومرفوعه) كقوله

(١) هكذا بياض فى النسخ كلها

وكأنه لهق السراة كأنه * ماحاجبيه معشيا بسواد

وقوله * ضرج ماأنف خاطب بدم * (و) زيادة (الجار على) جار (مثله) لفظا كقوله * ولا للما بهم أبدا دواء * أو تعدية كقوله * فأصبحن لا يسألنه عن بما به * (و) زيادة (النافي) كقوله * وما أن لا تحاك لهم ثياب * وقوله * الا الاواري لأيا ان ما أبينها * زادان ولا وأن وما (و) زيادة (لفظ اسم) كقوله * الى الحول ثم اسم السلام عليكما * (وكل ما وصفناه) في هذا الكتاب فيما تقدم أو يأتي (بالندور أو الشذوذ أو المنع اختيارا أو) المنع (في السعة) فهو من ضرائر الشعر (وقلب الاعراب قيل يجوز فيها) أي الضرورة (مطلقا وقيل) يجوز فيها (بشرط تضمين العامل) معنى يصح به (وقيل يجوز في الكلام أيضا) اتساعا واتكالا على فهم المعنى (أما إبدال الاسم بمناسبه اشتقاقا كسلام عن سليمان) في قوله * محكمة من نسج سلام * (أو غيره نحو * والشيخ عثمان أبو عفانا) أي ابن عفان أبو عمرو (فممنوع) لا يجوز في الشعر ولا في غيره (واستحسن أهل البديع بعض ما سماه النحاة ضرورة كحذف معمول الجوازم) والجار والمستثنى (المسمى) عند أهل البديع (بالاكتفاء) ونظم فيه الباخرزي * على نحت القوافي * وماعلى اذالم * (فان اشتمل) الكلام (على تورية تصرفه عنه) أي عن الاكتفاء (فأحسن) واحلى كقوله (١)

(خاتمة) * المختار وفاقا للاخفش) وخلافا لأبي حيان وغيره (جوازه) أي ما جاز في الضرورة في النثر (للتناسب والسجع) نحو قوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه الحاكم وغيره (اللهم رب السموات) السبع (وما أظللن) ورب الارضين السبع وما أقللن (و) رب (الشياطين وما أضللن) وكان القياس أضلوا فأتى بضمير مؤنث لمناسبة أظللن وأقللن وقوله في حديث المواقيت في الصحيح (هن لهن) والقياس لهم بعوده على أهل المدينة ومن ذكر معهم وقوله فيما رواه البزار في مسنده وغيره (انفق بلالا ولا تخش من ذي العرش إقلالا) نون المنادى المعرفة ونصبه لمناسبة إقلالا وقوله للنساء حين رجعن من الجنازة فيما رواه ابن ماجة وغيره (ارجعن مأزورات غير مأجورات) والقياس موزورات بالواو وقوله فيما رواه (كل ما أصميت) أي بما رميت من الصيد فقتلته وأنت تراه (ودع ما أنميت) أي ما رميته فغاب عنك ثم مات والقياس (٢) وقوله فيما رواه البزار أيتكن صاحبة الجمل الأدبب تنبحها كلاب الحوأب والقياس الأدب بالادغام وقوله فيما رواه البخاري أعيذكما بكلمات الله التامة (من كل شيطان وهامة) أي حنش مخوف (و) من (كل عين لامة) أي تصيب بسوء والقياس ملمة ونظائر ذلك في الحديث والكلام الفصيح كثير لا يمكن استيعابه ومما استدل به لذلك قوله تعالى . وتظنون بالله الظنونا . فأضلونا السبيلا . بزيادة الألف لتوافق الفواصل

(الكتاب السادس في الابنية) * للاسماء والافعال قال ابن الحاجب وهي اما للحاجة المعنوية بأن يتوقف عليها فهم المعنى كالماضي والمضارع والامر والمصدر وأسماء الزمان والمكان والآلة والفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل والتأنيث والجمع والمصغر والمنسوب أو اللفظية بأن توقف عليها التلفظ باللفظ وذلك كالابتداء والوقف أو للتوسع كالمقصور والممدود أو للمجانسة كالامالة وبدأت بأوزان أبنية الاسم وبالمجرد منها لأن كلا منهما أصل بخلاف مقابله وبالثلاثي لانه أكثر لخفته ولذا أكثرت أبنيته فقلت (الاسم المجرد) من الزوائد (إما ثلاثي) وله عشرة أبنية ومقتضى القسمة اثناعشر لانه اما مفتوح الاول أو مكسوره أو مضمومه مع سكون الثاني وفتحه وكسره وضمه وثلاثة في أربعة باثني عشر وذلك (كفلس) في الاسم وصعب وبر في الصفة (وفرس) وحسن وبقق (وكتف) ودرد للذي سقطت أسنانه وحذر (وعضد) وحدث (وحبر) وحب

(١) هكذا بياض بالاصل (٢) كذا بياض

(وعنب) قال سيبويه ولم يجئ منه فى الصفة الاقوم عدى واستدرك عليه ديناقيا، ولحم زيم أى متفرق، ومكانا سوى، وطرائق قددا، وماء صرى أى طال مكثه (وابـل) قال سيبويه ولم يجئ غيره واستدرك عليه أطل للخصر وبلص للبلوص ولا أفعله أبد الأبد ووئد ومشط وأشر لغات وفى الصفة امرأة بلز أى ضخمة وأتان أبد أى ولود (وقفل) وحاو (وصرد) وجدد (وعنق) وشال فهذه عشرة (وسقط فعل) بضم أوله وكسر ثانيه (وفعل) بكسر أوله وضم ثانيه (استثقالا) لاجتماع ثقيلين اذ الضمة أثقل الحركات لتحرك الشفتين لها وتليها الكسرة لتحرك الشفة السفلى لها بخلاف الفتحة اذ لا تحرك معها والسكون اذ هو عدم محض ولم يعتبر بنحو العضد ويضرب لان كسرة الاول وضمة الثانى منتقلة ولا يضرب لانها صيغة عارضة وللاحتياج اليها فى الافعال بخلاف الاسماء وماورد فيهما من نحو دئل لدويبة ودئم للاست فشاذ وحبك فى تداخل اللغتين أعنى ضمها وكسرها ركب منهما القارئ ما قرأ به كذا قاله ابن جنى قال أبو حيان والاحسن عندى ان يكون مما تبع فيه حركة الحاء لحركة تاء ذات فى الكسر ولم يعتد باللام الساكنة لان الساكن حاجز غير حصين (أو رباعى) وله أوزان باتفاق خمسة وباختلاف أكثر ومقتضى القسمة أن يكون ثمانية وأربعين بضرب اثنى عشر فى أربعة وهى أحوال اللام الأولى لكن لم يأت منها الا ما يذكر إما للاحتراز عن التقاء الساكنين أو لدفع الثقل أو توالى أربع حركات فالمتفق عليه من أوزانه فعلل بفتح الفاء واللام الأولى وسكون العين (كجعفر) وهو النهر الصغير (و) فعلل بكسرهما نحو (زبرج) بالزاى والموحدة والراء والجيم وهو الزينة (و) فعلل بضمهما نحو (برثن) بالموحدة والراء والمثلثة والنون وهو مخلب الاسد (و) فعلل بالكسر والسكون والفتح نحو (درهم) وهجرع للفرط الطول قال الأصمعى ولا ثالث لهما واستدرك عليه زئبر وقلم لجبل والشيخ المسن وهبلع لمن لا يعرف أبواه أو احدهما (و) فعلل بالكسر والفتح وسكون اللام الأولى نحو (قمطر) بالقاف وهو وعاء الكتب (قال الكوفية والاخفش وابن مالك و) فعلل بالضم والسكون وفتح اللام الاول نحو (جخدب) بالجيم والخاء المهملة والموحدة وهو نوع من الجراد وسيبويه رواه بضم الدال فهو من باب برثن وخفف (و) قال (قوم و) فعلل بالضم والفتح وسكون اللام الاولى نحو (خبعث) ودلمز للجمل الضخم وفتكر واحد الفتكرين وهى الدواهى (و) فعلل بالكسر والسكون وضم اللام الاولى نحو (زعبر) وخرفع وهو القطن الفاسد وئبل وهو الداهية (و) فعلل بالضم والسكون وكسر اللام (نحو حرمن) وفعلل بفتحات نحو (دهبج) لحجر (و) فعلل بفتحتين وضم اللام نحو (عرتن) لشجر (و) فعلل بفتحتين وكسر اللام نحو (جندل) للمكان الكثير الحجارة (و) فعلل بالضم والفتح وكسر اللام نحو (علبط) للرجل الضخم والأكثرون لم يثبتوا هذه الاوزان لندور ماورد منها خصوصا ما توالى ما فيه أربع حركات وهى الاربعة الاخيرة فجعلوها فروعا عن فعلل وفعلل وفعليل وفعالل فدهبج مثقل دهنج وعرتن مخفف عرنتن وجندل مخفف جنديل وعلبط مخفف علابط (أو خماسى) وله أوزان بالاتفاق أربعة وزيد عليها ما نذكره ومقتضى القسمة أن تكون مائة واثنين وتسعين بضرب ثمانية وأربعين فى الاحوال الاربعة للام الثانية ولم يرد سوى ما ذكر لما تقدم فالمتفق عليه من أوزانه فعلل بفتحات مع سكون اللام الاولى (كسفرجل) وفعلل بالكسر والسكون وفتح اللام الاولى وسكون الثانية نحو (قرطعب) بالقاف وهو الشئ الحقير (و) فعلل بالفتح والسكون وفتح اللام الاولى وكسر الثانية نحو (جحمرش) بالحاء والجيم آخره معجمة وهو العجوز الكبيرة وقيل الافعى (و) فعلل بالضم والفتح والسكون اللام الاولى وكسر الثانية نحو (قذعمل) بالقاف والمعجمة وهو الاسد (قال أبو حيان) وفعلل بكسرات وسكون اللام الأولى نحو (عقرطل) للعيلة (و) فعلل بضمات وسكون اللام الاولى نحو (قرعطب) وفعلل بالكسر والفتح وسكون اللام الاولى وفتح الثانية نحو

(سبعطر) للضخم كذا ذكرها مزيدة على التسهيل فى شرحه جازما بها (و) قال (ابن السراج و) فعلل بالضم والسكون وفتح اللام الاولى وكسر الثانية نحو (هندلع) لبقلة معروفة قال أبو حيان ولم يذكره سيبويه والظاهر انه مما زيد فيه النون (والفعل اما ثلاثى أو رباعى) وسيأتى أوزانهما ولم يأت الاسم المجرد على ستة لئلا توهم التركيب ونقص عنه الفعل حرفا لثقله بما يستدعيه من الفاعل والمفعول وغيرهما وما يدل عليه من الحدث والزمان ولم يأت واحد منهما على أقل من ثلاثة لانها أقل ما يمكن اعتباره اذ من عوارض الكلمة الابتداء بها والوقف عليها ولا ابتداء بساكن ولا وقف على متحرك فوجب أن لا يكون حرفا واحدا والا لكان مستحقا للسكون والحركة معا وهو محال فبقى أن يكون على حرفين حرف محرك للابتداء وحرف ساكن للوقف لكنهم يكرهون اجتماع المتضادين فصلوا بينهما بحرف وعن الكوفيين ان أقل ما يكون عليه الاسم حرفان (وما عدا ذلك) المذكور مما جاء بخلافه (شاذ) نحو دئل وطحربة (أو شبه الحرف) أى مبنى كهو وذا وكم ونحوها (أو أعجمى) نحو نرجس وجرير (أو محذوف) منه كيد ودم وأب وأخ وبع وق (أو مزيد) فيه (وأبنيته كثيرة) ستأتى (ومنتهاه) أى المزيد (فى ثلاثى الفعل ثلاثة) بلا زيادة لئلا يزيد على أصوله (و) فى ثلاثى الاسم أربعة وزيد مما زيد مما ندر فيه خمسة وهو ثلاثة ألفاظ لا رابع لها (كذبذبان) بتشديد الدال الاولى وأصله فعلعلان (وبر بيطيا) وهو ضرب من الثياب (وقرقيسيا) اسم بلد وهما بوزن فعفيليا (و) المزيد فى اسم (الرباعى اثنتان وثلاثة وفى الخماسى واحد) فيصير ستة ولا تصل الى سبعة (ومغناطيس ان صح) فيه زيادة حرفين فى الخماسى فهو (نادر) لا يقاس عليه ولا يتجاوز المزيد بذلك أى سبعة أحرف فى الاسم وستة فى الفعل (الابتاء تأنيث) كقرعبلان لدويبة عريضة أصله قرعبل زيد فيه ثلاثة أحرف أحدها التاء وكاستخرجت (أو علامة تثنية ونحوها) أى جمع تصحيح كأن يسمى بعرطليل ثم يثنى أو يجمع بالواو والنون والالف والتاء (أو) علامة (نسب) كخنفسارى (أو) حرف (تنفيس) نحو سيخرج (أو) نون (توكيد) نحو لأستخرجن (وأهمل) من المزيد (دون ندور فعويل) بالكسر ومن النادر سرويل (وفعولى) ومن النادر عدولى (وفعلال) بالفتح (غير مضعف) ومن النادر خزعال لظلع الناقة وقسطال للغبار وقسطام للعنكبوت وبغداد اما فعلال المضعف فكثير نحو زلزال وقلقال ووسواس (وفعلال) بالكسر (مضعف الاول والثانى) ومن النادر ديداء الآخر الشهر (وفيعال) بالكسر (غير مصدرين) ومن النادر ناقة ميلاع أى سريعة اما مصدر فكثير كقيتال وزلزال (وفوعال) بالفتح (وأفعلة) بالكسر وفتح العين (وفعل) بكسر (أوصافها) ومن النادر رجل هوهاه أى أحمق وامعة وقسمة ضيزى أى جائرة وأما أسماء فكثير كقوارب وانفحة وذكرى (وفيعل) بكسر العين (فى الصحيح) ومن النادر بيس وصيقل اسم امرأة اما فى المعتل فكثير كسيد ولين (وفيعل) بالفتح (فى المعتل دون ألف ونون) ومن النادر عين اما فى الصحيح أو مع ألف ونون فكثير كيو عدو بيسر وعيزى وربى وتيحان لكثير الكلام والجول وهيبان للجبان

(مسئلة للماضى الرباعى) المجرد (فعلل) لا غير كدحرج وبدأت به خلاف بدء الناس بالثلاثى لان الكلام فى ذلك يطول فأخرته وانما لم يجئ على غير هذا الوزن لانه قد ثبت ان الاول لا يكون ساكنا وأول الماضى لا يكون مضموما فى البناء للفاعل ولا مكسورا للثقل فتعين الفتح ولا يكون آخره الا مفتوحا أو صفة مبنيا عليه ولا يكون ما بينهما متحركا كله لئلا يتوالى أربع حركات ولا مسكنا كله لئلا يلتقى ساكنان ولا الثالث لعروض سكون الرابع عند الاسناد الى الضمير فتعين أن يسكن الثانى (ولمزيده) ثلاثة أوزان (تفعلل) كتدحرج (وافعنلل) كاحرنجم والاصل حرجم (وافعلل) كاقشعر والاصل قشعر (وأنكره قوم) وقالوا

هوملحق باحرنجم لا بناء مقتضب بدليل مجئ مصدره كمصدره (وزيد افعلل) بتشديد اللام الاولى نحو احرمش واجرمز قال أبو حيان ويظهر لى انه من مزيد الثلاثى غير الملحق وغير المماثل (وللثلاثى) المجرد (فعل مثلث العين) أى مفتوحها ومكسورها ومضموما مع فتح الفاء (فالمفتوح للغلبة) أى غلبة المقابل نحو كارمنى فكرمته أو الغلبة مطلقا نحو قهر وقمر (والنيابة عن فعل) المضموم (فى المضاعف) نحو جللت فأنت جليل (و) فى (اليائى العين) نحو طاب فهو طيب وأصله أن يكون على فعل (والجمع) كحشر وحشد ويتصل به ما دل على وصل كمزج ومشج (والاعطاء) كمنح ونحل (والاستقرار) كسكن وقطن (وضدها) أى الثلاثة وهو التفريق كفصل وقسم ويتصل به ما دل على قطع كقصم أو كسر كقصف أو خرق كنقب والمنع كحظل وحظر والتحول كرحل والسير كرمل وذمل (والايذاء) كلسع ولدغ (والاصطلام) كنسج وردن (والتصويت) كصرخ وصهل ويلحق به ما دل على قول كنطق ووعظ (وغير ذلك) كالدفع نحو درأ وودع والتحويل كقلب وصرف والستر كخبا وحجب والتجريد كسلخ وقشر والرمى كقذف وحذف (والمكسور للعلل) كمرض (والأحزان) كحزن (وضدها) كبرئ ونشط وفرح (والالوان) كسود وشهب (والعيوب) كعور وعرج (والحلى) كجبه وعين (والاغناء عن فعل) المضموم (فى يائى اللام) كحيي ووعى (ولمطاوعة فعل) كجدعه فجدع وثلمه فثلم وثرمه فثرم (ولزومه أكثر) من تعديه فان أكثر الافعال التى جاءت على فعل لازمة استقراء (والمضموم للغرائز غالبا) ككرم ولؤم وشعر وفقه ومن غير الغالب كجنب ونجس (ولم يرد يائى العين) استغناء عنه بفعل لاستثقال الضمة على الياء نحو طاب يطيب بخلاف الواو قالوا طال أصله طول (إلا هيؤ) الشىء بمعنى حسنت هيئته فانه جاء مضموما وهو يائى العين شذوذا (ولا) يائى (اللام الا نهو) الرجل من النهية وهى العقل فان أصله نهى قلبت الياء واوا لانضمام ماقبلها وذلك أيضا شاذ وورد واوى اللام نحو سرو الرجل (وللمزيد) من الثلاثى (أفعل) وهو (للتعدية) كأخرجت زيدا (والصيرورة) كأغد البعير أى صار ذاغدة (والسلب) كأشكيته أى أزلت شكايته (والتعريض) كأقتلت فلانا اذا عرضته للقتل وأبعت الشىء اذا عرضته للبيع (ووجود الشىء على صفته) كأحمدت فلانا وأبخلته وأجبنته أى وجدته متصفا بالحمد والبخل والجبن (والاعانة) كأحلبت فلانا وأرعيته أى أعنته على الحلب والرعى (وبمعنى فعل) كأحزنه بمعنى حزنه وأشغله بمعنى شغله وأحبه بمعنى حبه (ومطاوعته) ككببت الرجل فأكب وقشعت الريح السحاب فأقشع (والاغناء عنه) كأرقل وأعنق أى سار سيرا سريعا وأذنب بمعنى أثم وأقسم بمعنى حلف (وفعل) وهو (للتعدية) نحو أدبت الصبى (والتكثير) كفتحت الأبواب وذبحت الغنم (والسلب) كقردت البعير وحلمته أى أزلت قراده وحلمه (والتوجه) كشرق وغرب وغور وكوف وبصر أى توجه نحو الشرق والغرب والغور والكوفة والبصرة (واختصار الحكاية) كأمن وهلل وأيه وسبح وسوف اذا قال آمين ولا إله إلا الله ويا أيها وسبحان الله وسوف (وبمعنى فعل) مخفف العين كقدر بمعنى قدر وبشر ومير بمعنى بشر وماز (و) بمعنى (تفعل) كولى بمعنى تولى أى أعرض وفكر بمعنى تفكر ويمم بمعنى تيمم (والاغناء عنهما) كعرد فى القتال أى فر وعيره بالشىء أى أعابه وعول عليه أى أعتمد وكعجزت المرأة صارت عجوزا (وفاعل) وهو (للاشتراك) فى الفاعلية والمفعولية معنى كضارب زيد عمرا فان كلا من زيد وعمرو من جهة المعنى فاعل ومفعول اذ فعل كل واحد منهما بصاحبه مثل ما فعل به الآخر (وبمعنى فعل) كجاوزت الشىء وجزته وواعدت زيدا ووعدته (وبمعنى أفعل) كباعدت الشىء وأبعدته وضاعفته وأضعفته (والاغناء عنهما) كبارك الله فيه أى جعل فيه البركة وقاسى وبالى به أى كابد وأكترث به وكواريت

الشيء بمعنى أخفيته (وتفاعل) وهو (للمشاركة) كتضارب زيد وعمرو (والتجهيل) كتغافل وتجاهل وتباله وتمارض وتطارش (ومطاوعة فاعل) كباعدته فتباعد وضاعفت الحساب فتضاعف (وبمعنى فعل) كتوانى وونى وتعالى وأعلاه (والاغناء عنه) كتثاءب وتمارى (فان تعدى هو) أى تفاعل (أو تفعل دون التاء لاثنين) أى مفعولين (فهما) أى التاء يتعدى (لواحد) كنازعته الحديث وناسيته البغضاء أى تنازعنا الحديث وتناسينا البغضاء وعلمته الرماية فتعلمها وجنبته الشر فتجنبه (والا) بأن تعدى دونها لواحد (لزم) معها كضارب زيد عمرا وتضارب زيد وعمرو وأدبت الصبي وتأدب الصبي (وتفعل) وهو (لمطاوعة فعل) ككسرته فتكسر وعلمته فتعلم (والتكلف) كتحلم وتصبر وتشجع اذا تكلف الحلم والصبر والشجاعة وكان غير مطبوع عليها (والاتخاذ) كتبنيت الصبي اتخذته ابنا وتوسدت التراب اتخذته وسادة (والتكوين بمهلة) كتفهم وتبصر وتسمع وتعرف وتجرع وتحسى (والتجنب) كتأثم وتحرج وتهجد اذا تجنب الاثم والحرج والهجود (والصيرورة) كتأيمت المرأة وتحجر الطين وتجبن اللبن (وبمعنى استفعل) كتكبر وتعظم (و) بمعنى (فعل) كتعدى الشيء وعداه اذا جاوزه وتبين وبان (والاغناء عنه) أى عن فعل كتكلم وتصدى (وافتعل) وهو (للاتخاذ) كاذبح واطبخ واشتوى أى اتخذ ذبيحة وطبيخا وشواء (والتصرف) ويعبر عنه بالتسبب كاعتمل واكتسب اذا تسبب فى العمل والكسب (والمطاوعة) كانصفته فانتصف وأشعلت النار فاشتعلت (والتخير) كانتخب واصطفى وانتقى (وبمعنى تفاعل) كاشتوروا وتشاوروا (وتفعل) كابتسم وتبسم (واستفعل) كاعتصم واستعصم (وفعل) كاقتدر وقدر (والاغناء عنه) أى عن فعل كاستلم الحجر والتحى الرجل قال فى الارتشاف وأكثر بناء افتعل من المتعدى (وانفعل) وهو (لمطاوعة فعل علاجا) نحو صرفته فانصرف وقسمته فانقسم وسبكته فانسبك (ولا يبنى) انفعل (من غيره) أى من غير ما يدل على علاج من فعل فلا يقال عرفته فانعرف ولا جهلته فانجهل ولا سمعته فانسمع وكذا لو دل على معالجة ولم يكن ثلاثيا لا يقال أحكمته فانحكم ولا أكملته فانكمل وشذ نحو فخمته فانفحم وأدخلته فاندخل (ولا يبنى) (من لازم خلافا لأبى على) الفارسى فانه زعم انه قد جاء من لازم نحو منهو ومنغو وخرج على انه مطاوع أهويته وأغويته (واستفعل) وهو (للطلب) كاستغفر واستعان واستطعم أى سأل الغفران والاعانة والاطعام (والتحول) كاستنسر البغاث أى صار نسرا واستحجر الطين (والاتخاذ) كاستعبد عبدا واستأجر أجيرا (والوجود) كاستعظمته اذا وجدته عظيما (وبمعنى أفعل) كاستحصد الزرع وأحصد (ومطاوعته) كأحكمه فاستحكم (و) بمعنى (فعل) كاستغنى وأغنى (والاغناء عنه) كاستحيا واستأثر (وأفعل) وهو (للالوان) كاحمر واسود (والعيوب) كاحول (ولا يبنى من مضاعف العين) فلا يقال فى رجل أجم بالجيم أى لا رمح معه فى الحرب أجم لما فيه من الثقل (ولا) من (معتل اللام) فلا يقال فى رجل ألمى وهو الاسمر الشفتين المى (وتلى عينه ألف) نحو احمار واحوال (وقيل) وعليه الخليل (هو الاصل) وافعل مقصور منه واختاره ابن عصفور بدليل انه ليس شيء من أفعل الا ويقال فيه افعال (وافعوعل) وهو (للمبالغة) نحو اخشوشن الشيء كثرت خشونته واعشوشب المكان كثر عشبه (والصيرورة) كاحلولى الشيء صار حلوا واحقوقف الجسم والهلال صار كل منهما أحقف أى منحنيا (وافعول وافعولل وافعيل) ابنية (نوادر) كاجلوذ اذا مضى وأسرع فى السير واعلوط البعير اذا تعلق بعنقه وعلاه واخروط بهم السير اذا اشتد وكاعثوجج البعير أسرع واهبيخ الرجل تكبر (وما عداها) أى الابنية المذكورة (ملحق) وذلك فوعل كحوقل الشيخ كبر وفعول كجهور أى رفع صوته بالقول وفعلل ذو الزيادة كجلبب وفيعل كبيطر وفعيل كعذيط أى أحدث عند الجماع وفعلى كسلقى الرجل اذا ألقاه على ظهره

﴿ مسئلة ﴾ ماليس فيه) أي في أصوله (حرف علة صحيح) ثم ان سلم من التضعيف والهمزة فسالم أيضا (والا) فلا فكل سالم صحيح ولا عكس والا بأن كان فاؤه أو عينه أو لامه حرف علة (فهو معتل فبالفاء) يقال له (مثال) لانه يماثل الصحيح في صحته (و) معتل (العين أجوف) لان إعلاله في جوفه أي وسطه (وذو الثلاثة لكون ماضيه على ثلاثة عند الاسناد الى التاء فهو خاص بالفعل (و) معتل (اللام منقوص) لنقصانه عن قبول بعض الاعراب (وذو الاربعة) لكونه على أربعة أحرف عند الاسناد الى التاء فهو خاص بالفعل أيضا (و) المعتل (بحرفين لفيف) لالتفاف حرفي العلة فيه أي اجتماعهما ثم هو (مقرون ان تواليا) كويل ويوم وثوى (والا فمفروق) والمعتل بالثلاثة قليل جدا كواو وياء لاسمي الحرفين فلهذا لم نتعرض لذكره

﴿ مسئلة المضارع ﴾ انما يحصل (بزيادة حرف المضارعة على الماضي) وذلك الهمزة والنون والتاء والياء لان معناهما متغاير وتغاير المعنى يقتضي تغاير اللفظ (فان كان) الماضي (مجردا) من الزيادة وهو (على فعل) بالفتح (ثلثت عينه) في المضارع أي فتحت وكسرت وضمت نحو ضرب يضرب ونصر ينصر ولا شرط للكسرة والضمة فيجوزان سواء كانت العين أو اللام حرف حلق كدخل يدخل ورجع يرجع أم لا (وشرط الفتح كونها) أي العين (أو اللام حرف حلق) وسيأتي نحو سأل يسأل ومنع يمنع بخلاف غيره وعلة جواز الفتح فيما ذكر التخفيف لاستثقال حرف العلة واكتفى فيما اذا كان الفا نحو أكل يأكل بسكونه ولو كانت العين واللام معا من جنس واحد فلا فتح أيضا لسكونها بالادغام نحو صح يصح ولم احتج الى تقييده بكونه غير ألف كما فعل ابن الحاجب لعدم الحاجة اليه اذ لا يكون أصلا في فعل كما نبه عليه شراح كلامه ثم الحركات الثلاث تستعمل في الكلمة الواحدة كمضارع صبغ ونهق ودبغ ورجح وقد لا يستعمل فيها الا حركة كما تقدم وقد يستعمل فيها حركتان كمضارع صلح وفرع في الفتح والضم معا وكذا الضم والكسر في غير الحلق قد يجتمعان كمضارع فسق وعكف وقد لا كما تقدم فما أشكل فهل يتوقف فيه على السماع لاستعمال العرب الوجهين في بعضه واقتصارهم في بعض على وجه أو يجعل بالكسر لانه أخف وأكثر خلاف وقيل يجوزان في كل مضارع سمعا فيه أم لا قال أبو حيان والذي نختاره انه سمع ان الكسر أو الضم اتبع والا جاز فيه الكسر والضم (ولزموا الضم في باب المبالغة على الصحيح) نحو ضاربني فضربته أضربه وكابرني فكبرته أكبره وفاضلني ففضلته أفضله وجوز الكسائي فتح عين مضارع هذا النوع اذا كان عينه أو لامه حرف حلق قياسا نحو فاهمني ففهمته أفهمه وفاقهني ففقهته أفقهه وحكى الجوهري واضأني فوضأته أوضؤه قال وذلك بسبب الحرف الحلقي وروى غيره شاعرته فشعرته أشعره وفاخرني ففخرته أفخره بالفتح ورواية أبي ذر بالضم (و) لزموا الضم (في المضاعف المتعدي) نحو شده يشده وعده يعده لانه كثيرا تلحقها الضمائر المنصوبة فلو كسر لزم الخروج من كسرة الى ضمتين متواليتين فضم ليجري اللسان على سنن واحد بخلاف اللازم (و) لزموا الضم (في الاجوف والمنقوص بالواو) للمناسبة ولئلا تنقلب ياء فيلتبس باليائي نحو قال يقول وجاد يجود ودعا يدعو وعلا يعلو (و) لزموا (الكسر فيهما) أي في الاجوف والمنقوص (بالياء) لما ذكر سواء كان غير مثال نحو باع يبيع ورمى يرمي أم مثالا نحو وفى يفي (و) لزموا الكسر (في المضاعف اللازم) نحو صح يصح وضج يضج وأن يئن (و) لزموا الكسر (في المثال) نحو وسم يسم لئلا يلزم اثبات الواو وفيه لارتفاع العلة الموجبة للحذف وهي وقوعها بين ياء وكسرة فيلزم واو بعدها ضمة وهو مستثقل وسواء كان صحيح اللام أم لا نحو وفى يفي هذا اذا لم تكن عينه أو لامه حرف حلق (فان كان عينه أو لامه) حرفا (حلقيا فالفتح) وارد (أيضا) مع الكسر نحو وعد يعد ووضع يضع ويعرت الشاة تيعر الا ان يكون منقوصا ويكون يائيا ففيه الكسر كما سبق نحو وعى يعي

(أو) كان الماضي على (فعل) بالكسر (فتحت) العين في المضارع نحو علم يعلم تخفيفاً بمخالفة عينهما (وتكسر) أيضاً (في المثال) لتسقط الفاء فتحصل الخفة نحو ورث يرث وومق يمق وجاء الفتح فيه بلا شذوذ كوله يله ووهل يهل ولم يضم في هذا الباب كراهة اجتماع ثقيلين وهما الكسر والضم في باب واحد (أو) كان الماضي على (فعل) بالضم (ضمت) أيضاً في المضارع نحو ظرف يظرف لان هذا الباب موضوع للصفات اللازمة فاختير للماضي والمضارع فيه حركة لا تحصل الا بانضمام احدى الشفتين الى الأخرى رعاية للتناسب بين الالفاظ ومعانيها (وما عدا ذلك) المذكور (شاذ) كفتح مضارع أبى وركن وقنط وليس حلقي العين أو اللام وكدت المضمومة وكسر مضارع نم وبت وحب وعل المضاعف المتعدي وحسب ونعم المكسور وطاح وتاه الواوي العين وضم مضارع فروكر وهب المضاعف اللازم وحضر وقنط المكسور (أو لغة) غير فصيحة كقول بني عامر قلى يقلى بفتحهما ووجه بالكسر يجه بالضم وقول طيء بقي يبقى بفتحهما وقول تميم ضللت تضل بكسرهما (وغير فعل) من الرباعي والمزيد منه ومن الثلاثي (يكسر ماقبل آخره) في المضارع سواء كان عين الفعل أو اللام الاولى كدحرج يدحرج وقاتل يقاتل (مالم يكن أول ماضيه تاء مزيدة) وذلك تفعل وتفاعل وتفعلل فلا يغير ماقبل الآخر نحو تعلم يتعلم وتجاهل يتجاهل وتدحرج يتدحرج اذ لو كسر لالتبس أمر مخاطبها بمضارع علم وجاهل ودحرج اذ المغايرة حينئذ انما هي بحركة التاء وقد لا يرفع اللبس لاحتمال الذهول عنها ولم يستثن ابن الحاجب تفعل ولا بد منه واستثنى المكرر واللام نحو احجر واحمار فانه يقال فيهما يحمر ويحمار والتحقيق انه لا يستثنى لانه كان في الاصل مكسوراً وزال بالادغام (ويضم حرف المضارعة من رباعي) أي ماض ذي أربعة أحرف (ولو بزيادة) نحو يدحرج ويكرم ويعلم ويضاعف (والا يفتح) نحو يذهب وينطلق ويستخرج ووجه ذلك بأن الثلاثي كثير في كلامهم ومازاد على الرباعي ثقيل فاختاروا الفتح لخفته للكثير والثقيل والضم للقليل (وكسره) أي أول المضارع (الا الياء ان كسر ثاني الماضي) كنعلم (أو زيد أوله تاء) كنتدحرج ونتعلم (أو وصل) كنستعين (أو الياء) أيضاً (مطلقاً) قرئ: فانهم يألمون كما تألمون. بكسر الياء والتاء (أو في) ما فاؤه واو نحو (وجل) وقرئ به (وقلب الفاء) التي هي واو (حينئذ ياء) لوقوعها ساكنة بعد كسرة نحو يجل (أو الفا) نحو ياجل (لغات) منقولة

(مسئلة) الامر من ذي همز) الوصل (يفتح به) نحو انطلق واستخرج واقتدر واخشوشن (وغيره) يفتح (بتالي حرف المضارعة) ان كان متحركاً الآن نحو دحرج وتدحرج أو أصلا نحو أكرم اذ الاصل في يكرم يؤكرم (فان كان) تالي حرف المضارعة (ساكنا فبالوصل) يفتح نحو اضرب واعلم واخرج (وحركة ماقبل آخره كالمضارع) لانه مأخوذ منه

(مسئلة) في الفعل المبني للمفعول (الجمهور ان فعل المفعول مغير) من فعل الفاعل فهو فرع عنه (وقال الكوفية والمبرد وابن الطراوة أصل) ونسبه في شرح الكافية لسيبويه (للزومه في أفعال) فلم ينطق لها بفاعل كزهي وعنى فلو كان فرعاً للزم ان لا يوجد الا حيث يوجد الاصل ورد بان العرب قد تستغني بالفرع عن الاصل بدليل انه وردت جموع لا مفرد لها كمذاكير ونحوه وهي لا شك ثوان عن المفردات قال أبو حيان وهذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة (ويضم أوله مطلقاً) ماضياً كان أو مضارعاً (و) يضم (معه ثاني ذي تاء) مزيدة سواء كانت للمطاوعة نحو تعلم وتبوعد وتدحرج أم لا نحو تكبر وتجبر حذراً من الالتباس (ويقلب ثالثه) أي ذي التاء (واواً) لوقوعها بعد ضمة كما في تبوعد (و) يضم مع الاول أيضاً (ثالث ذي) همز (الوصل) لئلا يلتبس بالامر في بعض أحواله نحو استخرج واستحلي (ويكسر ماقبل الآخر في الماضي) كما تقدم (ويفتح في المضارع)

كيضرب ويتعلم ويستخرج (فان كان) الماضي (مثالا) أى معتل الفاء (بالواو جاز قلبها همزة) سواء كان
مضعفا نحو أدق في ودأم لا نحو أعد في وعد صحيح اللام كما مثل أم لا نحو أقى في وقى (أو أجوف) أى معتل العين
(وأعل ففيه القلب ياء) لان الاصل في قال وباع مثلا قول وبيع استثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت
الى الفاء بعد حذف ضمتها فسلمت الياء وانقلبت اليها الواو لسكونها بعد كسرة فصار قيل وبيع والقلب واوا
بحذف حركة العين لان الثقل انما نشأ منها وابقاء ضمة الفاء فسلمت الواو وردت اليها الياء لوقوعها ساكنة بعد
ضمة نحو قول وبوع قال * ليت شبابا بوع فاشتريت * وقال * حوكت على نولين اذ تحاك * وقال * نوط الى
صلب شديد الحل * (والاشمام وأفصحها الاولى) وبها ورد القرآن قال تعالى. وقيل يا أرض ابلعي. وغيض الماء.
(ثم الاشمام) وبه قرئ وحقيقته ضم الشفتين مع النطق بحركة الفاء بين حركتي الضم والكسر ممتزجة منهما
(وشرط) أبو عمرو (الداني اسماعه و) أبو عمرو (ابن الطفيل عدمه) أى عدم اسماعه (فالمراد) به عنده
(الروم) لانه اشارة الى الحركة من غير تصويت وخرج بقيد الاعلال ما كان معلا ولم يعل نحو عور في المكان
فحكمه حكم الصحيح قال ابن مالك (ويتعين احدها) أى اللغات الثلاث (اذا أسند) الفعل (للتاء أو النون
وألبس بغيره) من الاشكال ففي بعت ودنت وخفت يتعين غير الكسر وفي وزن وقدن وزعن يتعين غير
الضم لئلا يلتبس بفعل الفاعل قال أبو حيان وهذا الذى ذكره ابن مالك لم يذكره أصحابنا ولم يعتبروه بل جوزوا
الثلاثة وان ألبس ولم يبالوا بالالباس كما لم يبالوا به حين قالوا مختار لاسم الفاعل أو اسم المفعول والفارق بينهما
تقديري لا لفظي (وتجرى اللغات الثلاث في وزن انفعل وافتعل من) الاجوف المعل نحو انقيد واختير وانقود
واختور وانقيد واختير بخلاف غيره ولو اعتل نحو اعتور (وحكم الهمزة تابع للعين فتكسر وتضم وتشم كذا
قال ابن مالك وقال ابن أبي الربيع تضم مطلقا لان الكسر في الاشمام عارض وقياسا في حالة الكسر على أمر
المخاطبة نحو اغزى وفرق ابن الضائع بان هذه حالة عارضة بخلاف اختير ونحوه فان ذلك صار أصلا في المعتل
ملتزما وبان الكسر في اغزى للضمير المتصل وهو معرض للانفصال وهنا الامر عارض في نفس الفعل لازم
له الا لشئ منفصل (وأنكر خطاب) ان يجرى فيه (غير الاولى) والتزم القلب ياء (و) أنكر أبو الحكم الحسن
ابن (عذرة فيه (الثانية) وأجاز مع القلب ياء الاشمام (وتقلب في المضارع في الجميع ألفا) لان الاصل مثلا
يقول ويبيع وينقود ويختير نقلت حركة الواو والياء الى العين استثقالا ثم قلبا ألفا لتحركهما في الاصل وانفتاح
ماقبلهما الآن (و) تقلب (لام) الماضي (المعتل اللام) بالالف (ياء) وان كانت منقلبة عن واو نحو غزى في غزا
وهدى في هدى (وأوجب الجمهور ضم فاء المضاعف) ثلاثيا كان أو غيره نحو حب واشتد قال تعالى. هذه
بضاعتنا ردت الينا. (وأجاز قوم الكسر أيضا و) أجاز (المهابادى) الاشمام وبهما قرئ في ردت (ولا يتأتى هنا)
عند الاسناد الى التاء ونحوها (الالباس) لحصول الفك حينئذ فيظهر (ولا يبنى) هذا البناء (فعل جامد وكذا ناقص
من) كان وكاد وأخواتهما (على الصحيح) وفاقا للفارسي وجوزه سيبويه والسيرافي والكوفيون قال
أبو حيان والذى نختاره مذهب الفارسي لانه لم يسمع والقياس يأباه

(مسئلة) تبنى صيغتا التعجب وافعل التفضيل من فعل ثلاثي مجرد تام مثبت متصرف قابل للكثرة غير مبنى
للمفعول ولا معبر عن فاعله بأفعل فعلاء فلا يبنيان اختيارا من اسم ولا من فعل رباعي كدحرج ولا ثلاثي مزيد أفعل
كان أو غيره ولا ناقص ككان وكاد وأخواتهما وعلل بأنها لمجرد الزمان ولا دلالة لها على الحدث فلا فائدة في التعجب
بها ولا منفي لزوما نحو ما عاج بالدواء أو جوازا نحو ما ضرب لان فعل التعجب مثبت فمحال ان يبنى من منفي ولا غير
متصرف كنعم وبئس ويدع ويذر لان البناء منه تصرف ولا ما لا يقبل الكثرة والتفاضل كمات وفنى وحدث

اذلامزية فيه لبعض فاعليه على بعض ولا مبنى للمفعول لزوما كزهى أولا كضرب لخوف اللبس ولا مافاعله أى وصفه على افعل كحمر وسود وعور وعلله الجمهور بان حق ما يصاغان منه ان يكون ثلاثيا محضا وأصل هذا النوع ان يكون فعله على افعل قال ابن مالك وأسهل منه ان يقال لأن بناء وصفه على افعل ولو بنى منه افعل تفضيل لالتبس أحدهما بالآخر واذا امتنع صوغ التفضيل امتنع صوغ التعجب لتساويهما وزنا ومعنى وجريانهما مجرى واحدا فى أمور كثيرة وبهذا التعليل جزم ابن الحاجب (وجوّزه الاخفش من كل فعل مزيد) كأنه راعى أصله لأن أصل جميع ذلك الثلاثى (و) جوّزه (قوم من افعل) فقط كاكرم واختاره ابن مالك ونسبه لسيبويه ومحقق أصحابه وثالثها وصححه ابن عصفور يجوزان لم تكن الهمزة فيه للنقل ومن المسموع فيه ماأتقنه وماأصوبه وما أخطأه وماأيسره وماأعدمه وماأسنه وان كانت للنقل لم يجز وان سمع فشاذ نحو ما آتاه للمعروف وماأعطاه للدراهم (و) جوّزه (قوم من الناقص) قال ابن الانبارى تقول ماأكون عبد الله قائما وأكون بعبد الله قائما (و) جوّزه (خطاب) المباردى (وابن مالك من فعل المفعول اذا أمن اللبس نحو) ماأجنه من جن وماأشغله من شغل وماأزهاه من زهى قال ابن مالك وهو فى التفضيل أكثر منه فى التعجب كازهى من ديك وأشغل من ذات النحيين وأشهر من غيره وأعذر وألوم وأعرف وأنكر وأخوف وأرجى قال كعب * فلهو أخوف عندى * (و) جوّزه (الكسائى وهشام والاخفش من العاهات) نحو ماأعوره (و زادا) أى الكسائى وهشام (والالوان) أيضا نحو ماأحمره ومنع ذلك الاخفش كسائر البصريين (وثالثها) قاله بعض الكوفيين يجوز (من السواد والبياض فقط) دون سائر الالوان. (وقد يغنى مع استيفاء الشروط فى فعل عن صوغ التعجب والتفضيل منه (فعل آخر) يصاغ منه نحو قال من المقايلة لايقال منه ماأقيله استغناء بما أكثر قايلته وماأنومه فى ساعة كذا كما استغنوا بترك عن ودع قال ابن عصفور وغيره ومن الافعال التى استغنى عن الصوغ فيها قام وقعد وجلس وغضب وشكر استغناء بما أحسن قيامه ونحوه وقال ابن الحاج بل لانها لايتصور فيها المفاضلة فلا يرجح قيام على قيام فيما يدل عليه لفظ قيام وكذا القعود والجلوس (وما فقد الشروط (توصل اليه بجائز) يصاغ منه (ونصب مصدر المتعجب منه بعده) مفعولا فيما افعل وتمييزا فى افعل من (أو جر بالباء) فى افعل نحو ماأشد دحرجته وحمرته وكونه مستقبلا واشدد بذلك وهو أشد احمرارا من الدم ويؤتى بمصدر المنفى والمبنى للمفعول غير صالح انتفاء لفظهما نحو ماأكثر ان لايقوم وان يضرب فان أمن اللبس جاز كونه صريحا نحو ماأسرع نفاس هند وما لامصدر له مشهورا أتى به صلة لما نحو ماأكثر مايذر زيد الشر وأكثر مايذر ولا يفعل ذلك بالجامد اذ لامصدر له ولا بما لايقبل الكثرة فيما ذكره ابن هشام ومثل غيره بما أفجع موته وأفجع بموته ولا بما يلزمه النفى أو النهى من باب كان وأجاز ابن السراج ماأحسن ماليس يذكرك زيد ولا مايزال يذكرنا ولا تحذف همزة أفعل (وشذ حذف همزة خير وشر فى التعجب) سمع ماخير اللبن للصحيح وما شره للبطون والاصل ماأخيره وماأشره فلما حذفت الهمزة نقلت حركة الياء الى الخاء ولم يحتج الى ذلك فى شر وبعضهم يحذف ألف ما لالتقاء الساكنين فيقال خيره وحسنه وخبثه (وكثر) حذفها منهما (فى التفضيل) لكثرة الاستعمال نحو هو خير من فلان وشر منه وندر اثباتها فيهما فى قوله * بلال خير الناس وابن الأخير * وقراءة أبى قلابة. من الكذاب الأشر. كما ندر الحذف من غيرهما كقوله * وحب شئ الى الانسان مامنعا * (وما ورد بخلاف ذلك فشاذ مسموع) لايقاس عليه (كاقمن به) من قولهم هو قمن بكذا أى حقيق صنع من اسم وكذا قولهم ماأذرع فلانة من امرأة ذراع أى خفيفة اليد فى الغزل كذا قال ابن مالك لكن حكى ابن القطاع ذرعت المرأة (وماأخصره) من اختصر فهو من غير الثلاثى المجرد من مبنى للمفعول (و) ما (أعساه) وأعس

به من عسى وهو جامد (و) ما (أزهاه) من زهى وهو مبنى للمفعول (و) هى (أسود من القار) كذا في حديث صفة جهنم من سود فهو أسود وسوداء وفي صفة الحوض ماؤه أبيض من اللبن (وأشغل من ذات النحيين) من شغل وهى مبنى للمفعول (قال أبو حيان) وشذ أيضا (قولهم ما أعظم الله وما أقدره) فى قوله *ما أقدر الله أن يدنى على شحط* لعدم قبول صفات الله الكثرة (والمختار وفاقا للسبكى وجماعة) كابن السراج وأبى البركات ابن الانبارى والصيمرى (جوازه) والمعنى فى ما أعظم الله انه فى غاية العظمة ومعنى التعجب فيه انه لا ينكر لانه مما تحار فيه العقول وإعظامه تعالى وتعظيمه الثناء عليه بالعظمة واعتقادها وكلاهما حاصل والموجب لهما أمر عظيم والدليل على جواز اطلاق صيغة التعجب والتفضيل فى صفاته تعالى (لقوله أسمع به وأبصر) أى ما أسمعه وما أبصره (و) قول أبى بكر رضى الله عنه فيما رواه اسحق فى السيرة عنه أى رب (ما أحلمك) أى رب ما أحلمك أى رب ما أحلمك وقوله صلى الله عليه وسلم (لله أرحم بالمؤمن) من هذه بولدها وقوله لأبى مسعود وقد ضرب مملوكه لله (أقدر عليك) منك عليه رواه مسلم فهذه شواهد صحيحة لم يذكر السبكى منها الا أثر أبى بكر وعجبت كيف لم يذكر هذين الحديثين المشهورين والعذر له انه تكلم على التعجب وهما فى التفضيل

(بناء المصدر) أى هذا مبحثه (يطرد لفعل) بالفتح (وفعل) بالكسر حال كونهما (متعديين فعل) بالفتح والسكون صحيحا كان كضرب ضربا وجهل جهلا أو معتلا كوعد وعدا وباع بيعا وقال قولا ورمى رميا وغزى غزوا ووطئ وطئا وخاف خوفا وفنى فنيا أو مضاعفا كرد ردا ومس مسا أو مهموزا (١) ورئمت الدابة ولدها رأما أحبته (وشرط ابن مالك لفعل) المكسور (أن يفهم عملا بالفم) كلقم لقما وشرب شربا وبلع بلعا (ومنع ابن جود رقياسهما) أى مصدر افعل وفعل فقال لا يدرك مصادر الفعل الثلاثى الا بالسماع فلا يقاس على فعل ولو عدم السماع (و) يطرد (لفعل) بالكسر (لازما فعل) بفتحتين صحيحا كان كفرح فرحا أو معتلا كجوى جوى ووجل وجلا وعور عورا وردى ردا أو مضاعفا كشل شللا (الا فى الالوان والعيوب ففعلة) بالضم مصدره المطرد كسمر سمرة وحمر حمرة وأدم أدمة (و) لفعل بالفتح (لازما فعول) بضم الفاء سواء كان صحيحا كركع ركوعا وخرج خروجا أو معتلا كوقف وقوفا وغابت الشمس غيوبا ودنى دنوا ومضى مضيا أم مضاعفا كمر مرورا (فان كان لعلة ففعال) كسعل سعالا وعطس عطاسا (أو سير ففعيل) كرحل رحيلا (ويكونان) أى فعال وفعيل (للصوت) كصرخ صراخا وصهل صهيلا (ويختص فعال بالمنقوص) كرغا رغاء فلا يأتى على فعيل (وغلب فعيل فى المضعف وللتقلب) والاضطراب (فعلان) بفتح الفاء والعين كخفق خفقانا وجال جولانا (والاباء) أى الامتناع (فعال) بكسر الفاء كنفر نفارا وجمح جماحا (وللحرفة والولاية فعالة) بالكسر ككتب كتابة وخاط خياطة وولى ولاية ونقب نقابة (ولفعل) بالضم (فعولة) بضم الفاء كصعب صعوبة وسهل سهولة (وفعالة) بالفتح كفصح فصاحة وجزل جزالة (وقيل فعل (٢) ولأفعل إفعال) سواء كان صحيحا أم معتلا أم مضاعفا متعديا أم لازما كاكرم إكراما وأمسى إمساء وأجل إجلالا وأعطى إعطاء (واستفعل استفعال) كاستخرج استخراجا (ولفعل تفعيل وتفعلة) كتكرم تكريما وتكرمة وهنأ تهنيأ وتهنئة (وتختص) تفعلة (بالمعتل) فلا يرد فيه التفعيل كزكى تزكية (ولفعلل فعللة) كدحرج دحرجة (قيل وفعلال) بالكسر كسرهف سرهافا (والاصح انه سماع) لا قياس فان كان مضاعفا كزلزل ففعلال بالفتح له مطرد كزلزال (ولفاعل فعال ومفاعلة) كقاتل قتالا ومقاتلة (ويلزم) مفاعلة (فيما فاؤه ياء) كياسر مياسرة وندر فى فعال كياوم يواما (و) المصدر المطرد (لما أوله تاء) وهو تفعلل

(١) كذا بياض بالأصل (٢) بياض بالاصل

وتفاعل وتفعلل وملحقاتها (وزنه بضم رابعه) وهو العين نحو تدحرج تدحرجا وتقاتل تقاتلا وتوانى توانيا وتكرم تكرما وفى الملحقات تسربل وتمسكن (فان اعتل خامسه فبكسره) نحو تجعبى تجعبيا وتقلسى تقلسيا (و) المصدر المطرد (لذى الهمزة وزنه مع كسر ثالثه) وزيادة (ألف قبل الآخر) كاجتمع اجتماعا وانقطع انقطاعا واستخرج استخراجا واطمأن اطمئنانا واحرنجم احرنجاما واجلوذ اجلواذا واعشوشب اعشيشابا واحمر احمرارا واحمار احميرارا (وماعدا ذلك مسموع كشكران) مصدر شكر (وذهاب) مصدر ذهب (وبهجة) مصدر بهج (وشبع) مصدر شبع (وكذاب) مصدر كذب (وتملاق) مصدر تملق (وجاء المصدر (على مفعول قليلا) كميسور ومعسور ومعقول ومفتون ومجلود (و) على (فاعلة أقل) كباقية وعافية (وزعم بعضهم قياس التفعال و) قال (الفراء هو من التفعيل و) زعم (قوم قياس فعيلى)

﴿مسئلة﴾ يدل على المرة من الثلاثى العارى من تاء بفعلة) بفتح الفاء سواء كان مصدره على فعل كضربة أولا كخرجة من خروج لان المصدر المطلق بمنزلة اسم الجنس فكما فرق بينه وبين واحده بالتاء كذلك المصدر (و) على (الهيئة منه) أى الثلاثى العارى من التاء (بفعلة) بالكسر كجلسة (ولا تكون) الهيئة (من غيره) أى غير الثلاثى وهو الرباعى والمزيد (غالبا) وشذ حسن العمة من اعتم والخمرة من اختمر والقمصة من تقمص والنقبة من تنقب (والمرة منه) أى من غير الثلاثى العارى من التاء أيضا (بالتاء) بان تلحق فى مصدره نحو انطلاقة ومافيه التاء فى الصور الثلاث يدل على المرة والهيئة منه بالوصف كرحمة واحدة واستعانة واحدة ونشدة عظيمة ثم انما تلحق التاء الابنية المقيسة دون السماعية فان كان له بناآن مقيسان أو مسموعان لحقت الاغلب فى الاستعمال نص عليه سيبويه وغيره قال ابن هشام ويظهر لى ان نحو كدرة مما فيه تاء وليس على فعلة ولا فعلة يجوز أن يرجع به الى فعلة وفعلة للدلالة على المرة والهيئة ولا تحتاج الى الصفة إذ لا لباس

﴿مسئلة﴾ (يصاغ من الثلاثى مفعل) بفتح الميم والعين (قياسا لمصدر وزمان ومكان ان اعتلت لامه مطلقا) سواء كان مفتوح العين فى المضارع أم مكسورها أم مضمومها مثالا أم لا كمرمى ومرمى ومدعى وموعى (والا) بان كان صحيح اللام (فتكسر العين ان كان مثالا بالواو) كموعد ومورد وموقف لأن الواو بين الفتحة والكسرة أخف منها بينها وبين الفتحة فان كان مثالا بالياء فبالفتح كميسر وتكسر العين أيضا فى غير المصدر أى فى الزمان والمكان (ان كان من يفعل بالكسر غير مثال منقوص ولا منقوص لانهما ينبيان على المضارع لتوافق حركة عينهما حركة عينه لكونها شقت منه كمضرب بخلاف المصدر فانه بالفتح كمضرب وبخلاف الثلاثة من يفعل أو يفعل فانها بالفتح أيضا كمشرب ومقتل (وماعينه ياء (١) ويصاغ من غيره) أى الثلاثى (للثلاثة لفظ المفعول) فى المستعمل مصدرا . بسم الله مجريها ومرساها . أى اجراؤها وارساؤها . ومزقناهم كل ممزق . الى ربك يومئذ المستقر . أى الاستقرار (وماعدا ذلك مسموع) لايقاس عليه (كالمشرق والمطلع والمغرب والمرفق والمفرق والمجزر والمحشر والمسقط والمنبت والمسكن والمنسك والمسجد بالكسر والقياس فتحها

﴿ مسئلة ﴾ (بناء الآلة) مطرد (على مفعل) بكسر الميم وفتح العين (ومفعال ومفعلة) كذلك كمشفر ومجدح ومفتاح ومنقاش ومكسحة (والمفعل) بضمتين (والمفعل) بفتحتين (والمفعال) بالكسر (يحفظ) ولا يقاس عليه كمنخل ومسعط ومدهن وإراث آلة تأريث النار أى اضرامها ومسراد مايسرد به أى يخرز (وكثر مفعل) بكسر الميم وفتح العين (للمكان) كمطبخ لمكان الطبخ ومرفق لبيت الخلاء

---

(١) كذا بالاصل

﴿ بناء الصفات ﴾ أى هذا مبحث ابنية اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة (يطرد فى اسمى الفاعل والمفعول من غير الثلاثى زنة المضارع بابدال أوله ميما مضمومة وكسر متلو الآخر) أى ماقبله (فى الفاعل وفتحه فى المفعول) كمكرم ومكرم ومستخرج ومستخرج (ومنه) أى الثلاثى (زنة فاعل) فى الفاعل كضارب وعالم (و) زنة (مفعول) فى المفعول كمضروب (لكن صفة) فعل المكسور العين (اللازم فى الاعراض فعل) بالكسر كفرح فهو فرح (و) فى (الألوان والعاهات افعل) كاحمر وأسود وأعور وأجهر (و) فى الامتلاء وضده فعلان كشبعان وريان وصديان وعطشان (وصفة فعل المضموم) ولا يكون الالازما فعل كضخم (وفعيل) كجميل (وهذه) الاوزان هى الصفة (المشبهة ولا تبنى من متعد) بل من لازم (وقل فيها) وزن اسم (الفاعل) نحو طاهر القلب ومنطلق اللسان ومنبسط الوجه (خلافا لمن منع مجاراتها المضارع) وهو الزمخشرى وابن الحاجب قال أبو حيان ولا التفات اليه لاتفاقهم على ان ضامر الكشح وساهم الوجه وخامل الذكر وحائل اللون وظاهر الفاقة وطاهر العرض ومطمئن القلب صفات مشبهة وهى مجارية له قيل ولقائل ان يقول ان هذه الصيغ ونحوها أسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة لا انها صفات مشبهة (وورد الفاعل) بغير قياس من فعل المفتوح (على فعيل) كعف فهو عفيف وخف فهو خفيف (و) على (فعول وفيعل) نحو مات فهو ميت وساد فهو سيد (وفعال) نحو جاد فهو جواد (وغيرها) كفعلان نحو نعسان وفيعلان كبيحان من باح وفوعل نحو وتع من ختع (و) ورد (المفعول على فعل) بفتحتين كقبض بمعنى مقبوض (و) على (فعل) بالكسر والسكون كذبح بمعنى مذبوح (و) على (فعيل) كقتيل وصريع وجريح (وقاسه) أى فعيلا (بعضهم فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل) نقله فى التسهيل ولم يستحضره ابنه فقال فى شرح الالفية فعيل بمعنى مفعول كثير وعلى كثرته لم يقس عليه بالاجماع وغره كلام أبيه فى شرح الكافية حيث قال وكل ذلك محفوظ لا يقاس عليه بالاجماع فظن انه عائد الى الأوزان الثلاثة وانما هو خاص بفعل وفعل لانه فصلهما بعد بعد أن ذكر ان مجىء فعيل كثير وانه لا يقاس عليه ولم يدع فى ذلك اجماعا ولا خلافا والقيد المذكور للقياس نبه عليه أبو حيان ولا بد منه فان ماله فعيل بمعنى فاعل كعليم وحفيظ وقدير لا يجوز استعماله فى المفعول وفاقا لئلا يلبس قال وينبغى أيضا ان يقيد بكونه من فعل ثلاثى مجرد وتام منصرف لان ماوجد عن العرب مصوغا كذلك انما هو مصوغ مما ذكرناه (و) وردت (صفة فعل) المكسور (على فعل) بضمتين (وفعيل وفعل) بالضم والسكون (و) وردت صفة (فعل) المضموم (على فعل) بالفتح والكسر كحصر فهو حصر (وفعول) كحصور (وفعال) كجبان (وفعال) بالضم كشجاع (وغيرها) كاشجع وصرعان وحسن وعفر وغمر ووضاء (واذا بنيت صفة من مفتوح العين ومضمومها بنى على الفتح وأمثلة المبالغة تبنى من ثلاثى مجرد غالبا) وشذ بناؤها من أفعل كدراك من أدرك ومعطاء من أعطى ونذير وأليم من أنذر وآلم وزهوق من أزهق

﴿ التأنيث ﴾ أى هذا مبحثه (هو فرع التذكير) لانه الاصل فى الاسماء إذ ما من شىء يذكر أو يؤنث الا ويطلق عليه شىء وشىء مذكر فى لغاتهم (ومن ثم) أى من هنا وهو كون التأنيث فرعا أى من أجل ذلك (احتاج الى علامة) لأن الاشياء الاول تكون مفردة لا تركيب فيها والثوانى تحتاج الى ما يميزها من الاول ويدل على مثنويتها بدليل احتياج التعريف الى علامة لانه فرع التنكير واحتياج النفى وشبهه اليها لانها فروع الايجاب (وهى) أى علامة التأنيث (ألف مقصورة وممدودة قال البصرية وهى) أى الممدودة (فرع) عن المقصورة أبدلت منها همزة لانهم لما أرادوا ان يؤنثوا بها مافيه ألف لم يمكن اجتماعهما لتماثلهما والتقائهما ساكنين فأبدلت

المتطرفة للدلالة على التأنيث همزة لتقاربهما وخصت المتطرفة لانها في محل التغير و يدل لذلك سقوطها في الجمع كصحارى ولولم تكن مبدلة لم تحذف كالم تحذف في جمع قرى قال الكوفية بل هي أصل أيضا (وتاء) وهي أكثر وأظهر دلالة (وقد تقدر) التاء في اسماء (فتعرف بالضمير) يعود اليها نحو الكتف أكلتها (والاشارة) كهذه جهنم (والرد في التصغير) كهنيدة (والخبر والحال والنعت) نحو الكتف المشوية أومشوية لذيذة (والعدد) أي سقوطها منه نحو ثلاث هنود (والغالب) في التاء (ان يفصل بها وصف المؤنث من المذكر) كضارب وقائمة وحسنة وصعبة (وقلت) للفصل (في الجوامد) كامرئ وامرأة ورجل ورجلة وغلام وغلامة وانسان وانسانة وحمار وحمارة وأسد وأسدة و برذون و برذونة وهذا النوع لا ينقاس (وجاءت لتمييز الواحد من الجنس كثيرا) كتمر وتمرة وبقر وبقرة (والعكسه قليلا) ككمء للواحد وكمأة للجمع (وللمبالغة) وكراوية (وتأكيدها) أي المبالغة كعلامة (وتأكيد التأنيث) كنعجة وناقة أوتأكيد (الجمع) كحجارة وخؤولة (أو) تأكيد (الوحدة) كظلمة وغرفة (والتعريب) أي الدلالة على انه عجمي عرب ككيالجة جمع كيلج مكيال وموازجة جمع موزج الخف (والنسب) أي الدلالة عليه نحو المهالبة والاشاعثة والازارقة في النسب الى المهلب والاشعث والأزرق أي الأشخاص المنسوبون الى ماذكر دلت التاء على انه جمع بطريق نسب لاجمع بطريق الاسم كما اثرا لجوع وعبر بعضهم عن ذلك بانها عوض من يائه (و) تكون (عوضا) من فاء كعدة أوعين كاقامة أولام كلغة أومدة تفعيل كتزكية (وغيرذلك) قال أبو حيان كالنسب والعجمة معا نحو سيابجة وبرابرة ومعناه السبيجيون والبربريون لا تجعل التاء فيه لاحد المعنيين لانه ليس أولى بها من الآخر وكالفرق بين الواحد والجمع نحو بغال و بغالة وحمار وحمارة وبصري وبصرية وكوفي وكوفية قال ولا يدخل هذا تحت تمييز الواحد من الجنس لأن هذا من الصفات لامن الاجناس (والغالب ان لا تلحق الوصف الخاص بالمؤنث) كحائض وطالق وطامث ومرضع لعدم الحاجة اليها بأمن اللبس ولانها في الاصل وصف مذكر كأنه قيل شخص حائض وطالق ولأنها تؤدي معنى النسب أي ذات حيض وذات طلاق علل بالاول الكسائي وبالثاني سيبويه وبالثالث الخليل (و) الغالب ان (لا) تلحق (صفة على مفعال) بكسر كمذكار ومئناث ومعطار وشذ ميقانة بمعنى موقنة (أومفعل) بالكسر وفتح العين كمغشم (أو مفعيل) كمعطير وشذ مسكينة (أوفعول لفاعل) كصبور وشكور وضروب وشذ عدوة بخلافه بمعنى مفعول كأكولة بمعنى مأكولة ورغوثة بمعنى مرغوثة أي مرضوعة (أوفعيل لمفعول) كجريح وقتيل (ما) دام (لم يحذف موصوفه) فان حذف لحقته نحو رأيت قتيلة بني فلان لئلا يلبس وكذا اذا جرد عن الوصفية نحو ذبيحة ونطيحة وكذا فعيل بمعنى فاعل كمريضة وظريفة وشريفة وشذ امرأة صديق (وقد يذكر المؤنث وبالعكس) حملا على المعنى نحو ثلاثة أنفس من قوله *ثلاثة أنفس وثلاث ذود* ألحق التاء في عدده حملا على الأشخاص وسمع جاءته كتابي فاحتقرها أنث الكتاب حملا على الصحيفة (ومنه) أي من تأنيث المذكر حملا على المعنى (تأنيث المخبر عنه لتأنيث الخبر) كقوله تعالى . ثم لم تكن فتنتهم الاأن قالوا . أنث المصدر المنسبك بان والفعل وهو اسم تكن وهو المخبر عنه لتأنيث الخبر وهو فتنتهم وقوله . قل لاأجد فيما أوحي الى محرما على طاعم يطعمه الاأن تكون ميتة . أنث تكون واسمها ضمير مذكر عائد على المحرم لتأنيث خبره وهو ميتة (نعم جاز في ضمير مذكر ومؤنث توسطهما)

(مسئلة) تلحق آخر الماضي تاء ساكنة حرفا وقال الجلولي اسما) مابعدها بدلا منها أومبتدأ خبره الجملة قبله ولم تلحق آخر المضارع استغناء بتاء المضارعة ولا الأمر استغناء بالياء ولحوقها لآخر الماضي (اذا أسند لمؤنث) دلالة على تأنيث فاعله (وجوبا ان كان ضميرا مطلقا) أي لحقيقي أومجازي نحو هند قامت والشمس

طلعت (أوظاهرا حقيقيا) وهوماله فرج من الحيوان نحو قامت هند (وتركها) مما ذكر (ضرورة على الاصح) كقوله * ولا أرض أبقل ابقالها * وقوله * تمنى ابنتاى ان يعيش أبوهما * وقال ابن كيسان يقاس عليه لان سيبويه حكى قال فلانة (وثالثها) قاله الكوفيون (يجوز) القياس (فى الجمع) بالالف والتاء دون المفرد فيقال قام الهندات قياسا على جمع التكسير (وراجحان كان) ظاهرا (مجازيا) نحو طلعت الشمس ومن تركه . وجمع الشمس والقمر . فانظر كيف كان عاقبة مكرهم . (أو) حقيقيا (مفصولا بغير إلا) نحو قامت اليوم هند ومن تركه . اذا جاءكم المؤمنات . * ان أمرأ غره منكن واحدة * (ومساويا ان كان جمع تكسير أو اسم جمع مطلقا) أى لمذكر أو لمؤنث نحو قامت الزيود وقام الزيود . وقالت الاعراب . وقال نسوة . (أو جمعا بالالف والتاء لمذكر) نحو جاءت الطلحات وجاء الطلحات بخلافه لمؤنث فان التاء واجبة فيه لسلامة نظم واحده نحو جاءت الهندات الاعلى لغة قال فلانة (أو اسم جنس لمؤنث) نحو كثرت النخل وكثر النخل (ومنه نعم وبئس) نحو نعمت المرأة فلانة ونعم المرأة لأن المقصود فيه الجنس على سبيل المبالغة فى المدح أو الذم وكذا نعمت جارية هند ونعم جارية هند (فان كان فاعلهما مذكرا كنى به عن مؤنث جاز لحاقها والترك أجود) نحو هذه الدار نعم البلد ونعمت البلد وفى عكسه الاثبات أجود نحو هذا البلد نعمت الدار ونعم الدار (ومرجوحا ان فصل بالا) نحو

مابرئت من ريبة وذم فى حربنا إلا بنات العم

(وقيل ضرورة) لا يجوز فى النثر ورد بقراءة . ان كانت الاصيحة واحدة . بالرفع (وجوزها الكوفية فى جمع المذكر السالم) بجمع التكسير فيقال قامت الزيدون والبصرية منعوا ذلك لعدم وروده ولان سلامة نظمه تدل على التذكير وأما البنون فان نظم واحده متغير فجرى مجرى التكسير كالابناء (والتاء فى) أول (المضارع كالماضى خلافا وحكما) فيجب فى تقوم هند وهند تقوم والشمس تطلع وترجح فى تطلع الشمس وتهب الريح ويرجح تركها فى ما تهب الريح الا فى كذا ومن الحاقها ماقرىء . فأصبحوا لاترى إلا مساكنهم (فان أخبر به عن ضمير غيبة لمؤنث) نحو الهندان هما يفعلان (فالزم ابن أبى العافية التاء) حملا على المعنى (وصححه أبو حيان وخالف ابن الباذش) فجوز التاء حملا على لفظهما وذكر انه قاله قياسا ولم نعلم فى المسئلة سماعا من العرب ولا نصا لاحد من النحاة ورده أبو حيان بان الضمير يرد الاشياء الى أصولها وقد وجد السماع بالتاء فى قول ابن أبى ربيعة * لعلهما ان تبغيا لك حاجة *

* (مسئلة أوزان) * ألف التأنيث (المقصورة) فعلى بالضم فالسكون اسما أو وصفا أو مصدرا نحو أنثى (وحبلى) وبشرى (وفعلى) بالفتح (أنثى فعلان) أى وصفا كسكرى (أو مصدرا) كدعوى (أو جمعا) كجرحى فان كان اسما لم يتعين كون ألفه للتأنيث بل يصلح لها وللالحاق كأوطى وعلقى (وفعلى) بالكسر (مصدرا) كذكرى (أو جمعا) كظربى وحجلى ولا ثالث لهما فان لم يكن مصدرا ولا جمعا لم يتعين له فان لم ينون فله كضيزى أى جائرة أو نون فللالحاق كرجل كيصى وهو المولع بالاكل وحده وفعالى بالضم والتخفيف ولم يرد وصفا بل اسما (نحو حبارى) لطائر وجمعا نحو سكارى وزعم الزبيدى انه ورد وصفا نحو جمل علادى أى شديد ضخم (و) فعلى بالضم وتشديد العين المفتوحة (نحو سمهى) للباطل (و) أفعلاوى بالفتح وضم العين (نحو أربعاوى) لقعدة المتربع (و) فعلى بالكسر فالفتح فالتشديد (نحو سبطرى) لنوع من المشى (و) فعلى بضمتين وتشديد اللام (نحو كفرى) لوعاء الطلع وحذرى من الحذر وبذرى من التبذير وفعالى بالضم والتشديد نحو (شقارى) لنبت وحوارى وخضارى (و) فعلوى نحو (هرنوى) لنبت (و) فعولى نحو (قعولى) لضرب من مشى الشيخ (و) فعللولى أو فنعلولى نحو (حندقوقا) لنبت قيل نونه أصلية وقيل زائدة ويقال

كسر الحاء و بكسرها والدال و بفتح الدال والقاف مع كسر الحاء وفتحها (و) مفعلى بالضم وتشديد اللام ولم يجئ الاصفة نحو (مكورى) لعظيم الارنبة (و) مفعلى بالكسر وتشديد اللام نحو (مرقدى) لكثير الرقاد (و) فعلوتا بفتحتين نحو (رهبوتا) و رغبوتا للرهبة والرغبة (و) فعلى بكسر الفاء واللام نحو (قوفصى) بمعنى القرفصا (و) فعلنا مثلثا نحو (عرضنى) وفعلنا بالضم والفتح وسكون اللام نحو (عرضنى) من الاعتراض (و) يفعلى بتشديد اللام نحو (يهزى) للباطل (و) فعلى بكسر الفاء واللام وتشديد الثانية نحو (شقصلى) لنبت يلتوى على الأشجار (و) فعيلا بفتحات وتشديد الياء نحو (هبيخا) لمشية بتبختر (و) فعليا بفتحات وتشديد ولم يجئ إلا إسما نحو (مرحيا) للمرح (و) فعلايا نحو (بردرايا) لموضع (و) فعلايا نحو (حولايا) وفعلايا بالضم والفتح نحو (برحايا) للعجب (و) افعلى بالكسر نحو (إيجلى) لموضع (و) فوعلى بالفتح وتشديد اللام نحو دودرى لعظيم الخصيتين (و) أوزان (الممدودة فعلاء) بالفتح والسكون اسما كصحراء أو وصفا كحمراء وديمة هطلاء أو مصدرا كرغباء أو جمعا كطرفاء وأفعلاء بكسر العين نحو أربعاء للرابع من أيام الاسبوع وأصدقاء وأولياء (وافعلاء) بضمها كاربعاء لعود من عيدان الخيمة (وفعللاء مثلث لام وفاء) كعقرباء لمكان وهندباء لبقلة وقرفصاء لضرب من القعود (وفعلاء) بالضم وفتح اللام كقرفصاء قال أبو حيان ولم يثبته غير ابن مالك وقال الفتحة للتخفيف فلا تكون أصلا (وفعلياء) بالضم كزيقياء ومطيطياء قال أبو حيان ولم يذكره الا ابن القطاع وتبعه ابن مالك وكأنهم رأوا ان الياء ياء تصغير فكأنه فى الأصل بنى على فعلياء وان لم ينطق به فيكون كما لو صغرت كبرياء على كبيرياء وما جاء فى لسانهم على هيئة المصغر وصفا فانه لا يثبت بناء أصليا (وفعولاء) بضمتين نحو عشوراء للعاشر من أيام المحرم قال أبو حيان وذكر بعض الكوفيين فيه القصر فيكون من الأبنية المشتركة (ومفعولاء) نحو مشيوخاء ومعلوجاء ومعيوراء ومأتوناء لجماعة الشيوخ والعلوج والأعيار والأتن (ومفعلاء) بالفتح وكسر العين كرعزاء (وفعلاء) بالكسر وفتح العين نحو سيراء لنوع من ثياب القز (وفعالاء) بالفتح اسما نحو براكاء لمعظم الشئ وصفته نحو طباقاء للرجل الذى ينطبق عليه أمره (وفعالاء) بالكسر كقصاصاء للقصاص قال أبو حيان ولا يحفظ غيره (ويفاعلا) بالفتح كينابعاء لمكان قال أبو حيان ولم يذكر هذا البناء غير ابن القطاع وتبعه ابن مالك (وفاعلاء مثلث عين) أى مفتوحها كجاثياء ومكسورها كقاصعاء ونافقاء كلاهما لجحر اليربوع ومضمومها كقاقلاء وشاصلاء لنبت والمفتوح والمضموم زادهما أبو حيان على التسهيل (وفعليا) بكسر الفاء واللام اسما ككبرياء وسيمياء للعلامة أو صفة كرجل جربياء أى شمال (وفيعلاء) بضم الفاء والعين وتفتح العين كخنفساء وخنفساء (وفنعالاء) بالفتح كبرناساء بمعنى الناس (ويشتركان) أى المقصورة والممدودة (فى) أوزان (فعلى) بفتحتين فالمقصور اسم نحو اجلى لموضع و بردى نهر بدمشق وصفة كجمزى ومرطى و بشكى لضرب من العدو وجفلى للدعوة العامة ونقرى للخاصة والممدود لا يحفظ منه الا قرماء وجنفاء موضعان وابنى دأثاء وهى الأمة (وفعلى) بالضم فالفتح فالمقصور لم يرد الا اسما نحو شعبى لموضع وار بى للداهية والممدود اسم كخششاء لعظم خلف الأذن وصعداء للتنفس ورحضاء لعرق الحمى وصفة كنفساء وناقة عشراء (وفعلى) بفتح الفاء واللام ولم يرد الا اسما فالمقصور كقهقرى لنوع من المشى وفرتنى لامرأة وقرقرى لموضع والممدود كعقرباء لموضع وعد ابن مالك هذه الأوزان الثلاثة فى الكافية من المختصات بالمقصورة وفى التسهيل من المشتركة قال أبو حيان وهو الصحيح (وفعلى) بكسر الفاء واللام ولم يرد الا اسما فالمقصور كهربدى لمشية الهرابذة والممدودة كهندباء لبقلة وطرمساء للظلمة وجلحطاء لارض لا شجر بها (وفوعلى) بفتح الفاء والعين ولم يرد الا اسما كخوزلى لمشية بتبختر وحوصلا (وفيعلى)

بالفتح كخيزلى وديكسالغة فى ديكساء وهى القطعة من النعم قال أبو حيان ولم يثبت هذا الوزن الا ابن القطاع وتبعه ابن مالك وقال غيره هو فعلا وفعلا فلم يثبت فيعلا للمدود (وفعيلى وفعليا) نحو كثيرى وقرينا وكريثاء لنوع من البسر بفتح الفاء وكسر العين (وفعيلى) بكسرتين وتشديد العين فالمقصور لم يرد الا مصدرا كحثيثى للحث وهجيرى للعادة والممدود لم يحفظ منه الا الخيزاء وخصيصاء ومكيثاء ولا رابع لها (وفاعولى) بضم العين نحو بادولى لبلد وعاشورا وضارورا للضرر (وإفعيلى) بكسر الهمزة والعين نحو اهجيرى واجريا للعادة ولا يحفظ غيرهما واهجيرا واجريا لغة فيهما واجليلا موضع (وفعلى) كقطبى لنبت وزمكى وزمجى وزمكا بالقصر والمد للاست وهذا الوزن عده ابن مالك فى الكافية من المختص بالمقصورة وفى التسهيل من المشترك قال أبو حيان وهو الصحيح (وفعلولى) بفتح الفاء وسكون العين وضم اللام نحو فوضوضى للمفاوضة ومعكوكا وبعكوكا للشر والجلبة (وفعليا) بفتحتين وكسر اللام كركريا وزكريا (وفعيلى) بضم الفاء وتشديد المفتوحة كخليطى للاختلاط ولغيزى للغز ودخيلا للباطن الامر وقبيطا للناطف (وفعنلى) كجلندى اسم ملك وجلندا (وافعلى) بفتح الهمزة والعين كاجفلى للدعوة العامة وأوجلى موضع ولا ثالث لهما والاربعا والاجفلا (ويفاعلى) بضم أوله بيض أبو حيان لمثال المقصور منه قال ومثال الممدود ديناثاء اسم بلد لا غير (وفعاللى) بالضم وكسر اللام كجادبى وجحادبا (وفعولى) بالفتح فالضم كعبيد سيوطى اسم أو لقب وحضورا الموضع ودبوقا للعذرة ودقوقا لقرية بالبحرين وقطورا قبيلة فى جرهم وكرورا وجلولى موضعان وهذا الوزن ذكره فى التسهيل فى المختص بالممدود وهو رأى ابن عصفور وعده ابن القوطية وابن القطاع من المشترك قال أبو حيان وهو الصحيح (وفعولى) بفتحتين وسكون الواو كشروري لموضع وحجوجا للطويل الرجلين (وفاعلى) بالتشديد كقاقلى وقاقلاء (وفعلى) بضم الفاء وفتح العين وتشديد اللام كمرضى من الاعتراض وسلحفا *

(المقصور والممدود) أى هذا مبحثهما وذكرا عقب التأنيث لاشتماله على الالف المقصورة والممدودة والاولى فى مناسبة التسمية ان المقصور سمى به لانه لا مد الا بمقدار ما فى ألفه من اللين ولأن ألفه تحذف لتنوين أو ساكن بعدها فيقصر والممدود بخلافه لانه يمد لوقوع الألف قبل همزة كما تمد حروف المد المتصلة بها ولا تحذف ألفه بحال وقيل سمى المقصور لانه حبس عن الاعراب والقصر الحبس وليس بجيد لانه ليس فيه ما يشعر بمناقضة الممدود ويلزمه صدق هذا الاسم على المضاف للياء (المقصور ما آخره ألف لازمة) من الأسماء المعربة فخرج بالالف ما آخره ياء وباللازمة الأسماء الستة حالة النصب ولم احتج الى زيادة مفردة كما صنع ابن الحاجب احترازا عن الممدود نحو صحراء لعدم الحاجة اليه إذ لا يصدق عليه ان آخره ألف بل همزة فلم يدخل ولا يوصف بذلك غير الأسماء كيخشى ويرمى وحتى والى المبنيات كمتى وهذا واذا أو ما يقع فى عبارة بعضهم من اطلاق ذلك عليها تسامح (ويقاس القصر (فى كل معتل) آخره (فتح ما قبل آخره نظير الصحيح لزوما أو غلبة كمفعول غير الثلاثى) كمصطفى ومقتدى ومقتفى ومستقصى إذ نظائرها من الصحيح مفتوحة ما قبل الآخر لزوما كما تقدم ولم يشذ منها شئ (ومصدر فعل اللازم) كهوى هوى وجوى جوى إذ نظيرهما من الصحيح فرح ونحوه لان المصدر فيه على فعل بالفتح غالبا وان جاء على فعالة كشكس شكاسة فاكتفى بالغالب فى قصر نظيره المعتل (والمفعل) سواء كان مصدرا أم زمانا كمرمى ومغزى اذ نظيرهما مذهب ومسرح بفتح ما قبل الآخر لزوما (والمفعل) بكسر الميم وفتح العين للآلة نحو مرمى ومهدى وهو وعاء الهدية اذ نظيرهما نحو مخصف ومغزل وعلى مفعل بفتح غالبا وان جاء على مفعال نادرا (وجمع فعلة) بالكسر (وفعلة) بالضم نحو مرية ومرى ومدية ومدى اذ نظيرهما من الصحيح نحو قربة وقرب وقربة وقرى على فعل وفعل بفتح ما قبل الآخر (والممدود ما آخره ألف بعدها همزة) زائدة من

الأسماء المعربة فخرج بالقيد الاخير المقصور وبالزائدة الهمزة المبدلة من أصل نحو كساء ورداء والالف كذلك نحو ماء فان أصله موه قلبت الواو ألفا والهاء همزة فلا يسمى ممدودا نص عليه الفارسي لعروض المد فيه إذ ألفها واو في الأصل ولا يسمى ممدودا غير الأسماء كجاء وشاء ولا المبنيات كهؤلاء واللاء الا تسمحا (ويقاس فيما) أى معتل الآخر (قبل آخر نظيره) الصحيح (ألف) لزوما أو غلبة (كمصدر) الفعل (ذى) همز (الوصل) كالاستقصاء والاصطفاء إذ نظيرهما الاستخراج والاقتدار (وفعال) بالفتح والتشديد كعداء وسقاء إذ نظيرهما قتال وشراب (وتفعال) بالفتح كالتعداء والترماء إذ نظيرهما التكرار والتطواف (ومفعال صفة) كمهذاء اذ نظيره مهذار بخلافه غير صفة كاسم الآلة ثم ورود الصفة على هذا الوزن غالب وقد يأتى على مفعل كمدعس ومطعن (وواحد أفعلة) ككساء وأكسية وقباء وأقبية إذ نظيرهما خمار وأخمرة وقذال وأقذلة وأشرت بالكاف الى انه بقيت أمثلة كثيرة أطرد فيها القصر والمد لاندراجها تحت القاعدة المتقدمة (وغير ذلك من جهة السماع) قصرا ومدا وفيه كتب مؤلفة يرجع اليها قال أبو حيان ومن أجمعها تحفة المودود لابن مالك (ومن بناء التثنية وجمعى التصحيح) فى أول الكتاب تبعا للتسهيل وان كان اللائق ذكره هنا

﴿جمع التكسير﴾ أى هذا مبحثه (هو قلة) يطلق على ثلاثة الى عشرة (وكثرة) يطلق على عشرة فما فوقها وقد يغنى أحدهما عن الآخر وضعا كقولهم فى رجل أرجل ولم يجمعوه على مثال كثرة وفى رجل رجال ولم يجمعوه على مثال قلة أو استعمالا لقرينة مجازا نحو ثلاثة قروء (فالاول) أى الذى للقلة أربعة أوزان وسلكت هنا كابن مالك طريقة الابتداء بالجمع وذكر ما يجمع عليه قياسا وسماعا وسلك ابن الحاجب طريق سيبويه الابتداء بالمفرد وذكر ما يجمع عليه قلة أو كثرة كذلك أحدها (افعل) وابتدئ به لانه أقل زوائد إذ ليس فيه زيادة غير الهمزة (ويطرد فى ثلاثى إسما صحيح العين على فعل) بالفتح والسكون ككلب وأكلب وفلس وأفلس ووجه وأوجه ودلو وأدل وظبى وأظب بخلاف غير الاسم وهو الوصف كضخم وكهل والمعتل العين كسيف وثوب لاستثقال الضمة على حرف العلة وندر أعبد وأعين وأسيف وأثوب (و) يطرد أيضا (فى) اسم (مؤنث بلا علامة رباعى ثالثه مدة) ألف أو واو أو ياء مفتوح الاول أو مكسوره أو مضمومه كعناق وأعنق وذراع وأذرع وعقاب وأعقب ويمين وأيمن بخلاف الوصف كشجاع والمذكر وشذ طحال وأطحل وعتاد وأعتد وغراب وأغرب والمؤنث بعلامة كسحابة ورسالة وعجالة وصحيفة والثلاثى كدعد والخالى من مدة كخنصر وضفدع (لافعل) بفتحتين (وفعل) بالكسر فالفتح (وفعل) بالكسر والسكون (وفعل) بالضم والسكون (وفعل) بالفتح والضم (وفعل) بضمتين حال كون كل مما ذكر (مؤنثا) أى لا يطرد فيها (فى الاصح) بل ما ورد منه يسمع ولا يقاس عليه وقال يونس يطرد فى فعل اذا كان مؤنثا نحو قدم وأقدم وقال الفراء يطرد فيه وفيما بعده كذلك كقدر وأقدر وقدم وأقدم وغول وأغول وعجز وأعجز وعنق وأعنق ولا يطرد فيها المذكر وفاقا وشذ جبل وأجبل وجرو وأجر وركن وأركن وفرط وأفرط وشذ أيضا أكمة وآكم ونعمة وأنعم ومكان وأمكن وجنين وأجن (و) الثانى (افعال ويطرد فى اسم ثلاثى لم يطرد فيه افعل) وهو فعل المعتل العين كسيف وأسياف وثوب وأثواب وغير وزن فعل من أوزانه كخرب وأخراب وصلب وأصلاب وجمل وأجمال ووعل وأوعال وعضد وأعضاد وعنق وأعناق ورطب وأرطاب وابل وآبال وضلع وأضلاع أما فعل المطرد فيه افعل فلا يأتى فيه أفعال الا نادرا كفرخ وأفراخ وكذا الثلاثى غيره والوصف كجلف وأجلاف وحر وأحرار وخلق وأخلاق ونكد وأنكاد ويقظ وايقاظ وجنب وأجناب وكذا غير الثلاثى كشريف وأشراف وجبان وأجبان وجثة وأجثاث وهضبة وأهضاب ونضوة وأنضاء وشعفة واشعاف وثمرة وأثمار وجاهل واجهال وميت وأموات وغثاء وأغثاء وقاط وأقاط وصاحب

وأصحاب وأغيد وأغياد وقحطان وأقحاط وذوطة وأذواط وهو نوع من العنكبوت (قيل) ويطرد أيضا (فيما فاؤه همزة أو واو) وهو (على فعل صحيح العين) نحو أنف وآناف وألف وآلاف ووهم وأوهام ووقت وأوقات ووقف وأوقاف استثقالا لأفعل فيه بوقوع الضمة بعد واو وهذا رأي الفراء والأكثر على انه محفوظ فيه (وقل) افعال (في فعل) بفتحتين حال كونه (اجوف) كمال وأموال وحال وأحوال وخال واخوال (وندر في فعل) بالضم والفتح كرطب وأرطاب وربع وأرباع وسيأتي قياسه (ولزم في فعل) بكسرتين كابل وآبال (وغلب) في فعل المضاعف (نحو لبب) وألباب (و) فعل نحو (مدى) وامداء (و) فعل نحو (نمر) وأنمار (و) فعل نحو (عضد) وأعضاد (و) فعل نحو (عنب) وأعناب (و) فعل نحو (طنب) وأطناب وعنق وأعناق (و) فعول نحو (فلو) وأفلاء وعدو وأعداء (و) الثالث (أفعلة ويطرد في اسم مذكر رباعي ثالثه مدة) ألف أو واو أو ياء كطعام وأطعمة وحمار وأحمرة وغراب وأغربة ورغيف وأرغفة وعمود وأعمدة بخلاف الصفة وندر شحيح وأشحة ونجي وأنجية وأما المؤنث فتقدم ان قياسه أفعل وندر عقاب وأعقبة وغير الرباعي وندر قدح وأقدحة وقز وأقزة وخال وأخولة ورمضان وأرمضة وخوان لربيع الاول وأخونة والخالي من مدة وندر جائز وأجوزة وهي الخشبة الممتدة في أعلا السقف (فان كانت) المدة في الاسم المذكور (ألفا شذ غيره فيه) ان كان (منقوصا أو مضاعفا على فعال) بالكسر (أو فعال) بالفتح كسقاء وزمام وسماء وبتات ومن الشاذ فيه عنان وعنن وحجاج وحجج وسماء وسمى بمعنى المطر ليكون مذكرا ولا يشذ في غير ما ذكر غير أفعلة كما سيأتي في أمثلته (وما عدا ما تقدم) قياسه (يحفظ) ولا يقاس عليه (و) الرابع (فعلة وقيل هو اسم جمع) لا جمع قاله ابن السراج قال أبو حيان وشبهته انه رآه لا يطرد قال وهذه شبهة ضعيفة لأن لنا أبنية جموع باجماع ولا تطرد (و) على الاول (لا يطرد بل يحفظ في فعيل) كصبي وصبية وخصي وخصية بالفتح وجليل وجلة وفعل بفتحتين كولد وولدة وفتى وفتية (وفعل) بسكون العين كشيخ وشيخة وثني وهو الثاني في السيادة وثنية (وفعال) بالضم كغلام وغلمة وشجاع وشجعة (وفعال) بالفتح كغزال وغزلة (وفعل) بالكسر فالفتح كثني بوزن عدى وثنية (والثاني) أي جمع الكثرة له أوزان أحدها (فعل) ويطرد جمعا (لأفعل وفعلاء) وصفين (متقابلين) كأحمر وحمراء وحمر (أو منفردين لمانع خلقة) كأكمر للعظيم الكمرة أي الحشفة وآدر للمنتفخ الخصية وأقلف ورتقاء وقرناء وعذراء (وفي) المنفردين لمانع (استعمال) بان لم تستعمل العرب الا أحدهما مع وجود المعنى فيهما كرجل آلى وامرأة عجزاء ولم يقولوا العجز ولا الياء مع وجود المعنى وهو كبر العجز فيهما (خلف) قيل يطرد فيه فعل وجزم به ابن مالك في شرح الكافية وقيل يحفظ وجزم به في التسهيل (فان صح لاما وعينا جاز ضمها) أي العين (ضرورة) في الشعر (ما لم يضاعف) كقوله * وما انتميت الى خور ولا كشف * وقوله * وأنكرتني ذوات الاعين النجل * بخلاف المضاعف نحو غر لما يلزم منه في الفك وهو ثقيل مع ثقل الجمع والمعتل اللام نحو عمى لئلا تنقلب الياء واوا ثم تنقلب الى الياء كما القاعدة في كل اسم آخره واو قبلها ضمة فيؤول الى وزن فعل المهمل أو العين نحو سود وبيض لاستثقال الضمة على حرف العلة وما عدا ما ذكر يحفظ فيه فعل كسقف وسقف وخوار وخور وعمية وهي النخلة الطويلة وعم وبازل وبزل وأسد وأسد وبدنة وبدن وذباب وذب (و) الثاني من أوزان جمع الكثرة (فعل) بضمتين ويطرد جمعا (لفعول اسما) مذكرا أو مؤنثا كعمود وعمد وقلوص وقلص (أو صفة لا كفعول) كصبور وصبر وشكور وشكر بخلاف نحو حلوب وركوب (وفعيل) بلا تاء (اسما) كقضيب وقضب وندر في الصفة كنذير ونذر وفي ذي التاء كصحيفة وصحف (وفعال) بالفتح (وفعال) بالكسر (اسمين غير مضاعفين) لمذكر أو مؤنث كقذال وقذل وأتان وأتن وحمار وحمر ودراع ودرع بخلاف الوصفين كجبان وجبن وناقة ضناك أي عظيمة

المؤخر وشذ جمل ثفال أي بطيء وثفل وناقة كناز وكنز والمضاعف نحو كنان ومداد وشذ عنان وعنن (ولا يقاس في فعال) بالضم (على الصحيح) وبه جزم في التسهيل وجزم في شرح الكافية بقياسه فيه ومثله بكراع وكرع وقراد وقرد وسمع وفاقا في نحو سقف وسقف ونمر ونمر وشارف وشرف وفرحة وفرخ ونمرة ونمر وستر وستر (ويجب تسكين عينه ان كانت واوا اختيارا) نحو سوار وسور ونوار ونور وعوان وعون ومن ضمها في الضرورة قوله * عن مبرقات بالبرين * وبند ر * بالاكف اللامعات سور * (خلافا للفراء) في قوله ببقاء الضم اختيارا قال وربما قالوا عون كرسل فرقا بين جمع العوان والعانة (ويجوز) التسكين (ان لم تكنها) أي واوا ولم يضاعف نحو حجر وقذل بخلاف ما اذا ضوعف نحو سرر فلا يسكن لما يؤدي اليه التسكين من الادغام وهو ممنوع هنا لالتزام الفك في المفرد والجمع مبني على مفرده (فان كانت) العين (ياء كسرت الفاء) فتصح نحو سيل وعين جمعي سيال وعيان والأصل سيل وعين ولو بقيت الضمة لزم قلب الياء واوا كموقن وتغيير الحركة أسهل من تغيير الحرف (وحكى قوم الفتح في) في عين فعل (المضاعف) الذي مفرده على فعيل لتخفيفا (وقيل اسما وقيل صفة) أيضا فعلى الاول وهو رأي ابن قتيبة وغيره واختاره ابن الضائع لا يجوز في ثياب جدد الا الضم لانه انما سمع في الاسم فلا تقاس عليه الصفة (١) وعلى الثاني وهو رأي ابن جني واختاره الشلوبين وابن مالك يجوز جدد كسرر جمع سرير والتقييد بكون مفرده على فعيل أهمله ابن مالك ونبه عليه أبو حيان (و) الثالث من الأوزان (فعل) بالضم فالفتح ويطرد جمعا (لاسم على فعلة) بالضم والسكون (وفعلة بضمتين) سواء كان صحيح اللام كغرفة وغرف وجمعة وجمع أم معتلها أم مضاعفها كعروة وعرى ونهية ونهى وعدة وعدد بخلاف الوصف منها كرجل ضحكة وهزأة وامرأة شللة أي سريعة في حاجتها وشذ رجل بهمة وبهم (و) يطرد (لفعلى انثى أفعل) ككبرى وكبر وفضلى وفضل بخلاف فعلى غيره كحبلى وبهمى ورجعى وربى (وقاسه المبرد في) فعل بالضم والسكون مؤنثا بغير تاء نحو (جمل) وغيره قال هو مسموع (و) قاسه (الفراء في) فعلى مصدرا نحو (الرؤيا) والرؤى والرجعى والرجع (و) في فعلة بفتح الفاء ثانيه واوا ساكنة (نحو نوبة) ونوب وغيره قصره على السماع وسمع وفاقا في نحو قرية وقرى وحلية وحلى وبرة وبرى وعجاية وهي لحمة في ركبة البعير وعجى وعدو وعدى وقفر وهو الجانب وقفر (و) الرابع من أوزان الكثرة (فعل) بالكسر والفتح (وقيل هو ومتلوه) أي فعل بالضم (اسما جمع) قاله الفراء لانه رأى انهما يجمعان بالألف والتاء كغرفات وسدرات. وجمع الجمع لا يقاس وفاقا فحكم بأنهما اسما جمع لانهما أقرب الى المفرد وأجيب بأن عرفات ونحوه جمع للمفرد لا الجمع والفتح فيه للتخفيف ويدل لكونهما جمعين أنهما لا يوصفان ولا يخبر عنهما الا بجمع ويطرد فعل جمعا (لاسم تام على فعلة) بالكسر والسكون نحو فرقة وفرق بخلاف الوصف نحو صغرة وكبرة وغير التام وهو المحذوف منه إما الفاء نحو رقة أو اللام نحو لثة (وقاسه الفراء) في فعلاء اسما نحو (ذكرى) وذكر (و) فعلة بفتح الفاء يائي العين نحو (ضيعة) وضيع كما قاس فعلا في رؤيا ونوبة وحجى في ذلك الألف فيهما ان التأنيث بالالف شبيه بالتأنيث بالتاء في مواضع وقد عاملتهما العرب معاملة واحدة في نحو أخرى وأخر كغرفة وغرف وقاصعاء وقواصع كسالفة وسوالف فكذا اجرى فعلى وفعلى كفعلة وفعلة ولم يجز ذلك في فعلى وصفا ككيصى (و) قاسه (المبرد في) فعل بالكسر مؤنثا بغير تاء نحو (هند) كما قاس فعلا في نحو جمل ووافقه في الموضعين ابن مالك في شرح الكافية وسمع وفاقا في نحو قشع وهو الجلد البالي وقشع وهضبة وهضب وحاجة وحوج وهدم وهو الثوب الخلق وهدم وصورة وصور وحدأة وحدى وصعبة وصعاب وعدو وعدى (و) الخامس (فعال) بالكسر ويطرد جمعا

(١) في نسخة هكذا انما سمع في الاسم الذي مفرده على فعيل لغة وعلى الثاني الخ

(لفعلة) بالفتح والسكون (مطلقا) سواء كان أو صفة يائي العين أو غيره كجفنة وجفان وصعبة وصعاب وغيضة وغياض (وفعل) بالفتح والسكون اسما أو صفة أو واوي العين نحو كعب وكعاب وصعب وصعاب وحوض وحياض (لا يائي العين أو الفاء) كبيت وشيخ ويعر لاستثقال كسر الياء أو ما قبلها وشذ ضيف وضياف ويعر ويعار وهو الجدي (وفعل) بفتحتين (اسما) كجبل وجبال وقلم وقلام (لا مضاعفا) كطلل (و) لا (منقوصا) كرحي وندي ولا الوصف كحسن وشذ حسن وحسان (وفعلة) بفتحتين كرقبة ورقاب وحسنة وحسان كذا مثل أبو حيان فأشعر بأنه لا يشترط أن يكون اسما كفعل ولم يقيده به في التسهيل وصرح ابن قاسم بأنه يشترط فيه ما اشترط في فعل (ولاسم على فعل) بالكسر (أو فعل) بالضم صحيح العين كذئب وذئاب ورمح ورماح وخف وخفاف (لا) فعل بالضم يائي اللام (كدى) بل قياسه افعال (و) لا واوي العين نحو (حوت) بل قياسه فعلان ولا الوصف منهما كجلف وحلو (ولوصف غير منقوص) صحيح العين أو معتلها (على فعيل وفعيلة بمعنى فاعل) كظريف وظريفة وظراف وكريم وكريمة وكرام وطويل وطويلة وطوال بخلافهما بمعنى مفعول كجريح ولطيمة وشذ ربيطة ورباطة أو منقوص (وخصه العبدي بمؤنثه) أي فعيلة وخطأه الخضراوي (و) لوصف (على فعلان) بالفتح والضم (وفعلانة) كذلك (وفعلى) بالفتح نحو غضاب في غضبان وغضبى وندام في ندمان وندمانة وخماص في خمصان وخمصانة وشذ فيما عدا ما ذكر كعجف وخراف ولقحة ولقاح ونمر ونمرة ونمار وعباءة وعباء وقائم وقائمة وقيام وراع وراعية ورعاء وربى ورباب وجواد وجياد وناقة هجان ونياق هجان وخير وخيار وأعجف وعجفاء وعجاف وبرمة وبرام وربع ورباع وسرحان وسراح ورجل ورجال وأبصر وإصار وحدأة وحداء وقنينة وقنان (و) السادس (فعول) بالفتح والضم ويطرد جمعا (لاسم على فعل) بالفتح والسكون (غير واوي العين) ككعب وكعوب وبيت وبيوت بخلاف الوصف وشذ ضيف وضيوف وكهل وكهول والواوي العين وشذ فوج وفووج (أو) على (فعل) بالكسر كجسم وجسوم ودرع ودروع بخلاف الوصف (أو) على (فعل) بالضم (غير مضاعف ولا واوي العين أو يائي اللام) كجند وجنود وبرد وبرود بخلاف المضاعف نحو خف وحوت وندى وشذ حص وحصوص وهو الورس ونؤي ونؤي (أو) على (فعل) بفتحتين (غير أجوف ولا مضاعف) كأسد وأسود بخلاف الوصف والأجوف وشذ ساق وسوق والمضاعف نحو طلل وطلول (وقيل يسمع) فيه ولا يطرد وجزم به في شرح الكافية (أو) على (فعل) بالفتح والكسر نحو كبد وكبود ونمر ونمور وشذ فيما عدا ذلك كشاهد وشهود وصخرة وصخور وشعبة وشعوب وقنة وقنون وظرف وظروف واسينة واحدة قوى الوتر واسون وعناق وعنوق (وقد تلحقه) أي فعولا (وفعالا التاء) كفحولة وعمومة وحجارة وخالة (وقد يغني عنهما فعيل وفعال) بالضم في الاستعمال كقولهم ضئين في ضأن ولم يقولوا اضئان وضؤون وقالوا في المعز معيز ولم يقولوا معوز ثم قالوا امعاز (والأصح أنهما تكسير) أي جمعان (لا إسما جمع) وقيل هما إسما جمع (وثالثها الثاني) أي فعال (اسم جمع) وفعيل جمع حكاه أبو حيان (و) السابع (فعل) بالضم وفتح العين المشددة ويطرد جمعا (لوصف على فاعل وفاعلة) كضرب في ضارب وضاربة بخلاف الاسم منهما كحاجب العين وجائزة البيت (و) الثامن (فعال) بضبطه ويطرد جمعا (للأول) أي لوصف على فاعل كصائم وصوام وشذ في فاعلة كصادة وصداد (وندرا) أي فعل وفعال (للمنقوص) استغناء بفعلة ومما سمع ساق وسق وغاز وغزى وغزاء وسار وسراء وندرا أيضا فيما عدا ما ذكر كأعزل وعزل وعزال وسخل وسخال ونفساء ونفس ونفاس (وقيل يسمعان) أي فعل وفعال مطلقا (ويرجح فيما لم يسمع) ورودهما فيه (الى التصحيح) ولا يقاسان (و) التاسع (فعلة) بفتحتين ويطرد جمعا (لفاعل وصف ذكر

عاقل صح لاما) وان اعتل عينا كسافر وسفرة وكاتب وكتبة وبار وبررة بخلاف وصف مؤنث كحائض وطامث وطالق أو مالا يعقل وشذ ناعق ونعقة أو معتل اللام كغاز ورام أو على غير زنة فاعل وشذ خبيث وخبثة وسيد وسادة وأجوق وجوقة وهو المائل الشدق ودنع ودنعة وهو الرذل (و) العاشر (فعلة بضم الفاء) وفتح العين و يطرد جمعا (له) أى لفاعل وصف ذكر عاقل (معتلها) أى اللام كغاز وغزاة ورام ورماة وقاض وقضاة بخلاف غير فاعل وشذ كمى وكماة والاسم وشذ بازوبزاة و وصف المؤنث كغازية أو غير العاقل كضار وشذ (١) الصحيح اللام وشذ هادر وهدرة وهو بالمهملة الرجل لا يعتد به (والاصح ان الضم) فى هذا الوزن (أصل) وقيل لا بل أصله فعلة حول الى الضم للفرق بين الصحيح والمعتل (و) الاصح (انه ليس) مخففا (من فعل) المشدد وقال الفراء هو مخفف عنه عوض الهاء عما ذهب من التضعيف (و) الحادى عشر (فعلة بكسرها) أى الفاء وفتح العين (وقيل) هو (اسم جمع) قاله الفراء و يطرد جمعا (لاسم على فعل) بالضم والسكون (صح لاما) وان اعتل عينا كدرج ودرجة وقرط وقرطة وكوز وكوزة بخلاف الوصف وشذ علج وعلجة والمعتل اللام (وقل فى فعل) بالفتح (وفعل) بالكسر كزوج وزوجة وغرد وغردة وقرد وقردة وحسل وحسلة (و) الثانى عشر (فعلى) بالفتح و يطرد جمعا (لفعيل) وصفا (بمعنى ممات أو موجع) كقتيل وقتلى وصريع وصرعى وجريح وجرحى (ومادل عليه) أى هذا المعنى (من فعل) بالفتح والكسر كزمن وزمنى (وفعلان) كسكران وسكرى (وفيعل) كميت وموتى (وافعل) كأحمق وحمقى (وفاعل) كهالك وهلكى وشذ فيما عدا ذلك ككيس وكيسى وسنان ذرب واسنة ذربى و رجل جلد وجلدى (و) الثالث عشر (فعلى) بالكسر وهو جمع (لحجل وظربان) ولا ثالث لهما نص على ذلك أبو على الفارسى وغيره ولا حجل ذلك قال ابن السراج انه اسم جمع وقال الأصمعى حجلى لغة فى الحجل لا جمع وهو نوع من الطير والظربان دابة تشبه القرد وقيل الهر (و) الرابع عشر (فعلا) بالضم والفتح و يطرد جمعا (لفعيل وصف ذكر عاقل بمعنى فاعل أو مفعل أو مفاعل) ككريم وكرماء وسميع بمعنى مسمع وسمعاء وجليس وخليط ونديم بمعنى مفاعل وجلساء وخلطاء وندماء وشذ فى فعيل بمعنى مفعول كأسير وأسراء أو صفة مؤنث كسفيهة وسفهاء (وحمل عليه خليفة) وقالوا فيه خلفاء لانه بمعنى فاعل فشبه بما لا تاء فيه (ومادل على سجية حمد أو ذم من فعال) بالضم (أو فاعل) كشجاع وشجعاء وصالح وصلحاء وشاعر وشعراء وعالم وعلماء وجاهل وجهلاء وشذ فى غير ماذكر كرسول ورسلاء وحدث وحدثاء وسمح وسمحاء (و) الخامس عشر (أفعلاء) و يطرد جمعا (لفعيل المذكر مضاعفا أو منقوصا) كشديد وأشداء ولبيب وألباء وجليل وأجلاء وتقى وأتقياء و ولى وأولياء ونبى وأنبياء (وندر فى صديقة) لانه لمؤنث وانما يطرد فى المذكر وفى الحديث ارسلوا الى أصدقاء خديجة (و) السادس عشر (فعلان) بالكسر و يطرد جمعا (لاسم على فعل) بالضم والفتح (أوفعل) بفتحتين (أوفعال) بالضم (مطلقا) صحيحا كان أو معتل العين أو اللام كصرد وصردان وخرب وهو ذكر الحبارى وخربان وتاج وتيجان وفتى وفتيان وغلام وغلمان (أو فعل) بالضم والسكون (أجوف بالواو) كحوت وحيتان ونون ونينان وشذ فى فعال الوصف كشجاع وشجعان وفى غير ذلك كقنو وقنوان وصوار وهو قطيع بقر الوحش وصيران وغزال وغزلان وخروف وخرفان وعيد وعيدان وظليم وظلمان وحائط وحيطان ونسوة ونسوان وقضفة وهى الاكمة وقضفان (و) السابع عشر (فعلان) بالضم و يطرد جمعا (لاسم على فعيل أو فعل) بفتحتين (صحيح العين) كرغيف ورغفان وقضيب وقضبان وذكر وذكران (أو) على (فعل) بالفتح والسكون كظهر وظهران و بطن و بطنان أو على فعل بالكسر والسكون كذئب وذؤبان وشذ فى فعيل أو فعل الوصف نحو قعيد وقعدان وجذع وجذعان وفيما عدا

---

(١) بياض بالاصل

الصوت يعني غير متمكن في الاستعمال وقال في قوله • اللهم فاطر السموات • إنه على نداء آخر أي فيا فاطر وذهب المبرد والزجاج الى جواز وصفه بمرفوع على اللفظ ومنصوب على الموضع وجعل فاطر صفة له وقال أبو حيان والصحيح مذهب سيبويه لانه لم يسمع فيه مثل اللهم الرحيم ارحمنا والآية ونحوها محتملة للنداء قال المطرزي في شرح المقامات وقد يستعمل اللهم لغير النداء تمكينا للجواب ومنه الحديث الله أرسلك قال اللهم نعم ودليلا على الندرة كقول العلماء لايجوز أكل الميتة اللهم الا أن يضطر فيجوز

﴿ص﴾ مسئلة الندبة اعلان المتفجع لاسم من فقده لموت أو غيبة ولها وا و يا مع الأمن وللمندوب حكم النداء ولا يندب مضمر واشارة وكذا موصول الا بصلة تعينه واسم جنس مفرد على الصحيح قال السيرافي ومضاف لضمير خطاب والكوفية وجمع السلامة

﴿ش﴾ المندوب نوع من المنادى والندبة مصدر ندب الميت اذا تفجع عليه والحق به الغائب ويختص من حروف النداء بحرفين وا وهي الاصل و يا ولا تستعمل الا عند أمن اللبس بالمنادى غير المندوب كان يندب ميتا اسمه زيد و بحضرتك من اسمه زيد وحكم المندوب حكم المنادى من نصبه اذا كان مضافا أو شبهه نحو واعبد الله واضاربا عمرو وضمه اذا كان مفردا نحو وازيد وتنوينه عند الاضطرار نحو * وافقعسا وأين منى فقعس * ولا يندب المبهم من ضمير واسم اشارة وموصول واسم جنس مفرد ونكرة فلا يقال واأنتاه ولا واهذاه ولا وامن ذهباه ولا وارجلاه لأن ذلك لايقع به العذر للتفجع لابهامه وذلك هو المقصود بالندبة فان كان اسم الجنس غير مفرد جاز نحو واغلام زيداه وكذا اذا كان للموصول صلة تعينه نحو وامن حفر بئر زمزماه لأنه في الشهرة كالعلم وأجاز الرياشي ندبة النكرة وفي الحديث واجبلاه وقال غيره هو نادر إن صح ومنع السيرافي ندبة المضاف لضمير المخاطب كما لايجوز نداؤه لأن البابين سواء قال بعض المغاربة ولم يسمع شاهد بخلاف قوله ومنع الكوفيون ندبة الجمع السالم كما لايجوز تثنيته ولا جمعه لأن إلحاق الالف هنا كالحاق الالف والواو هناك وفرق البصريون بأن هذه الالف لاتغير اللفظ عما هو عليه ولاتحدث فيه شيأ بخلاف حرفي التثنية والجمع

﴿ص﴾ ويلحق آخر ما تم به جوازا ألف يحذف لها ما يليه من تنوين وألف وجوز الكوفية قلبها وتحريك التنوين بفتح أو كسر وحذف همز التأنيث ويفتح ما لم يلبس فتقلب بحسبه وجوزه الكوفية مطلقا وفي ياو واو يقدر حركتهما الفتح والحذف والاصح لايغني عنها فتحة وأنها لاتقلب ما بعد نون مثنى وأنه لايعوض فيها تنوين وصلا وأنه لايلحق نعته أو نعت أيها أو مضاف نعته غير أي قال ابن مالك أو ما آخره ألف وهاء وجوزه بعضهم في بدل ونسق ومنادى غير مندوب ويليها غالبا ساكنة أو منقلبة هاء ساكنة لا وصلا اختيارا خلافا للفراء

﴿ش﴾ يلحق جوازا آخر ما تم به المندوب ألف وليس لحاقها بلازم وآخر ما تم به يشمل المفرد والمضاف وشبهه والموصول والمركب ثم ان كان متلوها تنوينا أو ألفا حذف لالتقاء الساكنين نحو واموساه واغلام زيداه وجوز الكوفيون قلب الالف ياء وتحريك التنوين بفتح أو كسر فيقال واموسياه واغلام زيدناه أو زيدنيه وان كان همز تأنيث أقر نحو واحمراآه وجوز الكوفيون حذفها وان كان حرفا محركا فتح ان كان مضموما أو مكسورا وأقر ان كان مفتوحا نحو وازيداه واعبد الملكاه وارقاشاه واعبد يغوثاه مالم يحصل لبس فتقر الحركة وتقلب الالف واوا إن كانت ضمة وياء إن كانت كسرة كقولك في غلامه وقوموا اسمي به واغلامهوه واقوموه بقلب الالف واوا وحذف الواو الأولى لالتقائهما ساكنة معها وفي غلامك وقومي مسمى به واغلامكيه واقوميه بقلب الالف ياء وحذف الياء الأولى لذلك اذ لو بقيت الالف وقيل واغلامهاه لالتبس بالغائبة أو واقوماه لالتبس بالمثنى أو واغلامكاه لالتبس بالمذكر وأجاز الكوفيون القلب مطلقا وان لم يلبس فأجازوا وارقاشيه

واعبد الملكيه وإن كان ياء أو واوا بقدر فيهما الحركة جاز فيهما الحذف والإبقاء محركا بالفتح كقولك في غلامي واغلاماه أو واغلامياه وبقي مسائل الأولى لا يستغنى عن الالف بالفتحة فلا يقال واعمر وأنت تريد واعمراه خلافا للكوفيين الثانية لا تقلب الالف ياء بعد نون التثنية عند البصريين بل يتعين فتح النون نحو وزيداناه وأجازه الكوفيون وابن مالك فيقال وازيدانيه الثالثة (١) الرابعة لا تلحق الالف نعت المندوب عند جمهور البصريين لأنه منفصل من المنعوت وأجازه يونس والكوفيون وابن مالك نحو وازيد الطويلاه وأجاز خلف لحوقها نعت أي نحو يا أيها الرجلاه وأجاز يونس وابن مالك لحوقها المجرور باضافة نعته نحو ألا يا عمرو عمراه وعمرو بن الزبيراه والجمهور حملوا ذلك على الشذوذ وجوز بعضهم لحوقها البدل وعطف النسق الخامسة إطلاق النحاة يقتضي جواز لحاق الالف لما في آخره ألف وهاء وبه صرح بعض المغاربة وابن معطي في الغنية وابن الحاجب فيقال في عبد الله واعبد اللاهاه وفي جهجاه واجهجاهاه ومنعه ابن مالك لاستثقال ألف وهاء بعد ألف وهاء السادسة قيل قد يلحق الالف المنادى غير المندوب كقول امرأة من العرب فصحت ياعمراه فقال يالبيكاه جزم بذلك ابن مالك وغيره ومنعه سيبويه السابعة تلي الالف في الغالب ساكنة ومنقلبة ياء أو واوا اوهاء ساكنة كما تقدم من الامثلة ويجوز تركها كقوله * وقمت فيه بأمر الله ياعمرا * ولا يثبت في حال الوصل الا ضرورة وأجاز الفراء ثبوتها فيه مكسورة ومضمومة

﴿ص﴾ مسئلة تجر اللام مفتوحة منادى متعجبا منه أو مستغاثا به متعلقة بفعل النداء وقيل بحرفه وقيل زائدة ومكسورة المعطوف عليه دون يا والمستغاث من أجله متعلقة بفعل النداء أو ادعوك أو مدعوا أقوال وقد تجر بمن أو يحذف ومنبهه يا لحذف المستغاث به واذا ولي ياء ما لا ينادى الا مجازا جاز فتح اللام مستغاثا به وكسرها وليست بعض آل خلافا لزاعمه وتعاقبها ألف كالندبة ويختص الباب بيا وقل ورود وا في التعجب

﴿ش﴾ اذا استغيث المنادى أو تعجب منه جر باللام مفتوحة نحو يا لله يا للماء يا للعجب وما كان منادى صح أن يكون مستغاثا ومتعجبا منه وما لا فلا إلا المعرف بأل فانه يجوز هنا والاستغاثة دعاء المستغيث المستغاث والتعجب بالنداء على وجهين أحدهما أن ترى أمرا عظيما فتنادي جنسه نحو يا للماء والآخر أن ترى أمرا تستعظمه فتنادي من له نسبة اليه أو مكنة فيه نحو يا للعلماء وعلة فتح لام المستغاث الفرق بينه وبين المستغاث من أجله وأجرى المتعجب منه مجراه لمشاركته في المعنى لأن سببهما أمر عظيم عند المنادي واختلف في هذه اللام فقيل زائدة وعليه ابن خروف واختاره أبو حيان بدليل معاقبتها الالف والاصح ليست بزائدة وعلى هذا فذهب ابن جني الى أنها تتعلق بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل وذهب سيبويه الى أنها تتعلق بالفعل المضمر واختاره ابن عصفور وبكسر اللام مع المعطوف إن لم تعد معه يا نحو * يا للكهول والشبان للعجب * فان أعيدت معه يا فتحت نحو يا للعطاء ويا للرباح وتكسر أيضا مع المستغاث من أجله نحو * يا للقوي لفرقة الاحباب * وتتعلق بفعل مضمر تقديره أدعوك لفلان قال ابن عصفور ولا أحد اولى كذلك بل الخلاف موجود فقيل إنها تتعلق بفعل النداء وهو بعيد وقيل بحال محذوفة تقديره يا لزيد مدعوا للعمرو وقد تجر المستغاث من أجله لأنها تأتي للتعليل كاللام قال

يالرجال ذوي الالباب من نفر * لا يبرح السفه المردي لهم دينا

وقد يحذف المستغاث من أجله إن علم كقوله

فهل من خالد اما هلكنا * وهل بالموت يا للناس عار

وقد يحذف المستغاث به فتلي يا المستغاث من أجله كقوله

(١) بياض بالاصل

لمعنى وهو الدلالة على اسم الفاعل وزيادتها مختصة بالاسماء بخلاف النون والتاء فانهما يزادان فى الأسماء والأفعال
ومثال اللفظ نحو استخراج يقال فى جمعه تخارج فتبقى التاء وتحذف السين لان بقاءها وحذف السين أدى الى
وجود النظير نحو تجافيف وتماثيل والعكس يؤدى الى عدم النظير لانه يصير سخاريج وسفاعيل معدوم فى أبنية
كلامهم ويبقى أيضا الزائد الذى لا يغنى حذفه لو حذف عن حذف زائد غيره مثاله لغيزى وحضيرى الألف وأحد
حرفى التضعيف زائدان فيبقى المضاعف لان حذفه لا يغنى عن حذف الآخر فانه لو حذف لبقى لغيزى وحضيرى
مخففا ولو جمع هذا لزم حذف الألف فلذلك يبقى المضاعف وتحذف الالف فيقال لغاغيز وحضاضير فان ثبت
التكافؤ بان لم يكن لأحد الزائدين مزية على الآخر لا فى معنى ولا فى لفظ ولا تأدية الى حذف الزائد الآخر
فالحاذف مخير نحو حبنطى النون والألف زائدتان ولا مزية لأحدهما على الآخر لأن الزائد الاول فضل بالتقدم
والثانى ببنية الحركة لانه ملحق بسفرجل وكذا قلنسوة فضلت النون بالتقدم والواو بالحركة وعفرنى فضلت النون
بالتقدم والألف بتمكنها فى تقدير الحركات الثلاث فيقال فى الجمع احابنط وقلانس وعفارن وأحابطى وقلاسى
وعفارى فان كان أحد الزائدين يضاهى أصلا والآخر لا يضاهيه وهو ميم سابقة كميم مقعنسس ففيه خلاف مذهب
سيبويه انك تحذف السين فتقول مقاعس ومذهب المبرد انك تحذف الميم فتقول قعاسس وجه الاول انه أبقى
الميم لكونها متقدمة ولكونها تفيد معنى وهو الدلالة على اسم الفاعل ووجه الثانى ان السين أشبهت الاصل
فحكم لها بحكمه ألا ترى انك تقول فى محرنجم ومدحرج حراجم ودحارج فتحذف الميم وتبقى الحرف الاصلى
فكذا فى مقعنسس تحذف الميم وتبقى الحرف الملحق بالاصل وأجيب بأن هذا من قبيل زائدين ترجح أحدهما
بدلالته على معنى دون الآخر والنون فى المذهبين محذوفة وكذلك المذهبان فى التصغير والمصادر التى أولها
همزة الوصل تحذف للزوم تحرك ما بعدها فى التكسير والتصغير فان كان المصدر على وزن انفعال وافتعال
كانطلاق وافتقار ففى تكسيره وتصغيره خلاف مذهب سيبويه انه يقال نطاليق وفتاقير ونطيليق وفتيقير
فان كانت تاء الافتعال قد أبدلت ردت الى أصلها من التاء فيقال فى اضطراب واصطبار وازدياد وادكار واطلام
ضتاريب وصتيريب وذهب المازنى الى إجراء انفعال وافتعال مجرى فعال فى حذف الهمزة وحذف النون والتاء
فيقال فى الجمع طلائق وقفائر وطليق وقفير فان تعذر أحد المثالين ببعض الاصول حذف الخامس من الاصول
مطلقا سواء وافق بعض الزوائد لفظا أم مخرجا أم لم يوافقه كسفرجل وسفارج وشمردل وشمارد ويحذف الرابع
ويبقى الخامس ان كان الرابع أصلا وافق بعض حروف الزيادة فى اللفظ أو فى المخرج نحو خدرنق نونه أصل
لكنها مثل النون الزائدة من حيث اللفظ فيقال خدارق بحذفها واقرار القاف وهو الحرف الخامس وفرزدق
داله أصل لكنها تشبه التاء التى هى من حروف الزيادة من حيث المخرج لا من حيث اللفظ فيقال فرازق بحذفها
واقرار القاف هذا هو الاجود ويجوز فيه وجه آخر وهو ابقاء الرابع وحذف الخامس فيقال خدارن وفرازد
هذا المذكور من جواز حذف الخامس مطلقا أو الرابع بشرطه مذهب سيبويه وقال المبرد لا يجوز الا
حذف الخامس لا غير وما جاء من قولهم فرازق غلط وما كان غلطا لا يتعدى به اللفظة المسموعة قال أبو حيان وقد
وافق المبرد على هذا غيره أما الثالث فلا يحذف فلا يقال فرادق ولا خدانق وأجازه الكوفيون والاخفش
قال أبو حيان وكأنهم رأوا حذف الثالث أسهل اذ تحل ألف الجمع محلها فيبقى ما قبل الالف معادلا لما بعدها فى
كون كل منهما حرفين متساويين فى نظم الترتيب وكأنهم رأوا ان بالثالث حصل الامتناع من الوصول الى
مماثلة مفاعل أو مفاعيل فأجروه مجرى الزائد الذى جاء ثالثا فحذفوه نحو واوفد وكس حيث قالوا فدا كس ولا
يبقى فى هذا الجمع أعنى الذى على مماثلة مفاعل أو مفاعيل زائد مع أربعة اصول بل يحذف سواء كان أولا أو ثانيا أو

ثالثا أو رابعا أو خامسا أو سادسا نحو مدحرج وقنفخر وفدوكس وصفصل وسبطرى وعنكبوت وعقربان وبرنساء فيقال دحارج وقفاخر وفداكس وصفاصل وسباطر وعناكب وعقارب وبرانس ولا توجد زيادة رابعة فى رباعى الأصول إلا حرف لين أو مدغما ولا سادسة فى رباعى الاصول أيهما الامع زيادة أخرى ويكونان زيدتا معا كما مثلنا به من عنكبوت وعقربان وبرنساء فان كان الزائد حرف لين رابعا سواء كان حرف مد أيضا كعصفور وقنديل وسرداح أم غير حرف مد كغرنيق وفردوس لم يحذف ذلك الزائد بل ان كان ياء أقر على حاله أو واوا أو ألفا قلب فيقال عصافير وقناديل وسراديح وغرانيق وفراديس فان كان حرف علة لا لين حذف كالصحيح فيقال فى كنهور كناهر وحرف اللين ما كان ساكنا سواء كانت الحركة قبله مناسبة له أم لا فان ناسبته سمى حرف مد ولين واحترز برابع من غير الرابع فانه يحذف أيضا وان كان حرف لين سواء كان ثانيا أم ثالثا أم خامسا كفدوكس وسميدع وعذافر وخيتعور وحيسفوج فيقال فداكس وسمادع وخذافر وختاعر وحسافج ويجوز أن يعوض مما حذف سواء كان ثلاثى الاصول أم رباعيه أم خماسيه ياء ساكنة قبل الآخر نحو مطاليق فى منطلق وفداكيس فى فدوكس وسفاريج فى سفرجل مالم يستحقها من غير تعويض نحو لغيزى فانه يقال فيه لغاغيز بفك التضعيف وحذف الفه وياء قبل آخره لكن هذه الياء هى التى فى المفرد فليست تعويضا من المحذوف فى الجمع وقد تعوض هاء التأنيث من ألفه الخامس تقول فى حبنطى وعفرنى حبانط وعفارن فاذا عوضت الياء قلت حبانيط وعفارين أو الهاء قلت حبانطة وعفارنة لكن باب تعويض الياء أوسع جدا لانها يجوز دخولها فى كل ما حذف منه شئ غير باب لغيزى وتعويض الهاء مقصور على ماذكر وهاء التأنيث أحق بالاسم الذى حذفت منه ياء النسب عند الجمع من غيره مثاله اشعثى واشاعثة وازرقى وازارقة ومهلبى ومهالبة ولا يجوز حذف الياء من مفاعيل ولا اثباتها فى غيره كمفاعل وفواعل عند البصريين الا فى الضرورة كقوله

ألا أن جيرانى العشية رائح * دعتهم دواع من هوى ومنادح

والاصل منادىح لانه جمع مندوحة وقوله * سوابيغ بيض لا تخرقها النبل * والاصل سوابغ لانه جمع سابغة وأجاز الكوفية الامرين فى الاختيار واستدلوا بقوله تعالى . وعنده مفاتح الغيب . والاصل مفاتيح لانه جمع مفتاح وبقوله تعالى . ولو ألقى معاذيره . والاصل معاذره لانه جمع معذرة وتأول البصريون ذلك على انه جمع مفتح بلا ألف ومعذار بألف ووافق ابن مالك الكوفيين فأجاز فى سربال وعصفور سرابل وعصافر وفى درهم وصيرف دراهيم وصياريف ولا يفتتح باب مفاعل ومفاعيل بالحرف الذى لم يفتتح به المفرد بل أى حرف كان أول المفرد يكون أول هذين الجمعين كما مر فى الامثلة قال أبو حيان وهذا الحكم مشترك بين هذين المثالين وبين كثير من أمثلة الجموع وانما يخرج عنه ما جمع على أفعل وأفعال وأفعلة وأفعلاء وفعل فى جمع أفعل ولا يختم باب مفاعل ومفاعيل بحرف لين ليس فى الواحد هو ولا ما أبدل منه فان كان هو أو ما أبدل منه فى الواحد ختم هذا الجمع به كحذرية وحذارى وعرقوة وعراقى وماورد بخلاف ذلك فى الامرين أعنى الافتتاح والاختتام فهو جمع لواحد قياس مهمل أو مستعمل قليلا مثاله فى الافتتاح ملامح ومذاكير ومحاسن افتتح بغير الحرف الذى فى أول لمحة وذكر وحسنة فقدر كأنها جمع ملمحة ومذكار ومحسنة وهى مفردات مهملة الوضع جاء الجمع عليها واظافير افتتح بغير الحرف الذى فى أول ظفر لكنه ورد الاظفور فى معنى الظفر فكأن الجمع جاء عليه وان كان الظفر أشهر وأكثر استعمالا ومثاله فى الاختتام باللين الكيا كى ختم به والمفرد كيكة وليس هو فيه ولا ما أبدل منه فقدر كأنه جمع كيكاة وهو مفرد قياس قد أهمل والليالى مفرد ليلة ولم يختم به ولكنه قد استعمل قليلا ليلاة قال * يا ربحه من جمل ما أشقاه * فى كل ما يوم وكل ليلاه * فجاءت الليالى على مراعاة هذا القليل

﴿ ص ﴾ مسئلة يجمع العلم المرتجل والمنقول من غير اسم جامد له جمع موازنه أو مقاربه من جامد اسم الجنس الموافقه تذكيرا وضده ولا يتجاوز بالمنقول في جامد له جمع وزنه فان لم يكن عومل كأشبه الاسماء به

﴿ ش ﴾ اذا كان الاسم علما مرتجلا فانك تجمعه جمع ما قاربه من أسماء الاجناس ان كان له نظير في الاوزان أو ما قاربه في الوزن ان لم يكن له نظير مراعيا الموافقة في التذكير والتأنيث فان كان العلم مذكرا جمع جمع اسم الجنس المذكر أو مؤنثا جمع جمع اسم الجنس المؤنث مثال ماله نظير زينب وسعاد وأدد فيجمع زينب على زيانب كما يجمع أرنبا على أرانب وسعاد على أسعد كما يجمع كراعا على أكرع وأدد على أدان كما يجمع نغرا على نغران ومثال ما لا نظير له ضربب اذا ارتجلت علما من الضرب على وزن فعلل فانه مفقود في كلامهم فتجمعه جمع برثن لانه قاربه في الوزن وكذلك العلم المنقول من غير اسم جامد سواء كان منقولا من صفة أو من فعل وقد استقر له جمع قبل النقل فانه أيضا يجعل كاسم الجنس الموافق له فيما ذكر مثاله لو سميت رجلا بجامد أو بضرب المنقول من الفعل لقلت في جمع جامد جوامد كما تقول في حائط حوائط وفي جمع ضرب اضراب كما تقول في جمع حجر أحجار وكذا اذا سميت امرأة بخالد جمعتها على خوالد كما تجمع طالق على طوالق ولو سميتها بقال لقلت في جمعها قول كما تقول في جمع ساق سوق ولو سميت باقتل منقولا من المضارع المبني للمفعول فانه لا نظير له في أوزان الاسماء فيجمع مثل جمع إفكل المقارب لوزنه ولا تتجاوز بالمنقول من جامد مستقر له جمع ما كان له من الجمع فلو سميت رجلا بغراب قلت في جمعه أغربة وغربان كما قيل فيه قبل النقل ولا يزيله النقل عما كان له في حال كونه اسم جنس فان لم يستقر له جمع قبل النقل بأن لم يجمع البتة كالمنقول من أكثر المصادر فانها لم تجمع أو جمع لكنه ما استقر فيه جمع بل اضطرب ولم تطرد فيه قاعدة بحيث تكون مقيسة في جمع ذلك الاسم فانه اذ ذاك يجمع جمع ما كان أشبه به مثال الاول ان يسمى بضرب فانه لم يجمع وهو مصدر فجمع مسمى به على افعل في القلة فتقول اضرب ككلب وأكلب وضروب من الكثرة ككعب وكعوب ومثال الثاني (١)

﴿ ص ﴾ ولا يجمع جمع كثرة واسم جنس لم تختلف أنواعه وفاقا فان اختلفت فالجمهور لا يقاس هو ولا اسم الجمع وانه يقاس في القلة اما جمع الجمع فلم يثبته غير الزجاجي وابن عزيز

﴿ ش ﴾ لا خلاف في ان جموع الكثرة لا تجمع قياسا ولا أسماء المصادر ولا أسماء الاجناس اذا لم تختلف أنواعها فان اختلفت فسيبويه لا يقيس جمعها على ما جاء منه وعليه الجمهور ومذهب المبرد والرماني وغيرهما قياس ذلك قال أبو حيان والصحيح مذهب سيبويه لقلة ما حكى منه وسواء في اسم الجنس ما ميز واحده بالتاء وما ليس كذلك ومن المسموع في الاول قولهم رطبة وأرطاب واختلفوا في جموع القلة وهي أفعال وأفعلة وأفعل وفعلة فذهب الاكثرين انه منقاس جمعها ولا خلاف انه ما سمع من جمع القلة أكثر مما سمع من جمع الكثرة ولكن أهو من الكثرة بحيث يقاس عليه أم لا واختيار ابن عصفور انه لا ينقاس جمع الجمع لا جمع القلة ولا جمع الكثرة ولا يجمع الا ما جمعوا ومن المسموع في ذلك أيد وأياد وأوطب وأواطب وأسماء وأسام واسورة وأساورة وابيات وأبابيت وانعام وأناعيم وأقوال وأقاويل وأعراب وأعاريب ومعن ومعنان ومصران ومصارين وخشان وخشاشين وجمال وجماليل وأعطية وأعطيات وأسقية وأسقيات وبيوت وبيوتات وموال وواليات بني هاشم ودور ودورات وعود وعودات وصواحب وصواحبات يوسف وحدائد وحديدات وحمر وحمرات وطرق وطرقات وجزر وجزرات وأنصاء وأناص وهو مارعي من النبات قال أبو حيان فهذا ما جمع من الجمع في الكلام والمفرد بد ووطاب واسم وسوار وبيت ونعم وقول وعرب ومعن ومصير وخش

(١) كذا بياض في النسخ الثلاثة التي بأيدينا

وجبل وعطاء وسقاء وبيت ومولى ودار وعائد وصاحبة وحديدة وحمار وطريق وجزور ونصو قال وأما ماجاء في الضرورة فاعنيات والبرعات وأيامنون وأنا كثون وسقايين وغرابين اماجمع جمع الجمع فأثبته الزجاجي ومثله بأصائل وهي العشايا فانه جمع آصال وآصال جمع أصل وأصل جمع أصيل كما تقول رغيف ورغف ثم تشبه أصلا الجمع بعنق فتجمعه على آصال كما تجمع عنقا على أعناق ثم تشبه آصالا بأعصار لموافقته في الزيادة وعدد الحروف فتجمعه على أصائل وكان قياسه أصائيل لأجل الالف كأعاصير وبعضهم قال ان أصلا قد استعمل في لسان العرب مفردا بمعنى أصيل فاصائل من جمع الجمع قال أبو حيان وهذا أحسن من أن يجعل جمع جمع جمع قال وذكر أبو الحسن بن الباذش ان النحويين على ان آصالا جمع أصيل كيمين وايمان وان أصائل جمع أصيلة كسفينة وسفائن وقد حكى يعقوب أصيلة في معنى أصيل فعلى هذا لا يكون أصائل من باب جمع الجمع ولا من باب جمع جمع الجمع قال وهذا أولى من تكلف لا يضطر اليه انتهى وقال السهيلي لا أعرف أحدا قال جمع جمع الجمع غير الزجاجي وابن عزيز قال أبو حيان وظاهر كلام سيبويه انه لا ينقاس جمع اسم الجمع ومن المسموع منه قوم وأقوام ورهط واراهط

﴿ ص مسئلة ﴾ مادل على أكثر من اثنين ولا واحد له من لفظه ان كان وزنه خاصا بالجمع أو غالبا فجمع واحد مقدر والا فاسم جمع وماله واحد يوافقه في أصل اللفظ والدلالة عند عطف أمثاله فجمع مالم يخالف أوزانه أو يساو الواحد في خبره ووصفه ونسبه أو يميز من واحده بياء نسبة فاسم جمع أو بتاء فاسم جنس في الاصح اما مايقع على المفرد والجمع فان لم يثن يجنب على الافصح فغير جمع والا فقيل اسم جمع وقيل جمع مقدر تغييره وقيل مفرد

﴿ ش ﴾ كل اسم دل على أكثر من اثنين ولا واحد له من لفظه فهو جمع واحد مقدر ان كان على وزن خاص بالجمع أو غالب فيه مثال الخاص عباديد وشماطيط فهذا جمع وان لم ينطق له بمفرد لانه جاء على وزن يختص بالجمع اذ لم يجئ لنا من لسانهم اسم مفرد على هذا الوزن ومثال الغالب أعراب فانه جمع لمفرد لم ينطق به وجاء على وزن غالب في الجموع لان أفعالا قل في المفردات جدا ومنه برمة أعشار والا فهو اسم جمع كابل وذود وأحدهما جمل أو ناقة وقوم واحده رجل فان كان له واحد يوافقه في أصل اللفظ دون الهيئة وفي الدلالة عند عطف أمثاله عليه فهو جمع مثاله رجال له واحد يوافقه في الحروف الاصلية دون الهيئة ويقال فيه قام رجل ورجل ورجل فان وافقه في اللفظ والهيئة كفلك للواحد والجمع فسيأتي حكمه أو لم يوافقه في الدلالة عند عطف أمثاله كقريش فان واحدهم قرشي واذا عطف أمثاله عليه فدلوله جماعة منسوبة الى قريش وليس مدلول قريش ذلك فليس بجمع وكذا ان وجد الشرطان ولكن خالف أوزان الجموع السابقة أو ساوى الواحد في خبره ووصفه نحو الركب سائر وهذا ركب سائر كما تقول الراكب سائر وهذا راكب سائر أو ساواه في النسب اليه بان نسب اليه على لفظه نحو ركبي كما تقول راكبي بخلاف الجمع فانه لا ينسب اليه على لفظه بل يرد الى المفرد كما سيأتي أو ميز من واحده بنزع ياء النسب نحو روم وترك فان الواحد منهما رومي وتركي ومع ذلك لا يكون روم وترك ونحوهما جموعا أو ميز من واحده بتاء التأنيث كتمر وتمرة في المخلوقات وسفن وسفينة في المصنوعات فليس شيء من هذه الاقسام الاربعة بجمع بل كل من الثلاثة الاول اسم جمع والأخير اسم جنس وخالف الاخفش فيما كان على فعل كركب وطير وصحب ونحوها فقال انها جموع تكسير لراكب وطائر وصاحب لا اسماء جموع قال أبو حيان وهو مردود بأن العرب صغرتها على لفظها ولو كانت جموعا لردت في التصغير الى مفرداتها وخالف الفراء في كل ماله واحد موافق في أصل اللفظ كتمر وغمام وسحاب ونحوها ورد بأنه لو كان جمعا لم يجز وصفه بالمفرد وقد وصف به قال تعالى ، اليه يصعد الكلم الطيب ، أعجاز نخل منقعر ، ومن الواقع على جمع مايقع على الواحد والجمع

بغير تغيير ظاهر فاما ان يثنى أولا فان لم يثن فانه ليس بجمع كالمصدر اذا أخبر به أو وصف به أو وقع حالا ونحو جنب أيضا فان الافصح فيهما أن لا يثنيا ولا يجمعا فليسا بجمعين وان ثنى فهو جمع عند الاكثرين كفلك وهجان ودلاص فانها تطلق على المفرد والجمع ففلك في حالة الافراد نظير قفل وفي حالة الجمع نظير رسل وهجان في حالة الافراد نظير لجام وفي حالة الجمع نظير كرام فقدر التغيير في حالة الجمع بتبدل الحركات ولم يجعل من باب المشترك لوجود تثنيته في كلامهم بخلاف نحو جنب فانه هكذا المفرد والمثنى والمجموع على الفصيح وان كان بعضهم قد ثناه فيكون إذ ذاك من باب فلك فاما تثنيت دل ذلك على عدم الاشتراك وذهب آخرون الى ان باب فلك ونحوه أسماء جموع وانه لا تغيير فيها مقدرا فيكون اذ ذاك من قبيل المشترك بين المفرد والجمع ولا يمتنع أن يوضع لفظ مشترك بين المفرد والجمع لانهما معنيان متغايران بكيفية الافراد والجمع وان كنت اذا أطلقته على الجمع دل على المفرد والجمع ضم مفردات ينتظمهن لفظ كما لم يمتنع ان يوضع المشترك بين الكل وجزئه نحو انسان فانه موضوع لهذا الشخص وموضوع لانسان العين وان كنت اذا أطلقته على الانسان دل بطريق التضمين على انسان العين فكما لم يمتنع وضع مثل هذا فكذلك لا يمتنع بين المفرد والجمع بل هو في هذا أسهل لانه ليس فيه أكثر من ضم أمثال بخلاف الانسان فان المباينة فيه أكثر لأن مباينة الجزء للكل أكثر من مباينة المفرد للجمع وهذا الرأى صححه ابن مالك في التسهيل وقال بعض النحويين الفلك اسم مفرد يذكر ويؤنث وقوله تعالى • والفلك تجرى • على التأنيث المسموع فيه وهو مفرد واللام للجنس وقوله • وجرين بهم • أعيد فيه على المعنى كما قالوا الدينار الصفر والدرهم البيض وغير هذا القائل يجعله دليلا على الجمع

﴿ص﴾ المصغر هو المصوغ لتحقير أو تقليل أو تقريب أو تعطف قال الكوفية أو تعظيم بضم أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة بعده قيل أو ألف

﴿ش﴾ فوائد التصغير خمس • أحدها تحقير شأن الشيء وقدره نحو رجيل وزييد تريد تحقير قدره والوضع منه • الثاني التقليل اما لذاته نحو كليب أولكميته نحو دريهمات • الثالث التقريب اما لمنزلته نحو صديق أو لزمانه ومسافته نحو قبيل وبعيد وفويق وتحيت ودوين • الرابع التعطف نحو يا أخي يا حبيبي • الخامس التعظيم أثبته الكوفيون واستدلوا بقوله

وكل أناس سوف تدخل بينهم * دويهية تصفر منها الأنامل

والبصريون تأولوا ذلك ويكون تصغير الاسم بضم أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة بعده أعني بعد الثاني واعتل السيرافي لضم أول المصغر بانهم لما فتحوا في التكسير لم يبق الا الكسر والضم فكان الضم أولى بسبب الياء والكسر بعدها في الأكثر وهي أشياء متجانسة وتجانس الأشياء مما يستثقل وقال أبو بكر بن طاهر جعلوا الألف والفتح في الجمع لانه أثقل فطلبوا فيه الخفة والضمة والياء للمصغر لانه أخف وقال بعضهم انما ضم أول المصغر لانه ثان للمكبر وتال له فلما كان بعده جرى مجرى الفعل الذي لم يسم فاعله قالوا وانما فتح ماقبل الياء لان الياء في التصغير والالف في شبه مفاعل متقابلان لان التصغير والتكسير من باب واحد فكان ماقبل الالف مفتوح فكذلك ماقبل هذه الياء المقابلة لها وانما كانت علامة التصغير ياء لأن الاولى بالزيادة حروف المد واللين والجمع قد أخذ والالف فارادوا حرفا يخالفه ويقاربه ليقع الفصل فجاؤا بالياء لانها أقرب الى الألف وزعم بعض الكوفيين وصاحب الغرة ان الألف قد تجعل علامة للتصغير كقولهم هدهد وتصغيره هداهد ودابة وشابة والتصغير دوابه وشوابه بالألف وأجيب بأن الاصل دويبة وشويبة فأبدلت الألف من الياء وبان هداهدا اسم موضوع للتصغير لا أنه تصغير هدهد

﴿ص﴾ ويحذف أول يائين ولياها وتقلب ياء واو سكنت أو اعتلت أو كانت لاما وجوبا أو تحركت في مفرد وجمع اختيارا أو واو ثان فتح للتصغير منقلب عنها أو ألف زائدة أو مجهولة أو بدل همزة تليها الياء ومنقلب عنها في الأصح ويجري ذلك في الجمع الموازن مفاعل أو مفاعيل

﴿ش﴾ اذا ولي ياء التصغير ياآن حذف أولاهما لتوالي الأمثال وان وليها واو قلبت ياء وجوبا ان سكنت كعجوز وعجيز أو اعتلت كمقام أصله مقوم ومقيم أو كانت لاما كغزو وغزي وغزوة وغزية وعشوا وعشيا واختيارا إن تحركت لفظا في افراد وتكسير ولم يكن لاما كاسود وأساود وأسيد وجدول وجداول وجديل ويجوز في هذه الاقرار وترك القلب فيقال أسيود وجديول وجه الاول الجري على قاعدة اجتماع ياء وواو وسبقت احداهما بالسكون من قلب الواو ياء وادغامها في الياء ووجه الثاني الاجراء على حدها في التكسير لانهما من باب واحد فان تحركت فيهما وهي لام قلبت في التصغير وجوبا ولم يلتفت الى الجمع نحو كروان وكراوين وكريان ويقلب ثاني المصغر المفتوح للتصغير واوا وجوبا ان كان منقلبا عنها كديمة ودويمة وقيمة وقويمة وريح ورويحة وميزان ومويزن وميل ومويل وريان ورويان وشذ من هذا الاصل قولهم عيد وعييد وكان قياسه عويدا لانه مشتق من العود وكذا قولهم في الجمع أعياد وقصدوا بذلك الفرق بينه وبين تصغير عود وجمعه أو كانت الفاء زائدة كضارب وضويرب وكاهل وكويهل وقاصعاء وقويصعاء وخاتام وخويتيم وجاموس وجويميس أو كانت الفاء مجهولة الاصل كصاب وصويب وعاج وعويج والواوي أو كانت الفاء بدل همزة كآدم وأويدم أصله أأدم لانه أفعل من الأدمة فأبدلت الهمزة ألفا ولا تقلب ان كانت ياء كبيت وشيخ وميت وسيد أو كان منقلبا عن ياء كناب للسن في الاصح الذي هو مذهب البصريين بل يجب اقرار الياء في الحالين فيقال بييت وشييخ ومييت وسييد ونييب وجوز الكوفيون الإقرار والقلب واوا كراهة اجتماع اليا آت واختاره ابن مالك فيقال بويت وشويخ ومويب وسويد ونويب وسمع في بيضة بويضة بالواو وفي ناب للمسنة من الابل نويب وذلك عند البصريين شاذ لا يعمل به وعلى مذهبهم الاحسن ضم ما قبل الياء ويجوز كسرها فيقال شييخ وهكذا ويجري ما ذكر من القلب في الجمع على مثال مفاعل أو مفاعيل فيقال في الامثلة السابقة عجائز وروائع وموازين وضوارب وكواهل وقواصع وخواتيم وجواميس وأوادم

﴿ص﴾ ويكسر تالي ياء التصغير لا آخرا أو متصلا بهاء التأنيث أو ألفيه أو ألف افعال أو ألف ونون مزيدتين

﴿ش﴾ اذا كان تالي ياء التصغير مكسورا بقي على كسره كزبرج وزبيرج قال أبو حيان ولا نقول ان الكسرة الأصلية زالت وجاءت كسرة التصغير لانه لا حاجة الى دعوى ذلك قال ويشبه ذلك الكسرة في نحو شرب فانه اذا بني للمفعول ضم أوله ولا يقال ان كسرته زالت وجاء غيرها قال ولو قيل ان الكسرة في زبرج وشرب زالت وجاءت كسرة أخرى لكان وجها كما قالوا في من زيد في الحكاية على أحد القولين وفي يا منص اذا رخم منصور على لغة من لا ينتظر فانهم زعموا انها ضمة بناء غير الضمة الأصلية اهـ وان كان تالي ياء التصغير غير مكسور كسر للمناسبة بين الياء والكسرة كجعيفر وبريثن ودريهم الا أن يكون آخرا كرجيل لان الآخر مشغول بحركة الاعراب وهي متبدلة عليه فلم يمكن كسره أو متصلا بهاء التأنيث كطليحة فان كانت الهاء فيه ولم يتصل بها كسر كدحرجة ودحيرجة أو متصلا بما هو منزل منزلة هاء التأنيث كبعيلبك فلا تكسر اللام أو بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة ككسيرى وحميرا بخلاف ألف الالحاق كعلقى وعلباء فانه يكسر ما هي فيه فيقال عليق وعليبة أو متصلا بألف أفعال جمعا كأتراب وأنياب واسقاط واسباط أو مفردا كأن يسمى بأجمال فيقال أجيمال أو متصلا بالألف والنون المزيدتين كسكران بخلاف ما نونه أصلية فانه يكسر فيه ما قبل الألف

﴿ص﴾ والثنائي حذفا ردما حذف وضعا زاد آخره ياء قيل او يضعف من جنسه ولا يعتد بالتاء ولا يرد محذوف تأتي بدونه فعيل على الأصح

﴿ش﴾ يتوصل الى مثال فعيل فى الثنائي برد ما حذف منه ان كان منقوصا سواء كان المحذوف منه الفاء أو العين أو اللام مثال الفاء عدة وزنة وشية وسعة وصفة وصلة وجهة ولدة وخدة وكل وص وعد مسمى بها فاذا صغرت هذا النوع رددت المحذوف فى موضعه فتقول وعيد وأعيد وكذا باقيها ومثال العين سه ومذ وسل وقم وص وبع مسمى بها فتقول ستيهة ومنيذ وسويل وقويم وبييع ومثال اللام يد ودم وشفة ودد وحر وفوك وقط وفل فتقول يدية ودمى وشفيهة وددين وحريح وفويه وقطيط وفلين وان لم يكن منقوصا بل كان ثنائي الوضع زيد فيه ياء فيقال فى من وعن وان مسمى بها منى وعنى وانى وذكر ابن مالك فيه وجهين أحدهما هذا والآخر انه يضاعف الحرف الأخير من جنسه فيقال فى عن عنين ولا يعتد بتاء التأنيث فلا يقال فى شفة مثلا انه ثلاثى بل هو ثنائى وكذا ابنت وأخت وكيت وزيت وهنت ومنت فكلها ثنائية فاذا صغرت رددت المحذوف فقلت شفيهة وبنية وأخية وكيية وزيية وهنية ومنية لان لامها ثابت فيه عند العرب وما اختلف فى لامه المحذوف فكان حرفا فى لغة وحرفا غيره فى لغة جاز تصغيره على كل منهما فان تأتى فعيل بما بقى من منقوص لم يرد الى أصله كهار وميت وشاك وخير وشر وناس فيقال هوير ومييت وشويك وخيير وشرير ونويس هذا مذهب سيبويه ونقل ابن مالك عن أبى عمرو انه يرد المحذوف فيقال هويير ومويت وشويك وأخير وأشير وأنيس وفى برى علما بريئى ونقل غيره هذا المذهب عن يونس

﴿ص﴾ (ويحذف الوصل خلافا لثعلب وشرط المازنى وزانه للاسماء)

﴿ش﴾ تزال ألف الوصل عند تصغير ما هى فيه سواء كان ثنائيا كابن واسم أم أكثر كافتقار وانطلاق واستضراب واشهيباب واعديدان واقعنساس واعلواط واضطراب لزوال الحاجة اليها بتحريك أول المصغر فيقال بنى وسمى وفتيقير ونطيليق وشهيبيب وعديدين وقعيسيس وعليط وضيريب وسواء بقى على مثال الاسماء أم لا هذا مذهب سيبويه وأثبت ثعلب همزة الوصل فى الأسماء فى حال التصغير ولم يسقطها فيقال فى اضطراب اضيريب بحذف الطاء لانها بدل من تاء افتعل وهى زائدة وأبقى همزة الوصل لانها فضلتها بالتقدم ومنع المازنى من تصغير انفعال وافتعال فلم يجز فى انطلاق نطيليق ولا فى افتقار فتيقير لانهما ليس لهما مثال فى الأسماء بل يحذف حتى يصير الى مثال الأسماء فيقال طليق وفقير قال أبو حيان وليس خلاف المازنى مختصا بانفعال وافتعال فقط بل يشترط فى المصغر كله ان يكون على مثال الأسماء

﴿ص﴾ ويتوصل الى فعيعل وفعيعيل فى غير الثلاثى بما توصل به الى مفاعل ومفاعيل حذفا وابقاء لكن لا تحذف هنا التاء والألف الممدودة وياء النسب والألف والنون الزائدتان بعد أربع ولا يعتد بهن ويحذف واو جلولاء وشبهها فى الأصح

﴿ش﴾ يتوصل الى مثال فعيعل وفعيعيل فى التصغير بما يتوصل به الى مفاعل ومفاعيل فى التكسير لانهما من واد واحد فكما تقول فى خدب خداب وفى بهلول بهاليل وفى عطرد عطارد وعطارد كذلك تقول خديب وبهيليل وعطيرد والحذف والترجيح والتخيير فى الزيادتين هنا كما هناك فكما تقول عطاميس ومطاليق وتخاريج ودحاريج تقول عطيميس ومطيليق وتخيريج ودحيريج وكما تقول فى سفرجل سفاريج تقول سفيريج وكما تقول فى حبنطى وعفرنى وقنداوى حباطى وحبانط وعفارى وعفارن وقنادى وقداى تقول حبينط وحبيطى وعفيرن وعفيرى وقنيد وقديني لكن خالف التصغير التكسير فى انه لا يحذف فيه هاء التأنيث وان حذفت فى الجمع

فيقال فى دحرجة دحيرجة والجمع دحارج ولا تحذف فيه ألفه الممدودة فيقال فى قاصعاء قويصعاء والجمع قواصع بحذفها ولا تحذف فيه ياء النسب فيقال فى لوذعى لويذعى والجمع لواذع بحذفها ولا تحذف فيه الألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف فصاعدا فيقال فى زعفران زعيفران والجمع زعافر بحذفهما وفى عرنقصان عريقصان والجمع عراقص بحذفهما فان كانتا بعد ثلاثة أحرف لم تحذفا لا هنا ولا هنالك وكذا لو كانت النون أصلية ثبتت فى البابين كأسطوانة وأساطين واسيطينة ولو كانت ألف التأنيث مقصورة حذفت فى البابين كقرقرى وقراقر وقريقر ولا يعتد بهذه الأمور الأربعة أعنى هاء التأنيث وألفه الممدودة وياء النسب والألف والنون المزيدتين بل يصغر الاسم على أحد المثالين وفيه اللواحق المذكورة ومذهب سيبويه فى واوجلولاء وشبهها والمراد به ألف براكاء وياء قريثاء انها تحذف عند التصغير فيقال جليلاء وبريكاء وقريثاء لان لألف التأنيث الممدودة شبها بهاء التأنيث وشبها بألفه المقصورة فاعتبرنا الشبه بالهاء فى عدم الحذف لها واعتبرنا الشبه بالمقصورة فى اسقاط الواو والألف والياء لانها كالألف فى حبارى وخالفه المبرد فأثبتها وأدغمها بعد القلب فقال جليلاء وبريكاء وقريثاء كما لم تحذف واو فروقة وألف رسالة وياء صحيفة ولم يعتبر الا أحد الشبهين فقط

﴿ص﴾ ويرد الى الأصل هنا وفى مفاعل ومفاعيل وأفعال وأفعلة وفعال ذو البدل آخرا مطلقا وغيره ان كان لينا بدل غير همزة تلى همزة الاستفهام لا تاء متعد ونحوه خلافا للزجاج ولا ذو القلب وما خالف فشاذ أو مادة أخرى

﴿ش﴾ يرد الى أصله فى التصغير وفى التكسير على مثال مفاعل أو مفاعيل أو أفعال أو أفعلة أو فعال ذو البدل الكائن آخرا مطلقا سواء كان حرف لين نحو ملهى أم غير حرف لين نحو ماء فان الألف فى ملهى بدل من الواو لانه مشتق من اللهو والهمزة فى ماء بدل من الهاء لقولهم مياه فمثال التكسير على مفاعل ملاهى وعلى مفاعيل مهارى وعلى أفعال أمواه وعلى أفعلة أسقية وعلى فعال مياه ويقال فى تصغيرهما مليهى ومويه وسقى لان التصغير والتكسير يردان الأشياء الى أصولها فان لم يكن ذو البدل آخرا فيشترط فيه شرطان أحدهما أن يكون حرف لين والثانى أن يكون بدلا من حرف لا يكون ذلك الحرف همزة تلى همزة أخرى مثاله مال وقيل وريان وميزان وموقن فيقال مويل وقويل ورويان ومويزين ومييقين وانما رجع فى هذه الى الأصل لزوال موجب البدل لان الواو انما أبدلت فى نحو مال لتحركها وانفتاح ماقبلها وفى قيل وميزان لكسر ماقبلها وفى ريان لاجتماعها مع الياء وسبق أحدهما بالسكون وفى موقن أبدلت الياء بضم ماقبلها وقد زال الموجب فى التصغير وسواء كان اللين بدلا من لين كما مثلنا أم من غيره كقيراط وديباج فيقال فيه قريريط ودبيبيج وقراريط ودبابيج ويقال فى ذئب ذؤيب وفى آل أهيل فلو انخرم الشرط الاول بأن كان حرفا صحيحا بدلا من حرف صحيح أو من حرف لين لم يرد الى أصله بل يصغر على حاله كتخمة وتخيمة وتراث وتريث وأباب فى عباب وأبيب وقائم وقويئم بالهمز وكذا لو انخرم الشرط الثانى بان كان بدلا من همزة تلى همزة كآدم فيقال أويدم من غير رد الالف الى أصلها من الهمز بل تقلب واوا كما تقدم لضمة ماقبلها أما مافيه تاء الافتعال كمتعد ومتسر فسيبويه يحذف منه تاء الافتعال مع تاء أخرى مبدلة من حرف لين عند التصغير فيقول متيعد ومتيسر كما يقول فى مكتسب مكيسب وتبقى التاء المبدلة على حالها من غير رد الى الاصل وذهب قوم منهم الزجاج الى انه يرد الى أصله فيقال مويعد ومييسر لانهما من الوعد واليسر قال صاحب الافصاح وانما كان المحذوف تاء الافتعال لانه لابد من حذف وهى زائدة والزائد أحق بالحذف من الاصلى وأما ذو القلب فانه لا يرد فى البابين الى أصله بل يصغر ويكسر على لفظه كجاه أصله وجه لانه من الوجاهة فقلب فيقال فى تصغيره جويه لا وجيه لعدم الاحتياج الى الرد الى الاصل ويجمع أينق على أيانق ويصغر على أيينق ويقال فى شاك وأصله شايك شواك وشويك وما ورد بخلاف ما قررناه من رد ذى البدل الى أصله فاما

اذا ماالمهارى بلغتنا بلادنا * فبعدالمهارى من حسير ومتعب

ومما استعمل مفرداً ومضافاقولهم للمصاب المرحوم ويح فلان وويحه وويح له للمتعجب منه وويباله وويبك وويب غيرك وويسك وويسه قال الجزولى وهو استصغار واستحقار وقال ابن طاهر ويح كلمة تقال رحمة وويس كلمة تقال فى معنى رأفة وهى مضافة الى المفعول ومتى أضفتها لزمت النصب ولا يجوز فيها الرفع لانه مبتدأ لاخبر له فاذا أفردت جاز الرفع والنصب تقول ويح له وويحاله وويل له وويلاله ولا يقوى النصب فى هذا قوته فى غيره لان هذا مصدر لافعل له وانما يقوى النصب فى المصدر الذى له فعل نحو حمد وشكرا فالرفع فى نحو ويح وويل قوى والغالب على ويح الرفع وعلى تب النصب اذا أفرد نحو تباله ويجوز تب له وقال ابن أبى الربيع تبالك التزم نصبه وويح لك التزم رفعه وفى ويل لك وجهان ولوقسنا لساوينا لكن لانتعدى السماع فان عطف ويح على تب نصبته ولا يجوز رفعه لانه لاخبر له وان عطفت تب على ويح فكحاله قبل العطف ويكون جملتان فعلية على اسمية لتساويهما فى المعنى ويقال تباله وويح له فلا يكون فى ويح الا الرفع كحاله قبل العطف انتهى ومنع المازنى عطف ويح على تب وعكسه قال لان ويح رحمة له وتب بمعنى خسران له فكيف يتصور أن يدعو له وعليه فى حين واحد وأجيب بأن ويح حينئذ أخرج مخرج الدعاء وليس معناه الدعاء أوتبا أيضا دعاء له على حد قاتله الله ما أشعره ويقال للمصاب المغضوب عليه ويله وويل له وويلاله وويل طويل له وويلا طويلا فيجب النصب فى الاضافة ويجوز هو والرفع فى الافراد ويقال عولك وعولك ولا يفرد انما يستعمل تابعا لويل ومضافها للتبيين كلك فى سقيالك وأما المعرف بأل فالرفع فيه أحسن من النصب لانه صار معرفة فقوى فيه الابتداء نحو الويل له والخيبة له لكن ادخال أل ليس مطردا فى جميعها انما هو سماع نص عليه سيبويه فلا يقال السقى لك والرعى وقال الفراء والجرمى بقياسه ونفاه أبو حيان

﴿ص﴾ ومنه المثناة كلبيك وسعديك تابعة وحنانيك ودواليك وهذاذيك وحجازيك وحواليك ولا تتصرف وتلزم الاضافة واضافتها لظاهر قال ابن مالك شاذة كغائب وخالفه أبو حيان فان أفردت تصرفت وزعم يونس لبامفردا قلبت ألفه وتثنيتها للتكثير وقيل للشفع وزعم السهيلى فى حنانيك خاصة والكاف فى ماهو خبر مفعول وطلب فاعل وقال الاعلم حرف خطاب وسمع لب كامس

﴿ش﴾ من الواجب حذف عامله لكونه بدلا من فعله فى اجابة الداعى لبيك وسعديك أى اجابة بعد اجابة واسعادا بعد اسعاد أى كلما دعوتنى وأمرتنى أجبتك وساعدتك ولا يستعمل سعديك وحده بل تابعا للبيك كعوله بعد ويله ويجوز أن يستعمل لبيك وحده ومنه قولهم حنانيك أى تحننا بعد تحنن وقد نطق بفعله قال

تحنن على هداك المليـ * ـك فان لكل مقام مقالا

ودواليك من المداولة قال

اذا شق برد شق بالبرد مثله * دواليك حتى كلنا غير لابس

أى تداولنا دواليك كان الرجل فى الجاهلية اذا أراد أن يقعد مع امرأته شق كل واحد منهما ثوب الآخر ليؤكد المودة وهذاذيك قال * ضربا هذاذيك وطعنا وخضا * أى تهذهذاذيك وحجازيك أى تحجز حجازيك أى تمنع وحذاريك أى تحذر أى ليكن منك حذر بعد حذر زاد صاحب البسيط وحواليك أى اطاقة بعد اطاقة وهذه المصادر كلها لاتتصرف وهى ملتزم فيها الاضافة والتثنية فان أفرد منها شئ كان متصرفا كقوله

* فقالت حنان ما أتى بك ههنا * واختلف فى تثنيتها أهى تثنية يشفع بها الواحد والمراد اجابة موصولة بأخرى ومساعدة موصولة بأخرى وحنان موصول بآخر أم تثنية يراد بها التكثير على قولين أصحهما الثانى وقال

السهيلي بالأول في حنانيك خاصة قال المراد رحمة في الدنيا ورحمة في الآخرة ورد بأن من العرب من استعمله وهو لا يعتقد الآخرة قال طرفة * حنانيك بعض الشر أهون من بعض * وذهب يونس الى أن لبيك اسم مفرد وأصله قبل الاضافة لبا مقصور اقلبت ألفه ياء للاضافة الى الضمير كما قلبوا في لديك وعليك والذي ذهب اليه الخليل وسيبويه والجمهور أنه تثنية لب كما أن حنانيك تثنية حنان لانه سمع لب ولم يسمع لبا وذكر ابن مالك أن اضافة لبيك الى الظاهر شاذة كاضافتها الى الضمير الغائب قال * فلبي يدي مسور * وقال لبيه لمن يدعوني ورده أبو حيان بأن سيبويه قال في كتابه يقال لبي زيد وسعدي زيد فساق ذلك مساق المنقاس المطرد والكاف في نحو لبيك وسعديك وحنانيك الواقع موقع الفعل الذي هو خبر في موضع المفعول لان المعنى لزوما وانقيادا لاجابتك ومساعدة لما تحبه ومعنى قولهم سبحان الله وحنانيه أسبحه واسترحمه والكاف في نحو هذا ذيك ودواليك وحنانيك اذا وقعت موقع الطلب في موضع الفاعل كانه قال هذك ومداولتك وتحننك وزعم الأعلم أن الكاف حرف خطاب لا موضع لها من الاعراب كهي في أبصرك والنجاك وذلك وحذفت النون لشبه الاضافة ولان الكاف تطلب الاتصال بالاسم كاتصالها باسم الاشارة والنون تمنعها من ذلك فحذفت ورد بأن وقوع الاسم الظاهر وضمير الغائب موضع الكاف يبطل كونها حرفا وسمع مفرد لبيك لب بالكسر وهو مصدر بمعنى اجابة منصوب مبني كامس وغاق لقلة تمكنه كذا نص عليه سيبويه ورد به أبو حيان على ابن مالك حيث قال إنه اسم فعل بمعنى أجبت

﴿ص﴾ ومنه سبحان الله ومعاذ الله وريحانه ويلزم سبحان الله في الاصح ولا يتصرف ويلزم الاضافة وعرف سبحان الله بأل في الشعر وافرد منونا وغيره وقيل إنه مبنى

﴿ش﴾ من البدل عن فعله سبحان الله أي براءة له من السوء وليس مصدر التسبيح بل سبح مشتق منه كاشتقاق حاشيت من حاشي ولوليت من لولا وصهصهت وأففت وسوفت وبأبأت ولبيت من صه صه وأف وسوف وبأبي ولبيك ولا يقال سبح مخففا فيكون سبحان مصدرا له ويلزم الاضافة ولا يتصرف وقد يفرد في الشعر منونا ان لم تنو الاضافة كقوله * سبحانه ثم سبحانا نعوذ به * وغير منون إن نويت كقوله * سبحان من علقمة الفاخر * أراد سبحان الله فحذف المضاف اليه وأبقى المضاف بحاله وعرف بأل في الشعر قال * سبحانك اللهم ذا السبحان * ومن ذلك معاذ الله بمعنى عياذا بالله ويلزم أيضا الاضافة ولا يتصرف ومنه ريحان الله بمعنى استرزاق الله ويلزم أيضا الاضافة ولا يتصرف ولم ينطق له بفعل من لفظه فيقدر من معناه أي استرزقه ولا يستعمل مفردا بل مقترنا مع سبحان الله وقيل يستعمل وحده لان سيبويه لم يذكره مقترنا مع سبحان الله ولا نبه على ذلك ومذهب سيبويه ان سبحان علم للتسبيح ممنوع الصرف وقيل هو مبني لانه لا يتصرف ولا ينتقل عن هذا الموضع فاشبه الحرف

﴿ص﴾ ومنه سلاما وحجرا ومنه عجبا وحمدا وشكرا لا كفرا وهل هو خبر أو انشاء أو يلزم اجتماعهما خلاف ومنه أفعله وكرامة ومسرة ونعمة عين وحبا ونعام عين ولا أفعله ولا كيدا ولا هما ولأفعلنه ورغما وهوانا وجاء رفع بعضها وطرده ابن عصفور ومنه صلفا وكرما في التعجب وهل منه غفرانك خلاف

﴿ش﴾ من البدل عن فعله سلاما بمعنى براءة منكم لا خير بيننا ولا شر ولا يتصرف بخلاف سلام بمعنى التحية فانه يتصرف ومنه حجرا بكسر الحاء يقال للرجل أتفعل هذا فيقول حجرا أي منعا أي امنع نفسي وأبعده وأبرأ منه وقال سيبويه أي سترا وبراءة من هذا ومنه قوله تعالى ويقولون حجرا محجورا ولا يتصرف اذا كان مشابا بمعنى المباراة والتعوذ بخلاف ما اذا كان على أصله من المنع أو الستر من غير أن يشاب هذا المعنى فانه

الشهور وفى الأيام ثالثها يجوز فى الرفع دون النصب ورابعها عكسه

﴿ ش ﴾ أطلق ابن مالك وغيره انه لا تصغر الأسماء المبنية قال أبو حيان ويرد عليه ان بعض المبنيات يصغر وذلك الاسماء المركبة تركيب المزج فى لغة من بنى كبعلبك وعمرويه فيقال بعيلبك وعميرويه والأسماء المبنية بسبب النداء فقال يازييد ويا جعيفر قال وقد احترز بعضهم عن هذين النوعين فقال لا تصغر الأسماء المتوغلة فى البناء وهى التى لم تعرب قط فان هذين النوعين لهما حالة يعربان فيها قال ومع ذلك يرد عليه المركب الذى آخره ويه فانه لا يعرب قط على اصح القولين ومع ذلك يصغر قال ولنا نوع ثالث لم يعرب قط ويصغر ذكره صاحب البسيط قال ويقال أويه من كذا وهو تصغير أوه كما قالوا فى المبهمة كالتى والذى والمضمر الذى فيها لا يمنع من التحقير كما يمنعه فى رويدزيدا وهو اسم الفعل لانه على حد أسماء الفاعلين ويستثنى من ذلك المبنيات اسم الاشارة والموصول فيصغران لانه صار فيهما شبه بالاسماء المتمكنة من حيث انهما يوصفان ويوصف بهما وقد خولف بهما قاعدة التصغير حين أبقى أولهما على الفتح وزيد فى آخرهما ألف عوضا عما فات من ضم الاول فقالوا فى ذا ذيا وفى تا تيا وفى أولى أليا وفى ذان وتان وذيان وتيان وفى الذى وفروعه اللذيا واللتيا واللذيان واللتيان واللذيون بضم الياء وقيل بفتحها وكذا اللذيين بكسرها وقيل بفتحها واللتيات واللتياء فى اللاتى واللويا واللويون فى اللاى واللايين وضم لام اللذيا واللتيا لغة لبعض العرب قال أبو حيان وذلك دليل على ان الالف ليست عوضا من ضم الاول اذ لا يجمع بين العوض والمعوض منه قال ولم يصغروا من ألفاظ اشارة المؤنث سوى تا وتركوا تصغير تى وذى وذهى وذه استغناء بتصغير تا أو خوفا من الالتباس بالمذكر قال واجازة تصغير اللاتى واللواتى واللاء واللائى مذهب الأخفش قاله قياسا ومذهب سيبويه انه لا يجوز تصغيرها استغناء بجمع الواحد المحقر وهو اللتيات جمع اللتيا قال ومذهب سيبويه هو الصحيح لانه لم يثبت عن العرب ولا يقتضيه قياس لان قياس هذه الأسماء ان لا تصغر فتى صغرت العرب منها شيأ وقفنا فيه مع مورد السماع ولا نتعداه وقد دخل فى المبنيات الحروف والافعال فلا تصغر لأن التصغير وصف فى المعنى والحرف والفعل لا يوصفان فلا يصغران وقد سمع تصغير فعل التعجب قال * ياما أميلح غزلانا شدن لنا * وفى قياسه خلاف ولا تصغر الاسماء العاملة عمل الفعل وفى تصغير اسم الفاعل مع عمله خلاف وفى شرح التسهيل لابى حيان لا تصغر الاسماء المضمرة ولا المشبهة لها ككميت ونحوه ولا غير وسوى وسوى بمعنى غير ولا البارحة ولا أمس وغد وقصر بمعنى عشية ولا حسبك ولا الاسماء المختصة بالنفى ولا الاسماء الواقعة على معظم شرعا كأسماء الله تعالى ولا الاسماء المنافية لمعنى التصغير ككبير وجسيم ولا كل ولا بعض ولا أى ولا الظروف غير المتمكنة نحو ذات مرة ولا الاسماء المحكية ولا أسماء شهور السنة كالمحرم وصفر وباقيها ولا أسماء الاسبوع كالسبت والأحد وباقيها على مذهب سيبويه واختاره ابن كيسان ومذهب الكوفيين والمازنى والجرمى جواز تصغير أيام الاسبوع وزعم بعض النحويين أنك اذا قلت اليوم الجمعة واليوم السبت فرفعت اليوم جاز تصغير الجمعة والسبت وان نصبت لم يجز تصغيرهما وزعم بعضهم انه يجوز التصغير فى النصب ويبطل فى الرفع وأجاز المازنى تصغيرهما فى الرفع والنصب اه

﴿ ص ﴾ «مسئلة» تصغير الترخيم تحذف فيه الزوائد وربما حذف أصل يشبهه ولا يستغنى عن التاء مؤنث والأصح انه لا يختص بالعلم وانه يقال فى غير الترخيم فى ابراهيم واسماعيل بريهم وسميعيل وفيه بريه وسميع وفاقا

﴿ ش ﴾ من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم وذلك بحذف الزوائد فيعطى ما يليق به من فعيل أو فعيعل كقولك فى أزهر زهير وفى اسود سويد وفى منطلق طليق وفى مستخرج خريج وفى مدحرج دحيرج وفى زعفران زعيفر ولا فرق فى جواز تصغير الترخيم بين الاعلام وغيرها عند البصريين وزعم الفراء وثعلب انه يختص بالأعلام

اسم عين بتكرير أو حصر أو مؤكد جملة لا تحتمل غيره ويسمى مؤكداً لنفسه أو تحتمل فمؤكد غيره ويلزم فيه معرفة البتة ولا يتقدم عليها في الأصح الا نحو أجدك لا تفعل اللازم للاضافة لمناسب الفاعل وايلائه غالبا لا أو لم أو لن وجوز الزجاج توسيطه وسيبويه رفعه والمبرد الباقي ومنها المشبه به مشعراً بحدوث بعد جملة مشتملة على معناه وصاحبه دون صالح للعمل ويجوز اتباعه قال ابن خروف بضعف وابن عصفور بسواء وهو أولى ان خلت الجملة

﴿ ش ﴾ من المواضع التي يجب فيها حذف عامل المصدر ما وقع في توبيخ سواء كان مع استفهام كقوله

أذلا إذا شب العدى نار حربهم * وزهواً إذا ما يجنحون الى السلم

أم دونه كقوله

خمولا واهمالا وغيرك مولع * بتثبيت أسباب السيادة والمجد

سواء كان التوبيخ للمخاطب كما مثل وكقوله * أطرباً وأنت قنسرى * أم للنفس كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه أغدة كغدة البعير وموتا في بيت سلولية ومنها ما وقع تفصيل عاقبة طلب أو خبر فالطلب نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد وإما فداء والخبر نحو

لاجهدن فاما درء واقعة * تخشى وإما بلوغ السؤل والأمل

ومنها ما وقع نائبا عن خبر اسم عين بتكرير أو حصر فالتكرير نحو زيد سيرا سيرا أي يسير وكقوله

أنا جدا جدا ولهوك يزداد * إذن ما الى اتفاق سبيل

أي أجد جدا والحصر نحو انما زيد سيرا وما زيد الا سيرا أي يسير وكقوله

ألا انما المستوجبون تفضلا * بدارا الى نيل التقدم في الفضل

أي يبادرون بدارا جعل أحد اللفظين في التكرير عوضا من ظهور الفعل وقام مقامه في الحصر انما أو ما والا فلو كان المخبر عنه اسم معنى وجب رفع المصدر خبرا عنه نحو جدك جد عظيم وانما بدارك بدار حريص ومنها ما وقع مؤكدا لمضمون جملة فان كان لا يتطرق اليها احتمال يزول بالمصدر سمى مؤكدا لنفسه لانه بمنزلة تكرير الجملة فكأنه نفس الجملة نحو له على دينار اعترافا وان كان مفهوم الجملة يتطرق اليه احتمال يزول بالمصدر سمى مؤكدا لغيره لانه ليس بمنزلة تكرير الجملة فهو غيرها لفظا ومعنى نحو أنت ابني حقا قال أبو حيان وهذا المصدر المؤكد به في ضربيه يجوز أن يأتي نكرة ومعرفة باللام وبالاضافة فالنكرة نحو هذا عبد الله حقا وقطعا ويقينا وهو عالم جدا والمعرفة نحو هذا عبد الله الحق لا الباطل واليقين لا الشك والمضاف نحو صنع الله ووعد الله وصبغة الله وكتاب الله وقد التزم في بعضها التعريف فقط نحو البتة كقولك لا أفعله البتة ومعناه القطع ولا أعود له البتة وأنت طالق البتة ثم هذا المصدر المؤكد بضربيه لا يجوز تقديمه على الجملة المؤكدة على الصحيح وسببه أن العامل فيه فعل يفسره مضمونها من جهة المعنى اذ التقدير في له على دينار اعترافا أعترف بذلك اعترافا وفي هو ابني حقا أحقه حقا فأشبه ما العامل فيه معنى الفعل فلم يجز تقديمه قياسا عليه وأجاز الزجاج توسيطه فيقال هذا حقا عبد الله قال لانه اذا تقدم جزء فقد تقدم ما يدل على الفعل واستشهد بقوله

وكذا كم مصير كل أناس * سوف حقا تبليهم الايام

وقوله

اني ورب القائم المهدى * ما زلت حقا يا بنى عدى * أخا اعتلال وعلى أدى

أي سفر وأجاز قوم تقديمه واستدلوا بقولهم حقا زيد منطلق وأوله المانعون على ان حقا هنا نصب على الظرف لا على المصدر أي أفي حق زيد منطلق نص عليه سيبويه قال ابن مالك وأما قولهم أجدك لا تفعل فأجاز فيه الفارسي تقديرين أحدهما أن يكون لا تفعل في موضع الحال والثاني أن يكون أصله أجدك

مزج قال ويدخل تحت قولنا عجز المركب النسبة الى لولا وحيثما وشبههما فيقال لوي بتخفيف الواو وحيثي بحذف عجزهما الجري بأنهما مجرى الجملة التي تحكى ويقول في النسبة الى كنت كوني بحذف تاء الضمير ورد الواو لزوال موجب الحذف وهو اجتماعها ساكنة مع النون الساكنة لاجل التاء وقد نسبوا الى الجملة بأسرها فقالوا كنتي لكن في الشعر قال الاعشى * فاصبحت كنتيا وأصبحت عاجنا * وقال آخر

اذا ما كنت ملتمسا لقوت * فلا تصرخ بكنتي يجيب

قال ولو سمي بجملة زائدة على كلمتين كان تسمي رجلا بخرج اليوم زيد حذف ما زاد على الجزء الاول وقيل خرجي وجوز الجرمي في الجملة والمزج النسب الى الجزء الاول أو الثاني فتقول تأبطي أوشري وبعلي أو بكي وجوز أبو حاتم السجستاني النسب اليهما معا مفترنين فيقال تأبطي شري وبعلي بكي ورامي هرمزي وفي العدد احدي عشري وقال الاخفش في الأوسط وان خفت الالباس قلت رامي هرمزي ويحذف أيضا لهذه الياء عجز المركب تركيب اضافة ان لم يتعرف الاول بالثاني تحقيقا ولا تقديرا ولم يخف لبس كقولهم في النسب الى امرئ القيس امرئي ومرئي فامرؤ القيس لم يتعرف الاول فيه بالثاني لا تحقيقا ولا تقديرا لانه لم تسبق له اضافة قبل استعماله علما كما سبقت لابي بكر مثلا وان تعرف الاول بالثاني تحقيقا أو تقديرا ولا ولكن خيف لبس حذف الصدر ونسب الى العجز مثال الاول قولهم في ابن عمر وابن الزبير وابن كراع وابن دعلج عمري وزبيري وكراعي ودعلجي ومثال الثاني قولهم في أبي بكر بكري فابو بكر لم يتعرف فيه الاول الثاني تحقيقا لان الأسم لا يكون معرفا من جهتين العلمية والاضافة لكنه تعرف به تقديرا لانه قبل العلمية كان أبو معرفا ببكر تحقيقا ومثال الثالث قولهم في عبد مناف وعبد الاشهل منافي وأشهلي لانهم لو قالوا عبدي لالتبس بالنسبة الى عبد القيس فانهم قالوا في النسبة اليه عبدي فرقوا بين ما يكون الاول مضافا الى اسم يقصد قصده ويتعرف المضاف الاول به وهو مع ذلك اسم غالب أو طرأت عليه العلمية نحو ابن عمر وأبي بكر وعبد مناف وعبد الاشهل وعبد المطلب وعبد مناف وكذا كل ما كان فيه ابن أو أب أو أم وبين ما ليس كذلك نحو امرئ القيس وعبد القيس فان القيس ليس بشيء معروف بغير اضافة امرئ اليه أو عبد وقالوا في الرجل من بني عبد الله بن دارم دارمي ومن بني عبد الله بن الدئل دئلي نسبوا الى الجد قال أبو حيان والمراد بالمضاف في المسئلة التي يكون علما أو غالبا بحيث يكون بمجموعه لمعنى مفرد لا المضاف على الاطلاق فان مثل غلام زيد اذا لم يكن كذلك ينسب فيه الى زيد أو الى غلام ويكون إذ ذاك من قبيل النسبة الى المفرد لا الى المضاف لان كلا من جزئيه باق على معناه

﴿ ص ﴾ وياء المنقوص الاالثلاثي فترد وتقلب واوا والمشددة بعد أكثر من حرفين وقد تقلب واوا في مرموي فان كان حرفان حذفت اولى اليائين وقلبت الثانية أو حرف فالقلب وشذ غيره خلافا لابي عمرو وألف التأنيث رابعة أو فوقها مطلقا والواو تلو ضم ثالث فصاعدا والياء المكسور ما قبلها المدغم فيها الموصولة بالآخر.

﴿ ش ﴾ يحذف للنسب ياء المنقوص غير الثلاثي فيقال في قاض ومعتل ومستدع قاضي ومعتلي ومستدعي بخلاف الثلاثي كعم وشج فانه ترد لامه وتقلب واوا سواء كانت في الاصل واوا أم ياء كراهة اجتماع الامثال فيقال عموي وشجوي وقد يقع ذلك في الرباعي أيضا فيقال قاضوي لكنه شاذ ويحذف أيضا الياء المشددة بعد أكثر من حرفين سواء كانت من بنية الكلمة أم دخلت للنسب ككرسي وبختي ومرمي وشافعي فتحذف ياآتها وتثبت مكانها ياء النسب فتصير كلفظها كراهة اجتماع أربع ياآت ولانه لا يوجد في آخر اسم أربع زوائد من جنس واحد وقد يقال في مرمي مرموي بحذف الياء الزائدة المنقلبة عن الواو الزائدة في اسم المفعول وقلب الياء التي هي لام الكلمة واوا كما يقال في علي علوي فان كان قبل الياء المشددة حرفان فقط كقصي حذفت أولى اليائين

وقلبت الثانية واوا فيقال قصوى أو حرف واحد كحى وطى قلبت الثانية واوا وصحت الاولى محركة بالفتح فيقال حيوى لانه لو نسب اليهما على لفظهما لاجتمع فى آخر الاسم أربع ياآت وذلك مستثقل فى كلامهم وشذ قولهم حيي وكان أبو عمرو يختاره لانه ليس فيه زائد يحذف وتحذف أيضا ألف التأنيث رابعة أو فوقها فيقال فى جمزى وحبلى جمزى وحبلى بخلاف ألف الالحاق كعلقى أو لام الكلمة كملهى كما سيأتى وتحذف أيضا الواو وتلو مضموم ثالث فصاعدا فيقال فى عرقوة وترقوة وقمحدوة عرقى وترقى وقمحدى بخلافها بعد مضموم كرموة من الرمى فلا تحذف وتحذف أيضا الياء المكسورة المدغم فيها الموصولة بالآخر فرارا من توالى ياآت بينها كسر فيقال فى سيد وميت سيدى وميتى بالتخفيف حذفا للياء الثانية المدغم فيها الياء الاولى وشذ قولهم طائى بقلب الياء ألفا والقياس طيئى فلو كانت الياء غير مكسورة كهبيخ لم تحذف بل يقال هبيخى وكذا لو كسرت ولم توصل بالآخر كمهيم تصغير مهيام مفعال من هام فيقال مهيمى بلا خلاف لأن الياء المكسورة المدغم فيها مفصولة من الآخر بياء التعويض

﴿ص﴾ وتقلب واوا ألف ثالثة أو رابعة لالحاق أو أصل وقد تحذف أو تقلب رابعة لتأنيث فيما سكن ثانيه قيل أو خامسة تلو مشدد وقد تزاد ألف قبل بدل رابعة مطلقا وهمزة تأنيث غالبا وفى غيرها وجهان

﴿ش﴾ تقلب فى النسب واوا ألف ثالثة كفتوى وعصوى فى فتى وعصا أو رابعة لغير تأنيث كالالحاق فى علقى ولام الكلمة فى ملهى فيقال فيهما علقوى وملهوى وقد تحذف هذه أعنى الرابعة لغير تأنيث تشبيها لها بألف التأنيث فيقال علقى وملهى وقد تقلب الرابعة التى للتأنيث فيما سكن ثانيه فيقال فى حبلى حبلوى حملا على ملهى وعلقى بخلاف ما تحرك ثانيه كجمزى فليس فيه الا الحذف وقد تزاد ألف قبل بدل الألف الرابعة مطلقا سواء كانت للتأنيث كما نص عليه سيبويه أو للالحاق كما ذكره أبو زيد أو منقلبة عن أصل كما ذكره السيرافى فيقال حبلاوى وعلقاوى وملهاوى فان وقعت الألف خامسة وهى منقلبة عن أصل بعد حرف مشدد نحو مصلى ومثنى فمذهب سيبويه والجمهور الحذف كحالها اذا وقعت خامسة منقلبة عن أصل وليس قبلها مشدد كمشترى فانه لا خلاف فى حذفها ومذهب يونس جعله مثل معطى وملهى فيجيز فيه القلب كما يجيز الحذف وتقلب ايضا واوا همزة أبدلت من ألف التأنيث فيقال فى حمراء وصفراء حمراوى وصفراوى ومن العرب من يقول حمرائى وصفرائى فيقر الهمزة من غير قلب تشبيها بألف كساء قال فى التوشيح وذلك قليل ردى نقله أبو حاتم فى كتاب التذكير والتأنيث وفى همزة غير تالية ألف وجهان الاقرار والقلب سواء كانت أصلية كقراء ووضاء أو ملحقة بأصل كعلباء أو منقلبة عن أصل ككساء فيقال قرائى وقراوى ووضائى ووضاوى وعلبائى وعلباوى وكسائى وكساوى والتصحيح فى الأصلية أجود من القلب قاله ابن مالك قال ابو حيان فيفهم منه ان القلب فى الاخيرين أجود قال والذى ذكره غيره ان القلب فى باب علباء أحسن والاقرار فى باب كساء أحسن بناء لباب النسب على باب التثنية قال وقد قالوا فى باب التثنية كسايان فلا يقاس عليه النسب فيقال كسائى بالياء اهـ

﴿ص﴾ ويقال فى فعيلة فعلى وفعلية وفعولة فعلى ما لم يكن مضاعفا أو أجوف صحيح اللام قال ابن مالك أو تعدم الشهرة وشذ نحو سليمى وقاس أبو البركات بن الانبارى نحو الحنيفى فى المذهب وأثبت الأخفش واو فعولة وحذفها ابن الطراوة وأبقى الضمة ويقاسان فى فعيل وفعيل معتلى اللام لا صحيحين فى الاصح وثالثها يقاسان فى ياء ثالثة ورابعها فى فعيل فقط

﴿ش﴾ يقال فى النسب الى فعيلة بضم الفاء وفتح العين فعلى كذلك بحذف الياء الزائدة وتاء التأنيث نحو جهينة وجهنى وضبيعة وضبعى وشذ ردينة وردينى باثبات الياء ويقال فى فعيلة بفتح الفاء وكسر العين فعلى بفتحهما وحذف الياء والتاء كحنيفة وحنفى وربيعة وربعى وشذ قولهم فى سليم سليمى وفى عميرة عميرى وفى السليقة

سليقي باثبات الياء من غير تغيير وقاس الكمال أبو البركات عبد الرحمن بن الانباري الحنفي في النسبة الى مذهب أبي حنيفة فرقا بينه وبين المنسوب الى قبيلة بني حنيفة حيث يقال فيه حنفي كما فرقوا بين المنسوب الى المدينة النبوية والى مدينة المنصور فقالوا في الاول مدني وفي الثاني مديني ويقال في فعولة فعلي بحذف الواو والتاء وفتح العين سواء كانت اللام صحيحة كحمولة وحملي وركوبة وركبي أم معتلة كغدوة وغدوي هذا مذهب سيبويه وذهب الاخفش والجرمي والمبرد الى انه ينسب اليه على لفظه كقولهم في ازدشنوءة شنوي وذهب ابن الطراوة الى انه تحذف الواو ويترك ماقبلها على الضم فيقال حلي وركبي فان ضوعفت الثلاثة كعدبة وضربة تصغير العدة والضرة وشديدة وقديدة وضرورة لم تحذف الياء ولا الواو كراهة اجتماع المثلين لو حذفا فانه كان يصير عددي وضرري وشددي وقددي وضرري فهربوا الى الفصل بين المثلين بالياء والواو والنسبة اليها على لفظها فقالوا عدبدي وشديدي وضروري وكذا ان اعتلت عينها واللام صحيحة لاتحذف كاوزة ولوزي وطويلة وطويلي وقوولة وقوولي فان اعتلت هي واللام أيضا حذفت كطوية وطووي وحيية وحيوي وطهية وطهوي ويقال في فعيل وفعيل صحيحي اللام أو معتلين فعلي وفعلي بحذف الياء مثال الصحيحين هذيل وهذلي وثقيف وثقفي ومثال المعتلين قصي وقصوي وعلي وعلوي وفي قياس ذلك أقوال أصحها مذهب سيبويه يقاس في المعتلين دون الصحيحين فانهما ينسب اليهما على لفظهما ككليب وكليبي وتميم وتميمي وماجاء من الحذف يحمل على الشذوذ والثاني يقاس الصحيحان أيضا قياسا مطردا كالمعتلين وعليه المبرد والثالث ان كانت الياء ثالثة حذفت نحو قريش وقرشي وهذيل وهذلي قاله المهاباذي قال أبو حيان وهذا خلاف لمذهب سيبويه ولمذهب المبرد أيضا والرابع يقاس في فعيل لكثرة ماجاء منه سمع غير ماتقدم ضبري في بني ضبير وفقمي في بني فقيم كنانة وملحي في مليح خزاعة وقرمي في قريم وسلمي في سليم بخلاف فعيل فانه لم يحذف منه الا ثقيف وثقفي فالقياس على هذه اللفظة الواحدة في غاية البعد والضعف اما فعول فليس فيه الا النسبة على لفظه من غير تغيير وفاقا كعدو وعدوي

﴿ص﴾ ويفتح غالبا كسر فعل مثلث الفاء وجوبا وقيل جوازا وباب تغلب سماعا وقيل قياسا لاباب جندل وفاقا

﴿ش﴾ اذا نسبت الى فعل بفتح الفاء وكسر العين أو فعل بكسر الفاء والعين أو فعل بضم الفاء وكسر العين فتحت العين من الثلاثة كنمر ونمري وابل وابلي ودئل ودئلي وكذا ماختم بتاء التأنيث من ذلك كشقرة وشقري وحبرة وحبري وشذ قولهم في الصعق صعقي بكسر العين والصاد قبلها اتباعا وقال أبو حيان ولا أعلم خلافا في وجوب فتح العين في نحو نمر وابل ودئل الا ماذكره طاهر القزويني في مقدمة له ان ذلك على جهة الجواز وانه يجوز فيه الوجهان وقد تفتح العين المكسورة من الرباعي كتغلب وتغلبي ويثرب ويثربي ومشرق ومغرب ومشرقي ومغربي وقد اختلف في قياس ذلك على قولين أصحهما وهو مذهب الخليل وسيبويه انه شاذ يحفظ ماورد منه ولا يقاس عليه والثاني انه مطرد ينقاس وعزي الى المبرد وابن السراج والرماني والفارسي والصيمري وجماعة قال أبو حيان هكذا نقل الخلاف في هذه المسئلة بعض أصحابنا وذهب أبو موسى الى توسط بين القولين وهو أن المختار ان لايفتح قال وهذا مخالف لقول سيبويه من انه شاذ ولقول المبرد انه مطرد ولا يختار الكسر قال ونقل أبو القاسم البطليوسي في شرحه لكتاب سيبويه ان الجمهور على جواز الوجهين فيه وانه انما خالف فيه أبو عمرو فأوجب الكسر قال وهذا مخالف للنقل السابق اه ولا يغير باب جندل وعلبط ودودم وهدهد وعجلط وسلسلة مما توالت حركاته ولم يسكن ثانيه وكسر ماقبل آخره بل ينسب اليه على لفظه من غير نحو بل كسرته فتحة بلا خلاف

﴿ص﴾ ولا يرد من المحذوف الفاء أو العين الا المنقوص وترد اللام ان كان أجوف أو جبر في التثنية أو جمع

المؤنث والأفوجهان فان عرض الوصل جاز حذفه والرد وعكسه وتفتح عين المجبور وقيل يسكن ما أصله السكون ولا يحذف الوصل من غير ماذكر

﴿ ش ﴾ لا يرد في النسب ما حذف من فاء أو عين ان كانت اللام صحيحة فيقال في عدة عدي وفي سه سهي وفي مذ مسمي بها مذي ويرد ان كانت اللام معتلة فيقال في شية وشوي وفي رى مسمى بها رأى برد الفاء والعين وأما المحذوف اللام فيرد ان كان معتل العين سواء كانت اللام المحذوفة حرف علة كذى بمعنى صاحب فيقال ذووي أم حرفا صحيحا كشاة أصلها شوهة بسكون الواو كصحفة فلما حذفت الهاء باشرت تاء التأنيث الواو فانقلبت ألفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها فالمحذوف هاء وهو حرف صحيح فيقال في النسبة اليه على مذهب سيبويه شاهي برد اللام وابقاء الألف المبدلة وعلى مذهب الأخفش شوهي برد الواو أيضا الى أصلها فان كان صحيح العين وجب رد اللام أيضا ان جبر بردها في التثنية كأب وأخ فتقول أبوي وأخوي كما تقول أبوان وأخوان وتقول فوي على لغة من يقول فوان أو في الجمع بالألف والتاء كعضة وهنة وسنة فتقول عضوي وهنوي وسنوي على لغة من جعل المحذوف منها الواو وعضهي وهنهي وسنهي على لغة من جعل المحذوف منها الهاء كما تقول سنوات وسنهات وان لم يجبر بردلامه في التثنية ولا في الجمع بالألف والياء جاز فيه وجهان الرد وتركه نحو حر فيقال حرحي أو حري وشفة فيقال شفهي أو شفي فان كان المحذوف اللام وعوض في أوله همز الوصل جاز حذف الهمزة والرد وابقاء الهمزة وترك الرد فيقال في ابن واسم بنوي وسموي أو ابني واسمي ولا يجمع بين الهمزة والرد لئلا يجمع بين العوض والمعوض و يقال في ابن ابني أو ابني أو بنوي وتفتح عين المجبور مطلقا سواء كان أصلها السكون أم الحركة كالأمثلة السابقة كلها تفتح عينها هذا مذهب سيبويه والجمهور وقال الأخفش ان كان أصلها السكون سكنت يقال في النسب الى شاه شوهي بسكون الواو قال أبو حيان وهذا منه قياس مصادم للنص فهو من فساد الوضع قال وقد رجع في الأوسط الى مذهب سيبويه وذكره سماعا عن العرب ولا تحذف همزة الوصل من غير ماذكر فيقال في النسبة الى امرئ امرئي والى استغاثة استغاثي والراء والنون من امرئ وابنم تابعان في الكسر لما بعدهما في غير النسب

﴿ ص ﴾ ويضعف ثاني الثنائي وضعا جوازا ان صح ووجوبا ان اعتل الا بالألف فيهمز

﴿ ش ﴾ اذا نسب الى الثنائي وضعا فان كان آخره حرف صحيح جاز تضعيفه وعدم تضعيفه فيقال في كم كمي بالتشديد أو كمي بالتخفيف وان كان آخره ياء أو واو وجب تضعيفه فيقال في كي ولو كيوي ولووي كيوي وان كان آخره ألف ضعف بالهمز فيقال في لا لائي ويجوز لاوي لما تقدم من ان الهمزة لغير التأنيث يجوز فيها الاقرار والقلب واوا

﴿ ص ﴾ وتبدل ياء سقاية وحولايا همزة أو واوا وتزيد غاية الاقرار ولا يغير ثلاثي ساكن العين صحيحها لامه واو أو ياء فان أنث بالتاء فثالثها يقر ما قبل الواو وتقلب الياء في باب بنت ثالثها حذف التاء واقرار ما قبل

﴿ ش ﴾ النسب الى سقاية وحولايا بابدال الياء همزة فيقال سقائي وحولائي لان التاء والألف يحذفان فتتطرف الياء وقبلها ألف زائدة فتبدل همزة كما هو قاعدة باب الابدال وقد تجعل هذه الهمزة واوا فيقال سقاوي وحولاوي أما نحو سقاوة فتبقى الواو فيه على حالها ولا تقلب همزة فيقال سقاوي لان العرب قد تقلب الهمزة واوا فاذا حذفت لم يجز فيها الا الاثبات واما غاية ونحوها كطاية وثاية مما ثالثه ياء بعد ألف ففيه ثلاثة أوجه النسبة اليه على لفظه فيقال غايي وابدال الياء همزة كما قلبت في سقاية فيقال غائي وابدال الهمزة المبدلة من الياء واوا فيقال غاوي والهمزة أجود لان فيه سلامة من استثقال الياآت وإبدال أخف من ابدالين ولا يغير ثلاثي ساكن العين صحيحها

لامه ياء أو واو خال من تاء التأنيث كظبي وغزو باتفاق فيقال ظبيي وغزوي فان أنث بالتاء كظبية ودمية وزبية
وعروة وركوة ورشوة ففيه أقوال أحدها وهو مذهب سيبويه والخليل انه لا يغير أيضا بل ينسب اليه على لفظه
بعد حذف التاء سواء كان من ذوات الواو أو من ذوات الياء والثاني انه ينسب اليه كما ينسب الى المنقوص الثلاثي
فتقلب الياء واوا في اليائي ويفتح ما قبل الواو فيها وفي الواوي فيقال ظبوي وعروي وعليه يونس واختاره
الزجاج والثالث التفرقة بين ذوات الياء فتفتح ما قبلها وتقلبها واوا كالثلاثي المنقوص وبين ذوات الواو فتبقيه
ساكنا وتقول عروي وعليه ابن عصفور وفي النسب الى بنت وأخت وثنتان وكلتا وكيت وذيت مذاهب
أحدها وعليه الخليل وسيبويه انه تحذف التاء وينسب اليها كمذكراتها فيقال بنوي وأخوي وثنوي وكلوي
وكيوي وذيوي كسائر الألفاظ المؤنثة بالتاء والثاني وعليه يونس انه ينسب اليها على لفظها بابقاء التاء فيقال بنتي
واختي وثنتي وكلتي أو كلتوي وكيتي وذيتي فرارا من اللبس وهو اختياري والثالث وعليه الأخفش انه تحذف
التاء ويقر ما قبلها على سكونه وما قبل الساكن على حركته ويرد المحذوف فيقال بنوي وأخوي وثنوي وكلوي
وكيوي وذيوي

(ص) وينسب لاسم الجمع والجمع المسمى به والغالب وما لا واحد له والا فالأصح ينسب لمفرده ان لم يلبس
وثالثها ان كان غير شاذ

(ش) اذا نسب الى اسم الجمع أو الجمع المسمى به أو الجمع الغالب أو الجمع الذي واحده مهمل نسب اليه على لفظه
كما ينسب الى الواحد فيقال في قوم وتمر قومي وتمري وفي كلاب وضباب وأنمار أسماء قبائل كلابي وضبابي
وأنماري لانها بالعلمية لم يبق يلحظ بها مفرد أصلا وفي الانصار أنصاري لانه وان كان باقيا على جمعيته لم يخرج عنها
لكنه غالب على قبائل بأعيانهم فنسب اليه على لفظه كالعلم وفي شماطيط وعباديد شماطيطي وعباديدي اذ ليس
له واحد معين يرجع اليه وأما الجمع الباقي على جمعيته وله واحد مستعمل فانه ينسب الى الواحد منه فيقال في
الفرائض فرضي وفي الحمس أحمسي وفي الفرع أفرعي قال أبو حيان بشرط أن لا يكون رده الى الواحد يغير
المعنى فان كان كذلك نسب الى لفظ الجمع كأعرابي اذ لو قيل فيه عربي ردا الى المفرد لالتبس الأعم بالأخص
لاختصاص الأعراب بالبوادي وعموم العرب وأجاز قوم ان ينسب الى الجمع على لفظه مطلقا وخرج عليه قول
الناس فرائضي وكتبي وقلانسي وذهب هؤلاء الى ان القمري والدبسي منسوب الى الجمع من قولهم طير قمر
ودبس وعند الاولين هو منسوب الى القمرة وهي البياض والدبسة أو مثل كرسي مما بني على الياء التي تشبه
ياء النسب وأجاز أبو زيد في ماله واحد شاذ كمذاكير ومحاسن ان ينسب اليه على لفظه كالذي واحده مهمل
فيقال مذاكيري ومحاسني وسيبويه ينسب الى مفرده الشاذ فيقول ذكري وحسني لانه قد نطق له بواحد في الجملة
ومن الشاذ على الاول قولهم كلابي الخلق والقياس كلبي وقولهم في الجمع المسمى به فرهودي نسبة الى الفراهيد
والقياس فراهيدي واذا سمي بنحو تمرات وأرضين وسنين ثم نسب اليها فتحت عين تمرات وأرضين وكسر فاء
سنين فرقا بين النسبة اليها حال العلمية وبين النسبة اليها حال الجمعية فانه في كلا الحالين يلزم حذف الألف والتاء
والياء والنون فلو أسكنت العين وفتحت الفاء لالتبس فيقال في العلم تمري وأرضي وسني وفي الجمع تمري وأرضي
وسنوي او سنهي.

(ص) شواذ النسب المخالفة لما مر لا تحصى ومنها بناء فعال من جزئي المركب وتلحاق الياء لأبعاض الجسد
مبنية على فعال أو ملحقا بها ألف ونون وللمبالغة والفرق بين الواحد وجنسه والزيادة والاغناء عنها بفعال من الحرفة
وفاعل وفعل بمعنى صاحب الشيء واقامة أحدهما مقام الآخر أو غيرهما وقاس المبرد باب فعال وتخفف الياء

فيعوض قبل اللام ألف ولايجمعان الا شذوذا

﴿ ش ﴾ ماسمع من النسب غير التغيير المذكور في هذا الباب أو ترك فيه التغيير المقرر فيه لم يقس عليه وعد في شواذ النسب التي تحفظ ولا يقاس عليها وهي كثيرة لا تحصى فمن المغير قولهم في النسب الى السهل سهلي بضم السين وهو خلاف ما تقرر فلا يقاس عليه بحيث يقال في كلب كلبي بضم الكاف وقولهم في الشتاء شتوي وقياسه شتائي على لفظه وقولهم في البصرة بصري بكسر الباء وقياسه فتحها والشيخ الهرم دهري بضم الدال نسبة الى الدهر وقياسه فتحها وفي خراسان خرسي وخراسي وفي الري رازي وفي مرو مروزي وفي دار بجرد داوردي وفي دار البطيخ دربخي وفي سوق الليل سقلي ومن المتروك تغييره والقياس ان يغير قولهم كلب عميري في النسب الى عميرة ومن شواذ النسب بناؤهم فعلل من جزئي المركب كقولهم في عبد شمس عبشمي وفي عبد الدار عبدري وفي امرئ القيس مرقسي وفي عبد القيس عبقسي وفي حضرموت حضرمي ومنها الحاق ياء النسب اسماء أبعاض الجسد مبنية على فعال أو مزيدا في آخرها ألف ونون للدلالة على عظمها كقولهم أنافي للعظيم الأنف ورؤاسي للعظيم الرأس وعضادي للعظيم العضد وفخاذي للعظيم الفخذ وفي الذي طوله أو عرضه شبر أحادي أو شبران ثنائي أو ثلاثة ثلاثي وهكذا رباعي وخماسي وسداسي وسباعي فلا يقاس على شئ من ذلك بحيث يقال في العظيم الكبد أو الوجه كبادي أو وجاهي بل يقتصر على ما سمع وكقولهم في العظيم الرقبة والجمة واللحية والشعر رقباني وجماني ولحياني وشعراني فلا قياس عليه بحيث يقال في العظيم الرأس رأساني ومنها الحاق الياء علامة للمبالغة كقولهم رجل أعجمي وأشقري وأحمري أو الفرق بين الواحد وجنسه كزنج وزنجي ومجوس ومجوسي ويهود ويهودي وروم ورومي أو زائدة إما لازمة ككرسي وحواري وكلب زيني فهذه الياء ليست للنسب بل هي زائدة فينبث الكلمة عليها أو غير لازمة كقوله * والدهر بالانسان دواري * ولا يقال انها زائدة للمبالغة لانها قد استفيدت من بنائه على فعال ولا يقاس على شئ مما ذكر ومنها الاغناء عن ياء النسب بصوغ فعال من الحرفة كخباز وقزاز وسقاء وبناء وزجاج وبزاز وبقال وخياط ونجار وبصوغ فاعل وفعل بمعنى صاحب الشئ كتامر ولابن ونابل أي صاحب تمر ولبن ونبل وطعم ولبن وعمل أي صاحب طعام ولبن وعمل وقد يقام فعال مقام فاعل كنبال بمعنى نابل أي صاحب نبل وخرج عليه قوله تعالى * وما ربك بظلام للعبيد * أي بذي ظلم وقد يقام فاعل مقام فعال كحائك في معنى حواك لان الحياكة من الحرف وقد يقام غيرهما مقامهما نحو امرأة معطار أي ذات عطر وناقة محضير وكل هذا موقوف على السماع ولا يقاس شئ منه وان كان قد كثر في كلامهم قال سيبويه فلا يقال لصاحب البر برار ولا لصاحب الشعير شعار ولا لصاحب الدقيق دقاق ولا لصاحب الفاكهة فكاه والمبرد يقيس باب فاعل وفعال لانه في كلامهم أكثر من ان يحصى وقد تخفف ياء النسب بحذف احدى ياءيها فيعوض منها ألف قبل لام الكلمة كقولهم في يمني يماني وفي شامي شآمي ويصير الاسم اذ ذاك منقوصا تقول قام اليماني ورأيت اليماني ومررت باليماني ولاجل كون هذه الالف عوضا من الياء المحذوفة لا يجتمعان الا شذوذا في الشعر

﴿ص﴾ التقاء الساكنين الغالب انه لا يكون في الاصل الا في حرف لين مع مدغم متصل وقد يغير بابدال الالف همزة وانه فيما عداه بحذف الاول ان كان مدا أو نونا كيد أولدن والا يحرك ما لم يكن الثاني آخر كلمة فهو وانه يحرك بالكسر وقد يفتح أو يضم لموجب فان الواو بعد فتح لجمع تضم ولغيره تكسر وان نون عن تكسر مطلقا ومن مع غير اللام وتفتح معها وتحذف ان لم تدغم بكثرة وفاقا لابي حيان وقال ابن مالك ونقله ابن عصفور ضرورة وحذف التنوين وضمه اتلو ضم لازم لغة

﴿ش﴾ لا يخلو التقاء الساكنين من حذف أحدهما أو تحريكه وهو الاصل لانه أقل إخلالا ولذلك لا يعدل اليه الا بعد تعذره بوجه ما وأصل التخفيف ان يكون في الساكن المتأخر لان الثقل ينتهي عنده ولذلك لا يكون التغير في الاول لوجه يرجحه وقيل الاصل تحريك الساكن الاول لان به التوصل الى النطق بالثاني فهو كهمزة الوصل وقال قوم الاصل تحريك ما هو طرف الكلمة أول الساكنين كان أو ثانيهما لأن الأواخر مواضع التغيير ولذلك كان الاعراب آخرا والتقاء الساكنين من الاحوال العارضة للكلمة ثم تارة يكون الساكن أصله الحركة وتارة لا ويلتقيان في الوقف مطلقا سواء كان الاول حرف علة أم لا نحو يعلمون وصرن ولا يلتقيان في الوصل الا وأولهما حرف لين وثانيهما مدغم متصل نحو دابة ودويبة والضالين بخلاف المنفصل فيحذف له الاول وربما ثبت كقراءة . عنه تلهى . مالكم لا تناصرون . وربما فر من التقائهما في المتصل بابدال همزة مفتوحة من الالف قرئ . فيومئذ لا يسأل عن ذنبه انس ولا جان . ولا الضالين . وقال الشاعر

وللارض أما سودها فتجللت ✽ بياضا وأما بيضها فادهأمت

قال أبو حيان ولا ينقاس شيء من ذلك الا في ضرورة الشعر على كثرة ما جاء منه فان لم يكن الثاني مدغما حذف الاول ان كان حرف مد أو نون توكيد خفيفة أو نون لدن كقوله تعالى . وقيل ادخلا النار مع الداخلين . يقولوا التي . أفي الله شك . وتقول اضرب الرجل تريد اضربن ورأيته لدا الصباح أي لدن وشذ اثبات الالف في قولهم التقت حلقتا البطان وقولهم في القسم ها الله وإي الله باثبات الالف والياء وكسر نون لدن كقوله

تنتهض الرعدة في ظهيري ✽ من لدن الظهر الى العصيري

وان كان غير ذلك حرك أعني الاول نحو اضرب الرجل الا ان يكون الثاني آخر كلمة فيحرك هو أي الثاني كأين وكيف وأمس وحيث ومنذ واذا كان الاول تنوينا فالاصل فيه عند التقاء الساكنين الكسر نحو مررت بزيد الظريف فان كان بعد الساكن مضموم ضما لازما فمن العرب من يضم اتباعا نحو هذا زيد اخرج اليه ومنهم من يكسر فان كانت الضمة عارضة فليس الا الكسر نحو زيد ابنك وزيد اسمك وقال الجرمي حذف التنوين لالتقاء الساكنين مطلقا لغة وعليها قرئ . أحد الله الصمد . ولا الليل سابق النهار . وقال ✽ ولا ذاكر الله الا قليلا ✽ وأصل ما حرك من الساكنين الكسر لانها حركة لا توهم اعرابا اذ لا يكون في كلمة ليس فيها تنوين ولا ما يعاقبه من أل والاضافة بخلاف الضم والفتح فانهما يكونان اعرابا ولا تنوين معهما قال صاحب البسيط هذا قول النحويين قال ويحتمل ان يقال الفتح الاصل لأن الفرار من الثقل والفتح أخف الحركات فكان أصلا أو يقال الاصل في الالتقاء الحركة بل يقتضي التحريك خاصة وتعين الحركة يكون لوجوه تخص ويعدل عن الكسرة اما للتخفيف كأين وكيف لان الكسر مجانس للياء فثقل اجتماعهما وأشبه اجتماع مثلين ومنه . الم الله . بفتح الميم أو للجبر كقبل وبعد لأنهما لما حذف ما أضيفا اليه وبنيا صار لهما بذلك وهن فجبرا بأن بنيا على الضم لتخالف حركة بنائهما حركة اعرابهما أو للاتباع ثم وتارة يكون اتباعا لحركة ما قبل وتارة يكون لما بعد كمنذ ضمة الذال قبلها اتباعا لضمة الميم قبلها ونحو . قل ادعو . ضمت لام قل اتباعا لضمة العين بعدها أو ردا الى الاصل نحو مذ اليوم تحرك بالضم لان أصله منذ فيرد الى أصله وتجنبا للبس كانت وأضربن لخطاب المذكر حركا بالفتح لئلا يلتبس بخطاب المؤنث أو حملا على نظير كنحن حرك بالضم حملا على هم والواو أو ايثارا للتجانس نحو اسحار مسمى به اذا رخم فانه تحذف راؤه الاخيرة فيبقى آخر الكلمة راء ساكنة بعد ألف ساكنة فتحرك بالفتح لمجانسة الألف والغالب في نون من انها تفتح مع حرف التعريف وتكسر مع غيره نحو . ومن الناس . من الذين فرقوا دينهم . من ابنك وقل عكسه أي الكسر مع حرف التعريف والفتح مع غيره وكذا حذفها مع حرف التعريف كقوله ✽ كأنهما ملآن لم يتغيرا ✽ أي

من الآن وقد جعل ابن مالك هذا قليلا وجعله ابن عصفور وغيره من الضرورات ونازعهما أبو حيان فقال انه حسن شائع لا قليل ولا ضرورة قال ولو تتبعنا ديوان العرب لاجتمع من ذلك شيء كثير فكيف يجعل قليلا أو ضرورة بل هو كثير ويجوز في سعة الكلام قال وغاية ما بني النحويون الأحكام على بيت واحد أو بيتين فكيف لا يبني جواز حذف نون من في هذه اللغة وقد جاء منه ما لا يحصى كثرة قال نعم لجوازه شرط وهو أن تكون اللام ظاهرة غير مدغمة فيما بعدها فلا تقول في من الظالم الظالم ولا في من الليل م الليل قال ونظير ذلك حذف نون بني فانهم لا يحذفونها الا اذا كان بعدها لام ظاهرة فيقولون في بني الحارث بلحارث ولا يقولون في بني النجار بلجار قال ووقع في شعر المؤرج النحلي حذف نون من عند لام التعريف المدغم في النون الا انه حين حذف النون أظهر لام التعريف قال يا ابا المطعم بن ناهي الشتاء اذا ما الشتاء أتى مليب غرابه انتهى والغالب في نون عن أنها تكسر مطلقا مع لام التعريف وغيره وحكى الكسائي عن بعض العرب ضمها مع اللام وحكى الأخفش عن القوم قال أبو حيان وليس بخارج عن القياس والغالب في الواو المفتوح ما قبلها الضم ان كانت للجمع نحو اخشوا الناس والكسر ان لم تكن للجمع نحو لو استطعنا وقد ترد بالعكس فتكسر واو الجمع وتضم واو غيره وقد تفتح واو الجمع قرئ اشتروا الضلالة بالفتح

﴿ص﴾ الامالة هي أن تنحى بالألف نحو الياء فتكسر ما قبلها ولا تمال الا ان كانت بدل عين ما يقال فيه فعلت أو تلوها ياء أو قبلها أو لو بفصل ... كسرة أو قبلها بحرف أو حرفين أولهما ساكن أو بينهما هاء

﴿ش﴾ المقصود بالامالة تناسب الصوت ... والياء ان تقاربا وقد تباينا من حيث ان الألف من حروف الحلق والياء من حروف الفم فقربوا بينهما بأن نحوا بالألف نحو الياء ولا يمكن ان ينحى بها نحو الياء حتى ينحى بالفتحة نحو الكسرة فحصل بذلك التناسب ... الاجناع السين والدال فان كلا من الصاد والسين ... الزاي لان الصاد مستعل مطبق مهموس رخو والدال بخلاف ذلك والسين مهموس ... الزاي في اقرب الدال ... وانما فعلوا ذلك لتقارب ... الامالة ... في لسان العرب لان العرب مختلفون في ذلك فمنهم من أمال وهم تميم وأسد وقيس وعامة أهل نجد ومنهم من لم يمل الا في مواضع قليلة وهم أهل الحجاز وباب الامالة الاسم والفعل بخلاف الحرف ... فهو قليل جدا بحيث لا يقاس بل يقتصر فيه على مورد السماع وأسباب الامالة ... أبو بكر بن السراج استخراجا من كتاب سيبويه ستة وهي كسرة تكون قبل الالف أو بعدها وياء قبلها وانقلاب الالف عن الياء وتشبيه ألف بالألف المنقلبة عن الياء وكسرة تعرض في بعض الأحوال و... قال أبو حيان وقد زاد سيبويه ثلاثة أسباب شاذة وهي شبه الالف ... المنقلبة وفرق بين الاسم والحرف وكثرة الاستعمال اهـ فتقول اذا كانت الألف ... عن الياء ... نحو رمى ورحى ومرمى سواء كانت في اسم أو فعل وسواء كانت ... عن واو نحو ملهى وأعطى وكذا وان كان ما ... الى الياء ... الى الياء في حال التثنية والجمع باتفاق من العرب وقيده في التسهيل بقوله ... الفتى ... الى الياء مع ياء الاضافة في لغة هذيل ... قال أبو حيان وهذه المسألة أعني اذا كانت الالف لا تؤول الى الياء الا ... فيها خلاف فالظاهر من مذهب سيبويه انه يسوي فيما كان على ثلاثة أحرف من بنات الواو

بين الاسم وبين الفعل وبعضهم ... في جواز الامالة قال سيبويه وقد يتركون الامالة فيما كان على ثلاثة أحرف من بنات الواو نحو قفا وعصا قال أرادوا أن يبينوا أنها من بنات الواو بين بنات الياء وهو قليل وفرق النحويون الفارسي وغيره بين الاسماء والافعال فيطردون الامالة في الفعل ويجعلونها شاذة في الاسم قال واعلم النحويين في ذلك والله أعلم ما حكي من ان القراء السبعة اتفقت فيما كان على ثلاثة أحرف من الاسم وألفه منقلبة عن واو على الفتح والقرآن سنة متبعة وهم يتبعون على الجائز ولا يقدح اتفاقهم اذا سلم في نقل سيبويه انتهى وكذا تمال الألف اذا كانت مبدلة من عين ما يقال فيه فلت قال أبو حيان وعبر بعضهم عن هذا السبب بالامالة لكسرة تعرض في بعض الأحوال قال سيبويه ومما يميلون كل شيء كان من بنات الياء والواو مما هي فيه عين اذا كان أول فعلت مكسورا نحو الكسرة كما نحوا نحو الياء فيما كانت ألفه في موضع الياء وهي لغة لبعض الحجاز انتهى وذلك نحو خاف وطاب وزاد وجاء فتقول خفت وطبت وزدت وجئت فتحذف العين اذا لحقت تاء الضمير ويصير اذ ذاك الى فلت واحترز من أن يصير الى فلت بضم الفاء نحو قلت فانه لا يمال قال ونحوه لانه لا ياء فيه ولا كسرة تعرض وكذا تمال الألف اذا كانت متقدمة على ياء تليها نحو بايع أو متأخرة عنها متصلة بها كالسيال لشجر والضياح للبن الممزوج قال أبو حيان والامالة في تباع وكيال أقوى لأن الياء مضعفة أو منفصلة بحرف نحو شيبان والامالة اذا كانت الياء ساكنة أقوى منها اذا كانت متحركة نحو الحيوان لان الانخفاض في الساكنة أظهر [...] أو منفصلة بحرفين ثانيهما هاء نحو تليها ورأيت يدها قال أبو حيان وأطلق صاحب التسهيل في ذلك وكان ينبغي أن يقيده بأن لا يفصل بين الهاء والياء ضمة نحو تليها فانه لا يجوز الامالة لان الضمة فيها ارتفاع في النطق والامالة فيها انخفاض فتدافعا قال وانما شرطه ان يكون ثانيهما هاء لخفائها فكأنه ليس بين الياء والألف الا حرف واحد قال واعلم ان الياء وان كانت من أقوى أسباب الامالة فانا لم نجدها سببا موجبا للتي ... امالت القراء الا في نحو الخيرات وحيران في قراءة ورش والا في مذهب قتيبة وحده فان الامالة موجودة فيه في ابتداء ... وكذا تمال الالف لكونها متقدمة على كسرة تليها نحو مساجد أو متأخرة عنها بحرف نحو عماد أو بحرفين أولهما ساكن نحو شملال بخلاف ما اذا كانا متحركين نحو أكلت عنبا ومالك ... ثلاثة أحرف فانه لا يجوز الامالة الا أن تكون أحدها الهاء نحو درهماك ويريد أن ينزعها لخفاء الهاء وشرطهما أن لا يكون احدى الحركتين ضمة فلا يجوز امالة نحو يضربها لجر الضمة بين الكسرة والألف وحكم الكسرة في وسط الاسم حكم ... ولها فالاسود ... مثل عماد وكل ما كانت الكسرة أقرب الى الألف كانت الامالة أولى فكتاب أولى من جلباب وكلما كثرت الكسرات كانت الامالة أولى وقد انتهى أسباب الامالة وملخصها انها ترجع الى شيئين الياء والكسرة وقد اختلف في أيهما أقوى فذهب ابن السراج الى ان الياء أقوى من الكسرة لانها حرف والكسرة بعضها وذهب الأكثرون الى ان الكسرة أقوى لانها تجلب الامالة ظاهرة ومقدرة وهو ظاهر كلام سيبويه واستدل له من جهة السماع بأن أهل الحجاز يميلون الألف للكسرة ولا يميلونها للياء ومن جهة المعنى بأن الاستثقال في النطق بالكسرة أظهر منه في النطق بالياء التي ليست مدة وان كانت مدة فالكسرة مثلها نحو ... فلاشك ان امالة مثل هذا أقوى من امالة ... بل وانما الكلام في الياء التي ليست مدة كالكسرة

ص ﴿ وقبل ياء والكسرة غير المنوين تأخر مستعلي ولو بحرف أو حرفين لا ثلاثة وتقدمه غير مكسور أو ساكن اثر كسر ورا مفتوحة أو مضمومة ويكف كسر الراء كل مانع ان لم يتباعد ولا يؤثر سبب في كلمة أخرى ويمال اثر الياء منفصلا والكسر منويا في موقوف ومدغم فان كان الادغام من كلمتين أثر على الصحيح

﴿ ش ﴾ يغلب الياء والكسرة الموجودتين لا المنويتين تأخر حرف من حروف الاستعلاء السبعة متصل بها نحو باخل أو منفصل بحرف نحو ناهض أو بحرفين نحو مناشيط فلا يمال شيء من ذلك في الأفصح ونقل سيبويه امالة نحو مناشيط عن قوم من العرب لتراخي حرف الاستعلاء قال وهي قليلة فان كان الفصل بثلاثة أحرف لم يغلب لتراخيه نحو يريد ان يضربها بسوط و بعض العرب غلب حرف الاستعلاء وان بعد وما صدرت به من الشيئين تبعت فيه التسهيل وقد تعقبه أبو حيان قائلا أما تمثيل حرف الاستعلاء بالمتأخر عن الألف التي من شأنها أن تمال لأجل الياء ولولا ذلك الحرف فيقتضيه كلام المصنف قال وغلبته للكسرة واضح وأما غلبة الياء فلم نجد ذلك فيها لا في تأخر حرف الاستعلاء عن الألف ولا في تقدمه عليها انما يمنع مع الكسرة فقط قال وكذلك قوله الموجودتين لا المنويتين غلط لانه ليس لنا ياء منوية تمال الألف لأجلها لا متقدمة على الالف ولا متأخرة وانما الكسرة هي التي تكون موجودة ومنوية قال فذكر الياء هنا غلط وصوابه أن يقال تغلب الكسرة الموجودة لا المنوية ومثال ما الكسرة فيه منوية و بعد الالف حرف الاستعلاء هذا ماض في الوقف ومررت بماض قيل أصله ماضض فادغم انتهى وكذلك يغلب حرف الاستعلاء ان تقدم على الالف فلا تجوز الامالة نحو قاعد وغانم وصاعد وطائف وضامن وظالم الا أن يكون مكسورا نحو غلاب أو ساكنا بعد مكسور نحو مصباح فانه تجوز الامالة ومتى اتصلت بالالف راء مفتوحة أو مضمومة منعت الامالة قال أبو حيان سواء تقدمت نحو راشد وفراش أو تأخرت نحو هذا كافر وحمار ورأيت حمارا و بعض العرب يميل ولا يلتفت الى الراء فان كسرت الراء كفت المانع كقارب وغارم فان حرف الاستعلاء له لو لم تكن الراء المكسورة بعد الألف لمنع من الامالة لكن الراء المكسورة نزلت منزلة حرفين مكسورين فقويت في جانب الامالة حتى غلبت المستعلي وانما قويت هذه الالفات لانك تستعلي بلسانك ثم تنحدر وذلك سهل لحيث قوي الموجب الترموه ولذلك لم يغلب الراء المكسورة حرف الاستعلاء اذا كان متأخرا عنها نحو فارق لان ذلك لو أميل اصعاد بعد انحدار وهو صعب فان كانت هذه الراء غير متصلة بالألف نحو أليس ذلك بقادر لم تغلب القاف لبعدها الا في لغة شاذة قال أبو حيان وفي قول التسهيل كفت المانع اختصار حسن وذلك ان المانع يشمل حرف الاستعلاء و يشمل الراء المفتوحة التي تنزلت منزلة حرف الاستعلاء فاذا اتصلت بالألف الراء المكسورة كفت ما منع من الامالة وهو حرف الاستعلاء نحو غارم والراء المفتوحة نحو قرارك لان الراء المفتوحة ليست في باب المنع بأقوى من حرف الاستعلاء اهـ فلذلك زدت في التصريح بقولي كل مانع وبعض العرب يجعل الراء المكسورة مانعة من الامالة كالمفتوحة والمضمومة ولا يؤثر سبب الامالة الا وهو بعض ما الألف بعضه فلو كان السبب من كلمة والالف من أخرى نحو هذا قاضي سابور ورأيت يدي سابور لم يجز امالة الف سابور لأن الياء والكسرة الموجبين للامالة من كلمة والالف من كلمة أخرى وكذلك لو قلت * هاء إن ذي عذرة * لم تمل ألف ها لأجل كسرة همزة إن لان الف ها من كلمة والكسرة من كلمة أخرى قال أبو حيان و يستثنى من هذه مسئلة بينها وعندها ولن يضربها فان الهاء ألفها التي تمال من كلمة والسبب الذي هو الياء أو الكسرة من كلمة قال وقد مضى تعليل اغتفار ذلك في الهاء وكأنها مفقودة لخفائها قال وقد نصوا على أن الكسرة اذا كانت منفصلة من الكلمة التي فيها الألف فانها قد تمال الألف لها وان كانت أضعف من الكسرة التي تكون معها في الكلمة الواحدة قال سيبويه سمعناهم يقولون لزيد مال فأمالوا للكسرة وشبهوا بالكلمة الواحدة اهـ وقد يؤثر مانع الامالة وهو في كلمة أخرى غير الكلمة التي فيها الألف نحو يريد أن يضربها قبل فالألف من كلمة والمانع هو القاف من كلمة أخرى و ربما أثرت الكسرة منوية في موقوف عليه أو مدغم نحو هذا ماد وهؤلاء حواج والاكثر في لسان العرب أن ما كانت الكسرة ذاهبة منه للادغام انه لا تمال ألفه قال أبو حيان وظاهر قول التسهيل في مدغم

يشمل ادغام ما كان في كلة نحو حاد وادغام ما كان في كلتين نحو . الابرار لفي نعيم . وقد حكى صاحب كتاب التفصيل خلافا في امالة الالف التي قبل الراء المدغمة في مثلها أو في اللام نحو. مع الابرار ربنا. والنهار لآيات . فقال بعضهم بمنع الامالة في ذلك لذهاب الجالب لها وهي الكسرة بالادغام وهذا مذهب ناشىء من النحويين البصريين وقال الاكثرون الامالة ثابتة في ذلك مع الادغام كثبوتها مع غيره وذلك ان تسكين الحرف للادغام عارض بمنزلة تسكينه للوقف اذ هو بصدد أن لا يدغم ولا يوقف عليه والعارض لا يعتد به والى هذا ذهب أحمد بن يحيي قال أبو حيان وهو عندي الصحيح لان الامالة قد حكاها سيبويه في نحو حاد وان كان الافصح أن لا تمال فاذا كان قد جاز ذلك في مثل حاد مع ان كسرته لا تظهر الا إن اضطر شاعر ففك فلأن يجوز مع هذا أولى لأن هذا الادغام ليس بواجب وهو زايل اذا وقفت ولا سيما إذا قلنا بان المدغم في شيء يشار الى حركته اشارة لطيفة فكأن الحركة إذ ذاك موجودة لكنها ضعفت

﴿ ص ﴾ وأميل بلا سبب للمجاورة والفواصل قيل وكثرة الاستعمال

﴿ش﴾ من أسباب الامالة فيما عرى من الاسباب الستة السابقة مجاورة الممال قال سيبويه قالوا رأيت عمادا فأمالوا للامالة كما أمالوا للكسرة وقالوا معزانا في قول من قال عمادا فاما لوهما جميعا وذا قياس انتهى قال أبو حيان وقد قرأ القراء بالامالة للامالة في عدة كلم من ذلك صاد النصارى وتاء اليتامى وسين أساري وكسالى وكاف سكارى أمالها بعض القراء لامالة ما بعدها قال وقولنا بمجاورة الممال يشمل ما أميل لتقدم الامالة عليه وما أميل لتأخر الامالة عنه ومن أسبابها مراعاة الفواصل كامالة . والضحى والليل اذا سجى . لمراعاة قلى وما بعده من رؤس الآى وعد قوم منهم صاحب البديع والبهاباذي من أسباب الامالة كثرة الاستعمال كامالة الاعلام نحو الحجاج والعجاج اسم الراجز مرفوعا ومنصوبا قال أبو حيان كثرة الاستعمال من الأسباب الشاذة التي أميلت الألف لأجلها

﴿ ص ﴾ والفتحة قبل راء مكسورة أو هاء تأنيث لا سكت على الصحيح

﴿ش﴾ أميل من الفتحات نوعان أحدهما ما تلته راء مكسورة قال أبو حيان وهذه الامالة مطردة ولها شرطان أحدهما ان لا تكون الراء المكسورة تلي فتحة في غير ياء أو يكون بينهما حرف ساكن غير الياء نحو من عمرو وخبط رياح أو مكسور نحو ياسر وسواء كانت الفتحة في حرف الاستعلاء نحو من البقر أم في راء نحو شرر أم في غيرهما نحو من الكبر أم كانت الراء والفتحة في كلة كما مثلنا أم في كلتين نحو رأيت خبط رياح الا ان المتصلة أقوى في ايجاد الامالة من المنفصلة فهي في من البقر أقوى منها في خبط رياح فان كانت الفتحة في ياء نحو من الغير أو الساكن الفاصل بين الفتحة والراء نحو تغير امتنعت الامالة فيه الشرط الثاني ان لا يكون بعد الراء المكسورة حرف استعلاء فانه لا تجوز الامالة وذلك نحو الشرق والصرط النوع الثاني ما يليه هاء تأنيث موقوف عليها قال أبو حيان سبب الامالة لهاء التأنيث من الأسباب الشاذة وهو انها شبهت بالالف المشبهة بالالف المنقلبة قال سيبويه سمعت العرب يقولون ضربت ضربة وأخذت أخذة شبهت الهاء بالالف فأمال ما قبلها كما يميل قبل الالف قال أبو حيان ولم يبين سيبويه بأي ألف شبهت والظاهر انها شبهت بألف التأنيث لاشتراكهما في معنى التأنيث قال وكل هاء تأنيث فان الامالة جائزة في الفتحة التي قبلها ولا تمال الألف قبلها نحو الحياة والنجاة والزكاة الا إن كان فيها ما يوجب الامالة نحو امالة مرضاة وتقاة وسواء كانت هذه الهاء للمبالغة نحو علامة ونسابة أم لا لأنها كلها تاء تأنيث فان كانت الهاء للسكت نحو ماهيه فذهب ثعلب وابن الانباري الى جواز ذلك وقد قرأ به أبو مزاحم الخاقاني في قراءة الكسائي قال أبو الحسن بن الباذش ووجه امالة ذلك الشبه اللفظي الذي بينها وبين هاء التأنيث اهـ

﴿ ص ﴾ ولا يمال مبني الاصل غيرها ونا وذا ومتى وأنا ولا حرف غير بلى وبه الابلى ولا في إما لا قيل والجواب قال قوم وحتى والفراء ولكن وغير ما مر مسموع أو غير فصيح

﴿ ش ﴾ لا يمال من الاسماء الا المتمكن وأميل من غير المتمكن أي من المبني الاصلي ها ونا نحو منها ونظر اليها وهي بناونظر الينا وذا إسم الاشارة سمع ذا قائم بالامالة وامالته شاذة ووجه امالته ان ألفه ياء وانه قد تصرف فيه بالتصغير وان كان التصغير لا يدخل نظائره فتصرف فيه بالامالة وأمالت العرب متى في كلا حالتيها من الاستفهام والشرط وكذلك أنى وامالة ألفها اتماهي لشبهها بالالف المشبهة بالالف المنقلبة واختلف في وزنها فقيل فعلى واليه ذهب الاهوازي واختاره ابن مجاهد وجوز أن يكون أفعل واختاره أبو الحسن بن الباذش لان زيادة الهمزة أولا عند سيبويه أكثر من زيادة الألف آخرا وخرج بمبني الأصل ما عرض بناؤه كالمنادى نحو يا فتى و يا حبلى فان امالته مطردة وامالة الفعل الماضي مطردة وان كان مبني الأصل وأما الحروف فلم يمل منها الابلى لانها تنوب عن الجملة في الجواب فصار لها بذلك مزية على غيرها ولا في إما لا لأنها موضوعة موضع الجملة من الفعل والفاعل لان المعنى ان لم تفعل كذا فافعل كذا ولو أفردت من إما صحت امالة ألف لا وحكى ابن جني عن قطرب امالة لا في الجواب لكونها مستقلة في الجواب كالاسم قال الحضراوي والأحسن أن يقال كالفعل لانها استقلت لنيابتها عن الفعل قال أبو حيان وحكى صاحب الغنية وهو أبو يعقوب يوسف بن الحسن الاستراباذي في هذا الكتاب عن أبي بكر بن مقسم ان بعض أهل نجد وأكثر أهل اليمن يميلون ألف حتى لان الامالة غالبة على ألسنتهم في أكثر الكلام وعامة العرب والقراء على فتحها قال أبو يعقوب وقد روي امالتها عن حمزة والكسائي امالة لطيفة وذهب سيبويه وأبو بكر بن الانباري والمهاباذي وغيرهم الى منع امالة حتى قال أبو حيان وهم محجوجون بنقل ابن مقسم قال ابن الانباري وانما كتبت بالياء وان كانت لا تمال فرقا بين دخولها على الظاهر والمكني فلزم فيها الألف مع المكني حين قالوا حتاي وحتاك وحتاه وانصرف الى الياء مع الظاهر حين قالوا حتى زيد انتهى قال أبو حيان واختلف أيضا في امالة لكن فذهب الى جواز ذلك الفراء تشبيها لالفها بألف فاعل والصحيح انه لا تجوز الامالة لانها لم تسمع فيها والأصل في الادوات أن لا تمال وما أميل منها فان ذلك فيها على طريقة الشذوذ فلا يتعدى مورد السماع وما سمي به من الحروف دخلته الامالة لخروجه عن حيز الحرفية الى حيز الاسماء كقولهم في حروف المعجم با تا ثا يا وكذا أوائل السور التي آخرها ألف كالراء فان لم يكن كصاد وقاف فلا خلاف في فتحها قال أبو حيان وقد حكوا إمالة ألف يا في النداء ووجه ذلك انها عاملة في المنادى في قول ونائبة عن العامل في قول فصار لها بذلك مزية على غيرها من الحروف وشبهت أيضا بما أميل من كلم المعجم نحو امالتهم ألف باء وتاء وراء وغير ما تقدم تقريره في الباب شاذ مسموع أو لغة ضعيفة لقوم من العرب لم يوثق بفصاحتهم وقد تقدم في الشرح الاشارة الى بعض ذلك

﴿ ص ﴾ الوقف اذا وقف على ساكن لم يغير الا المهمل خطا فيحذف الا التنوين في غير الهاء فالافصح ابداله في الفتح ألفا وحذفه في غيره وفي المقصور المنون ثالثها الاصح كالصحيح والمنقوص غير المنصوب ان حذف فاؤه أو عينه فبالياء حتما والا فالافصح ان نون الحذف والا فالاثبات خلافا ليونس في المنادى وياء المتكلم الساكنة وصلا والمحذوفة والياء والواو المتحركان كالصحيح والساكنان لا يحذفان اختيارا خلافا للفراء وكذا ألف المقصور وضمير الغائبة وفاقا لابي حيان ويجوز ابدال ألف المبني همزة واقرارها ولحوق الهاء وابدال الالف مطلقا همزة أو ياء أو واوا لغة والمختار وفاقا للمبرد والمازني وابن عصفور وخلافا للجمهور الوقف على اذن بالنون وفي كأين خلف وترد نون لم يك ومنعه الفراء

﴿ ش ﴾ اذا كان آخر الموقوف عليه ساكنا ثبت بحاله فى الوقف كحاله فى الدرج وذلك نحو لم ومن والذى ولم يقم ولم يقوما وسواء كان مبنيا أم معربا الا أن يكون آخر الموقوف عليه حرفا أهمل فى الخط أى لم تجعل له صورة فى الخط فصار يلفظ به ولا يصور له شكل وهو التنوين ونون اذن على مذهب من يرى كتبها بالالف ونون التوكيد بعد فتحة أو ألف فانه يحذف الا التنوين مفتوح معرب أو مبنى غير مؤنث بالهاء فانه يبدل الفا فى الاعراب فى لسان العرب نحو رأيت زيدا و ويها واها فان كان مؤنثا بالهاء نحو رأيت قائمة فانك لا تبدل من التنوين فيه ألفا هذا أيضا على الاعرف من لسان العرب وهم الذين يقفون بابدال التاء هاء وأما من يقف بالتاء وهم بعض العرب فانه يبدل من التنوين فى هذا النوع الفا فيقولون رأيت قائمتا قال

اذا اعتزلت من مقام العزى ✱ زفيا حسن شملتها شملتا

وخرج بالمؤنث بالهاء المؤنث بالتاء نحو بنت وأخت فانه يبدل فيه التنوين الفا كغير المؤنث نحو رأيت بنتا واختا ولغة ربيعة حذف التنوين من المنصوب ولا يبدلون منه ألفا فيقولون رأيت زيد حملا له على المرفوع والمجرور ليجرى الباب مجرى واحدا قال

الا حبذا غنم وحسن حديثها ✱ لقد تركت قلبى بها هائما دنف

ووجه الحذف فى الرفع والجر استثقال الابدال فيهما ولغة ازد الشرى الابدال فى الأحوال الثلاثة حكى أبو الخطاب عنهم أنهم يبدلون فى الرفع والنصب والجر حرفا يناسب الحركة أى واوا والفا أو ياء وكان البيان عندهم أولى وان لزم الثقل ومذهب سيبويه فيما نقل أكثر النحويين ان المقصور المنون كالصحيح فيما ذكر من ان أشهر اللغات فيه حذف التنوين من المضموم والمكسور وابداله ألفا من المفتوح نحو قام فتى ومررت بفتى ورأيت فتى فان العرب مجمعون على الوقوف بالألف فى حالة الضم والكسر هى الألف التى كانت فى آخر الكلمة وحذفت لالتقائها ساكنة مع التنوين لأنه لما حذف التنوين عادت الالف اذ قد زال موجب الحذف وأما فى المفتوح فانها بدل من التنوين وبهذا المذهب قال أبو على فى آخر قوليه والجمهور وابن مالك فى التسهيل وذهب المازنى الى ابدال الألف من تنوينه مطلقا رفعا وجرا ونصبا قال لأن التنوين فى الاحوال كلها قبله فتحة فأشبه التنوين فى رأيت زيدا الأنهم انما وقفوا على رأيت زيدا بالابدال الفا لأن الالف لا ثقل فيها بخلاف الواو والياء وهذه العلة موجودة فى المقصور المنون وبهذا المذهب قال الاخفش والفراء وأبو على أولا وذهب أبو عمرو والكسائى الى عدم الابدال فيه مطلقا وذلك أنه يحذف التنوين رفعا وجرا ونصبا فتعود الالف فى الاحوال كلها وهذا المذهب قاله ابن كيسان والسيرافى وابن برهان وابن مالك فى الكافية وشرحها وعزاه مكى بن أبى طالب الى الكوفيين وعزاه أبو جعفر بن الباذش فى الاقناع الى مذهب سيبويه والخليل وقال أبو حيان انه الارجح وأما المنقوص فان حذف فاؤه كيف علما ومثله وفى يفى أو عينه كراسم فاعل من أرى يرى علما فانه يوقف عليه برد الياء حتما فى الأحوال كلها إذ لو وقف عليه بدونها لزم الاخلال بالكلمة إذ لم يبق فيها الاحرف واحد وان لم يحذف منه فاء ولا عين فان كان منصوبا ثبتت فى الياء فى الوقف وأبدل من التنوين ألف نحو رأيت القاضى ورأيت قاضيا وان كان مرفوعا أو مجرورا فالافصح إن كان منونا حذف يائه نحو هذا قاض ومررت بقاض وان كان غير منون إثبات يائه وتحت ذلك صور أن يكون معرفا باللام نحو جاء القاضى ومررت بالقاضى أو بالاضافة نحو جاء قاضى مكة وقاضى المدينة أو غير منصرف نحو هؤلاء جوارى أو منادى نحو ياقاضى واختيار اثبات الياء فى الوقف على المنادى هو مذهب الخليل ومذهب يونس اختيار حذفها نحو ياقاض قال سيبويه وهو أقوى لأن النداء محل حذف ألا ترى دخول الترخيم فيه الاسماء ومقابل الافصح فى المنون لغة قوم

يثبتون الياء فيه نحو هذا قاضي وغازي و بها قرأ ابن كثير و ورش في أحرف ومقابله في المعرف باللام لغة قوم يحذفون الياء منه وعلى هذه اللغة قوله تعالى . الكبير المتعال . و يوم التناد . وهي جارية في المضاف الملاقي لساكن نحو قاضي المدينة اذا وقف عليه و زالت الاضافة وحكم ياء المتكلم الساكنة وصلا والمحذوفة وحكم الياء والواو المتحركتين حكم الصحيح فيوقف على الاولى بالسكون كما هي في الدرج نحو جاء غلامي و رأيت غلامي ومررت بغلامي وعلى الثانية بابقاء حذفها كحالها في الوصل نحو ياقوم وعلى الآخرين بحذف الحركة نحو لن يرمي ولن يغزو واما ياء المتكلم المتحركة فانه يجوز الوقف عليها بالسكون و يجوز الهاء مع التحريك فتقول في قام غلامي قام غلامي وقام غلاميه وأما الياء والواو الساكنتان فيوقف عليهما بالسكون كحالهما في الوصل نحو يرمي و يدعو ولا يحذفان الا في فاصلة أو قافية كقوله تعالى . والليل اذا يسر . وقول الشاعر

وأراك تفري ما خلقت * و بعض القوم يخلق ثم لا يفر

وأجاز الفراء الحذف في سعة الكلام لكثرة ما ورد من ذلك ومنه . ذلك ما كنا نبغ . قال أبو حيان ولا خلاف ان المقصور لا تحذف ألفه الا في ضرورة كقوله * رهط ابن مرجوم ورهط ابن المعل * يريد ابن المعلى وأما ألف ضمير الغائبة فذكر ابن مالك انه قد يحذف منقولا فتحه اختيارا كقوله * والكرامة ذات اكرمكم الله به * يريد بها فحذف الالف وسكن الهاء ونقل حركتها الى الباء ولذلك فتحها قال أبو حيان وظاهر كلامه قياس ذلك لانه قال اختيارا فعلى ماذكر يجوز أن يقف على منها وعليها وفيها منه وعنه وفيه قال وانما روى منه فيما علمناه هذا الحرف الواحد على جهة الندور لبعض العرب و ينبغي في اثبات ذلك الى كثرة توجب القياس قال وكل مبني آخره ألف نحو ها وأولى وهنا يجوز فيه ثلاثة أوجه ابقاؤها ألفا كما في الوصل و إبدالها همزة والحاق هاء السكت بعدها سمع هو وأحرى بها بالهمزة وأما قلب الألف هاء كقوله * من ها هنا ومن هنه * فشاذ الا في الاسم المندوب فانه يتعين فيه الوجه الثالث وهو الحاق الهاء نحو يا زيداه ولا يوقف عليه بالالف فقط ولا تبدل ألفه همزة ولحوق هذه الهاء خاص بالمبني فلا يقال موساه ولا عيساه حذرا من التباسه بالمضاف اليه ور عاقبت الالف الموقوف عليها همزة أو ياء أو واو نحو هذه أفعا أو أفعي أو أفعو في هذه أفعى وهذه عصا أو عصي أو عصو في عصا الأولى والأخيرة لغة بعض طيئ والثانية لغة فزارة ونص سيبويه على ان هذه اللغات الثلاث في كل ألف في آخر اسم سواء كانت أصلية أو غير أصلية وحكى الخليل ان بعضهم يقول رأيت رجلأ فيهمز لأنها ألف في آخر الاسم واختلف في الوقف على اذن فمذهب أبي علي والجمهور ابدال نونها في الوقف ألفا وذهبت طائفة الى انه يوقف عليها بالنون قال أبو حيان وأما عن ولن وأن ونحوها فانها يوقف عليها بالنون اذا اضطر الى ذلك لانها حروف لا يحسن الوقف عليها بخلاف اذن فانها يحسن الوقف عليها والفصل قال وأما النون الخفيفة فلا خلاف انه يوقف عليها بابدال نونها ألفا اذا انفتح ماقبلها قال واختلف في كأين قال واذا حذف من الفعل حرف صحيح لكثرة الاستعمال وذلك المضارع من كان نحو لم يك ثم وقف عليه فنص بعض أصحابنا انه لا يكون فيه الوقف على الكاف ولا يجري مجرى ما أدر في الوقوف على الراء لان نون لم يك لم تحذف عند التقاء الساكنين بل تحرك فيه بخلاف ياء ما أدري فانما تحذف عند التقاء الساكنين فما خالفه في الوصل في هذا خالفه في الوقف ولأنه لو وقف عليه بالسكون لكان اخلالا بالكلمة فصار بمنزلة يامر قال وظاهره انه ترد النون المحذوفة كما ترد الياء في مر وأما القراء فانهم يقفون على الكاف ولا يردون المحذوف قال وعلامة الجزم في لم يك حذف الحركة التي كانت على النون المحذوفة لكثرة الاستعمال وصرح أبو علي في العسكريات بانه حذفت الحركة للجزم ثم كثر استعمالهم له فحذفوا النون للجزم كما تحذف حروف العلة للجزم لأنها تشبهها في أمور معلومة

فهو جزم بعد جزم حذف بتدريج وتظيره لم يك لم يكن انتهى

﴿ص﴾ مسئلة يوقف على حركة غير التاء بالسكون والروم مطلقا وقيل لا روم في الفتح والاشمام في الضم والتضعيف ان لم يكن همزة أو لينا أو تالي سكون أو منصوبا منونا ونقل حركته لساكن قبله ان قبلها ولم يوجب عدم النظير مالم يكن همزة ولا ينقل من غيرها الفتح في الاصح ثم يحذف و يوقف على المنقول اليه ثابتا له ماض في الافصح والمنقول حركة الآخر وقيل مثلها لالتقاء الساكنين وقيل للدلالة على الاعراب وقيل لهما

﴿ش﴾ اذا كان آخر الموقوف عليه متحركا غير تاء التأنيث جاز في الوقف عليه أمور أحدها السكون وهو الاصل في الوقف على المتحرك وذكروا انه لما كان الاصل شيئين أحدهما ان الحرف الموقوف عليه مضاد للحرف المبتدأ به لان الوقف هو الانتهاء والانتهاء مضاد للابتداء فينبغي ان تكون صفته مضادة لصفته والابتداء لا يكون الا بمتحرك فيكون هذا ساكنا والآخر أن الوقف موضع استراحة لانه موضع يضعف فيه الصوت فاختاروا للحرف الموقوف عليه أخف الاحوال وهو السكون وجعلوا علامته في الخط خاء فوق الحرف وصورتها هكذا خ الثاني الروم وهو إخفاء الصوت بالحركة هكذا شرحه ابن مالك وقال بعضهم هو ضعف الصوت بالحركة من غير سكون فتكون حالة متوسطة بين الحركة والسكون وتكون في الحركات كلها في المرفوع منونا كان أو غير منون وهو بجزء من الضمة وفي المنصوب غير المنون وفي المفتوح وفي المجرور بالكسرة و بالفتحة وفي المكسور وهو بجزء من الكسرة ويحتاج في المنصوب والمفتوح الى رياضة لخفة الفتحة وتناول اللسان لها بسرعة ولذلك لم يجزه الفراء في الفتحة وأما النحويون فذهب الجمهور جوازه في الفتحة قال الاستاذ أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف الانصاري عرف بابن الباذش زعم أبو حاتم ان الروم لا يكون في المنصوب لخفته والناس على خلافه لان الروم لا يرفع حكمه حكم السكون لما فيه من جري بعض الحركة في الوقف فلا يمنع ان يكون الفتح كغيره اه وأما المنصوب المنون فمن وقف عليه من العرب دون تعويض فانه يقف بالاسكان والروم الثالث الاشمام وهو الاشارة الى الحركة دون صوت فهو لا يدرك الا بالرؤية وليس للسمع فيه حظ ولذلك لا يدركه الاعمى ويدركه بالتملي بان يضم شفتيه اذا وقف على الحرف قال أبو الحسن الحصري في قصيدته

يرى روما والعمى تسمع صوته * واشمامنا مثل الاشارة بالشعر

وذكر النحويون ان الاشمام مختص بالضمة سواء كانت اعرابا أم بناء قالوا ولا يكون في المنصوب والمجرور لأن الفتحة من الحلق والكسرة من وسط الفم ولا تمكن الاشارة لموضعهما فالاشمام في النصب والجر لأنه لا آلة له بخلاف الروم لانه عمل اللسان فيلفظ بهما لفظا خفيفا و يسمع قال أبو حيان وقولهم في الروم انه عمل اللسان لا يتم الا في الحروف اللسانية وهي التي يكون للسان عمل في حركاتها ألا ترى ان الحروف الحلقية والشفهية لا عمل للسان فيها ومع ذلك فيجوز فيها الروم وانما لم يكن الاشمام في الفتحة والكسرة لان الاشارة اليهما فيها تسوية لهيئة الشفة انتهى الرابع التضعيف ويقال فيه التثقيل بان تجيء بحرف ساكن من جنس الحرف الموقوف عليه فيجتمع ساكنان فيحرك الثاني ويدغم فيه الاول وقال بعضهم التضعيف تشديد الحرفين في الوقف نحو هذا جعفر وقام الرجل ولا يجوز ذلك في الهمز نحو بناء لان العرب تنكبت ادغام الهمزة في الهمزة الا اذا كانت عينا نحو سآل ولآل ولا في حرف لين نحو نفي و سرو وفي تالي ساكن نحو عمرو و بكر و يوم و بين ولا في منصوب منون لانه يوقف عليه في أشهر اللغات بابدال ألف من تنوينه ولا تضعيف في الالف قال أبو حيان ولم يؤثر الوقوف بالتضعيف عن أحد من القراء الامار واه عصمة بن عروة عن عاصم انه وقف على قوله تعالى

• مستطر • فى سورة القمر بتشديد الراء وذلك بخلاف الاسكان والروم والاشمام فان ذلك مروى عنهم
الخامس النقل بأن تنقل حركة الحرف الموقوف عليه الى الحرف الساكن قبله نحو قام عمر و بضم الميم
ومررت ببكر بكسر الكاف * قال أنا ابن مأوى اذا جد النقر * وقال

أرتنى حجلا على ساقها * فهش الفؤاد لذاك الحجل

وقال عجبت والدهر كثير عجبه * من عنزى سبنى لم أضربه

قال أبو حيان ولم يؤثر الوقوف بالنقل عن أحد من القراء الا شيبار وى عن أبى عمرو أنه قرأ • وتواصوا بالصبر • بكسر الباء وقرأ سلام من السدى (١) والعصر بكسر الصاد قال والظاهر من كلام ابن مالك ان الحركة التى كانت على الحرف الموقوف عليه هى بعينها التى نقلت الى الساكن قبل الحرف و به قال بعض النحويين قال نقلوا لئلا تذهب حركة الاعراب بالجلة وقال أبو على هذه الحركة لالتقاء الساكنين واستدل على ذلك بأنهم لم ينقلوا فى زيد وعون لان الياء والواو احتملتا ذلك كما احتملتا ان يدغم ما بعدهما فى نحو ثوب بكر قال أبو حيان وينفصل عن هذا بما يلزم من استثقال الحركة فى العلة قال وقال أبو على أيضا وليس بتحريك لالتقاء الساكنين محضا ألا ترى أنه يدل على الحركة المحذوفة من الثانى فدل هذا على ان النقل جمع بين التخلص من التقاء الساكنين وبين الدلالة على حركة الاعراب وقال المبرد والسيرافى هذا النقل للدلالة على الحركة المحذوفة كما راموا الحرف واشموه للدلالة واحتجا بأن الوقف يحتمل فيه الجمع بين ساكنين ولا يتعذر فانما نقلوا لبيان حركة الموقوف عليه ثم ان النقل لا يكون الا الى ساكن فان كان ماقبل الحرف الآخر متحركا فلا يجوز النقل فلا يقال مررت بالرجل بكسر الجيم نقلا لحركة اللام اليها لانها مشغولة بحركتها ولان النقل انما كان فرارا من التقاء الساكنين وهو مفقود فى الذى تحرك ماقبله ولغة لخم النقل الى المتحرك قال

من يأتمر للحزم فيما قصده * تحمد مساعيه و يعلم رشده

وشرط الساكن أن يكون صحيحا فان كان حرف علة كدار وعون و بين لم يجز النقل اليه لاستثقال الحركة على حرف العلة ان لا يكون مضاعفا نحو المعل فلا يقال انتفعت بالعلل لان ذلك مفض الى فك المدغم وقد اعتزموا على ادغامه فلا يفك مثل هذا الا فى ضرورة الشعر وشرط المنقول منه أن يكون حرفا صحيحا فلا ينقل من غزو لانه يؤدى الى كون الآخر واوا قبلها ضمة فى المرفوع وذلك مرفوض والى الباب والتغيير فى المخفوض وشرط النقل أن لا يؤدى الى عدم النظير فلا يجوز فى انتفعت بيسر لانه يصير على وزن فعل وهو مفقود فى الأسماء ولا فى هذا بشر لانه يصير على وزن فعل وهو مفقود فى الكلام بل يتبع فيقال بيسر وهذا بشر و يستثنى من هذا الشرط المهموز فانه يجوز النقل فيه وان أدى الى عدم النظير و يغتفر فيه ذلك لان الضرورة فيه أخف من الهمز الساكن ماقبله فيقال هذا الردء ومررت بالبطء وشرط الحركة المنقولة ان لا تكون فتحة فلا يقال قرأت العلم بالنقل بل العلم بالاتباع وذكروا فى امتناع النقل من الفتحة الى الساكن قبلها وجهين أحدهما انهم لو نقلوا فى الوقف وسكنوا فى الوصل كانوا كأنهم سكنوا فعل ولا يجوز تسكينه بخلاف المضموم والمكسور قال أبو حيان وهذا ضعيف لان فيه مراعاة الحالة العارضة وهى النقل فى الوقف فصار الوقف كأنه أصل اذ خافوا أن يكون فى ذلك فعل اذا وصلوا والوصل هو الاصل وهو السكون والثانى ان المنصوب ان كان منونا فيبدل من تنوينه ألف فلا يمكن النقل لأن ماقبل الألف تلازمه الفتحة وذلك بخلاف المرفوع والمجرور وان كان فيه الألف واللام فهو فى حكم المنون لانها بدل منه ولأن الالف واللام لا تلزم فكان التنوين موجودا قال أبو

(١) كذا بالاصل وفى أكثر النسخ مكانها بياض فليحرر

حيان وهذا ضعيف لأن هذه العلة ليست شاملة ألا ترى ان من الاسماء المفتوحة الساكن ماقبلها مالا يكون منونا ولا فيه ألف ولام وذلك نحو جمل ودعد وهند اذا منعن الصرف ونحو حضجر اسم امرأة فلا مانع يمنع هذا النوع من النقل فى النصب لارتفاع تلك العلة المانعة ويستثنى من هذا الشرط أيضا المهموز فانه يجوز فيه نقل حركة الهمزة اذا كانت فتحة الى الساكن الصحيح قبلها فيقال رأيت الرده والخبء واغتفر فيه ذلك كما اغتفر فيه الاداء الى عدم النظير بل هذا أولى وخالف الكوفيون فى هذا الشرط فأجازوا نقل الفتحة الى الساكن قبلها مطلقا وان لم يكن مهموزا فيقولون رأيت البكر فى رأيت البكر ووافقهم الجرمى قياسا منه لاسماعا قال أبو حيان ولم يؤثر ذلك عن أحد من القراء وفى الافصاح قد اتسعت القراآت وكثر فيها الشاذ ولم يسمع فيها هذا الوقف وانما جاء فى الشعر واذا انقلت حركة الهمزة حذفها الحجازيون واقفين على حامل حركتها كما يوقف عليه مستبدا بها فيقال هذا الرد ورأيت الردو مررت بالرد فيصير الساكن الذى يحرك آخر الكلمة فيجرى عليه ما جرى على الصحيح اذا وقف عليه فى الوجوه الستة الاسكان والروم والاشمام والابدال حيث يكون والتضعيف وحذفوها فى الآخر وألقوا حركتها على ماقبلها كما حذفوها اذا كانت حشوا نحو أروس فقالوا ارس وكان الحذف فيها أولى لأن الأواخر هى محل التغيير واما غير الحجازيين فانهم يثبتون الهمزة بعد النقل ساكنة فيقولون هذا الرده ورأيت الرده ومررت بالرده أو مبدلة بمجانس حركة ماقبلها ناقلا نحو هذا البطو والخبو والردو ورأيت البطا والخبا والردا ومررت بالبطى والخبى والردى أو متبعا نحو هذا البطو ورأيت البطو ومررت بالبطو وهذا الخبا ورأيت الخبا ومررت بالخبا وهذا الردى ورأيت الردى ومررت بالردى

﴿ ص ﴾ والافصح ابدال التاء فى الاسم تلو حركة هاء وسلامتها فى جمع التصحيح وشبهه وفى هيهات ولات وجهان والأحسن وفاقا لأبى حيان سلامة ربت وثمت ولعلت

﴿ ش ﴾ اذا كان آخر الموقوف عليه تاء تأنيث فى اسم فالأفصح ابدالها فى الوقف هاء ان تحرك ماقبلها لفظا كفاطمة وقائمة وطلحة وغلمة أو تقديرا كالحياة والقناة فان أصل هذه الألف حرف علة متحرك انقلبت عنه واحترز بهذا الشرط من نحو بنت وأخت فان تاءهما للتأنيث لكن لم يتحرك ماقبلها لفظا ولا تقديرا فيوقف عليها بالتاء لا بالهاء وخرج بقولنا فى اسم التاء التى تكون فى الفعل نحو قامت وقعدت وبقولنا تاء تأنيث تاء التابوت والفرات فان مشهور اللغة الوقف عليهما بالتاء وان كان بعض العرب يقف عليهما بالهاء وبعض العرب لا يبدل وان اجتمعت الشروط قال بعضهم يا أهل سورة البقرت فقال مجيب لا أحفظ فيها ولا آيت وقال الراجز

اللہ نجاك بكفى مسلمت ✽ من بعدما وبعدما وبعدمت

كانت نفوس القوم عند الغلصمت ✽ وكادت الحرة أن تدعى أمت

قال أبو حيان وعلى هذه اللغة كتب فى المصحف ألفاظ بالتاء نحو قوله تعالى «ان شجرت الزقوم طعام الأثيم» «أهم يقسمون رحمت ربك» وسواء على اللغة الفصحى كانت التاء فى مفرد أو جمع تكسير كامثل أما جمع التصحيح والمحمول عليه كالهندات والبنات والأخوات وأولات فالأفصح الوقف عليه بالتاء ويجوز ابدالها هاء سمع دفن البناه من المكرماه وكيف الاخوه والأخواه قال أبو حيان وكان القياس أن يكون الوقف بالهاء لانها التى للتأنيث لكنهم أرادوا التفرقة بينها وبين ماتكون فيه للواحد كالسعلاة وعلقاة لان التاء فى المفرد بمنزلة شئ ضم الى شئ والتاء فى الجمع قريبة من تاء الالحاق نحو تاء عفريت لانها صارت مع التأنيث تدل على الجمع كالواو والنون فى زيدين فصحت لذلك وفى الافصاح ماحكاه الفراء وقطرب من الوقف عليها بالهاء شاذ لا يقاس عليه وفى كتاب اللوائح لأبى الفضل الرازى ان الوقف عليها بالهاء لغة طىء وفى هيهات وجهان اقرار التاء وابدالها هاء وقد وقف

عليها بالوجهين في السبعة وعلى لات ويا أبت قال أبو حيان وأما ثمت وربت ولعلت فالقياس على لات سائغ فيوقف عليهن بالتاء والهاء قال وقد ذهب الى ذلك في ربت ابن مالك قال والأحسن عندي الوقف عليهن بالتاء كالوصل

﴿ ص ﴾ ويوقف بهاء السكت وجوبا على فعل حذف آخره مع فائه أو عينه وما الاستفهامية ان جرت باسم والا فاختيارا ويجوز في حركة لا تشبه الاعرابية لا مبنى للنداء أو قطع عن الاضافة أو اسم لا وكذا الماضي في الاصح وثالثها تلحق اللازم

﴿ ش ﴾ مما يختص به الوقف زيادة هاء السكت فيوقف بها على الفعل المعتل الآخر في الجزم أو في الوقف فان كان محذوف الفاء نحو لا تق زيدا وق عمرا أو محذوف العين نحو لا تر زيدا أو ر بكرا ووقف عليه وجب الحاق الهاء لانه بقي على حرف واحد كما وجب رد الياء في نحو مر ونحوه وانما لم ترد هنا اللام المحذوفة لان الموجب لحذفها قائم موجود وهو الجزم أو الوقف بخلاف مر فان الموجب لحذف لامه قد زال في الوقف فلذلك كان الحرف اللاحق في ق ونحوه الهاء وكان لزومها في الوقف عوضا من المحذوف الذي هو الفاء والعين لا اللام وان كان غير محذوف الفاء ولا العين فيختار الحاق الهاء نحو ارمه واغزه ولا ترمه ولا تغزه ويجوز تركها وانما كان الأكثر والاختيار الحاق الهاء في هذا النوع لان الكلمة قد لحقها الاعتلال بحذف آخرها فكرهوا ان يجمعوا عليها حذف لامها وحذف الحركة ووجه اللغة الأخرى ان الكلمة قويت بالاعتماد على كونها على أكثر من حرف فشبهت بما لم يحذف منه شيء والمدغم في ذلك كغيره نحو لم يضل الأكثر فيه لم يضله وما الاستفهامية ان جرت باسم نحو مجيء م جئت وجب عند الوقف الحاقها الهاء فيقال مجيء مه وان جرت بحرف نحو لم تفعل وعم تسأل فالأحسن الحاقها الهاء فيقال لمه وعمه ويجوز لم وعم بالاسكان وانما كان هذا لان الجار الحرفي متصل كالجزء منها فصارت كأنها على حرفين فأشبهت ارمه وأما الاسم فليس متصلا بالشيء كاتصال الحرف فلزم كون الاسم على حرف واحد فأشبه قه والوقف بغير هاء فيما حرف الجر منه على أزيد من حرف واحد نحو على م والى م أقل منه فيما كان على حرف واحد نحو بم ولم قال أبو حيان وقد جاء في السبعة الوقف على ما الاستفهامية المجرورة بالحرف وان كان أكثر وقوفهم عليها بغير الهاء وذلك باتباع رسم المصحف والذين نقلوا اللسان العربي ذكروا ان الأكثر والأفصح الوقف بالهاء اه ويجوز اتصال الهاء بكل متحرك حركة غير اعرابية سواء كانت بنائية نحو هوه وهيه وثمه وأينه وأنه أم لا نحو الزيدانه والمسلمونه ويجوز في ذلك ترك الهاء والوقف بالسكون ولا متصل بمنادى مضموم ولا بمبنى لقطعه عن الاضافة نحو من قبل ومن بعد وشذ قوله * واضحى من عله * ولا باسم لا نحو لا رجل ولا بفعل ماض نحو ضرب وعلة هذه ان حركاتها وان كانت بناء فهي شبيهة بحركات الاعراب لوجودها عند مقتضياتها وانتفائها عند عدمها ورجوعها الى أصلها من الاعراب وأما حركة الفعل الماضي وان كان مبنيا بالأصل فانه شبيه بالمضارع كما مر أول الكتاب وما ذكر من انها لا تلحق الماضي هو مذهب سيبويه والجمهور وقيل تلحقه مطلقا لانه مبني على حركة لازمة فلحقته قياسا على غيره من المبنيات وقيل تلحقه ان لم يخف لبس ولا تلحقه ان خيف فيقال في قعد قعده ولا يقال في ضرب ضربه لئلا يلتبس بضمير المفعول بخلاف قعده فانه لا يتعدى الى مفعول فلا يلبس وهو معنى قولي وثالثها تلحق اللازم أي دون المتعدي

﴿ ص ﴾ وقد يوقف على حرف موصلا بألف أو همزة والأفصح الوقف على الروي بمدة ويجري الوصل كالوقف ضرورة كثيرا ودونها قليلا

﴿ ش ﴾ مثال المسئلة الاولى قوله * قد وعدتني أم عمرو أن تا * أي تأتي فوقف على حرف المضارعة ووصله بألف وقوله * بالخير خيرات وان شرا فا * أي فشر فوقف على الفاء التي هي جواب الشرط ووصلها بهمزة وألف

ومثال الوقف على الروى بزيادة مدة مطلقا قصد الترنم أم لا وذلك لغة الحجاز بين قوله * وانك مهما تأمرى القلب يفعلى * والتميميون لا يفعلون ذلك الا اذا ترنموا فان لم يترنموا حذفوا المدة ثم منهم من يقف بالسكون كما يقف فى الكلام كأنه ليس فى شعر فيقول * أقل اللوم عاذل والعتاب * ومنهم من يعوض من المدة التنوين كما تقدم اما المقصور وماشا كله فلا يحذف أحد مدته ومثال اجراء الوصل مجرى الوقف ضرورة قوله * ياأبا الأسود لم خلفتنى * سكن ميم لم فى الوصل وقوله * أتوا نارى فقلت منون أنتم * وانما تثبت الزيادة فى الوقف قال أبو حيان وهذا كثير لا يكاد ينحصر ومثاله اختيارا قوله تعالى: لم يتسنه وانظر، فبهداهم اقتده، أثبت الهاء فى الوصل إجراء له مجرى الوقف

﴿ ص خاتمة ﴾ لا ابتداء بساكن قال ابن جنى وأبو البقاء وهو محال فى كل لغة والسيد وشيخنا الكافيجى ممكن فى غير الألف فان احتيج اليه جىء بهمز الوصل وذلك فى الماضى الخماسى والسداسى وأمره ومصدره وأمر الثلاثى وأل وأم على قول وحفظت فى اسم واست وايمن وابنم وابن واثنين وامرئ وفروعها وتكسر الا فى أيمن وأل فتفتح والا ما تلوساكنها ضمة أصلية فتضم على الأفصح وتشم لاشمامه فى الأصح ولا تثبت وصلا اختيارا واختلف هل وضعت أولا وصلا وهل وضعت ساكنة واذا تلت همزة الاستفهام مفتوحة فقال ابن الباذش تسهل وأبو على وابن الحاجب تبدل الفا وابن عظيمة تحذف

﴿ ش ﴾ لا يبتدأ بساكن وهو محال فى كل لغة أما فى الالف فبالاجماع وأما فى غيرها فكذلك نص عليه ابن جنى وأبو البقاء العكبرى وذهب السيد الجرجانى وشيخنا العلامة الكافيجى الى انه ممكن الا انه مستثقل فاذا احتيج الى الابتداء بالساكن توصل اليه باجتلاب همزة الوصل وذلك فى الافعال الماضية الخماسية والسداسية كانطلق واستخرج وفى الامر منها كانطلق واستخرج وفى مصادرها كالانطلاق والاستخراج وفى فعل الامر من الثلاثى كاضرب واعلم واخرج وفى أل المعرفة على رأى من يقول ان أداة التعريف اللام وحدها أو أل بجملتها وهمزتها وصل وقد تقدم الخلاف فى ذلك وفى أم المعرفة فى لغة طيء(١) ولم تقع همزة الوصل فى شئ من الحروف سوى أل وأم المذكورتين ولا فى الاسماء الا فى عشرة أسماء محفوظة وهى اسم واست وايمن وابنم وابن وابنة واثنان واثنتان وامرؤ وامرأة وهى مكسورة فى الاسماء المذكورة الا أيمن فانها فيه مفتوحة وتفتح أيضا فى أل وأم ولا رابع لهما وهى فيما عدا ذلك مكسورة الا ان تلا الساكن الذى بعدها ضمة أصلية فانها تضم تبعا له فى الافصح وسواء كانت تلك الضمة موجودة كاخرج فى الامر واستخرج فى الماضى المبنى للمفعول أم مقدرة كاغزى ياهند وادعى لان أصله اغزوى وادعوى فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت ثم حذف الواو للساكنين واحترز بالاصلية من العارضة نحو امشوا واقضوا فان الهمزة فيه مكسورة ومن العرب من يكسر همزة الوصل مع الاصلية أيضا على الاصل ولا يتبع وهى لغة شاذة حكاها ابن جنى فى المنصف وتشم الهمزة الضم قبل الضمة المشمة نحو انقيد واختير على لغة الاشمام ولا تثبت همزة الوصل غير مبدوء بها الا فى ضرورة كقوله

اذا جاوز الاثنين سر فانه بنث وتكثير الحديث قمين

وكثر قطعها فى أوائل أنصاف الأبيات لانها اذ ذاك كأنها فى ابتداء الكلام كقوله

لا نسب اليوم ولا خلة * إتسع الخرق على الراقع

وقد اختلف فى همزة الوصل هل وضعت همزة فقال ابن جنى نعم وقيل يحتمل أن يكون أصلها ألفا وانما قلبت همزة لاجل الحركة واختلف البصريون فى كيفية وضعها فقال الفارسى وغيره اجتلبت ساكنة وكسرت

(١) المشهور انها لغة حمير

لالتقاء الساكنين وعلاه الشلوبين بأن أصل الحروف السكون وقيل اجتلبت متحركة لأن سبب الأتيان بها التوصل الى الابتداء بالساكن فوجب كونها متحركة كسائر الحروف المبدوء بها وأحق الحركات بها الكسرة لانها راجحة على الضمة بثقلة الثقل وعلى الفتح بأنها لا توهم استفهاما وقال الكوفيون حركتها للاتباع فكسرت في اضرب اتباعا للكسرة وضمت في اخراج اتباعا للضمة ولم تتبع في المفتوح لئلا يلتبس الامر بالخبر واذا وقعت همزة الوصل المفتوحة بعد همزة الاستفهام كقوله تعالى ٠ آلذكرين حرم ٠ فقد كان حقها أن تحذف كما يحذف غيرها من همزات الوصل اذا وليت همزة الاستفهام كقوله تعالى ٠ أصطفى البنات على البنين ٠ لكنه كان لا يعلم أهي همزة الاستفهام أم همزة أل لو حذفت وبدئ بها فعدل عن ذلك الى ابدالها ألفا أو تسهيلها وذهب أبو عمرو بن عظيمة الى ان همزة الاستفهام حذفت على الاصل وان المدة ليست بدلا منها وانما هي مدة زائدة للفرق بين الاستفهام والخبر ورده وجه التسهيل وقال المهاباذى اذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حذفت الا أن تكون مفتوحة كالتي مع لام التعريف وأيمن وأيم فانها تثبت الفا في هذه الثلاثة

﴿ص﴾ (الكتاب السابع في التصريف) أعني تغيير الكلم بالزيادة والحذف والاعلال ويختص بالاسم المعرب والفعل المتصرف

﴿ش﴾ التصريف لغة التقليب من حالة الى حالة وهو مصدر صرف أي جعله يتقلب في انحاء كثيرة وجهات مختلفة ومنه ٠ انظر كيف نصرف لهم الآيات ٠ ولقد صرفنا في هذا القرآن ليذكروا ٠ أي جعلناه على انحاء وجهات متعددة أي ليس ضربا واحدا وأما في اصطلاح النحاة فقال في التسهيل هو علم يتعلق ببنية الكلمة وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك وقال أبو حيان علم النحو مشتمل على أحكام الكلمة والأحكام على قسمين قسم يلحقها حالة التركيب وقسم يلحقها حالة الافراد فالأول قسمان قسم اعرابي وقسم غير اعرابي وسمى هذان القسمان علم الاعراب تغليبا لاحد القسمين والثاني أيضا قسمان قسم تتغير فيه الصيغ لاختلاف المعاني نحو ضرب وضارب وتضارب واضطراب وكالتصغير والتكسير وبناء الآلات وأسماء المصادر وغير ذلك وهذا جرت عادة النحويين بذكره قبل علم التصريف وان كان منه وقسم تتغير فيه الكلمة لا لاختلاف المعاني كالنقص والابدال والقلب والنقل وغير ذلك ومتعلق التصريف من أنواع الكلمة الاسم المعرب والفعل المتصرف فلا مدخل له في الحروف ولا في الأسماء المبنية ولا الأفعال الجامدة نحو ليس وعسى

﴿ص﴾ الاشتقاق أصغر وهو رد لفظ الى آخر لمناسبة في المعنى والحروف الأصلية وأكبر ويجوز فيه ترك الترتيب ولم يثبته غير أبي علي وابن جني وانكر قوم الاول أيضا وقال الزجاج كل كلمة فيها حرف من كلمة فهي مشتقة منها وعزاه لسيبويه ولا بد فيه من تغيير ولو تقديرا

﴿ش﴾ الاشتقاق نوعان أكبر وأصغر فالأكبر هو عقد تقاليب الكلمة كلها على معنى واحد كما ذهب اليه ابن جني في مادة قول ان تقاليبها الستة على معنى الخفة والسرعة نحو القول والقلو والولق والوقل واللوق واللقو وكما ذكر صاحب المحرر في مادة الكلمة ان خمسة منها موضوعة لمعنى الشدة والقوة وهي الكلم والكمل واللكم والمكل والملك والسادس مهمل وهو اللمك قال أبو حيان ولم يقل بهذا الاشتقاق الاكبر أحد من النحويين الا أبو الفتح بن جني وحكى عن أبي علي انه كان يأنس به في بعض المواضع قال والصحيح ان هذا الاشتقاق غير معول عليه لعدم اطراده والاشتقاق الاصغر هو انشاء مركب من مادة يدل عليها وعلى معناه وهذا الاشتقاق أيضا فيه خلاف ذهب الخليل وسيبويه وأبو عمرو وأبو الخطاب وعيسى بن عمر والأصمعي وأبو زيد وأبو عبيدة والجرمي وقطرب والمازني والمبرد والزجاج والكسائي والفراء والشيباني وابن الاعرابي وثعلب الى ان الكلم

بعضه مشتق و بعضه غير مشتق وذهبت طائفة من متأخرى أهل اللغة الى ان الكلم كله مشتق وقد نسب هذا المذهب للزجاج و زعم بعضهم ان سيبويه كان يرى ذلك و زعم قوم من أهل النظر ان الكلم كله أصل وليس منه شئ اشتق من غيره وتفريع الناس انما هو على القول الاول قال أبو حيان واعلم انه يعرض فى اللفظ المشتق مع المشتق منه تغييرات تسعة الاول زيادة حركة كضرب من ضرب الثانى زيادة حرف كطالب من طلب الثالث زيادة حركة وحرف كضارب من ضرب الرابع نقص حركة كفرس من الفرس الخامس نقص حرف كنبت من النبات وخرج من الخروج السادس نقص حركة وحرف كنزا من النزوان السابع نقص حركة و زيادة حرف كغضبى من الغضب الثامن نقص حرف و زيادة حركة كحرم من الحرمان التاسع زيادة حركة وحرف ونقصان حركة وحرف نحو استنوق من الناقة فالعين فى الناقة ساكنة وفى استنوق متحركة والفاء فى الناقة متحركة وفى استنوق ساكنة والتاء فى الناقة موجودة وفى استنوق مفقودة والسين فى الناقة مفقودة وفى استنوق موجودة

﴿ص﴾ مسئلة يوزن أول الاصول بالفاء وثانيها بالعين وثالثها باللام وتكرر للفائق وحكم الكوفية بزيادة غير الثلاثة ثم اختلفوا فى الوزن وصفته والزائد بلفظه الا المكرر فبما تقدمه وبدل تاء افتعل فبالتاء ويحذف من الزنة و يقلب كهو و يعرف الزائد بالاشتقاق وشبهه وسقوطه من نظير وكونه لمعنى أو فى موضع تلزم فيه زيادته أو تكثر واختصاصه ببناء لا يقع فيه ما لا يصلح للزيادة ولزوم عدم النظير بتقدير اصالته فيما هو منه أو نظيره

﴿ش﴾ اصطلح النحويون على ان يزنوا بلفظ الفعل لما كان الفعل يعبر به عن كل فعل وكانت الافعال لها ظهور الزيادة والاصالة بأدنى نظر ثم حملوا الاسماء عليها فى ان وزنوها بالفعل فكان أقل ما تكون عليه الكلمة التى يدخلها التصريف ثلاثة أحرف فجعلوا حروف الفعل مقابلة لاصول الكلمة والحرف الزائد منطوقا به بلفظه ليمتاز الاصلى من الزائد فان لم تفن الاصول كررت اللام عند البصريين فيقال وزن جعفر فعلل و وزن سفرجل فعلل لان الكلمة تكون عندهم ثلاثية ورباعية وخماسية وهى مجردة من الزوائد وأما الكوفيون فذهبوا الى ان نهاية أصول الكلمة ثلاثة وما زاد على الثلاثة حكموا بزيادته فيزنون ما كان ثلاثيا بلفظ الفعل وأما ما زاد نحو جعفر وسفرجل فاختلفوا فيه فمنهم من قال لا يزن شيئا من ذلك واذا سئل عن وزنه قال لا أدرى ومنهم من يزن واختلف هؤلاء فمنهم من ينطق بلفظ ما زاد عن الثالث فيقول وزن جعفر فعلر و وزن سفرجل فعلجل ومنهم من يزن ذلك كوزن فيقول فعلل وفعلل مع اعتقاد زيادة ما زاد على الثلاثة قال أبو حيان فان قلت ما فائدة وزن الكلمة بالفعل قلت فائدته التوصل الى معرفة الزائد من الأصلى على سبيل الاختصار فان قولك وزن استخراج استفعال أخصر من أن تقول الألف والسين والتاء والألف فى استخراج زوائد واذا حذف من الكلمة شئ فلك أن تزنه باعتبار أصله أو باعتبار ما صار اليه فوزن شية وسه ويد باعتبار الاصل فعلة وفعلة وفعل و باعتبار الحذف علة وفل وفع واذا وقع فى الكلمة قلب قلب فى الزنة فيقال وزن أشياء لفعاء على رأى من يرى ان فيها قلبا و يوزن المكرر للتضعيف بما تقدمه لا بلفظه فيقال وزن قردد فعلل لا فعلد لان الدال لم ترد منفردة فى الاصل لم يجعلوها منفردة فى الوزن و يحصل الفرق بينه وبين باب جعفر بالموزون لا بالوزن و يوزن المبدل من تاء الافتعال بالتاء لا بالحرف المبدل فيقال وزن اصطلى افتعل لا افطعل و جملة ما يعرف به الزائد تسعة أشياء أحدها الاشتقاق فانه دل على ان ألف ضارب وهمزة اضرب وراء ضرب زوائد الثانى شبه الاشتقاق والفرق بينه و بين ما قبله ان الأول فيه سقوط من أصل وهذا فيه سقوط من فرع مثاله ألف قزال و واو عجوز و ياء كثيب فانها تسقط فى الجمع وهو قتل وعجز وكثب والجمع فرع والافراد أصل فدل على زيادتها فيه الثالث سقوطه من نظير كاطل وأيطل وهما بمعنى فالياء من أيطل زائدة

لسقوطها فى أطل الرابع كونه لمعنى فاذا رأيت حرفا فى كلمة يفهم منه معنى فاحكم بزيادته كحروف المضارعة وألف فاعل وتاء افتعل وياء التصغير الخامس كونه فى موضع تلزم فيه زيادته كنون عفنقس بالفاء وهو العسر الاخلاق لا يعرف له اشتقاق وحكم بزيادة نونه لانها وقعت ثالثة ساكنة وبعدها حرفان وليست مدغمة فيما بعدها وما وجد من ذلك مما عرف له اشتقاق كانت النون فيه زائدة على جهة اللزوم كجحنفل وحبنطى السادس كونه فى موضع تكثر فيه زيادته كهمزة إفكل وهى الرعدة لا يعرف له اشتقاق وحكم بزيادة همزته لكثرة زيادة الهمزة أولا قبل ثلاثة أحرف السابع اختصاصه ببناء لا يقع موقعه فيها الا يصلح للزيادة كنون حنطأو بوزن فنعلو فانها زائدة اذ لم يجئ مكان النون فى نحو هذا البناء حرف أصلى الثامن والتاسع لزوم عدم النظير بتقدير اصالته فيما هو منه أو فى نظير ما هو منه مثال الأول ملوط وهو مقرعة الحديد فالواو زائدة والميم أصلية ووزنه فعول لانه لو عكس لكان وزنه مفعلا ومفعل مفقود وفعول موجود نحو عتود وعسول وعلود ومثال الثانى والمراد به أن يكون فى الكلمة حرف لا يمكن الا زيادته لئلا يكون الكلمة على بناء مخصوص لا يكون الا من الأبنية المزيد فيها ثم تسمع فى تلك الكلمة لغة أخرى يتعين فيها حركة ذلك الحرف فيحتمل بتغيير تلك الحركة ان يكون ذلك الحرف أصلا وان يكون زائدا فيحمل على الزيادة للقطع بأنه زائد فى اللغة الأخرى وذلك تتفل فان فيه لغات أحدها بفتح التاء الأولى وضم الفاء فهذا وزنه تفعل كتنضب فالتاء فيه زائدة لانا لو قدرناها أصلية لزم من ذلك عدم النظير لانه يكون وزنه حينئذ فعللا وفعلل بناء لم يجئ عليه شىء من الكلام واللغة الأخرى تتفل بضم التاء والفاء فهذا يحتمل أن تكون التاء فيه أصلية ويكون وزنه فعللا كبرثن لكنه يلزم من ذلك عدم النظير فى اللفظ الذى ذلك الحرف منه الاترى ان التاء فى تتفل المضموم أوله موجودة فى تتفل المفتوح أوله فلزوم عدم النظير فى تتفل اذا قدرناها أصلية دليل على الزيادة فى تتفل اذ هذه التاء هى تلك ولم تتغير الا بالحركة

﴿ص﴾ حروف الزيادة تسليم وهناء فتى صحبت أكثر من أصلين ألف أو ياء أو واو غير مصدرة أو همزة مصدرة أو مؤخرة هى أو نون بعد ألف زائدة أو ميم مصدرة فزائدة مالم يعارض دليل الاصالة كلازمة ميم معد اشتقاقا والتقدم على أربعة أصول فى غير فعل أو اسم لشبهه

﴿ش﴾ حروف الزيادة عشرة وقد جمعها الناس فى أنواع من الكلام كقولهم سألتمونيها واليوم تنساه وأمان وتسهيل وتسليم وهناء فيحكم بزيادة ما صحب أكثر من أصلين من ألف أو ياء أو واو غير مصدرة نحو كتاب وكثيب وعجوز بخلاف ما صحب أصلين فقط كدار وفيل وغول فليس بزائد لان أقل ما تكون عليه الكلمة ثلاثة أحرف وقولى غير مصدرة قيد فى الواو فقط لان الألف لا تتصدر لسكونها والياء تتصدر وهى زائدة ومثال تصدر الواو ورنتل فهى أصل لا زائدة وكذا يحكم بزيادة الهمزة اذا صحبت أكثر من أصلين وكانت مصدرة نحو أحمر وأصفر أو مؤخرة نحو حمراء وصفراء فان صحبت أصلين فقط كانت أصلا نحو أبناء وأجا أو بدلا من أصل نحو ماء وكساء ورداء وكذا يحكم بزيادة النون اذا صحبت أكثر من أصلين وكانت مؤخرة بعد الف زائدة نحو قطران وعثمان وسرحان وكذا يحكم بزيادة الميم اذا صحبت أكثر من أصلين وكانت مصدرة نحو منسج ومرحب فان كان بعدها أصلان فقط قضى عليها بالاصالة اذ لا أقل من ثلاثة أصول ومحل الحكم بالزيادة فى جميع المذكورات أعنى الألف والياء والواو والهمزة والنون والميم ما اذا لم يعارض الزيادة دليل الاصالة كلازمة ميم معد فى الاشتقاق فانهم حين اشتقوا من معد فعلا قالوا تمعدد وكالتقدم على أربعة أصول فى غير فعل أو اسم يشبهه نحو يستعور وورنتل واصطبل أما الفعل وشبهه فان الزيادة تتقدم فيهما على أربعة أصول نحو تدحرج ومتدحرج

﴿ص﴾ وزيدت النون فى نفعل وانصرف تأحرنجم والمثنى والجمع ونحو غضنفر

﴿ش﴾ النون تزاد باطراد فى أول المضارع وفى باب الانفعال والافعنلال وفروعهما كالانصراف والاحرنجام وفى آخر التثنية والجمع كالزيدان والزيدون وساكنة مفكوكة بين حرفين قبلها نحو غضنفر وحبنفل وعقنقل بخلاف المدغمة كعجنس وهجنف فلا يحكم عليها بالزيادة فوزنهما فعلل

﴿ص﴾ والتاء فى تفعل وتفعلل وتفعل وتفاعل وافتعل ومسلمة والسين معها فى الاستفعال وفروعه والهاء وقفا وأنكرها المبرد واللام فى الاشارة

﴿ش﴾ تزاد التاء باطراد فى أول المضارع وفى باب التفعلل كالتدحرج والتفعل كالتكسر والتفاعل كالتغافل والافتعال كالاكتساب وفروعها وفى صفات المؤنثة كمسلمة وتزاد مع السين فى الاستفعال كالاستخراج وفروعه وتزاد الهاء فى الوقف واللام فى الاشارة على ما مر فى بابها وانكر المبرد زيادة الهاء لانها لم تأت فى كلمة مبنية على الهاء وانما تلحق لبيان الحركة قال أبو حيان والصحيح انها من حروف الزيادة وان كانت زيادتها قليلة من ذلك أمهة وهبلع وهجرع وهركولة

﴿ص﴾ وتقل زيادة ما ذكر خالياً من قيد ولا تقبل الا بدليل كهمزة شمأل وهاء أمهات واهراق وسين قدموس واسطاع فان لم تثبت زيادة الألف فبدل لا أصل الا فى حرف أوشبهه أو تضمنت كلمة متماثلين ومتباينين لم تثبت زيادة أحدهما فأحد المثلين زائد ما لم يماثل الفاء والعين المفصولة بأصل فان تماثلت أربعة ولا أصل للكلمة فالكل أصول وثالثها إن لم يفهم المعنى بسقوط الثالث وفى الاولى بالزيادة من المضاعف ثالثها الثانى فى نحو اقعنسس والاول فى نحو علم والهمزة والنون آخرا بعد الالف بينها وبين الفاء مشددا أو حرفان أحدهما لين يحتمل زيادتهما وزيادة أحد المثلين أو اللين الا لمانع

﴿ش﴾ تقل زيادة ما ذكر من الحروف ان خلا مما قيد به فيما سبق ولا تقبل زيادته الا بدليل يحكى من الدلائل التسعة السابق ذكرها كسقوط همزة شمأل واحبنطا فى الشمول والحبط فانه دليل زيادتها مع فقد شرطها وهو التصدر أو التأخر بعد ألف زائدة وسقوط هاء أمهات فى أمات وهاء أهراق فى أراق وسين قدموس وهو بمعنى قديم زيدت فيه السين للالحاق بعصفور وسين اسطاع فى أطاع فان لم تثبت زيادة الألف فهى بدل لا أصل كالرحى والعصى الا فى حرف كلا وبلى والى أوشبهه كالأولى وما الاسمية والضابط أن الألف لا تكون أصلا الا فى حرف أوشبهه وان تضمنت كلمة حرفين متباينين وحرفين متماثلين ولم تثبت زيادة حكم على أحد المتماثلين بالزيادة نحو جلبب وقردد فان ثبتت زيادة أحد المتباينين لم يحكم على أحد المتماثلين بالزيادة بل هو أصل نحو مفر ومقر فان الميم فيهما قد ثبتت زيادتها وكذا اذا ماثل أحد المثلين الفاء أو العين المفصولة بأصل فانه لا يحكم حينئذ على أحد المتماثلين بالزيادة نحو كوكب وقوقل فانهما تضمنا حرفين متماثلين وهما القافان والكافان وحرفين متباينين وهما الواو والباء والواو واللام ولا يحكم على أحد المتماثلين الذى هو القاف والكاف بالزيادة لمماثلته الفاء بل هما أصلان ونحو حدرد فانه تضمن حرفين متباينين وهما الحاء والراء وحرفين متماثلين وهما الدالان ولا يحكم على أحد الدالين بالزيادة لانه قد ماثل أحد المتماثلين العين التى هى الدال وفصل بين المتماثلين بأصل وهى الراء التى هى لام الكلمة الاولى فان فصل بينهما بزائد كان أحد المتماثلين زائدا كخفقيق اجتمع فيه مثالان وهما القافان ومتباينان وهما الخاء والفاء وقد ماثل أحد المثلين عين الكلمة وقد فصل بينهما بزائد فحكم على أحد المثلين بأنه زائد ألا ترى أنه مأخوذ من الخفق وكذا لو لم يقع فصل البتة نحو شمخر فأحد المثلين زائد فان تماثلت أربعة ولا أصل للكلمة غيرها نحو سمسم وققم وفلفل وزلزل فالكل أصول هذا مذهب البصريين لانه ان جعل كل من المثلين زائدا أدى الى بناء الكلمة على أقل من ثلاثة أو أحدهما أدى الى بناء مفقود اذ يصير وزنها على تقدير

زيادة أول الكلمة عفعل وعلى زيادة الثاني فلعل وعلى زيادة الثالث فععل وكلها مفقود وذهب الكوفيون الى أن هذا الباب ونحوه ثلاثي أصله فعل فاستثقل التضعيف فأبدلوا من المضاعفين بحرف مثل فاء الفعل وقيل محل الخلاف فيما يفهم المعنى بسقوط ثالثه نحو كبكب بخلاف غيره فان كان للكلمة أصل غير الاربعة حكم بزيادة أحدهما نحو مرمريس فانه ثلاثي مأخوذ من المرس فلا تعم الحروف الاصالة واختلف في المثلين في نحو اقعنسس وعلم أيهما الزائد فذهب الخليل الى ان الزائد هو الاول وذهب يونس الى ان الثاني هو الزائد وأما سيبويه فانه حكم بأن الثاني هو الزائد ثم قال بعد ذلك وكلا الوجهين صواب ومذهب وصحح الفارسي مذهب سيبويه وصحح ابن عصفور مذهب الخليل وقد بسطت أدلة ذلك في كتاب الاشباه والنظائر النحوية واختار ابن مالك في التسهيل ان الثاني أولى بالزيادة في باب اقعنسس والاول أولى في باب علم وما آخره همزة أو نون بعد ألف بينها وبين الفاء حرف مشدد نحو قثاء ورمان أو حرفان أحدهما لين نحو زيزاء وقوباء وعقيان وعنوان وعلوان فيحتمل لاصالة الأخير من الهمزة أو النون وزيادة أحد المثلين في المشدد أو اللين في قسميه والعكس أي زيادة الآخر واصالة أحد المثلين أو اللين فوزن قثاء على الاول فعال ورمان فعال وعلى الثاني فعلاء وفعلان ما لم يكن ثم مانع من أداء الى اهمال تلك المادة أو قلة نظير فيتعين في مزاء زيادة الهمزة لان مادة مزاء مهملة ومادة مزز موضوعة بدليل قولهم مزة وفي لوذان زيادة النون لأن مادة لذن مهملة ومادة لوذ موضوعة لقولهم لواذ وفي سقاء زيادة أحد المثلين لان مادة س ق ق مهملة ومادة س ق ى موضوعة وفي قنيان زيادة الياء لان مادة ق ى ن مهملة ومادة ق ن ن موضوعة لقولهم قن واقتنان .

﴿ص﴾ مسئلة الزائد إما للمعنى أو مكان أو بيان حركة أو مد أو عوض أو تكثير أو الحاق وهو بما جعل به ثلاثي أو رباعي موازنا لما فوقه مساويا له في حكمه ولا تلحق الالف الا آخرة مبدلة من ياء ولا الهمزة أولا الا مع مساعد ولا الحاق أو بناء نظير في غير تدرب وامتحان الابساع على أصح الاقوال

﴿ش﴾ الزائد يكون لاحد سبعة أشياء الاول للمعنى وهو أقوى الزوائد كحرف المضارعة الثاني الامكان كهمزة الوصل الثالث لبيان الحركة كهاء السكت في الوقف الرابع للمد ككتاب وعجوز وقضيب الخامس للعوض كتاء التأنيث في زنادقة فانها عوض من ياء زناديق ولذا لا يجتمعان السادس لتكثير الكلمة كالف قبعثرى ونون كنهبل السابع للالحاق كواو كوثر وياء ضيغم وضابط الذي للالحاق ما جعل به ثلاثي أو رباعي موازنا لما فوقه كرعشن نونه زائدة للالحاق لانه من الارتعاش فالحق بجعفر وفردوس واوه زائدة للالحاق بجردحل واقعنحل همزته ونونه زائدتان للالحاق لانه من القحل فالحق بجردحل والمراد بالموازنة الموافقة في الحركات والسكنات وعدد الحروف لانه يوزن كوزنه وبالمساواة في حكمه ثبوت الاحكام الثابتة للملحق به للملحق من صحة واعتلال وتجرد من حروف الزيادة وتضمن لها وزنة المصدر الشائع فلو قيل إبن من الضرب مثل جعفر يقال ضربب أو مثل برثن يقال ضربب أو مثل زبرج يقال ضربب ولو قيل ابن من البيع مثل صعون يقال بيوع فيصح ولا يدغم ولو قيل ابن من القول مثل طيال يقال قيال فيعل ولو بني من سحك مثل احرنجم قيل اسحنكك فيضمن النون التي هي مزيدة في الملحق به وزيادة الهمزة واحدى الكافين للالحاق ولو بني من دحرج مثل قبعثرى قيل دحرجي بتضمن الألف التي هي مزيدة الملحق وزيادة حرف خامس للالحاق وقيل في مصدر بيطر الملحق بيطرة كما جاء مصدر دحرج على دحرجة ولا تلحق الالف الا آخرة مبدلة من ياء كعلقى في لغة من نون فانه ملحق بجعفر وذفرى في لغة من نون فانه ملحق بدرهم وحبنطى ملحق بسفرجل ولا تلحق حشوا ولا آخرا ابدلة من واو ولا تلحق الهمزة أولا الا مع مساعد أي ان كان معها حرف آخر زائد للالحاق أيضا كنون ألندد الملحق

بسفرجل و واو إدرون الملحق بجردحل فان وقعت أولا وليس معها حرف زائد لم تكن للالحاق كافكل وان وقعت حشوا أوطرفا فانها تكون للالحاق ولا يحتاج الى مساعد من حرف زائد نحو شأمل ملحق بجعفر وقد يكون معها حرف زائد نحو علباء ملحق بقرطاس ولا الحاق الا بسماع من العرب الا أن يكون على جهة التدرب والامتحان كالامثلة التي يتكلم بها النحويون متضمنة لحروف الالحاق على طريقة أبنية العرب يقصدون بذلك تمرين المشتغل بهذا الفن واجادة فكره ونظره وهذا الحكم جار في كل ما أردت ان تبنى من كلمة نظير كلمة أخرى وان لم يكن الحاق فان ذلك لا يجوز الا أن يكون على وجه التدرب والامتحان هذا أصح المذاهب في المسئلتين لانه أحداث لفظ لم تتكلم به العرب والثاني يجوز مطلقا لان العرب قد أدخلت في كلامها الالفاظ الاعجمية كثيرا سواء كانت على بناء كلامها أم لم تكن فكذلك يجوز ادخال هذه الالفاظ المصنوعة هنا في كلامهم وان لم تكن منه قياسا على الاعجمية وعليه الفارسي قال لو شاء شاعر أو متسع أن يبنى بالحاق اللام اسما أو فعلا أو صفة لجاز ذلك له وكان من كلام العرب وذلك قولك خرجج أحسن من دخلل وضربب زيد ومررت برجل كريم وضربب قال ابن جنى فقلت له اترتجل اللغة ارتجالا قال ليس هذا ارتجالا لكنه مقيس على كلامهم ألا ترى انك تقول طاب الخشكنان فتجعله من كلام العرب وان لم تكن العرب تكلمت به فرفعك اياه ونصبك صار منسوبا الى كلامهم انتهى ورد بان اللفظ الاعجمي لا يصير بادخال العرب له في كلامها عربيا بل تكون قد تكلمت به بلغة غيرها واذا تكلمنا نحن بهذه الالفاظ المصنوعة كنا قد تكلمنا بما لا يرجع الى لغة من اللغات والمذهب الثالث التفصيل بين ما تكون العرب قد فعلت مثله في كلامها كثيرا واطرد فيجوز لنا احداث نظيره والا فلا فاذا قيل ابن من الضرب مثل جعفر قلنا ضربب فهذا ملحق بكلام العرب لان الرباعي قد ألحق به كثيرا من الثلاثي بالتضعيف نحو مهدد وقردد وبغير التضعيف نحو شأمل ورعشن ولا فرق بين قياس اللفظ على اللفظ والحكم على الحكم عند صاحب هذا المذهب والذين قالوا القياس في مثل هذه الأشياء اختلفوا في المعتل والصحيح انهما باب واحد فما سمع في أحدهما قيس عليه الآخر أو هما بابان متباينان يجرى في أحدهما ما لا يجرى في الآخر فذهب سيبويه وجماعة الى انهما باب واحد وذهب الجرمى والمبرد الى انهما بابان

﴿ص﴾ الحذف يطرد في ألف ما الاستفهامية المجرورة وفاء نحو وعد في مضارعه وأمره ومصدره محركة عينه بحركتها وهمز أفعل في مضارعه ووصفيه ما لم تقلب هاء أوعينا وعين فيعلولة خلافا للكوفية وواو فيعل وفيعلة وفى قياس يائيهما خلف وفاء مر لا بعد واو أوفاء وخذ وكل وما خرج عن ذلك من حذف أوابقاء فشاذ ومنه خلافا للشلوبين حذف عين وقيل لام أحس وظل ومس مبنيا على السكون مكسورا أول الاخيرين ومفتوحا وقل في أمر ومضارع وياء نحو استحى وفروعه وكثر في أبالى جزما واللام واوا ومنه اسم خلافا للكوفية والياء والهاء قليل والهمزة والنون وغير اللام أقل

﴿ش﴾ الحذف قسمان مقيس وشاذ فالمقيس حذف ألف ما الاستفهامية المجرورة نحو عم يتساءلون فيم أنت من ذكراها لم تؤذونني بم جئت وشذ ابقاؤها في قوله * على ما قام يشتمنى لئيم * وقيل ان ذلك لغة لبعض العرب وخرج عليها بعضهم قوله تعالى يا ليت قومى يعلمون بما غفر لى ربى أى بأى شىء قال الخضراوى وهذا قول مرغوب عنه وخرج بالاستفهامية الموصولة والشرطية فلا يحذف ألفها وان دخل عليها الجار وذكر أبو زيد والمبرد أن حذف ألف ما الموصولة ثبت لغة كثير من العرب يقولون سل عم شئت لكثرة استعمالهم اياه وخرج بالمجرورة المرفوعة والمنصوبة فلا يحذف الألف منها الا في الضرورة كقوله * الام تقول الناعيات الامه * ولو ركبت ما الاستفهامية مع ذا لم تحذف أيضا نحو على ماذا يلزمنى ووجه الحذف

من الاستفهامية التخفيف وخص بها الا انها مستبدة بنفسها بخلاف الشرطية لانها متعلقة بما بعدها وبخلاف الموصولة لافتقارها الى الصلة ومن المطرد حذف الواو من مضارع ثلاثى فاؤه واو استثقالا لوقوعها فى فعل بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة كيعد أو مقدرة كيقع ويسع وحمل على ذى الياء اخواته كاعد وتعد ويعد والامر كعد والمصدر الكائن على فعل محرك العين بحركة الفاء معوضا عنها تاء تأنيث كعدة وسواء كان الماضى على فعل كوعد أو فعل كومق ولا يجوز الحذف من مضارع رباعى كأوعد يوعد ويوعد ويوعيد مثال يقطين من الوعد ولا من الاسم كوعد لما فيه لو حذف من توالى الحذف اذ قد حذف منه الهمزة ولان ضمة الياء قوت الواو ولان الفعل اثقل منه ولا اذا وقعت بين ياء مفتوحة وضمة أو فتحة نحو وضؤ يوضؤ وشذ وجد يجد بضم الجيم و يذر و يدع ولا مما فاؤه ياء كيسر الرجل ييسر و يعرت الشاة تيعر وشذ يئس و يئس ومن المطرد حذف همزة أفعل من مضارعه واسمى فاعله ومفعوله نحو أكرم استثقالا لاجتماع همزتين اذ كان الاصل أأكرم وحمل عليه نكرم وتكرم ويكرم ومكرم ومكرم طرد اللباب وشذ اثباتها فى قولهم أرض مؤرنبة بكسر النون أى كثيرة الارانب وكساء مؤرنب اذا خلط صوفه بوبر الارانب وقوله * فانه أهل لان يؤكرما * فلو قلبت همزة افعل هاء أو عينا لم تحذف للامن من التقاء الهمزتين نحو هراق الماء يهريق فهو مهريق ومهراق وعيهل الابل يعيهلها فهو معيهل والابل معيهلة أى مهملة ومن المطرد حذف عين فيعلولة سواء كانت واوا نحو كينونة أو ياء نحو طيرورة الاصل كيونونة وطيرورة اجتمع فى الاول ياء و واو وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء فيها وفى الثانى ادغمت الياء المزيدة فى الياء التى هى عين الكلمة فصار كينونة وطيرورة ثم حذفت عين الكلمة على جهة اللزوم فصار كينونة وطيرورة وصار الوزن فيعلولة هذا مذهب سيبويه فى هذه المصادر أن وزنها فيعلولة وذهب الكوفيون الى انه لا حذف وان الاصل فعلولة بضم الفاء ففتحت لتسلم الياء من ذوات الياء وحمل عليها ذوات الواو ومن المطرد حذف عين فيعل وفيعلة قال أبو حيان اما ذوات الواو فلا نعلم خلافا فى اقتياسه كسيد وسيدة يقال فيه سيد وسيدة وأما ذوات الياء كلين ولينة ففيها خلاف زعم أبو على وتبعه ابن مالك ان تخفيفها يحفظ ولا ينقاس قال وهو مرجوح والأصح انه مقيس لا محفوظ قال وفى محفوظى ان الأصمعى حكى ان العرب تخفف مثل هذا كله ولم يفصل بين ذوات الواو وذوات الياء بل سرد مثلا من هذا ومن هذا قال الا جيدا فلم أسمع أحدا من العرب يخففه. اه وقد عقدت لذلك ترجمة فى كتابى المزهر ومن المطرد حذف فا آت خذ وكل ومر والاصل أأخذ أأكل أأمر فالهمزة الثانية هى فاء الفعل والاولى همزة الوصل فحذفت فاء الكلمة فانحذفت همزة الوصل لان ما بعد الفاء المحذوفة محرك فلا حاجة الى اقرارها قال أبو حيان ولم يجعل سيبويه لهذا الحذف علة سوى السماع المحض وقد حكى أبو على وابن جنى أوخذ وأوكل على الاصل الا انها فى غاية الشذوذ استعمالا فان تقدم مر واو أو فاء فالاثبات أجود نحو وأمر فأمر ولا يقاس على هذه الثلاثة غيرها الا فى ضرورة كقوله * ت لى آل زيد واندهم لى جماعة * يريد ائت لى آل زيد وما خرج عن ما تقدم فشاذ وقد تقدم بعضه ومنه حذف أحد المثلين من أحس وظل ومس اذا اتصل بتاء الضمير أو نونه نحو أحست وأحسن وظلت وظلن ومست ومسن قال سيبويه هذا باب ما شذ من المضاعف وذلك قولهم أحست يريدون أحسست وأحسن يريدون أحسسن ومثل ذلك ظلت ومست حذفوا وألقوا الحركة على الفاء كما قالوا خفت وليس هذا النحو الا شاذا والاصل فى هذا عربى كثير وذلك قولك أحسست وظللت ومسست ولا نعلم شيأ من المضاعف شذ الا هذه الأحرف اه وقال أبو حيان وقد نص سيبويه فى عدة مواضع على شذوذ هذا الحذف وقد اختلف أصحابنا فى هذا فذهب أبو على الشلوبين الى ان ذلك مطرد فى مثال هذه الافعال كاحب وانهم وانحط وذهب ابن عصفور وابن الضائع الى ان ذلك لا يطرد ثم المحذوف من هذه الافعال

الثلاثة العين و به جزم ابن مالك وغيره ويجوز فى الأخيرين أعنى ظل ومس كسر أولهما بالقاء حركة العين عليه وابقاء فتحه وقل وقوع هذا الحذف فى الامر والمضارع ومنه • وقرن فى بيوتكن • والاصل أقررن وسمع الفراء ينحطن فى ينحططن و بعض العرب يحذف احدى يائى يستحيي اما اللام أو العين وهى لغة تميم و بها قرأ ابن محيصن وروويت عن ابن كثير و يستحيي لغة الحجازيين وسائر العرب وفروعه سائر الصيغ من الماضى والامر والمثنى والجمع والمؤنث والوصف فيقول التميميون استحا استح يستحي يستحيان يستحون يستحين مستح مستحي منه ويقول غيرهم استحيي استحى يستحيان يستحيون يستحيين مستحي مستحي منه وكثر الحذف فى أبالى اذا جزم فقالوا لم أبل والاصل لم أبالى لكثرة استعمالهم اياه توهموا ان اللام هى الاخيرة فسكنوها للجازم فحذفت الألف لالتقاء الساكنين وكثر حذف اللام فى الأسماء اذا كانت واوا كاب وأخ وحم وهن وذى على مذهب الخليل وابن واسم على مذهب البصريين والاصل عندهم سمو لانه من السمو حذفت لامه وعوض عنها همز الوصل والكوفيون يقولون أصله وسم من السمة حذف فاؤه و رد بان جمعه اسماء وتصغيره سمى ولو كان كما قالوا لكان أوساما ووسيا لان التصغير والتكسير يردان الاشياء الى أصولها وقل حذف اللام اذا كانت ياء كلام يد ودم أو هاء كلام شفة وعضة وفم وشاة وأقل منه حذفها اذا كانت همزة كقولهم قوم برا والاصل برآء على وزن ظرفاء أو نونا كدد وفل والاصل ددن وفلان واقل من ذلك حذفها اذا كانت حاء كحر أصله حرح قال أبو حيان ولا أحفظ من حذف الحاء غيره وأقل من ذلك حذف غير اللام اما الفاء كناس والاصل اناس أو العين كسه والاصل سته

﴿ص﴾ الابدال أحرف طويت دائما فتبدل الهمزة من كل ياء أو واو طرفا ولو تقديرا بعد ألف زائدة أو بدلا من عين فاعل معلها ومن أول واوين صدرتا وليست الثانية مدة فوعل أو مبدلة من همزة ومن واو خفيفة ضمت لازما ومن تالى ألف شبه مفاعل مدا مزيدا أو ثانى لينين اكتنفاها ويفتح هذا الهمز محمولا واوا ان كانت هاء اللام وسلمت فى المفرد بعد ألف وياء ان كانت غيرها أو همزة

﴿ش﴾ الابدال قسمان شائع وغيره فغير الشائع وقع فى كل حرف الا الالف وألف فيه أئمة اللغة كتبا منهم يعقوب بن السكيت وأبو الطيب عبد الواحد بن على اللغوى وفى كتاب المزهر نوع منه حافل والشائع الضرورى فى التصريف أحرفه ثمانية يجمعها قولك طويت دائما فتبدل الهمزة من كل ياء أو واو متطرفة بعد ألف زائدة نحو رداء وكساء الاصل رداى من الردية وكساو من الكسوة وسواء كان تطرفها ظاهرا أم تقديرا وهى المتصلة بهاء التأنيث العارضة كصلاة وعطاة بخلاف اللازمة وهى التى بنيت الكلمة عليها فانها لا تبدل منها همزة كهداية وجباية واداوة وهراوة ولا ابدال بعد ألف أصلية نحو آية وتبدل الهمزة أيضا من كل ياء أو واو وقعت عينا لما يوازن فاعل وفاعلة من اسم مغير الى فعل معتل العين نحو بائع وقائم أصلهما بايع وقاوم وفعلهما باع وقام معل بخلاف ما لم يعتل فعله كصيد وعور فهو صايد وعاور فلا ابدال فيه و بخلاف ما لم يوازن فاعلا وان اعل فعله كنيل ومطيل من اطال وأنال وتبدل الهمزة أيضا من أول واوين صدرتا وليست الثانية مدة فوعل ولا مبدلة من همزة كأواصل جمع واصلة أصله ووواصل استثقل اجتماع واوين فابدل من أولاهما همزة اذ لم يمكن ابدالها ياء للاستثقال كالواو ولا ألفا لسكونها فعدلوا الى الهمزة إذ هو أقرب الى الالف لكونهما من مخرج واحد مع أن الهمزة تقلب فى التسهيل واوا وياء فقد شاركت حروف اللين بخلاف ما اذا كان ثانى الواوين مدة فوعل كوورى وووفى من وارى ووافى فلا ابدال فيه وكذا اذا كان مبدلا من همزة كالوولى تأنيث الأول أصله وأولى فأبدلوا من الهمزة واوا لضمة ماقبلها فلا تبدل الواو الاولى همزة لان الثانية بدل منها فكأنها موجودة وصار مستثقلا كما لو قيل الأألى بهمزتين وتبدل الهمزة أيضا من كل واو مضمومة لازمة غير مشددة كوجوه ووقتت

فيقال أجوه وأقتت لان الواو اذا كانت مضمومة فكأنه اجتمع واوان فاستثقل واحترز بلازم الضمة من نحو اخشوا الله . ولتبلون . فلا ابدال لعروضها وبغير المشددة منها نحو تعوذ وتعود فلا ابدال أيضا ولو أمكن تخفيف الواو بالاسكان نحو سور وسور فلا ابدال أيضا أورده أبو حيان على عبارة التسهيل وهو عندي داخل تحت قوله ضمة لازمة وتبدل الهمزة أيضا من تالى ألف شبه مفاعل اذا كان مدا مزيدا كالقلائد والصحائف والعجائز بخلاف ما اذا كان أصليا كمعايش ومفاوز فان المد فيهما عين الكلمة وتبدل الهمزة أيضا من ثانى حرفى لين اكتنفا مد مفاعل كأوائل جمع أول ونيائف جمع نيف وسيائد جمع سيد وتفتح هذه الهمزة فى هذه الصورة والتى قبلها مجعولة واوا فى ما لامه واو سلمت فى المفرد بعد ألف كهراوة وهراوى وأداوة وأداوى والأصل هرائى وأدائى ثم صار هراآ وأداآ ثم أبدل من الهمزة واو كراهة اجتماع ألفين بينهما همزة مفتوحة والهمزة كأنها ألف فكأنه اجتمع ثلاث ألفات ومجعولة ياء ان كانت اللام غير ما ذكر بأن تكون ياء نحو هدية وهدايا أو واوا اعتلت فى المفرد ولم تسلم كمطية ومطايا أو كانت همزة كخطيئة وخطايا

﴿ ص ﴾ وتبدل الهمزة الساكنة بعد متحركة متصلة مدة تجانس والمتحركة ياء ان كسرت أو تلته ولم تضم أو كانت لاما مطلقا وواوا فى غير ذلك وفى نحو أوم وجهان وأبدل المازنى الياء منها فاء لأفعل والاخفش مضمومة بعد كسر والواو من عكسها وتبدل تلو الساكنة ياء ان كانت موضع اللام والاتصح ولو توالى همزات أبدلت الثانية والرابعة وحقق الباقى.

﴿ ش ﴾ تبدل الهمزة الساكنة بعد همزة متحركة متصلة مدة تجانس الحركة فتبدل ألفا فى آدم وياء فى ايمان وواوا فى أومن واصلها أأدم . إئمان وأؤمن فان تحركت الهمزتان المتصلتان والأولى لغير المضارعة أبدلت الثانية ياء ان كسرت مطلقا سواء تلت فتحا نحو أيمة والاصل أئمة أو كسرا نحو أين مضارع أن والأصل أإن أو ضما نحو أيم مثال أبمة من الأم والأصل أأمم نقلت حركة ما بعد الهمزة الساكنة اليها لاجل الادغام فانكسرت فأبدلت ياء أو تلت كسرا ولم تضم نحو إيم مثل إصبع من الأم الأصل إأمم نقلت حركة الميم الى الهمزة الساكنة لاجل الادغام كما تقدم أو كانت لاما مطلقا سواء كانت فى اسم أو فعل تلت فتحا أو ضما أو كسرا مثاله بعد الفتح قرأى وقرأى اذا بنيت من القراءة اسما مثل جعفر ودرهم وقرأى اذا بنيت فعلا مثل دحرج الأصل قرأأ وقرأأ ومثاله بعد الضم قرأى مثل برثن من القراءة الأصل قرأأ فأبدل من الهمزة ياء فصار فى آخر الاسم واو ساكنة قبلها ضمة فقلبت الضمة كسرة والواو ياء فصار من باب المنقوص ومثاله بعد الكسر قرإى مثل زبرج الأصل قرإأ أبدلت الهمزة ياء ثم استثقلت الضمة فى الياء فصار مثل قاض وتبدل الهمزة الثانية واوا ان وقعت بعد مفتوحة أو مضمومة نحو أوادم جمع آدم أصله أآدم وأويدم تصغير آدم أصله أأيدم أو ضمت مطلقا سواء تلت فتحا أو ضما أو كسرا كأوم مثال إصبع وأوبم مثل ابلم وإوم مثال أصبع من الام نقلت فيها حركة الميم الى الهمزة الساكنة لاجل الادغام فقلبت الهمزة واوا من جنس حركة نفسها وفى نحو أوم وجهان وخالف المازنى فى مسئلة وهى ما اذا كانت الهمزة الثانية فاء لأفعل فانه يبدلها ياء كأن تبنى أفعل من الأم فتقول على رأيه هذا أيم من هذا وعلى رأى الجماعة هذا أوم وحجة المازنى الحمل على إيمة لان الفتحة أخت الكسرة فالاقيس أن يكون حكم الهمزة المفتوحة كحكم المكسورة فى الابدال كالمضمومة وخالف الاخفش فى مسئلتين احداهما مسئلة إأم مثل اصبع فذهبنا أنه تبدل الهمزة ياء لمناسبة حركتها ومذهبه ابدالها واوا لمناسبة حركة ما قبلها فتقول أوم والثانية مسئلة إأم مثل إصبع فذهبنا ابدالها واوا لمناسبة حركتها ومذهبه ابدالها ياء لمناسبة حركة ما قبلها فيقول إيم والحاصل ان الاخفش يبدل المكسورة بعد الضم واوا والمضمومة بعد الكسر ياء فان سكنت الهمزة الاولى أبدلت الثانية ياء ان كانت موضع

اللام والاصح نحو قرأي مثل قمطر الاصل قرأأ ابدلت الهمزة الثانية ياء فرارا من الاستثقال لو بقيت ومن مخالفة الأقيسة لأنه متى التقى مثلان والاول ساكن فى كلمة وجب الادغام وقد أجمعت العرب على ترك لادغام فى الهمزتين من كلمة الا اذا كانتا عينين نحو سآل ولآل وهذان مثال قولى والاصح وخرج بقيد الاتصال ما لو فصل بين الهمزتين فانهما يصحان نحو ألآء وهو شجر ولو توالى أكثر من همزتين حققت الاولى والثالثة والخامسة وأبدلت الثانية والرابعة كان تبنى من الهمزة مثال أترجة فتقول أأأأأة فتبدل الثانية واوا الضمة ماقبلها وكذلك الرابعة وتحقق الاولى والثالثة والخامسة فتقول أوأوأة ولو بنيت من الهمزة مثل قمطر قلت إيأأ والأصل إأأأ فتبدل الثانية ياء من جنس حركة ماقبلها

﴿ ص ﴾ مسئلة يجوز تخفيف الهمزة المفردة الساكنة بابدالها مجانس حركة متلوها والمتحركة بعد ساكن بالحذف ونقل حركتها اليه مالم يكن مدا زائدا أو ياء تصغير فتقلب وتدغم أو نون انفعال فتقر أو الفا فتسهل بينها ومجانس حركتها وكذا مثلثة بعد فتح ومكسورة ومضمومة بعد كسر أو ضم فى الأصح وتقلب مفتوحة تلو كسر ياء وضم واوا ﴾

﴿ ش ﴾ هذا فصل فى تخفيف الهمزة المفردة اذا كانت الهمزة ساكنة فان كان ماقبلها ساكنا لزم تحريكه لالتقاء الساكنين بحسب مايجب من الحركات كنظيره مع غير الهمزة وان كان ماقبلها متحركا جاز أن تخفف بابدالها حرفا من جنس حركة ماقبلها فتبدل الفا فى كاس و ياء فى ذيب و واوا فى بوس وان تحركت الهمزة بعد ساكن خففت بحذفها ونقل حركتها الى الساكن قبلها كقولك فى اسأل سل مالم يكن الساكن قبلها حرف مد زائد كخطيئة ومقروءة فان الهمزة تقلب حرفا مثله وتدغم فيه فيقال خطية ومقروة أو ياء تصغير فكذلك كخطيئة أو نون انفعال نحو إنأطر فان الهمزة تحقق فيه حذرا من الالباس أو الفا مبدلة من أصل كالهباءة فان الهمزة تسهل بجعلها بين بين ولا حذف ولا نقل فى الصور الاربع وان تحركت الهمزة بعد متحرك خففت بالتسهيل بينها وبين حرف حركتها ان كانت بعد فتح مطلقا مفتوحة كانت كسأل أو مكسورة كسئم أو مضمومة كلؤم أو كانت بعد كسر أو ضم وهى فى الصورتين مكسورة أو مضمومة كمئين وسئل و يستهزئ ورؤس فان كانت مفتوحة قلبت بعد الكسر ياء كمير فى مئر جمع مئرة و بعد الضم واوا كجون فى جؤن جمع جؤنة ورجل سولة فى سؤلة وخالف الأخفش فى صورتين وهى المضمومة بعد كسرة كيستهزئ والمكسورة بعد ضمة كسئل فأبدل الاولى ياء والثانية واوا

﴿ ص ﴾ وتبدل الياء بعد كسرة من واو عين مصدر أعلت فى فعله لا موازن فعل وعين فعال جمعا لواحد سكنت فيه أو اعتلت وصحت اللام و يغلب فى فعل لا فعلة ومن ألف واو ساكنة أو آخرا ولو تقديرا ومنها بعد فتح رابعة فصاعدا ولام فعلى وصفا ومع ياء متصلة ان سبقت احداهما ساكنة وتأصل السبق وكذا السكون فى الأصح وتدغم متطرفة ولو تقديرا بعد واو بن سكن ثانيهما وكائنة لام فعول جمعا و يقل فى تاليهما اذ كر من ابدال وادغام فان كانت لام مفعول غير واوى العين أو مكسورها أو لام فعول مصدرا أو عين فعل جمعا فالتصحيح أكثر أو مفعول من فعل فالاعلال

﴿ ش ﴾ تبدل الياء بعد كسرة من واو هى عين مصدر لفعل معل العين موزون بفعال نحو قام قياما وعاد عيادا بخلاف عين غير المصدر كصوان وسوار والمصدر المفتوح أوله كرواح والمضموم كقوار أو المكسور الذى لم تعل عين فعله كلاوذ لواذا وعاود عوادا أو الموزون بفعل كالحول وتبدل أيضا بعد كسرة من واو هى عين جمع لواحد ساكن العين أو معتلها صحيح اللام موزون بفعال كثوب وثياب وحوض وحياض ودار وديار وريح

ورياح بخلاف عين المفرد كخوان ومامفرده معتل اللام كجرو وجراء حذرا من اجتماع الاعلالين في كلمة وهما ابدال اللام همزة وابدال العين ياء فاقتصر على أحد الاعلالين وكان الآخر لأن الأواخر هي محل التغييرات أما الموزون بغير فعال وهو فعل وفعلة فان فيه الوجهين كحاجة وحوج وحيلة وحيل وتارة وتير وقيمة وقيم وثور وثيرة وكوز وكوزة وعود وعودة الا أن الاعلال في فعل أغلب والتصحيح في فعلة أغلب وتبدل الياء بعد كسرة من ألف وواو ساكنة أو متطرفة تحقيقا أو تقديرا وهي التي تليها علامة التأنيث أو زيادتا فعلان نحو محراب ومحاريب ومحبوب ومحابيب ونحو ايعاد وميعاد ونحو الغازي وأكسية جمع كساء وسيحان وتبدل الياء بعد فتحة من واو وقعت رابعة فصاعدا في اسم أو فعل نحو المعطيان يرضيان والمستعليان يسترضيان وتبدل الياء من واو هي لام فعلى وصفا كالعليا والدنيا ومن الواو الملاقية ياء في كلمة ان سكن سابقهما سكونا أصليا وتأصل السبق أيضا ثم تدغم أحداهما في الأخرى كسيد وهين الاصل سيود وهيون قلبت الواو ياء وأدغمت فيها الياء لاجتماع الشروط واحترز بكلمة عما في كلمتين كقولك هو يزيد وبسبق الساكن عن تأخره كالطويل والغيور وبأصالة السكون عن عروضه كقوى مخفف قوي وبأصالة السابق عن عروضه كرويه مخفف رؤية فان الواو بدل الهمزة لا أصل وتبدل الياء أيضا من الواو المتطرفة لفظا أو تقديرا بعد واو ين سكنت ثانيهما كأن تبني مفعولا ومفعولة من نحو قوي فانه يقال مقووو ومقووة فتجتمع ثلاث واوات في الطرف مع الضمة فاستثقل ذلك فقلبت الواو الأخيرة ياء ثم المتوسطة لاجتماع ياء وواو وسبق أحدهما بالسكون ثم قلبت الضمة كسرة لاجل صحة الياء وأدغمت الياء في الياء فقالوا مقوي ومقوية وتبدل الياء أيضا من الواو الكائنة لام فعول جمعا كعصي أصله عصوو فأبدلت الواو الاخيرة وهي لام الكلمة ياء وأعطى متلوها الذي هو واو المد من ابدالها ياء وادغامها في الياء الاخيرة وقلبت الضمة كسرة لتصح الياء فان كانت الواو لام مفعول ليست عينه واوا ولا هو من فعل مكسور العين أو لام فعول مصدرا لا جمعا أو عين فعل جمعا فوجهان والتصحيح أكثر مثال الاول مغزو ومغزي والثاني عتا عتوا وعتيا والثالث نوم وصوم ونيم وصيم وان كانت لام مفعول من فعل فوجهان والاعلال أرجح نحو مرضي ومرضو

﴿ ص ﴾ وتبدل الواو بعد ضم من ألف وياء ساكنة مفردة لا في جمع فيكسر اثر الضم ولام فعل ومتلوة زيادتي فعلان أو تاء بنيت عليها الكلمة ولام فعلى اسما وفي عين فعلى وصفا وجهان

﴿ ش ﴾ تبدل الواو بعد ضم من ألف كقولك في تصغير ضارب ضويرب ومن ياء ساكنة مفردة في غير جمع نحو موقن والاصل ميقن لانه من اليقين واحترز بالمفردة من المكررة كبياع وبغير الجمع منه فانه تبدل فيه واوا ولكن تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء نحو بيض والاصل بيض لان وزنه فعل كحمر وتبدل الواو أيضا بعد الضم من الياء الواقعة لام فعل كرموا وقضو او قبل زيادتي فعلان كرموان مثل سبعان من الرمي أو قبل تاء بنيت عليها الكلمة نحو رموة مثل ثمرة من الرمي وتبدل الواو من ياء هي لام فعلى اسما كتقوى وفي عين فعلى وصفا وجهان الابدال كالطوبى والكوسى مؤنث الأطيب والأكيس والتصحيح كقسمة ضيزى وامرأة حيكى

﴿ ص ﴾ وتبدل الالف من ياء أو واو بعد فتح متصل بشرط ان يتحركا بأصل وان لا يليهما ساكن أو غير ألف وياء مشددة وهي لام وان لا يكون وصفه أفعل ولا وزنه افتعل وواي العين دالا على تفاعل ولا اسما آخره زيادة تخصه خلافا للمازني في الاخيرة فان استحق ذلك حرفان صح الاول غالبا

﴿ ش ﴾ تبدل الألف من ياء أو واو نحو باع وقال اصلهما بيع وقول ورمى وغزا أصلهما رمي وغزو بشروط أن يكونا بعد فتح بخلاف نحو غزو وطي ورضي وشقي وشج وعم وأدل وأظب وأن يتصلا به بخلاف آي وواو فانهما لم يتصلا بالفتحة إذ حجز بينهما الألف وأن يتحركا بخلاف ما اذا سكنا نحو غزو ورمي من قطر وان تكون حركتهما

أصلية بخلاف ما هو ساكن فى الاصل وعرض تحريكه نحو يرعوى ويرمى فان حركة هذه الواو والياء عارضة اذ أصلهما السكون لان مثالهما فى الصحيح يحمر مضارع احمر وأن لا يليها ساكن بخلاف نحو طويل وغيور وهذا الشرط فى العين خاصة أما اللام فلا يضر ايلاؤها الساكن الا أن يكون ألفا كرميا وغزوا ورحيان والغليان والنزوان أو ياء مشددة نحو عصوى فلا تنقلب الياء والواو والعاقى مثل هذا وأن لا يكون وصفه أفعل بخلاف نحو صيد وحول وعور وسيد فانها صحت لفتحها فى أصيد وأحول وأعور وأسود وأن لا يكون فعلا وزنه أفتعل وهو واوى العين دال على تفاعل بخلاف نحو اجتوروا وأزدوجوا واعتوروا فانه صحت فيه الواو لانه فى معنى تجاوروا وتزاوجوا وتعاوروا فان كان على أفتعل وهو يائى العين وجب الاعلال نحو امتاز وابتاعوا واستافوا أى تضاربوا بالسيوف وانما لم تصحح ذوات الياء لان الياء أشبه بالالف من الواو فرجحت عليها فى الاعلال وأن لا يكون اسما آخره زيادة تخص الأسماء بخلاف السيلان والجولان وخالف المازنى فى هذا الشرط فاجاز إعلاله وعليه جاء داران وحادان من دار يدور وحاد يحيد فان استحق هذا الاعلال حرفان فالغالب تصحيح الأول واعلال الثانى نحو هوى وطوى

﴿ ص ﴾ وتبدل الميم من نون ساكنة قبل باء والتاء من فاء افتعال لينا وشذ فى الهمزة والطاء من تائه تلو مطبق والدال منها تلو دال أو ذال أو زاى وماعدا ما ذكر شاذ مسموع أو لغة قليلة ويعرف الابدال بالتصاريف

﴿ ش ﴾ تبدل الميم من النون الساكنة قبل باء نحو عنبر وشنبر وان بورك والنون أخت الميم وقد أدغمت فيها نحو من مالك فأرادوا الاعلال لها مع الباء كما أعلوها مع الميم وتبدل التاء من فاء الافتعال وفروعه ان كانت ياء او واوا نحو إتعد يتعد إتعد ومتعد ومتعد ومصدرها الاتعاد والأصل إوتعد لانه من الوعد وكذا إتسر وفروعه أصله إيتسر لانه من اليسر وانما ابدلوا الفاء تاء لانهم لو اقروها لتلاعبت بها حركات ماقبلها فكانت تكون بعد الكسرة ياء وبعد الفتحة الفا وبعد الضمة واوا فأبدلوا منها حرفا جلدا لا يتغير لما قبله وهى مع ذلك أقرب من الفم الى الواو وشذ ابدالها من فاء الافتعال اذا كانت همزة نحو إتزر من الازار والفصيح إئتزر وتبدل الطاء من تاء الافتعال تلو حرف مطبق نحو اصطفى واضطر واطعن واضطلم وتبدل الدال من تاء الافتعال تلو دال وذال أو زاى نحو ادان وادكر وازدان وما خرج عما اقر فى هذا الباب فهو شاذ مسموع يحفظ ولا يقاس عليه أو لغة قليلة لقوم من العرب وعلامة صحة البدلية الرجوع فى بعض التصاريف الى المبدل منه

﴿ ص ﴾ النقل ينقل للساكن الصحيح حركة لين عين فعل غير تعجب ولا مصرف من عور ونحوه ولا مضاعف اللام ولا معلها أو اسم غير جار على فعل مصحح أوله ميم زائدة غير مكسورة أو موافق للمضارع فى زيادته أو وزنه لا فيهما أو مصدر على إفعال واستفعال وتبدل بمجانسها وتحذف الفهما معوضا منها التاء عالباو وا رمفعول بعده وقيل عين الثلاثة فان كانت ياء كسرت المنقولة صونا عن الابدال وقاس أبو زيد تصحيح المصدر والمبرد تصحيح مصون

﴿ ش ﴾ تنقل حركة العين للساكن الصحيح قبلها ان كانت من فعل أو اسم بالشروط المذكورة نحو يبيع ويقول الاصل يبيع ويقول ونحو مقام ومقال الأصل مقوم ومقول وشرط الفعل أن لا يكون لتعجب بخلاف نحو ما ابين هذا وما أطوله ولا مصرفا من نحو عور بخلاف نحو يصيد ويعود وأصيد وأعور وأعورة ولا مضاعف اللام بخلاف نحو أبيض وأسود حذرا من الالباس ولا معل اللام بخلاف نحو أهوى وأستحيى حذرا من توالى أعلالين وشرط الاسم ان لا يكون غير جار على فعل مصحح بخلاف نحو مقاول ومبايع فان حرف العلة لا يعل فى هذا الاسم لجريانه على تقاول وتبايع وان يكون أوله ميم غير مكسورة إما مفتوحة كمام أو مضمومة كمقيم ومبين

بخلاف ما أوله ميم مكسورة كمخيط ومقول أو موافقا للمضارع فى زيادته دون وزنه نحو تقبيل وتبيع مثل تحلى من القول والبيع والأصل تقول وتبيع نقلب حركة العين الى الفاء فسكنت وانقلبت واوا وتقول ياء لكسر ما قبلها أو فى وزنه دون زيادته (١) فان وافقه فى الزيادة والوزن معا لم يعل نحو أسود وأطول منك وأبين لانه لو أعل التبس بلفظ الفعل ولا ينقل الى ساكن معتل كطاوع . قوم وسير واذا نقل أبدلت العين لمجانس الحركة المنقولة كقولك فى أقوم وأطيب أقام وأطاب فان جانست الحركة العين فليس فيه سوى النقل كيقول ويبيع وتنقل الحركة أيضا الى الساكن الصحيح قبلهما من عين مصدر على إفعال أو استفعال وتبدل العين حينئذ بمجانس الحركة المنقولة وتحذف الفهما ويعوض منها التاء غالبا مثال ذلك إقامة واستقامة الأصل إقوام واستقوام نقل وأبدلت الواو ألفا فالتقى الفان فحذفت لف المصدر وعوض منها التاء وتنقل الحركة أيضا من مفعول الى الساكن الصحيح قبلها وتحذف واوه بالتقاء واوين ساكنين نحو مصون والأصل مصوون فان كان عين مفعول ياء كسرت الضمة المنقولة صونا من ابدال الياء بعدها واوا نحو مبيع وما ذكر من أن المحذوف الف المصدر ين و واو مفعول هو مذهب الخليل وسيبويه لان حذف الزائد أولى من حذف الأصل ومذهب الأخفش أن المحذوف فى الثلاثة عين الكلمة لان حذفها أولى من حذف ما دل على معنى وهو المصدرية والمفعولية والكلام على ذلك مبسوط فى الاشباه والنظائر وربما صحح الافعال والاستفعال وفروعهما سمع أغيمت السماء إغياما وأغيلت المرأة إغيالا وأطيب وأطول * قال صددت فأطولت الصدود * ولا يقاس على ما سمع من ذلك خلافا لابى زيد وربما صحح بمفعول سمع فرس مقوود وثوب مصوون ولا يقاس على ما سمع من ذلك خلافا للمبرد .

﴿ ص ﴾ القلب انما يغلب فى المعتل والمهموز وذو الواو أمكن وبتقديم الآخر على متلوه أكثر ومن تقديم اللام على الفاء أشياء فى الاصح فوزنها لفعاء لا أفعاء أو أفعال ويعرف بأصله واشتقاقه وصحته وكذا اذا أدى تركه الى همزتين ومنع صرفه بلا علة على الاصح فان لم يثبت فأصلان

﴿ ش ﴾ قال أبو حيان القلب تصيير حرف مكان حرف بالتقديم والتأخير وقد جاء منه شئ كثير حتى أن ابن السكيت ألف فيه كتابا ومع ذلك فلا يطرد شئ منه انما يحفظ حفظا لانه لم يجئ منه فى باب ما يصلح ان يقاس عليه انتهى وقد عقدت له نوعا فى المزهر أوردت فيه ألفاظا جمة قال ابن مالك رحمه الله تعالى وأكثر ما يكون القلب فى المعتل والمهموز كهارى فى هائر وشاكى السلاح فى شائك ورائى فى رائئ وآبار فى أبآر ومنه فى غيرهما رعملى فى لعمرى وذو الواو أمكن فيه من ذى الياء قال أبو حيان دليل ذلك الاستقراء فأكثر ما جاء القلب فى ذوات الواو نحو شاك وهار ولات وأينق كما أن انقلاب الألف عن الواو أكثر من انقلابها عن الياء حتى أنا لو وجدنا كلمة أشكل علينا الامر فيها ألفها منقلبة عن واو أم عن ياء حملنا ذلك على أنها منقلبة عن واو ودليل ذلك الكثرة والقلب بتقديم الآخر على متلوه أكثر منه بتقديم متلو الآخر على العين أو بتقديم العين على الفاء أو بتأخير الفاء عن العين واللام وتحت ذلك صورتان الأولى أن يكون الآخر لاما والمتلو عينا كراء فى رئى وهار فى هائر والأوالى فى الأوائل والايامى جمع أيم وأصله أيايم بوزن قبائل . الثانية أن يكون الآخر حرفا زائدا والمتلو غير عين كقولهم فى جمع ترقوة تراقى وهو مقلوب من التراقو فالواو زائدة فى ترقوة والقاف لام الكلمة لا عين ومثال تقديم متلو الآخر على العين الحوباء وهى النفس الأصل حبواء قدمت اللام وهى الواو التى هى متلوة للآخر على الياء وهى عين الكلمة فوزنها فلعاء والدليل على انه مقلوب قولهم حابيت الرجل اذا أظهرت له خلاف ما فى حوبائك ومثال تقديم العين على الفاء أيس من يئس وأينق فى أونق جمع ناقة ومثال تأخير الفاء عن العين واللام

(١) هكذا بياض فى الأصول الثلاثة

حادى أصله واحد تأخرت الواو عن الحاء والدال ثم قلبت ياء لانكسار ما قبلها فوزنه عالف ومن تقديم اللام على الفاء أشياء فى مذهب سيبويه أصلها شيئاء نحو طرفاء وحلفاء قلبت بتقديم لام الكلمة على فائها فوزنها لفعاء ومذهب (١) ويعرف القلب بأشياء أحدها الاصل بأن يكثر استعمال أحد النظمين فيكون الاقل هو المقلوب كما فى لعمرى ورعملى الثانى الاشتقاق بأن يجيء التصريف على أحد النظمين دون الآخر كما تقدم فى الحوباء وكما فى شوايع وشواعى فانه يقال شاع يشيع فهو شائع ولا يقال شعى يشعى فهو شاع فعلم ان شواع هو الاصل وشواعى مقلوب منه. الثالث الصحة وعدم الاعلال كما فى أيس اذ لو لم يكن مقلوبا من يئس لوجب اعلاله وان يقال آس لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها فتصحيحه دليل على قلبه قال أبو حيان وانما ادعى فيه القلب دون الشذوذ لان باب القلب وان كان لا يقاس أوسع وأكثر من باب الشذوذ الرابع (٢) فان لم يثبت كون أحد اللفظين أصلا والآخر مقلوبا منه بدليل فكلا التأليفين أصل نحو جبذ وجذب فان جميع تصاريفهما جاء عليهما قالوا جبذ يجبذ جبذا فهو جابذ ومجبوذ وقالوا جذب يجذب جذبا فهو جاذب ومجذوب قال أبو حيان فان قلت ما فائدة القلب وهلا جاءت التصاريف على نظر واحد قلت الفائدة فى ذلك الاتساع فى الكلام والاضطرار اليه فى بعض المواضع

﴿ص﴾ الادغام هو قسمان الأول فى المثلين ويجب ان يسكن الأول غير هاء سكت ولا همزة منفصلة عن الفاء ولا مدة فى آخر أو مبدلة دون لزوم أو يتحرك فى كلمة إن لم يصدر أو لم يوصلا بمدغم أو ملحق ولا زيد أحدهما ولا عرض تحريكهما ولا كانا واوين طرفين ولا فى اسم فعل أو فعل وازن أو صدره فعلا أو فعلا أو فعلا أو فعلا

﴿ش﴾ قال أبو حيان الادغام هو آخر ما يتكلم فيه من علم التصريف وهو فى اللغة الادخال ويقال الادّغام وهو افتعال وهى عبارة سيبويه وعبارة الكوفيين الادغام إفعال وفى الاصطلاح رفعك اللسان بالحرفين دفعة واحدة ووضعك اياه بهما وضعا واحدا ولا يكون الا فى المثلين والمتقاربين وهذا التقسيم انما هو بالنظر الى الاصل والا فلا ادغام الا إدغام مثل فى مثله ألا ترى ان المتقارب يقلب من جنس الحرف الآخر فيؤول الى انه ادغام مثل ما فى مثل والادغام يكون فى الأسماء والأفعال أوجب لكثرة اعتلالها وذلك لثقلها ولذلك يدغم فى الأفعال ما لا يدغم فى الأسماء ألا ترى ادغامهم ردوفكم شررا وبدأ بادغام المثلين كما هو عادة المصنفين فى التعريف وهو واجب بشروط أن يسكن الاول نحو اضرب بكرا ولم يكن هاء سكت بخلاف نحو ماليه هلك فانها اذا وصلت ينوى الوقف عليها والابتداء بما بعدها فيتعين الفك قال أبو حيان ولهذا أظهرها القراء عند الوصل ولم يدغموها الا رواية عن ورش بالادغام وهو ضعيف من جهة القياس ولا همزة منفصلة عن الفاء بخلاف نحو إكلاء أحد اما الهمزة المتصلة بالفاء فيجب ادغامها نحو سآل ولآل ولا مدة فى آخر بخلاف نحو يعطى ياسر ويغزو واقد فلا يدغم مثل هذا لئلا يذهب المد بالادغام مع ضعف الادغام فلو كان حرف لين فقط وجب الادغام نحو اخشى ياسرا واخشوا واقدا كى يقوم ولوا واقدا ولو كانت المدة ليست فى آخره وجب الادغام نحو مغزو وأصله مغزو وعلى وزن مفعول

---

(١) هذا البياض الذى فى الاصل متروك لمذهب الأخفش فانه يرى أن أشياء وزنها أفعلاء كما تقول هين وأهوناء إلا انه كان فى الأصل أشيئاء كأشيعاع فاجتمعت همزتان بينهما ألف فحذفت الهمزة الاولى تخفيفا كراهة همزتين بينهما ألف فوزنها أفعاء وقال الفراء أصل شيء شيىء على مثال شيع فجمع على أفعلاء مثل هين وأهيناء ولين والناء ثم خفف فقيل شيء كما قالوا هين ولين فقالوا أشياء فحذفوا الهمزة الاولى وهذا راجع الى قول الاخفش وقال الكسائى وزن أشياء أفعال كفرخ وافراخ وإنما ترك صرفها لكثرة الاستعمال لانها شبهت بفعلاء فى كونها جمعت على أشياوات فصارت كخضراء وخضراوات وقد أجمع البصريون وأكثر الكوفيين على أن قول الكسائى خطأ فى هذا وألزموه أن يصرف أسماء وأبناء (٢) بياض فى الأصول الثلاثة

فالأولى مدة وليست فى آخر وقد أدغمت واحتمل فيه ذهاب المد لقوة الادغام ولا مدة مبدلة من غيرها دون لزوم بخلاف نحو قوول مبنيا للمفعول من قاول فلا تدغم لانه حرف مد لا يلزم كما ان يغزو واقد حرف مد لا يلزم ألا ترى انك تقول فى بنائه للفاعل قاول فيزول حرف المد كما يزول فى لم يغز واقد فان كانت مبدلة من غيرها ويلزم فيها البدل أدغم نحو أوب مثل أبكم من الأوب والأصل أأوب أبدلت الهمزة الثانية الساكنة من جنس حركة ما قبلها واوا وهو بدل على جهة اللزوم فأدغمت فى الواو وان تحرك المثلان وجب الادغام بشروط ان يكونا فى كلمة كرد وظل بخلاف ما اذا كانا فى كلمتين فالادغام جائز أو واجب كما سيأتى وان لا يتصدر بخلاف نحو ددن وان لا يسبقهما مدغم فى أولهما بخلاف نحو ردد بردد فهو مردد فلا يدغم لان فيه ابطالا للادغام الذى قبله وان لا يسبقهما مزيد الالحاق بخلاف نحو النسدد والنجج فان نونهما وجيم النجج زيدت لاجل الالحاق فلا يجوز الادغام لانه اذ ذاك يزول الالحاق بسفرجل وان لا يكون أحدهما ملحقا بخلاف نحو قردد فانه لو أدغم بطل الالحاق بجعفر وان لا يكون تحريك ثانيهما عارضا بخلاف نحو لن يحيي واردد القوم وان لا يكونا واوين طرفين (١) وان لا يكونا فى اسم موازن بجملته أو صدره فعلا بفتح الفاء والعين أو فعلا بضم الفاء وفتح العين أو فعلا بضمهما أو فعلا بكسر الفاء وفتح العين مثال الأربعة فى الموازن بجملته طلل وصفف وذلل وكلل وفى الموازن بصدره فقط سحح (٢) للعقعق وخششاء لعظم فى أصل الأذن وحممة لقطعة اللحم وقررة للازق باسفل القدر

﴿ ص ﴾. وتنقل حركته لساكن يقبلها فان التقيا فى كلمتين ولا مانع أو كانا ياءين لازما تحريك ثانيهما أو تاءين كاستتر وتجلى فجائز فان أدغم الاخير ألحق الوصل ويجوز فيه حذف تاء وهى الثانية فى الأصح

﴿ ش ﴾ اذا كان المدغم متحركا فاما أن يكون ما قبله متحركا أو ساكنا ان كان متحركا بقى على حركته وسكن ذلك الحرف المدغم وأدغم فيما بعده وان كان ساكنا نقل اليه حركة المدغم وأدغم نحو يرد ويفر ويعد ومقر الاصل يردد ويفرر ويعدد ومقرر نقلت الضمة والكسرة والفتحة الى الحرف الساكن حذرا من اجتماع ساكنين ذلك الحرف والحرف المدغم فانه سكن لاجل الادغام فان كان الساكن الذى قبله حرف مد ألفا أو واوا أو ياء تصغير لم ينقل اليه نحو راد وحاد وعود ودويبة لان أصل وضع حرف المد عدم الحركة خصوصا الالف فان تحريكها غير ممكن فان التقى المثلان المتحركان من كلمتين جاز الادغام من غير وجوب نحو . ان الله هو الرزاق . ما لم يكن مانع فانه يمنع الادغام بان كانا همزتين نحو قرأ أبوك فان العرب تتنكب عن ادغام الهمزة الا عينا أو ولياساكنا غير لين فيما قاله البصريون وجزم به ابن مالك فى التسهيل وتعقبه أبو حيان بان أبا عمرو قرأ بالادغام فى مثل ذلك نحو . الرعب بما . خذ العفو وأمر . من اللهو ومن التجارة . فهو واقع بهم . الشمس سراجا . شهر رمضان . عن أمر ربهم . ذكر رحمة . البحر رهوا . من خزى يومئذ . فهى يومئذ . قال روى جميع هذا عن أبى عمرو بالادغام وهو لا يجوز عند البصريين والذين رووا ذلك عن أبى عمرو أئمة ثقاة ومنهم علماء بالنحو كأبى محمد اليزيدى وغيره فوجب قبوله وان لم يجزه البصريون غير أبى عمرو فأبو عمرو رأس فى البصريين ولم يكن ليقرأ الا بما قرأ لان القراءة سنة متبعة غاية ما فى ذلك ان يكون قليلا فى كلام العرب اذ لو كان كثيرا لما غاب علمه عن البصريين غير أبى عمرو وأما عدم الجواز فلا نقول به اه ويجوز الادغام أيضا من غير وجوب فيما اذا كان المثلان ياءين لازما تحريك الثانى منهما نحو حيي وعيي وقد قرئ به . ويحيي من حي عن بينة . ومن حي بالادغام والاظهار وفى الايضاح ان الاظهار أكثر فى كلامهم فان كان تحريك الياء الثانية عارضا نحو لن يحيي لم يجز الا الاظهار فقط ويجوز الادغام أيضا من غير وجوب فيما اذا كان المثلان تاءين فى باب افتعل نحو استتر

---

(١) بياض بالأصل (٢) كذا رسم فى الأصل المطبوع منه وفى غيره هكذا صحح

واقتتل وحينئذ تنقل حركة التاء الاولى الى الساكن قبلها وهو السين والقاف فتذهب همزة الوصل لحركة أول الفعل فيقال ستر وقتل وحركة التاء فتحة فيفتح أول الفعل ويجوز كسره فيقال ستر وقتل قال أبو حيان وهذه الكسرة ليست منقولة إذلا كسرة في التاء المدغمة وانما ذلك لاجل انهم لما سكنوا التاء لادغامها في التاء وكانت فاء الكلمة قبل ذلك ساكنة كسرت الفاء على أصل التقاء الساكنين وذهبت همزة الوصل لتحريك الفاء ويقال في المضارع على لغة الفتح يستر وفي الوصف مستر ومستر بفتح السين وعلى لغة الكسر يستر ومستر ومستر بكسرها ويجوز الادغام أيضا من غير وجوب فيما اذا كان المثلان تاءين أول فعل مضارع بنحو تتجلى وتتظاهر وحينئذ يؤتى بهمز الوصل لسكون التاء الاولى بالادغام فيقال اتجلى واتظاهر ويجوز في هذا النوع حذف احدى التاءين تخفيفا فيقال تجلى وتظاهر وهل المحذوف الاولى أو الثانية قولان أصحهما الثاني وهو مذهب سيبويه والبصريين وقال الكوفيون المحذوف الاولى وهي حرف المضارعة .

﴿ص﴾ فان سكن المدغم لوصله بضمير رفع وجب الفك وكذا أفعل تعجبا خلافا للكسائي أو لجزم أو بناء جاز فان لم يفك حرك الثاني بالفتح مطلقا أو ما لم يله ساكن فبالكسر أو بالكسر مطلقا أو بالاتباع لفائه ما لم يله ضمير فبحركته أو ساكن فبالكسر لغات

﴿ش﴾ اذا سكن المدغم لاتصاله بالضمير المرفوع وجب الفك نحو رددت ورددنا ورددت ورددت ورددتما ورددتم ورددتن ويجب الفك أيضا اذا سكن في أفعل التعجب عند الجمهور نحو اشدد بحمرة زيد * وأحبب الينا ان يكون المقدما * وذهب الكسائي الى ان أفعل في التعجب يدغم فيقال أحب بزيد فان سكن لجزم أو بناء جاز الفك وهو لغة الحجاز والادغام وهو لغة غيرهم من العرب نظرا الى عدم الاعتداد بالعارض فيقال لم يردد ولم يرد واردد ورد فان فك فواضح وان أدغم حرك الثاني من حرفي التضعيف تخلصا من التقاء الساكنين وفي كيفية تحريكه لغات أحدها أنه يحرك بالفتح مطلقا سواء وليه ضمير نحو رده ولم يرده ولم يردها أم ساكن نحو رد المال ولم يرد المال أم لا نحو رد ولم يرد الثانية انه يحرك بالفتح في الحالة الاولى والثالثة دون الثانية وهي ما اذا وليه ساكن فانه يكسر فيها على أصل التقاء الساكنين فيقال رد المال ولم يرد ابنك الثالثة أنه يحرك بالكسر مطلقا في الاحوال الثلاثة على أصل التقاء الساكنين الرابعة أنه يحرك بأقرب الحركات اليه نحو رد وفر وعض لا مع ضميري المؤنث والمذكر الغائبين فيحرك بحركة الضمائر نحو عضه وردها والا فان بعده ساكن من كلمة أخرى لام تعريف أو غيرها فيكسر نحو * فغض الطرف * ورد ابنك

﴿ص﴾ الثاني في المتقاربين ويتوقف على مخارج الحروف فالاصح انها تسعة وعشرون وأسقط المبرد الهمزة وان مخارجها ستة عشر تقريبا فاقصى الحلق للهمزة والالف والهاء قال المهدوي مرتبات وغيره في رتبة وقيل الهمزة أول وقيل بعد الهاء وقيل لا مخرج للالف ووسطه للحاء والعين قيل هكذا وقيل عكسه وأدناه للغين والخاء وفيه القولان وأقصى اللسان وما فوقه للقاف وما يليه للكاف ووسطه للشين والجيم والياء وقدم أبو حيان الجيم والخليل لا مخرج للياء وأول حافتيه وما يليهما من الاضراس للضاد وهي من الايسر أقيس وقيل تختص به وقيل بالايمن ولا ينطق بها وبالحاء غير العرب وما دون طرفه لمنتهاه وما فوقه للام وما دونه وفوق الثنايا للنون والراء وهي أدخل في ظهره وقال قطرب والجرمي وابن دريد مخرج الثلاثة واحد وما بين طرفه وأصول الثنايا للطاء والدال والتاء وما بينه وبين الثنايا للزاي والسين والصاد وهي الصفير وما بينه وما بين اطرافها للظاء والذال والثاء وباطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا للفاء وما بين الشفتين للباء والميم والواو وقال الخليل لا مخرج للواو والمهدوي لها مخرج على حدة ولها فروع حسنة همزة مسهلة وغنة مخرجها الخيشوم وألف امالة وتفخيم وشين كجيم وصاد

كزاى وغيرها قبيحة والمهموسة سكت فحثه شخص والشديدة أجدك تطبق والمتوسطة ولينا عمر والمطبقة ص ض ط ظ والمستعلية قظ خص ضغط والمذلقة من بنفل وغيرها مجهورة رخوة منفتحة منخفضة مصمتة على الترتيب والقلقلة قطب جد وقيل التاء بدل الباء واللينة واى وهى والهمزة معتلة وقيل هى صحيح وقيل شبه المعتل والمنصرف اللام قيل والراء وهى المكرر والمهتوت الهمزة والهاوى مالا مخرج له ولا تدغم حروف ضوى شفر فى مقارب وجوز قوم ادغام الراء فى اللام وهو الاصح ولا صفير فى غيره ولا حلقى فى ادخل الا الحاء فى العين ولا مايؤدى الى لبس و إماغير ذلك فيجوز بقلب الاول مثله فالهاء والعين فى الحاء والخاء فى الغين والباء فى الميم والقاف فى الكاف وعكسهما والجيم فى الشين والتاء والطاء والظاء وشركاؤهما فى بعضها وفى الصفيرية وفى الجيم والشين والضاد والفاء واللام فى ن ث د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ن فان كانت تعريفية فوجوبا والنون الساكنة بغنة فى حروف ينمو وبدونها فى الراء واللام وتظهر عند الحلقية وتخفى مع البواقى ومن قلبها مع الباء

﴿ ش ﴾ القسم الثانى من الادغام ادغام المتقاربين وذلك يتوقف على بيان مخارج الحروف ومخرج الحرف هو الموضع الذى ينشأ منه الحرف وتقريب معرفته أن يسكن الحرف ويدخل عليه همزة الوصل ليتوصل الى النطق به فيستقر اللسان بذلك فى موضعه فيتبين مخرجه وهذه المخارج هى من آخر الصدر وما يليه من الحلق والفم الى الشفتين والى الخيشوم والحروف تسعة وعشرون قال أبو حيان ولا خلاف فى ذلك الا فى الهمزة فزعم المبرد انها ليست من حروف المعجم بدليل انها لا تثبت على صورة واحدة فكأنها عنده من قبيل الضبط إذ لو كانت حرفا لكان لها شكل تثبت عليه كسائر الحروف ورد بانها لو لم تكن حرفا لكان مثل أحد واجل على حرفين وهو باطل لأن أقل أصول الكلمة ثلاثة أحرف وأما كونها لا شكل لها فلانها روعى فيها التسهيل ولولا ذلك لكتبت الفا والمخارج ستة عشر مخرجا عند الخليل وسيبويه والأكثرين وذهب الجرمى وقطرب والفراء وابن دريد وابن كيسان على خلاف عنه الى انها أربعة عشر مخرجا وموضع الخلاف بينهم مخرج اللام والنون والراء فهو عند هؤلاء مخرج واحد وعند الخليل ومن وافقه ثلاثة مخارج وعلى القولين فذلك على سبيل التقريب وإلا فالتحقيق أن لكل حرف مخرجا على حدة وعبارة المتن فى بيان المخارج بينة ولا يحتاج الى اعادتها فى الشرح فلنقتصر على ما يحتاج الى التنبيه عليه قولى وقيل الهمزة أول أى والالف والهاء بعدها كلاهما فى رتبة وليست واحدة أسبق من الأخرى وبهذا يفارق القول الاول وهذا رأى الاخفش والمراد بالاول رتبة الادخل فى الصدر والذى رجحه أبو حيان ان رتبة العين بعد الحاء ورتبة الغين قبل الخاء قال والحاء مما انفردت بها العرب فى كلامها ولا توجد فى كلام غيرها والعين مما انفردت بكثرة استعمالها فانها قليلة فى كلام بعض الامم ومفقودة فى كلام كثير منهم قال والضاد أصعب الحروف فى النطق ومن الحروف التى انفردت العرب بكثرة استعمالها وهى قليلة فى لغة بعض العجم ومفقودة فى لغة الكثير منهم قال والضاد لا يخرج من موضعها غيرها من الحروف عندهم وذهب الخليل الى ان الضاد شجرية من مخرج الجيم والشين فعلى هذا يشركها غيرها فيه ومعنى شجرية خارجة من شجر الحنك وهو مايقابل طرف اللسان وقال الخليل الشجر مفرج الفم أى منفتحه وقال غيره هو مجمع اللحيين عند العنفقة وعلى رأى الاولين قال أبو حيان خروج الضاد من الجانب الايسر عند الاكثر والايمن عند الاقل ويحكى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه كان يخرجها من الجانبين معا وقال الصيمرى بعض الناس يخرجها من اليسرى وبعض الناس يسهل عليه اخراجها من الجهتين معا قال وكلام سيبويه أيضا يدل على ان الضاد تكون من الجانبين وقد ذهب بعض من لا ضبط له ولا معرفة الى ان الجهة اليمنى تختص بها وقال أبو على بن أبى الاحوص يتأتى

اخراج اللام من كلتا حافتي اللسان اليمنى واليسرى الا ان اخراجها من حافته اليمنى أمكن بخلاف الضاد فاخراجها من اليسرى أمكن وقال سيبويه الراء أدخل من النون فى ظهر اللسان قليلا لانحرافه الى اللام وقال محمد القيروانى صاحب الرعاية اختلاف مخرج اللام والراء والنون كاختلاف المخرج الذى فوقه من وسط اللسان وهو مخرج الشين والجيم والياء ولم يجعل ثلاثة مخارج بل جعل مخرجا واحدا فكذلك هذه الحروف ينبغي أن تجعل كذلك وقال ابن أبي الاحوص ماذهب اليه سيبويه من أنها ثلاثة مخارج هو الصواب لتباين مخارجها عند اختبار المخرج فى النطق باسكانها وادخال همزة الوصل عليها قال أبي ابن الاحوص والضاد مما انفردت العرب بكثرة استعمالها وهى قليلة فى لغة بعض العجم ومفقودة فى لغة كثير منهم وسميت حروف الصفير (١) وقال أبو حيان فصل المهدوى الواو من الباء والميم وجعل لها مخرجا على حدة فقال الواو تهوى حتى تنقطع الى مخرج الالف وأما الفروع الحسنة فهى التى توجد فى كلام الفصحاء فالهمزة المسهلة فرع المحققة والغنة فرع النون والخيشوم الذى تخرج من هذه الغنة هو المركب فوق غار الحلق الاعلى فهى صوت يخرج من ذلك الموضع تابع لكل نون ساكنة ولكل ميم ساكنة فانك لو أمسكت بأنفك لم تتمكن من خروج الغنة وقال أبو عمرو الصير فى الغنة صوت مركب فى جسم النون ومخرجه من الخيشوم وهو مؤخر الانف المنجذب الى داخل الفم وليس بالمنخر والفا الامالة والتفخيم فرع عن الالف المنتصبة التى ليس فيها ترقيق ولا تفخيم والشين التى كالجيم فرع عن الجيم الخالصة والصاد التى كالزاى فرع من الزاى الخالصة والهمزة المسهلة عند سيبويه حرف واحد وعند أبى سعيد ثلاثة أحرف بينها وبين الالف وبينها وبين الواو وبينها وبين الياء قال أبو حيان وكلا القولين صواب لانك ان أخذتها من حيث مطلق التسهيل فهى حرف واحد وان أخذتها من حيث التسهيل الخاص كانت ثلاثة أحرف ويعبر عن الهمزة المسهلة بهمزة بين بين ومعناه أنها ضعيفة ليس لها تمكن المحققة ولا خلوص الحرف الذى منه حركتها قال عبيد بن الابرص

نحمي حقيقتنا وبعـ * ـض القوم يسقط بين بينا

قال أبو الفتح أي يتساقط ضعيفا غير معتد به والف التفخيم هى التى بين الالف والواو وقال سيبويه كقول أهل الحجاز الصلاة والزكاة والحياة ولذلك كتبت هذه بالواو وقال ابن خروف الالفات أربع ألف الطبيعة المعتادة والف الامالة والف التفخيم والالف التى بين اللفظين فى مثل الابرار قال ومن الف التفخيم ألف الاستعلاء فى اسم الله تعالى ففخمت هى واللام قبلها والشين كالجيم كقولهم فى اشدق أجدق بين الشين والجيم والصاد كالزاى هى التى يقل همسها قليلا فيحدث فيها بذلك جهر ما كقولك فى مصدر مزدر قال سيبويه فصارت الحروف بهذه الفروع الستة خمسة وثلاثين وأما الفروع التى تستقبح وهى التى لا توجد فى لغة من ترتضى عربيته ولا تستحسن فى قراءة ولا شعر فهى كاف كجيم يقولون فى كمل جمل قال ابن دريد وهى لغة فى اليمن كثيرة فى أهل بغداد وجيم ككاف يقولون رجل ركل فيقربونها من الكاف وجيم كشين وأكثر ذلك اذا سكنت وبعدها دال وتاء نحو قولهم فى الاجدر الاشدر وفى اجتمعوا اشتمعوا قال أبو حيان فان قلت ما الفرق بين هذه وبين عكسها حيث عدت هذه مستقبحة وتلك مستحسنة فالجواب أنهم قربوا الحرف الضعيف من الحرف القوى فى جعلهم الشين كالجيم فلذلك كان من الفروع المستحسنة وذلك ان الجيم حرف شجرى من وسط اللسان مجهور شديد منفتح متقلقل فهو حرف قوي لجهره وشدته والشين حرف ضعيف لهمسه ورخاوته واستفاله وفيه بعض قوة لتفشيه فلذلك كان تقريبه من الجيم مستحسنا وكان تقريب الجيم منه مستقبحا ألا ترى أنهم عدوا فى الفروع المستحسنة الصاد كالزاى

---

(١) بياض فى الأصل

لهذا المعنى وصاد كسين كسابر فى صابر وطاء كتاء نحو تال فى طال وهى تسمع من عجم أهل المشرق كثير الفقد الطاء فى لسانهم وظاء كثاء نحو ثالم فى ظالم وباء كفاء وهى كثيرة فى لغة الفرس وغيرهم وتارة يكون لفظ الفاء أغلب نحو بلخ وأصبهان وضاد ضعيفة نحو أضر فى أثر يقربون الثاء من الضاد كذا فسر مبرمان الضاد الضعيفة قال أبو حيان وفيه نظر وقال أبو على الضاد الضعيفة اذا قلت ضرب ولم تشبع مخرجها ولا اعتمدت عليه ولكن تخفف وتختلس فيضعف اطباقها قال أبو سعيد وأظن الذين تكلموا بهذه الاحرف المرذولة من العرب خالطوا العجم وسين كزاى وجيم كزاى وقاف بينها وبين الكاف فتمت الحروف بهذه الفروع ستة وأربعين حرفا وأما ألقاب الحروف فذكرها النحويون لفائدتين أحداهما لاجل الادغام ليعرف ما يدغم فى غيره لقربه منه فى المخرج والصفة أو فى أحدهما وما لا يدغم لبعده منه فى ذلك والثانية بيان الحروف العربية حتى ينطق من ليس بعربى بمثل ما ينطق به العربى فهو كبيان رفع الفاعل ونصب المفعول فكما أن نصب الفاعل ورفع المفعول لحن فى اللغة العربية كذلك النطق بحروفها مخالفة مخارجها وسميت المهموسة لضعف الاعتماد عليها فى مواضعها وجرى النفس معها حتى ضعفت نخفى النطق بها والهمس لغة هو الصوت الخفى وضدها المجهورة وهى ما أشبع الاعتماد فى موضعه ومنع النفس أن يجرى معه حتى ينقضى الاعتماد ويجرى الصوت والشدة امتناع الصوت أن يجرى فى الحرف والفرق بين المجهور والشديد ان المجهور يقوى الاعتماد فيه والشديد يقوى لزومه فى موضعه والرخاوة جرى الصوت فى الحرف والتوسط بين الشدة والرخاء وسميت المطبقة لاطباق اللسان فيها على الحنك عند اللفظ بها وضدها المنفتحة لانك لا تطبق اللسان بشىء منها على الحنك والانفتاح ضد الانطباق وسميت المستعلية لان اللسان يعلو الى الحنك عند النطق بها فينطبق الصوت مستعليا بالريح وضدها المنخفضة ويقال المتسفلة لان اللسان لا يستعلى عند النطق بها الى الحنك بل يتسفل بها الى قاع الفم عند النطق وسميت المذلقة لانها من طرف اللسان والفم وطرف كل شىء ذلقه وضدها المصمتة لانها اصمتت فلم تدخل فى الابنية كلها قال الاخفش اصمتت أى منعت أن تختص ببناء كلمة فى لغة العرب اذا كانت خماسية فما فوق فلا تجد كلمة خماسية فما فوق فى كلام العرب الا وفيها من الحروف المذلقة أو الالف ولا تنفرد المصمتة بكلمة خماسية وسميت احرف القلقلة لان الصوت يشتد عند الوقف عليها والقلقلة شدة الصوت وسميت المعتلة لان الاعلال والانقلاب لا يكون الا فى أحدها ومن قال الهمزة حرف صحيح قال لانه يقبل الحركات الثلاث ومنهم من يقول أنها حرف مشبه بحروف العلة قال أبو حيان وهذا حسن وسمى اللام منحرفا وزاد الكوفيون الراء فهما عندهم حرفا الانحراف قالوا الانحرافهما عن مخرج النون وقال بعضهم وصفت اللام بالانحراف لانها انحرفت عن مخرجها الى مخرج غيرها وعن صفتها الى صفة غيرها وقال المهدوى سميت بذلك لانها شاركت أكثر الحروف فى مخارجها وقال القيروانى هى من الحروف الرخوة لكنها انحرف اللسان بها مع الصوت الى الشدة وسمى الراء المكرر لانها تتكرر على اللسان عند النطق بها كأن طرف اللسان يرتعد بها فكأنك نطقت بأكثر من حرف واحد وأظهر ما يكون التكرير اذا كانت الراء مشددة أو وقف عليها وسمى الهمز المهتوت من الهت وهو عصر الصوت لانها معتصرة كالتهوع أو من الهت وهو الحطم والكسر لانها يعرض لها الابدال كثيرا فتحطم وتنكسر وسمى الهاوى لانه يهوى فى الفم فلا يعتمد اللسان على شىء منها اذا تقرر ذلك فلا يدغم فى المتقارب ضاد ولا واو ولا ياء ولا ميم ولا شين ولا فاء ولا همزة ولا راء هذا مذهب سيبويه والخليل وأكثر النحويين وجوز أبو عمرو ويعقوب الحضرمى واليزيدى من البصريين والكسائى والفراء وأبو جعفر الراوى من الكوفيين وتبعهم ابن مالك وأبو حيان ادغام الراء فى اللام نحو «يغفر لمن يشاء» «واستغفر لهم الرسول» ولا يدغم حرف صفيرى وهو

الصاد والسين والزاي في مقاربه مماليس صفيريا ويدغم في مقارب صفيري فتدغم الصاد في السين وفي الزاي والسين في الصاد والزاي والزاي في الصاد والسين نحو فحص سالم فحص زاهر حبس صابر حبس زاهر أوجز صابر أوجز سالم وعند ادغام الصاد في السين وكذا كل مطبق أدغم في غيره قال أبو حيان بعض العرب يبقي الاطباق كما يبقي الغنة في ادغام النون وبعضهم يذهبه وقال سيبويه كل عربي يعني ابقاء الاطباق وتركه ولا يدغم حرف حلق في أدخل منه الا الحاء في العين نحو. فمن زحزح عن النار. فلا تدغم الحاء في الهاء ولا الهاء في العين ولا العين في الهاء وان كانت العين أقرب مخرجا الى الهاء من الحاء لتباعدهما في الصفات لان الهاء مهموسة رخوة والعين مجهورة وفيها شدة ولا يدغم من المقارب ما يؤدي الى لبس بتركيب آخر نحو أنملة لا يجوز فيها الادغام لانها لو ادغمت لاوهم أنها من المضاعف أي مما ضعف فاؤه وعينه لانه لا يدري هل الاصل أنملة أو أمللة لان كلاهما وزنه أفعلة وما عدا ما ذكر يجوز فيه الادغام بأن يقلب الاول حرفا مثل مقاربه الذي يليه ثم يدغم فيه مثال ادغام الهاء في الحاء أجبه حاتما والعين في الحاء أقطع حبلك والحاء في العين أسلخ غنمك والغين في الخاء أدمغ خلفا والقاف في الكاف الحق كلدة والكاف في القاف أمسك قطنا والجيم في الشين. أخرج شطأه. والجيم في التاء. المعارج تعرج والطاء والظاء وشركاؤهما في المخرج وهي الدال والتاء والذال والثاء في بعضها أي كل واحد من هذه الأحرف الستة يدغم في كل واحد من الخمسة الباقية مثال الطاء أربط ظالما أربط دارما أربط تميما أربط ذئبا أربط ثابتا ومثال الظاء عظ طاهرا عظ دارما الى آخره ومثال الدال ابعد طاهرا الى آخره ومثال التاء أمقت طاهرا الى آخره ومثال الذال خذ طاهرا الى آخره ومثال ادغام هذه الستة في الصفيرية أضبط صابرا أضبط سالما أضبط زاهرا واجعل في الباقي بدل أضبط أيقظ أبعد أمقت خذ لبث ومثال ادغام هذه الستة في الجيم أضبط جعفرا أيقظ جعفرا أبعد جعفرا أسكت جعفرا خذ جعفرا ابث جعفرا وفي السين أضبط سالما أيقظ سالما أبعد سالما أسكت سالما خذ سالما لبث سالما وفي الضاد أضبط ضمرة وهكذا ومثال ادغام الباء في الميم أصحب مطرا وفي الفاء أضرب فاجرا ولا تدغم الفاء في شئ من مقاربها نص عليه سيبويه وقد أدغم الكسائي الفاء في الباء في. إن نشأ نخسف بهم. قال أبو حيان وهو مما انفرد به ومثال ادغام لام التعريف وجوبا في الأحرف الثلاثة عشر التقوى الثبوت الدار الذكر الرضوان الزبور السراج الشمس الصبر الضيا الظهر الطهر النور ومثال ادغام اللام غير التعريفية في هذه الأحرف جوازا. هل تنقمون. هل ثوب. هل دنا هل ذهب هل رضي هل زار هل سار هل شكر هل صبر هل ضرب هل طبع هل ظفر هل نصر والنون الساكنة ومنها التنوين تدغم بغنة في الياء والنون والميم والواو نحو. من يأت. إن نشأ. عمار زقكم الله. من وال. وتدغم بغير غنة في اللام والراء نحو. من ربكم. من لدنا. وتظهر عند أحرف الحلق الستة نحو. من آمن. من هاد. من عاد. من حكيم. من غفور. من خلا. وتقلب ميما عند الباء كما مر في الابدال وتخفى عند بقية الحروف فصار لها أربعة أحوال أو خمسة

﴿ ص ﴾ خاتمة الخط تصوير اللفظ بحروف هجائه غير أسماء الحروف مع تقدير الابتداء والوقف ومن ثم كتب ره وجيء مه ورحمه بالهاء وانا زيد والنون المنصوب دون غيره ولنسفعا بالألف وإذن بالنون على المختار وثالثها ان عملت فبالالف والا فبالنون وبنت وقامت بالتاء والقاضي بياء وقاض بدونها وضربه ومربه بدون واو وياء ويكتب المدغم بلفظه ان كان من كلمة واحدة وبأصله ان كان من كلمتين أو نونا ساكنة مخفاة أو مبدلة ميما أو حرف مد حذف لساكن يليه غير نون توكيد

﴿ ش ﴾ الخط تصوير اللفظ بحروف هجائه بان يطابق المكتوب المنطوق به في ذوات الحروف وعددها الا أسماء الحروف فانه يجب الاقتصار في كتابتها على أول الكلمة نحو ق ن ص ج وكان القياس أن يكتب هكذا

قاف نون صاد خيم كحاله اذا نطق به وكذا بقية اسماء حروف المعجم كتبت مقتصرا على اوائلها فخالفت الكتابة فيها النطق وكذلك كتبت الحروف المفتتح بها السور على نحو ما كتبوا حروف المعجم وفعلوا ذلك لانهم أرادوا ان يضعوا أشكالا لهذه الحروف تتميز بها فهي اسماء مدلولاتها أشكال خطية فلفظ قاف يدل على هذا الشكل الذي صورته هكذا ق ولو لم يضعوا هذه الأشكال الخطية لم يكن للخط دلالة على المنطوق به ولو اقتصروا على كتبها على حسب النطق ولم يضعوا لها اشكالا مفردة تتميز بها لم يمكن ذلك لأن الكتابة بحسب النطق متوقفة على معرفة شكل كل حرف حرف وشكل كل حرف حرف غير موضوع فاستحال كتبها على حسب النطق ولا بد من تقدير الابتداء به والوقف عليه فيكتب كل لفظ بالحروف التي ينطق بها عند تقدير الابتداء والوقف وكذلك كتب بالهاء ما يجب الحاق هاء السكت به عند الوقف كره وقه وعه ولم يره ولم يقه ولم يعه ومجئ مه جئت وما يوقف عليه من التاءآت بالهاء كرحمه ونعمه وكتب بالتاء ما يوقف عليه بالتاء نحو بنت وأخت وقامت وقعدت وذات وذوات وما فيه وجهان عند الوقف كهيهات ولات وثمت وربت ودفن البنات من المكرمات بالوجهين وكتب بالالف ما يوقف عليه بالالف وان سقطت في الدرج كانا ضمير المتكلم والمنون المنصوب أو المفتوح كرأيت زيدا وآها وويها بخلاف المرفوع والمجرور كقام زيد ومررت بزيد للوقوف عليهما بالحذف وكذا ايه وصه ومه والفعل المؤكد بالنون الخفيفة نحو لنسفعا وليكونا ما لم يخف لبس فان خيف نحو اضربن زيدا ولا تضربن زيدا كتب بالنون ولم يعتبر بحالة الوقف لانه لو كتب بالالف لالتبس بأمر الاثنين أو نهيهما في الخط واختلف في اذن فجزم ابن مالك في التسهيل بأنها تكتب بالالف مراعاة للوقف عليها قال أبو حيان في شرحه وهذا مذهب المازني قال وذهب المبرد والاكثرون الى انها تكتب بالنون وفصل الفراء فقال ان ألغيت كتبت بالالف لضعفها وان أعملت كتبت بالنون لقوتها وقال ابن عصفور الصحيح كتبها بالنون فرقا بينها وبين اذا الظرفية لئلا يقع الالباس قال أبو حيان ولان الوقف عليها عنده بالنون قال ووجد بخط الشيخ بهاء الدين بن النحاس ما نصه وجدت بخط علي بن عثمان بن جني حكى أبو جعفر النحاس قال سمعت علي بن سليمان يقول سمعت أبا العباس محمد بن يزيد يقول أشتهي أن أكوي يد من يكتب إذن بالألف لانها مثل أن ولن ولا يدخل التنوين في الحرف اه قلت وممن صحح كتابتها بالنون الزنجاني في شرح الهادي واما كائن فكتبت بالنون قولا واحدا قال ابن مالك وهو شاذ قال أبو حيان وجه شذوذه ان الجمهور ذهبوا الى انها مركبة من كاف التشبيه وأي المنونة فكان القياس يقتضي ان لا تكتب صورة التنوين بل تحذف خطا الا انهم لما تلاعبوا في هذه الكلمة بأنواع من التراكيب وأخرجوها عن أصل موضوعها فكذلك أخرجوها في الخط عن قياس اخوتها قال وذهب يونس الى انها اسم فاعل من كان يكون فالنون أصلية وهي لام الفعل فعلى هذا الاشذوذ في كتابتها بالنون لانها كبائن من بان يبين قال ولو ذهب ذاهب الى ان كائن اسم بسيط فالكاف والنون فيه أصلان وهو بمعنى كم لذهب مذهبا حسنا فانه أقرب من دعوى التركيب بلا دليل وكتب بالياء ما يوقف عليه بالياء كالمنقوص غير المنون كالقاضي وقاضي مكة وحذفت الياء والواو مما يحذفان منه في الوقف كالمنقوص المنون كقام قاض ومررت بقاض وصلة ضمير الغائب كضربه ومر به وضمير الجمع كضربهم وأكرمكم في لغة من وصل ميم الجمع لانه اذا وقف عليه حذفت الصلة ثم خرج عن هذا ما اتصلت به نون التوكيد الخفيفة مما قبله واو أو ياء نحو اضربن يا قوم واضربن يا هند فانه منع أن يعتبر ما عرض فيه من رد الواو والياء حالة الوقف حملا على أختها النون الشديدة فلم يلتفت الى حالة الوقف عليها واستصحب حذف الواو والياء لذلك خطا وان كانت تعود وقفا ويكتب المدغم من كلمة بلفظه لا بأصله سواء كان مثلا نحو ردّ ومدّ وفرّ واقشعرّ أو مقاربا نحو إدّارأتم واطّجع الأصل تدارأتم واضطجع وكان قياسه أن

يكتب الحرفان الا انه ترك الاول فى الخط اختصارا لضعفه بالادغام واما المدغم من كلمتين فيكتب بأصله اعتبارا بالوقف على الكلمة الاولى نحو من مال وكذا النون الساكنة المخفاة أو المبدلة ميما تكتب نونا سواء كانت من كلمة نحو عنك وعنبر أم من كلمتين نحو من كافر ومن بعد ويكتب أيضا بأصله حرف مد حذف لساكن يليه نحو اضربوا القوم واضربي الرجل ويغزو الرجل ويرمي القوم ولم يضربوا القوم ولم تضربي الرجل فيكتب بالواو والياء بخلاف ما حذف لدخول الجازم نحو لم يغز ولم يرم فلا يكتب ويستثنى مما وليه ساكن ما اذا كان الساكن نون توكيد شديدة كانت أو خفيفة فان حرف المد لا يكتب حينئذ نحو لتركبن يا قوم ولتركبن يا هند الأصل تركبون وتركبين ثم دخلت نون التوكيد فحذفت نون الرفع لتوالى الأمثال فالتقت الواو والياء وهي ساكنة والنون المدغمة وهي ساكنة فحذف حرف العلة لالتقاء الساكنين وحذف خطا كما حذف لفظا ولم تراع فيه المطابقة بالأصل كما راعوا فى اضربوا القوم ولم يضربوا الرجل ونحوه والفرق بينهما أن لهذا حالة يثبت فيها حرف المد وهي الوقف بخلاف نون التوكيد المشددة فانه فى حالة الوقف لا يرد المحذوف وحملت الخفيفة على الشديدة فى ذلك وان كانت الواو والياء ترد فى الوقف على ما هي فيه نحو اضربن يا قوم واضربن يا هند

﴿ص﴾ والهمزة فى الاول بالألف والوسط ساكنة بحرف حركة ما تلوها ومتحركة تلو ساكن بحرف حركتها وقد تحذف المفتوحة بعد الف واختار ابن مالك والزنجاني وأبو حيان حذفها مطلقا تلو غير الف وقوم تكتب بالألف مطلقا وتلو متحرك على نحو ما تسهل وتحذف ان تلاها مد كصورتها عند الأكثر وان تطرفت تلو ساكن حذفت فى الأصح أو متحرك فبحركته مطلقا فى الأصح فان وصلت بشيء فكالوسط على الأصح بخلاف الأولى إلا لئلا ولئن ويومئذ ونحوه وهؤلاء وتحذف همزة الوصل بين واو وفا أو بين همزة هي فاء و بعد همزة استفهام وقيل الا المفتوحة أما المقطوعة بعده فكما (١) تسهل فى الأصح ومن لام التعريف بعد لام جر وكذا ابتداء فى الأصح ومن أول بسم الله الرحمن الرحيم لا تسمية غيرها فى الأصح ومن ابن المحذوف تنوين متلوه ولو مع كنية فى الصحيح لا فى أول السطر وفى ابنة رأيان

﴿ش﴾ خرج عن الأصل السابق أشياء يتضمنها خمسة أنواع أحدها أحكام الهمزة ولها أحوال لأنها إما أن تكون أولا أو حشوا أو طرفا والتى فى حشو إما أن تكون ساكنة أو متحركة والمتحركة إما أن يسكون ما قبلها ساكنا أو متحركا والمتطرفة إما أن يكون ما قبلها ساكنا أو متحركا فهذه ستة أحوال فالتي هي أول تكتب بالألف مطلقا سواء فتحت أم كسرت أم ضمت نحو أحد وإعدو أكرم وكذا حكمها إن تقدمها لفظ كائنا ما كان الا ما شذ وهو لئلا ولئن ويومئذ ونحوه وهو كل زمان أضيف الى الجملة كليلتئذ وزمانئذ وحينئذ وساعتئذ فان هذه الالفاظ كتبت فيها الهمزة ياء وإلا هؤلاء فانها كتبت فيها واوا وكان القياس أن تكتب لئلا لأن لا ولئن لان ويومئذ ونحوه يوم اذ لانفصال الظرف والف بعد الذال بدلا من التنوين لكن جعل الظرف مع اذ كالشيء الواحد فوصل باذ وجعلت صورة الالف ياء كما جعلوها فى بئس وكان القياس فى هؤلاء ها ألاء قال أبو حيان وانما لم يخالف بها الى حركتها لان الهمزة اذا كانت اولا فهي مبتدأة والمبتدأة لا تسهل والكتاب بنوا الخط فى الاكثر على حسب تسهيلها لوجهين أحدهما ان التسهيل لغة أهل الحجاز واللغة الحجازية هي الفصحى فكان الكتب على لغتهم أولى والثاني انه خط المصحف فكان البناء عليه أولى مع ان القياس يقتضيه ألا ترى انا نوافق خط المصحف مع مخالفته القياس فى مواضع كالصلاة والزكاة فهذا سبب أن كتبت أولا على صورتها التى وضعت لها وهي صورة الألف الساكنة بأي حركة تحركت والتي هي حشو وهي ساكنة ولا تكون الا بعد متحرك

(١) كذا فى النسخ الثلاثة فليحرر

تكتب حرفا من جنس الحركة التي قبلها لانها تبدل به فتكتب ألفا في نحو رأس وبأس وكاس وياء في نحو ذئب وبئر وواوا في نحو مؤمن وجؤنة وبؤس ويؤمن والتي هي حشو وهي متحركة بعد ساكن تكتب حرفا من جنس حركتها سواء كان ذلك الساكن صحيحا أو حرف علة لانها تسهل على نحوه فتكتب ألفا في نحو مرآة وكمأة وسآل ووهيآت وسوآت وياء في نحو يسئم وسائل وواوا في نحو التساؤل وأبؤس ويلؤم هذا ما ذكره الأكثرون وقد تحذف في حالة الفتح بعد الألف نحو سآل كراهة اجتماع ألفين في الخط واختار ابن مالك فيما يخفف بالنقل حذفها مطلقا وأن لا تثبت لها صورة في الخط وذلك فيما اذا كان الساكن قبلها صحيحا نحو يسئم ويسئم ويلئم او ياء أو واوا نحو هيئة وسوءة فلم يبق عنده مما يكتب بحرف الا التالية للألف نحو سائل والتساؤل ومشى على ذلك الزنجاني في شرح الهادي وكذا أبو حيان فقال في شرح التسهيل في الأمثلة الخمسة المذكورة والأحسن والأقيس ان لا تثبت لها صورة في الخط لا في التحقيق ولا في الحذف والنقل قال ومنهم من يجعل صورتها الألف على كل حال وهو أقل استعمالا ومنهم من يجعل صورتها على حسب حركتها الا ان كان بعدها حرف علة زائد للمد نحو مسؤل ومشؤم فلا يجعل لها صورة ومنهم من يجعل لها صورة وذلك للفرق بين المهموز وغيره مثل مقول ومصوغ قال أبو حيان واذا كان مثل رؤس يكتب بواو واحدة مع أن تسهيله بين الهمزة والواو فهذا أحرى قال وقد كتب الموؤدة بواو واحدة في المصحف وهو قياس فان الهمزة لا صورة لها فبقي واوان ومن عادتهم عند اجتماع صورتين في كلمة واحدة حذف احداهما فلذلك كتبت واحدة الا أنه قد يختار في غير القرآن فيه أن يكتب بواوين لانه قد حذف من الكلمة في الخط حرف فيكره أن يحذف غيره انتهى والتي هي حشو وهي متحركة بعد متحرك تكتب حرفا على نحو ما تسهل فان كانت مفتوحة بعد فتح كتبت ألفا نحو سأل فان كان بعدها ألف نحو مآل ومآب فقيل تحذف ولا صورة لها وقيل تكتب الفا فيجتمع الفان وان كانت مفتوحة بعد كسرة كتبت ياء نحو مئر وبعد ضم كتبت واوا نحو جؤن وان كانت مكسورة بعد فتح أو كسر كتبت ياء كسئم ومئين فان كان بعدها في الحالين ياء كلئيم ومئين فقيل تحذف ولا صورة لها وقيل تجعل لها صورة فيجتمع ياآن وان كانت مكسورة بعد ضم نحو دئل وسئل فصورتها الياء على مذهب سيبويه والواو على مذهب الأخفش وان كانت مضمومة بعد فتح أو ضم كتبت واوا كلؤم ولؤم جمع لؤم كصبر جمع صبور فان كان بعدها في الحالين واو كرؤوم ورؤوس فقيل تحذف ولا صورة لها وقيل تجعل لها صورة ويجتمع واوان وان كانت مضمومة بعد كسر نحو مئون جمع مائة كتبت بواو على مذهب سيبويه وبياء على مذهب الأخفش والمتطرفة بعد ساكن ان كان صحيحا حذفت الهمزة وألقيت حركتها على ما قبلها ولا صورة لها في الخط لا في الرفع ولا في النصب ولا في الجر نحو خبء ودفء وجزء وقيل ان كان ما قبل الساكن مفتوحا فلا صورة لها وان كان مضموما فصورتها الواو أو مكسورا فصورتها الياء مطلقا فيهما وقيل في المضموم والمكسور يكتب على حسب حركة الهمزة فيكتب الجزء والدفء بالواو في الرفع وبالالف في النصب وبالياء في الجر على حسب حركة الهمزة وان كان شيء من ذلك منصوبا منونا فيكتب بألف واحدة وهي البدل من التنوين وقيل يكتب بألفين أحدهما صورة الهمزة والأخرى البدل من التنوين وقد شمل المسئلتين والخلاف فيهما قولي حذفت في الاصح وان كان الساكن معتلا فان كان زائدا للمد فلا صورة لها نحو نبيء ووضوء وسماء فان كان ما فيه الألف كسماء منونا منصوبا فكتبه جمهور البصريين بألفين الواحدة حرف علة والأخرى البدل من التنوين وبعضهم والكوفيون بواحدة وهي حرف العلة التي قبل الهمزة ولا يجعلون للألف المبدلة من التنوين صورة قال أبو حيان واتفق الفريقان على انه ليس للهمزة صورة ألف في ذلك فان اتصل ما فيه الالف بضمير مخاطب أو غائب فصورة الألف واو رفعا نحو هذه سماؤك

وياء جرا نحو سمائك وبألف واحدة هي ألف المد نصبا نحو رأيت سماءك وان كان مافيه الياء والواو منونا منصوبا فبألف واحدة هي البدل من التنوين نحو رأيت نبيئا وضوءا وان كان غير زائد للمد فتسهيله بالحذف والنقل ولا صورة لها في الخط والمتطرفة بعد متحرك تكتب على حسب الحركة قبلها نحو يقرأ ويقرئ ويوضؤ وهذا امرؤ ورأيت امرأ ومررت بامرئ فان كان منونا منصوبا فقيل يكتب بألفين وقيل بواحدة قال أبو حيان وهو الأولى وقيل ان كان ماقبلها مفتوحا فبالألف نحو لن يقرأ الا أن تكون هي مضمومة فبالواو نحو يكلؤ أو مكسورة فبالياء نحو من المكلئ وان كان ماقبلها مضموما فبالواو نحو هذه الأكمؤ ورأيت الأكمؤ الا أن تكون هي مكسورة فبالياء نحو من الأكمئ ان قلنا بالتسهيل بين الهمزة والياء وبالواو ان قلنا بابدالها واوا وان كان ماقبلها مكسورا فبالياء نحو لن يقرئ ومن المقرئ الا أن تكون مضمومة فبالواو وان قلنا بالتسهيل بين الهمزة والواو وبالياء ان قلنا بابدالها ياء وعلى الاول ان اتصل بها ضمير فعلى حسب الحركة قبلها كحالها اذا لم يتصل بها ضمير وقيل ان انضم ماقبلها أو انكسر فكما قبل الاتصال بالضمير تجعل صورتها على حسب الحركة قبلها وان انفتح وانفتحت أو سكنت فبالألف نحو لم يقرأه ولن يقرأه أو انضمت فبالواو نحو هو يقرؤه هذا ماقرره أبو حيان أولا ثم حكى قول التسهيل انه اذا اتصل بالهمزة الأخيرة بعد فتحة أو ألف ضمير متصل فانها تعطى ماللمتوسطة وقال لانها حينئذ كأنها لم تقع أخيرا اذ لا يوقف عليها ولا يبتدأ بذلك الضمير قال وقد أحال ابن مالك حكم ماوليها ضمير متصل على حكم المتوسطة وقد ذكر في المتوسطة أنها تصور بالحرف الذي يؤول اليه في التخفيف ابدالا وتسهيلا قال فعلى هذا يكتب يقرأ بالألف لانها قد تخفف بابدالها ألفا وبالواو لانها قد تخفف بتسهيلها بينها وبين الحرف الذي من حركتها ويكتب ماأناؤك وعبائك بالألف والواو والياء لانها تخفف بجعلها بين بين لا بالابدال وقيل اذا كان ماقبلها مفتوحا واتصل بها الضمير فكما لم يتصل يعني انها تكتب بألف نحو هذا نبأك ورأيت نبأك وعجبت من نبأك كحالة لو لم يتصل به ضمير قال أحمد بن يحيى اذا انفتح ماقبل الهمزة فبالألف مالم يضف فان أضفته كتبته في الخفض بياء نحو من نبئه وفي الرفع بواو وفي النصب بألف قال وربما أقروا الألف وجاؤا في الرفع بواو بعدها وبياء في الخفض ولا يجمعون في النصب بين ألفين فيقولون كرهت خطأه وأعجبني خطاؤه وعجبت من خطائه والاختيار مع الواو والياء ان تسقط الألف وهو القياس فاما الالفان فان العرب لم تجمع بينهما ولذلك كتبوا أخطأ وقرأ بألف واحدة ولو كتب بالفين كان ههنا أوثق ليفرق بين الواحد والتثنية الا انهم اكتفوا بالدليل الذي قبله من الكلام أو بعده عليه اه وتحذف همزة الوصل خطا في مواضع أحدها اذا وقعت بين الواو أو الفاء وبين همزة هي فاء نحو فأت وأت وعليه كتبوا. وأمر أهلك. والسبب في الحذف أنها لو أثبتت لكان جمعا بين الفين صورة همزة الوصل وصورة الهمزة التي هي فاء الكلمة مع كون الواو والفاء شديدي الاتصال بما بعدهما لا يوقف عليهما دونه وهم لم يجمعوا بين ألفين في سائر هجائهم الا على خلاف في المتطرفة لان الأطراف محل التغييرات والزيادة فلو لم يتقدمها شيء أصلا أثبتت كقولك في الابتداء إئذن لي أو تمن فلان وكذا لو تقدمها غير الواو والفاء نحو. ثم ائتوا. الذي أوتمن. ومن يقول ائذن لي أو تقدمها الواو والفاء وليست فاء الكلمة همزة نحو واضرب فاضرب الثاني اذا وقعت بعد همزة الاستفهام سواء كانت همزة الوصل مكسورة أو مضمومة نحو أسمك زيد أم عمر وأصطفي زيد أم عمرو فان كانت مفتوحة نحو. أصطفى البنات. آلذكرين حرم. فكلام ابن مالك يقتضي الحذف أيضا قال أبو حيان وهو شيء ذهب اليه احمد بن يحيى قال والذي عليه أصحابنا أنه يكتب بألفين إحداهما ألف الوصل والأخرى ألف الاستفهام قال أحمد بن يحيي العرب تكتفي بالف الاستفهام عن ألف الوصل في الالف واللام من الخط وأما اللفظ فعلى التطويل واثباتها مثل آلذكرين آلله وكأنهم

اكتفوا بصورة عن صورة لان صورة ألف الاستفهام كصورة الالف بعدها ولم يحذفوا في اللفظ لئلا يشتبه الخبر بالاستفهام انتهى أما ألف القطع اذا وقعت بعد همزة الاستفهام فانها لاتحذف بل تصور بمجانس حركتها لانها حينئذ تسهل على نحوه فتكتب الفاً في نحو أأسجد وياء في ائنك وواوا في أؤنزل وجوز الكسائي وثعلب الحذف في المفتوحة فتكتب أسجد بألف واحدة غير أن الكسائي قال المحذوف ألف الاستفهام وثعلب قال المحذوفة الثانية وجوز ابن مالك كتابة المكسورة والمضمومة بألف نحو أإنك أأنزل الثالث من لام التعريف اذا وقعت بعد لام لابتداء أو لام الجر نحو. وللدار الآخرة. للذين أحسنوا. وكان قياسها الاثبات كما كتبوها في لابنك قائم ولابنك ما يوسبب حذفها خوف التباسها بلا النافية وزعم الفراء أن سببه اجتماع ثلاثة أشكال متشابهات في الخط لان اللام مثل الالف واجتماع الامثال يستثقل لفظا فكذلك خطا وزعم بعضهم أن سببه في لام الجر شدة اتصالها بما بعدها فكأنهما كلمة واحدة وهمزة الوصل لاتكون حشوا وزعم بعضهم أن الألف لاتحذف مع لام الابتداء فرقا بينها وبين لام الجر ولو وقع بعد اللام ألف وصل بعدها لام من نفس الكلمة كتبت الألف على الأصل نحو جئت لالتقاء زيد فان أدخلت الألف واللام وأدخلت لام الجر حذفت همزة الوصل فكتبت للالتقاء الرابع من أول بسم الله الرحمن الرحيم وكان القياس أن يكتب باسم بالألف كما يكتب باين لكن حذفوها لكثرة الاستعمال ولاتحذف في غير البسملة من أنواع التسمية نحو باسم الله بدون الرحمن الرحيم وباسم ربك وزعم بعضهم انها لم تحذف في البسملة أيضا وانما كتبت على لغة من يقول سم الله والأصل بسم الله. ثم خفف على حد قولهم في ابل ابل والتزم التخفيف قال أبو حيان والأحسن جعل اللفظ على اللغة الفصيحة اذ لو كان حذف الألف لتلك اللغة لجاز إسقاط الألف في جميع المواضع وليس كذلك وزعم الأخفش ان سبب حذفها كون الباء لايوقف عليها فكأنها والاسم شئ واحد وجوّز الفراء حذفها من باسم الله مجراها ومرساها وباسم الله بدون الرحمن الرحيم لانهما كانا معها فخذفا للاستعمال وجوّز بعضهم حذفها من بسم الله وان لم ينو معها الرحمن الرحيم بشرط أن لاتكون الاضافة الى الله وان لايكون الباء تعلق به في اللفظ وان لايكون قبلها كلام فان فقد شرط مما ذكر لم يجز الحذف نحو باسم ربك تبركت باسم الله أبدأ باسم الله وجوّز الكسائي حذفها ولو أضيف الاسم الى الرحمن أو القاهر وقال الفراء هذا باطل لايجوز أن تحذف الا مع الله لانها كثرت معه فاذا عدوت ذلك أثبت الألف وهو الصواب الخامس من ابن الواقع بين علمين صفة مفردا سواء كانا اسمين أم كنيتين أم لقبين أم مختلفين نحو هذا زيد بن عمرو هذا أبو بكر بن أبي عبد الله وهذا بطة بن قفة ويتصور في المختلفين ستة أمثلة وحكى أبو الفتح عن متأخري الكتاب انهم لايحذفون الألف مع الكنية تقدمت أو تأخرت قال وهو مردود عند العلماء على قياس مذهبهم لان حذف التنوين مع الكنى كحذفه مع الأسماء وانما هو لجعل الاسمين اسما واحدا فحذفت الألف لانه توسيط الكلمة اهـ وقال أبو حيان الألف تحذف من الخط في كل موضع يحذف منه التنوين وهو يحذف مع الكنى مثل ما يحذف مع الأسماء الاعلام قال

فلم أجبن ولم أنكل ولكن * يممت بها أبا صخر بن عمرو

قال وشرط ابن عصفور أن يكون ابن مذكرا وهو خلاف ما جزم به ابن مالك من الحاقهم فلانة بنت فلانة بفلان ابن فلان ولو لم يكن ابن صفة بل كان بدلا أو خبرا لم تحذف ألفه

﴿ص﴾ ويوصل مركب المزج وكل كلمة على حرف يقبل الوصل والضمير المتصل وعلامات الفروع وما ملغاة أو كافة ولو في فلما في الأصح وكلما ان لم يعمل فيها ما قبلها واستفهامية بعن ومن وفي لا موصولة في الأصح وفي نعما وبئسما ومهما ومن بمن لا بعن مطلقا في الأصح واستفهامية بعن لا مع وان بلا وفي أون وكي خلف وتحذف

نون ذى النون ولا توصل لن ولم وأم وشذ وصل ويكأنه وويلمه ونحو يومئذ وثلثمائة

﴿ ش ﴾ النوع الثانى أحكام الوصل والفصل فالأصل فصل الكلمة من الكلمة لان كل كلمة تدل على معنى غير معنى الكلمة الأخرى فكما أن المعنيين متميزان فكذلك اللفظ المعبر عنهما يكون وكذلك الخط النائب عن اللفظ يكون متميزا بفصله عن غيره وخرج عن ذلك ما كانا كشئ واحد فلا تفصل الكلمة من الكلمة وذلك أربعة أشياء الأول المركب تركيب مزج كبعلبك بخلاف غيره من المركبات كغلام زيد وخمسة عشر وصباح مساء وبين بين وحيص بيص الثانى أن تكون احدى الكلمتين لا يبتدأ بها لان الفصل فى الخط يدل على الفصل فى اللفظ فاذا كان لا يمكن فصله فى اللفظ فكذلك ينبغى أن يكون فى الخط وذلك نحو الضمائر البارزة والمتصلة ونون التوكيد وعلامات التأنيث والتثنية والجمع وغير ذلك مما لا يمكن أن يبتدأ به الثالث أن تكون احدى الكلمتين لا يوقف عليها وذلك نحو باء الجر ولامه وكافه وفاء العطف والجزاء ولام التأكيد فان هذه الحروف لا يوقف عليها وخرج عن ذلك واو العطف ونحوها فانها لا توصل لعدم قبولها للوصل الرابع ما يذكر من الألفاظ فتوصل ما اذا كانت ملغاة نحو «مما خطاياهم» «أينما تكونوا» «فاما ترين» «وإنما» وحيثما وكيفما واما أنت منطلقا انطلقت واذا كانت كافة نحو كما وربما وانما وكأنما وليتما ولعلما واستثنى ابن درستويه والزنجانى ما فى قلما فقالا انها تفصل وتوصل بكل ان لم يعمل فيها ما قبلها وهى الظرفية نحو كلما جئت أكرمتك «كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا» بخلاف التى يعمل فيها ما قبلها فانها تكون حينئذ اسما مضافا اليه كل نحو «وآتاكم من كل ما سألتموه» وتوصل ما الاستفهامية بعن ومن وفى لانها تحذف ألفها مع الثلاثة وتصير على حرف واحد فحسن وصلها بها نحو «عم يتساءلون» مم هذا الثوب «فيم أنت من ذكراها» ولا توصل ما الشرطية بواحد من الثلاثة قال أبو حيان القياس يقتضى أن تكتب معها مفصولة وقال فى ما الموصولة مع الثلاثة ثلاثة مذاهب أحدها انها تكتب متصلة معها لاجل الادغام فى عن ومن وهو مذهب ابن قتيبة نحو رغبت عما رغبت عنه وعجبت مما عجبت منه وفكرت فيما فكرت فيه والثانى انها تكتب مفصولة على قياس ما هو من كلمتين وهو قول أصحابنا وبه جزم ابن عصفور وهو أرجح لانه الأصل ولان علة الوصل الآتية فى ممن وهو التباس اللفظين خطا مفقودة فى مما والثالث ان الغالب تكتب موصولة ويجوز كتبها مفصولة وهو اختيار ابن مالك وفى ما مع نعم وبئس وجهان حكاهما ابن قتيبة الفصل على الأصل والوصل لاجل الادغام فى نعما وحملت بئسما عليها وقد رسمتا فى المصحف بالوصل وتوصل من بمن مطلقا سواء كانت موصولة أم موصوفة أم استفهامية أم شرطية نحو أخذت ممن أخذت منه وممن أنت وممن تأخذ آخذ منه وانما وصلت بها لأجل اشتباهها خطا لو كتبا من من فوصلا وأدغمت نون من ميم من ونزلت منزلة المدغم فى الكلمة الواحدة فلم يجعل لها صورة هذا ما قاله ابن مالك وقال ابن عصفور توصل الاستفهامية فقط حملا على أختها ويفصل غيرها على الأصل قال أبو حيان وقول ابن مالك أرجح نظرا الى علة الأشتباه فى الخط وفى من سواء كانت استفهامية أو موصولة أو شرطية مع عن رأيان قال ابن قتيبة تكتب عمن متصلة على كل حال لاجل الادغام كما تكتب عم وعما نحو عمن تسأل ورويت عمن رويت عنه وعمن ترضى أرضى عنه قال أبو حيان وزعم غيره انه لا يؤثر فى ذلك الادغام لانهما كلمتان وعليه ابن عصفور وأما ابن مالك فقال ان الغالب الوصل ويجوز الفصل وتوصل من الاستفهامية بفى قولا واحدا نحو فيمن تفكر وتوصل إن الشرطية بلا نحو «إلا تفعلوه» «إلا تنصروه» وفى أن الناصبة مع لا قولان أحدهما انها تكتب مفصولة مطلقا قال أبو حيان وهو الصحيح لانه الأصل والثانى أن الناصبة توصل بها والمخففة من الثقيلة تفصل منها وهو قول ابن قتيبة واختاره ابن السيد وعلله ابن الضائع بأن الناصبة شديدة الاتصال

بالفعل بحيث لايجوز أن يفصل بينها وبينه والمخففة بالعكس بحيث لايجوز أن تتصل به فحسن الوصل فى تلك والفصل فى هذه خطا وفى كى مع لا قولان قال ابن قتيبة تكتب منفصلة كى لا تفصل كما تكتب حتى لا تفعل منفصلة وقال غيره تكتب متصلة وما وصل من المذكورات مما فيه نون وهو من وعن و إن وأن حذفت نونه للادغام كما مر فى الأمثلة ولا يوصل لن ولم وأم بشئ وما وقع فى رسم المصحف من وصل . ألن نجمع عظامه . فالم يستجيبوا لكم . أمن هو قانت . فهو مما لا يقاس عليه كسائر مارسم فيه مخالفا لما تقدم ولما يأتى وأما مع اذا اتصلت بمن فانها تكتب مفصولة قاله ابن قتيبة قال أبو حيان قال بعض شيوخنا أظن سبب ذلك قلة الاستعمال والافا الفرق بين مع و بين فى قال وقد يمكن أن يفرق بالاسمية فان فى لاتكون إلا حرفا ومع اسم وهى أيضا تنفصل مما بعدها فتقول معا فلذلك فصلت بخلاف فى ومما وصل شذوذا وكان قياسه الفصل و يكانه لانه مركب من وى بمعنى أعجب وكانه و يلمه والأصل ويل أمه و يومئذ ونحوه من الظرف المضافة لاذ وثلثمائة ونحوه وفى حفظى ان الوصل خاص بثلاثمائة وستمائة فقط وأظن ذلك فى شرح الهادى للزنجانى وليس بحاضر عندى الآن

﴿ ص ﴾ وزيدت ألف بعد واو الجمع متطرفة فى ماض وأمر وفى المضارع رأيان لا اسم خلافا للكوفيين ولا مضارع مفرد مطلقا خلافا للكسائى ولا رفعا خلافا للفراء وفى مائة ومائتين فى الأشهر و واو فى أولئك وأولوا وأولات وفى يا أوخى عند بعضهم وعمرو علما فرقا من عمر ومن ثم لم تزد منصوبا قال ابن قتيبة ولا مضافا للمضمر والزنجانى ولا مصغرا او معرفا بأل وقافية

﴿ ش ﴾ النوع الثالث أحكام الزيادة فتزاد ألف بعد واو الجمع المتطرفة المتصلة بفعل ماض وأمر نحو ضربوا واضربوا ولا تزاد بعد غير واو الجمع نحو يغزو و يدعو خلافا للفراء فانه يجيز أن يلحق فى حالة الرفع خاصة وللكسائى حالة النصب نحو لن يغزو وازيد بالألف ولن يغزو ولك بلا ألف فرقا بين الاتصال والانفصال ولا بعد واو الجمع غير المتطرفة نحو ضربوك واضربوه ولا بعد واو الجمع المتطرفة المتصلة باسم نحو ضاربوا زيد لعدم لزوم هذه الواو وأجاز الكوفيون لحاقها فيكتبون نحو ضاربوا زيد وهم وابالألف كما ترى وكذا بنوزيد بخلاف أبو زيد وأخو زيد واختلف البصريون فى الحاقها بالمضارع اذا اتصلت الواو به متطرفة نحو لن يضربوا فالأخفش يجعله كالماضى والأمر فى لحاق الألف و بعض البصريين لايلحقها وقد اختلفوا فى سبب زيادتها فقال الخليل لما كان وضعها على المد وعلى أن لاتتحرك أصلا زادوا بعدها الألف لان فصل صوت المد بها ينتهى الى مخرج الألف وقال بعضهم فصلوا بها بين الضمير المنفصل والضمير المتصل نحو ضربوهم اذا كان الضمير مفعولا لم يكتبوا الألف واذا كان تأكيدا كتبوها فرقا بين الضميرين و يترك الألف فى خط المصحف فى . واذا كالوهم أو وزنوهم . استدلوا على ان الضمير مفعول وانه ليس ضمير رفع منفصلا توكيدا لواو الجمع ثم اطردت زيادة هذه الألف فى كل واو جمع وان لم يلحقها ضمير وذهب الأخفش وابن قتيبة الى انها فصل بها بين واو الجمع وواو النسق نحو كفروا و ردوا وجاؤا ونحوها من الواوات المنفصلة عن الحرف قبلها هذا هو الأصل ثم حذفوا على ذلك من الواوات المتصلة بالحرف قبلها نحو ضربوا ليكون الباب واحدا ولهذا لم تلحق بالمفرد نحو يدعو لانها لاتصالها لايعرض فيها من اللبس مايعرض مع واو الجمع ولذلك سموا هذه الألف ألف الفصل وعلل مذهب الفراء بأنها زيدت للفرق بين الواو المتحركة والواو الساكنة وعلل مذهب الكسائى بانها زيدت فرقا بين الاسم والفعل وقال بعضهم فرقوا بها بين الواو الأصلية والواو الزائدة وزيدت ألف أيضا فى مائة قال أبو حيان وذلك للفرق بينها و بين منه وكانت الزيادة من حروف العلة لانها تكثر زيادتها وكانت الفا لانها تشبه الهمزة ولان الفتحة من جنس الألف ولم تكن ياء لانه كان يجتمع حرفان مثلان ولا واوا لاستثقال الجمع بين الياء والواو

وجعل الفرق فى مائة دون منه إما لان مائة اسم ومنه حرف والاسم احمل للزيادة من الحرف وإما لان المائة محذوفة اللام يدل على ذلك ما أيت الدراهم فجعل الفرق فى مائة بدلا من المحذوف مع كثرة الاستعمال ولذلك لم يفصلوا بين فئة وفيه لعدم كثرة الاستعمال وقال محمد بن حرب البصرى المعروف باللهم صاحب الأخفش كانت هذه الألف فى مائة أولى منها عنه لان أصل مائة مئية على وزن فعلة من مئيت وهمزة تقع مفتوحة فى لفظ ألف وينكسر ما قبلها فيستحق بذلك أن تكتب ياء فألزموها العلتين جميعا الياء للكسرة والألف للفتحة ولان العدد أولى بالتوكيد والعلامات من غيره اه قال أبو حيان والدليل على ان الأصل فى مائة مئية قول الشاعر

فقلت والمرء تخطيه منيته * أدنى عطيته اياى ميآت

وضعف الكوفيون تعليل البصريين بان مائة اسم ومنه حرف فهما جنسان مختلفان والفرق ينبغى أن يجعل فى متحد الجنس يدل على ذلك انهم لم يفرقوا بين فئة وفيه لاختلافه قالوا وانما يحسن فرقا بينها وبين فئة ورئة فى انقطاع لفظها فى العدد وعدم انقطاع فئة ورئة لانك تقول تسع مائة ولا تقول عشر مائة بل تقول ألف وتقول فى تسع فئات وتسع رئات وعشر فئات وعشر رئات فلا ينقطع ذكرها به فى التعشير فاما خالفتها فيما ذكر خالفوا بينها وبينها فى الخط قال أبو حيان وقد رأيت بخط بعض النحاة مأة هكذا بألف عليها همزة الهمزة دون ياء وقد حكى كتب الهمزة المفتوحة اذا انكسر ما قبلها بالألف عن حذاق النحويين منهم الفراء روى عنه انه كان يقول يجوز أن تكتب الهمزة ألفا فى كل موضع وقال ابن كيسان ومنهم من يكتب الهمزة ألفا على حركتها فى نفسها وان كان ما قبلها مكسورا قال أبو حيان وكثيرا ما أكتب أنا مئة بغير ألف كما تكتب فئة لان كتب مائة بالألف خارج عن الأقيسة فالذى أختاره أن تكتب بالألف دون الياء على وجه تحقيق الهمزة أو بالياء دون الألف على وجه تسهيلها قال وحكى صاحب البديع ان منهم من يحذف الألف من مائة فى الخط قال واما زيادة الألف فى مائتين ففيها خلاف منهم من يزيدها وهو اختيار ابن مالك لان التثنية لا تغير الواحد عما كان عليه بخلاف الجمع ومنهم من لا يزيدها كما لم يزدها فى الجمع فى الجمع لان موجب الزيادة قد زال واتفقوا على أنها لا تزاد فى الجمع نحو مئات ومئون وزيدت واو فى أولئك وأولوا وأولات قال أبو حيان اما أولئك فتظافرت النصوص على انهم زادوا الواو فيها فرقا بينها وبين اليك وكانت الواو أولى من الياء لمناسبة ضمة الهمزة ومن الألف لاجتماع مثلين وجعل الفرق فى أولئك لان الزيادة فى الأسماء أكثر ولان أولئك قد حذف منه ألف فكانت الزيادة فيه أولى ليكون كالعوض من المحذوف وزعم السلاوفيون ان ذلك للفرق بينها بين أولئك الاسمية لان الى قد تستعمل اسما حكوا من كلام العرب انصرفت من اليك وهذا منهم بناء على ان الفرق انما يجعل فى المتحد الجنس قال وأما أولوا وولات فلم أظفر فى تعليله بنص ويمكن عندى ان يكونوا زادوا الواو فيه للفرق بين أولى فى حالة النصب والجر وبين الى الجارة وحملت حالة الرفع على حالة النصب والجر وحمل التأنيث فى أولات على التذكير فى أولى قال وأما فى أوخى حالة التصغير فزادها بعض أهل الخط فرقا بينه وبين أخى المكبر وكانت الزيادة فى التصغير لانه فرع والفروع احمل للزيادة ولانه قد يغير لاجل التصغير والتغيير يأنس بالتغيير وكانت واوا لمناسبة ضمة الهمزة واكثر أهل الخط لا يزيدونها لان التصغير فرع من التكبير وليس بناء أصلي اه وزيدت الواو أيضا فى عمرو وذلك للفرق بينه وبين عمر ولهذا اختصت بحالة الرفع والجر لانه حالة النصب يكتب بألف دون عمر فيظهر الفرق وكانت الزيادة واوا لانه لا يقع فيها لبس اذ لو كانت ياء لالتبس بالمضاف الى ياء المتكلم أو الفا لالتبس المرفوع بالمنصوب وجعلت فى عمرو لانه أخف من عمر من جهة بنائه على فعل ومن جهة انصرافه وذكر ابن قتيبة (١)

---

(١) بياض فى سائر النسخ

﴿ص﴾ وحذفت لام التعريف من موصول إلا اللذان وفي الليل والليلة وقيل واللطيف وجهان ومما اجتمع فيه ثلاث لامات والألف من الله وإله والرحمن والحارث علما ما لم يجردا والسلام عليكم وعبد السلام وسبحان الله وما كثر استعماله من الأعلام الزائدة على ثلاثة ما لم يلبس أو يحذف شيء ومن ملائكة وسموات ومفاعل ومفاعيل ان أمن قيل ولم يؤد إلى مثلين وفاعلات وفاعلين غير ملبس، لا مضاعف ولا معتل لام ومن ذلك وأولئك وثلاث وثلاثة وثلاثين وثمانية وثماني وفي ثمانين وجهان ولكن ولكن وهاء مع الله والاشارة خالية من الكاف إلا تاوفي ومضمر أوله همزة وقيل هي المحذوفة وياء مع همزة لا كآدم وقيل هي المحذوفة قيل ومع غيرها وأحد لينين متماثلين ما لم يلبس وجوز ابن الضائع كتابة واوين

﴿ش﴾ النوع الرابع أحكام الحذف فتحذف لام التعريف من الذي وجمعه وهو الذين ومن التي وفروعه (هو التثنية والجمع نحو التان والتين والاتي والائي كراهة اجتماع مثلين في الخط وتثبت في مثنى الذي خاصة وهو اللذان واللذين فرقا بينه وبين الجمع ولم يثبت في مثنى التي لانه لا يلتبس بجمعه وقال أحمد بن يحيي كتبوا اللاتي واللائي والتي ولتي وأسقطوا الامامن أولها والفامن آخرها وهذا الاستعمال لانه نقل في الكلام مثله ويدل عليه ماقبله ومابعده ولو كتب على لفظه كان أوثق اهـ قال أبو حيان وكلامه يدل على حذف اللام من أوله والألف من آخره معا والذي عهدناه في الكتاب انه لا تحذف الالف لئلا يلتبس بالمفرد قال فان قلت اللام لازم في الله فهلا حذفت قيل لما حذفت الألف منه كرهوا حذف اللام مع أنها لو حذفت لالتبس باله لان الفه تحذف وفي الليل والليلة وجهان الحذف والاثبات والقياس كتبه بلامين والحذف أجود لان فيه اتباع خط المصحف قال أبو حيان وزاد أحمد بن يحيي اللطيف فعده مع الليل والليلة فيما كتب بلام واحدة قال لانه عرف فاستخف قال وكتبوا اللهو واللعب واللحم بلامين ولو كتب بلام لجاز وتحذف لام التعريف أيضا مما اجتمع فيه ثلاث لامات كراهة اجتماع الأمثال نحو لله للسان للدار وتحذف اللام من اسم الله وكان القياس اثباتها كما في اللام لكنه قد تصرف فيه بأنواع من التصرفات التي لا تجوز الا فيه ولانه لا يلتبس إذ لا مشارك في هذا الاسم ولكثرة الاستعمال فهذه أشياء تحسن الحذف وأما قولهم لاه أبوك يريدون لله أبوك فانهم كتبوه بالالف لاجل ماحذف منه من حرف الجر والالف واللام ولا يرد ذلك على عبارة المتن لانه خص فيه الحذف بلفظ الله ويحذف أيضا من إله ومن الرحمن لكثرة الاستعمال مع أنه لا يلبس وشرطه أن لا يجرد من الالف واللام فان جرد منهما كتب بالالف واللام نحو رحمان الدنيا والآخرة وحذفت أيضا من الحارث علما لكثرة الاستعمال بخلافه صفة وشرطه أيضا أن لا يجرد من الالف واللام فان جرد منها كتبت بالالف نحو حارث لئلا يلتبس بحرث علما واللبس مع اللام مفقود لانها لا تدخل على كل علم وحذفت أيضا من السلام عليكم وعبد السلام ومن سبحان الله بخلاف سبحانا منكرا والعلة في الثلاثة وفي جميع ما يأتي كثرة الاستعمال وحذفت أيضا مما كثر استعماله من الأعلام الزائدة على ثلاثة أحرف سواء كانت عربية كمالك وصالح وخالد أم عجمية كابراهيم وأسماعيل واسحاق وهرون وسليمان قال أبو حيان وذكر بعض شيوخنا أن اثباتها في نحو صالح وخالد ومالك جيد وكذا قال أحمد بن يحيي انه يجوز فيه الحذف والاثبات ولا يحذف مما لم يكثر استعماله كحاتم وجابر وحامد وسالم وطالوت وجالوت وهاروت وماروت وهامان وقارون ويأجوج ومأجوج وقد حذفت في بعض المصاحف من هروت ومروت وهامان وقارون ولا من الصفات كرجل صالح ورجل مالك ولا مما لم يزد على ثلاثة كداود بن لأم وابن دأب وسامة وهالة ومما حذف منه شيء آخر كاسرائيل حذفت احدى يائيه وداود حذفت احدى واويه ولا اذا خيف اللبس كعامر وعباس لو حذف لالتبس بعمر وعبس وحذفت أيضا من ملئكة لانه لا يلابسه لفظ مع كثرة الاستعمال وحذفت أيضا من

مفاعل ومفاعيل إن أمن التباسه بالمفرد كمحريب وتمثيل وشيطين لان مفردها محراب وتمثال وشيطان بخلاف مايلتبس به كدراهم فيكتب بالألف لئلا يلتبس بدرهم قال أبو حيان ويجوز الاثبات فيما لا يلتبس أيضا وهو أجود قال وشرط بعض شيوخنا لجواز الحذف شرطا آخر وهو أن لا تكون الالف فاصلة بين حرفين متماثلين نحو سكاكين ودكاكين ودنانير فلا تحذف الألف لئلا يجتمع مثلان في الخط وهو مكروه ككراهته في اللفظ وحذفت أيضا من فاعلات أي مما كان فيه ألفان من جمع المؤنث السالم نحو صالحات وعابدات وذاكرات ومنه سموات وان لم يكن على وزن فاعلات فلذا صرحت به في المتن وحمل جمع المذكر السالم على جمع المؤنث وان لم يكن فيه ألفان نحو الصالحين والقانتين والظالمين والكافرين والخاسرين وشرط الحذف من جمع المؤنث والمذكر أن يكون غير ملتبس ولا مضاعف ولا معتل اللام فلا يحذف من نحو الطالحات لالتباسه بطلحات ولا من نحو حاذرين لالتباسه بحذرين وهما مختلفان في الدلالة ولا من نحو شابات والعادين لانه بالادغام نقص في الخط اذ جعلوا صورة المدغم والمدغم فيه شكلا واحدا ولذلك كتبوا في المصحف الضالين والعادين بالالف ولا من نحو راميات والرامين لانه حذف من الرامين لام الفعل وحملت عليه الراميات وان لم يكن فيه حذف كما حمل الحذف من الصالحين والصالحات وان لم يكن فيه ألفان وهذا من تعاكس التناظر والتعارض حيث حمل الاثبات في المؤنث على الاثبات في المذكر كما حمل الحذف في المذكر على الحذف في المؤنث وحذفت أيضا من علم في آخره الالف والنون كسفين ومروان وعثمن وما أشبهه في كثرة الاستعمال نبه عليه أبو حيان وهو داخل في مسئلة الأعلام الزائدة على ثلاثة وحذفت أيضا من ذلك وأولئك بخلاف ذا وأولا المجردين من حرف الخطاب وهذاك وهؤلائك مقرونا بحرف الخطاب وها التنبيه ومن ثلث وثلثة بخلاف ثلاث المعدول فانه لم يكثر كثرتهما ولانه لو حذف منها لالتبس بثلث ومن ثلثين وثمنية وثمنى باثبات الياء بخلاف ثمان بحذف الياء فلا تحذف منه الالف فرارا من توالى الحذف وكثرته وفي ثمانين وجهان الاثبات لانه حذفت منه ياء المفرد والياء الموجودة فيه ياء إعراب والحذف لأن الياء المحذوفة عاقبتها ياء أخرى لانهما لا يجتمعان فكأن الياء موجودة إجراء للمعاقب مجرى المعاقب والاثبات اختيار ابن عمه وروثمانون بالواو حكمه حكم ثمانين بالياء في جواز الوجهين وحذفت أيضا من لكن ولكن ومن ها التنبيه مع الله نحو ها الله لانه لم يستعمل الا معه فكأنه حرف واحد ونص أحمد بن يحيي على أن المحذوف همزة الله وتحذف أيضا ألف ها مع اسم الاشارة الخالي من الكاف نحو هذا وهذه وهؤلاء لكثرة استعماله معه حتى صار كلمة مركب بخلاف المتصل بالكاف فانه يجب فيه الاثبات نحو هاذاك وكذا ها المتصلة بتاوتي تكتب بالالف نحو هاتا وهاتي وهاتان وتحذف أيضا ألف ها مع مضمر أوله همزة نحو هاتم هانا هانت بخلاف نحن قال أحمد بن يحيي قال الكسائي في هائتم وهانا حذفوا ألف ها وليس بشئ انما حذفوا الهمزة بدليل أنهم لم يحذفوها في ها نحن فدل على أن المحذوفة في هائتم وهانا هي الثانية لا الأولى وحذفت أيضا من ياء التي للنداء المتصلة بهمزة ليست كهمزة آدم سواء كانت قطعا نحو يا براهيم يا سحق أو وصلا نحو يا بن آدم كراهة اجتماع ألفين قال أبو حيان ونص احمد بن يحيي على أن الألف المحذوفة هي صورة الهمزة لا ألف يا وهو خلاف قول ابن مالك وأما نحو آدم فلم تحذف ألف يا معه لانه حذف منه الالف المبدلة من فاء أفعل فلم يجمعوا عليه حذف ألفين قال أبو حيان ومفهوم كلام ابن مالك أنه لا يجوز الحذف في نحو يا جعفر ويا زيد لانه لم يتصل بهمزة ونص أحمد بن يحيي على أنه يجوز في مثل ذلك الاثبات والحذف كأنهم جعلوا يا مع ما بعدها شيئا واحدا أقاموا يا مقام الالف واللام بدليل أنهم لا ينادون بيا ما هما فيه فلذلك حذفت الالف وتحذف احدى لينين متماثلين كادم وآمن وآلد واسرائيل وبنى وداود وطاوس ويستون ويلون ويأوا الى الكهف وجاوا وباوا وشاوا كذا جزم به ابن مالك بشرط أن لا يلبس كقرأ

حذرا من التباس المثنى بالمفرد وقاربين حذرا من التباس المثنى بالجمع وقوول وصوول حذرا من التباسه بقول وصول قال أبو حيان ولم يبين أيهما المحذوفة فالقياس يقتضي أنها الساكنة لثقل المتحركة بالحركة قال وجوز بعضهم كتابة الواوين على الاصل واختاره ابن الضائع والقياس خلافه كراهة اجتماع المثلين ولو اجتمع ثلاث متماثلات في كلمة أو كلمتين حذف أيضا واحد نحو يا آدم ومسا آت وبرا آت والنبيين وحيين ليسوا ومسوون -

﴿ص﴾ وتنوب الياء عند الجمهور عن ألف مختوم بها اسم أو فعل ثالثة مبدلة من ياء أو رابعة فصاعدا مطلقا ما لم تلي ياء في غير يحيى علما قيل أو غيره فان وليها ضمير متصل أو تاء فقولان والاصح في كلا وكلتا الالف إلا لدى وعلى الأول إن نون فثالثها قال سيبويه المنصوب بألف وغيره بياء وتعرف الياء بالتثنية والجمع والكسرة والأسناد الى الضمير والمضارع وكون الفاء أو العين واوا ولا يكتب بالياء مبني غير متى ولا حرف غير بلى والى وعلى وحتى الا موصولة بما استفهامية

﴿ش﴾ النوع الخامس أحكام البدل فتكتب كُل الف رابعة أو خامسة أو سادسة في اسم أو فعل ياء نيابة عن الالف سواء كان أصلها الياء أم الواو أم كانت زائدة لالحاق أو لتأنيث أو لغير ذلك كحبلى وملهى ومغزى وأعطى ومعشى والخوزلى واقتضى واعتزى ومحتشى ومستقصى واستقصى ويستقصى وقبعثرى الا أن تكون تالية لياء كدنيا ومحيا وأحيا وخطايا واستحيا الا يحيى علما فانه يكتب بالياء فرقا بين يحيى الاسم وبين يحيا الفعل والحق المبرد بيحيى كل علم منقول من الفعل كأن يسمى بأغيا فكتب بالياء وألحق أيضا أبو جعفر النحاس كل علم منقول من الاسم كروايا علما فكتبه بالياء فرقا بينه وبين روايا الجمع كما فرقوا بين يحيى العلم والفعل والجمهور كتب الجميع بالالف فان اتصل بالكلمة ضمير متصل فخلاف منهم من يكتبه بالياء ومنهم من يكتبه بالالف نحو ملهاك ومستدعاه كذا حكى الخلاف في التسهيل ولم يرجح شيئا قال أبو حيان واختيار اصحابنا كتبه بالألف اذا اتصل بضمير نصب أو خفض سواء كان ثلاثيا أو زائدا الا احدى خاصة فتكتب بالياء حال اتصالها بضمير الخفض نحو أحديهما تحالها دون الاتصال واختلفوا اذا اتصل بتاء تأنيث تقلب في الوقف فذهب البصريون الى أنها تكتب ألفا لتوسطها وأجاز الكوفيون كتبها ياء ولم يعتدوا بتاء التأنيث وسواء في ذلك أيضا الثلاثي والأزيد هذا كله تفريع على القول المصدر به وهو الاشهر وحكى ابن عصفور أن الفارسي زعم أنه لا يكتب كل ما تقدم ذكره الا بألف ابدا وكذا الثلاثي الآتي كما أن الهمزة المنقلبة عن ياء أو واو في مثل رداء وكساء لا تكتب ابدا الا على صورتها لا على أصلها ورده ابن عصفور بأن الالف المنقلبة ترجع الى أصلها في بعض الأحوال كرحيان ورميت فحملوا الخط في سائر المواضع على ذلك والهمزة لا تعود الى أصلها في موضع من المواضع وقال ابن الضائع هذه الحكاية بعيدة جدا عن الفارسي بل مراده أنه القياس قال وللفارسي أن يقول ان كانت العلة الرجوع الى الياء في بعض المواضع فلتكتب المنقلبة عن الواو واوا لرجوعها اليها في بعض المواضع وان كانت العلة التفريق لزم الاعتراض بالهمزة بل الاولى أن يقال للفارسي فرقت العرب في اللفظ بين هذين الألفين بالإمالة فحمل الخط فيهما على ذلك ولم يفرق بين الهمزتين وقال أبو حيان في المسئلة ثلاثة مذاهب مذهب الجمهور ومذهب الفارسي والثالث أنه لا تلزم ألف ولا ياء بل يجوز أن تكتب بالياء وهو الاختيار ويجوز أن تكتب بالالف وذلك قليل قال وقد رأيت بخط بعض النحويين وهو عيسى الملطي عيسا بالألف في كتاب قرئ عليه وأما الالف الثالثة فذهب الجمهور أنها ان كانت مبدلة من ياء كتبت أيضا ياء نحو رحى ورمى وان كانت مجهولة الأصل كخناء أو كانت مبدلة من واو كعصا وغزا كتبت بالالف ومقابل الجمهور قول الفارسي المتقدم أنه

لا يكتب شيء بالياء وقول الكسائي ان ما كان من الفعل عينه همزة نحو شاء فانه يجوز أن يكتب بالياء وان كان من ذوات الواو كراهة اجتماع ألفين وما كان من الاسم على وزن فعل أو فعل فانه يكتب بالياء ابدا وان كان من ذوات الواو نحو الكبي والبصريون لايجوزون شيئا من ذلك ومذهب البصريين في كلا أن يكتب بالالف لأن ألفها منقلبة عن واو ومن زعم أنها منقلبة عن ياء كما ذهب اليه العبدي فانه يكتبها بالياء وكتبت على الاول كلتا بالالف حملا على كلا وكان القياس أن تكتب بالياء لان ألفها رابعة ويعرف كون الألف مبدلة من الياء بالانقلاب في التثنية نحو رحى ورحيان أو في الجمع بالالف والتاء نحو حصى وحصيات أو في المرة نحو رمى رمية أو في الاسناد الى الضمير نحو رميت أو في المضارع نحو يرمي وبكون الفعل معتل العين أو الفاء بالواو نحو هوى وروى ووفى ووعى ولا يكتب اسم مبني بالياء الا متى لامالتها ولا شئ من الحروف بالياء الا بلى لامالتها أيضا وعلى وحتى والى لعودها ياء في اليه وعليه قال ابن الانباري وانما كتبت حتى بالياء وان كانت لاتمال فرقا بين دخولها على الظاهر والمضمر فلزم فيها الالف مع المضمر حين قالوا حتاى وحتاك وحتاه وانصرف الى الياء مع الظاهر حين قالوا حتى زيد انتهى فان وصلت الثلاثة بما الاستفهامية كتبت بالالف لوقوعها وسطا نحو الام وعلام وحتام وقال الزجاجي اذا أشكل عليك شئ من ما آخره ألف فاكتبه بالالف لانه الاصل وكما ذهب بعضهم وهو الصحيح الى ان جميع ما جاز يكتب بالياء جاز أن يكتب بالالف .

﴿ ص ﴾ ورسم المصحف متبع ومن ثم قيل خطان لا يقاسان خط المصحف والعروض أما القافية فالمقيدة تستوفي حروفها الا ما تم الوزن دونه فان كان الروي ألف فأبدا والمطلقة نصبا بالالف والمختار حذف صلة غيره والممدودة بألفين وما مر من زيادة أو حذف أو بدل مفقود

﴿ ش ﴾ رسم المصحف متبع لاتباع السلف رضي الله عنهم وقد وقع فيه أشياء كثيرة من الوصل والفصل والزيادة والحذف والبدل على خلاف ما تقدم تقريره كوصل . ألن نجمع عظامه . أمن هو قانت . وفصل وزيادة ياء في بأييد ومن نبأ المرسلين . وملائه وملائهم . وألف في الربوا وان امرؤا . وحذف ألف نشؤا وكتابة واو صورة الهمزة وزيادة ألف بعدها وكتابة مازكى بالياء وقياسه الألف لانه من ذوات الواو وكتابة الصلاة والزكاة والحياة ومشكاة ومناة والربوا بواو بدل الالف وهذا كله مما يتقاد اليه في كتابة المصحف ولا يقاس عليه خارجه بل اذا وقعت هذه الألفاظ ونحوها في غير القرآن لم تكتب الا على القوانين السابقة ولهذا قال ابن درستويه خطان لا يقاسان خط المصحف والعروض قال أبو حيان وذلك ان العروضيين يكتبون ما يسمع خاصة اذ الذي يقيد به في صنعة العروض انما هو ما يلفظ به لأنهم يريدون به عد الحروف التي يقوم بها الوزن متحركا كان أو ساكنا فيكتبون التنوين نونا ولا يراعون حذفها في الوقف والمدغم حرفين ويكتبون الحروف بحسب أجزاء التفعيل فقد تقطع الكلمة بحسب ما يقع من تبيين الاجزاء كقوله

يادار مية بالعلياء فالسندى * أقوت وطال عليها سالف الأمد

لان تقطيعه مستفعلن فعلن أربع مرات وكتابة هذا البيت في الخط الذي ليس في علم العروض

يادار مية بالعلياء فالسند * أقوت وطال عليها سالف الأمدي

قال فقد صار الاصطلاح في الكتابة على ثلاثة انحاء اصطلاح العروض واصطلاح كتابة المصحف واصطلاح الكتاب في غير هذين قال وعلم الخط ويقال له الهجاء ليس من علم النحو وانما ذكره النحويون في كتبهم لضرورة ما يحتاج اليه المبتدئ في لفظه وفي كتبه ولان كثيرا من الكتابة مبني على أصول نحوية ففي بيانها بيان لتلك الاصول ككتابة الهمزة على نحو ما يسهل به وهو باب من النحو كبير اهـ

﴿ص﴾ ووضع النقط لرفع الاشتراك ومن ثم اختار أبو حيان نقط القاف والنون والياء وصلا لا فصلا وبعضهم نقط الشين واحدة والزنجاني نقط هاء التأنيث ونقط أهل الغريب كل مهمل الا الحاء أسفل وربما كتبوا تحته مثله أو همزة أو فوقه علامة أو نبرة اصطلاحات

﴿ش﴾ قال أبو حيان الحروف منها ما ينفرد بصورة ومنها ما هو مشترك وقصدوا بتعليل الصور الاختصار فكما أن في اللفظ المشترك كالعين فكذلك فعلوا في الصور وجعلوا فيها المشترك قال هكذا قالوا وقال بعض شيوخنا ليس كذلك لانهم وضعوا فارقا وهو النقط بواحدة أو أكثر والاهمال فليس إذن من المشترك فالصورة والنقط مجموعهما دال على أشكال الحروف قال ومن الحروف ما يلتبس بالخط اذا وصل بغيره كالنون والقاف والياء فيزول الاشتراك بالنقط ولذلك ينبغي أن لا تنقط في الفصل اذ لا يحصل اشتراك لان لها صورة خاصة بها فيكون اذ ذاك كالكاف انتهى واختار بعضهم نقط الشين بواحدة لان المقصود وهو الفرق بينها وبين السين حاصل بها والأكثر على نقطها بثلاث واختار الزنجاني في آخرين نقط هاء التأنيث في نحو رحمة فرقا بينها وبين هاء الضمير وهاء السكت والأدباء منهم الحريري يعدونها في الحروف غير المنقوطة ولهذا أتوا بها في الأبيات والرسائل التي التزموا عروها من حرف منقوط ونقط أهل غريب الحديث كل حرف مهمل من أسفل مبالغة في الايضاح ودفع توهم السهو عن النقط الا الحاء اذ لو نقطت لالتبست بالجيم ومنهم من يكتب تحت الحرف المهمل حرفا صغيرا مثله أو همزة أو فوقه علامة أو نبرة اصطلاحات لاهل الحديث * وهذا آخر ما تضمنه جمع الجوامع والكلام عليه

﴿ص﴾ وقد تم جمع الجوامع نظما الموودع من فنون العربية جماجما السكائن من بلاغة الايجاز وعذوبة الالفاظ بالمحل الأسمى الفائق على نظرائه ايجازا وجما المرفوع عن همم معاصريه قطعا المشيد أركان مبانيه إحكاما ووضعا فعليك بحفظ عبارته وتأمل فحواها واياك والمبادرة بانكارها الافك سواها ودونك وابراز محاسنها التي لا تخفى الا على جامد البصيرة أعماها فرب ما خالف غيره في تعبير أو تأخير أو تقديم فطنه من لا فطنة له عدولا عن المنهج القويم وما درى ان ذلك لأمر مهم يستخرجه النظر السليم وربما أفصحت بذكر أرباب الاقوال ولو بالتعداد إما تقوية لمن نسب اليه الانفراد أو لتفرد وغير ذلك من الامور التي تقصد لتستفاد وربما نقلنا عن

أحد خلاف ما نسبه بعض المشاهير اليه فحسبه غلطا من لا اطلاع له ولا تحقيق لديه وما شعر

أن ذلك بعد التطلع والفحص الشديد عليه فدونك مختصرا انطوى على زبدة مائة

مصنف واحتوى على ما به العيون تقر والأسماع تشنف وأتى من العجب

العجاب بما لم يجمعه قبله مؤلف فحق أن يكون على كتب الانام

سريا وبأنواع المحامد والمحاسن حريا جعلنا الله

به مع الذين أنعم الله عليهم ورفعهم مكانا عليا

وقع في آخر الاصل المطبوع منه المحفوظ بدار كتب رواق الشوام بالازهر الشريف ما نصه

هكذا بالاصل المؤلف رحمه الله ولم يشرح هذه الجملة من كلامه ووقع الفراغ من نسخ هذا المؤلف النفيس المؤسس بنيانه أي تأسيس من نسخة نقلت من خط المصنف تغمده الله برحمته ونفعنا بعلومه في يوم الجمعة المبارك السادس والعشرين من رجب الفرد احد شهور سنة . . وخمسين والف على يد كاتبه الفقير الى الله تعالى الفقيه عبد الرحيم بن الفقيه الصالح اليمني بلدا الشافعي مذهبا المكي مولدا عفى الله عنه وغفر له وللمسلمين آمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم وحسبنا الله ونعم الوكيل

﴿ فهرست الجزء الثانى من همع الهوامع شرح جمع الجوامع ﴾

صحيفه

٢ منصوبات الافعال
٢ نواصب المضارع
٢ مبحث أن
٣ مبحث لن
٤ مبحث كى
٦ مبحث إذن
٧ مسألة تنصب أن مضمرة لزوما بعد لام الجحود
٨ « « « حتى الجارة
١٠ « « « « أو بمعنى الى أو الا
١٠ « « « « فاء السببية
١٣ « « « واو الجمع جواب الطلب
١٥ مسألة قد تضمر أن بعد واو وفاء الخ
١٦ مسألة تضمر جوازا بعد لام كى الخ
١٨ خاتمة فى ذكر بقية أحوال أن
١٩ ﴿ الكتاب الثالث فى المجرورات وما حمل عليها وهى المجزومات ﴾
١٩ مبحث حروف الجر
٢٠ الى لانتهاء الغاية الخ
٢٠ الباء المكسورة للالصاق الخ
٢٢ مبحث تزاد الباء توكيدا فى مواضع ستة
٢٢ مبحث حتى كالى الخ
٢٤ مسألة متى دلت قرينة على دخول الغاية الخ
٢٥ مبحث رب
٢٨ على للاستعلاء
٢٩ عن للمجاوزة
٣٠ فى للظرفية
٣٠ الكاف للتشبيه
٣١ كى للتعليل
٣١ اللام للملك
٣٣ لعل والجر بها لغة
٣٣ لولا الامتناعية
٣٤ متى والجر بها لغة
٣٤ متى لابتداء الغاية

صحيفه

٣٦ مسئلة لا يحذف الجار و يبقى عمله اختيارا
٣٧ مبحث فى فصل الجار من مجروره وتأخره عنه
٣٧ مسئلة تزاد ما بعد عن الخ
٣٨ مبحث حروف القسم الجارة
٤٠ مسئلة القسم جملة مؤكدة لخبرية الخ
٤٥ مسئلة من القسم غير صريح
٤٥ مبحث الاضافة
٤٩ مسئلة فى أسماء لازمة للاضافة
٥١ مسئلة أضيف للفعل آية بمعنى علامة
٥١ مسئلة يحذف المضاف لدليل
٥٢ مسئلة لا يفصل بين المتضايفين
٥٣ مسئلة المضاف للياء يكسر آخره
٥٥ خاتمة فى أسباب ضعيفة للجر
٥٥ مبحث الجوازم
٥٥ أحدها لام الطلب
٥٦ ثانيها لا الطلبية
٥٦ ثالثها لم
٥٦ رابعها لما
٥٧ ومنها أدوات الشرط
٥٨ مسئلة أدوات الشرط كلها الا أن الخ
٦٠ مبحث فى دخول الفاء على جواب الشرط
٦١ مبحث فى أن لأداة الشرط الصدر
٦٢ مسئلة يحذف الجواب لدليل
٦٣ مبحث فى لحوق ما لأدوات الشرط
٦٤ مسئلة فى اعراب أسماء الشرط وأسماء الاستفهام
٦٤ مسئلة لو شرط للماضى غالبا
٦٦ لولا ولوما حرفا امتناع لوجود
٦٨ مسئلة يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها
٦٩ الكلام فى بقية الحروف غير العاملة
٦٩ الهمزة للاستفهام
٧٠ ألا حرف استفتاح
٧٠ أما كألا
٧١ أى حرف للتفسير بمفرد

﴿ تابع فهرست الجزء الثانى من همع الهوامع ﴾

صحيفه		صحيفه	
٧١	إي للجواب كنعم	١٠٧	مسألة أسماء الاصوات ما وضع لزجر
٧١	أجل للجواب كنعم	١٠٧	مبحث الظرف والمجرور
٧١	بجل له أيضا	١٠٧	مسألة يجب تعليقهما الخ
٧١	بلى له أيضا	١٠٨	مبحث التنازع فى العمل
٧٢	جلل له كنعم	١١١	مبحث الاشتغال
٧٢	جير بالكسر وتفتح له كنعم	١١٥	﴿ الكتاب الخامس فى التوابع وأعراض التركيب ﴾
٧٢	[illegible] له كنعم	١١٦	مبحث النعت
٧٢	[illegible] وسرى للمتنفس	١١٧	مبحث لا ينعت الضمير ولا ينعت به
٧٢	قد حرف يختص بالفعل المتصرف الخبرى	١١٨	مبحث ومما لا ينعت ولا ينعت به الاشارة
٧٣	كل لاستغراق افراد المنكر والمعرف	١١٨	مبحث فيما ينعت ولا ينعت به
٧٤	كلما ظرف يقتضى التكرار	١١٨	مبحث فيما ينعت به ولا ينعت
٧٤	مبحث كلا	١١٨	مبحث اذا تعدد العامل وجب القطع
٧٥	كم خبرية واستفهامية	١١٩	مبحث فى جواز الامرين فى نعت غير مبهم
٧٥	كأين اسم ككم	١١٩	مبحث فى حكم تعدد النعوت
٧٦	كذا اسم مركب	١٢٠	مبحث يحذف المنعوت لقرينة
٧٦	لا حرف للجواب نقيض نعم	١٢٠	مبحث يقل حذف النعت
٧٦	نعم للجواب	١٢١	مبحث عطف البيان
٧٧	هل لطلب التصديق	١٢٢	مبحث التوكيد
٧٨	نون التوكيد خفيفة وثقيلة	١٢٥	مبحث البدل
٧٩	خاتمة التنوين نون الخ	١٢٨	مبحث فى عطف النسق
٨٠	﴿ الكتاب الرابع فى العوامل ﴾	١٢٨	الواو لمطلق الجمع
٨٠	الفعل أربعة أقسام	١٣٠	الفاء للترتيب
٨٤	مسألة الفعل متصرف وجامد	١٣١	ثم للتشريك والترتيب
٨٨	مسألة كنعم حبذا	١٣٢	أم متصلة ومنقطعة
٨٩	ومن الجامد صيغتا التعجب	١٣٤	أو لأحد الشيئين أو الاشياء
٩١	مبحث فى حذف المتعجب منه	١٣٥	إما المسبوقة بمثلها لمعانى أو الخمسة
٩٢	مسئلة من مفهم التعجب سبحان الله	١٣٦	بل للاضراب
٩٢	المصدر يعمل كفعله الخ	١٣٦	حتى كالواو
٩٥	اسم الفاعل هو ما دل على حدث وصاحبه	١٣٧	لكن للاستدراك
٩٦	مبحث فى أمثلة المبالغة		
٩٧	مسئلة كهو أيضا اسم المفعول الخ		
٩٧	مسئلة كهو الصفة المشبهة		
١٠١	مبحث فى أفعل التفضيل		
١٠٥	مبحث فى أسماء الافعال		

﴿ تابع فهرست الجزء الثانى من همع الهوامع ﴾

صحيفة		صحيفة	
١٣٨	مبحث فى الحروف العاطفة بخلاف	١٦٩	مبحث بناء الصفات
١٣٨	مسألة يعطف بعض الاسماء بعضها على بعض	١٦٩	مبحث التأنيث
١٣٩	مبحث فى حكم عود الجار فى العطف ضميره	١٧٠	مسألة تلحق آخر الماضى تاء ساكنة
١٤٠	مبحث فى عطف الاسم على الفعل والمفرد على الجملة وعكسه	١٧١	مسألة أوزان المقصورة فعلى الخ
١٤٠	مبحث فى عطف الجملة الاسمية على الفعلية وعكسه	١٧٣	مبحث المقصور والممدود
١٤٠	مبحث فى عطف الانشاء على الخبر وعكسه	١٧٤	مبحث جمع التكسير
١٤٠	مسألة يجوز حذف المعطوف بالواو معها	١٨٠	مسألة يجمع الزائد على ثلاثة الخ
١٤١	مسألة الاصل فى العطف على اللفظ الخ	١٨٣	مسألة يجمع العلم المرتجل الخ
١٤٢	خاتمة فى توابع مخصوصة	١٨٣	مبحث فيما لا يقاس جمعه
١٤٦	مبحث العوارض	١٨٤	مسألة ما دل على أكثر من اثنين الخ
١٤٦	الاخبار بالذى وفروعه	١٨٥	مبحث فى التصغير
١٤٨	مبحث العدد	١٨٩	مسألة يصغر اسم الجمع والقلة بلفظه
١٥١	مسألة فى اسم الفاعل المشتق من العدد	١٩٠	مسألة لا يصغر مبنى الخ
١٥٢	مبحث التاريخ	١٩١	مبحث فى تصغير المرخم
١٥٣	مبحث الحكاية	١٩٢	مبحث النسب
١٥٤	مسألة يحكى المسمى به الخ	١٩٧	مبحث فى شواذ النسب
١٥٥	مبحث الضرائر	١٩٨	مبحث فى التقاء الساكنين
١٥٨	خاتمة المختار جوازه للتناسب والسجع	٢٠٠	مبحث الامالة
١٥٨	﴿ الكتاب السادس فى الابنية ﴾	٢٠٤	مبحث الوقف
١٦٠	مسألة الماضى الرباعى فعلل الخ	٢٠٧	مسألة يوقف على حركة غير التاء بالسكون الخ
١٦٣	مسألة ماليس فيه حرف صحيح الخ	٢١٠	مبحث فى الوقف بهاء السكت
١٦٣	مسألة المضارع بزيادة حرف المضارعة الخ	٢١١	خاتمة لا ابتداء بساكن الخ
١٦٤	مسألة لأمر من ذى الهمز يفتح به .	٢١٢	﴿ الكتاب السابع فى التصريف ﴾
١٦٤	مسألة فى الفعل المبنى للمفعول	٢١٢	مبحث فى الاشتقاق
١٦٥	مسألة تبنى صيغتا التعجب الخ	٢١٣	مسألة يوزن اول الاصول بالفاء الخ
١٦٧	مبحث بناء المصدر	٢١٤	مبحث فى حروف الزيادة
١٦٨	مسألة يدل على المرة الخ	٢١٦	مسألة الزيادة اما للمعنى الخ
١٦٨	مسألة يصاغ من الثلاثى مفعل	٢١٧	مبحث فى الحذف
١٦٨	مسألة بناء الآلة يطرد على مفعل الخ	٢١٩	مبحث فى الابدال
		٢٢١	مسألة يجوز تخفيف الهمزة الخ

﴿ تابع فهرست الجزء الثانى من همع الهوامع ﴾

صحيفه		صحيفة	
٢٢٣	مبحث النقل	٢٣٨	مبحث فى أحكام الزيادة
٢٢٤	مبحث فى القلب	٢٤٠	مبحث فى أحكام الحذف
٢٢٥	مبحث فى الادغام	٢٤٢	مبحث فى أحكام البدل
٢٣١	﴿خاتمة فى الخط﴾	٢٤٣	مبحث فى رسم المصحف
٢٣٣	مبحث فى أحكام الهمزة	٢٤٤	مبحث فى وضع النقط
٢٣٦	مبحث فى أحكام الفصل والوصل	٢٤٤	خاتمة الكتاب

(تمت)

(تنبيه) بحمده تعالى قد تم طبع كتاب بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للمحقق جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطى مؤلف همع الهوامع هذا ولمناسبة ارتباطه بكتابه همع الهوامع قد أدرجنا الاعلان عنه هنا فان الجلال السيوطى رحمه الله تعالى قد عزا النقول كتابه همع الهوامع الى قائليها التعرف مكانة النقل عنه المطالع . . وكتاب البغية أجمع كتاب فى تراجم هؤلاء الأئمة الاعلام فانه مثل لنا أئمة اللغة العربية على اختلاف طبقاتهم من الصدر الأول الى زمن المؤلف رحمه الله تعالى وهو فى مجلد كبير يشتمل على زهاء (١٥٠٠) ترجمة ثم تتميما للفائدة قد كلمنا حضرة الفاضل الشيخ احمد بن الأمين الشنقيطى بشرح شواهد هذا الكتاب شرحا أتى كالتعليق على مشكلات الهمع وسماه (الدرر اللوامع على همع الهوامع) ولعمرى فان مكانة افاضل المومى اليه فى حل الشعر العربى وصحة روايته والاكثار من حفظه لاينكرها انسان وشرحاه لديوان طرفة والشماخ أصح شاهدا والشرح المذكور يأتى جزأ واحدا زهاء (٣٠٠) صحيفه وقريبا يتم طبعه بتيسيره تعالى